

الرد الكبير

على مزاعم إلهي ظهير

دراسة نقدية في الرد على كتابه

الشيعة وأهل البيت عليهم السلام

الجزء الثالث

لجنة التأليف

في مركز الزهراء الأسلامي

د. السيد جاسم الموسوي

الزهراء

مركز الزهراء الإسلامي

المكتبة التخصصية للرد على الوهابية



الرد الكبير
على مزاعم إلهي ظهير

هوية الكتاب

اسم الكتاب: الرد الكبير على مزاعم إلهي ظهير/ ج٣

لجنة التأليف في مركز الزهراء الإسلامي: د.السيد جاسم الموسوي

تصحيح ومراجعة: الشيخ عبد السادة الساعدي/ السيد نعمة آل نور

الإخراج الفني: مركز الزهراء الإسلامي / علي الأسدي

الطبعة: الأولى / ١٤٣١هـ. ق.

هاتف : ٧٧٤٦٦٦٤ـ ٢٥١ـ ٠٠٩٨

العنوان: قم/ سمية/ عباس آباد / زقاق باقري/ أول فرع على اليسار – جعفري/ ٤٠

مؤسسة التاريخ العربي للطباعة والنشر والتوزيع	THE ARABIC HISTORY Publishing & Distributing

العنوان الجديد

بيروت – طريق المطار – خلف غولدن بلازا – هاتف ٥٤٠٠٠٠/٠١ – ٤٥٥٥٥٩/٠١ – فاكس ٨٥٠٧١٧ – ص.ب. ١١/٧٩٥٧

Beyrouth - Air port street - Golden plazza - Tel: 01/540000 - 01/455559 - Fax: 850717 - p.o.box 7957/11



دراسة نقدية في الرد على كتاب

الشيعة وأهل البيت عليهم السلام

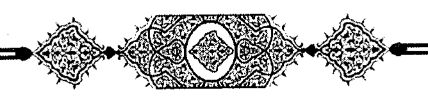
الجزء الثالث

لجنة التأليف
في مركز الزهراء الإسلامي
د. السيد جاسم الموسوي

مركز الزهراء الإسلامي

مؤسسة التاريخ العربي
بيروت - لبنان


بسم الله الرحمن الرحيم



الباب السادس

التشيع والنص

وفيه عدة فصول:

الفصل الأول: أحاديث النصّ بلفظ الوصية في روايات السنة

الفصل الثاني: أحاديث النصّ بغير لفظ الوصية في روايات السنة

الفصل الثالث: الوصية في مرويات عبد الله بن سبأ وحقيقة هذه الشخصية

الفصل الرابع: علاقة النصّ بنشوء الفرق وتاريخ ظهور التشيع

الفصل الخامس: الفرقة الناجية



توطئة

يرتبط ظهور التشيع لآل البيت عليهم السلام ارتباطاً وثيقاً بمسألة النصّ على أمير المؤمنين عليه السلام كخليفة لرسول الله صلى الله عليه وآله ووصياً له صلى الله عليه وآله، فمن أراد الوقوف على تاريخ ظهور المذهب الشيعي ينبغي له أن يحقق عقيدة النصّ والوصية، وتاريخ ظهورهما بين المسلمين، والمشهور أن هناك عدداً من كبار الصحابة كالمقداد، وسلمان، وأبي ذر، رضي الله تعالى عنهم، كانوا يعتقدون بالنصّ والوصية، ولم يكن هذا الاعتقاد وليد الأحداث المؤسفة التي حصلت بعد رحيل رسول الله صلى الله عليه وآله، وإنما هو حاصل ما سمعوه ووعوه من الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله، ونتيجة ذلك أن النواة الأولى للتشيع كانت على عهد النبي الخاتم صلى الله عليه وآله من دون أن ترتدي لباس التمذهب، وإنما توشحت ذلك بعد رحيل رسول الله صلى الله عليه وآله، مقابل الجماعة التي تمذهبت لأصحاب السقيفة.

وهذا الأمر من الوضوح لدرجة أقرّ به حتى بعض كتاب الوهابية المعاصرين ممن عرفوا بتعنتهم تجاه مذهب أهل البيت عليهم السلام، كالدكتور علي السالوس وأضرابه، قال ضمن كلامه عن امتناع بعض الصحابة عن بيعة أبي بكر: **«والمشهور أن هؤلاء لم يبايعوا؛ لأنهم يرون أن الإمامة ليست في قريش بصفة عامة، وإنما هي في أهل بيت النبوة وللإمام علي بصفة خاصة، وهؤلاء قلة يذكر لنا التاريخ منهم بعض الصحابة من غير بني هاشم كالمقداد بن الأسود، وسلمان الفارسي، وأبى ذر الغفاري رضي الله تعالى عنهم أجمعين»**[1].

---

(١) مع الاثني عشرية في الأصول والفروع، د. علي السالوس، ج١، ص٢٩ ـ ٣٠.

لكن من الغريب جزم إحسان ظهير بلا دليل أو برهان بأن ظهور التشيع يرتبط بابن سبأ، وأرسل ذلك إرسال المسلمات، حيث قال: **«وأما إنكار عبد الله بن سبأ اليهودي فليس إلا إنكار للحقيقة الساطعة كالشمس الطالعة في منتصف نهارها، ولم يوجد في المتقدمين أحد من أنكر وجوده، وما أدري أيهم أكثر علماً وإلماماً بالحقائق؟ المتقدمون أو المتأخرون، الخائفون المذعورون من والد ولدهم، ومؤسس أوجدهم، فنحن ندعو القوم ونتحداهم أن يثبتوا أن واحداً من المتقدمين منهم، لا منّا، من ينكر وجوده، ويعده من الخيال والوهم»**[1].

والأغرب من ذلك دعوى أضرابه والسائرين على نهجه من أن عقيدة الوصية أيضاً هي من مخترعات ابن سبأ[2].

ولا قيمة لمثل هذه الترهات والبسابس، وليست هي إلا استخفاف بعقل المخاطب، فما هو المقصود من تأسيس ابن سبأ للتشيع؟! وما هو المقصود من اختراعه لمسألة الوصية؟

فهل أنّ المراد من ذلك هو كون ابن سبأ مخترع النصّ على أمير المؤمنين عليه السلام بأي لفظ كان، سواء بلفظ الوصية أو ما يؤدي معناه، كأن يقول صلى الله عليه وآله: خليفتي من بعدي أو وليّكم أو ما شاكل هو فلان مثلاً؟

(١) الشيعة وأهل البيت، إحسان إلهي ظهير، هامش: ص١١٥ ـ ١٢٤.

(٢) كثيرا ما ردد كتاب الوهابية هذه المقولة لاسيما المعاصرين منهم، كإحسان الهي، وعلي السالوس واضرابهما، قال (اللفظ للسالوس): «عبد الله بن سبأ كان يهودياً ثم أعلن إسلامه، ووالى على بن أبى طالب ـ رضي الله تعالى عنه ـ وكان يقول وهو على يهوديته في يوشع بن نون بالغلو، فقال في إسلامه بعد وفاة الرسول، صلى الله عليه وسلم في أبى الحسن مثل ذلك، وهو صاحب فكرة أن علياً هو وصى النبي صلى الله عليه وسلم»، مع الاثني عشرية في الأصول والفروع، ج١، ص٩.

أم أنّ المراد من ذلك هو كون ابن سبأ مخترع النصّ على أمير المؤمنين عليه السلام بخصوص لفظ الوصية؟

ومن الواضح أنّ هذين مستويان من البحث في الوصية، يتعلّق أحدهما بمعنى الوصية وأنّ المقصود منها هو النصّ على الخليفة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله ولو بغير هذا اللفظ، ويتعلّق الآخر بخصوص لفظ الوصية بمعنى النصّ على خليفة الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله بهذا اللفظ.

أمّا المستوى الأول (النصّ على الخليفة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله بغير لفظ الوصية) فقد وقع البحث فيه بشكل موسّع من قبل علماء الإمامية، حيث ذكروا أدلّتهم على ذلك، والتي كانت من جملتها نصوص القرآن الكريم والسنّة النبوية المطهرة، وقد وقع هناك نقض وإبرام في دلالة هذه النصوص بين علماء السنّة والإمامية، لكن لم نجد منهم من زعم أنّ هذه النصوصِ من مخترعات ابن سبأ، كما سيأتي ذكر بعضها في الأبحاث القادمة إن شاء الله تعالى.

وأمّا المستوى الثاني (النصّ على الخليفة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله بلفظ الوصية) فقد وقع البحث فيه أيضاً بشكل موسّع من قبل علماء الإمامية، حيث ذكروا تلك النصوص الحديثية النبوية الواردة بخصوص لفظ الوصية، وبحثوا اسانيدها وطرقها ودلالاتها، ووقع لعلماء السنة فيها كلام غير أنهم لم ينبسوا ببنت شفة على أن هذه النصوص من مخترعات ابن سبأ، ومن هنا فدعوى أن هذه النصوص من مخترعاته لا تصمد أمام البحث العلمي كما سيأتي بيان ذلك أيضاً إن شاء الله تعالى.

وقد وقع الخلط الواضح بين ما جاء في أنّ ابن سبأ هو من اخترع الوصية،

وبين ما ورد في شخصيته وما نُسب إليه من أدوار لعبها في التاريخ الإسلامي، وقد استغل إحسان ظهير واضرابه ذلك، فحاولوا أن يغالطوا ويوجدوا الربط بين وجوده كشخصية حقيقية لها حضور خارجي قد عاصرت ثلّة من الصحابة، وبين كونه مخترع عقيدة الوصية وبعض المعتقدات الأخرى التي أُدعي بأنّه هو من أوجدها وروّج لها، فكلّما ورد ذكر ابن سبأ، فإذن هو من اخترع الوصية، والحال أنّه لا ربط بين المسألتين، فمجرد ثبوته لا علاقة له بالوصية كما هو واضح.

ولكي تتضح حقيقة الأمر في هذين المستوين سنبحث المسألة بشكل مختصر ضمن عدّة فصول مع مراعاتنا للاختصار بحسب ما يقتضيه المقام، وذلك إجلالاً للقارئ الكريم، وإلا فحق متن كتاب إحسان إلهي ظهير هو الإعراض عنه؛ إذ ما وجدنا فيه شيئاً يستحق الجواب سوى مزيد من التخرصات والمهاترات والمزاعم من دون حجة أو برهان مع إكثاره من لغة الفحش والسباب والشتيمة، وتلك الفصول هي:

الفصل الأول: أحاديث النصّ بلفظ الوصية في روايات السنة

الفصل الثاني: أحاديث النصّ بغير لفظ الوصية في روايات السنة

الفصل الثالث: الوصية في مرويات عبد الله بن سبأ وحقيقة هذه الشخصية

الفصل الرابع: علاقة النصّ بنشوء الفرق وتاريخ ظهور التشيع

الفصل الخامس: الفرقة الناجية



الفصل الأول

أحاديث النص بلفظ الوصية

في روايات السنة

وفيه:

١ ـ حديث عائشة

٢ ـ حديث أمير المؤمنين عليه السلام

٣ ـ حديث أبي سعيد الخدري

٤ ـ حديث أبي أيوب الأنصاري

٥ ـ حديث بريدة

٦ ـ حديث أنس بن مالك

تمهيد

أخرج كبار محدثي السنة وحفّاظهم روايات النصّ على الخلافة بلفظ الوصية، بشكل تفرغ معه مقولة اختراع ابن سبأ للقول بالوصية من محتواها، وتصبح لا قيمة علميّة لها؛ لأنّ الوصية وردت على لسان رسول الله ﷺ وكبار الصحابة، وذلك حتى قبل دخول ابن سبأ في الإسلام، وهذه إشارة إلى بعض الروايات التي جاء فيها لفظ الوصية للإمام علي عليه السلام من قبل النبيّ الأكرم ﷺ من كتب السنة، وإلاّ فكتب الشيعة الإمامية مليئة بالروايات الصحيحة في ذلك، فلا حاجة إلى ذكرها خصوصاً وأنّا بصدد الاحتجاج على المخالف، وأمّا التفصيل فله مناسبة أُخرى:

١ ـ حديث عائشة

أخرج البخاري في صحيحه من طريق الأسود بن يزيد، قال: «ذكر عند **عائشة (أن النبي صلى الله عليه وسلم أوصى إلى علي)، فقالت: من قاله؟ لقد رأيت النبي صلى الله عليه وسلم واني لمسندته إلى صدري، فدعا بالطست، فانخنث، فمات، فما شعرت، فكيف أوصى إلى علي؟**»[1].

وأخرجه البخاري أيضاً ومسلم في صحيحيهما، من طريق الأسود أيضاً: بلفظ: «**ذكروا عند عائشة أن علياً رضي الله عنهما كان وصياً، فقالت: متى أوصى إليه وقد**

---

(١) صحيح البخاري، ج٣، ص١٨٦، كتاب الوصايا، باب الوصايا وقول النبي صلى الله عليه وسلم (وصية الرجل مكتوبة عنده). صحيح مسلم، ج٥، ص٧٥، باب (ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي فيه).

كنت مسندته إلى صدري (أو قالت: حجري)، فدعا بالطست، فلقد انخنث في حجري، فما شعرت أنه قد مات، فمتى أوصى إليه؟»[١].

وأخرجه النسائي في مسنده من طريق الأسود أيضاً: بلفظ: «عن عائشة، قالت: يقولون: (إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أوصى إلى علي رضي الله عنه)، لقد دعا بالطست ليبول فيها، فانخنثت نفسه صلى الله عليه وسلم وما أشعر، فإلى من أوصى؟»[٢].

ولا شبهة لأحد من السنة في سند هذه الرواية بألفاظها المتعدة، وهي صريحة الدلالة على أنّ مسألة الوصية لأمير المؤمنين عليه السلام كانت معروفة عند الصحابة، وكانوا يتداولونها في مجالسهم ومنتدياتهم، وكأنّها أمر مفروغ من وجوده.

فهل لقّن ابن سبأ أيضاً هؤلاء الصحابة الذين ذكروا عند عائشة أنّ أمير المؤمنين عليه السلام هو الوصي؟!

وعدم اطّلاع عائشة على الوصية لا يقدح بالأمر؛ إذ ليس من الضروري أن يوصي رسول الله صلى الله عليه وآله بحضورها وفي حجرها! وهو في آخر لحظات حياته الشريفة، بعد أنّ أوصى صلى الله عليه وآله بحضور أصحابه.

مضافاً إلى أن هذا الموقف لعائشة من وصية أمير المؤمنين عليه السلام ليس ببعيد منها؛ لأنّها لا تطيب لها نفساً للإمام عليه السلام، فقد أخرج عبد الرزاق (ت/ ٢١١هـ)، بسنده

(١) صحيح البخاري، ج٣، ص١٨٦، كتاب الوصايا، باب الوصايا وقول النبي صلى الله عليه وسلم (وصية الرجل مكتوبة عنده). صحيح مسلم، ج٥، ص٧٥، باب (ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي فيه).

(٢) السنن الكبرى، النسائي، ج٤، ص١٠١ ـ ١٠٢، باب (هل أوصى النبي صلى الله عليه وسلم). وأخرجه في سننه، ج١، ص٣٢ ـ ٣٣، باب (البول في الطست). ج٦، ص٢٤٠ ـ ٢٤١، باب (هل أوصى النبي صلى الله عليه وسلم).

عن معمر، عن الزهري، أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، أن عائشة أخبرته، قالت: «**أول ما اشتكى رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيت ميمونة فاستأذن أزواجه أن يمرض في بيتي فأُذن له، قالت: فخرج ويد له على الفضل بن عباس ويد أخرى على يد رجل آخر وهو يخط برجليه في الأرض، فقال عبيد الله: فحدثت به بن عباس فقال: أتدري من الرجل الذي لم تسم عائشة؟ هو علي بن أبي طالب، ولكن عائشة لا تطيب لها نفساً بخير**»[١].

وأخرجه عنه بسند صحيح أحمد (ت/ ٢٤١ هـ) في المسند[٢].

وأخرجه الطبري (ت/ ٣١٠ هـ) في تاريخه من طريق ابن إسحاق، عن يعقوب بن عتبة، عن محمد بن مسلم بن شهاب الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله ابن عتبة، عن عائشة، وفيه: «**ولكنها كانت لا تقدر على أن تذكره بخير**»[٣].

وأخرجه مسلم في صحيحه من طريق عبد الرزاق من دون قوله: «**ولكن عائشة لا تطيب لها نفساً بخير**»[٤]، وأخرجه أيضاً من دون ذلك من طريق عقيل عن الزهري[٥].

وأخرجه من دون ذلك أيضاً البخاري في صحيحه من طريق شعيب عن الزهري[٦]، ومن طريق معمر عن الزهري أيضاً[١]، ومن طريق عقيل عن

---

(١) المصنف، عبد الرزاق الصنعاني، ج٥، ص٤٢٨، ح٩٧٥٤، بدء مرض رسول الله صلى الله عليه وسلم.
(٢) مسند أحمد بن حنبل، ج٦، ص٢٢٨، ح٢٥٩٥٦، الأحاديث مذيلة بأحكام شعيب الأرنؤوط عليها.
(٣) تاريخ الطبري، ج٢، ص٤٣٣.
(٤) صحيح مسلم، ج١، ص٣١١، ح٤١٨، رقم٩١، باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر من مرض وسفر وغيرهما من يصلي بالناس.
(٥) المصدر نفسه، رقم٩٢.
(٦) صحيح البخاري، ج١، ص٨٣، ح١٩٥، باب الغسل والوضوء في المخضب والقدح والخشب والحجارة.

الزهري أيضاً[٢]، ومن طريق معمر ويونس عن الزهري أيضاً[٣].

وعلى الرغم من حذف البخاري ومسلم لقول ابن عباس: «**لا تطيب لها نفساً**»، لكن ذلك لا يؤثر في الأمر شيئاً؛ إذ أن قولها: «**بين العباس ورجل آخر**»، وقول ابن عباس: «**هو علي بن أبي طالب**»، واضحة الدلالة على أنها لا تطيب نفساً لذكر الإمام عليه السلام، وخير دليل على ذلك هو ما ذكره أصحاب السير والتواريخ حول واقعة الجمل، قال ابن حجر في شرح رواية البخاري في صحيحه (لما وقف الزبير يوم الجمل): «**يريد الوقعة المشهورة التي كانت بين علي بن أبي طالب ومن معه وبين عائشة رضي الله عنها ومن معها ومن جملتهم الزبير، ونسبت الوقعة إلى الجمل لان يعلى بن أمية الصحابي المشهور كان معهم فأركب عائشة على جمل عظيم اشتراه بمائة دينار، وقيل ثمانين، وقيل أكثر من ذلك، فوقفت به في الصف فلم يزل الذين معها يقاتلون حول الجمل حتى عقر الجمل فوقعت عليهم الهزيمة**»[٤].

فتأمل في قوله: «**فوقفت به في الصف فلم يزل الذين معها يقاتلون حول الجمل حتى عقر الجمل فوقعت عليهم الهزيمة**».

فهل يستطيع أحد بعد هذا أن يشك في أن عاشة كانت لا تطيب لها نفساً للإمام عليه السلام.

---

(١) المصدر نفسه، ج١، ص٢٣٦، ح٦٣٤، باب حد المريض أن يشهد الجماعة. ج٢، ص٩١٤، ح٢٤٤٨، باب هبة الرجل لامرأته والمرأة لزوجها.

(٢) المصدر نفسه، ج٤، ص١٦١٤، ح٤١٧٨، باب مرض النبي صلى الله عليه وسلم ووفاته.

(٣) المصدر نفسه، ج٥، ص٢١٦٠، ح٥٣٨٤، باب اللدود.

(٤) فتح الباري، ابن حجر، ج٦، ص١٦٠.

٢ ـ حديث أمير المؤمنين عليه السلام

أخرج الطبري من طريق ابن حميد، قال: حدثنا سلمة، قال: حدثني محمد بن إسحاق، عن عبد الغفار بن القاسم، عن المنهال بن عمرو، عن عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب، عن عبد الله ابن عباس، عن علي بن أبي طالب، وفيه أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال لعشيرته بعد نزول قوله تعالى: ﴿وأنذر عشيرتك الأقربين﴾: «فأيكم يوازرني على هذا الأمر على أن يكون أخي ووصيي وخليفتي فيكم)، قال: فأحجم القوم عنها جميعاً، وقلت وإنّي لأحدثهم سناً وأرمصهم عيناً وأعظمهم بطناً وأحمشهم ساقاً: أنا يا نبي الله أكون وزيرك عليه، فأخذ برقبتي، ثم قال: (إن هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم فاسمعوا له وأطيعوا»[١].

ورجال سند الحديث كلّهم من الثقات:

فأمّا ابن حميد (ت/ ٢٤٨هـ) فهو أبو عبد الله محمد بن حميد بن حيان الرازي، وقد وثقه يحيى بن معين ، وأحمد بن حنبل، وجعفر بن أبي عثمان الطيالسي، وغيرهم[٢].

وأمّا سلمة (ت/ بعد ١٩٠هـ) فهو ابن الفضل الأبرش الأنصاري، روى له أبو داود والترمذي وابن ماجه في التفسير، وقد وثقه ابن معين، ومحمد بن سعد، وأبو داود، وغيرهم[٣].

وأمّا محمد بن إسحاق (ت/ ١٥٠هـ) فهو صاحب السيرة المعروفة، روى

(١) تاريخ الطبري، ج٢، ص٦٢ ـ ٦٣.
(٢) تهذيب الكمال، المزي، ج٢٥، ص١٠٠ ـ ١٠١. تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، ج٩، ص١١٥.
(٣) انظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج٤، ص١٣٥ ـ ١٣٦.

له البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وقد اشتهر بالوثاقة والعلم إلى حدّ لا يسمع معها جرحه(١).

قد أمسك عن الاحتجاج برواياته نفر من العلماء بحجة تشيعه، ورميه بالقدر، والتدليس، لكن الصدق عنه غير مدفوع، قال الذهبي: «**وقد أمسك عن الاحتجاج بروايات ابن إسحاق غير واحد من العلماء لأشياء، منها: تشيعه، ونسب إلى القدر، ويدلس في حديثه، فأما الصدق، فليس بمدفوع عنه**»، ثم قال عقبه: «**وقال البخاري: رأيت علي بن عبد الله يحتج بحديث ابن إسحاق، وذكر عن سفيان أنه ما رأى أحدا يتهمه**»(٢).

وأمّا عبد الغفار فهو أبو مريم الكوفي عبد الغفار بن قاسم بن قيس الأنصاري، روى عنه شعبه ويحيى بن سعيد وآخرون، قال ابن حجر عن شعبة: «**لم أر أحفظ منه... وكان ذا اعتناء بالعلم وبالرجال**»(٣).

وقال ابن عدي: «**سمعت أحمد بن محمد بن سعيد(٤) يثني على أبي مريم ويطريه**

(١) أنظر: تهذيب التهذيب، ج٩، ص٣٦. سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج٧، ص٣٣ - ٣٧.

(٢) سير أعلام النبلاء، ج٧، ص٣٣ - ٣٧.

(٣) لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني، ج٤، ص٤٢.

(٤) هو ابن عقدة، وله مكانة مميزة بين علماء الحديث والحفاظ ونقّاد الرجال، قال الذهبي في ترجمته: «**حافظ العصر، والمحدث البحر... وكان إليه المنتهى في قوة الحفظ وكثرة الحديث [تذكرة الحفاظ، ج٣، ص٨٣٩]**». وقال ابن حجر عن أبي علي الحافظ: «**ما رأيت أحداً أحفظ لحديث الكوفيين من أبي العباس ابن عقدة، فقيل له: ما يقول له بعض الناس فيه؟ فقال: لا يشتغل بمثل هذا، أبو العباس امام حافظ محلّه محلّ من يسأل عن التابعين وأتباعهم، فلا يسأل عنه أحد من الناس [ابن حجر، لسان الميزان، ج١، ص٢٦٥]**». وقال ابن عدي: «**كان صاحب معرفة وحفظ ومقدم في هذه الصناعة... ولم أجد بُداً من ذكره؛ لأني شرطت في أول كتابي هذا أن أذكر فيه كل من تكلم فيه متكلم، ولا أحابي، ولولا ذلك لم أذكره؛ للذي كان فيه من الفضل والمعرفة [الكامل، ج١، ص٢٠٦]**». وتعقبه ابن حجر بقوله: «**ثم لم يسق له ابن عدي شيئاً منكراً [لسان الميزان، ج١، ص٢٣٦]**».

وتجاوز الحد في مدحه حتى قال لو انتشر علم أبي مريم وخرج حديثه لم يحتج الناس إلى شعبة... لعبد الغفار بن قاسم أحاديث صالحة»[1].

ومن ضعّفه منهم فلرأيه لا لحديثه، قال العقيلي، عن أحمد بن حنبل بأنه سئل عن أبي مريم من أين جاء ضعفه؟ من قبل رأيه أو من قبل حديثه؟ قال: «من قبل رأيه، ثم قال: وقد حدّث ببلايا في عثمان»[2].

وقال ابن أبي حاتم عن أحمد بن حنبل أيضاً: «ليس بثقة؛ كان يحدّث ببلايا في عثمان»[3]، وقال: «هو متروك الحديث، كان من رؤساء الشيعة»[4].

ومن هنا يتضح أن تضعيفهم لأبي مريم إنما هو بسبب رأيه وعقيدته وخصوصاً وقوعه في عثمان، وإلا فهو ثقة في نفسه.

ولهذا لم تشفع لابن عقيدة مكانته العلمية عندما أطرى على أبي مريم، فاتهم بالتشيع وأنه إنما مال له بسبب ذلك[5].

وأمّا المنهال بن عمرو، فقد روى له البخاري، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجة، وقد وثقه يحيى بن معين، والنسائي، والعجلي، وغيرهم[6].

(١) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي، ج٥، ص٣٢٧ ـ ٣٢٨.
(٢) ضعفاء العقيلي، ج٣، ص١٠٢. ميزان الاعتدال، ج٢، ص٦٤٠.
(٣) الجرح والتعديل ابن أبي حاتم، ج٦، ص٥٤.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) الكامل في ضعفاء الرجال، ج٥، ص٣٧٢.
(٦) تهذيب الكمال، المزي، ج٢٨، ص٥٧٠. تقريب التهذيب، ابن حجر، ج٢، ص٢١٦. الكاشف، الذهبي، ج٢، ص٢٩٨.

وأمّا عبد الله بن الحارث بن نوفل، فقد روى له البخاري، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجة، وقد وثقه ابن معين، والنسائي، وغيرهما[1]، وقال ابن عبد البر: «**أجمعوا على أنه ثقة**»[2].

وأخرجه ابن عساكر من طريق أبي البركات عمر بن إبراهيم الزيدي العلوي بالكوفة، أنا أبو الفرج محمد بن أحمد بن علان الشاهد، أنا محمد بن جعفر بن محمد بن الحسين، أنا أبو عبد الله محمد بن القاسم بن زكريا المحاربي، نا عباد بن يعقوب، نا عبد الله بن عبد القدوس، عن الأعمش، عن المنهال بن عمرو، عن عباد بن عبد الله، عن علي بن أبي طالب، وفيه أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال لعشيرته بعد نزول الآية الكريمة الآنفة: «**(أيكم يقضي ديني ويكون خليفتي ووصيي من بعدي؟)، قال: فسكت العباس مخافة أن يحيط ذلك بماله، فأعاد رسول الله صلى الله عليه وسلم الكلام، فسكت القوم وسكت العباس مخافة أن يحيط ذلك بماله، فأعاد رسول الله صلى الله عليه وسلم الكلام الثالثة، قال: وإني يومئذ لأسوأهم هيئة، إني يومئذ لأحمش الساقين، أعمش العينين، ضخم البطن، فقلت: أنا يا رسول الله، قال: (أنت يا علي، أنت يا علي)**»[3].

ورجال السند ثقات.

فأمّا أبو البركات عمر بن إبراهيم (ت/ ٥٣٩ هـ)، فقد ترجمه الذهبي وقال: «**قال الذهبي: الشيخ العلامة المقرئ النحوي، عالم الكوفة. خيّر ديّن. صلّى**

---

(١) انظر: تهذيب التهذيب، ج٥، ص١٥٨.

(٢) تقريب التهذيب، ج١، ص٤٨٥.

(٣) تاريخ مدينة دمشق، ابن عساكر، ج٤٢ ص٤٧-٤٨.

عليه ثلاثون ألفاً... قال السمعاني: شيخ كبير، له معرفة بالفقه واللغة والتفسير والنحو»[١]، وقال ابن عساكر: «**كتبت عنه بالكوفة، وهو أورع علوي لقيته**»[٢]، وقال ابن النجار عن أبي الحسن بن المقدس: «**كان من عقلاء الرجال حسن الرأي في الصحابة مثنياً عليهم متبرئاً ممن تبرأ منهم**»[٣].

وأمّا أبو الفرج محمد بن أحمد بن علان الشاهد (ت/ ٤٤٦هـ)، فقد ترجمه الذهبي أيضاً وقال: «**الشيخ، المسند، الثقة**»[٤].

وأمّا محمد بن جعفر بن محمد بن الحسين ت/ ٤٠٢هـ)، فقد ترجمه الذهبي أيضاً وقال: «**الإمام، المقرئ، المعمر، المسند**»[٥].

وأمّا أبو عبد الله محمد بن قاسم بن زكريا المحاربي (ت/ ٣٢٠هـ) فقد ترجمه الذهبي أيضاً وقال: «**الشيخ ، المحدث، المعمر**»[٦].

ومن ضعّفه منهم فلرأيه وعقيدته، قال الذهبي: «**تكلم فيه، وقيل: كان يؤمن بالرجعة... حدّث عنه الدارقطني**»[٧].

فإذن إنما ضُعِف لما قيل من أنه كان يؤمن بالرجعة، مع عدم ثبوت ذلك كما يشهد له قوله: «قيل»، وعلى فرض ثبوته فلا يقدح فيه؛ ولذا روى عنه

(١) سير أعلام النبلاء، ج٢٠، ص١٤٥ ـ ١٤٦.
(٢) تاريخ مدينة دمشق، ابن كساكر، ج٤٣، ص٥٤٣.
(٣) ذيل تاريخ بغداد، ابن النجار، ج٥، ص٩ ـ ١٠.
(٤) سير أعلام النبلاء، ج١٨، ص٤٥١.
(٥) سير أعلام النبلاء، ج١٧، ص١٠٠.
(٦) سير أعلام النبلاء، ج١٥، ص٧٣.
(٧) ميزان الاعتدال، الذهبي، ج٤، ص١٤.

الدارقطني، ومن هنا فلا وجه لذكره في الضعفاء والمجروحين.

وأمّا عباد بن يعقوب الرواجني (ت/ ٢٥٠هـ) فقد وثقه الذهبي، وأبو حاتم كما حكى عنه ذلك الذهبي، وابن خزيمة، وغيرهم[١].

وأمّا عبد الله بن عبد القدوس، فقد وثقه البخاري وابن حبان والحافظ ابن حجر العسقلاني، وغيرهم[٢]، وقال الهيثمي في الزوائد: «فيه كلام وقد وثق»[٣].

ومن تتبع أقوال الجارحين له يجد أن سببها هو أن عامّة ما يرويه في فضائل أهل البيت عليهم السلام.

وأمّا الأعمش فهو سليمان بن مهران الأعمش الأسدي الكاهلي (ت/ ١٤٨هـ)، روى له الستة، وقد وثقه ابن معين والنسائي والحافظ ابن حجر العسقلاني والعجلي، وابن حبان، وغيرهم[٤].

وأمّا المنهال بن عمرو فقد تقدم الكلام عنه فلاحظ.

وأمّا عباد بن عبد الله الأسدي، فقد روى له النسائي[٥]، ووثقه العجلي

---

(١) أنظر: الكاشف، الذهبي، ج١، ص٥٣٢ ـ ٥٣٣. سير أعلام النبلاء، ج١١، ص٥٣٦ ـ ٥٣٨. تقريب التهذيب، ابن حجر، ج١، ص٤٦٩ ـ ٤٧٠. خلاصة تذهيب تهذيب الكمال، الخزرجي، ص١٨٧.

وعن عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، قال: «سئل أبى عنه فقال: كوفي شيخ». ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل: ج٦ ص٨٨، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

(٢) تهذيب التهذيب ابن حجر، ج٥، ص٢٦٥. تقريب التهذيب، ابن حجر، ج١، ص٥١٠.

(٣) مجمع الزوائد، الهيثمي، ج٣، ص١٥.

(٤) تقريب التهذيب، ابن حجر، ج١، ص٣٩٢. الكاشف، ج١، ص٤٦٤. معرفة الثقات، العجلي، ج١، ص٤٣٢. الثقات، ابن حبان، ج٤، ص٣٠٢. تاريخ أسماء الثقات، عمر بن شاهين، ص١٤.

(٥) انظر: تهذيب الكمال، المزي، ج١٤، ص١٣٩.

وابن حبان[1]، وأخرج له ابن أبي حاتم في تفسيره[2]، وصحح له الحاكم أحاديثَ في مستدركه[3].

وأخرجه ابن عساكر أيضاً من طريق أبي رافع، عن أبيه، قال: «جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولد بني عبد المطلب وهم يومئذ أربعون رجلاً وإن كان منهم لمن يأكل الجذعة ويشرب الفرق من اللبن، فقال: لهم يا بني عبد المطلب، إن الله لم يبعث رسولاً إلا جعل له من أهله أخاً ووزيراً ووارثاً ووصياً ومنجزاً لعداته وقاضياً لدينه، فمن منكم يتابعني على أن يكون أخي ووزيري ووصيي وينجز عداتي وقاضي ديني؟ فقام إليه علي بن أبي طالب، وهو يومئذ أصغرهم، فقال له: اجلس... فلما كان في اليوم الثاني أعاد عليهم القول، ثم قال: يا بني عبد المطلب كونوا في الإسلام رؤوساً ولا تكونوا أذناباً، فمن منكم يبايعني على أن يكون أخي ووزيري ووصيي وقاضي ديني ومنجز عداتي، فقام إليه علي بن أبي طالب، فقال: اجلس، فلمّا كان اليوم الثالث أعاد عليهم القول فقام علي بن أبي طالب فبايعه بينهم...»[4].

وأخرجه ابن عساكر من طريق أبي رافع أيضاً: وفيه: «كنت قاعداً بعدما بايع الناس أبا بكر، فسمعت أبا بكر يقول للعباس: أنشدك الله هل تعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بني عبد المطلب وأولادهم وأنت فيهم، وجمعكم دون قريش، فقال: يا بني عبد المطلب إنه لم يبعث الله نبياً إلا جعل له من أهله أخاً ووزيراً ووصياً وخليفةً في أهله، فمن يقوم منكم يبايعني على أن يكون أخي ووزيري ووصيي

(١) معرفة الثقات العجلي، ج٢، ص١٧. الثقات، ابن حبان، ج٥، ص١٤١.
(٢) تفسير ابن أبي حاتم، ج١، ص٤٥.
(٣) المستدرك على الصحيحين، الحاكم النيسابوري، ج٣، ص١١٢، ص١٢٩ـ١٣٠.
(٤) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج٤٢، ص٤٩ـ٥٠.

وخليفتي في أهلي، فلم يقم منكم أحد، فقال: يا بني عبد المطلب كونوا في الإسلام رؤوساً ولا تكونوا أذناباً، والله ليقومن قائمكم أو لتكونن في غيركم، ثم لتندمن، فقام علي من بينكم، فبايعه على ما شرط له ودعاه إليه، أتعلم هذا له من رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال: نعم»[1].

٣ ـ حديث أبي سعيد الخدري

أخرج الطبراني في المعجم الكبير عن محمد بن عبد الله الحضرمي، ثنا إبراهيم بن الحسن الثعلبي، ثنا يحيى بن يعلى عن ناصح بن عبد الله عن سماك بن حرب عن أبي سعيد الخدري عن سلمان، قال: «قلت: يا رسول الله، لكل نبي وصي، فمن وصيك؟ فسكت عني، فلّما كان بعد رآني فقال: يا سلمان، فأسرعت إليه، قلت: لبيك، قال: تعلم من وصي موسى؟ قلت: نعم، يوشع بن نون، قال: لِمَ؟ قلت: لأنه كان أعلمهم، قال: فإن وصيي وموضع سري وخير من أترك بعدي وينجز عدتي ويقضي ديني علي بن أبي طالب، قال أبو القاسم: قوله: وصيي يعني أنه أوصاه في أهله لا بالخلافة، وقوله: خير من أترك بعدي يعني من أهل بيته صلى الله عليه وسلم»[2].

وأخرجه أحمد بن حنبل في (فضائل الصحابة)، بسنده إلى أنس بن مالك، وفيه: «قلنا لسلمان: سل النبي صلى الله عليه وسلم من وصيه؟ فقال له سلمان: يا رسول الله، من وصيك؟ قال: (يا سلمان، من كان وصي موسى؟) قال: يوشع بن نون، قال: (فإن وصيي ووارثي يقضي ديني وينجز موعودي: علي بن أبي طالب)»[3].

(١) المصدر نفسه، ج٤٢، ص٥٠.
(٢) المعجم الكبير، ج٦، ص٢٢١، ح٦٠٦٣.
(٣) فضائل الصحابة، ج٢، ص٦١٥، ح١٠٥٢.

ورجال السند من الثقات:

فأمّا محمد بن عبد الله الحضرمي فهو المعروف بالمطين، وقد وثقه ابن أبي حاتم والدار قطني والذهبي والهيثمي في الزوائد وغيرهم[١]، ونعته عمرو بن أبي عاصم بالحافظ[٢]، وصحح له الحاكم أحاديثَ في المستدرك ووافقه عليه الذهبي في التلخيص[٣].

وأمّا إبراهيم بن الحسن الثعلبي، فقد نعته أبو حاتم بالشيخ[٤]، وذكره ابن حبان في الثقات[٥].

وأمّا يحيى بن يعلى الأسلمي، فقد روى له البخاري في المفرد، والترمذي في سننه، وابن أبي شيبة في مصنفه، وابن أبي حاتم في تفسيره الذي قال عن رواياته فيه: «**فتحريت إخراج ذلك بأصح الأخبار أسناداً، وأشبهها متناً**»[٦].

وابن حبان في صحيحه الذي قال عن سبب تأليفه له: «وإني لما رأيت الأخبار طرقها كثرت، ومعرفة الناس بالصحيح منها قلّت... فتدبّرت الصحاح لأسهل حفظها على المتعلمين، وأمعنت الفكر فيها؛ لئلا يصعب

(١) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي، ج٧، ص٢٩٨. تذكرة الحفاظ، الذهبي، ج٢، ص٦٦٢. مجمع الزوائد، الهيثمي، ج٦، ص١٠٤.
(٢) السنة، ابن أبي عاصم، ص٣١٧.
(٣) انظر: المستدرك على الصحيحين، الحاكم النيسابوري، ج٣، ص٤١، ص٥٦٠. ج٤، ص٣١٩، مع الكتاب: تعليقات الذهبي في التلخيص.
(٤) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي، ج٢، ص٩٢.
(٥) الثقات، ابن حبان، ج٨، ص٨٠.
(٦) تفسير أبي حاتم، ج١، ص٣٠٣٢.

وعيها على المقتبسين»[١].

وصحح له الحاكم في مستدركه[٢].

ومن ضعّفه منهم فليس لعدالته أو صدقه وإنما لرأيه وعقيدته، ولكن العديد من علماء الجرح والتعديل ضعّفوه وجرحوه، قال ابن حجر في التهذيب: «**قال عبد الله الدورقي عن يحيى بن معين: (ليس بشيء)، وقال البخاري: (مضطرب الحديث)، وقال أبو حاتم: (ضعيف الحديث ليس بالقوي)، وقال ابن عدي: (كوفي من الشيعة)**»[٣].

وهذا الألفاظ من أدنى مراتب الجرح عندهم، ولا تطعن فيه من جهة عدالته أو صدقه، وإنما ذنبه هو تشيّعه كما في كلام ابن عدي الآنف.

ومما يشهد لذلك هو أن المتتبع لروايات يحيى بن يعلى الأسلمي يجد أن جلّها يتمحور حول فضائل أهل البيت عليهم السلام وولايتهم؛ وهذا القدر كاف في تضعيف الراوي وردّ أحاديثه، حتى لو كان كيحيى بن يعلى الذي روى عن كبار الرواة والمحدثين؛ كإسماعيل بن أبي خالد، والأعمش، وعبد الملك بن أبي سليمان، وعثمان بن الأسود، وفطر بن خليفة، ويونس بن خباب، وخلق على حدّ تعبير ابن حجر في التهذيب[٤]، وروى عنه عدد كبير من أجلّة الرواة؛ كأبي بكر بن أبي شيبة، وقتيبة بن سعيد، وأبي هشام الرفاعي، وإسماعيل بن أبان الوراق، وجبارة بن المغلس، والوليد بن حماد، وأبي نعيم الطحان، وعباد

(١) صحيح ابن حبان، ج١، ص١٠٢ـ١٠٣.
(٢) المستدرك على الصحيحين، ج٣، ص١٢٨، مع الكتاب: تعليقات الذهبي في التلخيص.
(٣) تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج١١، ص٢٦٦.
(٤) المصدر نفسه.

بن يعقوب الرواجني وغيرهم[١].

فهذا الدور المميز للسلمي في الحديث لم يشفع له أمام رواياته لفضائل أهل البيت عليهم السلام وولايتهم.

وأمّا ناصح بن عبد الله فقد روى عنه الثقات من كبار العلماء والحفاظ؛ كأبي حنيفة النعمان، وإسماعيل بن عمرو البجلي، وعبد الله بن صالح العجلي، وغيرهم[٢]، وكان من العابدين، قال الذهبي: «**ذكره الحسن بن صالح، فقال: (رجل صالح، نعم الرجل)**»[٣].

وقال ابن حبان: «**كان شيخاً صالحاً**»[٤].

ومن ضعّفه منهم لم يطعن في عدالته أو صدقه أو سوء حفظه أو غيرها من ألفاظ القدح التي تظر برواية الراوي من جهة صحة نقله، وإنما تراوحت ألفاظهم بين منكر الحديث، وليس بشيء، وذاهب الحديث، وليس بالقوي، ويأتي بالشئ على التوهم[٥].

وأحاديثه التي رموها بالنكارة هي ما رواه عن سماك، عن جابر بن سمرة في فضائل اهل البيت ومناقبهم وولايتهم، قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: «**سألت أبى عن ناصح بن عبد الله الحائك؟ فقال: ضعيف الحديث، منكر الحديث، عنده عن سماك [بن حرب] عن جابر بن سمرة مسندات في الفضائل كلّها منكرات؛**

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه، ج١٠، ص٣٥٨.

(٣) ميزان الاعتدال، الذهبي، ج٤، ص٢٤٠.

(٤) كتاب المجروحين، ابن حبان، ج٣، ص٥٤.

(٥) تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج١٠، ص٣٥٩.

كأنه لا يعرف سماك غير جابر»[1].

فرواية أبو حنيفة وغيره عن ناصح، وكونه من الصالحين، لم يشفعا له أمام القوم عن الإمساك عن قدحه بعد روايته لفضائل أهل البيت عليهم السلام؛ ولا قيمة لهذا القدح بعد الوقوف على سببه.

وأمّا سماك بن حرب الذهلي (ت/ ١٢٣هـ)، فقد وثقه ابن معين، وأبو حاتم الرازي، والذهبي، وابن عدي، وآخرون[2].

٤ ـ حديث أبي أيوب الأنصاري

أخرج الطبراني في الكبير من طريق محمد بن عبد الله الحضرمي، ثنا محمد بن مرزوق، ثنا حسين الأشقر، ثنا قيس، عن الأعمش، عن عباية بن ربعي، عن أبي أيوب الأنصاري، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة رضي الله عنها: **«أما علمت أن الله عز وجل اطلع إلى أهل الأرض فاختار منهم أباك فبعثه نبياً، ثم اطلع الثانية، فاختار بعلك فأوحى إليّ فأنكحته واتخذته وصياً»**[3].

ورجال سند الحديث من الثقات:

فأمّا محمد بن عبد الله الحضرمي فتقدم ذكره.

وأمّا محمد بن مرزوق (ت/ ٢٤٨هـ)، فقد روى له مسلم والترمذي

(١) الجرح والتعديل، أبو حاتم الرازي، ج٨، ص٥٠٣.
(٢) تهذيب الكمال، المزي، ج١٢، ص١١٥. الكامل في الضعفاء، عبد الله بن عدي، ج٣، ص٤٦٢. سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج٥، ص٢٤٥ ـ ٢٤٩.
(٣) المعجم الكبير، الطبراني، ج٤، ص١٧١، ح٤٠٦٤.

وابن ماجه[1]، وثقه أبو حاتم[2]، وذكره ابن حبان في الثقات[3]، وقال الحافظ ابن حجر: «**صدوق له أوهام**»[4].

وأمّا حسين الأشقر الفزاري (ت/ ٢٠٨هـ)، فقد روى له النسائي من الستة، وعنه أحمد بن عبدة الضبي وأحمد بن حنبل وابن معين والفلاس وابن سعد ومحمد بن خلف الحدادي، وغيرهم[5]، قال ابن حجر عن ابن الجنيد: «**سمعت ابن معين ذكر الأشقر فقال: (كان من الشيعة الغالية)، قلت: فكيف حديثه؟ قال: (لا بأس به)، قلت: صدوق؟ قال: (نعم، كتبت عنه)**»[6]، وقال في موضع آخر: «**صدوق يهم**»[7].

ذكره ابن حبان في الثقات[8]، وصحّح له الحاكم في مستدركه[9]، ووافقه الذهبي في مورد فقال: «**الأشقر وثق**»، وخالفه في مورد آخر حكم بكذب الحديث وأنه من الموضوعات.

والمتأمل في الموردين يقف على سبب إزدواجية الذهبي فيهما، فالحديث الذي وافق الحاكم فيه هو ما أخرجه الحاكم من طريق حسين الأشقر، ثنا

(١) تقريب التهذيب، ابن حجر، ج٢، ص١٣٠.
(٢) الجرح والتعديل، ج٨، ص٩٠.
(٣) الثقات، ابن حبان، ج٩، ص١٢٥.
(٤) تقريب التهذيب، ج٢، ص١٣٠.
(٥) انظر: تهذيب التهذيب، ج٢، ص٢٩١.
(٦) المصدر نفسه.
(٧) تقريب التهذيب، ج٢، ص٢١٤.
(٨) الثقات، ابن حبان، ج٨، ص١٨٤.
(٩) المستدرك على الصحيحين، الحاكم النيسابوري، ج٣، ص١٤٠.

جعفر بن زياد الأحمر، عن مخول، عن منذر الثوري، عن أم سلمة رضي الله عنها: «**أن النبي صلى الله عليه و سلم كان إذا غضب لم يجترىء أحد منا بكلمة غير علي بن ابي طالب**»، ثم قال الحاكم: «**هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه**»، وتعقبه الذهبي بقوله: «**الأشقر وثق، وقد اتهمه ابن عدي، وجعفر تكلم فيه**»[١].

والحديث الذي خالف الحاكم فيه وحكم بأنه كذب وموضوع هو ما أخرجه الحاكم من طريق حسين بن حسن الأشقر، ثنا منصور بن أبي الأسود، عن الأعمش، عن المنهال بن عمرو، عن عباد بن عبد الله الأسدي، عن علي: «﴿إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾، **قال علي: رسول الله صلى الله عليه و سلم المنذر، وأنا الهادي**»، ثم قال الحاكم: «**هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه**»، وتعقبه الذهبي بقوله: «**بل كذب قبح الله واضعه**»[٢].

فهذه الإزواجية في توثيق الأشقر ناظرة لمرواياته لا إلى شخصه؛ إذ لم يُتّهم في وثاقته أو عدالته، قال الحافظ ابن حجر عن أحمد بن محمد بن هانئ: «**قلت لأبي عبد الله ـ يعني ابن حنبل ـ تحدث عن حسين الأشقر؟ قال: (لم يكن عندي ممن يكذب)**»[٣].

وإنما تهمته هو أن جلّ مرواياته في فضائل أهل البيت عليهم السلام مما لا يتحملها الذهبي واضرابه؛ كالحديث الآنف في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرٌ

---

(١) المصدر نفسه، ج٣، ص١٤١، ح٤٦٤٧، ذكر إسلام أمير المؤمنين علي رضي الله تعالى عنه، مع الكتاب: تعليقات الذهبي في التلخيص.

(٢) المصدر نفسه، ج٣، ص١٤٠، ح٤٦٤٦، ذكر إسلام أمير المؤمنين علي رضي الله تعالى عنه، مع الكتاب: تعليقات الذهبي في التلخيص.

(٣) تهذيب التهذيب، ج٢، ص٢٩١.

﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾[١]، فرموه لذلك بأنه يروي المناكير والبلايا[٢].

وأمّا قيس بن الربيع الأسدي (ت/ بعد ١٦٠هـ)، فقد روى له الترمذي وابن ماجه وأبو داود، ووثقه الثوري وشعبة وأبو حاتم والذهبي وغيرهم، قال الذهبي: «أحد أوعية العلم، صدوق في نفسه... كان شعبة يثني عليه، وقال أبو حاتم: محلّه الصدق»[٣].

وقال ابن حجر: «قال عبيد الله بن معاذ عن أبيه: سمعت يحيى بن سعيد ينقص قيساً عند شعبة، فزجره ونهاه، وقال عفان: وقلت ليحيى بن سعيد: هل سمعت من سفيان يقول فيه يغلطه أو يتكلم فيه بشيء؟ قال: لا، قلت ليحيى: أفتتهمه بكذب؟ قال: لا، قال عفان: فما جاء فيه بحجة، وقال حاتم بن الليث الجوهري عن عفان: قيس ثقة، يوثّقه الثوري وشعبة، وعن أبي الوليد: كان قيس ثقةً حسن الحديث، وقال عمرو بن علي: قلت لأبي الوليد: ما رأيت أحداً أحسن رأياً منك في قيس! قال: إنه كان ممن يخاف الله... قال ابن حبان: تتبعت حديثه فرأيته صادقاً إلا أنه لما كبر ساء حفظه، فيدخل عليه ابنه فيحدّث منه ثقة به، فوقعت المناكير في روايته فاستحق المجانبة... وكان شعبة يروي عنه وكان معروفاً بالحديث صدوقاً، ويقال: إن ابنه أفسد عليه كتبه بآخره، فترك الناس حديثه، وقال عثمان بن أبي شيبة: كان صدوقاً ولكن اضطرب عليه بعض حديثه... وقال ابن خزيمة: سمعت محمد بن يحيى يقول: سمعت أبا الوليد يقول: كتبت عن قيس بن الربيع ستة آلاف حديث هي أحبّ إلي من ستة آلاف دينار»[٤].

---

(١) الرعد/ ٧.

(٢) انظر: تهذيب الكمال، المزي، ج٦، ص٣٦٦.

(٣) ميزان الاعتدال، الذهبي، ج٣، ص٣٩٣.

(٤) تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج٨، ص٣٥٠ـ٣٥٣.

ومن خلال التامل في كلماتهم في قيس يتضح أنه كان صدوقاً في نفسه، ولا يعرف عنه الكذب، وكان من أوعية العلم.

وقدح بعضهم فيه إمّا مبهم غير مفسّر، أو من جهة تشيّعه، أو ما قيل من تصرف ابنه في رواياته وما شاكل ذلك.

وأمّا الأعمش فقد تقدم توثيقه.

وأمّا عباية بن ربعي الأسدي، فقد ذكره ابن حبان في الثقات[1]، وقال أبو حاتم: «شيخ»[2]، وصحح له الحاكم في مستدركه ووافقه الذهبي في التلخيص[3].

وتضعيف العقيلي له لا وجه له، ولا يلتفت إليه؛ لأنه متعسف في التضعيف، وقد وبّخه الذهبي على ذلك، قال: «**أفما لك عقل يا عقيلي؟ أتدري فيمن تتكلم؟ وإنما تبعناك في ذكر هذا النمط لنذبّ عنهم، ولنزيّف ما قيل فيهم، كأنك لا تدرى أن كل واحد من هؤلاء أوثق منك بطبقات، بل وأوثق من ثقات كثيرين لم توردهم في كتابك**»[4].

وبهذا يتضح أن رجال سند الحديث من الثقات، وما قيل في بعضهم لم يكن من جهة أنفسهم؛ كالعدالة أو الصدق أو الحفظ أو غير ذلك من الأمور التي تؤثر في الاحتجاج بمروياتهم.

(١) الثقات، ابن حبان، ج٥، ص٢٨١.
(٢) الجرح والتعديل، ج٧، ص٢٩.
(٣) المستدرك على الصحيحين، ج٢، ص١٤١، ح٢٥٨٩، كتاب قسم الفيء، مع الكتاب: تعليقات الذهبي في التلخيص.
(٤) ميزان الاعتدال، ج٣، ص١٤٠.

وأخرجه الطبراني أيضاً في الكبير والأوسط من طريق علي بن علي المكي الهلالي، عن أبيه، قال: **دخلت على رسول اللهّ صلى الله عليه وآله وسلم في شكاته التي قبض فيها، فإذا فاطمة عند رأسه، قال: فبكت حتى ارتفع صوتها، فرفع رسول اللهّ صلى الله عليه وآله وسلم طرفه إليها، فقال: حبيبتي فاطمة ما الذي يبكيك؟ قالت: أخشى الضيعة من بعدك، قال: يا حبيبتي أما علمت أن اللهّ أطلع على الارض اطلاعة فاختار منها أباك، فبعثه برسالته، ثم اطّلع على الأرض اطّلاعة، فاختار منها بعلك، وأوحى إليّ أن أنكحك إياه، يا فاطمة، ونحن أهل بيت قد أعطانا اللهّ سبع خصال لم يعط أحداً قبلنا، ولا تعطى أحد بعدنا، أنا خاتم النبيين، وأكرم النبيين على اللهّ، وأحّب المخلوقين إلى اللهّ، وأنا أبوك، ووصيي خير الأوصياء، وأحبّهم إلى اللهّ، وهو بعلك...**[1].

وابن عساكر في تاريخه أيضاً[2].

٥ ـ حديث بريدة

أخرج ابن عساكر من طريق أبي القاسم بن السمرقندي، أنا أبو الحسين بن النقور، أنا أبو القاسم عيسى بن علي، أنا أبو القاسم البغوي، نا محمد بن حميد الرازي، نا علي بن مجاهد، نا محمد بن إسحاق، عن شريك بن عبد الله، عن أبي ربيعة الإيادي، عن ابن بريدة، عن أبيه، قال: «**قال النبي صلى الله عليه وسلم: (إن لكل نبي وصياً ووارثاً، وإن علياً وصيي ووارثي)**»[3].

(١) المعجم الكبير، الطبراني، ج٣، ص٥٧، ح٢٦٧٥، بقية أخبار الحسن بن علي رضي الله عنهما. المعجم الاوسط، ج٦، ص٣٢٧، ح٦٥٤٠.

(٢) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج٤٢ ص١٣٠.

(٣) تاريخ دمشق، ج٤٢، ص٣٩٢.

ورجال سند الحديث من الثقات:

فأمّا أبو القاسم بن السمرقندي فهو إسماعيل بن أحمد، وهو من كبار الحفاظ وقد وثقه الذهبي وغيره(١).

وأمّا أبو الحسين بن نقور فهو أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن النقور، وقد وثقه الخطيب البغدادي والذهبي وآخرون(٢).

وأمّا أبو القاسم عيسى بن علي بن الجراح الوزير، فقد ترجمه الخطيب وقال: «سمع أبا القاسم عبد الله بن محمد البغوي... وكان ثبت السماع، صحيح الكتاب»(٣).

وترجمه الذهبي أيضاً وقال: «عيسى بن علي بن الجراح الوزير، أبو القاسم، أملى مجالس عن البغوي وطبقته، ووقع من عواليه، وسماعاته صحيحة، وقال ابن أبي الفوارس: كان يرمى بشيء من رأي الفلاسفة، قلت: لم يصح ذا عنه»(٤).

وأمّا القاسم البغوي فهو عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي، وقد وثقه الذهبي والدار قطني والخطيب وآخرون(٥).

وأمّا محمد بن حميد الرازي فقد تقدم ذكره.

(١) انظر: سير اعلام النبلاء، الذهبي، ج٢٠، ص٢٩. تاريخ دمشق، ج٨، ٣٥٧.
(٢) انظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج٥، ص١٤٦. سير اعلام النبلاء، الذهبي، ج١٨، ص٣٧٢. الكامل في التاريخ، ابن الأثير، ج١٠، ص١٠٧.
(٣) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج١١، ص١٧٩.
(٤) ميزان الاعتدال، الذهبي، ج٣، ص٣١٨.
(٥) أنظر: ميزان الاعتدال، الذهبي، ج٢، ص٤٩٢.

وأمّا علي بن مجاهد بن مسلم بن الكابلي، فقد وثقه جماعة منهم أبو داود يحييبن معين والترمذي، قال ابن حجر: «قال أبو داود عن أحمد: كتبت عنه ما أرى به بأساً، وقال ابن حبان عن ابن معين: رأيته على باب هشيم ولم أكتب عنه شيئاً، ما أرى به بأساً... وقال الترمذي في جامعه: حدثنا محمد بن حميد الرازي ثنا جرير، قال: حدثنيه علي بن مجاهد وهو عندي ثقة عن ثعلبة عن الزهري... ذكره ابن حبان في الثقات»(١).

ومن قال به ابن معين: «ليس به بأس»فهو ثقة، قال الخطيب البغدادي عن أبي خيثمة: «قلت ليحيى بن معين: إنك تقول: فلان ليس به بأس، وفلان ضعيف، قال: إذا قلت لك: ليس به بأس، فهو ثقة»(٢).

وقال: «علي بن مجاهد الكابلي أبو مجاهد الرازي، قاضي الري، عن حجاج بن أرطاة، ومسعر، وابن إسحاق، وعنه أحمد، وزياد بن أيوب، وجماعة، كذّبه يحيى بن الضريس، ووثقه غيره»(٣).

وتضعيف بعضهم له لا يؤثر على الاحتجاج بمروياته؛ إذ أن الاختلاف في قدح الراوي وتوثيقه تضعه في مرتبة الحسن، خصوصاً مع الأخذ بعين الاعتبار توثيق ابن معين وأبو داود والترمذي له.

وأمّا محمد بن إسحاق فهو صاحب السيرة المعروفة وقد تقدم توثيقه.

وأمّا شريك بن عبد الله فهو أبو عبد الله النخعي، فقد روى له مسلم

(١) تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج٧، ص٣٣٠.

(٢) الكفاية في علم الدراية، الخطيب البغدادي، ص٣٩.

(٣) الكاشف، الذهبي، ج٢، ص٤٦.

والبخاري تعليقاً وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة، وقد وثقه محمد بن سعد وابن معين والعجلي وابن حبان وآخرون[١].

وأمّا أبو ربيعة الأيادي فهو عمر بن أبي ربيعة، وثقه ابن معين والمناوي والحافظ ابن حجر[٢].

وحسّن حديثه الترمذي في سننه[٣]، وصحح له الحاكم في مستدركه ووافقه الذهبي في بعضها[٤].

وتضعيف أبو حاتم له عنه بأنه منكر الحديث غير مفسَّر، ولا يؤثر في الاحتجاج بمروايته مع ما تقدم من توثيقه ولعل السبب في حكمه بذلك هو روايته لفضائل الإمام عليه السلام.

وأمّا عبد الله بن بريدة بن حصيب الأسلمي فمتفق على الاحتجاج به[٥].

والحديث أخرجه ابن عساكر نفسه بسنده إلى يوسف بن عاصم الرازي، عن محمد بن حميدالرازي[٦].

---

(١) الطبقات الكبرى، محمد بن سعد، ج٦، ص٣٧٨. تهذيب التهذيب، ج٤، ص٢٩٤. معرفة الثقات، العجلي، ج١، ص١١٩. الثقات، ابن حبان، ج١٦، ص٤٤٤.

(٢) انظر: الجرح والتعديل، الرازي، ج٦، ص١٠٩. فيض القدير، المناوي، ج٢، ص٢٧١. تقريب التهذيب، ابن حجر، ج٢، ص٣٩٧. .

(٣) سنن الترمذي، ج٥، ص٢٩٩.

(٤) المستدرك على الصحيحين، الحاكم النيسابوري، ج٣، ص١٤٨. ج٢، ص٢١٢. مع الكتاب: تعليقات الذهبي في التلخيص.

(٥) انظر: تذكرة الحفاظ، الذهبي، ج١، ص١٠٢. ميزان الاعتدال، الذهبي، ج٢، ص٣٩٦. تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج٥، ص١٣٨. الثقات، ابن حبان، ج٥، ص١٦.

(٦) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج٤٢ ص٣٩١-٣٩٢.

٦ ـ حديث أنس بن مالك

أخرج أبو نعيم من طريق محمد بن أحمد بن علي، ثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة، ثنا ابراهيم بن محمد بن ميمون، ثنا علي بن عياش، عن الحارث بن حصيرة، عن القاسم بن جندب، عن أنس بن مالك، قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (يا أنس اسكب لي وضوءاً)، ثم قام فصلى ركعتين، ثم قال: (يا أنس أول من يدخل عليك من هذا الباب أمير المؤمنين وسيد المسلمين وقائد الغر المحجلين وخاتم الوصيين)، قال أنس: قلت: اللهم أجعله رجلاً من الأنصار وكتمته، إذ جاء علي فقال: (من هذا يا أنس)، فقلت: علي، فقام مستبشراً فاعتنقه، ثم جعل يمسح عن وجهه بوجهه، ويمسح عرق علي بوجهه، فقال: يا رسول الله لقد رأيتك صنعت شيئاً ما صنعت بي قبل؟ قال: (وما يمنعني وأنت تؤدي عني وتسمعهم صوتي وتبين لهم ما اختلفوا فيه بعدي)»[1].

وأخرجه من طريق جابر الجعفي، عن أبي الطفيل، عن أنس، نحوه[2].

وسند الحديث جيّد:

فأمّا محمد بن أحمد بن علي فهو محمد بن أحمد بن علي بن مخلد الجوهري المعروف بابن محرم، قال الحافظ ابن حجر: «محمد بن أحمد بن علي المحرم من كبار شيوخ أبي نعيم الحافظ... قال البرقاني: لا بأس به... قلت: وكان فقيهاً من تلامذة بن جرير»[3].

وقال الذهبي: «الامام المفتي المعمر، أبو عبد الله، محمد بن أحمد بن علي بن مخلد

(١) حلية الأولياء، ج١، ص٦٣ ـ ٦٤.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) لسان الميزان، ابن حجر، ج٥، ص٥١، رقم١٧٦.

البغدادي الجوهري المحتسب، عرف بابن محرم، من أعيان تلامذة ابن جرير... قال الدارقطني: لا بأس به»[١].

وأمّا محمد بن عثمان بن أبي شيبة فقد قال الحافظ ابن حجر في ترجمته: «كان عالماً بصيراً بالحديث والرجال، له تواليف مفيدة، وثقه صالح جزرة، وقال ابن عدي: لم أر له حديثا منكراً... قال الخطيب: له تاريخ كبير وله معرفة وفهم... وذكره بن حبان في الثقات، وقال: كتب عنه أصحابنا... وقال عبد المؤمن بن خلف النسفي: سئل عنه صالح بن محمد فقال: ثقة»[٢].

وقال الذهبي: الحافظ البارع محدث الكوفة[٣].

وامّا إبراهيم بن محمد بن ميمون الكوفي، فقد ذكره ابن حبان في الثقات[٤]، وأبو حاتم في (الجرح والتعديل) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً[٥].

ومن ضعّفه منهم فلرأيه وعقيدته لا لعدالته وصدقه، فقد ترجمه الذهبي في (ميزان الاعتدال) وقال: «من أجلاد الشيعة، روى عن علي بن عابس خبراً عجيباً»[٦]، وهو حديث أنس الآنف[٧].

فإذن تشيعه وهذا الحديث هو السبب في تحامل الذهبي واضرابه عليه،

---

(١) سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج١٦، ص٦٠ ـ ٦١.
(٢) لسان الميزان، ابن حجر، ج٥، ص٢٨٠، رقم٩٦٥.
(٣) تذكرة الحفاظ، الذهبي، ج٢، ص٦٦١، رقم٦٨١.
(٤) الثقات، ابن حبان، ج٨، ص٧٤، رقم١٢٣٠٧.
(٥) الجرح والتعديل، ج٢، ص١٢٨، رقم٤٠٠.
(٦) ميزان الاعتدال، الذهبي، ج١، ص٦٣، رقم٢٠٣.
(٧) انظر: لسان الميزان، ابن حجر، ج١، ص١٠٧، رقم٣١٨.

ورميهم له بالنكارة في الحديث.

وأمّا علي بن عياش فقد روى له البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه، قال الحافظ ابن حجر: «ثقة ثبت»[1].

وأمّا الحارث بن حصيرة فقد روى له البخاري في الأدب المفرد والنسائي، قال الحافظ ابن حجر: «صدوق يخطىء ورمي بالرفض»[2]، وقال في موضع آخر: «قال جرير: (شيخ، طويل السكوت، يصر على أمر عظيم)، رواها مسلم في مقدمة صحيحه عن جرير، وقال أبو أحمد الزبيري: (كان يؤمن بالرجعة)، وقال بن معين: (خشبي، ثقة)، ينسبونه إلى خشبة زيد بن علي التي صلب عليها، وقال النسائي: (ثقة... وقال بن عدي: (عامة روايات الكوفيين عنه في فضائل أهل البيت، وإذا روى عنه البصريون فرواياتهم أحاديث متفرقة. وهو أحد من يعد من المحترقين بالكوفة في التشيع، وعلى ضعفه يكتب حديثه)، قلت: علق البخاري أثراً لعلي في المزارعة، وهو من رواية هذا ذكرته في ترجمة عمرو بن صليع، وقال الدارقطني: (شيخ للشيعة، يغلو في التشيع)، وقال الآجري عن أبي داود: (شيعي صدوق)، ووثقه العجلي وابن نمير، وقال العقيلي: (له غير حديث منكر لا يتابع عليه، منها: حديث أبي ذر في بن صياد)... وذكره بن حبان في الثقات»[3].

وأمّا جابر الجعفي فهو ابن يزيد بن الحارث، روى له أبو داود والترمذي، ترجمه الذهبي وقال: «جابر بن يزيد [د، ت، ق] بن الحارث الجعفي الكوفي، أحد علماء

(١) تقريب التهذيب، ابن حجر، ج١، ص٤٠٤، رقم٤٧٧٩.
(٢) تقريب التهذيب، ابن حجر، ج١، ص١٤٥، رقم١٠١٨.
(٣) تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج٢، ص١٢١، رقم٢٣٦.

الشيعة، له عن أبي الطفيل والشعبي وخلق، وعنه شعبة، وأبو عوانة، وعدة، قال ابن مهدي عن سفيان: (كان جابر الجعفي ورعاً في الحديث، ما رأيت أورع منه في الحديث)، وقال شعبة: (صدوق)، وقال يحيى بن أبي بكير عن شعبة: (كان جابر إذا قال: أخبرنا، وحدثنا ، وسمعت فهو من أوثق الناس)، وقال وكيع: (ما شككتم في شئ فلا تشكوا أن جابراً الجعفي ثقة)، وقال ابن عبد الحكم: سمعت الشافعي يقول: (قال سفيان الثوري لشعبة: لئن تكلمت في جابر الجعفي لأتكلمن فيك)»[1].

وقد ضعّفه جماعة من جهة رأيه وعقيدته، قال الزركلي: «جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي، أبو عبد الله: تابعي، من فقهاء الشيعة، من أهل الكوفة، أثنى عليه بعض رجال الحديث، واتهمه آخرون بالقول بالرجعة، وكان واسع الرواية غزير العلم بالدين»[2].

لكن كونه من رجال ثلاثة من الكتب الستة، ومن مشايخ أئمّة كالثوري وشعبة وأبي عوانة، وتوثيقهم له بتلك الألفاظ القوية، يرفع أي شبهة عن صحة الاحتجاج بمروايته، خصوصاً مع الاخذ بعين الاعتبار أن تضعيفهم له كان من جهة رأيه.

وأمّا أبو الطفيل فسيأتي توثيقه ضمن الكلام عن حديث الغدير.

حاصل الكلام في أحاديث الوصية

يتضح من خلال ما تقدم أن أحاديث الوصية قد رواها أمير المؤمنين عليه السلام وعائشة وثلّة من أكابر الصحابة؛ كأبي سعيد الخدري، وأبي

---

(١) ميزان الاعتدال، الذهبي، ج١، ص٣٧٩، رقم١٤٢٥.

(٢) الاعلام، الزركلي، ج٢، ص١٠٥.

أيوب الأنصاري، وبريدة، وأنس ين مالك، ومقتضى القاعدة أن الحديث إذا تعددت طرقه يصح الاحتجاج به فيما لو كان هناك كلاماً في الأسانيد، فكيف إذا كانت الأسانيد صحيحة؟!

وعليه فمفهوم الوصية من المفاهيم الإسلامية الأصيلة التي جاءت على لسان النبي الكريم ﷺ، وتناقلها كثير من الصحابة منذ الإطلالة الأولى لنور الإسلام وعهده الأول المبارك.

ومما يؤيد ذلك هو وقوعها كثيراً في خطب أهل البيت عليهم السلام واحتجاجاتهم، فقد أخرج الحاكم في المستدرك من طريق عمر بن علي، عن أبيه علي بن الحسن، قال: «**خطب الحسن بن علي الناس حين قتل علي فحمد الله وأثنى عليه... ثم قال: أيها الناس من عرفني فقد عرفني و من لم يعرفني فأنا الحسن بن علي وأنا ابن النبي وأنا ابن الوصي...**»[1].

وأخرجه الطبراني من طريق أبي الطفيل، قال: «**خطب الحسن بن علي بن أبي طالب فحمد الله وأثنى عليه وذكر أمير المؤمنين عليا رضي الله عنه خاتم الأوصياء ووصى خاتم الأنبياء وأمين الصديقين والشهداء**»[2].

وروى الطبري في تاريخه عن الإمام الحسين عليه السلام أنه قال مخاطباً جيش يزيد يوم عاشوراء: «**ألست ابن بنت نبيكم صلى الله عليه وسلم وابن وصيّه، وابن عمه، وأول المؤمنين بالله، والمصدّق لرسوله بما جاء به من عند ربه**»[3].

---

(١) المستدرك على الصحيحين، ج٣، ص١٨٨، ح٤٨٠٢.
(٢) الطبراني، المعجم الأوسط: ج٢ ص٣٣٦، الناشر: دار الحرمين للطباعة والنشر والتوزيع.
(٣) تاريخ الطبري، ج٤، ص٣٢٢.

ويؤيد ذلك أيضاً اشتهار (الوصي) بين المسلمين كلقب للإمام عليه السلام، قال ابن منظور: «**وقيل لعلي عليه السلام: وصِيٌّ**»[1]، وقال الزبيدي: «**والوصي كغني لقب علي رضي الله تعالى عنه**»[2].

وقال المبرد في (الكامل): «**قوله[3] الوصي، فهذا شيء كانوا يقولونه ويكثرون فيه**»[4].

وجاء لفظ (الوصي) لقباً لأمير المؤمنين عليه السلام في بعض أشعار حسان بن ثابت، قال: **ألست أخاه في الهدى ووصيه وأعلم منهم بالكتاب والسنن**[5].

ومعه يتضح سفاهة أن القول بالوصية من مخترعات شخصية يهودية نكرة غير واضحة المعالم كما سيأتي البحث عنها لاحقاً.

---

(١) لسان العرب، ابن منظور، ج١٥، ص٣٩٤.

(٢) تاج العروس، الزبيدي، ج٢٠، ص٢٩٧.

(٣) الكميت، الشاعر المعروف، وقد قال أبياتاً يذكر فيها (الوصي) كلقب للإمام عليه السلام.

(٤) الكامل في اللغة، محمد بن يزيد المبرد، ج٣، ص١١٢٤.

(٥) الموفقيّات، الزبير بن بكار، ص٤٧٧.



الفصل الثاني

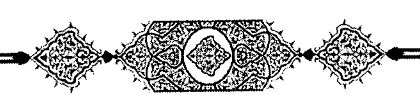
أحاديث النص بغير لفظ الوصية في روايات السنة

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: حديث الغدير

المبحث الثاني: حديث الاثني عشر خليفة من قريش

المبحث الثالث: حديث المنزلة



تمهيد

لم تسلم أحاديث رسول الله صلى الله عليه وآله من جور حكومات بني أمية ومن على شاكلتهم فاكتنفتها المحنة كسائر مقدرات الأمة وتراثها، لا سيما تلك الأحاديث الشريفة المتعلقة بفضائل أهل البيت عليهم السلام وإمامتهم، فجهدت تلك الحكومات في طمسها بمختلف الوسائل، فسنوا سبّ أمير المؤمنين عليه السلام على المنابر، قال الزمخشري والحافظ السيوطي: **«إنّه كان فى أيّام بنى أميّة أكثر من سبعين ألف منبر يلعن عليها علي بن أبي طالب بما سنّه لهم معاوية من ذلك»**[1].

وقتلوا على التسمية كما نقل ذلك ابن حجر العسقلاني في ترجمة لعلى بن رباح، قال: **«كان بنو أميّة إذا سمعوا بمولود اسمه عليّ، قتلوه»**[2].

وعذبوا المحدثين بفضائل أهل البيت عليهم السلام، فقد روى الخطيب والذهبي: **«بأنّ نصر بن علي لمّا حدّث عن رسول اللهّ صلى الله عليه وسلم بأنّه أخذ بيد حسن وحسين، فقال: من أحبّني وأحبّ هذين وأباهما وأمّهما كان في درجتي يوم القيامة، أمر المتوكّل بضربه ألف سوط، فكلّمه فيه جعفر بن عبد الواحد، وجعل يقول: هذا من السنة، فلم يزل به حتى تركه»**[3].

ولم يسلم علماء السنة الذين كتبوا في فضائل أهل البيت عليهم السلام من جور تلك الحكومات، فعبد اللهّ بن محمد السقّا على سبيل المثال، الذي عبّر عنه الذهبي

(١) الزمخشري، ربيع الأبرار، ج٢، ص١٨٦؛ محمد بن عقيل، النصائح الكافية، ٧٩، عن السيوطي.
(٢) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٧، ص٣١٨.
(٣) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج١٢، ص٣٤. تذكرة الحفاظ، الذهبي، ج٣، ص٩٩١.

بالحافظ الإمام، لمّا أملى حديث الطير، لم تحتمله النفوس، فوثبوا به وأقاموه وغسّلوا موضعه، فمضى ولزم بيته، فكان لا يحدّث أحداً من الواسطيّين[1].

وكذا النسائي صاحب كتاب السنن (أحد الصحاح الستّة) ـ والذي عبّر عنه ابن كثير بـ «**الإمام في عصره**»[2]، ويعدّه ابن تيميّة من جهابذة العلم ونقّاده وأهل معرفة بأحوال الإسناد[3]، ويرى الذهبي أنّه من بحور العلم من الفهم والإتقان والبصر... ولم يبق له نظير في هذا الشأن[4] ـ لمّا قام بنشر فضائل عليّ بن أبي طالب عليه السلام، وامتنع من نقل الأكاذيب في مدح معاوية، فما زالوا يدفعون في خصيتيه حتّى أخرج من المسجد، وحمل إلى الرملة أو مكّة فتوفي بها[5].

وكذا الحاكم النيسابوري ـ الذي قال عنه الذهبي: «**كان من بحور العلم**»[6]، وقال: «**وانتهت إليه رئاسة الفنّ بخراسان، لا بل في الدنيا... وهو ثقة، حجّة**»[7] ـ آذوه على جلالته وكسروا منبره وضيّقوا عليه وألجأوه إلى الانزواء في بيته، لا يأمن الخروج من البيت، قال له أبو عبد الرحمن السلمي: «**لو خرجت وأمليت في فضائل هذا الرجل معاوية حديثاً لاسترحت من المحنة؟ فقال: لا يجئ من قلبي، لا يجئ من قلبي**»[8].

---

(١) تذكرة الحفاظ، الذهبي، ج٣، ص٩٦٥.

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية، ج١١، ص١٢٣.

(٣) ابن تيمية، منهاج السنة، ج١، ص٦٦.

(٤) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج١٤، ص١٢٧.

(٥) سير أعلام النبلاء، ج١٤، ص١٣٢. تهذيب الكمال، المزي، ج١، ص١٣٢، ص٣٣٩. تذكرة الحفاظ، الذهبي، ج٢، ص٧٠٠. البداية والنهاية، ج١١، ص١٢٤. الوافي بالوفيات، الصفدي، ج٦، ص٤١٧.

(٦) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج١٧، ص١٦٥.

(٧) الذهبي، العبر، ج٣، ص٩٢.

(٨) سير أعلام النبلاء، ج١٧، ص١٧٥. الوافي بالوفيات، ج٣، ص٣٢١. الطبقات الكبرى، ج٤،

ففي ظل هذه الظروف الحرجة التي رافقت أحاديث فضائل أهل البيت عليهم السلام وصلت إلينا أحاديث كثيرة تبيّن سمو مكانتهم وعلو مقامهم وفرض إمامتهم، وسنحقق هنا بعض هذه الروايات الشريفة التي وردت في النصّ على أمير المؤمنين عليه السلام من كتب السنّة بغير لفظ الوصية، وذلك ضمن ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: حديث الغدير

المبحث الثاني: حديث الاثني خليفة

المبحث الثالث: حديث المنزلة

وقد اقتصرنا على ذلك رعاية للاختصار، ومن أراد التفصيل فعليه الرجوع للمطولات.

ص١٦٣. البداية والنهاية، ج١١، ص٣٥٥. منهاج السنة، ج٤، ص٩٩.

المبحث الأول
حديث الغدير

يعدّ حديث الغدير في مقدمة تلك الأحاديث التي حاربتها السلطات الحاكمة، فقد كان المحدّث يخاف من ذكر الحديث في الأوساط العامّة كما سيأتي في حديث زيد[1]، وقال عبد الله بن العلا للزهري لما سمعه يحدث بحديث الغدير: «**لا تحدّث بهذا [من كنت مولاه فعلي مولاه] بالشام، وأنت تسمع ملء أذنيك سبّ علي، فقال: والله، عندي من فضائل علي ما لو تحدّثت لقتلت، أخرجه الثلاثة**»[2].

ولكن مع ذلك كلّه شاء الله تعالى أن يصل هذا الحديث الذي يعدّ من أهم الأدلة التي استدل الإمامية بها على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام ووجوب طاعته، إلى الأجيال اللاحقة بطرق صحيحة كثيرة كما سيأتي.

وأهمية حديث الغدير باعتبار صحة سنده لدى أئمة الحديث ووضوح معانيه وصريح دلالته.

أمّا صحته فلم يشكك فيها إلا آحاد من علماء السنة كابن حزم وابن

---

(١) أخرج أحمد من طريق عطيّة العوفي، قال: «**سألت زيد بن أرقم فقلت له: إنّ ختناً لي حدّثني عنك بحديث في شأن علي (رضي الله تعالى عنه)، يوم غدير خمّ، فأنا أحبّ أن أسمعه منك، فقال: إنّكم معشر أهل العراق فيكم ما فيكم، فقلت له: ليس عليك منّي بأس، فقال: نعم، كنّا بالجحفة...**»، مسند أحمد بن حنبل، ج٤، ص٣٦٨. فضائل الصحابة، أحمد بن حنبل، ج٢، ص٥٨٦.

(٢) أسد الغابة، ابن الأثير، ج١، ص٣٠٨.

تيمية ومن سار على نهجهم من الفرقة الوهابية، الذين سعوا إلى إنكار وطمس كلّ فضيلة لأمير المؤمنين عليه السلام.

وأما وضوح معانيه وصريح دلالته فقد ناقش فيهما جمهور علماء السنة، انقلاباً على ما هو صريح الدلالة بعد ابتلائهم بجملة من الثوابت التي لا يمكنهم رفع اليد عنها، خصوصاً إمامة الثلاثة، فردوا كلّ دليل بعدها مهما كان مستوى صحته وقوة دلالته.

طرق حديث الغدير

أخرج محدثو السنة وحفاظهم حديث الغدير بطرق كثيرة وألفاظ عديدة، فقد ورد من حديث زيد بن أرقم، وسعد بن أبي وقاص، وبريدة بن الحصيب، وأمير المؤمنين عليه السلام، وأبي أيوب الأنصاري، والبراء بن عازب، وعبد الله بن عباس، وأنس بن مالك، وأبي سعيد، وأبي هريرة، وهذه إشارة مختصرة لطرق هذه الأحاديث:

١ ـ حديث زيد بن أرقم

رُوي حديث الغدير عن الصحابي زيد بن أرقم بعدّة طرق، فقد رواه عنه أبو الطفيل، وميمون أبو عبد الله، وأبو سليمان (سلمان)، ويحيى بن جعدة، وعطية العوفي، وأبو الضحى، وهبيرة بن يريم، وأبو إسحاق، وهذه اشارة مقتضبة لهذه الطرق:

الطريق الأول: عن أبي الطفيل، عن زيد

أخرج النسائي، والحاكم، والطبراني وآخرون، بأسانيدهم إلى سليمان

الأعمش، قال: حدثنا حبيب بن أبي ثابت، عن أبي الطفيل، عن زيد بن أرقم، قال: «لما رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم عن حجة الوداع ونزل غدير خم أمر بدوحات فقممن، ثم قال: (كأني قد دعيت فأجبت إني قد تركت فيكم الثقلين أحدهما أكبر من الآخر كتاب الله وعترتي أهل بيتي فانظروا كيف تخلفوني فيهما فإنهما لن يتفرقا حتى يردا علي الحوض)، ثم قال: (إن الله مولاي وأنا ولي كل مؤمن)، ثم أخذ بيد علي فقال: (من كنت وليه فهذا وليه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه)، فقلت لزيد: سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال: ما كان في الدوحات رجل إلا رآه بعينه وسمع بأذنه»[1].

وقد صححه الحاكم؛ حيث قال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بطوله»[2]، وسكت عنه الذهبي في التلخيص[3].

وما قد يقال من ان حبيباً كان مدلساً، وقد عنعن[4] في الحديث، فجوابه هو أنه لم يتفرد به، فقد تابعه فطر بن خليفة، فقد أخرج أحمد، وابن حبان، و النسائي وآخرون، بأسانيدهم إلى فطر، عن أبي الطفيل، قال: «جمع علي رضي

(1) السنن الكبرى، النسائي، ج٥، ص٤٥، ح٨١٤٨، فضائل علي رضي الله عنه. ج٥، ص١٣٠، ح٨٤٦٤، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم من كنت وليه فعلي وليه. المعجم الكبير، الطبراني، ج٥، ص١٦٦، ح٤٩٦٩، أبو الطفيل عامر بن واثلة عن زيد بن أرقم.
(2) المستدرك على الصحيحين، الحاكم النيسابوري، ج٣، ص١١٨، ح٤٥٧٦، من مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه مما لم يخرجاه.
(3) المصدر نفسه، مع الكتاب: تعليقات الذهبي في التلخيص.
(4) لديهم قاعدة في القدح بالرجال وهي أن المدلس إذا عنعن في السند (يعني لم يقل حدثني أو سمعتُ فلاناً وإنما يقول: عن فلان مثلاً كما في حبيب في موردنا) لا يحتج بحديثه، لكنهم اشترطوا عدم انفراده بالحديث وإلا فيحتج بحديثه، وهذا الأمر واضح لدى أرباب الفن فلا نحتاج لذكر الشاهد عليه.

الله تعالى عنه الناس في الرحبة ثم قال لهم: أنشد الله كل امرئ مسلم سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يوم غدير خم ما سمع لما قام، فقام ثلاثون من الناس ـ وقال أبو نعيم: فقام ناس كثير ـ فشهدوا حين أخذه بيده فقال للناس: (أتعلمون انى أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟)، قالوا: نعم يا رسول الله، قال: (من كنت مولاه فهذا مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه)، قال: فخرجت وكأن في نفسي شيئاً فلقيت زيد بن أرقم فقلت له: انى سمعت عليا رضي الله تعالى عنه يقول كذا وكذا، قال: فما تنكر قد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ذلك له»[1].

وإسناده صحيح على شرط البخاري، قال الهيثمي في زوائده: «رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح غير فطر بن خليفة، وهو ثقة»[2].

وقال شعيب الأرنؤوط في تعليقه على الحديث: «إسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين غير فطر بن خليفة فمن رجال أصحاب السنن، وروى له البخاري مقروناً»[3].

وتابعه أيضاً سلمة بن كهيل، فقد أخرج الترمذي في سننه، بسنده إلى سلمة، قال: «سمعت أبا الطفيل يحدث عن أبي سريحة، أو زيد بن أرقم (شك شعبة)،

(١) مسند أحمد بن حنبل، ج٤، ص٣٧٠، ح١٩٣٢١، حديث زيد بن أرقم رضي الله عنه. صحيح ابن حبان، ج١٥، ص٣٧٥، ح٦٩٣١، ذكر دعاء المصطفى صلى الله عليه وسلم بالولاية لمن والى عليا والمعاداة لمن عاداه. السنن الكبرى، النسائي، ج، ص، ح٨٤٧٨، الترغيب في موالاة علي رضي الله عنه والترهيب في معاداته.

(٢) مجمع الزوائد، الهيثمي، ج٩، ص١٢٩، ح١٤٦١٢، باب قوله صلى الله عليه وسلم : من كنت مولاه فعلي مولاه.

(٣) مسند أحمد بن حنبل، ج٤، ص٣٧٠، ح١٩٣٢١، حديث زيد بن أرقم رضي الله عنه، الأحاديث مذيلة بأحكام شعيب الأرنؤوط عليها.

عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: (من كنت مولاه فعلي مولاه)»[1]، ثم قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح، وقد روى شعبة هذا الحديث عن ميمون أبي عبد الله عن زيد بن أرقم عن النبي صلى الله عليه وسلم، وأبو سريحة هو حذيفة بن أسيد الغفاري صاحب النبي صلى الله عليه وسلم»[2].

وهو كما قال فإسناده صحيح على شرط الشيخين، وقد أخرجه الحاكم من طريق محمد بن سلمة بن كهيل، عن أبيه، عن أبي الطفيل، عن ابن واثلة أنه سمع زيد بن أرقم به مطولاً نحو رواية حبيب دون قوله: «**اللهم وال...**»، وصححه؛ حيث قال: «**صحيح على شرط الشيخين**»[3].

وحبيب بن أبي ثابت المتقدم هو من رجال البخاري ومسلم[4]، روى له الستّة واحتجّوا بحديثه، قال الذهبي في (ميزان الاعتدال): «**وثّقه يحيى بن معين وجماعة، واحتجّ به كل من أفراد الصحاح**»[5].

---

(١) سنن الترمذي، ج٥، ص٦٣٣، ح٣٧١٣، باب (٢٠) مناقب علي بن أبي طالب رضي الله عنه.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) المستدرك على الصحيحين، الحاكم النيسابوري، ج٣، ص١١٨، ح٤٥٧٧، من مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه مما لم يخرجاه.
(٤) احتجّ البخاري بحديثه في كتاب الصوم، وكتاب البيوع، وكتاب الجهاد والسير، وكتاب بدء الخلق، وكتاب المناقب، وكتاب المغازي، وكتاب التفسير، وكتاب الطب، وكتاب الفتن، وغيرها من الكتب، فأنظر: صحيح البخاري، ج١، ص٥٠٨. ج٢، ص٣٢، ص٢٦٠، ص٣١٩، ص٣٩٩، ج٣، ص١٠١، ص٢٧٢، ج٤، ص٢٢، ص٣٤٧. كما احتجّ بحديثه أيضاً مسلم في صحيحه في كتاب الصلاة، وكتاب الجنائز، وكتاب الزكاة، وكتاب الصوم، وكتاب الحج، وكتاب الجهاد والسير، وكتاب السلام، وغيرها من الكتب، فانظر: صحيح مسلم، ج١، ص٤٩١. ج٢، ص٦٦٦، ص٧٤٦، ص٨١٦، ص٨٥١، ج٣، ص١٤١١، ج٤، ص١٧٤٠.
(٥) ميزان الاعتدال، الذهبي، ج١، ص٤٥١.

وقد وثقه علماء الجرح والتعديل، قال الذهبي في الكاشف: «**كان ثقة مجتهداً فقيهاً**»(١).

وقال في (سير أعلام النبلاء): «**الإمام، الحافظ، فقيه الكوفة**»(٢).

وقال ابن حجر في (تهذيب التهذيب) عن ابن عدي: «**هو أشهر وأكثر حديثاً من أن أحتاج أذكر من حديثه شيئاً، وقد حدّث عن الأئمة، وهو ثقة، حجّة، كما قال ابن معين**»(٣).

الطريق الثاني: عن ميمون، عن زيد

أخرج أحمد، والطبراني، باسناديهما عن ميمون أبي عبد الله، قال: «**قال زيد بن أرقم وأنا أسمع: نزلنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بواد يقال له وادي خم...**»(٤)، نحو حديث حبيب.

قال الهيثمي في زوائده: «**وفيه ميمون أبو عبد الله البصري، وثقه ابن حبان، وضعفه جماعة**».

وقد صحح الحاكم أحاديثَ لميمون في مستدركه، منها حديث سد الابواب إلا باب علي(٥)؛ حيث قال عقبه: «**هذا حديث صحيح الإسناد ولم**

---

(١) الكاشف، الذهبي، ج١، ص٣٠٧.
(٢) سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج٥، ص٢٨٨.
(٣) تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج٢، ص١٥٤.
(٤) مسند أحمد بن حنبل، ج٤، ص٣٧٢، ح١٩٣٤٤، حديث زيد بن أرقم رضي الله عنه. المعجم الكبير، ج٥، ص٢٠٢، ح٥٠٩٢، ميمون أبو عبد الله عن زيد بن أرقم.
(٥) أخرج الحاكم في مستدركه، بسنده إلى ميمون أبي عبد الله، عن زيد بن أرقم، قال: «**كانت لنفر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه و سلم أبواب شارعة في المسجد، فقال [عليه السلام] يوما: (سدوا هذه الأبواب إلا باب**

يخرجاه»[١]، ووافقه عليه الذهبي في التلخيص[٢].

الطريق الثالث: عن أبي سليمان (سلمان)، عن زيد

أخرج أحمد بسنده إلى أبي سليمان المؤذن، عن زيد بن أرقم، قال: «**قال استشهد على الناس فقال أنشد الله رجلا سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول: (اللهم من كنت مولاه فعلى مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه)، قال: فقام ستة عشر رجلاً**»[٣].

وعنده أبو سليمان هو زيد بن وهب كما صرح بذلك في العلل[٤]، وكذا الحافظ ابن حجر كما حكى ذلك عنه الألباني في (السلسلة الصحيحة)[٥].

وأخرج الحديث الطبراني في معجمه أيضاً بسنده إلى أبي سليمان، وسماه زيد بن وهب، عن زيد بن أرقم، وفيه: «**قال زيد بن أرقم: فكنت فيمن كتم فذهب بصري وكان علي رضي الله عنه دعا على من كتم**»[٦].

وزيد بن وهب ثقة من رجال البخاري.

وأخرجه في معجمه أيضاً بسنده إلى أبي سلمان المؤذن، عن زيد بن أرقم، وفيه: «**فقام اثنا عشر بدرياً فشهدوا بذلك، قال زيد: وكنت أنا فيمن كتم**

علي)، قال: فتكلم في ذلك ناس، فقام رسول الله صلى الله عليه و سلم فحمد الله و أثنى عليه، ثم قال: (أما بعد فإني أمرت بسد هذه الأبواب غير باب علي فقال فيه قائلكم، والله ما سددت شيئا ولا فتحه ولكن أمرت بشيء فاتبعته)» ، ج٣، ص١٣٥، ح٤٦٣١، ذكر إسلام أمير المؤمنين علي رضي الله تعالى عنه.

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه، مع الكتاب: تعليقات الذهبي في التلخيص.

(٣) مسند أحمد بن حنبل، ج٥، ص٣٧٠، ح٢٣١٩٢، أحاديث رجال من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم.

(٤) العلل، أحمد بن حنبل، ج١، ص٣٢٥، رقم٥٧٧.

(٥) السلسلة الصحيحة، الألباني، ج٤، ص٢٤٩، ح١٧٥٠.

(٦) المعجم الكبير، الطبراني، ج٥، ص١٧١، ح٤٩٨٥، زيد بن وهب عن زيد بن أرقم.

فذهب بصري»[١].

وعند المزي هو يزيد بن عبد الله وقد ساق الحديثَ ضمن ترجمته، وهو عنده غير أبي سليمان زيد بن وهب المتقدم[٢].

لكن من البعيد أن يلتبس هذا الأمر على أحمد بن حنبل والطبراني والحافظ بن حجر!

مضافاً إلى أن فرض أنهما شخصان وليس شخصاً واحداً لا يؤثر في الأمر شيئاً، فلا مانع من أن يكونا قد رويا كلاهما الحديث عن زيد بن أرقم؛ إذ أن الحكم بن عتيبة الكندى[٣] يروي عن أبي سليمان زيد بن وهب وعن أبي سلمان كما ذكر ذلك المزي نفسه[٤].

خصوصاً مع الأخذ بعين الاعتبار بعض الاختلاف في لفظي الحديث، فلفظ أبي سليمان **«فقام ستة عشر رجلاً»**، بينما لفظ أبي سلمان **«فقام اثنا عشر بدرياً فشهدوا بذلك»**.

الطريق الرابع: عن يحيى بن جعدة، عن زيد

أخرج الطبراني، والحاكم، بسنديهما إلى يحيى بن جعدة، عن زيد بن أرقم، قال: **«خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه و سلم حتى انتهينا إلى غدير خم فأمر بروح**

(١) المصدر نفسه، ج٥، ص١٧٥، ح٤٩٩٦، أبو سليمان المؤذن عن زيد بن أرقم. وهذا يؤيد أن أبا سلمان وأبا سليمان هما شخص واحد عند الطبراني وهو زيد بن وهب كما سماه في الحديث الآنف.

(٢) انظر: تهذيب الكمال، المزي، ج٣٣، ص٣٦٨، رقم٧٤٠٧.

(٣) من الثقات، وهو من رجال البخاري ومسلم.

(٤) انظر: تهذيب الكمال، المزي، ج١٠، ص١١١، رقم٢١٣١. ج٣٣، ص٣٦٨، رقم٧٤٠٧.

فكسح في يوم ما أتى علينا يوم كان أشد حرا منه فحمد الله و أثنى عليه وقال: (يا أيها الناس أنه لم يبعث نبي قط إلا ما عاش نصف ما عاش الذي كان قبله وإني أوشك أن ادعى فأجيب و إني تارك فيكم ما لن تضلوا بعده كتاب الله عز و جل)، ثم قام فأخذ بيد علي رضي الله عنه فقال: (يا أيها الناس من أولى بكم من أنفسكم؟) قالوا: الله و رسوله أعلم، (ألست اولى بكم من أنفسكم؟) قالوا: بلى، قال: (من كنت مولاه فعلي مولاه)»[1].

ورجال الطبراني ثقات[2]، وصححه الحاكم؛ حيث قال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»[3]، ووافقه الذهبي في التلخيص[4].

الطريق الخامس: عن عطية العوفي، عن زيد

أخرج أحمد وغيره بسنده إلى عطية العوفي، قال: «سألت زيد بن أرقم فقلت له: إن ختناً لي حدثني عنك بحديث في شأن علي رضي الله تعالى عنه يوم غدير خم فأنا أحب أن اسمعه منك، فقال: أنكم معشر أهل العراق فيكم ما فيكم، فقلت له: ليس عليك مني بأس، فقال: نعم، كنا بالجحفة فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلينا ظهراص وهو آخذ بعضد علي...»، فذكره بنحوه دون الزيادة، إلا أنه قال: «فقلت له: هل قال: (اللهم وال من والاه و عاد من عاداه؟) قال: إنما أخبرك كما سمعت»[5].

---

(١) المعجم الكبير، الطبراني، ج٥، ص١٧١، ح٤٩٨٦، يحيى بن جعدة عن زيد بن أرقم.

(٢) السلسلة الصحيحة، الألباني، ج٤، ص٢٤٩، ح١٧٥٠.

(٣) المستدرك على الصحيحين، الحاكم النيسابوري، ج٣، ص٦١٣، ح٦٢٧٢، ذكر زيد بن الأرقم الأنصاري رضي الله عنه.

(٤) المصدر نفسه، مع الكتاب: تعليقات الذهبي في التلخيص.

(٥) مسند أحمد بن حنبل، ج٤، ص٣٦٨، ح ١٩٢٩٨، حديث زيد بن أرقم رضي الله عنه.

ورجاله ثقات رجال مسلم غير عطية، وثقه ابن حجر على ما في التقريب[1]، ولا يقدح في المورد قوله فيه أنه كان مدلساً؛ لأنه لم يعنن الحديث.

الطريق السادس: عن أنيسة بنت زيد بن أرقم، عن أبيها زيد

أخرج الطبراني في (المعجم الكبير) بسنده إلى حبيب بن زيد بن خلاد الأنصاري، عن أنيسة بنت زيد بن أرقم، عن أبيها، قال: «**أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشجرات فقم ما تحتها ورش ثم خطبنا، فوالله ما من شيء يكون إلى أن تقوم الساعة إلا وقد أخبرنا به يومئذ، ثم قال: (يا أيها الناس من أولى بكم من أنفسكم؟)، قلنا: الله ورسوله أولى بنا من أنفسنا، قال: (فمن كنت مولاه فهذا مولاه)، يعني عليا رضي الله عنه، ثم أخذ بيده فكشطها ثم قال: (اللهم وال من والاه وعاد من عاداه)**»[2].

قال الهيثمي عقبه: «**رواه الطبراني وفيه حبيب بن خلاد الأنصاري ولم أعرفه، وبقية رجاله ثقات، ورواه البزار أتم منه وفيه ميمون أبو عبد الله البصري، وثقه ابن حبان وضعفه جماعة**»[3].

وحبيب هذا هو ابن زيد بن خلاد الانصاري كما سماه الطبراني نفسه، وهو من رجال أبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وقد وثقه

(١) تقريب التهذيب، ابن حجر، ج١، ص٣٩٣، رقم٤٦١٦.
(٢) المعجم الكبير، الطبراني، ج٥، ص٢١٢، ح ٥١٢٨، أنيسة بنت زيد بن أرقم عن أبيها.
(٣) مجمع الزوائد، الهيثمي، ج٩، ص١٣١، ح١٤٦١٦، باب قوله صلى الله عليه وسلم: (من كنت مولاه فعلي مولاه).

الحافظ بن حجر وغيره[١].

هذا، وقد أُخرج الحديث من طرق أُخرى، فقد أخرجه الطبراني بسنده إلى أبي الضحى عن زيد بن أرقم[٢]، وأخرجه بسنده إلى هبيرة بن يريم عن سعيد بن وهب وحبة العرني وزيد بن أرقم[٣]، وأخرجه بسنده إلى أبي إسحاق عن عمرو بن ذي مر وزيد بن أرقم[٤]، وأخرجه بسنده إلى عبد الله الشيباني عن زيد بن أرقم[٥]، وأخرجه بسنده إلى ثوير بن أبي فاختة، عن زيد بن أرقم[٦].

لكن لا يسع هذا المختصر الكلام حول هذه الطرق فلاحظ المطولات؛ كالغدير للعلامة الأميني رحمه الله.

٢ ـ حديث سعد بن أبي وقاص

رُوي حديث الغدير عن الصحابي سعد بن أبي وقاص بعدّة طرق، فقد رواه عنه عبد الرحمن بن سابط، وعبد الواحد بن أيمن عن أبيه، وخيثمة بن عبد الرحمن، وعائشة بنت سعد بن أبي وقاص، وهذه اشارة مقتضبة لهذه الطرق:

الطريق الأول: عن عبد الرحمن بن سابط، عن سعد

أخرج ابن ماجة بسنده إلى عبد الرحمن بن سابط، عن سعد بن أبي وقاص،

(١) تقريب التهذيب، ابن حجر، ج١، ص١٥٠، رقم١٠٩١. تهذيب التهذيب، ج٢، ص١٦٠، رقم ٣٣٠٤٠٤ ـ ٤.

(٢) المعجم الكبير، الطبراني، ج٥، ص ١٧٠، ح٤٩٨٣، أبو الضحى مسلم بن صبيح عن زيد بن أرقم.

(٣) المصدر نفسه، ج٥، ص١٩١، ح٥٠٥٨، أبو إسحاق السبيعي عن زيد.

(٤) المصدر نفسه، ج٥، ص١٩٢، ح٥٠٥٩، أبو إسحاق السبيعي عن زيد.

(٥) المصدر نفسه، ج٥، ص١٩٣، ح٥٠٦٥، أبو عبد الله الشيباني عن زيد بن أرقم.

(٦) المصدر نفسه، ج٥، ص١٩٤، ح٥٠٦٦، ثوير بن أبي فاختة عن زيد بن أرقم.

قال: «قدم معاوية في بعض حجّاته، فدخل عليه سعد، فذكروا علياً، فنال منه، فغضب سعد وقال: تقول هذا الرجل، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (من كنت مولاه فعلي مولاه)...»[١].

وإسناده صحيح كما حقق ذلك الألباني في حكمه على هذا الحديث من (سنن ابن ماجة)؛ حيث قال: «صحيح»[٢].

الطريق الثاني: عن عبد الواحد بن أيمن عن أبيه، عن سعد

أخرج النسائي بسنده إلى عبد الواحد بن أيمن، عن أبيه، أن سعداً قال: «قال رسول الله: (من كنت مولاه فعلي مولاه)»[٣].

وإسناده صحيح، رجاله ثقات، رجال البخاري غير أيمن والد عبد الواحد، وهو ثقة كما في (التقريب)[٤].

الطريق الثالث: عائشة بنت سعد بن أبي وقاص، عن أبيها سعد

أخرج البزار في مسنده، بسنده إلى عائشة بنت سعد بن أبي وقاص، عن أبيها سعد: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ بيد علي، فقال: (ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ من كنت وليّه فإن علياً وليّه)»[٥].

---

(١) سنن ابن ماجة، ج١، ص٤٥، ح١٢١، فضل علي بن أبي طالب رضي الله عنه.
(٢) المصدر نفسه، الأحاديث مذيلة بأحكام الألباني عليها.
(٣) السنن الكبرى، النسائي، ج٥، ص١٠٨، ح٨٤٠٠، ذكر منزلة علي بن أبي طالب رضي الله عنه من الله عز وجل. ص١٣١، ح٨٤٦٨، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم من كنت وليه فعلي وليه.
(٤) تقريب التهذيب، ابن حجر، ج١، ص١١٧، رقم٥٩٨.
(٥) مسند البزار، ج٤، ص٤٢.

وقد أورده عنه قال الهيثمي في (مجمع الزوائد)، وقال: «**رواه البزار ورجال ثقات**»[1].

هذا، وقد أُخرج الحديث بطرق أُخرى، فقد أخرجه الحاكم بسنده إلى خيثمة بن عبد الرحمن عن سعد لن أبي وقاص[2]، وغير ذلك مما لا يسع المجال لذكرها وتحقيقها.

٣ ـ حديث بريدة

رُوي حديث الغدير عن الصحابي بريدة بعدّة طرق، فقد رواه عنه ابن عباس، وابن بريده، وطاووس، وهذه اشارة مقتضبة لهذه الطرق:

الطريق الأول: عن ابن عباس، عن بريده

أخرج النسائي، بسنده إلى عبد الملك بن أبي غنية، قال: ثنا الحكم، عن سعيد بن جبير، عن بن عباس، عن بريدة، قال: «**خرجت مع علي إلى اليمن فرأيت منه جفوة، فقدمت على النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت علياً فتنقصته، فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يتغير وجهه، قال: (يا بريدة ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟)، قلت: بلى يا رسول الله، قال: (من كنت مولاه فعلي مولاه)**»[3].

وأخرجه بنفس السند أحمد في مسنده[4]، والحاكم في مستدركه وصححه

(١) مجمع الزوائد، الهيثمي، ج٩، ص١٣٤ ح١٤٦٢٦.

(٢) المستدرك على الصحيحين، الحاكم النيسابوري، ج٣، ص١٢٦، ح٤٦٠١، ذكر إسلام أمير المؤمنين علي رضي الله تعالى عنه.

(٣) السنن الكبرى، ج٥، ص٤٥، ح٨١٤٥، فضائل علي رضي الله عنه. ص١٣٠، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: (من كنت وليه فعلي وليه).

(٤) مسند أحمد بن حنبل، ج٥، ص٣٤٧، ح٢٢٩٩٥، حديث بريدة الأسلمي.

على شرط مسلم[1]، وتعقبه الألباني بقوله: «قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين، وتصحيح الحاكم على شرط مسلم وحده قصور»[2].

الطريق الثاني: عن ابن بريدة، عن أبيه

أخرج أحمد بسنده عن ابن بريدة، عن أبيه: «انه مر على مجلس وهم يتناولون من عليٍّ، فوقف عليهم فقال: إنه قد كان في نفسي على عليٍّ شيء وكان خالد بن الوليد كذلك، فبعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم في سرية عليها علي وأصبنا سبيا، قال: فأخذ علي جارية من الخمس لنفسه، فقال خالد بن الوليد: دونك، قال: فلما قدمنا على النبي صلى الله عليه وسلم جعلت أحدثه بما كان، ثم قلت: إن عليا أخذ جارية من الخمس، قال: وكنت رجلاً مكباباً، قال: فرفعت رأسي فإذا وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم قد تغير، فقال: (من كنت وليه فعلي وليه)»[3].

قال شعيب الأرنؤوط في تعليقه على الحديث: «إسناده صحيح على شرط الشيخين»[4]، وقال الألباني في حكمه عليه: «قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين أو مسلم، فإن ابن بريدة إن كان عبد الله، فهو من رجالهما، وإن كان سليمان فهو من رجال مسلم وحده»[5].

وأخرجه أيضاً الحاكم في مستدركه من طريق أبي عوانة، عن الاعمش

---

(١) المستدرك على الصحيحين، ج٣، ص١١٩، ح٤٥٧٨، من مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه مما لم يخرجاه.
(٢) السلسلة الصحيحة، الألباني، ج٤، ص٢٤٩، ح١٧٥٠.
(٣) مسند أحمد بن حنبل، ج٥، ص٣٥٨، ح٢٣٠٧٨، حديث بريدة الأسلمي.
(٤) المصدر نفسه، الأحاديث مذيلة بأحكام شعيب الأرنؤوط عليها.
(٥) السلسلة الصحيحة، الألباني، ج٤، ص٢٤٩، ح١٧٥٠.

بنفس السند الآنف، وفيه: «إني لأمشي مع أبي إذ مر بقوم ينقصون عليا رضي الله عنه يقولون فيه...» نحو الحديث الآنف، وصححه؛ حيث قال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بهذه السياقة»[1]، ووافقه الذهبي في التلخيص[2].

الطريق الثالث: عن طاووس، عن بريدة

أخرج الطبراني في الاوسط والصغير، بسنده إلى طاووس، عن بريدة، أن النبي قال لعلي: «من كنت مولاه فعلي مولاه»[3].

قال الألباني عقبه: «ورجاله ثقات»[4].

٤ ـ حديث أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام

رُوي حديث الغدير عن أمير المؤمنين عليه السلام بعدّة طرق، فقد رواه عنه عمرو بن سعيد، وزاذان بن عمر، وعمرو ذي مر، وسعيد بن وهب، وزيد بن يثيع، وعبد الرحمن بن أبي ليلى، وأبو مريم ورجل من جلساء أمير المؤمنين عليه السلام، وطلحة بن مصرف عن المهاجر بن عميرة أو عميرة بن المهاجر، وعمر بن علي، ورياح بن الحرث، وغيرهم، وهذه اشارة مقتضبة لهذه الطرق:

---

(١) المستدرك على الصحيحين، ج٢، ص١٤١، ح٢٥٨٩، كتاب قسم الفيء ـ و الأصل من كتاب الله عز وجل.
(٢) المصدر نفسه، مع الكتاب: تعليقات الذهبي في التلخيص.
(٣) المعجم الأوسط، الطبراني، ج١، ص١١١، ح٣٤٦، باب الألف من اسمه أحمد.
(٤) السلسلة الصحيحة، الألباني، ج٤، ص٢٤٩، ح١٧٥٠.

الطريق الأول: عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أمير المؤمنين عليه السلام

أخرج أبو يعلى في مسنده، بسنده إلى عبد الرحمن بن أبي ليلى، قال: «شهدت علياً في الرحبة يناشد الناس: (أنشد الله من سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في يوم غدير خم: من كنت مولاه فعلي مولاه لما قام فشهد)، قال عبد الرحمن: فقام اثناعشر بدريا كأني أنظر إلى أحدهم عليه سراويل فقالوا: نشهد أنا سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يوم غدير خم: (ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجي أمهاتهم؟)، قلنا: بلى يا رسول الله، قال: (فمن كنت مولاه فعلي مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه)»[1].

وقد أورده عن الهيثمي في زوائده وقال: «رواه أبو يعلى ورجاله وثقوا»[2].

وأخرجه أيضاً عبد الله بن أحمد بسندين عن ابن أبي ليلى، صححه الألباني في سلسلته بمجموعهما؛ حيث قال: «أخرجه عبد الله بن أحمد (١/ ١١٩) من طريق يزيد بن أبي زياد وسماك بن عبيد بن الوليد العبسي، عنه، قلت: وهو صحيح بمجموع الطريقين عنه، وفيهما أن الذين قاموا اثنا عشر، زاد في الأولى: (بدرياً)»[3].

الطريق الثاني: عن عمر بن علي، عن أمير المؤمنين عليه السلام

قال ابن حجر في المطالب العالية: «وقال إسحاق: أخبرنا أبو عامر العقدي، عن كثير بن زيد، عن محمد بن عمر بن علي، عن أبيه، عن علي (رضي الله عنه) قال: إن النبي

(١) مسند أبي يعلى، ج١ ص٤٢٨، ح٥٦٧، مسند علي بن أبي طالب رضي الله عنه.
(٢) مجمع الزوائد، الهيثمي، ج٩، ص١٣٠، ح١٤٦١٥، باب قوله صلى الله عليه وسلم: (من كنت مولاه فعلي مولاه).
(٣) السلسلة الصحيحة، الألباني، ج٤، ص٢٤٩، ح١٧٥٠.

صلى الله عليه وسلم حضر الشجرة بخم ثم خرج آخذاً بيد علي رضي الله عنه، قال: (ألستم تشهدون أن الله تبارك وتعالى ربكم؟) قالوا: بلى، قال صلى الله عليه وسلم: (ألستم تشهدون أن الله ـ عزّ وجلّ ـ ورسوله أولى بكم من أنفسكم وأن الله تعالى ورسوله أولياءكم؟) فقالوا: بلى، قال: (فمن كان الله ورسوله مولاه فإن هذا مولاه، وقد تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلّوا: كتاب الله تعالى سببه بيده، وسببه بأيديكم، وأهل بيتي)»، ثم قال ابن حجر: «هذا إسناد صحيح»[1].

وقال البوصيري في تعليقه على الحديث: «رواه إسحاق بسند صحيح»[2].

الطريق الثالث: عن سعيد بن وهب، عن أمير المؤمنين»

أخرج أحمد بسنده إلى سعيد بن وهب، قال: «نشد علي عليه السلام الناس فقام خمسة أو ستة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فشهدوا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (من كنت مولاه فعلي مولاه)»[3].

قال الهيثمي في زوائده عقبه: «رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح»[4].

الطريق الرابع: عن زياد بن أبي زياد، عن أمير المؤمنين عليه السلام

أخرج أحمد بسنده إلى زياد بن أبي زياد، قال: «سمعت علي بن أبي طالب رضي الله عنه ينشد الناس فقال: انشد الله رجلا مسلما سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) المطالب العالية، ابن حجر، ج٨، ص٣٩٠-٣٩١.
(٢) البوصيري، إتحاف الخيرة المهرة، ج٩، ص٢٧٩.
(٣) مسند أحمد بن حنبل، ج٥، ص٣٦٦، ح٢٣١٥٦، أحاديث رجال من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم.
(٤) مجمع الزوائد، الهيثمي، ج٩، ص١٣٠، ح١٤٦١٣.

يقول يوم غدير خم ما قال فقام اثنا عشر بدرياً فشهدوا»[1].

قال الهيثمي في زوائده عقبه: «**رواه أحمد ورجاله ثقات**»[2].

الطريق الخامس والسادس والسابع: عن عمرو وسعيد وزيد، عن أمير المؤمنين عليه السلام

أخرج البزار في مسنده من طريق عمرو ذي مر، وعن سعيد بن وهب، وعن زيد بن يثيع، قالوا: «**سمعنا علياً يقول: نشدت رجلاً سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يوم غدير خم لمّا قام، فقام إليه ثلاثة عشر رجلاً فشهدوا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟)، قالوا: بلى يا رسول الله، قال: فأخذ بيد علي، فقال: (من كنت مولاه فهذا مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وأحب من أحبه وأبغض من أبغضه وانصر من نصره واخذل من خذله)**»[3].

وقد أورده عنه الهيثمي في زوائده، وقال: «**رواه البزار ورجاله رجال الصحيح غير فطر بن خليفة، وهو ثقة**»[4].

وأخرجه عبد الله بن أحمد في زوائد المسند بسند حسن بدون (وأحب من أحبه...)[5].

---

(١) مسند أحمد بن حنبل، ج١، ص٨٨، ح٦٧٠، مسند علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٢) مجمع الزوائد، الهيثمي، ج٩، ص١٣٣،ح١٤٦٢٤، باب قوله صلى الله عليه وسلم : (من كنت مولاه فعلي مولاه).

(٣) مسند البزار، ج٤، ص٣٤، ح٧٨٦، ومما روى زيد بن يثيع عن علي.

(٤) مجمع الزوائد، الهيثمي، ج٩، ص١٣٠، ح١٤٦١٤.

(٥) انظر: مجمع الزوائدج٩، ص١٣٤، ح١٤٦٢٧، باب قوله صلى الله عليه وسلم: (من كنت مولاه فعلي مولاه).

الطريق الثامن: عن عمير بن سعد، عن أمير المؤمنين عليه السلام

أخرج الطبراني بسنده إلى عمير بن سعد، قال: «إن علياً جمع الناس في الرحبة وأنا شاهد فقال: أنشد الله رجلا سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (من كنت مولاه فعلي مولاه)، فقام ثمانية عشر رجلا فشهدوا أنهم سمعوا النبي صلى الله عليه وسلم يقول ذلك»[1].

قال الهيثمي في زوائده عقبه: «رواه الطبراني في الأوسط وإسناده حسن»[2].

الطريق التاسع: عن وهب بن حمزة، عن أمير المؤمنين عليه السلام

أخرج الطبراني بسنده إلى دكين، عن وهب بن حمزة، قال: «صحبت علياً من المدينة إلى مكة فرأيت منه بعض ما أكره، فقلت: لئن رجعت إلى رسول الله لأشكونك إليه، فلما قدمت لقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت: رأيت من علي كذا وكذا، فقال: (لا تقل هذا فهو أولى الناس بكم بعدي)»[3].

قال الهيثمي في زوائده عقبه: «رواه الطبراني، وفيه دكين، ذكره ابن أبي حاتم ولم يضعفه أحد، وبقية رجاله وثقوا»[4].

---

(١) المعجم الاوسط، الطبراني، ج٧، ص٧٠، ح٦٨٨٢، من اسمه محمد.

(٢) مجمع الزوائد، الهيثمي، ج٩، ص١٣٦، ح١٤٦٣٤، باب قوله صلى الله عليه وسلم: (من كنت مولاه فعلي مولاه).

(٣) المعجم الكبير، الطبراني، ج٢٢، ص١٣٥، ح٣٦٠، وهب بن حمزة.

(٤) مجمع الزوائد، الهيثمي، ج٩، ص١٣٨، ح١٤٦٤١، باب قوله صلى الله عليه وسلم: (من كنت مولاه فعلي مولاه).

الطريق العاشر: عن زيد بن أرقم، عن أمير المؤمنين عليه السلام

أخرج الطبراني في (المعجم الأوسط)، بسنده إلى زيد بن أرقم، قال: «**نشد علي الناس من سمع رسول الله يقول يوم غدير خم: (ألستم تعلمون أني أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟، قالوا: بلى، قال: فمن كنت مولاه فعلي مولاة اللهم وال من والاه وعاد من عاداه)، فقام أثنا عشر رجلاً فشهدوا بذلك**»[1].

قال الهيثمي في زوائده ضمن حكمه على رجال السند: «**ثقات**»[2].

هذا، وقد أُخرج الحديث بطرق أُخرى، فقد أخرجه أحمد وابن حبان والنسائي وآخرون، بأسانيدهم إلى فطر عن أبي الطفيل عن أمير المؤمنين عليه السلام[3].

وأخرجه النسائي من طريق هانئ بن أيوب بسنده إلى عمرو بن سعيد عن أمير المؤمنين عليه السلام[4].

وأخرجه ابن أبي عاصم بسنده إلى طلحة بن مصرف عن المهاجر بن

(١) المعجم الأوسط، الطبراني، ج٢، ص٢٧٥، ح١٩٦٦ ، باب الألف من اسمه أحمد.

(٢) مجمع الزوائد، الهيثمي، ج٩، ص١٣٢،ح١٤٦١٩، باب قوله صلى الله عليه وسلم: (من كنت مولاه فعلي مولاه).

(٣) مسند أحمد بن حنبل، ج٤، ص٣٧٠، ح١٩٣٢١، حديث زيد بن أرقم رضي الله عنه. صحيح ابن حبان، ج١٥، ص٣٧٥، ح٦٩٣١، ذكر دعاء المصطفى صلى الله عليه وسلم بالولاية لمن والى عليا والمعاداة لمن عاداه. السنن الكبرى، النسائي، ج، ص، ح٨٤٧٨، الترغيب في موالاة علي رضي الله عنه والترهيب في معاداته.

(٤) السنن الكبرى، النسائي، ج٥، ص١٣١، ح٨٤٧٠، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: (من كنت وليه فعلي وليه).

عميرة أو عميرة بن المهاجر عن أمير المؤمنين عليه السلام[1]، وجزم الألباني بأنه المهاجر بن عميرة[2].

وأخرجه أحمد بسنده إلى زاذان بن عمر عن أمير المؤمنين عليه السلام[3].

وأخرجه أحمد أيضاً والطبراني بسنديهما إلى رياح بن الحارث عن أمير المؤمنين عليه السلام[4].

ولا يسع المجال هنا لذكر هذه الطرق وتحقيقها.

٦ ـ حديث البراء بن عازب

أخرج أحمد بسنده إلى على بن زيد، عن عدى بن ثابت، عن البراء بن عازب، قال: «**كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فنزلنا بغدير خم فنودي فينا الصلاة جامعة، وكسح لرسول الله صلى الله عليه وسلم تحت شجرتين فصلى الظهر وأخذ بيد علي رضي الله تعالى عنه فقال: (ألستم تعلمون أنى أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟)، قالوا: بلى، قال: (ألستم تعلمون انى أولى بكل مؤمن من نفسه؟)، قالوا: بلى، قال: فأخذ بيد علي فقال: (من كنت مولاه فعلي مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه)، قال فلقيه عمر بعد ذلك فقال هنيئا يا بن أبي طالب أصبحت وأمسيت مولى كل مؤمن ومؤمنة**»[5].

---

(١) كتاب السنة، عمرو بن أبي عاصم، ص٥٩٣، ح ١٣٧٣، باب (من كنت مولاه فعلي مولاه).

(٢) السلسلة الصحيحة، الألباني، ج٤، ص٢٤٩، ح١٧٥٠.

(٣) مسند أحمد بن حنبل، ج١، ص٨٤، ح٦٤١، مسند علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٤) مسند أحمد بن حنبل، ج٥، ص٤٠٩، ح٢٣٦٠٩، حديث أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه. المعجم الكبير، الطبراني، ج٤، ص١٧٣، ح٤٠٥٣، رياح بن الحارث عن أبي أيوب.

(٥) مسندأحمد بن حنبل، ج٤، ص٢٨١، ح١٨٥٠٢، حديث البراء بن عازب رضي الله عنه.

وأخرجه بنفس السند ابن ماجة مختصراً[١]، وقد صححه الألباني؛ حيث قال في حكمه على الحديث: «صحيح»[٢].

وهو كما قال فرجاله ثقات رجال مسلم غير علي بن يزيد، وقد احتج مسلم به مقروناً، وروى له البخاري في الأدب المفرد، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، قال الذهبي في (تذكرة الحفاظ) ضمن ترجمته لابن زيد: «**وقال الترمذي: صدوق ربما رفع الموقوف... قلت: لم يحتج به الشيخان لكن قرنه مسلم**»[٣].

وقد أخرج الحديث مختصراً ابن ابي عاصم من طريق أبي هارون، عن عدي بن ثابت، عن البراء، وفيه: «**هذا مولى من أنا مولاه، أو ولي من أنا مولاه**»[٤].

٧ ـ حديث ابن عباس

أخرج أحمد، والنسائي، بسندهما إلى عمرو بن ميمون، قال: «**إني لجالس إلى بن عباس إذ أتاه تسعة رهط فقالوا: يا أبا عباس إمّا أن تقوم معنا وإمّا أن تخلونا هؤلاء، قال: فقال بن عباس: بل أقوم معكم، قال: وهو يومئذ صحيح قبل أن يعمى، قال: فابتدؤوا فتحدثوا فلا ندري ما قالوا، قال: فجاء ينفض ثوبه ويقول أف وتف وقعوا في رجل له عشر، وقعوا في رجل قال له النبي صلى الله عليه وسلم: (لأبعثن رجلا لا يخزيه الله أبدا يحب الله ورسوله)، قال: فاستشرف لها من استشرف، قال: (أين**

(١) سنن ابن ماجة، ج١، ص٤٣، ح١١٦، فضل علي بن أبي طالب رضي الله عنه.
(٢) المصدر نفسه، الأحاديث مذيلة بأحكام الألباني عليها.
(٣) تذكرة الحفاظ، الذهبي، ج١، ص١٤٤، رقم١٣٣.
(٤) كتاب السنة، عمرو بن أبي عاصم، ص٥٩١، ح١٣٦٣.

علي؟)، قالوا: هو في الرحل يطحن، قال: (وما كان أحدكم ليطحن؟)، قال: فجاء وهو أرمد لا يكاد يبصر، قال: فنفث في عينيه ثم هز الراية ثلاثا فأعطاها إياه فجاء بصفية بنت حيي... قال: وقال لبني عمه: (أيكم يواليني في الدنيا والآخرة)، قال: وعلي معه جالس فأبوا فقال: علي أنا أواليك في الدنيا والآخرة، قال: (أنت وليي في الدنيا والآخرة)، قال: فتركه ثم أقبل على رجل منهم فقال: (أيكم يواليني في الدنيا والآخرة)، فأبوا، قال: فقال: علي أنا أواليك في الدنيا والآخرة، فقال: (أنت وليي في الدنيا والآخرة)... قال: وقال: (من كنت مولاه فإن مولاه علي)...»[1].

وأخرجه الحاكم في مستدركه عن أحمد، وقال: «صحيح الإسناد»[2]، ووافقه الذهبي في التلخيص[3]، وتعقبهما الألباني بقوله: «هو كما قالا»[4].

وأخرج أحمد بسنده إلى عن أبي صالح، قال: «لما حضرت عبد الله بن عباس الوفاة قال: اللهم اني أتقرب إليك بولاية علي بن أبي طالب»[5].

٨ ـ ٩ ـ ١٠ ـ حديث أبي هريرة، وأبي سعيد الخدري، وأنس بن مالك

أخرج الطبراني في الأوسط بسنده إلى إسماعيل بن عمرو البجلي، قال: نا مسعر بن كدام، عن طلحة بن مصرف، عن عميرة بن سعد، قال: «شهدت

(١) مسند أحمد بن حنبل، ج١، ص٣٣٠، ح٣٠٦٢، مسند عبد الله بن العباس بن عبد المطلب عن النبي صلى الله عليه وسلم. السنن الكبرى، النسائي، ج٥، ص١١٢، ح٨٤٠٩، ذكر قول النبي صلى الله عليه وسلم في علي إن الله جل ثناؤه لا يخزيه أبدا.

(٢) المستدرك على الصحيحين، ج٣، ص١٤٣، ح٤٦٥٢، ذكر إسلام أمير المؤمنين علي.

(٣) المصدر نفسه، مع الكتاب: تعليقات الذهبي في التلخيص.

(٤) سلسلة الأحاديث الصحيحة، الألباني، ج٤، ص٣٤٠.

(٥) فضائل الصحابة، أحمد بن حنبل، ج٢، ص٦٦٢، ح١١٢٩، ومن فضائل علي رضي الله عنه من حديث أبي بكر بن مالك عن شيوخه غير عبد الله.

علياً رضي الله عنه على المنبر يناشد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم غدير خم يقول ما قال فليشهد، فقام اثنا عشر رجلاً، منهم أبو هريرة وأبو سعيد وأنس بن مالك، فشهدوا أنهم سمعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (من اللهم من كنت مولاه فعلي مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه)»[1].

وأخرجه في الصغير، وفيه: «لم يروه عن مسعر إلا إسماعيل»[2]، وقد وثقه ابن حبان، قال الحافظ بن حجر في (تهذيب التهذيب) ضمن ترجمة إسماعيل: «ذكره إبراهيم بن ارومة فأثنى عليه وقال: (شيخ مثل إسماعيل ضيعوه)، وقال أبو نعيم الأصبهاني: (كان عبدان بن أحمد يوازي إسماعيل هذا بإسماعيل بن أبان)، وقال: (وقع بأصبهان فلم يعرف قدره)، وذكره بن حبان في الثقات»[3].

ويقويه أن له طرقاً أخرى عن أبي هريرة و أبي سعيد و غيرهما من الصحابة.

فأمّا حديث أبي هريرة فقد أخرجه الطبراني بسنده إلى عكرمة بن إبراهيم الأزدي، قال: حدثني إدريس بن يزيد الأودي، عن أبيه، عن أبي هريرة، أنه سمع رسول الله يقول: «من كنت مولاه فعلي مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه»[4].

وأخرجه ابن أبي شيبة الكوفي من طريق شريك، عن أبي يزيد الأودي، عن أبيه، قال: «دخل أبو هريرة المسجد فاجتمعنا إليه فقام إليه شاب فقال: أنشدك

---

(١) المعجم الأوسط، الطبراني، ج٢، ص ٣٦٩، ح٢٢٥٤، باب الألف من اسمه أحمد.
(٢) المعجم الصغير، الطبراني، ج١، ص١١٩، ح١٧٥، باب الألف من اسمه أحمد.
(٣) تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج١، ص٢٧٩، رقم ٥٨٢.
(٤) المعجم الأوسط، الطبراني، ج٢، ص٢٤، ح١١١١، باب الألف من اسمه أحمد.

بالله أسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (من كنت مولاه فعلي مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه)، فقال: نعم، فقال الشاب: أنا منك بريء، أشهد أنك قد عاديت من والاه وواليت من عاداه، قال: فحصبه الناس بالحصا»[1].

وأخرجه أبو يعلى في مسنده مختصراً[2].

وأخرج الخطيب البغدادي في تاريخه من طريق عبد الله بن علي بن محمد بن بشران، أنبأنا علي بن عمر الحافظ، حدثنا أبو نصر حبشون بن موسى بن أيوب الخلال، حدثنا علي بن سعيد الرملي، حدثنا ضمرة بن ربيعة القرشي، عن ابن شوذب، عن مطر الوراق، عن شهر بن حوشب، عن أبي هريرة، قال: «من صام يوم ثمان عشرة من ذي الحجة كتب له صيام ستين شهراً، وهو يوم غدير خم، لما أخذ النبي صلى الله عليه وسلم بيد علي بن أبي طالب، فقال: (ألست ولي المؤمنين؟)، قالوا: بلى يا رسول الله، قال: (من كنت مولاه فعلي مولاه)، فقال عمر بن الخطاب: بخ بخ لك يا بن أبي طالب، أصبحت مولاي ومولى كل مسلم، فأنزل الله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾»[3].

ورجال هذه الرواية كلّهم ثقات:

فامّا ابن بشران فقد وثقه الخطيب البغدادي، وهو من شيوخه، قال: «كتبت عنه وكان سماعه صحيحاً»[4].

---

(١) المصنف، ابن أبي شيبة، ج٦، ص٣٦٩، ح٣٢٠٩٢، فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه.
(٢) مسند أبي يعلى، ج١١، ص٣٠٧١٣١، ح٦٤٢٣، شهر بن حوشب عن أبي هريرة.
(٣) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج٨، ص٢٨٩، رقم٤٣٩٢، حبشون بن موسى بن أيوب.
(٤) المصدر نفسه، ج١٠، ص١٤، رقم٥١٣٠.

وأما علي بن عمر الحافظ، فهو الدارقطني صاحب السنن، وهو من الثقات، قال الذهبي: «**قال أبو بكر الخطيب: كان الدارقطني فريد عصره، وقريع دهره، ونسيج وحده، وإمام وقته، انتهى إليه علم الأثر والمعرفة بعلل الحديث وأسماء الرجال، مع الصدق والثقة**»(١).

وأما حبشون الخلال، فهو من الثقات أيضاً: قال الخطيب: «**وكان ثقة يسكن باب البصرة**»، وقال: «**أنبأنا الأزهري، أنبأنا علي بن عمر الحافظ [الدارقطني] قال: حبشون بن موسى بن أيوب الخلال صدوق**»(٢).

وأما علي بن سعيد الرملي، فهو ابن أبي حملة، وقد وثقه الذهبي، قال في (ميزان الاعتدال): «**ما علمت به بأساً، ولا رأيت أحداً الآن تكلّم فيه، وهو صالح الأمر، ولم يخرج له أحد من أصحاب الكتب الستة مع ثقته**»(٣).

وتابعه ابن حجر في (لسان الميزان)، وقال: «**وإذا كان ثقة ولم يتكلم فيه أحد فكيف نذكره في الضعفاء؟!**»(٤).

وقال الذهبي أيضاً في موضع آخر: «**يتثبت في أمره، كأنه صدوق**»(٥).

وأما ضمرة بن ربيعة، فثقة أيضاً: قال أحمد بن حنبل: «**من الثقات المأمونين، رجل صالح، صالح الحديث، لم يكن بالشام رجل يشبهه**»(٦).

---

(١) سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج١٦، ص٤٥٢، رقم٣٣٢.
(٢) تاريخ بغداد، ج٨، ص٢٨٩، رقم٤٣٩٢.
(٣) ميزان الاعتدال، الذهبي، ج٣، ص١٢٥، رقم٥٨٣٣.
(٤) لسان الميزان، ابن حجر، ج٤، ص٢٢٧، رقم٥٩٨.
(٥) ميزان الاعتدال، ج٣، ص١٣١، رقم٥٨٥١.
(٦) العلل، أحمد بن حنبل، ج٢، ص٣٦٦، رقم٢٦٢٤.

وأمّا عبد الله بن شوذب، فثقة أيضاً: قال ابن حجر: «سكن البصرة والشام، صدوق عابد»[1].

وأما مطر الوراق، فثقة أيضاً: قال الذهبي: «الإمام الزاهد الصادق، أبو رجاء بن طهمان الخراساني، نزيل البصرة، مولى علباء بن أحمر اليشكري، كان من العلماء العاملين، وكان يكتب المصاحف، ويتقن ذلك»[2].

وقال في موضع آخر: «فمطر من رجال مسلم وحسن الحديث»[3].

وأما شهر بن حوشب، فهو من رجال مسلم، قال الذهبي في (تاريخ الإسلام): «قال حرب الكرماني: (قلت لأحمد بن حنبل: شهر بن حوشب، فوثّقه، وقال: (ما أحسن حديثه)، وقال حنبل: (سمعت أبا عبد الله يقول: شهر ليس به بأس)، قال الترمذي: (قال محمد، يعني البخاري: شهر حسن الحديث، وقوّى أمره)»[4].

وقال العجلي في (معرفة الثقات): «شهر بن حوشب شامي، تابعي، ثقة»[5].

فالحديث إذن بالألفاظ المذكورة عن أبي هريرة لا إشكال في سنده.

وقال الخطيب بذيل الحديث الآنف الذي أورده في تاريخه: «اشتهر هذا الحديث من رواية حبشون، وكان يقال: إنه تفرد به، وقد تابعه عليه أحمد بن عبد الله بن النيري، فرواه عن علي بن سعيد، أخبرنيه الأزهري، حدثنا محمد بن عبد الله بن أخي ميمي، حدثنا أحمد بن عبد الله بن أحمد بن العباس بن سالم بن مهران المعروف بابن النيري

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ج١، ص٥٠١، رقم٣٣٩٨.
(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٥، ص٤٥٢، رقم٢٠٢.
(٣) الذهبي، ميزان الاعتدال، ج٤، ص١٢٧، رقم٨٥٨٧.
(٤) الذهبي، تاريخ الإسلام، ج٦، ص٣٨٧.
(٥) العجلي، معرفة الثقات، ص٤٦١، رقم٧٤١.

إملاءً، حدثنا علي بن سعيد الشامي، حدثنا ضمرة بن ربيعة، عن بن شوذب، عن مطر، عن شهر بن حوشب، عن أبي هريرة، قال: من صام يوم ثمانية عشرة من ذي الحجة، وذكر مثل ما تقدم أو نحوه»[١].

وهذا السند الجديد للخطيب البغدادي معتبر أيضاً.

وأمّا حديث أبي سعيد فقد أخرجه الطبراني بسنده إلى حفص بن راشد، قال: نا فضيل بن مرزوق، عن عطية، عن أبي سعيد، قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من كنت مولاه فعلي مولاه)»، ثم قال الطبراني عقبه: «لم يرو هذا الحديث عن فضيل إلا حفص بن راشد»[٢].

وقد ترجمه ابن أبي حاتم فلم يذكر فيه جرحاً و لا تعديلاً[٣].

وأمّا حديث أنس فقد أخرجه الخطيب من طريق الحسن بن علي بن سهل العاقولي، حدثنا حمدان بن المختار، حدثنا حفص بن عبيد الله بن عمر، عن سفيان الثوري، عن علي بن زيد، عن أنس، قال: «سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: (من كنت مولاه فعلي مولاه اللهم والي من والاه وعاد من عاداه»[٤].

١١ ـ حديث حبشي بن جنادة

أخرج الطبراني بسنده إلى أبي إسحاق الهمداني، قال: سمعت حبشي بن جنادة يقول: «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يوم غدير خم: (اللهم

(١) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج٨، ص٢٨٩، رقم٤٣٩٢، حبشون بن موسى بن أيوب.
(٢) المعجم الأوسط، الطبراني، ج٨، ص٢١٣، ح، ح٨٤٣٤، من بقية من أول اسمه ميم (من اسمه موسى).
(٣) الجرح والتعديل، الرازي، جج٣، ص١٧٢، رقم ٧٤٢.
(٤) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج٧، ص٣٨٩، رقم٣٩٠٥.

من كنت مولاه فعلي مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره وأعن من أعانه)»[١].

قال الهيثمي في زوائده عقبه: «رواه الطبراني ورجاله وثقوا»[٢].

١٢ ـ حديث مالك بن الحويرث

أخرج الطبراني بسنده إلى مالك بن الحويرث، قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من كنت مولاه فعلي مولاه)»[٣].

قال الهيثمي في زوائده عقبه: «رواه الطبراني ورجاله وثقوا»[٤].

١٣ ـ حديث جرير

أخرج الطبراني بسنده إلى بشر بن حرب، عن جرير، قال: «شهدنا الموسم في حجة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي حجة الوداع، فبلغنا مكانا يقال له غدير خم فنادى الصلاة جامعة، فاجتمعنا المهاجرون والأنصار، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم وسطنا فقال: (أيها الناس بم تشهدون؟) قالوا: نشهد أن لا إله إلا الله، قال: (ثم مه؟) قالوا: وأن محمداً عبده ورسوله، قال: (فمن وليكم؟)، قالوا: الله ورسوله مولانا، قال: (من وليكم؟)، ثم ضرب بيده على عضد علي رضي الله عنه فأقامه فنزع عضده فأخذ بذراعيه فقال: (من يكن الله ورسوله مولياه فإن هذا مولاه

---

(١) المعجم الكبير، الهيثمي، ج٤، ص١٦، ح٣٥١٤، حبشي بن جنادة السلولي.

(٢) مجمع الزوائد، الهيثمي، ج٩، ص١٣٢، ح١٤٦٢٢، باب قوله صلى الله عليه وسلم: (من كنت مولاه فعلي مولاه).

(٣) المعجم الكبير، الهيثمي، ج١٩، ص٢٩١، ح٦٤٦، مالك بن الحويرث أبو سليمان الليثي.

(٤) مجمع الزوائد، الهيثمي، ج٩، ص١٣٢، ح١٤٦٢١، باب قوله صلى الله عليه وسلم: (من كنت مولاه فعلي مولاه).

اللهم وال من والاه وعاد من عاداه، اللهم من أحبه من الناس فكن له حبيبا ومن أبغضه فكن له مبغضا، اللهم إني لا أجد أحدا أستودعه في الأرض بعد العبدين الصالحين غيرك فاقض فيه بالحسنى)، قال بشر: قلت: من هذين العبدين الصالحين؟ قال: لا أدري»[1].

وابن بشر قد وثقه ابن عدي وغيره، قال الهيثمي في زوائده: «وبشر بن حرب ضعفه ابن المديني وجماعة، ووثقه ابن عدي وقال: لم أر له حديثا منكراً»[2].

وقال الحافظ ابن حجر في التقريب: «بشر بن حرب الأزدي أبو عمرو الندبي بفتح النون والدال بعدها موحدة بصري صدوق، فيه لين»[3].

وقال أحمد بن حنبل: «ليس هو ممن يترك حديثه»[4].

١٤ ـ حديث عمار بن ياسر عن أبيه

أخرج الطبراني بسنده إلى زيد بن الحسن، قال: «سمعت عمار بن ياسر يقول: وقف على علي بن أبي طالب سائل وهو راكع في تطوع فنزع خاتمه فأعطاه السائل فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعلمه ذلك فنزلت على النبي صلى الله عليه وسلم هذه الآية ﴿إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون﴾ فقرأها رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال: (من كنت مولاه فعلي مولاه اللهم وال من

(١) المعجم االكبير، الطبراني، ج٢، ص٣٥٧، ح، ح٢٥٠٥، بشر بن حرب عن جرير.
(٢) مجمع الزائد، ج٢، ص٧٣، ح١٧٩٨، باب فيمن نام عن صلاة أو نسيها.
(٣) تقريب التهذيب، ابن حجر، ج١، ص١٢٢، رقم٦٨١.
(٤) العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل، ج١، ص٢٥٠، رقم٣٤٢.

والاه وعاد من عاداه)»[1].

وأخرج ابن عساكر بعدّة أسانيد إلى عمار بن ياسر، عن أبيه، قال: «**قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أوصي من امن بي وصدقني بولاية علي فمن تولاه تولاني ومن تولاني تولى الله)**»[2].

ورواه الهيثمي في زوائده، وقال عقبه: «**رواه الطبراني باسنادين أحسب فيهما جماعة ضعفاء وقد وثقوا**»[3].

١٥ ـ حديث حذيفة بن أسيد الغفاري

أخرج الطبراني من طريق زيد بن الحسن الأنماطي، ثنا معروف بن خربوذ، عن أبي الطفيل، عن حذيفة بن أسيد الغفاري، قال: «**لما صدر رسول الله صلى الله عليه وسلم من حجة الوداع نهى أصحابه عن شجرات بالبطحاء متقاربات أن ينزلوا تحتهن، ثم بعث إليهن فقم ما تحتهن من الشوك وعمد إليهن فصلى تحتهن، ثم قام فقال: (يا أيها الناس إني قد نبأني اللطيف الخبير أنه لم يعمر نبي إلا نصف عمر الذي يليه من قبله وإني لأظن أني يوشك أن أدعى فأجيب وإني مسؤول وإنكم مسؤولون فماذا أنتم قائلون؟)، قالو: نشهد أنك قد بلغت وجهدت ونصحت فجزاك الله خيراً، فقال: (أليس تشهدون أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله، وأن جنته حق، وناره حق، وأن الموت حق، وأن البعث بعد الموت حق، وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث من في**

(١) المعجم الأوسط، الطبراني، ج٦، ص٢١٨، ح٦٢٣٢، من اسمه محمد.

(٢) تاريخ مدينة دمشق، ابن عساكر، ج٤٢، ص٢٣٩، رقم٤٩٣٣، في آباء من اسمه علي (علي بن أبي طالب واسمه عبد مناف).

(٣) مجمع الزائد، ج٩، ص١٣٧، ح١٤٦٤٠، باب قوله صلى الله عليه وسلم: (من كنت مولاه فعلي مولاه).

القبور)، قالوا: بلى نشهد بذلك، قال: (اللهم اشهد)، ثم قال: (أيها الناس إن الله مولاي وأنا مولى المؤمنين وأنا أولى بهم من أنفسهم فمن كنت مولاه فهذا مولاه - يعني علياً - اللهم وال من والاه وعاد من عاداه)، ثم قال: (يا أيها الناس إني فرطكم وإنكم واردون علي الحوض، حوض أعرض ما بين بصرى وصنعاء، فيه عدد النجوم قدحان من فضة، وإني سائلكم حين تردون علي عن الثقلين فانظروا كيف تخلفوني فيهما، الثقل الأكبر كتاب الله عز وجل سبب طرفه بيد الله وطرفه بأيديكم فاستمسكوا به لا تضلوا ولا تبدلوا وعترتي أهل بيتي فإنه نبأني اللطيف الخبير أنهما لن ينقضيا حتى يردا علي الحوض)»[1].

ورواه عنه الهيثمي في زوائده وقال: «رواه الطبراني، وفيه زيد بن الحسن الأنماطي، قال أبو حاتم: منكر الحديث، ووثقه ابن حبان، وبقية رجال أحد الإسنادين ثقات»[2].

وقد روى الترمذي للأنماطي حديث جابر[3]، وقال عقبه: «وهذا حديث حسن غريب»[4].

هذا، ولحديث الغدير طرق أُخرى تركناها للاختصار.

مؤلفات علماء السنة في طرق حديث الغدير

اتضح من خلال ما تقدم أن حديث الغدير قد روي بطرق صحيحة

(١) المعجم الكبير، الطبراني، ج٣، ص١٨٠، ح٣٠٥٢، أبو الطفيل عامر بن واثلة عن حذيفة بن أسيد.
(٢) مجمع الزائد، ج٩، ص٢٥٩، ح١٤٩٦٦، باب في فضل أهل البيت رضي الله عنهم.
(٣) أخرج الترمذي في سننه، بسنده إلى زيد بن الحسن الأنماطي، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر بن عبد الله، قال: «رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجته يوم عرفة وهو على ناقته القصواء يخطب فسمعته يقول يا أيها الناس إني قد تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا كتاب الله وعترتي أهل بيتي»، سنن الترمذي، ج٥، ص٦٦٢، ح٣٧٨٦، باب مناقب أهل النبي صلى الله عليه وسلم.
(٤) المصدر نفسه.

ومعتبرة كثيرة وألفاظ عديدة، اقتصرنا على ذكر بعضها وإلا فللحديث طرق أخرى كثيرة أفرد لها بعض علماء السنة كتباً، وصححوا كثيراً منها، وهذه إشارة مقتضبة لبعض منها:

أ ـ محمد بن جرير الطبري

ألّف كتاباً في طرق حديث الغدير، حكاه عنه الذهبي، قال: «**رأيت مجلّداً من طرق الحديث لابن جرير، فاندهشت له ولكثرة تلك الطرق**»[1].

وقال في موضع آخر عند ترجمته للطبري: «**قلت: جمع طرق حديث غدير خم في أربعة أجزاء، رأيت شطره، فبهرني سعة رواياته، وجزمت بوقوع ذلك**»[2].

وحكاه عنه أيضاً ابن كثير في (البداية والنهاية)، قال عند ترجمته للطبري: «**أبو جعفر بن جرير الطبري... وقد رأيت له كتاباً جمع فيه أحاديث غدير خم في مجلدين ضخمين، وكتاباً جمع فيه طريق حديث الطير**»[3].

ب ـ الذهبي

ألّف كتاباً أيضاً في طرق حديث الغدير كما صرّح هو بذلك في (تذكرة الحفّاظ)، قال: «**وأما حديث الطير فله طرق كثيرة جدّاً قد أفردتها بمصنّف، ومجموعها يوجب أن يكون الحديث له أصل، وأما حديث (من كنت مولاه) فله طرق جيّدة، وقد أفردت ذلك أيضاً**»[4].

---

(١) تذكرة الحفاظ، الذهبي، ج٢، ص٧١٣.
(٢) سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج١٤ ص ٢٧٧.
(٣) البداية والنهاية، ابن كثير، ج١١، ص١٦٧.
(٤) تذكرة الحفاظ، ج٣، ص١٠٤٢.

ج ـ ابن عقدة

ألّف كتاباً أيضاً مفرداً في طرق حديث الغدير استوعب هذه الطرق، وكثير من أسانيدها صحاح وحسان، كما حكى ذلك ابن حجر العسقلاني في (فتح الباري)، قال: «**وأما حديث (من كنت مولاه فعلي مولاه) فقد أخرجه الترمذي والنسائي، وهو كثير الطرق جدّاً، وقد استوعبها ابن عقدة في كتاب مفرد، وكثير من أسانيدها صحاح وحسان**»[1].

وقال في موضع آخر ضمن كلامه عن حديث (من كنت مولاه فعلي مولاه): «**واعتنى بجمع طرقه أبو العباس ابن عقدة، فأخرجه من حديث سبعين صحابياً أو أكثر**»[2].

ولا يفوتنا هنا التنبيه على أن ابن عقدة زيدي المذهب لكن ادرجناه ضمن هذا العنوان للإشارة إلى أن ذكر طرق حديث الغدير في كتاب خاص لم يقتصر على علماء السنة وإنما شاركهم فيها بقية علماء المذاهب الأُخرى ولم يختص ذلك بالإمامية.

تصريح علماء السنة بتواتر حديث الغدير

إن المحقق في حديث الغدير يقف على تواتر الحديث بشكل يقطع معه بصدور مضمونه عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله على أقل تقدير لا مجرد صحته فحسب، وقد صرح جملة من علماء السنّة بتواتر الحديث، وكثرة طرقه، كما اندهش بعضهم من ذلك كما تقدم عن الذهبي قوله: «**فاندهشت له ولكثرة تلك الطرق**»،

(١) المصدر نفسه، ج٧، ص٦١.
(٢) تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج٧، ص٢٩٧.

وهذه إشارة مقتضبة لبعض أقواله في المورد:

١ ـ الذهبي

قال ابن كثير في (البداية والنهاية) عن الذهبي ضمن كلامه عن حديث الغدير: «وصدر الحديث متواتر، أتيقن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قاله، وأما (اللهم وال من والاه) فزيادة قوية الإسناد»[١].

وقال الذهبي ضمن كلامه عن حديث الغدير: «فبهرني سعة رواياته، وجزمت بوقوع ذلك»[٢].

٢ ـ الهيتمي

قال الهيتمي في (الصواعق المحرقة) ضمن كلامه عن حديث الغدير: «إنه حديث صحيح لا مرية فيه، وقد أخرجه جماعة كالترمذي والنسائي وأحمد، وطرقه كثيرة جدّاً، ومن ثم رواه ستة عشر صحابياً، وفي رواية لأحمد أنه سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثون صحابياً، وشهدوا به لعلي لما نوزع أيام خلافته، كما مرّ وسيأتي، وكثير من أسانيدها صحاح وحسان، ولا التفات لمن قدح في صحته»[٣].

٣ ـ ملا علي القاري

قال الملا علي القاري في (المرقاة) ضمن كلامه عن حديث الغدير: «إن هذا الحديث صحيح لا مرية فيه، بل بعض الحفّاظ عدّه متواتراً، إذ في رواية لأحمد أنه سمعه من

(١) البداية والنهاية، ج٥، ص٢٣٣.
(٢) سير أعلام النبلاء، ج١٤، ص٢٧٧.
(٣) الصواعق المحرقة، ابن حجر الهيتمي، ص٦٤.

النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثون صحابياً، وشهدوا به لعلي لمّا نوزع أيام خلافته»[١].

٤ ـ سبط ابن الجوزي

قال أبو المظفّر سبط ابن الجوزي الحنفي: «اتّفق علماء السير أنّ قصّة الغدير كانت بعد رجوع رسول اللهّ صلى اللهّ عليه وسلم من حجّة الوداع في الثامن عشر من ذي الحجّة، وكان معه من الصحابة والأعراب وممّن يسكن حول مكّة والمدينة مائة وعشرون ألفاً، وهم الذين شهدوا معه حجّة الوداع، وسمعوا منه (من كنت مولاه فعلي مولاه). وأخرجه أحمد بن حنبل في المسند والفضائل، وأخرجه الترمذي أيضاً»[٢].

٥ـ العجلوني

قال العجلوني في كتابه (كشف الخفاء): «(من كنت مولاه فعلي مولاه)، رواه الطبراني وأحمد والضياء في المختارة، عن زيد بن أرقم وثلاثين من الصحابة، بلفظ (اللهم وال من والاه وعاد من عاداه)، فالحديث متواتر أو مشهور»[٣].

٦ ـ الصنعاني

قال الأمير الصنعاني[٤] في كتابه (توضيح الأفكار): «حديث (من كنت مولاه فعلي مولاه) أخرجه جماعة من أئمة الحديث، منهم أحمد والحاكم من حديث ابن عباس، وابن أبي شيبة وأحمد من حديث ابن عباس، عن بريدة وأحمد بن ماجة، عن البراء، والطبراني وابن جرير وأبو نعيم، عن جندع الأنصاري، وابن قانع، عن

(١) مرقاة المفاتيح، الملا علي القاري، ج٩، ص٣٩٣٧.
(٢) تذكرة الخواص، سبط بن الجوزي، ص١٨.
(٣) كشف الخفاء، العجلوني، ج٢، ص٢٧٤.
(٤) هو محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، صاحب كتاب (سبل السلام)، توفي سنة ١١٨٢ هـ.

حبشي بن جنادة، وأخرجه أئمة لا يأتي عليهم العدّ، عن جماعة من الصحابة، وقد عدّه أئمة من المتواتر»[١].

٧ ـ المحدث الكتاني

قال الفقيه المحدث الكتاني في كتابه (نظم المتناثر في الحديث المتواتر) ضمن كلامه عن حديث الغدير: **«وفي رواية لأحمد أنه سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثون صحابياً وشهدوا به لعلي لما نوزع أيام خلافته، وممن صرح بتواتره أيضاً المناوي في التيسير نقلاً عن السيوطي، وشارح المواهب اللدنيّة وفي الصفوة للمناوي»**[٢].

٨ ـ شعيب الأرنؤوط

قال الشيخ شعيب الأرنؤوط في تعليقه على مسند أحمد: **«قوله: (من كنت مولاه فعلي مولاه)، له شواهد كثيرة تبلغ حدّ التواتر»**[٣].

٩ـ الألباني

قال الألباني ضمن كلامه عن حديث الغدير كما تقدم: **«وجملة القول إن حديث الترجمة حديث صحيح بشطريه، بل الأول متواتر عنه صلى الله عليه وسلم، كما يظهر لمن تتبع أسانيده وطرقه»**[٤].

إلى غير ذلك من الأقوال التي لا يصعب على المتتبع الوقوف عليها، وقد أثبت العلاّمة الأميني في موسوعته (الغدير) أسماء ثلاثة وأربعين نفراً من

(١) توضيح الأفكار، الصنعاني، ج١، ص٢٤٣.
(٢) نظم المتناثر، الكتاني، ص٢٦٩.
(٣) مسند أحمد بن حنبل، ج١، ص٣٣٠، تحقيق وتعليق: شعيب الأرنؤوط.
(٤) السلسلة الصحيحة، الألباني، ج٤، ص٣٤٣.

شخصيّات وعلماء السنّة، ممّن صرّحوا بصحّة حديث الغدير أو تواتره[1].

حاصل الكلام في طرق حديث الغدير

يتضح من خلال ما تقدم من تلك الروايات والأقوال لجهابذة علماء السنة أن حديث الغدير من الأحاديث الصحيحة، بل المتواترة، ومن هنا تتضح ضحالة التشكيك في هذا الحديث، كما فعل ذلك ابن تيمية، ولا نرى ضرورة في نقل أقواله في المورد لكن نورد تصريح بعض علماء السنّة في ذلك:

قال ابن حجر ضمن تقييمه لكتاب (منهاج السنة) لابن تيمية: «**لكن وجدته كثير التحامل إلى الغاية في ردّ الأحاديث التي يوردها ابن المطهر، وإن كان معظم ذلك من الموضوعات والواهيات، لكنّه ردّ في ردّه كثيراً من الأحاديث الجياد، التي لم يستحضر حالة التصنيف مضانّها**»[2].

وقال في موضع آخر: «**وأنكر ابن تيمية في كتاب الردّ على ابن المطهر الرافضي المؤاخاة بين المهاجرين، وخصوصاً مؤاخاة النبي صلى الله عليه وسلم لعلي، قال: لأن المؤاخاة شرّعت لإرفاق بعضهم بعضاً وليتألف قلوب بعضهم على بعض، فلا معنى لمؤاخاة مهاجري لمهاجري، وهذا ردّ للنصّ بالقياس وإغفال عن حكمة المؤاخاة**»[3].

وقال الألباني في سلسلته الصحيحة، عند تصحيحه لحديث الغدير: «فقد كان الدافع لتحرير الكلام على الحديث وبيان صحته أنني رأيت شيخ

(١) الغدير، الأميني، ج١، ص٢٩٤.
(٢) لسان الميزان، ابن حجر، ج٦، ص٣١٩.
(٣) فتح الباري، ابن حجر، ج٧، ص٢١١.

الإسلام ابن تيمية قد ضعّف الشطر الأول من الحديث، وأما الشطر الآخر فزعم أنه كذب، وهذا من مبالغاته الناتجة في تقديري من تسرّعه في تضعيف الأحاديث قبل أن يجمع طرقها ويدقق النظر فيها، والله المستعان»[1].

دلالة حديث الغدير

إن المتأمل في حديث الغدير والناظر إليه بعين الإنصاف والموضوعية يجد أنه صريح الدلالة على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام، وقد تضمن ألفاظاً وشواهداً كثيرة كلّها تُثبت ذلك المقام للإمام عليه السلام بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، لكن الركن الأساسي في الاستدلال بالحديث هو الوقوف على معنى ولاية رسول الله صلى الله عليه وآله المشار إليه في الحديث الآنف، وصريح صدر الحديث يؤكد أن المقصود بها هو الولاية الواردة في قوله تعالى: ﴿**النبيّ الأكرم أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ**﴾[2].

فقد ورد فيه أن رسول الله صلى الله عليه وآله خاطب الصحابة والمسلمين قائلاً: «**ألست أولى بكم من أنفسكم؟، قالوا: نعم**»، فقال صلى الله عليه وآله حينئذ: «**من كنت مولاه فعلي مولاه**»، وفي لفظ آخر: «**إن الله مولاي وأنا ولي كل مؤمن... من كنت وليه فهذا وليه**»، وفي لفظ ثالث: «**ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم**».

وبحكم المماثلة فإن المقصود من ولاية أمير المؤمنين عليه السلام في حديث الغدير هو نفس ولاية رسول اللة صلى الله عليه وآله في الحديث، وهي الولاية المشار إليه في قوله تعالى: ﴿**النبيّ الأكرم أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ**﴾.

وولاية رسول الله صلى الله عليه وآله في هذه الآية المباركة بمعنى أنه الأحقّ والأولى بأمور

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة، الألباني، ج٤، ص٣٤٩.

(٢) الأحزاب/ ٦.

المسلمين وشؤونهم من أنفسهم، كما صرّح بذلك أعلام مفسّري السنّة، قال الطبري في تفسيره للآية: «يقول: أحق بالمؤمنين به من أنفسهم، أن يحكم فيهم بما شاء من حكم، فيجوز ذلك عليهم، كما حدثني يونس، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: قال ابن زيد: النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم، كما أنت أولى بعبدك، ما قضى فيهم من أمر جاز، كما كلما قضيت على عبدك جاز»[1].

وقال ابن كثير في تفسيره: «قد علم الله تعالى شفقة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أمته ونصحه لهم، فجعله أولى بهم من أنفسهم، وحكمه فيهم مقدّماً على اختيارهم لأنفسهم، كما قال تعالى: ﴿فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّىَ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُواْ فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا»[2]﴾، إلى غير ذلك من أقوالهم في المورد[3].

فهذه الأولوية لرسول الله صلى الله عليه وآله على المؤمنين بمعنى الأحقّ بالأمر والأولى في الطاعة ووجوب الاتباع والانصياع، هي التي أثبتها الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله لأمير المؤمنين عليه السلام في حديث الغدير؛ وذلك لأن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله قد جعل ولاية علي عليه السلام على المؤمنين متفرّعة عن ولايته صلى الله عليه وآله، حيث قال: «ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ قالوا: بلى، قال: ألست أولى بكل مؤمن من نفسه؟ قالوا: بلى، قال: فهذا وليّ من أنا مولاه، اللهم

(١) جامع البيان، الطبري، ج٢٠، ص١٣٠.
(٢) تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، ج٣، ص٤٥٠.
(٣) انظر: تفسير البغوي، ج٣، ص٥٠٧. زاد المسير، ابن الجوزي، ص١١١٤. تفسير الخازن، ج٥، ص١٠٥. تفسير النسفي، ج٣، ص٢٩٤. فتح القدير، الشوكاني، ص١٣٩١. صفوة التفاسير، الصابوني، ج٢، ص٤٧٠. الشفا، القاضي عياض، ج١، ص٥٦.

وال من والاه، اللهم عاد من عاداه»[١].

وقد تقدم تصحيح الألباني لهذا الحديث، حيث قال في حكمه على الحديث: **«صحيح»**[٢].

وورد في لفظ آخر للحديث: **«أن النبي صلى الله عليه وسلم قام بحضرة الشجرة بخم، وهو آخذ بيد علي، فقال: أيها الناس! ألستم تشهدون أن الله ربكم؟ قالوا: بلى، قال: ألستم تشهدون أن الله ورسوله أولى بكم من أنفسكم؟ قالوا: بلى، قال: وأن الله ورسوله مولاكم؟ قالوا: بلى، قال: فمن كنت مولاه فإن هذا مولاه»**[٣].

وتقدم تحسين الألباني لطريق هذا الحديث، حيث قال في تقييمه لطريقه: **«حسن»**[٤].

والتفريع بالفاء (فعلي مولاه) في سياق الحديث صريح في أن المراد إثبات ولاية النبي الخاتم صلى الله عليه وآله على المؤمنين لأمير المؤمنين عليه السلام، وهذا صريح في أن الحديث بصدد إثبات وجوب الانقياد والطاعة للإمام عليه السلام؛ وذلك لأن ولاية النبي الأكرم صلى الله عليه وآله هي ولاية طاعة وانقياد وتسليم بصريح الآيات القرآنية وأقوال المفسرين المتقدّمة.

وكأن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله يريد أن يقول بأن ولايتي عليكم، التي أثبتها الله تعالى لي في القرآن الكريم، والتي هي ولاية إطاعة وتسليم، هي بعينها وبذاتها

---

(١) سنن ابن ماجة، ج١، ص٧٣، حكم على أحاديثه وآثاره وعلق عليه: محمد ناصر الألباني.

(٢) السلسلة الصحيحة، الألباني، ج٤، ص٣٤٣.

(٣) كتاب السنة، ابن أبي عاصم، ص٥٦٥، معه ظلال الجنة للألباني.

(٤) المصدر نفسه.

وبجميع خصائصها ثابتة للإمامعليه السلام.

شواهد على دلالة حديث الغدير

وممّا يؤكد الماثلة بين ولاية رسول الله صلى الله عليه وآله في حديث الغدير وولاية الإمامعليه السلام هو وجود شواهد كثيرة عليه، أهمها:

١ ـ نزول قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾

أخرج كثير من محدثي السنة وحفاظهم في أن قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾[١]، نزل قبيل واقعة غدير خم، وبشكل أكثر تحديداً قبل خطبة النبي الأكرمصلى الله عليه وآله.

فقد أخرج ابن أبي حاتم في تفسيره، بسنده عن أبي سعيد الخدري، قال: «نزلت هذه الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ في علي بن أبي طالب»[٢].

وقد التزم ابن أبي حاتم في مقدّمة تفسيره بإخراج أصح الأخبار إسناداً، حيث قال: «فتحريت إخراج ذلك بأصح الأخبار إسناداً وأثبتها متناً»[٣].

وقال ابن تيمية في ضمن كلامه عن بعض التفاسير: «**باتفاق أهل النقل من أئمة أهل التفسير، الذين ينقلونها بالأسانيد المعروفة كتفسير ابن جريج وسعيد بن أبي عروبة وعبد الرزاق وعبد بن حميد وأحمد وإسحاق وتفسير بقي بن مخلد وابن جرير الطبري ومحمد بن أسلم الطوسي وابن أبي حاتم وأبي بكر بن المنذر، وغيرهم من العلماء الأكابر، الذين لهم في الإسلام لسان صدق، وتفاسيرهم متضمّنة للمنقولات التي يعتمد**

(١) المائدة/ ٦٧.
(٢) تفسير ابن أبي حاتم، ج٤، ص١١٢٧.
(٣) المصدر نفسه، ج١، ص١٤.

عليها في التفسير»[1].

وأخرج هذا الحديث أيضاً الواحدي في (أسباب النزول) بسنده عن أبي سعيد الخدري[2]، وقد التزم الواحدي أيضاً في مقدّمة كتابه بنقل ما هو صحيح وحقّ من الروايات، حيث قال بعد أن انتقد من يكتب في مجال أسباب النزول عن غير علم: «**وذلك الذي حدا بي إلى إملاء هذا الكتاب الجامع للأسباب، لينتهي إليه طالبوا هذا الشأن والمتكلمون في نزول [هذا] القرآن، فيعرفوا الصدق، ويستغنوا عن التمويه والكذب، ويجدّوا في تحفّظه بعد السماع والطلب**»[3].

وأخرجه ابن عساكر عن أبي بكر وجيه بن طاهر، نا أبو حامد الأزهري، نا أبو محمد المخلّدي، أنا محمد بن إبراهيم الحلواني، نا الحسن بن حمّاد سجادة، نا علي بن عابس، عن الأعمش وأبي الجحّاف، عن عطية، عن أبي سعيد الخدري، نحوه[4].

ورجال الحديث هؤلاء كلّهم من الثقات.

أما أبو بكر وجيه بن طاهر، فقال عنه الذهبي: «**الشيخ العالم العدل، مسند خراسان، أبو بكر أخو زاهر، الشحّامي النيسابوري، من بيت العدالة والرواية**»[5].

وأما أبو حامد الأزهري، فقال عنه الذهبي أيضاً: «**العدل المسند الصدوق، أبو حامد، أحمد بن الحسن بن محمد بن أزهر الأزهري النيسابوري الشروطي، من أولاد**

---

(١) منهاج السنة، ابن تيمية، ج٧، ص١٧٨-١٧٩.

(٢) أسباب النزول، الواحدي النيسابوري، ص١٠٥.

(٣) المصدر نفسه، ص٥.

(٤) تاريخ مدينة دمشق، ابن عساكر، ج٤٢، ص٢٣٧.

(٥) سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج٢٠، ص١٠٩.

المحدثين... وله أصول متقنة، حدّث عنه زاهر ووجيه ابنا طاهر»[١].

وأما أبو محمد المخلّدي، فقال عنه الذهبي أيضاً: «**الإمام الصادق المسند... العدل، شيخ العدالة، وبقية أهل البيوتات**»[٢].

وأما محمد بن إبراهيم الحلواني، فقال عنه الخطيب البغدادي: «**أبو بكر الحلواني، قاضي بلخ، سكن بغداد وحدّث بها... وكان ثقة**»[٣].

وأما الحسن بن أحمد سجّادة، فقال عنه الذهبي: «**ثقة صاحب سنة**»[٤]، وقال عنه ابن حجر: «**صدوق من العاشرة**»[٥].

وأما علي بن عابس، فقد أخرج له أحمد في مسنده روايات عديدة، وأخرج له الترمذي في مسنده[٦]، ولم يضعّف ما أخرجه عنه من حديث، وإنما قال عنه غريب، وغرابته من جهة مسلم الأعور فحسب، حيث قال بعد أن أخرج حديثاً عن علي بن عابس: «**هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث مسلم الأعور، ومسلم الأعور ليس عندهم بذلك القوي**»[٧].

كما أخرج له الحاكم أيضاً في المستدرك في جملة من الموارد[٨].

وقال المزّي في تهذيب الكمال عند ترجمة علي بن عابس: «**وقال أبو أحمد بن**

(١) المصدر نفسه، ج١٨، ص٢٥٤.
(٢) المصدر نفسه، ج١٦، ص٥٣٩.
(٣) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج١، ص٤١٥.
(٤) الكاشف، الذهبي، ج١، ص٣٣٤.
(٥) تقريب التهذيب، ابن حجر، ج١، ص٢٠٢.
(٦) انظر: مسند أحمد، ج٥، ص٣٤٨ وما بعد.
(٧) سنن الترمذي، ج٥، ص٣٠٤.
(٨) انظر: المستدرك على الصحيحين، الحاكم النيسابوري، ج٣، ص١١٢ و٣٨١.

عدي: (له أحاديث حسان)»[١].

وأخرج له الدارقطني في سننه، وقال عنه: «كوفي يعتبر به»[٢].

وقد جعل ابن حجر لفظ (يعتبر به) في المرتبة الثالثة من مراتب التعديل، فهو بعد أن جعل مراتب التجريح ثلاثة أقسام، ومثلها مراتب التعديل، قال: «وأدناها [أي أدنى مراتب التعديل] ما أشعر بالقرب من أسهل التجريح، كشيخ ويروي حديثه ويعتبر به ونحو ذلك، وبين ذلك مراتب لا تخفى»[٣].

وقد ذكر الزبيدي في (البلغة) أن لفظ (يعتبر به) من ألفاظ التعديل، فهو بعد أن ذكر أربع مراتب من مراتب التعديل جعل هذا اللفظ من المرتبة الثالثة، حيث قال: «ويليها: محلّه الصدق، روى عنه شيخ، يرى حديثه، يعتبر به، وسط صالح الحديث، مقارب الحديث، جيد الحديث، حسن الحديث»[٤]، فجعل هذه الألفاظ كلّها في مرتبة واحدة من مراتب التعديل.

فعلي بن عابس لم يضعّفه القوم إلا من جهة ما يرويه من أحاديث فضائل علي عليه السلام والتي وسموها بالغرائب والمناكير، أمثال حديث الطير وحديث وقعة فدك، وهذا الحديث (نزول الآية في واقعة غدير خم) الذي نحن بصدده[٥].

وأما أبو الجحّاف، فقال عنه الذهبي: «وثقه أحمد، ويحيى، وقال أبو حاتم: صالح

(١) تهذيب الكمال، المزي، ج٢٠، ص٥٠٤.
(٢) سؤالات البرقاني للدارقطني، البرقاني، ص٥٢.
(٣) نزهة النظر،ابن حجر، ص١٤١.
(٤) بلغة الأديب، الزبيدي، ص٢٠٣.
(٥) انظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج٧، ص٣٠٢.

الحديث، قليله»[١].

وأما عطية العوفي، فقد روى لـه البخـاري في (الأدب المفـرد)، وروى له أبو داود، والترمذي، وابن ماجـة، وقـال عنـه ابـن حجـر في التقريـب: «**صدوق يخطئ كثيراً**»[٢].

وقال المزّي في ترجمته لعطية العوفي: «**وقال عباس الـدوري، عـن يحيى بـن معـين: صالح**»[٣].

وقد أخرج له أحمد في مسنده روايات كثيرة.

وقال الهيثمي عندما أخرج حديثاً في فضل الـصوم عـن عطيـة العـوفي: «**رواه أحمد، وفيه عطية بن سعيد، وفيه كلام، وقد وثق**»[٤].

وقال المـلا عـلي القـاري في شرحـه لمسند أبي حنيفـة عنـد تعليقـه عـلى طـرق بعض الروايات: «**ذكر إسناده عن عطية بن سعيد العوفي، وهو من أجلاء التابعين**»[٥].

وقد أخرج له الترمذي في سننه روايات عديدة، وقال في تعليقـه عـلى بعـض الأحاديث التي وقع في طريقه عطيـة العـوفي: «**هـذا حـديث حـسن غريـب**»[٦]، **وقـد حسّن له أحاديث أخرى قال عنهـا: «هـذا حـديث حـسن»**[٧]، بـل إن الترمـذي صـحح

---

(١) الكاشف، الذهبي، ج١، ص٣٨١.
(٢) تقريب التهذيب، ابن حجر، ج١، ص٦٧٨.
(٣) تهذيب الكمال، ج٢، ص١٧٤.
(٤) مجمع الزوائد، الهيثمي، ج٣، ص١٨٠.
(٥) شرح مسند أبي حنيفة، ملا علي القاري، ص٢٩٢.
(٦) سنن الترمذي، ج١، ص٢٩٦.
(٧) المصدر نفسه، ج٢، ص٣٢، ص٣٩٤ وج٣، ص٢٢٨ وج٤، ص٧ و٤٦ و٩٦ وج٥، ص٢٣ و٥٠ و١٣٠ و١٣٧.

لعطية العوفي جملة من الأحاديث في أبواب صفة الجنة وقال عنها: «**هذا حديث حسن صحيح**»[١].

وقال سبط ابن الجوزي في تذكرة الخواص: «**إن عطية العوفي قد روى عن ابن عباس والصحابة وكان ثقة**»[٢].

وبعد هذا التوثيق والتعديل للتابعي الكبير عطية العوفي، لا قيمة لما ورد من تضعيف وجرح مبهم غير مفسّر في بعض الكلمات؛ لأنه قد تقرّر في قواعد علوم الحديث أن الراوي إذا ورد في حقّه جرح وتعديل، وكان الجرح مبهماً وغير مفسّر ينبغي ردّه وعدم الاعتناء به، والأخذ بالتعديل الذي جاء في حقّه.

قال ابن حجر: «**والجرح مقدّم على التعديل، وأطلق جماعة، ولكن محلّه: إن صدر مبيّناً من عارف بأسبابه؛ لأنه إن كان غير مفسّر لم يقدح فيمن ثبتت عدالته، وإن صدر من غير عارف بالأسباب لم يعتبر به أيضاً**»[٣].

ولعل الذين جرحوا عطية العوفي وطعنوا في وثاقته، لم يتقبّلوا منه رفضه لأوامر السلطان، وامتناعه عن سبّ الإمام علي عليه السلام، ولعلّه يحظى بتوثيقهم لو أطاع السلطان ووافق الحجاج على أن يسبّ علياً عليه السلام، قال ابن حجر عن ابن سعيد: «**خرج عطية مع ابن الأشعث، فكتب الحجاج إلى محمد بن القاسم أن يعرضه على سبّ علي، فإن لم يفعل فاضربه أربعمائة سوط، واحلق لحيته، فاستدعاه فأبى أن يسب، فأمضى حكم الحجاج فيه، ثم خرج إلى خراسان، فلم يزل بها حتى ولي عمر بن هبيرة**

(١) المصدر نفسه، ج٤، ص٨٤.
(٢) تذكرة الخواص، سبط بن الجوزي، ص٤٧.
(٣) نزهة النظر، ابن حجر، ص١٤٣.

العراق فقدمها، فلم يزل بها إلى أن توفي سنة (١١) [بعد المائة]، وكان ثقة إن شاء الله، وله أحاديث صالحة»[١].

وقال الذهبي في تعليقه على ما فعله الحجاج في عطية العوفي: «**وكان شيعياً رحمه الله، ولا رحم الحجاج**»[٢].

فإذن هذا الطريق للحديث الذي أخرجه ابن أبي حاتم والواحدي وابن عساكر وغيرهم صحيح الإسناد، ورجاله كلّهم ثقات، وهو يتضمّن نزول قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ**﴾ في علي عليه السلام في يوم الغدير بعد حجّة الوداع.

وقد أخرج الثعلبي حديث نزول آية البلاغ في يوم الغدير في حقّ علي عليه السلام بأربعة طرق[٣]، لا ضرورة في نقلها هنا.

وفي نزول هذه الآية المباركة في تلك الواقعة دليل واضح على أنها جاءت لتأكيد أمر في غاية الأهمية والخطورة لا مناص أمام النبي الأكرم صلى الله عليه وآله من تبليغه في غدير خم، حيث تُبيّن الآية أن ما وقع في الغدير لو لم يفعله النبي الأكرم صلى الله عليه وآله فكأنه لم يبلّغ رسالة الإسلام، وليس ذلك إلا لانهدام ركن الإمامة والولاية الذي تتوقف عليه ديمومة الإسلام واستمراره، فترك تنصيب أمير المؤمنين عليه السلام للولاية على الأمة مساوق لترك تبليغ الرسالة بكاملها؛ لأن الإمامة الإلهية بعد النبي الأكرم صلى الله عليه وآله هي التي تتكفّل قيادة الأمة من الناحية

---

(١) تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج٧، ص٢٠١.

(٢) تاريخ الإسلام، الذهبي، ج٧، ص٤٢٥.

(٣) تفسير الثعلبي، ج٤، ص٩٢.

الدينية والسياسية والحكومية ونحوها.

٢ ـ نزول قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾

أخرج جمع من محدثي السنة وحفاظهم في أن قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِينًا فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِّإِثْمٍ فَإِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[1]، نزل بعد خطبة الغدير، وبشكل أكثر تحديد بعد إبلاغ رسول الله صلى الله عليه وآله إمامة وولاية أمير المؤمنين عليه السلام وتنصيبه إماماً من بعده على الأمة.

فقد أخراج الخطيب البغدادي وغيره بسند صحيح من طريق أبي هريرة، قال: «**لما أخذ النبي صلى الله عليه وسلم بيد علي بن أبي طالب، فقال: (ألست ولي المؤمنين؟) قالوا: بلى يا رسول الله، قال: (من كنت مولاه فعلي مولاه)، فقال عمر بن الخطاب: بخ بخ لك يا بن أبي طالب، أصبحت مولاي ومولى كل مسلم، فانزل الله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾**»[2].

ونزول هذه الآية المباركة بعد حديث الغدير من الأدلة الواضحة على أن المراد من قول النبي الأكرم صلى الله عليه وآله: «**من كنت مولاه فهذا علي مولاه**» هو إثبات الإمامة والخلافة للإمام علي عليه السلام من بعده صلى الله عليه وآله؛ إذ لا يوجد ما يصلح لإكمال الدين وإتمام النعمة في حديث الغدير إلا مقام الخلافة والإمامة في الأمة؛ لأن الإمامة تعني حفظ الدين وقيادة الأمة والدفاع عن حريم الرسالة الإسلامية بعد وفاة النبي الأكرم صلى الله عليه وآله.

(١) المائدة/ ٣.

(٢) تاريخ بغداد، ج٨، ص٢٨٩، وقد تقدم تصحيح سند هذا الحديث.

وإشكال ابن كثير حول هذا السبب في نزول الآية الكريمة من أنه يتقاطع مع المروي في الصحيح من نزولها في عرفة يوم الجمعة، باطل ولا يصمد أمام البحث العلمي، وإليك الأشكال مع جوابه:

قال ابن كثير بعد أن أورد في تفسيره رواية عمر بن الخطاب الآتية والتي تدل على نزول آية الإكمال بعرفة يوم الجمعة: «وقال ابن جرير: وقد قيل ليس ذلك بيوم معلوم عند الناس، ثم روى من طريق العوفي عن ابن عباس في قوله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينكُمْ﴾ يقول: ليس بيوم معلوم عند الناس، قال: وقد قيل إنها نزلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسيره إلى حجة الوداع، ثم رواه من طريق أبي جعفر الرازي عن الربيع بن أنس. قلت: وقد روى ابن مردويه من طريق أبي هارون العبدي عن أبي سعيد الخدري أنها نزلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم غدير خم حين قال لعلي: من كنت مولاه فعلي مولاه، ثم رواه عن أبي هريرة، وفيه أنه اليوم الثامن عشر من ذي الحجة يعني مرجعه عليه السلام من حجة الوداع. ولا يصح لا هذا ولا هذا، بل الصواب الذي لا شك فيه ولا مرية أنها أنزلت يوم عرفة وكان يوم جمعة»[1].

وقال في موضع آخر: «فأما الحديث الذي رواه ضمرة، عن ابن شوذب، عن مطر الوراق، عن شهر بن حوشب، عن أبي هريرة، قال: (لما أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيد علي قال: من كنت مولاه فعلي مولاه، فأنزل الله عزّ وجلّ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾، قال أبو هريرة: وهو يوم غدير خم، من صام يوم ثمان عشرة من ذي الحجة كتب له صيام ستين شهراً)، فإنه حديث منكر جداً، بل كذب، لمخالفته لما ثبت في الصحيحين عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب أن هذه الآية نزلت في

(١) تفسير ابن كثير، ج٢، ص١٥.

يوم الجمعة يوم عرفة، ورسول الله صلى الله عليه وسلم واقف بها»[1].

فمضافاً لتحامل ابن كثير على سنّة النبي الأكرم ﷺ الثابتة بطرق صحيحة ومعتمدة، أن الآية أو السورة قد يتكرر نزولها أكثر من مرة؛ لأسباب كثيرة، كتعظيم شأنها أو تعدّد أسباب نزولها أو نحو ذلك، وقد صرّح العلماء بذلك في مباحث علوم القرآن، قال الزركشي في كتابه (البرهان): «**وقد ينزل الشيء مرتين تعظيماً لشأنه، وتذكيراً به عند حدوث سببه، خوف نسيانه؛ وهذا كما قيل في الفاتحة نزلت مرتين، مرة بمكة وأخرى بالمدينة**»[2].

ثم استشهد الزركشي بعد ذلك على صحّة مقالته ببعض الأمثلة، حيث أورد جملة من الآيات التي ورد سبب نزولها في الصحيحين بنحو، وفي المجامع الحديثية الأخرى بنحو آخر، قال: «**ومثله ما في الصحيحين، عن ابن مسعود في قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ﴾ أنها نزلت لما سأله اليهود عن الروح، وهو في المدينة، ومعلوم أن هذه في سورة (سبحان)[3] وهي مكّية بالاتفاق، فإن المشركين لما سألوه عن ذي القرنين وعن أهل الكهف، قيل ذلك بمكّة، وأن اليهود أمروهم أن يسألوه عن ذلك، فأنزل الله الجواب، كما قد بسط في موضعه.**

وكذلك ما ورد في ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾ أنها جواب للمشركين بمكة، وأنها جواب لأهل الكتاب بالمدينة» ثم قال: «والحكمة في هذا كلّه: إنه قد يحدث سبب من سؤال أو حادثة تقتضي نزول آية، وقد نزل قبل ذلك ما يتضمّنها، فتؤدّى تلك الآية بعينها إلى

(1) السيرة النبوية، ابن كثير، ج4، ص425، البداية والنهاية، ج5، ص233.
(2) البرهان في علوم القرآن، الزركشي، ج1، ص54.
(3) سورة الإسراء.

النبي صلى الله عليه وسلم تذكيراً لهم بها، وبأنها تتضمّن هذه... وما يذكره المفسّرون من أسباب متعدّدة لنزول الآية قد يكون من هذا الباب، لاسيما وقد عرف من عادة الصحابة والتابعين أن أحدهم إذا قال نزلت هذه الآية في كذا، فإنه يريد بذلك أن هذه الآية تتضمن هذا الحكم، لا أن هذا كان السبب في نزولها»[1].

ويؤيد ذلك أن البخاري ومسلم قد ذكرا في صحيحيهما أسباباً وأزمنة وأمكنة متعدّدة ومختلفة لنزول آية واحدة، بل وأخرج البخاري وغيره اختلاف بعض الصحابة فيما بينهم في سبب نزول بعض الآيات المباركة، فقد أورد البخاري في صحيحه في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلاً﴾[2]، سببين مختلفين زماناً ومكاناً ومورداً لنزول الآية الكريمة:

الأول: ما أخرجه عن الأشعث بن قيس، حيث قال: «**فيّ أنزلت، كانت لي بئر في أرض ابن عم لي، قال النبي صلى الله عليه وسلم: بيّنتك أو يمينه... الحديث**»[3].

الثاني: ما أخرجه عن عبد الرحمن بن أبي أوفى: «**أن رجلاً أقام سلعة في السوق، فحلف فيها لقد أعطي بها ما لم يعطه، ليوقع فيها رجلاً من المسلمين، فنزلت: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلاً﴾**»[4].

وأخرج البخاري في صحيحه في اختلاف الصحابة في أسباب نزول بعض الآيات، من طريق زيد بن وهب، قال: «**مررت بالربذة، فإذا أنا بأبي ذر (رضي الله عنه) فقلت له: ما أنزلك منزلك هذا؟ قال: كنت بالشام، فاختلفت أنا**

(١) البرهان في علوم القرآن، ج١، ص٥٤ ـ ٥٦.
(٢) آل عمران/ ٧٧.
(٣) صحيح البخاري، ج٣، ص١٤٨، كتاب التفسير ح٤٤٤٩.
(٤) المصدر نفسه، ح٤٤٥٠.

ومعاوية في الذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقوها في سبيل الله، قال معاوية: نزلت في أهل الكتاب، فقلت نزلت فينا وفيهم، فكان بيني وبينه في ذاك... الحديث»[١]، وأخرج أيضاً في كتاب الحجّ في صحيحه الخلاف بين عائشة وأبي بكر بن عبد الرحمن في سبب نزول قوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا»[٢]﴾[٣].

وعليه فلا مانع من أن تكون آية الإكمال قد نزلت مرتين، إحداها في يوم الغدير كما دلّ على ذلك الأحاديث الصحيحة المتقدمة، والأخرى في يوم عرفة، كما اخرج ذلك البخاري ومسلم في صحيحيهما من طريق عمر بن الخطاب، قال: «إن رجلاً من اليهود قال له: يا أمير المؤمنين، آية في كتابكم تقرؤونها، لو علينا معشر اليهود نزلت لاتخذنا ذلك اليوم عيداً، قال: أي آية؟ قال: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِينًا﴾ قال عمر: قد عرفنا ذلك اليوم والمكان الذي نزلت فيه على النبي صلى الله عليه وسلم وهو قائم بعرفة يوم الجمعة»[٤].

ولعلّ هذا اليهودي الذي كان في مجلس عمر بن الخطاب كان يقصد نزول الآية في يوم الغدير، وأراد التعريض به وبالمسلمين بجلوسه في ذلك المكان بدل صاحب الآية، وأن الأمر لو كان عند اليهود لاتخذوا ذلك اليوم عيدا بدلاً من الانقلاب على صاحبه والجلوس في مكانه، ولكن الخليفة أجابه بنزولها في

(١) المصدر نفسه، ج١، ص٣٩٧، كتاب الزكاة، ح١٤٠٢.
(٢) البقرة/ ١٥٨.
(٣) صحيح البخاري، ج١، ص٤٤٨-٤٤٩، كتاب الحج، ح١٦٣٥. انظر أيضاً: صحيح مسلم، ج٤، ص٦٩، كتاب الحج، باب بيان السعي بين الصفا والمروة.
(٤) صحيح البخاري، ج١، ص١٦، كتاب الإيمان. صحيح مسلم، ج ٤، ص٢٣١٣.

يوم عرفة، للالتفاف على ما كان يرمي إليه اليهودي.

هذا مضافاً إلى أن رواية عمر بن الخطاب المتقدّمة تتعارض مع جملة من مضامين الأحاديث الصحيحة الأخرى الواردة في المورد، أهمها:

أ ـ أخرج الطبراني، بسنده عن ابن لهيعة، عن خالد بن أبي عمران، عن حنش بن عبد الله الصنعاني، عن ابن عباس، قال: «**ولد نبيّكم صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين، ويوم الاثنين خرج من مكة، ودخل المدينة يوم الاثنين، وفتح بدراً يوم الاثنين، ونزلت المائدة يوم الاثنين ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ ورفع الركن يوم الاثنين**»[١].

وأورده الهيثمي في زوائده، وقال: «**رواه أحمد والطبراني في الكبير، وزاد فيه: وفتح بدراً يوم الاثنين، ونزلت سورة المائدة يوم الاثنين ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾، وفيه: ابن لهيعة وهو ضعيف، وبقية رجاله ثقات، من أهل الصحيح**»[٢].

وابن لهيعة هذا من الثقات، فقد أخرج له مسلم في صحيحه، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجة[٣].

وقد حسّن له الترمذي[٤]، وصحح له الحاكم في المستدرك ووافقه الذهبي في التلخيص[٥].

وقال المزي في (تهذيب الكمال): «وقال [أبو عبيد الله الآجري] أيضاً: **(سمعت أبا داود يقول: وسمعت احمد بن حنبل يقول: من كان مثل بن لهيعة بمصر في**

(١) المعجم الكبير، الطبراني، ج١٢، ص١٨٣، كتاب الإيمان.
(٢) مجمع الزوائد، الهيثمي، ج١، ص١٩٦.
(٣) تقريب التهذيب، ابن حجر، ج١، ص٥٢٦.
(٤) سنن الترمذي، ج١، ص٢٩، ج٣، ص٩٨ وص١٠٢، ج٤، ص٢٤٤.
(٥) المستدرك على الصحيحين، وبهامشه التلخيص للذهبي، ج١، ص٢٧٢ـ ٢٧٣.

كثرة حديثه وضبطه وإتقانه؟، وحدث عنه احمد بحديث كثير)»[١].

وقال ابن حجر في حقّه: «أبو عبد الرحمن المصري القاضي صدوق من السابعة»[٢].

وقال في موضع آخر: «وحكى الساجي عن أحمد بن صالح: كان ابن لهيعة من الثقات، وقال ابن شاهين: قال أحمد بن صالح: ابن لهيعة ثقة، ما روي عنه من الأحاديث فيها تخليط يطرح ذلك التخليط، وقال مسعود عن الحاكم: لم يقصد الكذب وإنّما حدّث من حفظه بعد احتراق كتبه فأخطأ»[٣].

وقال العيني: «وعبد الله بن لهيعة ثقة عند أحمد والطحاوي»[٤].

وقد حسّن الهيثمي نفسه أحاديث ابن لهيعة، حيث قال في تعليقه على بعض الأحاديث: «وفيه ابن لهيعة وحديثه حسن»[٥].

إذن، فطريق هذا الحديث معتبر، وهو يثبت أن آية الإكمال نزلت في يوم الاثنين، وهذا يعارض ما رواه عمر من أن الآية نزلت في يوم الجمعة.

ب ـ أخرج مسلم في صحيحه من طريق طارق بن شهاب، قال: «قالت اليهود لعمر: لو علينا معشر يهود نزلت هذه الآية ﴿اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينا﴾ نعلم اليوم الذي أنزلت فيه لاتخذنا ذلك اليوم عيدا، قال: فقال عمر: فقد علمت اليوم الذي أنزلت فيه والساعة وأين رسول الله صلى الله عليه وسلم حين نزلت، نزلت ليلة جمع ونحن مع رسول الله صلى الله عليه

(١) تهذيب الكمال، المزي، ج١٥، ص٤٩٤.
(٢) تقريب التهذيب، ابن حجر، ج١، ص٥٢٦.
(٣) تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج٥، ص٣٢٧.
(٤) عمدة القاري، العيني، ج٧، ص١٣.
(٥) مجمع الزوائد، ج١، ص١٥٥، ج٤، ص١٨ وص٢٠ وص٣١ وص٨٢، وغيرها من الموارد.

وسلم بعرفات»[1].

فهذا الحديث صريح الدلالة على أن الآية نزلت في ليلة جمع والنبي الأكرم ﷺ قد أتم الوقوف بعرفة وهو في طريقه للازدلاف إلى منى، وهو يخالف ما رواه عمر من أنها نزلت في يوم الجمعة والنبي الأكرم ﷺ قائم بعرفات كما أخرج ذلك عنه البخاري ومسلم في صحيحيهما.

ج ـ أورد النسائي في سننه بسند صحيح، من طريق قيس ابن مسلم، عن طارق بن شهاب، قال: «**قال يهودي لعمر: لو علينا نزلت هذه الآية لاتخذناه عيداً ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ قال عمر: قد علمت اليوم الذي أنزلت فيه والليلة التي أنزلت ليلة الجمعة، ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرفات»**[2].

وقد أدرج الألباني هذا الحديث في (صحيح سنن النسائي)، وصححه، قال: «**صحيح**»[3].

د ـ أخرج البخاري في صحيحه بسنده إلى طارق بن شهاب، قال: «**قالت اليهود لعمر: إنّكم تقرؤون آية، لو نزلت فينا لاتخذناها عيداً، فقال عمر: إنّي لأعلم حيث أنزلت وأين أنزلت، وأين رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أنزلت. يوم عرفة وإنّا والله بعرفة. قال سفيان: وأشك كان يوم الجمعة، أم لا»**[4].

فهذا الحديث ينصّ على أن سفيان الثوري يشك في نزولها يوم الجمعة، وهو

---

(١) صحيح مسلم، ج٤، ص٢٣١٣.
(٢) سنن النسائي، ج٥، ص٢٥١.
(٣) صحيح سنن النسائي، الألباني، ج٢، ص٣٤٢.
(٤) صحيح البخاري، ج٣، ص١٧٥، كتاب التفسير.

يتقاطع مع ما رواه عمر من أنها نزلت في يوم الجمعة.

وحاصل الجواب: هو أن مخالفة بعض الروايات الصحيحة لما ورد في صحيحي البخاري ومسلم في تعيين سبب النزول، ليس فيه أي محذور يقتضي تكذيب تلك الروايات، بل هو يكشف عن تعدّد وتغاير أسباب وأزمنة وأمكنة النزول للآية الواحدة، ويشهد على ذلك ما ورد في الصحيحين من اختلاف أسباب النزول وزمان ومكان الآية الواحدة.

مضافاً إلى أن مضمون رواية عمر التي نصت على أن آية إكمال الدين نزلت في يوم الجمعة والنبي الأكرم صلى الله عليه وآله قائم بعرفات يخالف مضمون كثير من الروايات الصحيحة الأخرى الواردة في المورد والتي تنصّ على غير ذلك كما تقدم.

٣ ـ دعاء الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله لأمير المؤمنين عليه السلام

تقدّم ضمن الكلام عن طرق حديث الغدير وألفاظه، دعاء النبي الأكرم صلى الله عليه وآله فيه، حيث قال بعد فقرة الموالاة تلك: «**اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، وأحب من أحبّه، وأبغض من أبغضه، وانصر من نصره، واخذل من خذله**»، وقد تقدّم أيضاً تصحيح بعض علماء الجرح والتعديل كالهيثمي وغيره لهذا الدعاء، حيث قال في زوائده: «**رواه البزار ورجاله رجال الصحيح غير فطر بن خليفة، وهو ثقة**»[1].

ويعدّ الدعاء أحد وسائل التأكيد الذي يأتي لبيان أهمية الموضوع، وذلك

(١) مجمع الزوائد، الهيثمي، ج٩، ص١٣٠.

الدعاء للنبي صلى الله عليه وآله والتقريع القوي الوارد فيه هو لتأكيد مسألة ولاية الإمام عليه السلام وبيان أهميتها، وقد بيّن رسول الله صلى الله عليه وآله من خلال ذلك الدعاء مسألة وجوب موالاة الإمام عليه السلام ومناصرته والوقوف إلى جانبه ضد أعدائه.

فالدعاء للإمام عليه السلام ولمواليه وأنصاره بتأييد الله تعالى، وخذلان كل من يحاول خذلانه ومعاداته، هو عبارة أخرى تحكي ضرورة موالاة الإمام عليه السلام وطاعته؛ إذ أن ذلك المعنى لا يليق إلا بمن سيكون له أولياء وأنصار وأعداء يخذلونه، وهو يحتاج إلى النصرة ويتضرر بالخذلان وعدم الانقياد له، وليس هذا إلا لمن يكون له مقام الخلافة والإمامة والولاية على الأمة.

وذلك الدعاء هو نوع من الحثّ والدعوة لموالاة الإمام عليه السلام واتباعه ونصرته، والردع عن خذلانه ومعاداته.

وللعلامة الأميني كلام ظريف في المورد حاصله أن رسول الله صلى الله عليه وآله لما صدع بما خول الله سبحانه وصيّه من المقام الشامخ بالرياسة العامة على الأمة جمعاء، والإمامة المطلقة من بعده، كان يعلم بطبع الحال أن تمام هذا الأمر بتوفر الجنود والأعوان وطاعة أصحاب الولايات والعمّال، مع علمه بأن في الملأ من يحسده، كما ورد في الكتاب العزيز، وفيهم من يحقد عليه، وفي زمر المنافقين من يضمر له العداء لأوتار جاهلية، وستكون من بعده هنات تجلبها النهمة والشره من أرباب المطامع لطلب الولايات والتفضيل في العطاء، ولا يدع الحق علياً عليه السلام أن يسعفهم بمبتغاهم، لعدم الحنكة والجدارة فيهم فيقلبون عليه ظهر المجن.

وقد أخبر صلى الله عليه وآله مجمل الحال بقوله: «**إن تؤمروا علياً ولا أراكم فاعلين تجدوه هادياً**

مهدياً»، وفي لفظ: «**إن تستخلفوا علياً وما أراكم فاعلين تجدوه هادياً مهدياً**»، فطفق صلى الله عليه وآله يدعو لمن والاه ونصره، وعلى من عاداه وخذله، ليتم له أمر الخلافة، وليعلم الناس أن موالاته مجلبة لموالاة الله سبحانه، وأن عداءه وخذلانه مدعاة لغضب الله وسخطه، فيزدلف إلى الحق وأهله.

ومثل هذا الدعاء بلفظ العام لا يكون إلا فيمن هذا شأنه، ولذلك إن أفراد المؤمنين الذين أوجب الله محبة بعضهم لبعض لم يؤثر فيهم هذا القول، فإن منافرة بعضهم لبعض جزئيات لا تبلغ هذا المبلغ، وإنما يحصل مثله فيما إذا كان المدعو له دعامة الدين، وعلم الإسلام، وإمام الأمة، وبالتثبيط عنه يكون فت في عضد الحق وانحلال لعرى الإسلام[1].

٤ ـ إخبار الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله الناسَ بقرب رحيله

تقدم أن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله قال في مقدّمة حديث الغدير: «**يا أيها الناس، إنه لم يبعث نبي قط إلا ما عاش نصف ما عاش الذي كان قبله، وإني أوشك أن أدعى فأجيب**»، ثم أبلغهم صلى الله عليه وآله بعد هذا الإخبار ولاية أمير المؤمنين عليه السلام: «**من كنت مولاه فعلي مولاه**»، وهذا الأمر يكشف بوضوح أن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله إنما أراد أن يبين للناس خليفتهم من بعده، وأن الولاية التي ثبتت لعلي عليه السلام في «**من كنت مولاه فعلي مولاه**» يأتي دورها في الأمة بعد رحيله صلى الله عليه وآله إلى الباري تعالى، وهذا يعني أن المعنى المراد من تلك الولاية المصرح بها في الحديث سيثبت للإمام عليه السلام بعد رحيل النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، وليس هو إلا مقام الخلافة والقيادة، وأما المحبة والنصرة وغيرها من المعاني التي ذكرها السنة فهي من الأمور الثابتة

(١) الغدير، الأميني، ج١، ص٣٧٢ـ٣٧٣.

للإمام عليه السلام في حياة النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، بل هي ثابتة لكلّ مؤمن.

٥ ـ وحدة سياق حديثي الغدير والثقلين

إن سياق حديث الغدير هو نفس سياق حديث الثقلين، فقد تقدم في حديث الغدير أن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، قال: «**إني تركت فيكم الثقلين أحدهما أكبر من الآخر، كتاب الله وعترتي أهل بيتي، فانظروا كيف تخلّفوني فيهما، فإنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض**»، ثم قال: «**إن الله مولاي وأنا ولي كل مؤمن، ثم أخذ بيد علي، فقال: (من كنت وليّه فهذا وليّه)**».

وهذا نفس سياق حديث الثقلين إلا فقرة الموالاة، الذي أخرجه حفاظ السنة ومحدثوهم بطرق كثيرة وألفاظ عديدة، فقد أخرجه مسلم في صحيحة بسنده إلى زيد بن أرقم، قال: «**قام رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما فينا خطيبا بماء يدعى خما بين مكة والمدينة فحمد الله وأثنى عليه ووعظ وذكر ثم قال: (أما بعد ألا أيها الناس فإنما أنا بشر يوشك أن يأتي رسول ربى فأجيب وأنا تارك فيكم ثقلين أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به)، فحث على كتاب الله ورغب فيه ثم قال: (وأهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي)**»[1].

وأخرجه الحاكم بسنده عن زيد بن أرقم، وفيه: «**قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وأهل بيتي وإنهما لن يتفرقا حتى يردا علي الحوض**»، ثم قال الحاكم: «**هذا حديث صحيح الإسناد على شرط الشيخين ولم**

(١) صحيح مسلم، ج٤، ص١٨٧٣، ح٢٤٠٨، باب من فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

يخرجاه»[1]، ووافقه الذهبي في التلخيص[2].

وأخرجه أحمد بسنده إلى أبي سعيد الخدري، نحوه[3].

فمع ملاحظة سياق حديث الثقلين يصبح سياق حديث الغدير واضح الدلالة على أن النبي الأكرمﷺ أراد أن ينصب بحديث الغدير الخليفة من بعده، فهوﷺ بعد أن بين الدور الأساس للكتاب والعترة في مسيرة الأمة والرسالة الإسلامية، وحثّ الناس على التمسّك بهما لأجل النجاة من الهلكة والورود عليهﷺ عند الحوض، بعد ذلك كلّه أراد النبي الأكرمﷺ أن يعيّن للمسلمين الرجل الأوّل من العترة - التي لا تفارق القرآن الكريم - وهو الإمام عليعليه السلام، علي الذي لا يفارق القرآن ولا القرآن يفارقه، وقد قال النبي الأكرمﷺ لعموم المسلمين في مناسبات أخرى: «**علي مع القرآن والقرآن مع علي، لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض**»[4]، قال الحاكم: «**هذا حديث صحيح الإسناد، وأبو سعيد التيمي هو عقيصاء، ثقة مأمون ولم يخرجاه**»[5].

فقد ترك النبي الأكرمﷺ في أمته بعد وفاته كتاب الله عزّ وجلّ وعترته، ثم بين وأوضح بعد ذلك أن أول العترة هو عليعليه السلام، ثم أمر بتولّيه ومناصرته، ونهى أصحابه عن خذلانه والتخلّف عن ركبه الذي لا يفترق عن القرآن أبداً.

---

(١) المستدرك على الصحيحين، الحاكم النيسابوري، ج٣، ص١٦٠، ح٤٧١١، ومن مناقب أهل رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله وسلم.

(٢) المصدر نفسه، مع الكتاب: تعليقات الذهبي في التلخيص.

(٣) مسند أحمد بن حنبل، ج٣، ص١٤، ح١١١١٩، مسند أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٤) المستدرك، الحاكم النيسابوري، ج٣، ص١٢٤.

(٥) المصدر نفسه، ج٣، ص١٢٤.

إذن، فالنبي الأكرمﷺ قد ترك في أمته خليفتين، خليفة صامت وهو كتاب الله تعالى، وخليفة ناطق بالحقّ، وهو عليعليه السلام والعترة من بعده.

٦ ـ مناشدات أمير المؤمنينعليه السلام بحديث الغدير

إن ما قام به أمير المؤمنينعليه السلام في رحبة الكوفة يدلّ بوضوح على ما ذكرناه، حيث جمععليه السلام الناس وجملة من صحابة النبي الأكرمﷺ وناشدهم واستشهدهم على حديث الغدير، وذلك في مقام الردّ على من خالفه في أمر الخلافة، وقد ورد ذلك بطرق كثيرة وصحيحة كما تقدم.

وهذا الاستشهاد من أمير المؤمنينعليه السلام يدلّ على أن مضمون حديث الغدير هو الخلافة وقيادة الأمة، ولو لم يكن دليلاً على أحقّية الإمامعليه السلام بالخلافة، لما صح الاستشهاد به والردّ على من خالف الإمامعليه السلام وأنكر خلافته.

ويؤيد ذلك ما أخرجه الحاكم في المستدرك عن إياس الضبّي، عن أبيه، عن جدّه، قال: «**كنا مع علي يوم الجمل، فبعث إلى طلحة بن عبيد الله أن القني، فأتاه طلحة، فقال: نشدتك الله هل سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (من كنت مولاه فعلي مولاه، أللهم وال من والاه وعاد من عاداه)؟ قال: نعم، قال: فلم تقاتلني؟ قال: لم أذكر، قال: فانصرف طلحة**»[1].

فلولا دلالة حديث الغدير على الأحقّية بالخلافة وولاية الأمر لما احتجّ به الإمامعليه السلام على طلحة لإثبات أحقّيته في ذلك، ولأعترض عليه طلحة بعدم دلالة الحديث على الأحقّية بالخلافة وولاية الأمر، كما اعترض ابن

(١) المستدرك، الحاكم النيسابوري، ج٣، ص٣٧١.

تيمية ومن تابعه عليه.

دعوى دلالة حديث الغدير على الاختصاص بالمحبة

أهم الإشكالات التي طرحها علماء السنة على الاستدلال بحديث الغدير على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام، هو قولهم أن المراد من الموالاة في الحديث المحبة، ولتقريب هذا المعنى ذكر بعضهم سبباً آخراً لواقعة الغدير غير ما تقدم في المروي بطرق صحيحة كثيرة، فزعم أن رسول الله صلى الله عليه وآله قبل حجة الوداع بعث الإمام عليه السلام إلى اليمن على رأس جيش، فأكثر الجيش هناك من الإمام عليه السلام الشكوى، فلما سمع الإمام عليه السلام بحج الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله ألتحق به في مكة، ثم التحق برسول الله صلى الله عليه وآله في مكة جيش الإمام عليه السلام، فشكوه للرسول صلى الله عليه وآله فقام فيهم خطيباً في غدير خم وقال في الإمام عليه السلام القول الآنف.

والأصل في ذلك رواية ابن ركانة كما سيأتي.

فقد روى البيهقي قصة شكوى جيش الإمام عليه السلام في (دلائل النبوة) من طريقين:

الأول: من طريق أبي العباس، عن ابن أبي عمرة، عن ابن ركانة، وقد استدل بهذه الرواية في كتابه (الاعتقاد) على وقوع شكوى جيش الإمام عليه السلام في مكة رغم ضعف سندها وعدم وضوح دلالتها كما سيأتي.

الثاني: بسنده إلى أبي سعيد الخدري، وقد تجاهل البيهقي هذه الرواية رغم صحة سندها وصريح دلالتها على وقوع تلك الشكوى في المدينة بعد حجة الوداع كما سيأتي.

قال البيهقي في (دلائل النبوة): «وأخبرنا أبو عبد الله وحده، قال أبو العباس، قال: حدثنا يحيى بن عبد الله بن أبي عمرة، عن يزيد بن طلحة بن يزيد بن ركانة، قال: (إنما وجد جيش علي بن أبي طالب رضي الله عنه الذين كانوا معه باليمن، لأنهم حين أقبلوا خلّف عليهم رجلاً ويعمد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يخبره الخبر، فعمد الرجل فكسا كل رجل حلّة، فلما دنوا خرج علي بن أبي طالب رضي الله عنه يستقبلهم، فإذا عليهم الحلل، فقال علي: ما هذا؟ قالوا: كسانا فلان، قال: فما دعاك إلى هذا قبل أن تقدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فيصنع ما شاء، فنزع الحلل منهم، فلما قدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم اشتكوه لذلك، وكانوا قد صالحوا رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإنما بعث علي إلى جزية موضوعة)»[1].

وقال البيهقي في الدلائل أيضاً: «أخبرنا أبو الحسين محمد بن الحسين بن محمد بن الفضل القطان ببغداد، أنبأنا أبو سهل بن زياد القطان، حدثنا أبو إسحاق: إسماعيل بن إسحاق القاضي، حدثنا إسماعيل بن أبي أويس، قال: حدثنا أخي، عن سليمان بن بلال، عن سعيد بن إسحاق بن كعب بن عجرة، عن عمته زينب بنت كعب بن عجرة، عن أبي سعيد الخدري، أنه قال: (بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم علي بن أبي طالب إلى اليمن، قال أبو سعيد: فكنت ممن خرج معه، فلما أخذ من إبل الصدقة سألناه أن نركب منها ونريح إبلنا، فكنا قد رأينا في إبلنا خللاً، فأبى علينا، وقال: إنما لكم منها سهمٌ كما للمسلمين، قال: فلما فرغ عليٌ وانطلق من اليمن راجعاً أمّر علينا إنساناً وأسرع هو فأدرك الحج، فلما قضى حجّته قال له النبي صلى الله عليه وسلم: (ارجع إلى أصحابك حتى تقدم عليهم)، قال أبو سعيد: وقد كنا سألنا الذي استخلفه ما كان عليٌ منعنا إياه ففعل، فلما جاء

(١) دلائل النبوة، البيهقي، ج٥، ص٣٩٥، توثيق وتخريج وتعليق: د عبد المعطي قلعجي.

عرف في إبل الصدقة أن قد ركبت، رأى أثر المركب، فذمّ الذي أمّره ولامه، فقلت: أنا إن شاء الله إن قدمت المدينة لأذكرنّ لرسول الله صلى الله عليه وسلم ولأخبرنّهُ ما لقينا من الغلظة والتضييق، قال: فلما قدمنا المدينة غدوت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أريد أن أفعل ما كنت حلفت عليه، فلقيتُ أبا بكر خارجاً من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فوقف معي ورحّب بي وسألني وسألته، وقال: متى قدمت؟ قلت: قدمت البارحة، فرجع معي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فدخل فقال: هذا سعد بن مالك بن الشهيد، قال: ائذن له، فدخلت فحييت رسول الله صلى الله عليه وسلم وجاءني وسلّم عليّ وسألني عن نفسي وعن أهلي فأحفى المسألة، فقلت له: يا رسول الله، ما لقينا من علي من الغلظة وسوء الصحبة والتضييق، فانتبذ رسول الله صلى الله عليه وسلم، وجعلتُ أنا أعدد ما لقينا منه، حتى إذا كنت في وسط كلامي ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم على فخذي، وكنت منه قريباً ثم قال: (سعد بن مالك الشهيد! مه، بعض قولك لأخيك عليّ، فوالله لقد علمتُ أنه أخشن في سبيل الله)، قال: فقلت في نفسي، ثكلتك أمك سعد بن مالك ألا أراني كنتُ فيما يكره منذ اليوم، وما أدري لا جرم والله لا أذكره بسوء أبداً سرّاً ولا علانيةً»[١].

وقال في (الاعتقاد): «وأما حديث الموالاة، فليس فيه إن صح إسناده نص على ولاية علي بعده، فقد ذكرنا من طرقه في كتاب الفضائل ما دلّ على مقصود النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك، وهو أنه لما بعثه إلى اليمن كثرت الشكاة عنه وأظهروا بغضه، فأراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يذكر اختصاصه به ومحبّته إياه ويحثهم بذلك على محبته وموالاته وترك معاداته، فقال: (من كنت وليّه فعلي وليّه)»[٢].

(١) المصدر نفسه، ج٥، ص٣٩٨-٣٩٩.
(٢) الاعتقاد، البيهقي، ص٣٥٤.

وقد أورد ابن كثير في (السيرة النبوية، والبداية والنهاية) رواية البيهقي من طريق أبي سعيد الخدري التي تصرح بوقوع الشكوى في المدينة بعد حجة الوداع، وصحح سندها.

ثم أورد بعدها رواية ابن ركانه، لكن من طريق ابن إسحاق، عن ابن أبي عمرة، عنه، ولم يتعرض لسندها، لكن قرّب سياقها على سياق رواية ابن ركانة من طريق أبي الفضل والتي اعتمدها البيهقي في (الاعتقاد) على دعواه.

قال ابن كثير في سيرته: «وقال البيهقي: (أنبأنا أبو الحسين محمد بن الفضل القطان، أنبأنا أبو سهل بن زياد القطان، حدثنا إسماعيل بن أبي أويس، حدثني أخي، عن سليمان بن بلال، عن سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة، عن عمته زينب بنت كعب بن عجرة، عن أبي سعيد الخدري، أنه قال: بعث رسول الله علي بن أبي طالب إلى اليمن، قال أبو سعيد: فكنت فيمن خرج معه، فلما أخذ من إبل الصدقة سألناه أن نركب منها ونريح إبلنا ـ وكنا قد رأينا في إبلنا خللا ـ فأبى علينا وقال: إنما لكم فيها سهم كما للمسلمين، قال: فلما فرغ علي وانطلق من اليمن راجعا أمر علينا إنسانا، وأسرع هو وأدرك الحج، فلما قضى حجته قال له النبي صلى الله عليه وسلم: (ارجع إلى أصحابك حتى تقدم عليهم)، قال أبو سعيد: وقد كنا سألنا الذي استخلفه ما كان علي منعنا إياه ففعل، فلما عرف في إبل الصدقة أنها قد ركبت، ورأى أثر الركب قدم الذي أمره ولامه، فقلت: أما إن لله عليّ لئن قدمت المدينة لأذكرن لرسول الله ولأخبرنه ما لقينا من الغلظة والتضييق، قال: فلما قدمنا المدينة غدوت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أريد أن أفعل ما كنت حلفت عليه، فلقيت أبا بكر خارجا من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلما رآني وقف معي ورحب بي وساءلني وساءلته، وقال: متى قدمت؟ فقلت قدمت، البارحة، فرجع معي إلى رسول الله

صلى الله عليه وسلم، فدخل وقال: هذا سعد بن مالك بن الشهيد، فقال: (ائذن له)، فدخلت فحييت رسول الله وحياني، وأقبل عليّ وساءلني عن نفسي وأهلي وأحفى المسألة، فقلت: يا رسول الله ما لقينا من علي من الغلظة وسوء الصحبة والتضييق، فاتأد رسول الله، وجعلت أنا أعدد ما لقينا منه، حتى إذا كنت في وسط كلامي ضرب رسول الله على فخذي، وكنت منه قريبا، وقال: (يا سعد بن مالك بن الشهيد، مه بعض قولك لأخيك علي، فوالله لقد علمت أنه أخشن في سبيل الله)، قال: فقلت في نفسي: ثكلتك أمك سعد بن مالك، ألا أراني كنت فيما يكره منذ اليوم ولا أدرى؟! لا جرم والله لا أذكره بسوء أبدا سرا ولا علانية.

وهذا إسناد جيد على شرط النسائي ولم يروه أحد من أصحاب الكتب الستة.

وقد قال يونس عن محمد بن إسحاق: حدثني يحيى بن عبد الله بن أبي عمر، عن يزيد بن طلحة بن يزيد بن ركانة، قال: (إنما وجد جيش على بن طالب الذين كانوا معه باليمن؛ لأنهم حين أقبلوا خلف عليهم رجلا وتعجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: فعمد الرجل فكسا كل رجل حلة، فلما دنوا خرج عليهم علي يستقبلهم، فإذا عليهم الحلل، قال علي: ما هذا؟ قالوا: كسانا فلان: قال: فما دعاك إلى هذا قبل أن تقدم على رسول الله فيصنع ما شاء؟ فنزع الحلل منهم، فلما قدموا على رسول الله اشتكوه لذلك، وكانوا قد صالحوا رسول الله، وإنما بعث عليا إلى جزية موضوعة).

قلت: هذا السياق أقرب من سياق البيهقي؛ وذلك أن عليا سبقهم لأجل الحج وساق معه هديا وأهل بإهلال النبي صلى الله عليه وسلم، فأمره أن يمكث حراما.

وفي رواية البراء بن عازب أنه قال: له إني سقت الهدى وقرنت.

والمقصود أن عليا لما كثر فيه القيل والقال من ذلك الجيش بسبب منعه إياهم استعمال

إبل الصدقة واسترجاعه منهم الحلل التي أطلقها لهم نائبه، وعلي معذور فيها فعل لكن اشتهر الكلام فيه في الحجيج، فلذلك ـ والله أعلم ـ لما رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم من حجته وتفرغ من مناسكه ورجع إلى المدينة فمر بغدير خم قام في الناس خطيبا فبرأ ساحة علي ورفع من قدره ونبه على فضله، ليزيل ما وقر في نفوس كثير من الناس»[١].

فهذه هي خلاصة الدعوى والوجه فيها.

مناقشة دعوى دلالة حديث الغدير على الاختصاص بالمحبة

وقد أجيب عنها بأجوبة متعدّدة، نشير إلى بعضها بشكل مختصر:

المناقشة الأولى

لا ملازمة بين هذا السبب الذي ذكره البيهقي وابن كثير لواقعة غدير خم وبين حمل المولاة في الحديث على المحبة؛ إذ لا مانع من أن يكون الرسول الأكرمﷺ أراد دفع تلك الشكوى بإبلاغ وجوب مولاة الإمامعليه السلام.

فمجرد أن رسول اللهﷺ بسبب تلك الشكوى قال: «من كنت مولاه فعلي مولاه»، لا يستلزم حمل هذه المولاة على المحبة، خصوصاً وأنّ فضيلة المحبة كانت ثابتة للإمامعليه السلام قبل غدير خم، وكان الصحابة والمسلمون واقفين عليها، وقد نصّ على ذلك رسول اللهﷺ بوضوح تام وأن أمير المؤمنينعليه السلام (يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله) كما صرح بذلكﷺ في فتح خيبر؛ ولهذا كانوا يغبطونه عليها.

فقد أخرج البخاري في صحيحه من طريق سلمة بن الأكوع، قال: «كان

(١) السيرة النبوية، ابن كثير، ج٤، ص٢٠٤ ـ ٢٠٦.

علي رضي الله عنه تخلف عن النبي صلى الله عليه وسلم في خيبر وكان به رمد، فقال: أنا أتخلف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرج علي فلحق بالنبي صلى الله عليه وسلم، فلما كان مساء الليلة التي فتحها في صباحها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (لأعطين الراية ـ أو قال: ليأخذن ـ غدا رجلا يحبه الله ورسوله ـ أو قال: يحب الله ورسوله ـ يفتح الله عليه)، فإذا نحن بعلي وما نرجوه، فقالوا: هذا علي، فأعطاه رسول الله صلى الله عليه وسلم ففتح الله عليه»[1].

وأخرج في صحيحه أيضاً من طريق أبي حازم، قال: «**أخبرني سهل رضي الله عنه، قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم يوم خيبر: (لأعطين الراية غداً رجلاً يفتح الله على يديه، يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله)، فبات الناس ليلتهم أيهم يعطى، فغدوا كلهم يرجوه، فقال: (أين علي؟) فقيل: يشتكي عينيه، فبصق في عينيه، ودعا له، فبرأ كأن لم يكن به وجع، فأعطاه الراية**»[2].

فحديث (يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله) سمعه ووعاه كل المسلمين قبل غدير خم بسنوات عديدة كما هو صريح حديث البخاري الآنف؛ وذلك:

أ ـ إن رسول الله ﷺ قد قال تلك المنقبة للإمام عليه السلام في واقعة خيبر، وقد كان كل الصحابة والمسلمين حاضرين آنذاك، وذلك بعد انهزامهم في فتح خيبر مرتين بشكل متتابع كما تدل على ذلك بعض ألفاظ حديث الراية المخرجة بطرق صحيحة غير الآنف.

---

(١) صحيح البخاري، ج٣، ص١٠٨٦، ح٢٨١٢، باب ما قيل في لواء النبي صلى الله عليه وسلم. ص١٣٥٧، ح٣٤٩٩، باب مناقب علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي أبي الحسن رضي الله عنه.

(٢) المصدر نفسه، ج٣، ص١٠٩٦، ح٢٨٤٧، باب فضل من أسلم على يديه رجل. ص١٣٥٧، ح٣٤٩٨، باب مناقب علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي أبي الحسن رضي الله عنه.

ب ـ إن رسول الله صلى الله عليه وآله قد أجمل ابتداء في بيان تلك المنقبة للإمام عليه السلام، يعني أنه صلى الله عليه وآله أخبر أولاً بأنه سيدفع الراية لرجل (يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله)، وهذا الوصف يمكن حمله بالظاهر على أي مسلم كان حاضراً آنذاك، ولذا تطاول الكل لأخذ تلك الراية، ثم بيّن صلى الله عليه وآله تلك المنقبة للإمام عليه السلام بعد ذلك الأجمال، كما أخرج ذلك مسلم في صحيحه من طريق سعد بن أبي وقاص من أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله يوم خيبر يقول: «**(لأعطين الراية رجلا يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله)، قال: فتطاولنا لها، فقال: (ادعوا لي عليا)، فأتى به أرمد، فبصق في عينه ودفع الراية إليه ففتح الله عليه، ولما نزلت هذه الآية ﴿فقل تعالوا ندع أبناءنا وأبنائكم﴾ دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم عليا وفاطمة وحسنا وحسينا فقال: (اللهم هؤلاء أهلي)**»[1].

وأخرجه من طريق أبي هريرة، وفيه: «**قال عمر بن الخطاب: ما أحببت الإمارة إلا يومئذ، قال: فتساورت لها رجاء أن أدعى لها، قال: فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم علي بن أبي طالب فأعطاه إياها**»[2].

وهذا يكشف عن عناية رسول الله صلى الله عليه وآله بإسماع كل الصحابة والمسلمين في خيبر هذه المنقبة لأمير المؤمنين عليه السلام عن فهم ودراية.

فهذه الأمور كلّها تدل بوضوح على أن فضيلة المحبة وأن أمير المؤمنين عليه السلام(يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله) كانت ثابتة للإمام عليه السلام قبل غدير خم، وأن الصحابة والمسلمين كانوا واقفين عليها ويغبطونه لها، كما

(١) صحيح مسلم، ج٣، ص١٤٣٣، ح١٨٠٧، باب غزوة ذي قرد وغيرها.
(٢) صحيح مسلم، ج٤، ص١٨٧١، ح٢٤٠٥، باب من فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

أخرج ذلك مسلم في صحيحه من طريق سعد بن أبي وقاص، قال: «**أمر معاوية بن أبي سفيان سعدا فقال: ما منعك أن تسب أبا التراب؟ فقال أما ذكرت ثلاثا قالهن له رسول الله صلى الله عليه وسلم فلن أسبه لأن تكون لي واحدة منهن أحب إلي من حمر النعم، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول له خلفه في بعض مغازيه: فقال له علي: يا رسول الله خلفتني مع النساء والصبيان؟ فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: (أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبوة بعدي)، وسمعته يقول يوم خيبر: (لأعطين الراية رجلا يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله)، قال: فتطاولنا لها، فقال: (ادعوا لي عليا)، فأتي به أرمد، فبصق في عينه ودفع الراية إليه ففتح الله عليه، ولما نزلت هذه الآية ﴿فقل تعالوا ندع أبناءنا وأبنائكم﴾ دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم عليا وفاطمة وحسنا وحسينا فقال: (اللهم هؤلاء أهلي)**»[1].

والناظر بعين الانصاف لحديث الغدير، وحديث الراية، يجد أن سياقهما ليس واحداً، وأن كلاً منهما اثبت معناً خاصاً به، حيث اثبت الأول الموالاة والإمامة والخلافة لأمير المؤمنين عليه السلام بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، وأثبت الثاني المحبة وخلوص الطاعة من أمير المؤمنين عليه السلام لله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله.

بل أن حديث الراية يدل كذلك على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام بقرينة قوله« : صلى الله عليه وآله **لأعطين الراية**»، وقول عمر بن الخطاب في تلك اللحظة: «**ما أحببت الإمارة إلا يومئذ**»، وقوله أيضاً: «**فتساورت لها رجاء أن أدعى لها**».

فإعطاء رسول الله صلى الله عليه وآله الإمرة للإمام عليه السلام في خيبر بتلك العناية الخاصة الواردة في حديث الراية تدل على إمامته عليه السلام بشكل معلل ومبرهن، فقد جمع

(١) صحيح مسلم، ج٤، ص١٨٧٠، ح٢٤٠٤، باب من فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

رسول الله ﷺ في بيان إمامة أمير المؤمنين عليه السلام ورد إمامة غيره بين الدليل النظري والتطبيق العملي:

أمّا الدليل النظري: فهو أنّ أمير المؤمنين عليه السلام يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله، وهذا الوصف يختص به عليه السلام من دون سائر المسلمين، قال ابن حجر: «في الباب [يعني باب مناقب الإمام علي عليه السلام في صحيح البخاري] سبعة أحاديث، أولها: حديث سهل بن سعد فقصة فتح خيبر وسيأتي شرحه في المغازي، ثانيها: حديث سلمة بن الأكوع في المعنى ويأتي هناك أيضا مشروحا.

وقوله في الحديثين إن علياً (يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله) أراد بذلك وجود حقيقة المحبة، وإلا فكل مسلم يشترك مع علي في مطلق هذه الصفة وفي الحديث تلميح بقوله تعالى: ﴿قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله﴾، فكأنه أشار إلى أن علياً تام الإتباع لرسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اتصف بصفة محبة الله له؛ ولهذا كانت محبته علامة الإيمان وبغضه علامة النفاق كما أحرجه مسلم من حديث علي نفسه، قال: (والذي فلق الحبة وبرأ النسمة انه لعهد النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق)، وله شاهد من حديث أم سلمة عند أحمد»[1].

وأمّا التطبيق العملي: فهو اتسامه عليه السلام بالمؤهلات التي تتيح له قيادة الأمة بشكل صحيح؛ ولذلك فتح الله على يديه دون غيره، وتلك المحن التي حصلت آبان خلافته إنما بسبب الأمة كما هو الحال في الدعوات المباركة للأنبياء عليهم السلام، فمن البديهي أنهم كانوا يتمتعون بكل المؤهلات الدينية والدنيوية لقيادة الأمم، لكن مع ذلك وجدناهم أخفقوا إخفاقاً كبيراً حتى

(١) فتح الباري، ابن حجر، ج٧، ص٥٧ ـ ٥٨.

اضطر الكثير منهم إلى الدعاء بإهلاك تلك الأمم، واستجيب دعاؤهم فيهم وأهلكوا بظلمهم، فكذا الإمام عليه السلام فإن تلك المحن آبان خلافته المباركة كان سببها الأول والأخير بعض الأمة، وإلا لو أطاعته كما في خيبر لفتح الله تعالى لهم على يديه المباركة حصون الدنيا والآخرة.

وقد ناقش البعض في هذين الأمرين فزعم أن تلك الصفة لا تختص بالإمام عليه السلام وإنما يشاركه فيها كل المؤمنين، قال ابن حزم: «**وهذه صفة واجبة لكل مسلم وفاضل**»[1].

وزعم بعضهم أن الواقع العملي يحكي عن عدم تمتع الإمام عليه السلام بما قيل من المؤهلات.

وهذه أوهام فاسدة وتخرصات لا يرفع بها اليد عن ذلك الحديث؛ لقوة سنده وصراحة دلالته.

فسنده لا ريب فيه، كيف وقد ورد في الصحاح الستة ـ ناهيك عن مصادر الشيعة ـ بطرق وألفاظ مختلفة ومتنوعة؟

ودلالته صريحة في إثبات فضيلة لأمير المؤمنين عليه السلام افتقدها جميع الصحابة الذين كانوا حاضرين في معركة خيبر، وفيهم الخليفة الأول والثاني والثالث.

وقد بات الصحابة كلّهم يتمنّون أن ينالوا تلك المنزلة العظيمة والدرجة الرفيعة، وهذا ما تؤيّده ألفاظ الحديث التي أخرجها البخاري ومسلم وغيرهما من أصحاب السنن والمسانيد، ففي لفظ البخاري: «**فبات الناس ليلتهم أيهم**

(١) الفصل، ابن حزم، ج٤، ص٢٤٣.

يعطى، فغدوا كلّهم يرجوه»(١)، وفي لفظ آخر: «**فبات الناس يدوكون ليلتهم أيهم يعطاها، فلما أصبح الناس غدوا على رسول الله ﷺ كلّهم يرجو أن يُعطاها**»(٢)، وفي عبارة مسلم عن سعد: «**فتطاولنا لها**»(٣).

وفي رواية أبي هريرة الآنفة: «**قال عمر بن الخطاب: ما أحببت الإمارة إلا يومئذٍ، قال: فتساورت لها رجاء أن أدعى لها**»(٤).

فإن هذه العبارات وغيرها صريحة في أن الصحابة كلّهم قد فهموا من الحديث فضيلة عظيمة لا ينالها إلا ذو حظ عظيم، وقد تطاولوا لها وتساور لنيلها عمر بن الخطاب وما أحبَّ الإمارة إلا يومئذٍ؛ وذلك لاقتران الإمارة بمنزلة رفيعة وهي حبّ الله ورسوله.

وقد تقدّم أن سعداً رفض أن يسبّ علياًعليه السلام عندما أمره معاوية بذلك، فقال له معاوية: «**ما منعك أن تسب أبا تراب؟ فقال: أما ما ذكرت ثلاثاً قالهنّ له رسول الله فلن أسبّه؛ لأن تكون لي واحدة منهنّ أحبّ إليّ من حمر النعم**»(٥)، وذكر من تلك الثلاثة حديث الراية، وهذه العبارة كما ذكرنا صريحة في أن سعداً قد فهم من حديث الراية ثبوت فضيلة لأمير المؤمنينعليه السلام يتمنّاها سعد وسائر الصحابة، ويرى أنها لا يمكن أن تُقارن بحمر النعم، الذي هو كناية عن أموال الدنيا وكنوزها.

---

(١) صحيح البخاري، ج٣، ص١٠٩٦، ح٢٨٤٧، باب فضل من أسلم على يديه رجل.

(٢) صحيح البخاري، ج٣، ص١٣٥٧، ح٣٤٩٨، باب مناقب علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي أبي الحسن رضي الله عنه. ج٤، ص١٥٤٢، ح٣٩٧٣، باب غزوة خيبر. وكذا أورد هذه العبارة مسلم في صحيحه، ج٤، ص١٨٧٢، ح٢٤٠٦، باب من فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٣) صحيح مسلم، ج٤، ص١٨٧٠، ح٢٤٠٤، باب من فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٤) المصدر نفسه، ج٤، ص١٨٧١، ح٢٤٠٥، باب من فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٥) المصدر نفسه، ج٤، ص١٨٧٠، ح٢٤٠٤، باب من فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

وإذا كان الأصحاب قد فهموا تلك المنزلة السامية من حديث الراية، فلا قيمة لما ذكره ابن حزم وغيره في هذا المجال.

المناقشة الثانية

إن قوله ﷺ: «**ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟**»، قرينة لفظية متصلة لبيان المعنى المراد من المولى في قوله ﷺ: «**من كنت مولاه فعلي مولاه**»، ومع وجود هذه القرينة اللفظية المتصلة القوية لا يجوز الرجوع لتلك القرينة الحالية المتوهمة التي ذكرها البيهقي وابن كثير اعتماداً على رواية ابن ركانة الضعيفة سنداً ودلالة:

أمّا ضعفها من حيث السند فلإرسالها؛ فإن يزيد بن طلحة بن ركانه من التابعين، قال ابن حجر في (الإصابة): «**ويزيد هذا هو أخو محمد بن طلحة بن ركانة، تابعي معروف، وقال ابن أبي حاتم: روى عن أبيه ومحمد بن الحنفية، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين، وقال: روى عن أبي هريرة ومات أول خلافة هشام بن عبد الملك**»[1].

فلا يمكن أن يكون حاضراً في شكوى جيش اليمن، وعليه فالرواية مرسلة؛ لأن المرسل عند أهل الحديث هو ما رفعه التابعي إلى النبي الأكرم ﷺ، قال الحاكم النيسابوري: «**فإن مشايخ الحديث لم يختلفوا في أن الحديث المرسل هو الذي يرويه المحدّث بأسانيد متصلة إلى التابعي فيقول التابعي: قال رسول الله**»[2].

---

(١) الإصابة، ابن حجر، ج٦، ص٥٦٢.

(٢) معرفة علوم الحديث، الحاكم النيسابوري، ص٢٥.

وقال ابن الصلاح في مقدّمته: «معرفة المرسل، وصورته التي لا خلاف فيها حديث التابعي الكبير الذي لقي جماعة من الصحابة وجالسهم كعبيد الله بن عدي بن الخيار ثم سعيد بن المسيب وأمثالهما، إذا قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، والمشهور التسوية بين التابعين أجمعين في ذلك»[١].

إذن، فالمرسل اصطلاحاً هو حديث التابعي، ومن الواضح إن إرسال التابعي ليس بحجة مطلقاً عند الفقهاء وأهل الحديث وغيرهم، قال النووي في التقريب: «اتفق علماء الطوائف على أن قول التابعي الكبير قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا أو فعله يسمى مرسلاً، فإن انقطع قبل التابعي واحد أو أكثر قال الحاكم وغيره من المحدثين: لا يسمى مرسلاً، بل يختص المرسل بالتابعي عن النبي صلى الله عليه وسلم فإن سقط قبله فهو منقطع، وإن كان أكثر فمعضل ومنقطع... ثم المرسل حديث ضعيف عند جماهير المحدثين والشافعي وكثير من الفقهاء»[٢].

وقال مسلم في مقدمة صحيحه: «والمرسل من الروايات في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة»[٣].

وقال الترمذي في العلل: «الحديث إذا كان مرسلاً فإنه لا يصح عند أكثر أهل الحديث، وقد ضعّفه غير واحد منهم»[٤].

وقال النووي في المجموع: «الحديث المرسل لا يحتج به عندنا وعند جمهور المحدثين وجماعة من الفقهاء وجماهير أصحاب الأصول والنظر، وحكاه الحاكم أبو عبد

(١) مقدمة ابن الصلاح (بهامش التقييد والإيضاح للعراقي)، ص٧١.
(٢) تقريب النواوي (بهامش تدريب الراوي)، ص١٥٩ـ١٦١.
(٣) صحيح مسلم، ج١، ص٣٠، المقدمة، باب صحة الاحتجاج بالحديث المعنعن.
(٤) العلل (بهامش شرح علل الترمذي لأبن رجب الحنبلي)، الترمذي، ص١٧١.

الله بن البيع عن سعيد بن المسيب ومالك وجماعة أهل الحديث والفقهاء الحجاز، وقال أبو حنيفة ومالك في المشهور عنه وأحمد وكثيرون من الفقهاء أو أكثرهم يحتج به ونقله الغزالي عن الجماهير، وقال أبو عمر بن عبد البر وغيره ولا خلاف إنه لا يجوز العمل به إذا كان مرسله غير متحرز يرسل عن غير الثقات.

ودليلنا في ردّ المرسل مطلقاً: أنه إذا كانت رواية المجهول المسمّى لا تقبل، لجهالة حاله، فرواية المرسل أولى، لأن المروى عنه محذوف مجهول العين والحال، ثم إن مرادنا بالمرسل هنا ما انقطع إسناده فسقط من رواته واحد فأكثر»[1].

وقال ابن حزم: «المرسل من الحديث هو الذي سقط بين أحد رواته وبين النبي صلى الله عليه وسلم ناقل واحد فصاعداً، وهو المنقطع أيضاً: هو غير مقبول ولا تقوم به حجّة لأنه عن مجهول»[2].

فتبيّن من هذا كلّه أن الحديث المرسل وهو ما رواه التابعي ليس بحجّة، والرواية في المقام مرسلة كما ذكرنا، فهي ساقطة عن الحجّية والاعتبار.

وأيضاً السند ضعيف بـ (يحيى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي عمرة)، فلم يرد في حقّه أي مدح أو توثيق، نعم ذكره ابن حبّان في كتابه (الثقات) ولكن ابن حبّان متساهل في توثيقه عند القوم، فلا يمكنهم الاعتماد على ذلك في توثيق الرجل.

وأيضاً السند ضعيف بـ (محمد بن إسحاق بن يسار)، فقد وقع في جرحه وتوثيقه كلام كثير، فضعّفه وردّ حديثه بعضهم، ومدحه

(١) المجموع، النووي، ج١، ص٦١.
(٢) الإحكام في أصول الأحكام، ابن حزم، ج٢، ص١٣٥.

واستحسن حديثه بعض آخر[1].

وهناك مشاكل أخرى في سند الحديث، من قبيل عدم ثبوت وثاقة ابن كثير صاحب السيرة، وعدم معاصرته لمحمد بن إسحاق، ووقوع سيرة ابن إسحاق كاملة بيده مشكوك، ونحو ذلك من الأمور التي تُثبت وهن هذا الحديث وسقوطه من الناحية السنديّة.

وأمّا ضعفها من حيث الدلالة فهو أن تلك الرواية المذكورة ليس فيها أي دلالة أو ظهور في أن الجيش قد بلغ مكة المكرمة، وإنما التعبير الذي ورد في الرواية بلفظها الأول هكذا: «**فلما دنا جيشه خرج ليلقاهم، فإذا عليهم الحلل**»، وفي اللفظ الثاني للرواية: «**فلما دنوا خرج علي بن أبي طالب ليستقبلهم، فإذا عليهم الحلل**»، وكلا التعبيرين لا يدلان على أن الجيش قد دنا وقرب من مكة، بل يمكن أن يكون الجيش قد خرج من مكةّ وقرب من المدينة بعد وصول النبي الأكرمﷺ إليها، فيكون الإمامعليه السلام قد التحق بالجيش بعد خطبة الغدير، ورجع بهم إلى المدينة، وكان النبي الأكرمﷺ قد دخلها قبلهم.

ويشهد على هذا السياق ما أخرجه البيهقي نفسه في الدلائل كما تقدم، بسند صحيح، من طريق أبي سعيد الخدري، قال: «**بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم علي بن أبي طالب إلى اليمن، قال أبو سعيد: فكنت ممن خرج معه، فلما أخذ من إبل الصدقة سألناه أن نركب منها ونريح إبلنا، فكنا قد رأينا في إبلنا خللاً، فأبى علينا... قال: فلما قدمنا المدينة غدوت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أريد أن أفعل ما كنت حلفت عليه، فلقيتُ أبا بكر خارجاً من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فوقف معي ورحّب**

(١) انظر: تهذيب الكمال، المزي، ج٢٤، ص٤٢٢. تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج٩ص٣٨.

بي وسألني وسألته، وقال: متى قدمت؟ قلت: قدمت البارحة، فرجع معي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فدخل فقال: هذا سعد بن مالك بن الشهيد، قال: ائذن له، فدخلت فحييت رسول الله صلى الله عليه وسلم وجاءني وسلّم عليّ وسألني عن نفسي وعن أهلي فأحفى المسألة، فقلت له: يا رسول الله، ما لقينا من علي من الغلظة وسوء الصحبة والتضييق، فانتبذ رسول الله صلى الله عليه وسلم، وجعلتُ أنا أعدد ما لقينا منه، حتى إذا كنت في وسط كلامي ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم على فخذي، وكنت منه قريباً ثم قال: (سعد بن مالك الشهيد! مه، بعض قولك لأخيك عليّ، فوالله لقد علمتُ أنه أخشن في سبيل الله)»[1].

فهذا الحديث صريح الدلالة على وقوع الشكوى في المدينة، وان رسول الله ﷺ قد خطب فيهم في غدير خم قبل وقوع الشكوى.

وسنده معتبر، وقد صححه ابن كثير أيضاً: قال بعد أن نقل هذا الحديث عن دلائل البيهقي كما تقدم: «**وهذا إسناد جيد، على شرط النسائي**»[2].

فإذن القرينة الحالية الدخيلة في بيان معنى الموالاة في الحديث هي تلك التي أوردها الثقات من رواة حديث الغدير كما تقدم، وليست تلك القرينة الركيكة التي اعتمدها البيهقي وابن كثير؛ إذ أن رواية ابن ركانة التي اعتمداها في فهم دواعي حديث الغدير ضعيفة سنداً ومضموناً، ولا توجد أيّ قرينة أو شاهد على التصوير والفهم الذي ذكراه للحديث، بل الشاهد على خلافه وهو دلالة رواية أبي سعيد الخدري على وقوع الشكوى في المدينة كما ذكرنا.

---

(١) دلائل النبوة، البيهقي، ج٥، ص٣٩٨ ـ ٣٩٩، توثيق وتخريج وتعليق: د عبد المعطي قلعجي.
(٢) البداية والنهاية، ابن كثير، ج٥، ص١٢٢. السيرة النبوية، ج٤، ص٢٠٥.

ولعلّه لأجل هذه الجهة قال ابن كثير في تصوير القصّة: «**فلذلك ـ والله أعلم ـ لما رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم من حجته...**»(١)، فهو لم يتثبّت من صحّة ما يقوله، وإنما ذكر ذلك على نحو الاحتمال.

ومن الغريب اعتماد البيهقي في كتابه (الاعتقاد) على رواية ابن ركانة الضعيفة، وإعراضه عن رواية أبي سعيد الخدري المعتبرة.

والأغرب من ذلك إعراض ابن كثير عن رواية البيهقي من طريق أبي سعيد الخدري بالرغم من تصحيحه لها حيث قال: «**وهذا إسناد جيد**»، واعتماده رواية ابن ركانه من طريق ابن إسحاق، بالرغم من عدم تصحيحه لسندها وسكوته عنه، واكتفائه بتقوية سياقها قياساً برواية ابن ركانة من طريق أبي الفضل التي اعتمدها البيهقي.

قال ابن كثير في سيرته كما تقدم: «**قلت: هذا السياق** [يعني سياق ما أخرجه من رواية ابن ركانة من طريق ابن إسحاق] **أقرب من سياق البيهقي** [يعني سياق ما أخرجه البيهقي من رواية ابن ركانة من طريق أبي الفضل]، **وذلك أن علياً سبقهم لأجل الحج، وساق معه هدياً، وأهل بإهلال النبي صلى الله عليه وسلم... والمقصود أن علياً لما كثر فيه القيل والقال من ذلك الجيش، بسبب منعه إياهم استعمال إبل الصدقة واسترجاعه منهم الحلل التي أطلقها لهم نائبه، وعلي معذور فيما فعل، لكن اشتهر الكلام فيه من الحجيج، فلذلك ـ والله أعلم ـ لما رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم من حجته، وتفرغ من مناسكه ورجع إلى المدينة، فمرّ بغدير خم قام في الناس خطيباً فبرّأ**

---

(١) البداية والنهاية، ج٥، ص١٢٣.

ساحة علي ورفع من قدره ونبّه على فضله»[1].

المناقشة الثالثة

إن هناك روايات صحيحة السند، وصريحة الدلالة على وقوع الشكوى في المدينة وذلك بعد رجوع رسول الله ﷺ من حجة الوداع، فقد أخرج محدثو السنة وحفاظهم أن رسول الله ﷺ قد بعث الإمام عليه السلام إلى اليمن في أواخر السنة العاشرة من الهجرة لجباية الصدقات، ومنها ما أخرجه ابن أبي عاصم في كتابه (السنة) بسنده، عن أبي سعيد، قال: «**قال علي: أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بذهبة وتربتها، وكان بعثه إلى اليمن مصدّقاً، فقال: أقسّمها بين أربعة، بين الأقرع بن حابس وزيد الطائي وعيينة بن حصن الفزاري وعلقمة بن علاثة العامري، فقام رجل غائر العينين ناتئ الجبين مشرف الجبهة محلوق، فقال: والله ما عدلت، فقال: (ويلك، من يعدل إذا لم أعدل؟! إنما أتألّفهم)**»[2].

وقال الألباني في حكمه على الحديث: «**حديث صحيح مرفوعاً، والموقوف منه منكر، ورجال إسناده ثقات، غير الجرّاح بن مليح، وهو الرؤاسي والد وكيع، وهو وإن كان أخرج له مسلم، ففيه كلام كثير، وقد لخّصه الحافظ في التقريب بقوله: صدوق، يهم، فمثله قد يحسن حديثه لا سيما عند المتابعة**»[3].

وأخرج البيهقي في الدلائل من طريق أبي سعيد الخدري كما تقدم، قال: «**بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم علي بن أبي طالب إلى اليمن، قال أبو سعيد: فكنت**

(١) المصدر نفسه، ج٥، ص١٢٣.
(٢) كتاب السنة (ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة للألباني)، ابن أبي عاصم، ص٣٩٥.
(٣) المصدر نفسه، ص٣٩٦.

ممن خرج معه، فلما أخذ من إبل الصدقة سألناه أن نركب منها ونريح إبلنا، فكنا قد رأينا في إبلنا خللاً، فأبى علينا، وقال: إنما لكم منها سهمٌ كما للمسلمين، قال: فلما فرغ عليٌّ وانطلق من اليمن راجعاً أمّر علينا إنساناً وأسرع هو فأدرك الحج، فلما قضى حجّته قال له النبي صلى الله عليه وسلم: ارجع إلى أصحابك حتى تقدم عليهم، قال أبو سعيد: وقد كنا سألنا الذي استخلفه ما كان عليٌّ منعنا إياه ففعل، فلما جاء عرف في إبل الصدقة أن قد ركبت، رأى أثر المركب، فذمّ الذي أمّره ولامه، فقلت: أنا إن شاء الله إن قدمت المدينة لأذكرنّ لرسول الله صلى الله عليه وسلم ولأخبرنّهُ ما لقينا من الغلظة والتضييق، قال: فلما قدمنا المدينة غدوت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أريد أن أفعل ما كنت حلفت عليه، فلقيتُ أبا بكر خارجاً من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فوقف معي ورحّب بي وسألني وسألته، وقال: متى قدمت؟ قلت: قدمت البارحة، فرجع معي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فدخل فقال: هذا سعد بن مالك بن الشهيد، قال: ائذن له، فدخلت فحييت رسول الله صلى الله عليه وسلم وجاءني وسلّم عليّ وسألني عن نفسي وعن أهلي فأحفى المسألة، فقلت له: يا رسول الله، ما لقينا من علي من الغلظة وسوء الصحبة والتضييق، فانتبذ رسول الله صلى الله عليه وسلم، وجعلتُ أنا أعدد ما لقينا منه، حتى إذا كنت في وسط كلامي ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم على فخذي، وكنت منه قريباً ثم قال: سعد بن مالك الشهيد! مه، بعض قولك لأخيك عليّ، فوالله لقد علمتُ أنه أخشن في سبيل الله، قال: فقلت في نفسي، ثكلتك أمك سعد بن مالك ألا أراني كنتُ فيما يكره منذ اليوم، وما أدري لا جرم والله لا أذكره بسوء أبداً سرّاً ولا علانيةً»[1].

وسند هذا الحديث معتبر، كما اعترف بذلك ابن كثير، فهو بعد أن نقل هذا

(١) دلائل النبوة، البيهقي، ج٥، ص٣٩٨ـ٣٩٩، توثيق وتخريج وتعليق: د عبد المعطي قلعجي.

الحديث عن البيهقي في الدلائل، قال: «**وهذا إسناد جيد، على شرط النسائي، ولم يروه أحد من أصحاب الكتب الستة**»[1].

وقد احتوى هذا الحديث على عدّة أمور، أهمها:

أ - إن خروج الإمام علي عليه السلام إلى اليمن، كان لجباية الصدقات، والشاهد على ذلك قول أبي سعيد الخدري: «**فلما أخذ من إبل الصدقة سألناه أن نركب منها ونريح إبلنا**»، وقوله: «**فلما جاء عرف في إبل الصدقة أن قد ركبت**».

ب - إن هذا الحديث لم يتضمّن خروج جيش مع الإمام عليه السلام إلى اليمن، وإنما بعث النبي الأكرم صلى الله عليه وآله مجموعة من أصحابه معه عليه السلام لجلب الصدقات.

ج - إن هذا الخروج هو الذي التحق فيه الإمام عليه السلام برسول الله صلى الله عليه وآله لأداء مناسك الحج، في حجّة الوداع، فأدرك الحجّ مع النبي الأكرم صلى الله عليه وآله.

د - إن أصحاب الإمام عليه السلام الذين كانوا معه في اليمن لم يدركوا الحج مع النبي الأكرم صلى الله عليه وآله في مكة المكرمة، بقرينة قول الراوي: «**فلما قضى حجّته، قال له النبي صلى الله عليه وسلم: (ارجع إلى أصحابك حتى تقدم عليهم)**».

كما أن في الحديث دلالة واضحة على أن الذين كانوا في بعثة اليمن لم يروا النبي الأكرم صلى الله عليه وآله إلا في المدينة، وذلك بقرينة قول الراوي: «**فلقيتُ أبا بكر خارجاً من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فوقف معي ورحّب بي وسألني وسألته، وقال: متى قدمت؟ قلت: قدمت البارحة، فرجع معي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فدخل فقال: هذا سعد بن مالك بن الشهيد، قال: ائذن له، فدخلت فحييت رسول الله**

(١) البداية والنهاية، ج٥، ص١٢٢؛ ابن كثير، السيرة النبوية، ج٤، ص٢٠٥.

صلى الله عليه وسلم وجاءني وسلّم عليّ وسألني عن نفسي وعن أهلي فأحفى المسألة».

فإن ترحيب أبي بكر ووقوفه مع سعد بن مالك ومساءلته عن وقت قدومه من اليمن، واضح الدلالة في عدم التقائهما ببعض منذ فترة طويلة، ولو كان سعد بن مالك حاضراً في حجة الوداع لكان أبو بكر قد رآه في ذلك الحين.

وهكذا نجد أن النبي الأكرمﷺ قد رحب بسعد وسأله عن نفسه وأهله وأحفى المسألة، وهذا يكشف أيضاً عن أن النبي الأكرمﷺ لم ير سعداً من زمن بعيد، وهذا لا ينسجم مع حضور سعد في حجة الوداع وفي المسير مع النبي الأكرمﷺ من مكة إلى المدينة.

هـ - إن الإمامَعليه السلام عندما عاد إلى أصحابه الذين كانوا معه في اليمن أقفل بهم راجعاً إلى المدينة، بقرينة ما تقدم في النقطة السابقة، من أن سعد بن مالك لم ير النبي الأكرمﷺ إلا في المدينة، وبقرينة قول سعد بن مالك: «**فلما قدمنا المدينة غدوت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم**»، فإن سياق الحديث واضح في أن بعثة اليمن لم تقدم على النبي الأكرمﷺ في مكة وإنما قدموا عليه وهو في المدينة، حيث قال الراوي: «**فلما قدمنا المدينة**» والضمير في قوله: «**قدمنا**» يعود على الجماعة التي كانت مع أمير المؤمنينعليه السلام في البعثة، وهذا يكشف عن أن التحاق الإمامعليه السلام بأصحابه كان بعد واقعة الغدير؛ لأنهعليه السلام كان موجوداً باتفاق الفريقين في واقعة الغدير، فرجوعه بأصحابه إلى المدينة بعد حجة الوداع لا يمكن أن يكون إلا بعد خطبة الغدير.

و - إن شكوى أصحاب الإمامعليه السلام عند رسول اللهﷺ كانت في المدينة، بعد رجوع النبي الأكرمﷺ من حجّة الوداع، والشاهد على ذلك قول

الـراوي: «**أنـا إن شـاء الله إن قـدمت المدينـة لأذكـرنّ لرسـول الله صـلى الله عليـه وسـلم ولأخبرنّه ما لقينا من الغلظة والتضييق، قال: فلما قدمنا المدينة غـدوت إلى رسـول الله صلى الله عليه وسلم أريد أن أفعل ما كنت حلفت عليه**»، وقول الراوي: «**قـدمنا المدينة**» كـما تقدّم يعود على الجماعة التي كانت مع أمير المؤمنينعليه السلام في البعثـة، فالـشكوى لم تصدر منهم إلا في المدينة.

س - إن خروج الإمامعليه السلام إلى اليمن ورجوعـه بأصـحابه إلى المدينـة كـان في أواخر السنة العـاشرة مـن الهجـرة، أي في شـهر ذي الحجـة، وهـو الـشهر الأخير من تلك السنة، وهذا يعني تزامنه مع الفترة التي كـان فيهـا معـاذ بـن جبل قاضياً في اليمن.

والحاصـل: أن النبـي الأكـرمصلى الله عليه وآله - بحـسب هـذا الحـديث المعتبرـ بعـث الإمـامعليه السلام في الـسنة العـاشرة مـن الهجـرة لجبايـة الـصدقات مـع مجموعـة مـن أصـحابه، ثـم التحـقعليه السلام بـالنبي الأكـرمصلى الله عليه وآله في مكـة المكرمـة لأداء مناسـك الحج، وذلك بعد أن جعل عـلى أصـحابه أمـيراً، وكـان أصـحابه قـد طلبـوا منـه التـصرف في إبـل الـصدقات، فـأبىعليه السلام ذلـك، وقـال: «**إنـما لكـم منهـا سـهم كـما للمسلمين**»، وبعد ذهاب أمير المؤمنينعليه السلام إلى الحج أعطى خليفته إبـل الـصدقة إلى القـوم فركبوهـا، فلـما رجـع إلـيهم الإمـامعليه السلام ورأى أثـر المركـب في إبـل الصدقات ذمّ الذي أمّره ولامه، وأقفل بهم راجعـاً إلى المدينـة في الـشهر الأخـير من السنة العاشرة، فاشـتكى بعـض مـن كـان معـه إلى رسـول اللهصلى الله عليه وآله في المدينـة بعد حجة الوداع، فأجابه النبي الأكرمصلى الله عليه وآله قائلاً: «**مه، بعـض قولـك لأخيـك عـلي، فو الله لقد علمت أنه أخشن في سبيل الله**».

ومعنى ذلك أن الشكوى لم تقع إلا في المدينة بعد حجّة الوداع.

ومما يؤيد ذلك هو أن رسول الله صلى الله عليه وآله لم يبعث الإمام عليه السلام لليمن من أجل جبي الصدقات إلا مرة واحدة هي تلك التي حصلت في السنة العاشرة للهجرة قبل حجة الوداع، والناظر في الأحاديث الصحيحة والمعتبرة في كتب السنة يجد أن الإمام عليه السلام ذهب إلى اليمن أكثر من مرّة:

الأولى: ذهب إلى اليمن داعياً إلى الإسلام، وخاض الجيش الإسلامي بقيادته عليه السلام معركة مع بعض قبائل اليمن، دخلت على إثرها قبيلة همدان في الإسلام طوعانية، وقال النبي الأكرم صلى الله عليه وآله في حقّهم: «**السلام على همدان السلام على همدان**»[1].

وفي هذا الخروج ذهب بريدة إلى النبي الأكرم صلى الله عليه وآله في المدينة بتوصية من خالد بن الوليد ليشكو أمير المؤمنين عليه السلام، فردّه النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، وبين فضل الإمام عليه السلام، وأمضى ما فعله في قصّة الجارية، كما سوف يتضح.

فقد أخرج البخاري في صحيحه عن البراء، قال: «**بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم مع خالد بن الوليد إلى اليمن، قال: ثم بعث علياً بعد ذلك مكانه، فقال: مرّ أصحاب خالد من شاء منهم أن يعقّب معك فليعقّب، ومن شاء فليُقبل، فكنت فيمن عقّب معه، قال: فغنمت أواق ذوات عدد**»[2].

ثم أخرج البخاري هذه القصّة بنحو آخر عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه، قال: «**بعث النبي صلى الله عليه وسلم علياً إلى خالد ليقبض الخمس، وكنت أبغض علياً،**

(١) تاريخ الإسلام، الذهبي، ج٢، ص٦٩٠ـ ٦٩١.

(٢) صحيح البخاري، ج٣، ص٩٨، ح٤٢٥٦، كتاب المغازي.

وقد اغتسل، فقلت لخالد: ألا ترى إلى هذا؟ فلما قدمنا على النبي صلى الله عليه وسلم ذكرت له ذلك، فقال: يا بريدة، أتبغض علياً؟ فقلت: نعم، قال: لا تبغضه، فإن له في الخمس أكثر من ذلك»[1].

وقد أخرج الذهبي قصّة بعث اليمن بنحو آخر عن البراء، قال: «إن النبي صلى الله عليه وسلم بعث خالد بن الوليد إلى اليمن، يدعوهم إلى الإسلام، فكنت فيمن خرج مع خالد، فأقمنا ستة أشهر يدعوهم إلى الإسلام فلم يجيبوه، ثم إن النبي صلى الله عليه وسلم بعث علياً رضي الله عنه، فأمره أن يقفل خالد، إلا رجل كان يمّم مع خالد أحب أن يُعقّب مع علي فليعقّب معه، فكنت فيمن عقّب مع علي، فلما دنونا من القوم خرجوا إلينا، فصلّى بنا علي، ثم صفّنا صفّاً واحداً، ثم تقدّم بين أيدينا وقرأ عليهم كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأسلمت همدان جميعاً، فكتب علي إلى رسول الله، فلما قرأ الكتاب خرّ ساجداً، ثم رفع رأسه، فقال: السلام على همدان، السلام على همدان»، ثم قال الذهبي: «هذا حديث صحيح، أخرج البخاري بعضه بهذا الإسناد»[2].

وفي مسند أحمد، عن بريدة، قال: «أبغضت علياً بغضاً لم يبغضه أحد قط، قال: وأحببت رجلاً من قريش لم أحبّه إلا على بغضه علياً، قال: فبعث ذلك الرجل على خيل فصحبته، ما أصحبه إلا على بغضه علياً، قال: فأصبنا سبياً، قال: فكتب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم: ابعث إلينا من يخمّسه، قال: فبعث إلينا علياً، وفي السبي وصيفة هي أفضل من السبي، فخمّس وقسّم، فخرج ورأسه مغطى، فقلنا: يا أبا الحسن ما هذا؟ قال: ألم تروا إلى الوصيفة التي كانت في السبي، فإني قسّمت وخمّست فصارت في الخمس، ثم صارت

(١) المصدر نفسه، ح٤٢٥٧.
(٢) تاريخ الإسلام، ج٢، ص٦٩٠-٦٩١.

في أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم، ثم صارت في آل علي ووقعت بها، قال: فكتب الرجل إلى نبي الله صلى الله عليه وسلم، فقلت: ابعثني، فبعثني مصدّقاً، قال: فجعلت أقرأ الكتاب وأقول: صدق، قال: فأمسك يدي والكتاب، وقال: أتبغض علياً؟ قال: قلت: نعم، قال: فلا تبغضه، وإن كنت تحبه فازدد له حبّاً، فوالذي نفس محمد بيده لنصيب آل علي في الخمس أفضل من وصيفة»(١).

وأخرج أحمد في المسند والنسائي في السنن والخصائص، عن بريدة (اللفظ لأحمد) قال: «بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثين إلى اليمن، على أحدهما علي بن أبي طالب، وعلى الآخر خالد بن الوليد، فقال: إذا التقيتم فعليٌّ على الناس، وإن افترقتما فكل واحد منكما على جنده، فلقينا بني زيد (زبيد) من أهل اليمن فاقتتلنا، فظهر المسلمون على المشركين، فقتلنا المقاتلة وسبينا الذرية، فاصطفى علي امرأة من السبي لنفسه، قال بريدة: فكتب معي خالد بن الوليد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يخبره بذلك، فلما أتيت النبي صلى الله عليه وسلم دفعت الكتاب، فقرئ عليه، فرأيت الغضب في وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقلت: يا رسول الله! هذا مكان العائذ، بعثتني مع رجل وأمرتني أن أطيعه، ففعلت ما أرسلت به، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا تقع في علي، فإنه مني وأنا منه، وهو وليكم بعدي، وإنه مني وأنا منه وهو وليكم بعدي»(٢).

قال الهيثمي في زوائده: «رواه أحمد والبزار باختصار وفيه الأجلح الكندي، وثقه ابن معين وغيره وضعّفه جماعة، وبقية رجال أحمد رجال الصحيح»(٣).

---

(١) مسند أحمد بن حنبل، ج١٦، ص٤٨٣ ـ ٤٨٤، وقال حمزة أحمد الزين في حكمة على الحديث: «إسناده صحيح». السنن الكبرى، النسائي، ج٥، ص١٣٣. خصائص أمير المؤمنين عليه السلام، النسائي، ص٨٠.
(٢) مسند أحمد بن حنبل، ص٤٨٦، وقال حمزة أحمد الزين في حكمة على الحديث: «إسناده صحيح».
(٣) مجمع الزوائد، الهيثمي، ج٩، ص١٢٨.

وأخرج الطبراني هذا الحديث بسنده بلفظ آخر، عن بريدة، قال: «بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم علياً أميراً على اليمن، وبعث خالد بن الوليد على الجبل، فقال: إن اجتمعتما فعلي على الناس، فالتقوا وأصابوا من الغنائم ما لم يصيبوا مثله، وأخذ علي جارية من الخمس، فدعا خالد بن الوليد بريدة، فقال: اغتنمها، فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم بما صنع، فقدمت المدينة ودخلت المسجد ورسول الله صلى الله عليه وسلم في منزله، وناس من أصحابه على بابه، فقالوا ما الخبر يا بريدة، فقلت: خير، فتح الله على المسلمين، فقالوا: ما أقدمك؟ قال: جارية أخذها علي من الخمس، فجئت لأخبر النبي صلى الله عليه وسلم، قالوا: فأخبره، فإنه يسقطه من عين رسول الله صلى الله عليه وسلم، ورسول الله صلى الله عليه وسلم يسمع الكلام، فخرج مغضباً، وقال: ما بال أقوام ينتقصون علياً، من ينتقص علياً فقد انتقصني»[1].

هذه هي قصّة غزوة اليمن، وهي تتكلم عن دخول قبيلة همدان إلى الإسلام طوعاً، ووقوع القتال بين بني زيد أو (زبيد)[2] وجيش المسلمين، وانتصار المسلمين عليهم، وحصولهم على غنائم وسبايا، فاصطفى الإمامعليه السلام *امرأة من السبي وقعت في خمس آل عليعليه السلام، فبات معها ليلته،* ولما علم خالد بن الوليد بالأمر اغتاض واستنكر ما قام به أمير المؤمنينعليه السلام، فكتب بذلك كتاباً إلى النبي الأكرمصلى الله عليه وآله، وبعثه مع بريدة - الذي كان يبغض الإمامعليه السلام بغضاً شديداً - فلما بلغ بكتابه النبي الأكرمصلى الله عليه وآله، انتهره وأمره أن لا يقع في الإمامعليه السلام ولا يبغضه؛ لأنّ حصّة

(١) المعجم الأوسط، الطبراني، ج٦، ص١٦٢.

(٢) وزبيد: بطن من قبيلة مذحج يسكنون اليمن، انظر: الإنباه على قبائل الرواة، ابن عبد البر، ص١٠٥.

آل علي عليهم السلام في الخمس أكثر من ذلك، ثم أثبت للإمام عليه السلام مقام الولاية على المسلمين بقوله: «**فإنه مني وأنا منه، وهو وليكم بعدي**».

وهذه القصّة على اختلاف ألفاظها وأحداثها لم تتضمن - كما هو واضح - أي إشارة إلى حجّة الوداع، وليس فيها أي دلالة على أن علياً عليه السلام التحق بالنبي الأكرم صلى الله عليه وآله في مكّة المكرمة، أو أن جيش اليمن وصل إلى ذلك المكان، وعليه فلا معنى للقول بأن هذه الشكوى من الجيش الغازي هي التي دعت النبي الأكرم صلى الله عليه وآله لأن يجمع الناس في تلك الظروف القاسية والحرّ الشديد، ويخطب فيهم عند رجوعه من الحج في غدير خم، لكي يدفع عن الإمام علي عليه السلام «**القيل والقال من ذلك الجيش**»[1].

ويدعم ذلك أيضاً ما تقدّم من كلام بريدة فيما أخرجه الطبراني، حيث قال: «**فقدمت المدينة، ودخلت المسجد، ورسول الله في منزله، وناس من أصحابه على بابه**» وهذا يكشف عن أن غزوة اليمن وشكوى بريدة لم تتزامن مع حجّة الوداع، ولا علاقة لها بواقعة الغدير، بل الشكوى وقعت في المدينة، وقد أجاب النبي الأكرم صلى الله عليه وآله أُولئك الذين انتقصوا الإمام علي عليه السلام بقوله: «**من ينتقص علياً فقد انتقصني**» وانتهى الأمر.

ومن هنا نجد أن البيهقي وابن كثير وغيرهما لم يستندوا في زعمهم إلى شكوى بريدة، التي أخرجها البخاري وغيره بأسانيد صحيحة، وإنما استندوا في إثبات دعواهم إلى روايات أخرى ضعيفة لا علاقة لها بغزوة اليمن وشكوى بريدة كما تقدم وسيأتي بعض آخر منها.

---

(١) البداية والنهاية، ابن كثير، ج٥، ص١٢٣.

الثانية: بعث النبي الأكرم صلى الله عليه وآله الإمام عليه السلام إلى اليمن للقضاء بينهم بعد أن دخلوا الإسلام، فتوجّه أمير المؤمنين عليه السلام للحكم والقضاء في تلك البلاد، وهناك روايات كثيرة وصحيحة دلّت على ذلك وأن النبي صلى الله عليه وآله قد بعث الإمام عليه السلام إلى اليمن قاضياً، فقد أخرج أحمد في مسنده عن أمير المؤمنين عليه السلام، قال: «**بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن، قال: فقلت: يا رسول الله، تبعثني إلى قوم أسنّ مني وأنا حديث لا أبصر القضاء؟ قال: فوضع يده على صدري، وقال: اللهم ثبت لسانه واهد قلبه، يا علي، إذا جلس إليك الخصمان فلا تقض بينهما حتى تسمع من الآخر كما سمعت من الأول، فإنك إذا فعلت ذلك تبين لك القضاء، قال: فما اختلف علي قضاء بعد، أو ما أشكل علي قضاء بعد**»[1].

وأخرج أحمد أيضاً في مسنده عن أمير المؤمنين عليه السلام، قال: «**بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن، فقلت: يا رسول الله، إنك تبعثني إلى قوم هم أسنّ مني لأقضي بينهم، قال: اذهب، فإن الله تعالى سيثبّت لسانك ويهدي قلبك**»[2].

وأخرج ابن ماجة في سننه عن أمير المؤمنين عليه السلام، قال: «**بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن، فقلت: يا رسول الله، تبعثني وأنا شاب أقضي بينهم ولا أدري ما القضاء؟ قال: فضرب بيده في صدري، ثم قال: اللهم أهد قلبه وثبت لسانه، قال: فما شككت بعد في قضاء بين اثنين**»، قال الألباني في حكمه على الحديث: «**صحيح**»[3].

(١) مسند أحمد بن حنبل، ج١، ص٥٤٤ـ٥٤٥، وقال الشيخ أحمد محمد شاكر في حكمه على الحديث: «إسناده صحيح».

(٢) مسند أحمد بن حنبل، ج١، ص٤٥٨ـ ٤٥٩، وقال الشيخ أحمد محمد شاكر في حكمه على الحديث: «إسناد صحيح».

(٣) سنن ابن ماجة، ج٢، ص٥٢٠، بتحقيق: الألباني.

هذه هي قصّة خروج أمير المؤمنين عليه السلام إلى اليمن قاضياً، ولا علاقة لها أيضاً بحجّة الوداع، ولا ذكر لمكة المكرمة فيها، وليس فيها جيش، ولا تتضمن أي نحو من أنحاء الشكاية أو الاعتراض على علي عليه السلام، فلا يمكن الاستشهاد بهذه القصة أيضاً لدعم الشبهة التي أثارها البيهقي وابن كثير حول حديث الغدير.

ولعل هذا الخروج الثاني لأمير المؤمنين عليه السلام جاء بعد فتح اليمن، ودخول جملة من قبائلها في الإسلام؛ إذ لا معنى لأن يبعث النبي الأكرم صلى الله عليه وآله علياً عليه السلام إلى بلاد الكفر ليقضي بينهم بحكم الإسلام.

ونفهم من ذلك أن غزوة اليمن المتقدّمة كانت سابقة زماناً على خروج الإمام علي عليه السلام للقضاء بين قبائل اليمن، وكان هذا الخروج أيضاً سابقاً على خروج معاذ بن جبل إلى اليمن في السنة العاشرة قاضياً؛ لأن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله قد بعثه بهذه المهمّة ولم يرجع منها إلى المدينة إلا والنبي الأكرم صلى الله عليه وآله قد توفي.

أما بالنسبة إلى ذهاب معاذ إلى اليمن قاضياً فيدلّ عليه ما أخرجه أحمد في مسنده، عن معاذ، قال: **«إن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين بعثه إلى اليمن، فقال: كيف تصنع إن عرض لك قضاء؟ قال: أقضي بما في كتاب الله، قال: فإن لم يكن في كتاب الله؟ قال: فبسنّة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: فإن لم يكن في سنة رسول الله؟ قال: أجتهد رأيي لا آلو، قال: فضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم صدري، ثم قال: الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضى رسول الله»**[١].

(١) مسند أحمد بن حنبل، ج٥، ص٢٣٠.

وقال ابن كثير حول سند هذا الحديث: «**وهذا الحديث في المسند والسنن بإسناد جيد**»[١].

ويدلّ على ذلك أيضاً ما أخرجه ابن ماجة في سننه، عن معاذ بن جبل، قال: «**لما بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن قال: لا تقضينّ ولا تفصلنّ إلا بما تعلم، وإن أشكل عليك أمر فقف حتى تبينه أو تكتب إليّ فيه**»[٢].

وأما بالنسبة إلى كون ذهاب معاذ إلى اليمن في أواخر السنة العاشرة للهجرة، فيدلّ عليه ما أخرجه أحمد أيضاً في مسنده بأسانيد متعدّدة، عن معاذ بن جبل، قال: «**لما بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن، خرج معه رسول الله صلى الله عليه وسلم يوصيه ومعاذ راكب ورسول الله صلى الله عليه وسلم يمشي تحت راحلته، فلمّا فرغ قال: يا معاذ، إنك عسى أن لا تلقاني بعد عامي هذا، أو لعلّك أن تمرّ بمسجدي هذا أو قبري، فبكى معاذ جشعاً لفراق رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم التفت فأقبل بوجهه نحو المدينة، فقال: إن أولى الناس بي المتقون، من كانوا وحيث كانوا**»[٣].

قال الهيثمي في الزوائد: «**رواه أحمد بإسنادين... ورجال الإسنادين رجال الصحيح غير راشد بن سعد وعاصم بن حميد وهما ثقتان**»[٤].

وهذا يكشف عن أسبقية قضاء الإمام علي عليه السلام على قضاء معاذ، كما أنه يكشف أيضاً عن أن خروج علي عليه السلام لجباية الأموال في أواخر السنة

---

(١) تفسير ابن كثير، ج١، ص٤.
(٢) سنن ابن ماجة، ج١، ص٢١.
(٣) مسند أحمد بن حنبل، ج٥، ص٢٥٣.
(٤) مجمع الزوائد، الهيثمي، ج٩، ص٢٢.

العاشرة ـ كما سيأتي لاحقاً ـ كان متزامناً مع الفترة التي كان فيها معاذ بن جبل قاضياً في اليمن.

الثالثة: خرج أمير المؤمنين عليه السلام إلى اليمن لجباية الأموال والصدقات، وقد كان معاذ بن جبل في تلك الفترة قاضياً في اليمن، حيث بعثه النبي الأكرم صلى الله عليه وآله للقضاء في السنة العاشرة من الهجرة، وهذا ما يكشف عن أسبقية قضاء الإمام عليه السلام في اليمن، كما يكشف أيضاً عن أسبقية الغزوة التي تم على ضوئها فتح اليمن ودخول أهلها في الإسلام.

وفي هذا الخروج الثالث جعل الإمام عليه السلام أميراً على أصحابه، وأقفل راجعاً إلى مكة، حيث التحق بالنبي الأكرم صلى الله عليه وآله في حجة الوداع وأتم الحج معه، وأما أصحابه الذين كانوا معه في جباية الصدقات فلم يدركوا النبي الأكرم صلى الله عليه وآله إلا وهو في المدينة، فأبدى بعضهم الشكاية على أمير المؤمنين عليه السلام، فزجرهم النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وأمرهم أن لا ينتقصوا الإمام عليه السلام، كما تقدم.

وأمّا الروايات التي قد يُعتمد عليها لإثبات ما تقدم من زعم البيهقي وابن كثير من أن شكوى أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام قد وقعت في مكة المكرمة، فلا يمكن الاعتماد عليها في الاستدلال على ذلك؛ لضعف إسنادها وعدم وضوح دلالتها، وهذه إشارة مختصرة إليها:

١ ـ قال الواقدي في (المغازي): «**فحدثني عمر بن محمد بن عمر بن علي، عن أبيه، قال: وجمع علي عليه السلام ما أصاب من تلك الغنائم فجزّأها خمسة أجزاء ـ إلى أن قال: ـ قال أبو سعيد الخدري: ـ وكان معه في تلك الغزوة ـ وكان علي عليه السلام ينهانا أن نركب على إبل الصدقة، فسأل أصحاب علي عليه السلام أبا رافع أن يكسوهم ثياباً**

فكساهم ثوبين ثوبين، فلما كانوا بالسدرة داخلين مكة، خرج علي عليه السلام يتلقاهم ليقدم بهم فينزلهم، فرأى على أصحابنا ثوبين ثوبين على كل رجل، فعرف الثياب، فقال لأبي رافع: ما هذا؟ قال: كلموني ففرقت من شكايتهم، وظننت أن هذا يسهل عليك، وقد كان من كان قبلك يفعل هذا بهم، فقال: رأيت إبائي عليهم ذلك! وقد أعطيتهم وقد أمرتك أن تحتفظ بما خلّفت، فتعطيهم؟! قال: فأبى علي عليه السلام أن يفعل ذلك حتى جرّد بعضهم من ثوبيه، فلما قدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم شكوا، فدعا علياً، فقال: ما لأصحابك يشكونك؟ فقال: ما أشكيتهم؟ قسمت عليهم ما غنموا، وحبست الخمس، حتى يقدم عليك وترى رأيك فيه، وقد كانت الأمراء يفعلون أموراً ينفلون من أرادوا من الخمس، فرأيت أن أحمله إليك لترى فيه رأيك، فسكت النبي صلى الله عليه وسلم»[1].

وهذه الرواية سندها ضعيف جدّاً، فإن عمر بن محمد بن عمر بن علي مجهول، لم يرد له أي مدح أو توثيق في كتب الرجال السنّية، بل لم يرد له أي ذكر في كتب الرجال المعتمدة، مضافاً إلى ضعف الرواية من جهة إرسالها، فإن محمد بن عمر بن علي وإن كان ثقة صدوقاً، إلا أن رتبته من الطبقة السادسة الذين عاصروا صغار التابعين، فهو لم يلتق الصحابة ولا كبار التابعين، فلا يمكنه أن ينقل حادثة وقعت في زمن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله مباشرة؛ ولذا قال ابن حجر في التقريب: «صدوق من السادسة، وروايته عن جدّه مرسلة»[2]، فكيف إذا كانت روايته بالمباشرة؟!

(١) المغازي، الواقدي، ج٣، ص١٠٨٠ ـ ١٠٨١.
(٢) تقريب التهذيب، ابن حجر، ج٢، ص١١٧.

ويضاف إلى ذلك: أن الرواية تضمنت إرباكاً شديداً وخلطاً واضحاً بين الوقائع التاريخية، ونشير فيما يلي إلى جملة من تلك الموارد:

أ ـ إن هذه الرواية تشير إلى أن علياًعليه السلام قد ذهب إلى اليمن في خروجه الثالث غازياً ومقاتلاً، حيث جاء فيها قول الراوي: «**فخرج في ثلاثمائة فارس، فكانت خيلهم أول خيل دخلت تلك البلاد، فلما انتهى إلى أدنى الناحية التي يريد ـ وهي أرض مذحج ـ فرّق أصحابه، فأتوا بنهب وغنائم وسبي نساء وأطفال ونَعَم وشاءٍ وغير ذلك**»[1].

وهذا يتنافى مع صريح الأحاديث الصحيحة المتقدّمة، التي تنصّ على أن خروج الإمام عليعليه السلام الأول إلى اليمن مقاتلاً ورجوعه بعد ذلك كان سابقاً على حجّة الوداع، وأن خروجه الثالث هو الذي تزامن مع حجة الوداع وكان في أواخر السنة العاشرة، ولم يكن خروجاً للقتال، وإنما بعثه النبي الأكرمصلى الله عليه وآله لجباية الأموال والصدقات، خصوصاً وأن هذه الرواية تصرّح بوجود غنائم وسبايا من النساء والأطفال، وهذا لم يعهد إلا في الغزوة الأولى التي فتح الله تعالى بها على المسلمين.

ثم إننا لو فرضنا أن هذه غزوة أخرى مغايرة للغزوة التي كانت برفقة خالد بن الوليد، فإنه مع ذلك لا يصح أن يقال: «**فكانت خيلهم أول خيل دخلت تلك البلاد**» أي بلاد اليمن؛ وذلك لأن جيش المسلمين قد دخل بلاد اليمن في الغزوة التي اشتكى فيها بريدة أمير المؤمنينعليه السلام في المدينة، وقد دخل على أثر هذه الغزوة الكثير من قبائل اليمن في الإسلام.

(١) المغازي، ج٣، ص١٠٧٩ ـ ١٠٨٠.

ب ـ لقد ورد في المقطع السابق من الرواية أن القتال في اليمن قد دار بين المسلمين وبين قبيلة مذحج، مع أننا ذكرنا سابقاً أن قتال المسلمين مع قبيلة مذحج كان في الغزوة الأولى، حيث إن بني زبيد ـ وهم بطن من مذحج ـ هم الذين كانوا يقطنون اليمن، وقد قاتلهم المسلمون، وسبوا نساءهم وذراريهم في الخروج الأول أمير المؤمنينعليه السلام.

ج ـ جاء في هذه الرواية أيضاً أن بريدة كان متواجداً في هذه الغزوة، وذلك في قول الراوي: «**فجعل على الغنائم بريدة بن الحصيب**»، وهذا إنما ينسجم مع الخروج الأول لعليعليه السلام، حيث كان بريدة موجوداً في ذلك الجيش، وهو الذي اشتكى علياًعليه السلام عند النبي الأكرمصلى الله عليه وآله.

د ـ ورد في هذه الرواية أيضاً أن علياًعليه السلام قام بتخميس الغنائم، وهذا ينسجم أيضاً مع الخروج الأول لعليعليه السلام، حيث قام بتخميس الغنائم، وقد وقعت الجارية في سهم للإمامعليه السلام من الخمس فواقعها، واغتاض من ذلك بعض الصحابة.

وهذا كلّه يعني أن رواية الواقدي قد وقع فيها خلط كبير بين خروجات عليعليه السلام إلى اليمن.

وهناك إشكالات مضمونية أخرى في هذه الرواية، إلا أنها تشترك في هذه الإشكالات مع الروايات اللاحقة؛ ولذا سوف نرجئها إلى المناقشات المضمونية العامة حول هذه الطائفة من الروايات.

٢ ـ أخرج المقريزي رواية الواقدي المتقدّمة، بالألفاظ ذاتها، إلا أنه لم

يذكر طريقاً أو سنداً للرواية[1]، فيرد عليها بالإضافة إلى ما أوردناه على رواية الواقدي من الناحية المضمونية، أنها رواية مرسلة لا سند لها، فلا يمكن الاعتماد عليها لإثبات أن الشكاية قد وقعت في مكة المكرمة.

٣ ـ قال ابن الأثير تحت عنوان (ذكر بعث رسول الله ﷺ أمراءه على الصدقات): «**وفيها ـ أي في السنة العاشرة ـ بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم أمراءه وعماله على الصدقات، فبعث المهاجر بن أبي أمية بن المغيرة إلى صنعاء ـ إلى أن قال ـ وبعث علي بن أبي طالب إلى نجران ليجمع صدقاتهم وجزيتهم ويعود، ففعل وعاد، ولقي رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة في حجّة الوداع، واستخلف على الجيش الذي معه رجلاً من أصحابه، وسبقهم إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فلقيه بمكّة، فعمد الرجل إلى الجيش فكساهم كل رجل حلّة من البز الذي مع علي، فلما دنا الجيش خرج علي ليتلقّاهم فرأى عليهم الحلل، فنزعها عنهم، فشكاه الجيش إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقام النبي صلى الله عليه وسلم خطيباً، فقال: أيها الناس، لا تشكوا علياً، فو الله إنه لأخشن في ذات الله وفي سبيل الله**»[2].

ويمكن أن يلاحظ على هذه الرواية جملة من الملاحظات، نشير إلى بعضها:

أ ـ إن هذه الرواية مرسلة ولا سند لها، فلا يمكن الاعتماد عليها في مقام الاستدلال، ولعل ابن الأثير أخذها من تاريخ الطبري؛ وذلك لأن ابن الأثير اعتمد في تاريخه على ما في تاريخ الطبري، حيث قال في مقدمة كتابه: «**فابتدأت بالتاريخ الكبير الذي صنفه الإمام أبو جعفر الطبري؛ إذ هو الكتاب المعوّل عند الكافّة**

---

(١) إمتاع الأسماع، المقريزي، ج٢، ص٩٦ ـ ٩٧.
(٢) الكامل في التاريخ، ابن الأثير، ج٢، ص٣٠١.

عليه، والمرجوع عند الاختلاف إليه، فأخذت ما فيه من جميع تراجمه»[1]، وقد تقدّم سابقاً أن رواية الطبري ضعيفة لإرسالها وضعف بعض رواتها.

ب ـ إن هذه الرواية تؤيّد ما ذكرناه سابقاً، من أن أمير المؤمنين عليه السلام إنما خرج إلى اليمن لجباية الأموال والصدقات، ولم يكن قد خرج للقتال، على خلاف ما في رواية الواقدي والمقريزي.

٤ ـ أخرج أحمد في مسنده بسند صحيح عن سليمان بن محمد بن كعب بن عجرة، عن عمته زينب بنت كعب ـ وكانت عند أبي سعيد الخدري ـ عن أبي سعيد الخدري، قال: «**اشتكى علياً الناس، قال: فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فينا خطيباً، فسمعته يقول: أيها الناس، لا تشكوا علياً فو الله إنه لأخشن في ذات الله أو في سبيل الله**»[2].

وهذا الحديث صحيح من حيث النسد، قال حمزة أحمد الزين في حكمه على سند الحديث: «**إسناده صحيح، وعبد الله بن عبد الرحمن بن معمر بن حزم الأنصاري قاضي المدينة لعمر بن عبد العزيز، والحديث أورده الهيثمي ٩/ ١٢٩ وسكت عنه، وصحّحه الحاكم ٣/ ١٣٤ ووافقه الذهبي**»[3].

ولكن يمكن أن يلاحظ على مضمون هذا الحديث جملة من الملاحظات:

أ ـ إن هذا الحديث لم يرد فيه أي ذكر أو إشارة إلى بلاد اليمن، ولم يتضمن خروج أمير المؤمنين عليه السلام إلى تلك البلاد غازياً أو جابياً للأموال، ولا دلالة فيه

---

(١) المصدر نفسه، ج١، ص٣.

(٢) مسند أحمد بن حنبل، ج١٠، ص٢٧٢ ح١١٧٥٦.

(٣) المصدر نفسه.

على جيش أو قتال أو سبي أو صدقات.

ب ـ لم يتضمن هذا الحديث أيضاً أي إشارة إلى خروج النبي الأكرم صلى الله عليه وآله لحجة الوداع، ولا دلالة فيه على أن الإمام علياً عليه السلام وجيشه قد دخلوا مكة المكرمة والتقوا برسول الله صلى الله عليه وآله واشتكوا علياً في ذلك المكان.

وحينئذٍ كيف يمكن الاعتماد على هذا الحديث والاستشهاد به لإثبات أن الشكوى قد وقعت في مكة المكرمة، وأن حديث الغدير قد جاء لتنزيه ساحة أمير المؤمنين عليه السلام وتصويب رأيه وتخطئة الصحابة وردّ شكواهم؟!

٥ ـ قال أحمد بن حنبل في مسنده: **«حدثنا يعقوب بن إبراهيم، ثنا أبي، ثنا محمد بن إسحاق، عن أبان بن صالح، عن الفضل بن معقل بن سنان، عن عبد الله بن نيار الأسلمي، عن عمرو بن شاس الأسلمي، قال ـ وكان من أصحاب الحديبية ـ قال: (خرجت مع علي إلى اليمن فجفاني في سفري ذلك، حتى وجدت في نفسي عليه، فلما قدمت أظهرت شكايته في المسجد، حتى بلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فدخلت المسجد ذات غدوة ورسول الله صلى الله عليه وسلم في ناس من أصحابه، فلما رآني أبدني عينيه ـ يقول: حدّد إلي النظر ـ حتى إذا جلست، قال: يا عمرو والله لقد آذيتني، قلت: أعوذ بالله أن أوذيك يا رسول الله، قال: بلى من آذى علياً فقد آذاني)»**[1].

وسند هذه الرواية معتبر أيضاً: قال الهيثمي في تعليقه على الحديث: **«رواه أحمد والطبراني باختصار والبزار أخصر منه، ورجال أحمد ثقات»**[2].

وقال حمزة أحمد الزين في حكمه على الحديث أيضاً: **«إسناده حسن...**

(١) مسند أحمد بن حنبل، ج١٢، ص٣٩٢.
(٢) مجمع الزوائد، الهيثمي، ج٩، ص١٢٩.

والحديث رواه ابن أبي شيبة ١٢/ ٧٥ رقم ٢١١٥٧ في الفضائل، فضائل علي، وابن حبان ٥٤٣ رقم ٢٢٠٢ (موارد) مختصراً، والحاكم وصححه ٣/ ١٢٢ ووافقه الذهبي»[1].

ومع ذلك أيضاً يمكن أن يلاحظ على مضمون هذه الرواية بعض الأُمور، أهمها:

أ ـ إن هذه الرواية لا دلالة فيها على أن خروج أمير المؤمنين عليه السلام كان للقتال أو لجباية الأموال، فإن كان خروج الإمام عليه السلام إلى اليمن مقاتلاً، فهي الغزوة الأولى ولا علاقة لها بحجّة الوداع، وإن كان الخروج لجباية الأموال، فلم يرد فيها ذكر لمكة المكرمة أو لحجّة الوداع.

ب ـ لو كان خروج عمرو بن شاس الأسلمي مع الإمام علي عليه السلام إلى اليمن لجباية الأموال، وهو الخروج الثالث للإمام عليه السلام، فإنه صريح فيما ذكرناه سابقاً، من أن الشكوى قد وقعت في المدينة وليس في مكة المكرمة، وذلك لقول عمرو بن شاس: «**فلما قدمت أظهرت شكايته في المسجد**» ومراده مسجد النبي الأكرم صلى الله عليه وآله في المدينة، والشاهد على ذلك اللفظ الذي أورده الهيثمي للرواية في زوائده، حيث جاء فيه: «**فلما قدمت المدينة أظهرت شكايته في المسجد**»[2].

هذه هي حصيلة الروايات التي يمكن أن يستند إليها في مسألة شكوى جيش اليمن، وقد اتضح أن بعضها ساقط من حيث الدلالة والسند، وبعضها الآخر لا يمكن الاعتماد على مضمونها؛ لتوثيق الشكوى وإثبات وقوعها في مكة المكرمة عند حجّة الوداع.

---

(١) مسند أحمد بن حنبل، ج١٢، ص٣٩٢.

(٢) مجمع الزوائد، ج٩، ص١٢٩.

ولكن مع ذلك كلّه يمكن أن نجيب على مضامين هذه الروايات عموماً، بأننا لو فرضنا دخول جيش اليمن إلى مكة المكرمة في أيام الحج، وإظهار شكواهم على أمير المؤمنين عليه السلام عند النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، مع ذلك كلّه نقول:

إن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله قد قام في الناس خطيباً وردّ الشكاوى التي أثارها بعض الصحابة حول أمير المؤمنين عليه السلام، قائلاً: «**أيها الناس لا تشكوا علياً فو الله إنه لأخشن في ذات الله أو في سبيل الله**» كما هو صريح الرواية التي أخرجها أحمد والحاكم بسند صحيح، فالنبي الأكرم صلى الله عليه وآله قد حسم الموقف ونزّه ساحة الإمام علي عليه السلام وانتهت الحادثة عند هذا الحدّ.

وقد كانت بين هذه الخطبة وخطبة الغدير فاصلة زمنية كبيرة، قد تزيد على العشرين يوماً؛ ولذا فإن دعوى الارتباط والعلاقة بين حادثة الشكوى وواقعة الغدير بحاجة إلى إبراز قرينة وهي مفقودة في المقام، ومن هنا لا نجد في حديث الغدير بكل ألفاظه وزوائده أي ذكر أو إشارة إلى شكوى جيش اليمن، فلو كانت خطبة الغدير للردّ على شكاة اليمن، كان من الأولى بالنبي الأكرم صلى الله عليه وآله أن يشير إلى الشكوى ثم يجيب عليها بولاية أمير المؤمنين عليه السلام؛ ليعلم الناس أن شكوى بعض الصحابة ضد الإمام عليه السلام كانت باطلة وفي غير محلّها.

المناقشة الرابعة

إن كلا الواقعتين تدلان على خلافة أمير المؤمنين عليه السلام، فلو فرضنا الاتحاد بين القضيتين وأن السبب في صدور حديث (من كنت مولاه فعليي مولاه) هو تكلّم جيش اليمن ووقوعهم في الإمام عليه السلام، فالدلالة محفوظة، بمعنى أن

الحديث يدلّ على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام وخلافته حتى في صورة كونه جواباً عن تلك الشكوى؛ لأن ذلك السبب أو غيره لو صحّ، وكان الخبر خارجاً عليه، لم يمنع من التعلّق بظاهره وما يقتضيه لفظه، فيجب أن يكون الكلام في ذلك، دون بيان السبب، فإن وجوده كعدمه، ولا يغير شيء من الاستدلال بالخبر، وتقدم أن هناك قرينة لفظية متصلة تبيّن معنى المولاة في الحديث، وهي قوله صلى الله عليه وآله: «ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم».

وهذا ما صرّح القاضي عبد الجبار في كتابه (المغني)، حيث قال: «وقد قال شيخنا أبو الهذيل في هذا الخبر[1]: (إنه لو صح لكان المراد به الموالاة في الدين)، وذكر بعض أهل العلم حمله على (أن قوماً نقموا على علي بعض أموره، فظهرت مقالاتهم له وقولهم فيه، فأخبر صلى الله عليه وسلم بما يدلّ على منزلته وولايته، دفعاً لهم عمّا خاف فيه الفتنة)، وقال بعضهم في سبب ذلك: (إنه وقع بين أمير المؤمنين وبين أسامة بن زيد كلام، فقال له أمير المؤمنين: أتقول هذا لمولاك؟ فقال: لست مولاي وإنما مولاي رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من كنت مولاه فعلي مولاه)، يريد بذلك قطع ما كان من أسامه، وبيان أنه بمنزلته في كونه مولى له، وقال بعضهم مثل ذلك في زيد بن حارثة، وأنكروا أن خبر الغدير بعد موته.

والمعتمد في معنى الخبر[2] على ما قدّمناه؛ لأن كل ذلك لو صحّ، وكان الخبر خارجاً عليه، لم يمنع من التعلّق بظاهره وما يقتضيه لفظه، فيجب أن يكون الكلام في ذلك، دون

(١) حديث (من كنت مولاه فعلي مولاه).

(٢) حديث (من كنت مولاه فعلي مولاه).

بيان السبب ـ الذي وجوده كعدمه ـ في أن وجود الاستدلال بالخبر لا يتغير»[١].

المناقشة الخامسة

إنّ حديث الغدير كان بأمر من الله تعالى، ولا ربط له بشكوى جيش اليمن، حيث نزل الوحي على رسول الله ﷺ يأمره بوجوب إبلاغ المسلمين خلافة الإمام علي عليه السلام وإمامته، كما دلّ على ذلك جملة من الروايات الصحيحة التي أوردنا بعضها سابقاً، وهذه إشارة مختصرة لبعضها:

أ ـ أخرج ابن أبي حاتم في تفسيره بسند صحيح ـ تقدّم ذكره ـ عن عطية العوفي، عن أبي سعيد الخدري، قال: «نزلت هذه الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ في علي بن أبي طالب»[٢].

ب ـ أورد الثعلبي بأربع طرق في تفسيره من أن الآية الكريمة: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ لما نزلت أخذ رسول الله ﷺ بيد الإمام علي عليه السلام وقال: «من كنت مولاه فعلي مولاه»[٣].

ج ـ ما أخرجه ابن عساكر بسند صحيح ـ تقدم ذكره أيضاً ـ عن أبي هريرة، قال: «من صام يوم ثمان عشرة من ذي الحجة كتب له صيام ستين شهراً، وهو يوم غدير خم، لما أخذ النبي صلى الله عليه وسلم بيد علي بن أبي طالب، فقال: ألست ولي المؤمنين؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال: من كنت مولاه فعلي مولاه، فقال عمر بن الخطاب: بخ بخ لك يا بن أبي طالب، أصبحت مولاي ومولى كل مسلم، فأنزل الله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ

(١) المغني في الإمامة، القاضي عبد الجبار، ج٢٠ ق١، ص١٥٤.
(٢) تفسير ابن أبي حاتم، ج٤، ص١١٧٢.
(٣) انظر: تفسير الثعلبي، ج٤، ص٩٢.

دِينكُمْ﴾ ومن صام يوم سبعة وعشرين من رجب كتب له صيام ستين شهراً، وهو أول يوم نزل جبرئيل عليه السلام على محمد صلى الله عليه وسلم بالرسالة»[١]، وقد تقدم تصحيح هذه الروايات.

إذن، فواقعة الغدير واقعة إلهية قرآنية، وليس من الإنصاف أن نربطها بمسألة جزئية كشكوى جيش اليمن، خصوصاً وأن الشكوى قد تكررت من قبل الصحابة كثيراً في حقّ أمير المؤمنين عليه السلام، وقد أجاب النبي الأكرم صلى الله عليه وآله كل واحد منهم في محلّه.

ومضافاً لذلك فإن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله لم يشر في حديث الغدير إلى مسألة الشكوى من قريب أو بعيد، وإنما ذكر ذلك البيهقي وابن كثير اعتماداً على حدسهم واستحسانهم، الفاقد لأي قرينة أو شاهد علمي.

(١) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج٨، ص٢٨٩.

المبحث الثاني

حديث الاثني عشر خليفة من قريش

استدل الإمامية على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام ووجوب طاعته من السنة النبوية بحديث الاثني عشر خليفة، ولا شك في هذا الحديث الشريف من حيث السند؛ فقد ورد في الصحاح الستة ناهيك عن غيرها من كتب الحديث لدى القوم، إلا أن جملة القول فيه هو في كيفية الاستدلال به على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام وأهل بيته عليهم السلام، وسنشير بادئ ذي بدء إلى طرق الحديث، ومن ثم نعقد المقال للكلام في دلالته:

طرق حديث الاثني عشر خليفة

أخرج محدثو السنة وحفاظهم حديث الاثني عشر خليفة بطرق كثيرة وألفاظ عديدة، وهذه إشارة مقتضبة لبعضها:

١ - حديث جابر بن سمرة

رُوي حديث الاثني عشر خليفة عن جابر بن سمرة بعدّة طرق، منها:

الطريق الاول: **عن حصين، عن جابر**

أخرج مسلم في صحيحه بسنده إلى حصين، عن جابر بن سمرة، قال: «دخلت مع أبي على النبي صلى الله عليه وسلم فسمعته يقول: (إن هذا الأمر لا ينقضي

حتى يمضي فيهم اثنا عشر خليفة)، قال: ثم تكلم بكلام خفي عليّ، قال: فقلت لأبي، ما قال؟ قال: (كلّهم من قريش)»[1].

الطريق الثاني: عن عبد الملك بن عمير، عن جابر

أخرج البخاري في صحيحه بسنده إلى عبدالملك بن عمير، عن جابر بن سمرة، قال : «سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: (يكون اثنا عشر أميراً)، فقال كلمة لم أسمعها، فقال أبي: إنه قال: (كلّهم من قريش)»[2].

وأخرجه مسلم في صحيحه أيضاً: وفيه: «سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: (لا يزال أمر الناس ماضياً ما وليهم اثنا عشر رجلاً)، ثم تكلّم النبي ﷺ بكلمة خفيت عليَّ، فسألت أبي: ماذا قال رسول الله ﷺ؟ فقال: (كلّهم من قريش)»[3].

وأخرجه أحمد، وفيه: «لا يزال هذا الأمر ماضياً حتى يقوم اثنا عشر أميراً كلّهم من قريش»[4]، وقد صحح سنده الألباني وشعيب الأرنؤوط[5].

الطريق الثالث: عن سماك بن حرب، عن جابر

أخرج مسلم في صحيحه أيضاً من طريق سماك بن حرب، قال: سمعت جابر بن سمرة يقول: «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (لا يزال

(١) صحيح مسلم، ج٣، ص١٤٥٢، ح١٨٢١، باب الناس تبع لقريش والخلافة في قريش.
(٢) صحيح البخاري، ج٦، ص٢٦٢٤، ح٦٧٩٦، باب الإستخلاف.
(٣) صحيح مسلم، ج٣، ص١٤٥٢، ح١٨٢١، باب الناس تبع لقريش والخلافة في قريش.
(٤) مسند أحمد بن حنبل، ج٥، ص٩٧، ح٢٠٩٦١، ومن حديث أبي عبد الرحمن عن مشايخه من حديث جابر بن سمرة عن النبي صلى الله عليه وسلم.
(٥) السلسلة الصحيحة، الألباني، ج١، ص٧١٩، ح٣٧٦. مسند أحمد بن حنبل، ج٥، ص٩٧، ح٢٠٩٦١، الأحاديث مذيلة بأحكام شعيب الأرنؤوط عليها.

الإسلام عزيزاً إلى اثني عشر خليفة)، ثم قال كلمة لم أفهمها فقلت لأبي: ما قال؟ فقال: (كلهم من قريش)»[1].

وأخرجه الترمذي في سننه أيضاً بنحو حديث عبد الملك الآنف[2]، ثم قال الترمذي عقبه: «هذا حديث حسن صحيح»[3].

الطريق الرابع: عن الشعبي، عن جابر

أخرج مسلم في صحيحه أيضاً بسنده إلى ابن عون، عن الشعبي، عن جابر بن سمرة، قال: «**انطلقت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعي أبي فسمعته يقول: (لا يزال هذا الدين عزيزاً منيعاً إلى اثني عشر خليفة) فقال كلمة صمنيها الناس فقلت لأبي ما قال؟ قال: (كلّهم من قريش)**»[4].

وأخرجه أحمد في مسنده، وفيه: «**فجعل الناس يقومون ويقعدون**»[5]، وقال شعيب الأرنؤوط عقبه: «**إسناده صحيح على شرط مسلم، رجاله ثقات رجال الشيخين، غير سليم بن أخضر فمن رجال مسلم**»[6].

وأخرجه أيضاً من طريق مجالد عن الشعبي، عن جابر بن سمرة وفيه: «**(لن يزال هذا الأمر عزيزاً ظاهراً حتى يملك اثنا عشر كلّهم)، ثم لغط القوم**

---

(١) صحيح مسلم، ج٣، ص١٤٥٢، ح١٨٢١، باب الناس تبع لقريش والخلافة في قريش.

(٢) سنن الترمذي، ج٤، ص٥٠١، ح٢٢٢٣، باب ما جاء في الخلفاء.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) صحيح مسلم، ج٣، ص١٤٥٢، ح١٨٢١، باب الناس تبع لقريش والخلافة في قريش.

(٥) مسند أحمد بن حنبل، ج٥، ص٩٩، ح٢٠٩٧٦، ومن حديث أبي عبد الرحمن عن مشايخه من حديث جابر بن سمرة عن النبي صلى الله عليه وسلم.

(٦) المصدر نفسه، الأحاديث مذيلة بأحكام شعيب الأرنؤوط عليها.

وتكلموا فلم أفهم قوله بعد (كلّهم)، فقلت لأبي: يا أبتاه ما بعد (كلّهم)، قال: (كلهم من قريش)»[1].

وأخرج مسلم في صحيحه أيضاً من طريق داود بن أبي هند، عن الشعبي، عن جابر بن سمرة، قال: «قال النبي صلى الله عليه وسلم: (لا يزال هذا الأمر عزيزاً إلى اثني عشر خليفة)، قال: ثم تكلم بشيء لم أفهمه، فقلت لأبي: ما قال؟ فقال: (كلهم من قريش)»[2].

وأخرج الطبراني من طريق قتادة، عن الشعبي، عن جابر بن سمرة، قال: «كنت مع أبي عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال: (يكون لهذه الأمة اثنا عشر قيما لا يضرهم من خذلهم)، ثم همس رسول الله صلى الله عليه وسلم بكلمة لم أسمعها، فقلت لأبي: ما الكلمة التي همس بها النبي صلى الله عليه وسلم؟ قال: (كلهم من قريش)»[3].

الطريق الخامس: عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن جابر

أخرج مسلم في صحيحه أيضاً من طريق المهاجر بن مسمار، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، قال: «كتبت إلى جابر بن سمرة مع غلامي نافع أن أخبرني بشيء سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: فكتب لي: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم جمعة عشية رجم الأسلمي يقول: (لا يزال الدين قائماً حتى تقوم الساعة أو يكون عليكم اثنا عشر خليفة كلهم من قريش)»[4].

---

(١) المصدر نفسه، ج٥، ص٩٩، ح٢٠٩٧٤.
(٢) صحيح مسلم، ج٣، ص١٤٥٢، ح١٨٢١، باب الناس تبع لقريش والخلافة في قريش.
(٣) المعجم الكبير، الطبراني، ج٢، ص١٩٦، ح١٧٩٤، عامر الشعبي عن جابر بن سمرة.
(٤) صحيح مسلم، ج٣، ص١٤٥٣، ح١٨٢٢، باب الناس تبع لقريش والخلافة في قريش.

وأخرجه أبو داود في سننه، من طريق داود، عن عامر، عن جابر بن سمرة، وفيه: «**سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (لايزال هذا الدين عزيزاً إلى اثني عشر خليفة)، قال: فكبر الناس وضجوا، ثم قال كلمة خفيفة، قلت لأبي: يا أبت ما قال؟ قال: (كلهم من قريش)**»[١].

وقد صححه الألباني[٢].

وأخرجه أحمد من طريق حماد بن أسامة، ثنا مجالد، عن عامر، عن جابر بن سمرة السوائي، وفيه: «**سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في حجة الوداع: (إن هذا الدين لن يزال ظاهراً على من ناوأه، لا يضره مخالف ولا مفارق، حتى يمضي من أمتي اثنا عشر خليفة)، قال: ثم تكلم بشيء لم أفهمه، فقلت لأبي: ما قال؟ قال: (كلّهم من قريش)**»[٣].

وأخرجه الطبراني من طريق أبي أسامة، عن مجالد، عن الشعبي، عن جابر[٤].

وأخرجه أحمد أيضاً من طريق ابن نمير، ثنا مجالد، عن عامر، عن جابر بن سمرة السوائي، قال: «**سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في حجة الوداع... نحو حديث حماد، لكن فيه: وكان أبي أقرب إلى راحلة رسول الله صلى الله عليه وسلم مني فقلت: يا أبتاه ما الذي خفي من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال: يقول: (كلهم من قريش)**»[٥].

---

(١) سنن أبي داود، ج٢، ص٥٠٨، ح٤٢٨٠، كتاب المهدي.
(٢) المصدر نفسه، الأحاديث مذيلة بأحكام الألباني عليها.
(٣) مسند أحمد بن حنبل، ج٥، ص٨٧، ح٢٠٨٣٣، حديث جابر بن سمرة رضي الله عنه.
(٤) المعجم الكبير، ج٢، ص١٩٦، ح١٧٩٦، عامر الشعبي عن جابر بن سمرة.
(٥) مسند أحمد بن حنبل، ج٥، ص٨٧، ح٢٠٨٣٦، حديث جابر بن سمرة رضي الله عنه.

الطريق السادس: عن إبي خالد، عن جابر

أخرج أبو داود من طريق مروان بن معاوية، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن أبيه، عن جابر بن سمرة، قال: «**سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (لايزال هذا الدين قائماً حتى يكون عليكم اثنا عشر خليفة كلّهم تجتمع عليه الأمة)، فسمعت كلاماً من النبي صلى الله عليه وسلم لم أفهمه، قلت لأبي: ما يقول؟ قال: (كلهم من قريش)**»[١].

وأبو خالد الوالبي من رجال أبي داود والترمذي وابن ماجة، وثقه أبو حاتم، وابن حبان، والذهبي، وصحح له الترمذي أحاديثَ، قال الحافظ ابن حجر في (تهذيب التهذيب): «**أبو خالد الوالبي الكوفي اسمه هرمز ويقال هرم، روى عن بن عباس، وجابر بن سمرة، وأبي هريرة، وميمونة... قال أبو حاتم: (صالح الحديث)، وذكره بن حبان في الثقات**»[٢].

وقال الذهبي في الكاشف: «**أبو خالد الوالبي هرمز، وقيل: هرم، عن جابر بن سمرة، وابن عباس، وعنه الأعمش، وفطر، صدوق**»[٣].

وأخرجه الطبراني من طريق إبراهيم بن حميد، عن ابن أبي خالد، عن أبيه، عن جابر بن سمرة[٤].

الطريق السابع: عن الأسود بن سعيد الهمداني، عن جابر

أخرج أحمد وأبو داود من طريق زهير، ثنا زياد بن خيثمة، عن الأسود بن

(١) سنن أبي داود، ج٢، ص٥٠٨، ح٤٢٧٩، كتاب المهدي.
(٢) تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج١٢، ص٩٠، رقم٣٦٠.
(٣) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي، ج٢، ص٤٢٢، رقم٦٦٠١.
(٤) المعجم الكبير، الطبراني، ج٢، ص٢٠٧، ح١٨٤٩، أبو خالد الوالبي عن جابر اسمه هرم بن هرمز.

سعيد الهمداني، عن جابر بن سمرة، قال: «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (يكون بعدي اثنا عشر خليفة كلهم من قريش)، قال: ثم رجع إلى منزله فأتته قريش فقالوا: ثم يكون ماذا؟ قال: ثم يكون الهرج»[1].

قال الألباني عقبه: «وهذا إسناد حسن، رجاله ثقات، رجال مسلم غير الأسود هذا، و هو صدوق كما في «التقريب» و «الخلاصة»»[2].

وأخرجه ابن حبان في صحيحه[3]، قال شعيب الأرنؤوط عقبه: «حديث صحيح»[4].

هذا، وقد أُخرج الحديث بطرق أُخرى، فقد أخرجه الطبراني بسنده إلى عطاء بن أبي ميمونة عن جابر بن سمرة[5]، وغير ذلك، لكن لا يسع المجال هنا لتتبعها وتحقيقها.

٢ ـ حديث أبي جحيفة

أخرج الطبراني بسنده إلى عون بن أبي جحيفة، عن أبيه، قال: «كنت مع عمي عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يخطب فقال: (لا تزال أمر أمتي صالحاً حتى

(١) مسند أحمد بن حنبل، ج٥، ص٩٢، ح٢٠٨٩٠، حديث جابر بن سمرة رضي الله عنه. سنن أبي داود، ج٢، ص٥٠٨، ح٤٢٨١، كتاب المهدي.
(٢) مسند أحمد بن حنبل، ج٥، ص٩٢، ح٢٠٨٩٠، حديث جابر بن سمرة رضي الله عنه. سنن أبي داود، ج٢، ص٥٠٨، ح٤٢٨١، كتاب المهدي.
(٣) السلسلة الصحيحة، الألباني، ج٣، ص١٤٩، ح١٠٧٥.
(٤) المصدر نفسه، الأحاديث مذيلة بأحكام شعيب الأرنؤوط عليها.
(٥) المعجم الكبير، ج٢، ص٢٥٦، ح٢٠٧٣، عطاء بن أبي ميمونة عن جابر بن سمرة.

يمضي اثنا عشر خليفة)، وخفض بها صوته، فقلت لعمي وكان أمامي: ما قال يا عم؟ قال: يا بني (كلهم من قريش)»[1].

قال الهيثمي عقبه: «رواه الطبراني في الأوسط والكبير والبزار، ورجال الطبراني رجال الصحيح»[2].

٣ ـ حديث ابن مسعود

أخرج أحمد والطبراني بسندهما إلى حماد بن زيد، عن مجالد، عن الشعبي، عن مسروق، قال: «كنا جلوسا عند عبد الله بن مسعود فسأله رجل: يا أبا عبد الرحمن هل سألتم نبيكم صلى الله عليه وسلم كم يملك هذه الأمة من خليفة؟ فقال ابن مسعود: ما سألني عنها أحد منذ قدمت العراق قبلك! سألنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: (اثنا عشرة عدة نقباء بني إسرائيل)»[3].

قال الهيثمي عقبه: «رواه أحمد، وأبو يعلى، والبزار، وفيه مجالد بن سعيد، وثقه النسائي، وضعفه الجمهور، وبقية رجاله ثقات»[4].

وحسن سنده الحافظ ابن حجر؛ حيث قال في (فتح الباري): «أخرجه أحمد والبزار من حديث بن مسعود بسند حسن أنه سئل كم يملك هذه الأمة من خليفة؟...»،

---

(١) المعجم الكبير، الطبراني، ج٢٢، ص١٢٠، ح٣٠٨، يونس بن أبي يعفور عن عون بن أبي جحيفة. المعجم الاوسط، ج٦، ص٢٠٩، ح٦٢١١، من اسمه محمد.

(٢) مجمع الزوائد، الهيثمي، ج٥، ص٣٤٥، ح٨٩٦٨، باب الخلفاء الاثني عشر.

(٣) مسند أحمد بن حنبل، ج١، ص٣٩٨، ح٣٧٨١، آخر أحاديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما. المعجم الكبير، الطبراني، ج١٠، ص١٥٧، ح١٠٣١٠، باب.

(٤) مجمع الزوائد، الهيثمي، ج٥، ص٣٤٤، ح٨٩٦٧، باب الخلفاء الاثني عشر.

ثم ذكر الحديث[١].

وأخرجه الحاكم في مستدركه، وقال عقبه: «لا يسعني التسامح في هذا الكتاب عن الرواية عن مجالد وأقرانه رحمهم الله»[٢]، وسكت عنه الذهبي في التلخيص[٣].

حاصل الكلام في طرق حديث الاثني عشر خليفة

يتّضح من خلال ما تقدم أن حديث الاثني عشر خليفة لا شبهة في سنده، وهو حقيقة إسلامية مسلّمة لا غبار عليها صادرة عن الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله.

ومن هنا تتضح سذاجة ما زعمه بعضهم من أن الاثني عشرية فكرة يهودية أخذها الشيعة من كتاب دانيال عليه السلام؛ إذ كما هو واضح من خلال ما تقدم أنها عقيدة إسلامية أصيلة متفق على أصلها لكن الخلاف وقع في بيانها؛ كسائر الاعتقادات الأخرى التي اتفق المسلمون على أصلها واختلفوا في جزئياتها، فلا مجال لإنكار تلك الروايات المتواترة الواردة في الاثني عشر خليفة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، ومن هنا التجأ العلماء من الفريقين إلى تفسيرها دون تكذيبها.

دلالة حديث الاثني عشر خليفة

لم يحتج الشيعة الإمامية إلى مزيد بحث وعناء في تفسير أحاديث الخلفاء الاثني عشر، وأن المقصود بهم العترة الطاهرة المتمثلة بأهل البيت عليهم السلام، لاسيما بملاحظة تلك الروايات التي وردت عن رسول الله صلى الله عليه وآله فيهم وما تضمنته من روح استدلالية لا تقبل الترديد في إثبات المطلوب.

(١) فتح الباري، ابن حجر، ج١٢، ص٢١٢.
(٢) المستدرك على الصحيحين، الحاكم النيسابوري، ج٤، ص٥٤٦، ح٨٥٢٩.
(٣) المصدر نفسه، مع الكتاب: تعليقات الذهبي في التلخيص.

وينبغي قبل الولوج في أدلة هذا التفسير وشواهده الإشارة إلى نقطة منهجية تساهم في بناء إطار واضح ومحدد للموضوع، وتحول دون الوقوع في الاشتباه، وهي أن الروايات الواردة في الخلفاء الاثني عشر تضمنت النصّ على جملة من الخصائص والمواصفات والمميزات للخلفاء الاثني عشر، وبملاحظتها لا يبقى ترديد في صدقها وانطباقها على أئمة أهل البيت عليهم السلام.

وأهم تلك المميزات بشكل إجمالي هي تحديد الخلفاء بعدد (اثني عشر) بلا زيادة أو نقصان، وأنهم كعدة نقباء بني إسرائيل، وكلهم من قريش، ويعملون بالهدى ودين الحق، وبهم صلاح أمر الأمة والناس، ولا يضرهم خذلان من خذلهم ولا عداوة من عاداهم، وتكون بهم عزةّ الإسلام ونصرته وبقاؤه وقيامه إلى قيام الساعة، وأنهم قيّمون على دين الله تعالى، وأن وجودهم مستمر إلى آخر الدهر، وإذا هلكوا ماجت الأرض بأهلها.

ومن خلال ملاحظة تلك الامتيازات والخصوصيات التي يتصف بها الخلفاء الاثنا عشر، لا يتردد أحد في صدقها وانطباقها على أئمة أهل البيت عليهم السلام، وهذه إشارة لجملة من تلك الشواهد والقرائن التي توجب القطع واليقين بأن المراد بالخلفاء الاثني عشر هم أهل البيت عليهم السلام:

١ ـ إن المتأمل في الخصائص والمميزات التي تضمنتها النصوص المتقدمة للخلفاء الاثني عشر كقيام الدين بهم وقيمومتهم على الدين وعزة الإسلام إلى غير ذلك من الخصائص الأخرى ـ ومع الأخذ بعين الاعتبار ما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وآله بطرق صحيحة من قوله صلى الله عليه وآله: «من مات وليس له إمام مات ميتة

جاهلية»[١]، وقوله صلى الله عليه وآله: «**لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي من الناس اثنان**»[٢]، وقوله صلى الله عليه وآله: «**الأرض لا تخلو من حجة**»[٣] ـ يجد أنها تسجل بمجموعها معنى مشتركاً فيما بينها، وهو أن هذه الخصوصيات لا يمكن أن تتحقق إلاّ إذا كان أولئك الخلفاء الاثنا عشر على شكل سلسلة واحدة متكاملة ومتناسقة ومتوالية زماناً، وهذا لا ينسجم ولا ينطبق إلاّ على العترة الطاهرة عليهم السلام، على العكس من تفاسير علماء السنة ـ التي سنذكرها لاحقاً ـ التي تطغى عليها حالة من التشويش والتكلّف وعدم التناسق، والتواصل فيما بينها.

خصوصاً مع ملاحظة الروايات التي نقلها الفريقان بحق أهل البيت عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله كقوله: «**أهل بيتي أمان لأهل الأرض فإذا ذهب أهل بيتي ذهب أهل الأرض**»[٤].

٢ ـ لقد افترضت نصوص الاثني عشر أن أولئك الخلفاء «**كلهم يعمل بالهدى ودين الحق**»، كما فهم هذا المعنى أيضا ابن كثير في تفسيره عندما قال: «ومعنى هذا

---

(١) صحيح ابن حبان، ج١٠، ص٤٣٤. وانظر: مسند أحمد، ج٣، ص٤٤٦. المعجم الكبير، ج١٩، ص٣٨٨. سنن البيهقي، ج٨، ص١٥٦. المعيار والموازنة، ص٢٤؛ المعجم الأوسط، ج٦، ص٧٠. مجمع الزوائد، ج٥، ص٢١٨، ص٢٢٤. ج٩، ص١١١، ص١٢١، مسند الطيالسي، ص٢٥٩. مسند أبي يعلى، ج١٣، ص٣٦٦، ح٧٣٧٥.

(٢) صحيح مسلم، ج٣، ص١٤٥٢ ح١٨٢٠، مسند أحمد، ج٢، ص٢٩، ص٩٣، السنن الكبرى، البيهقي، ج٣، ص١٢١؛. فتح الباري، ج١٣، ص١٠٤. الجامع الصغير، ج٢، ص٧٥٦، ح٩٩٦٩؛ وغيرها من المصادر.

(٣) انظر: تاريخ مدينة دمشق، ابن عساكر، ج٥٠، ص٢٥٥؛ انظر: المناقب، الخوارزمي، ص٣٦٦؛ وانظر: تاريخ اليعقوبي، ج٢، ص٢٠٦. ينابيع المودة، ج١، ص٨٩.

(٤) شواهد التنزيل، الحاكم الحسكاني، ج١، ص٤٢٦. ذخائر العقبى، الطبري، ص١٧. وانظر: المستدرك، الحاكم، ج٢، ص٤٤٨؛ قال فيه: «**صحيح الإسناد ولم يخرجاه**». تاريخ مدينة دمشق، ج٤٠، ص٢٠. النزاع والتخاصم، المقريزي، ص١٣٢، وغيرها من المصادر.

الحديث البشارة بوجود اثني عشر خليفة صالحاً يقيم الحق، ويعدل فيهم»(١)، ولا يجد المتتبع تفسيراً واحداً من التفاسير لهذا الحديث، يجمع فيه اثني عشر خليفة كلّهم يعمل بالهدى ودين الحق، خصوصاً مع ما ذكرناه من وجوب كون أولئك الخلفاء سلسلة متكاملة، ومتناسقة ومتوالية زماناً، وهذا ما يثبت لنا عدم مصداقية أي تطبيق واقعي للحديث، سوى أهل البيت عليهم السلام، الذين جعلهم رسول الله صلى الله عليه وآله هداة مهديين من بعده، وأمر بالتمسك بهديهم، وجعلهم عدلاً للقرآن الكريم لا يفترقان حتى يردا عليه الحوض.

٣ ـ من الخصائص المهمة التي تضمنتها أحاديث الاثني عشر قيموميّة أولئك الخلفاء على الدين والأمة **«اثنا عشر قيماً»**، ولاشك أن القيموميّة تستدعي الرقابة والوصاية على الدين، وعلى الأمّة الإسلامية، وهذا المعنى لم يُدّع لأحد، ولا ادّعاه غير أهل البيت عليهم السلام، وهذا هو مقتضى كونهم عدلاً للقرآن الكريم، وأيضاً مقتضى قول رسول الله صلى الله عليه وآله: **«في كل خلوف من أمتي عدول من أهل بيتي ينفون عن هذا الدين تحريف الضالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين، ألا وإن أئمتكم وفدكم إلى الله عز وجل، فانظروا من توفدون»**(٢).

٤ ـ إن تشبيه الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله الخلفاء الاثني عشر من بعده بنقباء بني إسرائيل، وحواريي عيسى عليه السلام كما تقدم، يدل على كون الخلفاء أوصياء منصبين بتعيين خاص، كما هو الحال بالنسبة لنقباء موسى وحواريي عيسى عليه السلام، وهذا التنصيب والتعيين يفرضه عظم وحجم المسؤولية الملقاة

(١) تفسير ابن كثير، ج٢، ص٣٤.
(٢) الصواعق المحرقة،ابن حجر الهيتمي، ص٢٣١.

على عاتق النقيب، بحسب تعبير الآية؛ لأن النقيب هو الأمين والرئيس الكبير، المقدّم على القوم، الذي يتعرّف أخبارهم، وينقّب عن أحوالهم، ويعرف مناقبهم، ودخيلة أمرهم، ويدبّر مصالحهم، وقد أخرج السيوطي في تفسيره عن ابن جرير بن الربيع: «**قال: النقباء، الأمناء**»[1]، ونقل الفخر الرازي في ذيل آية ﴿اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾: «**إن النقيب هاهنا فعيل بمعنى مفعول، يعني اختارهم على علم بهم، قال الأصم: هم المنظور إليهم، والمسند إليهم أمور القوم وتدبير مصالحهم**»[2].

كما ورد عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**اثنا عشر خليفة، كلهم يعمل بالهدى ودين الحق، لا يضرهم من خذلهم**»[3].

وهذا هو الدور الذي أُنيط بأهل البيت عليهم السلام، كما روي عن عمر، أن النبي الأكرم ﷺ قال: «**في كل خلوف من أمتي عدول من أهل بيتي، ينفون عن هذا الدين تحريف الضالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين، ألا وإن أئمتكم وفدكم إلى الله عزّ وجلّ فانظروا من توفدون**»[4].

وعلى هذا الأساس يثبت لأوصياء وخلفاء نبينا ﷺ ما ثبت لأوصياء موسى وعيسى عليهما السلام من التنصيب والتعيين الخاص، وهو ما لم يثبت لغير أهل البيت عليهم السلام.

(١) الدر المنثور، جلال الدين السيوطي، ج٣، ص٤٠.
(٢) التفسير الكبير، الفخر الرازي، ج٦، ص١٨٨-١٨٩.
(٣) المعجم الكبير، الطبراني، ج٢، ص١٩٦، ٢٥٦. المعجم الأوسط، ج٣، ص٢٠١. وانظر: فتح الباري، ج١٣، ص١٨٤.
(٤) الصواعق المحرقة، ابن حجر الهيتمي، ص٢٣١. انظر: ذخائر العقبى، محب الدين الطبري، ص١٧. ينابيع المودة، القندوزي، ج٢، ص١١٤.

٥ ـ من الخصوصيات الأخرى التي سجّلتها روايات الاثني عشر إلى جانب الخصوصية الأولى، هي صفة (بقاؤهم ما بقي الدين، حتى تقوم الساعة)، وهذه الحقيقة لا تتجسد إلاّ في أئمة أهل البيت عليهم السلام، ومن أوضح ما يثبت ذلك:

أ ـ حديث الثقلين «**إنّي تارك فيكم ما أن تمسكتم به لن تضلّوا بعدي؛ أحدهما أعظم من الآخر: كتاب الله حبلٌ ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، ولن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض؛ فانظروا كيف تخلّفوني فيهما**»[1].

والنفي التأبيدي للافتراق بين الكتاب والعترة الطاهرة لا يتحقق إلاّ بديمومة أهل البيت عليهم السلام، وبقائهم ما بقي القرآن والدين، وإلاّ فلو فرض افتقاد أهل البيت عليهم السلام في فترة معينة، يلزم من ذلك افتراق القرآن عن العترة، وهو ينافي حديث الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله.

ب ـ الاعتقاد بوجود الإمام الثاني عشر، وأنه الإمام المهدي المنتظر عليه السلام، وأنه من ولد رسول الله صلى الله عليه وآله، وأنه حي يرزق ـ كما هو معتقد الشيعة الإمامية ـ يسجل التقاءً جلياً مع مضمون روايات الخلفاء الاثني عشر في خصوصية كون بقائهم ما بقي الدين إلى قيام الساعة، لاسيما إذا أخذنا بنظر الاعتبار الأحاديث السابقة الذكر: «**لا تخلو الأرض من حجة**»، و«**من مات وليس له إمام مات ميتة جاهلية**».

(١) أخرج الحديث مسلم في صحيحه، ج٤، ص١٨٧٣ ح٢٤٠٨. والترمذي في سننه، ج٥، ص٣٢٨، ٣٢٩. وأحمد في مسنده، ج٣، ص٥٩، وغيرها من المصادر العديدة جداً، والحديث متفق على صحته بين الفريقين، بل إن له طرقاً عديدة جداً تصل إلى حد التواتر.

٦ ـ من الشواهد التي تكشف عن كون المقصود من الخلفاء الاثني عشر هم أهل البيت عليهم السلام، هو أن بعض روايات الاثني عشر خليفة نصّت على أن الخلفاء الاثني عشر كلّهم من بني هاشم، حيث جاء عن جابر بن سمرة عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنه قال: «**بعدي اثنا عشر خليفة، ثم أخفى صوته، فقلت لأبي: ما الذي أخفى صوته؟ قال: قال: كلهم من بني هاشم**»[1].

ولعلّنا لا نجانب الصواب إذا قلنا: إن لفظ «**كلّهم من بني هاشم**»، إما أن يكون قد أُسقط من باقي الروايات، أو أنه خفي على الراوي جراء حصول الضجة واللغط في ذلك المجلس، الذي ذكر فيه الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله هذا الحديث، كما خفي عليه لفظ «**كلهم من قريش**» فسأل من بجنبه، فأثبت له لفظ «**كلهم من قريش**» فقط، ولعلّ الشخص الذي أثبت له اللفظ لم يسمع قول النبي الأكرم صلى الله عليه وآله: «**كلهم من بني هاشم**» فلم يثبته له.

وإمّا لأجل مآرب وغايات في صدور القوم، منعت من إثبات بقية الحديث لجابر، وهذا يعني أن لفظ «**كلهم من قريش**» لم يسمعها الراوي من لسان النبي الأكرم صلى الله عليه وآله مباشرة، وهذا هو ما فهمه القسطلاني في شرحه لصحيح البخاري، حيث قال: «**وعن أبي داود من طريق الشعبي عن جابر بن سمرة: (لا يزال هذا الدين عزيزاً إلى اثني عشر خليفة)، قال: فكبر الناس وضجّوا، فلعل هذا هو سبب خفاء الكلمة المذكورة على جابر**»[2].

ولذا نقول: إنّ الرواية الواردة عن جابر عن رسول الله صلى الله عليه وآله هي بعض

(١) ينابيع المودة، القندوزي الحنفي، ج٢، ص٣١٥ ح٩٠٨.
(٢) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، ج١٥، ص٢١٢، ح٧٢٢٢.

حديث، ويشهد على ذلك نفس الواقعة، وكيفية إثبات الحديث لجابر، حيث جاء فيه: «(لا يزال هذا الدين عزيزاً إلى اثني عشر خليفة)، قال فكبر الناس وضجوا فقال كلمة خفية، فقلت لأبي: يا أبه ما قال؟ فقال أبي: إنه قال: (كلهم من قريش)»[١].

وفي رواية أخرى بلفظ «صمّنيها الناس»[٢]، قال النووي في شرحه لصحيح مسلم: «قوله: (فقال كلمة صَمَّنيها الناس) هو بفتح الصاد وتشديد الميم المفتوحة، أي أصموني عنها، فلم أسمعها؛ لكثرة الكلام ووقع في بعض النسخ (صمّتنيها الناس) أي: سكتوني عن السؤال عنها»[٣].

وجاء ذلك المعنى بألفاظ أُخرى من قبيل: «فكبّر الناس وضجّوا[٤]»، «فضج الناس»[٥]، وفي لسان آخر «اثنا عشر كلّهم، ثم لغط القوم، وتكلموا، فلم أفهم قوله بعد كلّهم»[٦].

ومما يؤكد كون الرواية لم تنقل كاملة ـ بل سقطت منها الكلمة التي هي على خلاف أهداف وأهواء القوم ـ ما أخرجه القندوزي الحنفي عن جابر بن سمرة قال: «كنت مع أبي عند النبي صلى الله عليه وسلم فسمعته يقول: (بعدي اثنا عشر خليفة) ثم أُخفى صوته، فقلت لأبي: ما الذي أخفى صوته؟ قال: (كلهم من بني هاشم)،

(١) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، ج١٣، ص١٨١. وانظر: سنن أبي داود السجستاني، ج٤، ص٨٦، ح٤٢٨٠.
(٢) صحيح مسلم، ج٣، ص١٤٥٣.
(٣) شرح صحيح مسلم، النووي، ج١٢، ص٢٠٣.
(٤) سنن أبي داود السجستاني، ج٤، ص٨٦ ح٤٢٨٠. مسند أحمد، ج٥، ص٩٨. تاريخ بغداد، ج٢، ص١٢٤، ج١٤، ص٣٩٦.
(٥) مسند أبي عوانة، ج٤، ص٣٦٩.
(٦) مسند أحمد، ج٥، ص٩٩. المعجم الكبير، ج٢، ص١٩٦.

وعن سماك بن حرب مثله»[1].

ومن ذلك يتضح أن كلمة «**كلهم من بني هاشم**» كانت موجودة في الحديث، ولعل الرسول الأكرم ﷺ قال: «**كلهم من قريش من بني هاشم**»، وهذا ما استشعره بعض علماء السنة كابن الجوزي، حيث قال في (كشف المشكل): «**قد أطلت البحث عن معنى هذا الحديث، وتطلبت مظانه، وسألت عنه، فلم أقع على المقصود به؛ لأن ألفاظه مختلفة، ولا أشك أن التخليط فيها من الرواة**»[2].

ويدعم هذا القول ما ذهب إليه ابن العربي، بعد عجزه عن تفسير حديث الاثني عشر تفسيراً واقعياً، قال: «**ولعلّه بعض حديث**»[3]، مما يؤكد سقوط كلمة «**كلهم من بني هاشم**» من الحديث.

٧ ـ إن المؤهلات والخصائص الاستثنائية التي يمتلكها أهل البيت عليهم السلام، والتي يفرضها واقعهم وسيرتهم العملية بين المسلمين بإجماع أهل العلم، وعلى جميع المستويات الفكرية، والإيمانية والروحية والنفسية والرسالية وغيرها، تحتم على الباحث المنصف تفسير الحديث بهم، ويمكن أن نلمس ذلك من خلال النصوص القرآنية كآية المودة، وآية هل أتى، وآية التطهير، وآية الاصطفاء وغيرها، وكذلك من خلال الأحاديث النبوية؛ كحديث الثقلين، وحديث السفينة، وحديث الكساء، وغيرها.

مضافاً إلى أن الواقع التاريخي الذي برهن وبكل وضوح وصدق على عمق

---

(١) ينابيع المودة، القندوزي، ج٢، ص٣١٥ ح٩٠٨.

(٢) نقلاً عن (فتح الباري) لابن حجر، ج١٣، ص١٨٣.

(٣) عارضة الأحوذي في شرح الترمذي، ج٩، ص٦٨.

تجسيد أئمة أهل البيت عليهم السلام للمفاهيم الإسلامية والرسالية، وعمق تحمّلهم لأدوارهم، وقيامهم بالمسؤوليات التي أُوكلت لهم، فإن كل الدراسات التي عنيت بتدوين ودراسة التاريخ تؤكّد حقيقة التميّز في شخصياتهم، ومؤهلاتهم العلمية والقيادية والأخلاقية والاجتماعية وغيرها، لاسيما إذا أبصرنا تلك التصريحات الصادرة من رجاليين ومؤرخين وباحثين ممن عاصروا الأئمة عليهم السلام، وممن لم يعاصروهم، فقد أجمعت هذه الكلمات على الاعتراف لأهل البيت عليهم السلام بالموقع المتفرد والاستثنائي في العلم والورع والخُلُق والفضل والشرف والسمو والكمال والحسب والنسب وأهليتهم للإمامة والخلافة، وإليك بعض الشواهد على ذلك:

أ ـ أمّا فضل أمير المؤمنين عليه السلام ودوره في الإسلام فغني عن البيان، فلا نطيل فيه الحديث، قال أحمد بن حنبل: «**ما جاء لأحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله من الفضائل، ما جاء لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه**»(١).

ب ـ وأما فضل الإمام الحسن والإمام الحسين عليهما السلام ودورهما في الإسلام، ودفاعهما عن شريعة جدّهما صلى الله عليه وآله، وما قاما به من إصلاح في الأمة الإسلامية، ووقوفهما سداً منيعاً أمام كل المحاولات التي تستهدف النيل من الرسالة الإسلامية، لما يحملانه من خصائص، ومميزات وقد تواترت الروايات في علو شأنهما وسمو مقامهما، كل ذلك جعل لهما الدور الفاعل في التأثير البليغ في المسلمين، سواء على الصعيد الفكري، أو الاجتماعي، أو غيرهما، في زمن أصبحت الحياة الإسلامية فيه مسرحاً للخلافات، والجرائم

(١) حكاه عنه الحاكم في المستدرك على الصحيحين، ج٣، ص١٠٧.

والآثام، وأصبحت فيه الحكومة ملكاً عضوضاً يتوارثه بنو أمية فيما بينهم بالقهر والغلبة، وقد انبرى الإمام الحسن والإمام الحسين عليه السلام في ذلك الحين لمعالجة الواقع المرير، وقد جاء في مجامع أحاديث السنة أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال في حق ابنه الحسن عليه السلام: «**إن ابني هذا سيد ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين**»[1].

وقال صلى الله عليه وآله في حق سبطه الإمام الحسين عليه السلام: «**حسين مني وأنا منه أحب الله من أحبه، الحسن والحسين سبطان من الأسباط**»[2].

ولذا قام الإمام الحسين عليه السلام ثائراً على الظلم آمراً بالمعروف، ناهياً عن المنكر، مضحياً بنفسه وأهل بيته في سبيل إعلاء كلمة الحق، طالباً الإصلاح في أمة جده المصطفى صلى الله عليه وآله عندما لاحظ الممارسات البعيدة عن روح الدين والأخلاق من قبل الحكومة آنذاك، حينما اتخذت الإسلام ستاراً لتغطية جرائمها وممارساتها المتهتكة، ولذا قال عليه السلام عندما خرج متوجها إلى الكوفة: «**إني لم أخرج أشراً ولا بطراً ولا مفسداً ولا ظالماً وإنّما خرجت لطلب الإصلاح في أمة جدي محمد صلى الله عليه وآله، أريد أن آمر بالمعروف وأنهى عن المنكر**»[3].

وقد قال الذهبي في مدحهما وبيان موقعهما القيادي في الأمة عليهما السلام: «فمولانا

(١) صحيح البخاري، ج٢، ص١٧٩ ح٢٧٠٤؛ الصواعق المحرقة، ص٢٩١، وغيرها من المصادر.
(٢) المعجم الكبير، الطبراني، ج٣، ص٣٢ ج٢٢، ص٢٧٤. الجامع الصغير، السيوطي، ج١، ص٥٧٥. فيض القدير، المناوي، ج٣، ص٥١٣. التاريخ الكبير، البخاري، ج٨، ص٤١٥، البداية والنهاية، ابن كثير، ج٨، ص٢٢٤، وقال الالباني في (صحيح الجامع الصغي) في حكمه على الحديث: «حسن»، ج١، ص٦٠٢ ح٣١٤٦، وغيرها من المصادر.
(٣) مقتل الحسين، الخوارزمي، ص٢٧٣. الفتوح، ابن أعثم الكوفي، ج٥، ص٢١.

الإمام علي من الخلفاء الراشدين وابناه الحسن والحسين فسبطا رسول الله ﷺ وسيدا شباب أهل الجنة، لو استخلفا لكانا أهلاً لذلك»(١).

ولا نطيل الحديث في ذلك بعد أن ثبت أنهما عليهما السلام إماما قاماً أو قعداً.

ج ـ قول مالك في الإمام زين العابدين: «سُمّي زين العابدين لكثرة عبادته»(٢).

د ـ قول أبي حنيفة عندما سئل: من أفقه من رأيت؟ قال: «ما رأيت أحداً أفقه من جعفر بن محمد»(٣).

هـ ـ قول الذهبي في ترجمته للإمام المهدي المنتظر عليه السلام: «ومحمد هذا هو الذي يزعمون أنه (الخلف الحجة، وأنه صاحب الزمان... وأنه حي لا يموت حتى يخرج، فيملأ الأرض عدلاً وقسطاً، كما ملئت ظلماً وجوراً)... فمولانا علي: من الخلفاء الراشدين... وابناه الحسن والحسين: فسبطا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وسيدا شباب أهل الجنة، لو استخلفا لكانا أهلاً لذلك، وزين العابدين: كبير القدر، ومن سادة العلماء العاملين يصلح للإمامة... وكذلك ابنه أبو جعفر الباقر: سيد إمام، فقيه، يصلح للخلافة، وكذا ولده جعفر الصادق: كبير الشأن، من أئمة العلم، كان أولى بالأمر من أبي جعفر المنصور، وكان ولده موسى: كبير القدر، جيد العلم، أولى بالخلافة من هارون... وابنه علي بن موسى الرضا: كبير الشأن، له علم وبيان، ووقع في النفوس، صيّره المأمون ولي عهده لجلالته... وابنه محمد الجواد: من سادة قومه... وكذلك ولده الملقب بالهادي: شريف

(١) سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج١٣، ص١٢٠.
(٢) نور الأبصار، الشبلنجي، ص١٩١.
(٣) سير أعلام النبلاء، ج٦، ص٢٥٧. تذكرة الحفاظ، الذهبي، ج١، ص١٦٦.

جليل، وكذلك ابنه الحسن بن علي العسكري، رحمهم الله تعالى»[١].

٨ ـ إن من الملاحم التي نصّت عليها أحاديث الاثني عشر خليفة، هو حصول المعاداة والخذلان لأولئك الخلفاء بعد رسول الله ﷺ، كالتعبير بأنهم **«لا يضرهم من خذلهم»، «ولا تضرهم عداوة من عاداهم»**.

ولا يخفى أنه جرى على أهل البيت عليهم السلام ما لم يجر على غيرهم من خذلان ومعاداة، ابتداءً من أمير المؤمنين عليه السلام، والإمامين الحسن والحسين عليهما السلام، ومن بعدهم العترة الطاهرة من أبناء الحسين عليه السلام، وقد تنبأ بذلك رسول الله ﷺ عندما قال: **«إنّا أهل بيت اختار الله لنا الآخرة على الدنيا، وإن أهل بيتي سيلقون بعدي بلاء وتشريداً وتطريداً»**[٢].

وهذا شاهد آخر، يدعم كون الخلفاء الاثني عشر هم أهل البيت عليهم السلام، حيث خذل أمير المؤمنين بعد أن عهد إليه رسول الله ﷺ بالولاية أمام جموع الناس في واقعة الغدير وغيرها، وقد تنبأ أيضاً رسول الله ﷺ بذلك الخذلان عندما قال وهو آخذ بعضد علي بن أبي طالب عليه السلام: **«هذا أمير البررة قاتل الفجرة منصور من نصره مخذول من خذله»**[٣].

---

(١) سير أعلام النبلاء، ج١٣، ص١٢٠، ١٢١.

(٢) سنن ابن ماجه، ج٢، ص١٣٦٦، وقد قواه من طريق صاحب المستدرك. المصنف، ابن أبي شيبة الكوفي، ج٧، ص٥٢٧. كتاب السنة، ص٦١٩، ح١٤٩٩. الدر المنثور، ج٦، ص٥٨ . ميزان الاعتدال، ج٢، ص٤١٦، ذكرها بطرق مختلفة ومتعددة، ولم يضعّفها. سير أعلام النبلاء، ج٦، ص١٣١. لسان الميزان، ابن حجر، ج٣، ص٢٨٢.

(٣) المستدرك، ج٣، ص١٢٩، قال عقبه: «**هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه**». تاريخ بغداد، ج٣، ص١٨١. تاريخ مدينة دمشق، ج١٥، ص٨٨.

وقول رسول الله ﷺ له: «**إن الأمة ستغدر بك بعدي**»[1]، وكذا الإمام الحسن عليه السلام، حيث خذلته الأمة، حتى تمكن معاوية من السلطة، ودسّ إليه السّم فقتل شهيداً مظلوماً.

وأمّا الإمام الحسين عليه السلام، فلا يخفى كيفية خذلان الأمة له ولأصحابه السبعين نفراً، حتى قتلوهم، وسبوا نساءهم وذراريهم، وحملوهم إلى طاغية عصره يزيد بن معاوية، وأمّا بقية الأئمة عليهم السلام فلا يخفى ما عانوه من جرّاء الظلم، والتضييق عليهم، وزجهم في السجون من قبل السلطات الحاكمة، فكانوا ما بين مسموم وسجين و...

وعلى الرغم من كل المحاولات التي استهدفت طمس معالمهم، وإخفاء حقيقتهم ودورهم، إلاّ أنهم عليهم السلام مارسوا دورهم على أكمل وجه، وحافظوا على الخط الإسلامي الأصيل المتمثل بتربية أمة صالحة على العكس من الحكومات الظالمة آنذاك، التي اكتفت برفع شعار الإسلام؛ لتمرير مخططاتها وأهدافها.

٩ ـ إنّ الصخب، واللغط، والضجّة المفتعلة، وقيام القوم وقعودهم، وتصميتهم لجابر والحاضرين يثير الانتباه، ويستدعي الريب، ويكشف أن في الأمر شيئاً، لا يريد القوم وصوله إلى مسامع الحاضرين، ولم تكن هذه الحادثة فريدة نوعها، بل فعل ذلك القوم أيضا عندما ضجّوا، وتنازعوا عند رسول

---

(١) المستدرك، ج٣، ص١٤٢، ١٤٣ قال عقبه: «صحيح». البداية والنهاية، ج٦، ص٢٤٤. دلائل النبوة، ج٦، ص٤٤٠. تاريخ مدينة دمشق، ج٤٢، ص٤٤٧ ـ ٤٤٨. شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، ج٤، ص١٠٧.

الله ﷺ حينما قال: «ائتوني بدواة وكتف أكتب لكم كتاباً لن تضلّوا بعدي أبداً»، فوقعت حينها الضجّة المفتعلة، حتى قال بعضهم: «إن النبي ليهجر»، وليس ذلك إلاّ للحرص على الخلافة، وطمعاً بالملك والسلطان والإمارة، وهو الذي قد أخبر عنه رسول الله ﷺ عند مخاطبته لأصحابه بقوله: «إنكم ستحرصون على الإمارة، وستكون ندامة يوم القيامة فنعم المرضعة وبئست الفاطمة»[1].

١٠ - إن حديث ابن مسعود المتقدم يكشف عن أن الصحابة هم الذين سألوا رسول الله ﷺ عن الخلفاء من بعده وهذا يلفت النظر إلى نقطتين:

أ - أنه ليس من المنطقي أن يسأل الصحابة رسول الله ﷺ عن الأمراء الذين يتسلّطون على رقاب الناس بالقهر والغلبة، وهو ذلك الرسول العظيم الذي ختم الرسالات فلا نبي بعده.

إذن لابد أن يكون السؤال عن الخلفاء الذين نصبهم رسول الله ﷺ من بعده، وهم أهل بيته عليهم السلام بنص حديث الغدير وحديث الثقلين وغيرهما، وهذا ديدن وطريقة اعتادها الصحابة آنذلك، فقد سألوا أبا بكر وعمر عن الذي يلي الأمر من بعدهما.

ب - أن النبي الأكرم ﷺ أراد من الإمرة والخلافة من يكون مؤهلاً ومستحقاً لها، فلا معنى لحمل الحديث على أمثال معاوية ويزيد ومروان والوليد وأمثالهم، الذين عاثوا في الأرض فساداً، ولعبوا بمقدرات الأمة الإسلامية بما شاؤوا ورغبوا، فالمراد من الخليفة هو من يستمد سلطته من

---

(١) صحيح البخاري، ج٤، ص٣٥٥ ح٧١٤٨.

الشارع الأقدس، ومن أجل ذلك ذكر شارح سنن أبي داود في شرحه (عون المعبود) أن: «السبيل في هذا الحديث، وما يتعقبه في هذا المعنى أن يحمل على المقسطين منهم، فإنهم هم المستحقون لاسم الخليفة على الحقيقة»[1].

١١ ـ بعد أن صدع رسول الله ﷺ في حجة الوداع بذكر الخلفاء من بعده، وأنهم اثنا عشر خليفة، كلهم من قريش ومن بني هاشم، وكلهم يعمل بالهدى ودين الحق، لم يكتف بذلك ـ ولعله لما حصل من الضجة واللغط المفتعل ـ بل قام خطيباً، بعد رجوعه من حجة الوداع في طريقه إلى المدينة في غدير خم، ونصب علياً خليفة من بعده، فعين أول خليفة من الخلفاء الاثني عشر، وبادر بعد ذلك قائلاً: «إني تارك فيكم الخليفتين من بعدي، كتاب الله وعترتي أهل بيتي، وإنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض»[2].

حينها عرف الناس من هم الخلفاء بعد رسول الله ﷺ فأتم بذلك الحجة على الخلق، لكي يسدّ بذلك منافذ الريب والتشكيك، ولئلا يقول أحد: إني لم أسمع، أو خفي علي، أو صمّنيها أو صمّتنيها الناس!

١٢ ـ ما ورد من الأحاديث المتضافرة التي نصّت على إمامة أهل البيت عليهم السلام والتي تناولت الأئمة الاثني عشر بذكر أسمائهم على نحو

(١) عون المعبود، العظيم آبادي، ج١١، ص٢٤٥.

(٢) المصنف، أبي شيبة الكوفي، ج٦، ص٣٠٩، كتاب السنة، عمرو بن أبي عاصم، ص٣٣٧، ح٧٥٤، ص٦٢٩ ح١٥٤٩. مسند أحمد، ج٥، ص١٨٢. المعجم الكبير، ج٥، ص١٥٣ ح٤٩٢١، ص١٥٤ ح٤٩٢٢. مجمع الزوائد، ج١، ص١٧٠، قال الهيثمي عقبه: «رواه الطبراني ورجاله ثقات». ج٩، ص١٦٢ ـ ١٦٣، وقال عقبه: «رواه أحمد وإسناده جيد». الجامع الصغير، السيوطي، ج١، ص٤٠٢ ح٢٦٣١. الدر المنثور، ج٢، ص٢٨٥.

التفصيل، ومن جملة هذه الاحاديث:

أ ـ ما جاء في فرائد السمطين للحمويني المصري[1]: «عن مجاهد عن ابن عباس قال: قدم يهودي على رسول الله صلى الله عليه وآله يقال له: نعثل، فقال: يا محمد إني أسألك عن أشياء ـ إلى أن قال ـ: فأخبرني عن وصيك من هو؟، فما من نبي إلاّ وله وصي، وإنّ نبينا موسى بن عمران أوصى إلى يوشع بن نون، فقال: نعم، إنّ وصيي والخليفة من بعدي علي بن أبي طالب عليه السلام، وبعده سبطاي: الحسن ثم الحسين، يتلوه تسعة من صلب الحسين أئمة أبرار، قال: يا محمد فسمهم لي؟

قال: نعم، إذا مضى الحسين فابنه علي، فإذا مضى علي فابنه محمد، فإذا مضى محمد فابنه جعفر، فإذا مضى جعفر فابنه موسى، فإذا مضى موسى فابنه علي، فإذا مضى علي فابنه محمد، ثم ابنه علي، ثم ابنه الحسن، ثم الحجة ابن الحسن أئمة عدد نقباء بني اسرائيل، فهذه اثنا عشر»[2].

ب ـ ونقل الحمويني أيضاً في فرائده، عن رسول الله صلى الله عليه وآله، قال: «أيها الناس إن الله عزّ وجلّ أمرني أن أنصب لكم إمامكم والقائم فيكم بعدي ووصيي وخليفتي... ولكن أوصيائي منهم: أوّلهم أخي، ووزيري، ووارثي، وخليفتي في أمتي، وولي كل مؤمن بعدي، هو أوّلهم ثم ابني الحسن، ثم ابني الحسين، ثم التسعة من ولد الحسين واحداً بعد

(١) أطرى عليه الذهبي ت/ ٧٤٨ هـ ـ في (تذكرة الحفاظ)؛ حيث قال: «الإمام المحدث الأوحد الأكمل فخر الإسلام، صدر الدين، إبراهيم بن محمد بن المؤيد بن حمويه الخراساني الجويني شيخ الصوفية... كان شديد الاعتناء بالرواية وتحصيل الاجزاء، حسن القراءة مليح الشكل مهيباً ديناً، صالحاً. مات سنة اثنتين وعشرين وسبع مائة»، ج٤، ص١٥٠٦.

(٢) فرائد السمطين، الحمويني، ج٢، ص١٣٣، ص١٣٤ ح٤٣١، وبنفس الألفاظ ما جاء في ينابيع المودة للقندوزي، ج٣، ص٢٨٢.

واحد حتى يردوا عليّ الحوض..»[١] ـ وهكذا ينقل الحمويني ذلك في مواطن عديدة، وروايات عديدة وبطرق مختلفة فراجع.

ج ـ الحافظ أبو محمد بن أبي الفوارس في كتابه (الأربعين)[٢].

كذلك أخرج ذكر الخلفاء من أهل بيت النبي الأكرم ﷺ بأسمائهم.

د ـ العلامة أبو مؤيد موفق بن أحمد المتوفى (سنة ٥٦٨) في كتابه (مقتل الحسين): ذكر الخلفاء أيضاً بأسمائهم المتقدمة[٣].

هـ ـ العلامة فاضل الدين محمد بن محمد بن إسحاق الحمويني الخراساني في (منهاج الفاضلين)[٤].

و ـ كذلك الحمويني في (درر السمطين)[٥].

س ـ العلامة الشيخ إبراهيم بن سليمان في كتاب (المحجة على ما في ينابيع المودة)[٦] أيضا ذكرهم بأسمائهم عن رسول الله ﷺ.

ح ـ العلامة المولى محمد صالح الكشفي الحنفي الترمذي، في كتابه (المناقب الرضوية)[٧].

إلى غير ذلك من الروايات التي تؤكد هذا المعنى.

---

(١) فرائد السمطين، ج١، ص٣١٥ـ٣١٨ ح٢٥٠.
(٢) الأربعين، ابن أبي الفوارس، ص٣٨، نقلاً عن شرح احقاق الحق للسيد االمرعشي، ج١٣، ص٥٩.
(٣) مقتل الحسين، الخوارزمي، ص١٤٦ـ١٤٧.
(٤) منهاج الفاضلين، الحمويني، ص٢٣٩، نقلاً عن شرح إحقاق الحق، ج١٣، ص٦٨.
(٥) درر السمطين، الحمويني، ص٧٢٢، نقلاً عن شرح إحقاق الحق، ج٤، ص٩٣ـ٩٤.
(٦) المحجة على ما في ينابيع المودة، الشيخ هاشم بن سليمان، ص٤٢٧.
(٧) المناقب المرتضوية، محمد صالح الترمذي، ص١٢٧.

وعلى ضوء ما سلف يتحصل:

إن أهل البيت عليهم السلام يمثلون امتداداً طبيعياً لحركة الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله في جميع أبعاد الحياة، وقد فرضوا شخصيتهم رغم أنف الأعداء، وقد أجمعت الأمة على أعلميتهم وأهليتهم للخلافة، وأنهم الأسوة الحسنة، ويعد ذلك من أفضل الأدلة لإثبات أحقيتهم، وأهليتهم للإمامة والقيادة، وعصمتهم، لأنهم عليهم السلام جسدوا النظرية الإسلامية على الواقع العملي، فعندما نرصد حياة الأئمة عليهم السلام، وكيف كانوا إسلاماً متحركاً على الأرض، وقرآناً ناطقاً يعيش بين الناس، نستنتج مباشرة أن هذا المستوى الرفيع من الأسوة والقدوة لا يمكن أن تعكسه إلاّ شخصيات معصومة، استجمعت فيها الصفات التي تؤهلها لأن تكون منبع الهداية للبشرية، لذا أجمعت الأمة على أن هؤلاء العترة لهم من الخصائص والمميزات ما لم تكن لغيرهم، رغم ما عانوه من ظلم واضطهاد، فهم الذين تنطبق عليهم خصوصيات الاثني عشر، التي بينها النبي الأكرم صلى الله عليه وآله في أحاديث الاثني عشر المتقدمة، ولكن أصحاب المطامع آلوا على أنفسهم إلاّ أن يُقصوا وينحّوا أهل البيت عليهم السلام عن مناصبهم ومراتبهم التي رتبهم الله فيها، ولم يكتفوا بذلك بل تمادوا في تعريض أهل البيت عليهم السلام لألوان الظلم والاضطهاد، والمعاملة السيئة الفظة الغليظة، التي يندى لها الجبين، وتعتصر منها القلوب ألماً ومرارة، ولم يكن لهم ذنب سوى أنهم كانوا الامتداد الإلهي لخط الرسالة، وكانوا أمناءها، والرقباء عليها، فهم الثقل الموازي للقرآن الكريم.

ومما تقدّم تتضح الإجابة على ما قد يقال من أن وصف عزة الإسلام بأولئك الخلفاء الاثني عشر لا ينطبق على أئمة الشيعة، حيث أن الموقع السامي والريادي والمكانة العظيمة التي يمتلكها أهل البيت عليهم السلام في نفوس الأمة الإسلامية هي التي حفظت للإسلام عزّته، وهذا ما أكّده علماء السنة في أغلب كتبهم.

مضافاً إلى أن عزة الإسلام وصلاحه وبقاءه إلى قيام الساعة من المهام والوظائف الأساسية التي أناط رسول الله صلى الله عليه وآله مسؤوليتها، وتحقيقها بأهل البيت عليهم السلام ، كما يكشف عن ذلك حديث الثقلين وحديث الغدير، وأنهم عدل القرآن، وأنّ النجاة والأمان والعزّة عند الله لا تنال إلا بالاعتصام والتمسك بهم، ومن يتبعهم يكون عزيزاً بعزّة الله، مرضياً عنده تعالى.

كما أخرج ذلك الحاكم في مستدركه، عن ابن عباس، قال: «**قال رسول الله صلى الله عليه وآله: (النجوم أمان لأهل الأرض من الغرق وأهل بيتي أمان لأمتي من الاختلاف، فإذا خالفتها قبيلة من العرب اختلفوا فصاروا حزب إبليس)**»[1]، وقد صححه الحاكم، حيث قال: «**هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه**»[2].

وبنفس المضمون ما ورد في عدّة كثيرة من المصادر عن عمر: أن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله قال: «**في كل خلوف من أمتي عدول أهل بيتي ينفون عن هذا الدين تحريف الضالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين، ألا وإن أئمتكم وفدكم إلى الله عز وجل،**

(١) المستدرك، الحاكم، ج٣، ص١٤٩.
(٢) المصدر نفسه، ج٣، ص١٤٩.

فانظروا من توفدون»[١].

وعن عكرمة، عن ابن عباس، قال: «قال رسول الله ﷺ: (من سرّه أن يحيا حياتي ويموت مماتي ويسكن جنة عدن غرسها ربي، فليوال علياً، وليوال وليّه، وليقتد بالأئمة من بعدي، فإنهم عترتي، خلقوا من طينتي، رزقوا فهما وعلماً، ويل للمكذبين بفضلهم من أمتي، القاطعين فيهم صلتي، لا أنالهم الله شفاعتي)»[٢].

وعن عمار بن ياسر، قال رسول الله ﷺ: «أُوصي من آمن بي وصدقني بولاية علي بن أبي طالب، من تولاه فقد تولاني، ومن تولاني فقد تولى الله عزّ وجلّ، ومن أحبه فقد أحبني، ومن أحبني فقد أحب الله تعالى، ومن أبغضه فقد أبغضني، ومن أبغضني فقد أبغض الله عزّ وجلّ»، أورده الهيثمي في (مجمع الزوائد)، وقال: «رواه الطبراني بإسنادين أحسب فيهما جماعة ضعفاء، وقد وثقوا»[٣].

وقد أخرجه ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق بطرق كثيرة[٤].

وعن وهب بن حمزة قال: «صحبت علياً إلى مكة فرأيت منه بعض ما أكره، فقلت لأن رجعت لأشكونّك إلى رسول الله ﷺ، فلما قدمت لقيت رسول الله ﷺ فقلت: رأيت من علي كذا وكذا، فقال: لا تقل هذا فهو أولى الناس بكم بعدي»[٥].

وعن زيد بن أرقم قال: قال النبي الأكرم ﷺ: «من أحب أن يحيا حياتي ويموت

---

(١) ذخائر العقبى، محي الدين الطبري، ص١٧. الصواعق المحرقة، ابن حجر الهيتمي، ج٢، ص٤٤١. ينابيع المودة، القندوزي، ج٢، ص٤٣٩.

(٢) تاريخ مدينة دمشق، ج٤٢، ص٢٤٠. حلية الأولياء، أبو نعيم الأصفهاني، ج١، ص٨٦.

(٣) مجمع الزوائد، الهيثمي، ج٩، ص١٠٨، ١٠٩.

(٤) تاريخ مدينة دمشق، ج٤٢، ص٢٣٩، وما بعدها.

(٥) المعجم الكبير، ج٢٢، ص١٣٥. مجمع الزوائد، ج٩، ص١٠٩. فيض القدير، ج٤، ص٤٧٠ - ٤٧١.

موتتي ويسكن جنة الخلد التي وعدني ربي، فإن ربي عز وجل غرس قصباتها بيده، فليتولّ علي بن أبي طالب، فإنه لن يخرجكم من هديي ولن يدخلكم في ضلالة»[1]، وقد أخرجه الحاكم في المستدرك وقال عنه: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»[2].

إلى غير ذلك من المصادر الكثيرة، والروايات المتواترة معنى ومضموناً، مع صحتها وصراحتها، وأدنى ما نجيب عمّن أراد التشكيك بها: أنها تفيد القطع واليقين؛ لتعدد ألفظها، وكثرة طرقها، والمصادر التي نقلتها، فهي أحاديث نبوية يقوي بعضها بعضاً لإثبات مضمونها بالقطع واليقين، وهو وجوب التمسك بولاية أهل البيت عليهم السلام وإتّباع هديهم.

فإذن عزة الإسلام والحفاظ على وجوده الحقيقي وقيمه ومبادئه الأصيلة تتحقق بأهل البيت عليهم السلام وبإتباع منهجهم الداعي إلى التقوى والإخلاص والاستقامة والصلاح وغيرها من المعارف الروحية والقيم الأخلاقية، وليست عزّة الإسلام بالتظاهر بالإسلام، واتخاذه شعاراً للتسلط على رقاب الناس بالقهر والغلبة، ومن هنا نجد أن الحكم الإسلامي على يد الظلمة تحول إلى ما كان عليه قبل الإسلام من كونه ملكاً عضوضاً لا يحمل من قيم الإسلام شيئاً.

ومما تقدّم تتضح الإجابة على ما قد يقال من أن الوارد في الحديث هو: «كلّهم تجتمع عليه الأمة»، والحال أن أهل البيت عليهم السلام ما اجتمعت عليهم الأمة.

وحاصل الجواب هو أن هذه الجملة لم ترد إلا في رواية إبي خالد عن جابر

(١) المعجم الكبير، الطبراني، ج٥، ص١٩٤.
(٢) المستدرك، الحاكم، ج٣، ص١٣٠.

(الطريق السادس) التي أخرجها أبو داود في سننه، وقد تفرد بها، مضافاً إلى أن بعضهم، كالألباني قد ضعف رواية أبي خالد؛ حيث قال في (سلسلة الأحاديث الصحيحة): «وهذا سند ضعيف، رجاله كلهم ثقات غير أبي خالد هذا، قال الذهبي: ما روى عنه سوى ولده، وقد صحح له الترمذي وفي «التقريب» أنه مقبول. يعني لين الحديث... قلت: و قد تفرد بهذه الجملة: كلهم تجتمع عليه الأمة»[1].

والتضعيف ذاته ذكره أيضاً في تعليقته على سنن أبي داود، حيث قال بعد أن أورد الحديث: «صحيح: دون قوله (تجتمع عليه الأمة)»[2].

وهذا هو الأقرب للصواب؛ إذ أن أبا خالد قد وثقه أبو حاتم، وابن حبان، والذهبي كما تقدم، وصدر روايته «لا يزال هذا الدين قائماً حتى يكون عليكم اثنا عشر خليفة» قد ورد في كثير من الاحاديث الصحيحة كما تقدم.

نعم، قوله: «كلهم تجتمع عليه الأمة»، لا يمكن الأخذ به؛ لتفرده به، ولقدح بعضهم فيه.

ومما يؤيد عدم صحة صدور هذه العبارة من النبي الأكرم صلى الله عليه وآله هو عدم انطباقها على الواقع أصلاً، حيث لم نجد شخصاً اجتمعت عليه الأمة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، بل البعض ممن ادعي كونه من الخلفاء الاثني عشر، لم يجتمع عليه أغلب الأمة، فضلاً عن جميعها؛ ولذا قال ابن كثير في البداية والنهاية: «فإن قال: أنا لا اعتبر إلاّ من اجتمعت الأمة عليه، لزمه على هذا القول أن لا يعد علي بن أبي طالب عليه السلام ولا ابنه؛ لأن الناس لم يجتمعوا عليهما؛ وذلك أن أهل الشام بكمالهم لم

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة، الألباني، ج١، ق٢، ص٧٢٠، ح٣٧٦.
(٢) سنن أبي داود، ج٢، ص٥٠٨، ح٤٢٧٩، الأحاديث مذيلة بأحكام الألباني عليها.

يبايعوهما... ولم يقيد بأيام مروان، ولا ابن الزبير كأنّ الأمّة لم تجتمع على واحد منهما»[١].

وهذا ما اعترف به ابن حجر العسقلاني أيضا في فتح الباري[٢].

مضافاً إلى أن أكثر من أُدعي اجتماع الأمة عليه، كيزيد بن معاوية، ومروان بن الحكم، والوليد، ومروان الحمار، وغيرهم لم يكن متوفراً على خصائص الخلفاء الاثني عشر، من كونهم يعملون بالهدى ودين الحق، وأنهم قيمّون على الدين، والدين قائم بهم، وغير ذلك من الصفات السامية، التي تقدم ذكر بعضها.

أقوال علماء السنة في دلالة حديث الاثني عشر خليفة

بعد أن اتفق المسلمون على هذه الحقيقة التي كشف النقاب عنها رسول الله ﷺ، وأن الخلفاء من بعده اثنا عشر خليفة، نجد أن الكثير من محدثي ومفسري السنة واجهوا إشكالية صعبة في تعيين الخلفاء الاثني عشر؛ لأنهم من جهة إن أخذوا بظواهر النصوص الواردة في الخلفاء الاثني عشر فإن ذلك يتناقض ويتنافى مع ما تسالموا عليه في مسألة الخلافة لديهم، ولما رووه صحيحاً عن رسول الله ﷺ أن الخلافة من بعده ثلاثون عاماً، ثم تكون ملكاً عضوضاً، ومن جهة أُخرى إنّ رفض هذه النصوص لا تسمح به القوة السَنَدية التي تملكها، وعلى هذا الأساس تباينت الآراء وتناقضت التفاسير حول هذه الحقيقة وتضاربت التصريحات والردود بعضها مع البعض الآخر، فتجدهم تارة يعبرون بـ (وقع لي فيه شيء) أو (قيل) أو (الذي يغلب على الظن)، أو

(١) البداية والنهاية، ابن كثير، ج٦، ص٢٨٠.
(٢) فتح الباري، ابن حجر، ج١٣، ص١٨٢.

(والله أعلم بمراد نبيه)، وإكثارهم من قول (والله أعلم) بين الحين والآخر، مما يكشف عن تخبطهم، وحيرتهم في تفسير حديث الخلفاء تفسيراً واقعياً صحيحاً، وإليك أبرز تلك المحاولات التفسيرية:

١ ـ قال ابن العربي: «فعددنا بعد رسول الله ﷺ اثني عشر أميراً فوجدنا أبا بكر وعمر وعثمان وعلياً والحسن ومعاوية ويزيد ومعاوية بن يزيد، ومروان وعبد الملك بن مروان والوليد بن عبد الملك وسليمان وعمر بن عبد العزيز ويزيد بن عبد الملك ومروان بن محمد بن مروان والسفاح...» إلى أن قال: «وإذا عددنا منهم اثني عشر انتهى العدد بالصورة إلى سليمان، وإذا عددناهم بالمعنى كان معنا منهم خمسة: الخلفاء الأربعة وعمر بن عبد العزيز، ولم أعلم للحديث معنى!!»[1].

٢ ـ قال ابن المهلب: «لم ألق أحداً يقطع في هذا الحديث ـ يعني بشيء معين ـ فقوم قالوا يكونون بتوالي إمرتهم، وقوم قالوا يكونون في زمن واحد كلهم يدعي الإمارة، قال: والذي يغلب على الظن أنه (عليه الصلاة والسلام) أخبر بأعاجيب تكون بعده من الفتن، حتى يفترق الناس في وقت واحد على اثني عشر أميراً، قال: ولو أراد غير هذا لقال يكون اثنا عشر أميراً يفعلون كذا، فلما أعراهم من الخبر عرفنا أنه أراد أنهم يكونون في زمن واحد»، وعلق ابن حجر على ذلك بقوله: «وهو كلام من لم يقف على شيء من طرق الحديث غير الرواية التي وقعت في البخاري هكذا مختصرة»[2].

٣ ـ قال السيوطي: «فقد وجد من الاثني عشر خليفة: الخلفاء الأربعة، والحسن ومعاوية وابن الزبير وعمر بن عبد العزيز، هؤلاء ثمانية، ويحتمل أن يضم إليهم المهتدي

(١) شرح صحيح الترمذي، ابن العربي، ج٩، ص٦٨.
(٢) فتح الباري، ابن حجر، ج١٣، ص١٨٢.

من العباسيين؛ لأنه فيهم كعمر بن عبد العزيز في بني أمية، وكذلك الطاهر لما أوتيه من العدل، وبقي الاثنان المنتظران أحدهما المهدي؛ لأنه من آل بيت محمد ﷺ»[١].

وقد علّق عليه الأستاذ أبو ريّة بقوله: «ولم يبين المنتظر الثاني!! ورحم الله من قال في السيوطي: إنه حاطب ليل»[٢].

٤ ـ قال ابن حجر، عن أبي الحسين ابن المنادي في الجزء الذي جمعه في المهدي: «يحتمل في معنى حديث (يكون اثنا عشر خليفة) أن يكون هذا بعد المهدي الذي يخرج في آخر الزمان، فقد وجدت في كتاب دانيال: إذا مات المهدي ملك بعده خمسة رجال من ولد سبط الأكبر، ثم خمسة من ولد السبط الأصغر، ثم يوصي آخرهم بالخلافة لرجل من ولد السبط الأكبر، ثم يملك بعده ولده، فيتم بذلك اثنا عشر ملكاً كل واحد منهم إمام مهدي»[٣].

ولعل ذلك القائل بأن الاثني عشرية فكرة يهودية أخذها الشيعة من كتاب دانيال عليه السلام، لم يكن مطلعاً كلام ابن حجر العسقلاني، فمن الواضح من خلال هذا النصّ أن علماء السنة كأبي الحسين بن المنادى هم الذين رجعوا إلى كتاب دانيال لمحاولة إيجاد تفسير لـ(اثني عشر خليفة).

وقد ردّ ابن حجر كلام ابن المنادى، قال: «والوجه الذي ذكره ابن المنادي ليس بواضح»[٤].

---

(١) تاريخ الخلفاء، جلال الدين السيوطي، ص١٦.
(٢) أضواء على السنة المحمدية، أبو ريّة، ص٢٣٥.
(٣) فتح الباري، ابن حجر، ج١٣، ص١٨٤.
(٤) المصدر نفسه، ج١٣، ص١٨٥.

٥ ـ قال النووي: «وقال القاضي عياض في جواب القول: أنه وليَ أكثر من هذا العدد؟، قال: وهذا اعتراض باطل؛ لأنه صلى الله عليه وسلم لم يقل: لا يلي إلا اثنا عشر خليفة، وإنما قال: يلي، وقد ولي هذا العدد، ولا يضر كونه وجد بعدهم غيرهم... ويحتمل أوجهاً أُخر، والله أعلم بمراد نبيه»[١].

٦ ـ قال ابن الجوزي في (كشف المشكل): «قد أطلت البحث عن معنى هذا الحديث وتطلبت مظانّه، وسألت عنه فلم أقع على المقصود به؛ لأن ألفاظه مختلفة، ولا أشك أنّ التخليط فيها من الرواة، ثم وقع لي فيه شيء...»[٢].

ثم اختار قولاً آخر، وهو أن الحديث إشارة إلى عدد الخلفاء من بني أمية قال: «وأوّل بني أميّة يزيد بن معاوية، وآخرهم مروان الحمار، وعدتهم ثلاثة عشر، ولا يعدّ عثمان ومعاوية، ولا ابن الزبير؛ لكونهم صحابة، فإذا أسقطنا منهم مروان بن الحكم ـ للاختلاف في صحبته، أو لأنه كان متغلباً بعد أن اجتمع الناس على عبد الله بن الزبير ـ صحّت العدّة»[٣].

وقال ابن حجر في معرض تعليقه على كلام ابن الجوزي: «وأمّا محاولة ابن الجوزي... ظاهر التكلف»[٤].

٧ ـ قال البيهقي: «وقد وجد هذا العدد بالصفة المذكورة إلى وقت الوليد بن يزيد بن عبد الملك، ثم وقع الهرج والفتنة العظيمة، ثم ظهر ملك العباسية، وإنما يزيدون على العدد

(١) شرح صحيح مسلم، النووي، ج١٢، ص٢٠١ـ٢٠٣.
(٢) فتح الباري، ج١٣، ص١٨٣.
(٣) المصدر نفسه، ج١٣، ص١٨٣.
(٤) المصدر نفسه، ج١٣، ص١٨٥.

المذكور، إذا تركت الصفة المذكورة فيه أو عد منهم من كان بعد الهرج المذكور فيه»[1].

وردّه ابن كثير بقوله: «فهذا الذي سلكه البيهقي وقد وافقه عليه جماعة، من أنّ المراد بالخلفاء الاثني عشر المذكورين في هذا الحديث هم المتتابعون إلى زمن الوليد بن يزيد بن عبد الملك الفاسق، الذي قدّمنا الحديث فيه بالذم والوعيد فإنه مسلك فيه نظر... وعلى كل تقدير فهم اثنا عشر، قبل عمر بن عبد العزيز، فهذا الذي سلكه على هذا التقدير يدخل في الاثني عشر يزيد بن معاوية، ويخرج منهم عمر بن عبد العزيز، الذي أطبق الأئمة على شكره وعلى مدحه، وعدّوه من الخلفاء الراشدين»[2].

فهذه جملة من أقوال علماء السنة في بيان معنى حديث الاثني عشر خليفة، ولا يخفى ما تختزل في داخلها من التكلّف والحيرة والارتباك، وكلّها تفتقر للدليل والشاهد ولا تعدوا عن كونها استحسانات لا غير.

حاصل الكلام في دلالة حديث الاثني عشر خليفة

إن حديث الاثني عشر حقيقة صادرة عن رسول الله ﷺ، وقد تواترت الروايات من الفريقين بنقلها بألسن مختلفة كلّها تشير إلى مضمون واحد هو أن هذا الأمر لا يزال صالحاً حتى يكون اثنا عشر خليفة كما تقدم.

ولم يتمكن علماء السنة من تقديم تفسيراً واقعياً لحقيقة الاثني عشر خليفة، وخير شاهد على عجزهم عن فهمها وتفسيرها هو تفسيراتهم المضطربة والمتناقضة فيما بينها، بالرغم مما ارتكبوه من تكلف ظاهر على حدّ تعبير

---

(١) نقله عن البيهقي ابن كثير في البداية والنهاية، ج٦، ص٢٧٩.

(٢) البداية والنهاية، ج٦، ص٢٧٩ ـ ٢٨٠.

بعضهم، لاسيما وأن البعض[1] قد أوكل تفسير حديث الاثني عشر إلى الله تعالى بعد أن عجز عن تفسيره تفسيراً صحيحاً.

والخصائص والمميزات التي تحملها أحاديث الاثني عشر، لا تنطبق في الواقع الخارجي إلاّ على الأئمة من أهل البيت عليهم السلام، كصفة «**صلاح أمر الأمة والناس بهم**»، و «**كلهم يعمل بالهدى ودين الحق**»، ونحوها.

فهذه الخصائص لا تنسجم ولا تنطبق إلاّ على عترة أهل البيت عليهم السلام، فضلاً عما يحمله أهل البيت عليهم السلام من مميزات استثنائية ومؤهلات علمية وعملية بإجماع أهل العلم، وعلى جميع المستويات الفكرية والروحية ونحوها.

فكل هذا يؤكد ويدعم كون حديث الاثني عشر لا يمكن انطباقه إلاّ على أهل البيت عليهم السلام.

---

(١) شرح صحيح مسلم، النووي، ج١٢، ص٢٠٣.

المبحث الثالث

حديث المنزلة

استدل الإمامية على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام ووجوب طاعته من السنة النبوية الشريفة بقول رسول الله صلى الله عليه وآله لأمير المؤمنين عليه السلام: «**أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي**».

وهذا الحديث الشريف من حيث السند لا شبهة فيه؛ فقد ورد في الصحاح الستة وغيرها من أمهات مصادر السنة، وهو من الأحاديث المتواترة، وسنقتصر هنا على ذكر بعض ألفاظه:

طرق حديث المنزلة

أخرج محدثو السنة وحفاظهم حديث المنزلة بطرق كثيرة وألفاظ عديدة، وهذه إشارة مقتضبة لبعضها:

١ - حديث سعد بن أبي وقاص

رُوي حديث المنزلة عن سعد بن أبي وقاص بعدّة طرق، من جملتها:

الطريق الأول: عن إبراهيم، عن سعد بن أبي وقاص

أخرج البخاري ومسلم في صحيحهما بسنديهما إلى شعبة، عن سعد، قال: سمعت إبراهيم بن سعد، عن أبيه، قال (اللفظ للبخاري): «**قال النبي**

صلى الله عليه وسلم لعلي: (أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى)»[1].

الطريق الثاني: عن مصعب بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه سعد

أخرج البخاري ومسلم بسنديهما إلى شعبة، عن الحكم، عن مصعب بن سعد، عن أبيه (اللفظ للبخاري): «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج إلى تبوك واستخلف علياً، فقال: أتخلفني في الصبيان والنساء؟ قال: (ألا ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى ؟ إلا أنه ليس نبي بعدي)»[2].

الطريق الثالث: عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه سعد

أخرج مسلم في صحيحه بسنده إلى سعيد بن المسيب عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه، قال: «قال رسول الله ﷺ لعلي: (أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي)، قال سعيد: فأحببت أن أشافه بها سعداً، فحدثته بما حدثني عامر، فقال: أنا سمعته، فقلت: أنت سمعته؟ فوضع إصبعيه على أذنيه، فقال: نعم، وإلا فاستكّتا[3]»[4].

وأخرجه في صحيحه أيضاً من طريق بكير بن مسمار، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه، وفيه: «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول له

(١) صحيح البخاري، ج٣، ص١٣٥٩، ح٣٥٠٣، باب مناقب علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي أبي الحسن رضي الله عنه. صحيح مسلم، ج٤، ص١٨٧٠، ح ٢٤٠٤، باب من فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٢) صحيح البخاري، ج٤، ص١٦٠٢، ح٤١٥٤، باب غزوة تبوك وهي غزوة العسرة. صحيح مسلم، ج٤، ص١٨٧٠، ح ٢٤٠٤، باب من فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٣) فاستكّتا: أي: صمّتا.

(٤) صحيح مسلم، ج٤، ص١٨٧٠، ح ٢٤٠٤، باب من فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

خلفه في بعض مغازيه فقال له علي: يا رسول الله خلفتني مع النساء والصبيان؟ فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: (أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبوة بعدي)»[1].

الطريق الرابع: عن عبد الرحمن بن سابط، عن سعد

أخرج ابن ماجة في سننه من طريق موسى بن مسلم، عن ابن سابط وهو عبد الرحمن، عن سعد بن أبي وقاص، وفيه: «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (من كنت مولاه فعلي مولاه)، وسمعته يقول: (أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي)، وسمعته يقول: (لأعطين الرأية اليوم رجلا يحب الله ورسوله)؟»[2].

قال الألباني عقبه: «صحيح»[3].

الطريق الخامس: عن عائشة، عن سعد بن أبي وقاص

أخرج أحمد من طريق الجعيد بن عبد الرحمن، عن عائشة بنت سعد، عن أبيها: «أن علياً رضي الله عنه خرج مع النبي صلى الله عليه وسلم حتى جاء ثنية الوداع وعلى رضي الله عنه يبكى، يقول: تخلفني مع الخوالف؟ فقال: (أو ما ترضى أن تكون منى بمنزلة هارون من موسى الا النبوة)»[4].

قال شعيب الأرنؤوط عقبه: «إسناده صحيح على شرط البخاري»[5].

(١) صحيح مسلم، ج٤، ص١٨٧٠، ح ٢٤٠٤، باب من فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه.
(٢) سنن ابن ماجة، ج١، ص٤٥، ح١٢١، فضل علي بن أبي طالب رضي الله عنه.
(٣) المصدر نفسه، الأحاديث مذيلة بأحكام الألباني عليها.
(٤) مسند أحمد بن حنبل، ج١، ص١٧٣، ح١٤٩٠، مسند أبى اسحق سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.
(٥) المصدر نفسه، الأحاديث مذيلة بأحكام شعيب الأرنؤوط عليها.

الطريق السادس: عن سعيد بن المسيب، عن سعد

أخرج أحمد من طريق على بن زيد، عن سعيد بن المسيب، قال: «**قلت لسعد بن مالك انى أريد ان أسألك عن حديث وأنا أهابك أن أسألك عنه، فقال: لا تفعل يا بن أخي، إذا علمت أن عندي علماً فسلني عنه ولا تهبني، قال: فقلت: قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلي رضي الله عنه حين خلفه بالمدينة في غزوة تبوك، فقال سعد رضي الله عنه: خلف النبي صلى الله عليه وسلم عليا رضي الله عنه بالمدينة في غزوة تبوك فقال يا رسول الله أتخلفني في الخالفة في النساء والصبيان؟ فقال: (أما ترضى ان تكون منى بمنزلة هارون من موسى)، قال: بلى يا رسول الله، قال: فأدبر علي مسرعاً كأني أنظر إلى غبار قدميه يسطع، وقد قال حماد: فرجع علي مسرعاً**»[1].

قال شعيب الأرنؤوط عقبه: «**صحيح**»[2].

وأخرجه أيضاً من طريق معمر، عن قتادة وعلي بن زيد بن جدعان، قالا: ثنا بن المسيب، حدثني ابن لسعد بن مالك، ثنا عن أبيه بلفظ قريب منه[3]، قال شعيب الأرنؤوط عقبه: «**إسناده صحيح، رجاله ثقات، رجال الشيخين غير علي بن زيد فمن رجال أصحاب السنن**»[4].

وأخرجه الطبراني بسنده إلى علي بن حسين، حدثني سعيد بن المسيب، أن سعد بن أبي وقاص حدثه، مختصراً[5].

---

(١) مسند أحمد بن حنبل، ج١، ص١٧٠، ح١٤٦٣، مسند أبى اسحق سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.
(٢) المصدر نفسه، الأحاديث مذيلة بأحكام شعيب الأرنؤوط عليها.
(٣) مسند أحمد بن حنبل، ج١، ص١٧٧، ح١٥٣٢، مسند أبى اسحق سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.
(٤) المصدر نفسه، الأحاديث مذيلة بأحكام شعيب الأرنؤوط عليها.
(٥) المعجم الكبير، ج١، ص١٤٨، ح٣٣٣، باب في إكرام قريش وغير ذلك.

وأخرجه أبو يعلى من طريق حرب بن شداد، عن سعيد بن المسيب، عن سعد[1]، قال حسين سليم أسد: «**رجاله رجال الصحيح**»[2].

٢ ـ حديث ابن عباس

أخرج أحمد بسنده إلى عمرو بن ميمون أنه سمع ابن عباس في حديث طويل، جاء فيه: **ﷺ وخرج بالناس في غزوة تبوك، قال: فقال له علي: أخرج معك، قال: فقال له نبي الله: (لا)، فبكى علي، فقال له: (أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى الا أنك لست بنبي، إنه لا ينبغي أن أذهب الا وأنت خليفتي)، قال: وقال له رسول الله: (أنت وليي في كل مؤمن بعدي)**»[3].

قال الهيثمي في زوائده عقبه: «**رواه أحمد والطبراني في الكبير والأوسط باختصار، ورجال أحمد رجال الصحيح غير أبي بلج الفزاري وهو ثقة وفيه لين**»[4].

ورواه الألباني مختصراً في كتابه (ظلال الجنة في تخريج السنة لابن أبي عاصم)، وقال عقبه في تقييمه لطريق الحديث: «**حسن**»[5].

وأخرجه الحاكم في مستدركه وصححه؛ حيث قال عقبه: «**هذا حديث صحيح الإسناد و لم يخرجاه بهذه السياقة**»[6]، ووافقه الذهبي في التلخيص؛

---

(١) مسند أبي يعلى، ج٢، ص٨٦، ح٧٣٨، مسند سعد بن أبي وقاص.
(٢) المصدر نفسه، الأحاديث مذيلة بأحكام حسين سليم أسد عليها.
(٣) مسند أحمد بن حنبل، ج١، ص٣٣٠، ح٣٠٦٢، مسند عبد الله بن العباسبن عبد المطلب رضي الله عنه.
(٤) مجمع الزوائد، الهيثمي، ج٩، ص١٥٧، ح١٤٦٩٦، باب جامع في مناقبه [الإمام علي] رضي الله عنه.
(٥) ظلال الجنة في تخريج السنة، محمد بن ناصر الألباني، ج٢، ص٣٣٧، المطبوع مع كتاب السنة لابن أبي عاصم.
(٦) المستدرك على الصحيحين، الحاكم النيسابوري، ج٣، ص١٤٣، ذكر إسلام أمير المؤمنين علي رضي الله تعالى عنه.

حيث قال: «**صحيح**»(١).

وأخرجه ابن أبي عاصم في كتاب (السنة) بسنده إلى عمرو بن ميمون، عن ابن عباس، وفيه: «**قال رسول الله لعلي: أنت مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنك لست نبياً وأنت خليفتي**»(٢)، قال الألباني في حاشيته على الكتاب: «**إسناده حسن**»(٣).

وأخرجه الطبراني من طريق محمود بن محمد المرزوي، ثنا حامد بن آدم المروزي، ثنا جرير، عن ليث عن مجاهد، عن ابن عباس، قال: «**لما أخا النبي صلى الله عليه وسلم بين أصحابه بين المهاجرين والأنصار فلم يؤاخ بين علي بن أبي طالب وبين أحد منهم خرج علي رضي الله عنه مغضباً حتى أتى جدولاً من الأرض فتسود ذراعه فسف عليه الريح فطلبه النبي صلى الله عليه وسلم حتى وجده فوكزه برجله فقال له: (قم فما صلحت أن تكون إلا أبا تراب، أغضبت عليّ حين واخيت بين المهاجرين والأنصار ولم أواخ بينك وبين أحد منهم؟! أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى ألا إنه ليس بعدي نبي، ألا من أحبك حف بالأمن والإيمان ومن أبغضك أماته الله ميتة الجاهلية وحوسب بعمله في الإسلام)**»(٤).

وسند هذا الحديث معتبر من الناحية الرجالية(٥).

---

(١) المصدر نفسه، مع الكتاب: تعليقات الذهبي في التلخيص.

(٢) كتاب السنة، ابن أبي عاصم، ص٥٥١.

(٣) المصدر نفسه، وبهامشه حاشية الألباني.

(٤) المعجم الكبير، الطبراني، ج١١، ص٧٥، ح١١٠٩٢، مجاهد عن ابن عباس.

(٥) فإن الحديث عن جرير عن ليث عن مجاهد، والطريق من جهتهم تام لا كلام فيه؛ لأن هؤلاء من أعلام الطائفة السنية ولا حاجة لذكر توثيقهم، وأما محمود بن محمد المرزوي، فقد قال عنه الخطيب البغدادي: «**روى عنه محمد بن مخلّد، وعبد الصمد بن علي الطستي وأبو سهل بن زياد وإسماعيل بن علي الخطبي وأبو علي بن الصواف أحاديث مستقيمة**» تاريخ بغداد، ج١٣، ص١٩٤، كما قال عنه الذهبي: «**محمود بن محمد**

وأخرجه أيضاً بسنده إلى سلمة بن كهيل، عن مجاهد، عن ابن عباس، مختصراً[1].

ورواه الهيثمي مختصراً أيضاً في زوائده وقال عقبه: «**رواه البزار والطبراني إلا أنه قال: (أنت مني بمنزلة هارون)، ورجال البزار رجال الصحيح غير أبي بلج الكبير، وهو ثقة**»[2].

وأخرجه بسنده إلى سعيد بن جبير، عن ابن عباس، وفيه: «**قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأم سلمة: (هذا علي بن أبي طالب لحمه لحمي ودمه دمي هو مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي)**»[3].

وأخرجه الحافظ ابن عساكر بسنده إلى عبد الله بن داهر بن يحيى الرازي، حدثني أبي، عن الأعمش، عن عباية الأسدي عن ابن عباس، بنحو الحديث الآنف لابن عباس عن ام سلمة[4].

وقد وثق الخطيبُ البغدادي عبدَ الله بن داهر، قال في ترجمته: «**عبد الله بن**

المرزوي: مشهور، طوّف وسمع داود بن رشيد وعلي بن حجر وطبقتهما، وعنه الطستي وابن الصواف والطبراني، مستقيم الحديث»، تاريخ الإسلام، ج٢٢، ص٣٠٩، (حوادث وفيات ٢٩١ـ ٣٠٠)، وأما حامد بن آدم الوارد في سند الحديث فقد أورده ابن حبان في كتابه الثقات، ج٨، ص٢١٨، وأخرج له الحاكم في المستدرك، ج٢، ص٥٨ ح ٢٣١٢، وقال عنه ابن عدي في ترجمته: «**لم أر في حديثه إذا روى عن ثقة شيئاً منكراً، وإنما يؤتى ذلك إذا حدّث عن ضعيف**» الكامل، ج٢، ص٤٦١.

(١) المعجم الكبير، الطبراني، ج١١، ص٧٤، ح١١٠٨٧، مجاهد عن ابن عباس.

(٢) مجمع الزوائد، الهيثمي، ج٩، ص١٣٩، ح١٤٦٤٥، باب منزلته [الإمام علي] رضي الله عنه.

(٣) المعجم الكبير، الطبراني، ج١٢، ص١٨، ح١٢٣٤١، سعيد بن جبير عن ابن عباس.

(٤) تاريخ دمشق، ابن عساكر، ج٤٢، ص٤٢.

داهر بن يحيى الأحمري الرازي شيخ صدوق»[١].

وأما داهر فقد اعترف ابن حجر ببراءته من الطعن وحصره بابنه عبد الله، حيث قال بعد أن أورد عن ابن عساكر حديث المنزلة الآنف: «ولم أر أحداً ذكر داهراً هذا حتى ولا ابن أبي حاتم بلديّه وإنما لم يذكره؛ لأن البلاء كله من ابن عبد الله وقد ذكروه واكتفوا به»[٢].

٣ ـ حديث زيد بن أرقم

أخرج الطبراني بسنده إلى عوف، عن ميمون أبي عبد الله، عن البراء بن عازب و زيد بن أرقم: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعلي حين أراد أن يغزو: (إنه لا بد من أن تقيم أو أقيم فخلفه)، فقال ناس: ما خلفه إلا لشيء كرهه، فبلغ ذلك علياً فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره، فتضاحك ثم قال: (يا علي أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه ليس نبي بعدي)»[٣].

قال الهيثمي: «رواه الطبراني بإسنادين في أحدهما ميمون أو عبد الله البصري، وثقة ابن حبّان وضعفه جماعة، وبقية رجاله رجال الصحيح»[٤].

وأخرجه الطبراني أيضاً بسنده إلى هارون بن سعد، عن ميمون أبي عبد الله، عن زيد بن أرقم والبراء بن عازب، مختصراً[٥].

(١) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج٩، ص٤٥٣.
(٢) لسان الميزان، ابن حجر، ج٢، ص٤١٤.
(٣) المعجم الكبير، الطبراني، ج٥، ص٢٠٣، ح٥٠٩٤، ميمون أبو عبد الله عن زيد بن أرقم.
(٤) مجمع الزوائد، الهيثمي، ج٩، ص١٤١، ح١٤٦٥٣، باب منزلته [الإمام علي] رضي الله عنه.
(٥) المعجم الكبير، الطبراني، ج٥، ص٢٠٣، ح٥٠٩٥، ميمون أبو عبد الله عن زيد بن أرقم.

٤ ـ حديث أبي سعيد الخدري

أخرج أحمد من طريق فضيل بن مرزوق، عن عطية العوفي، عن أبي سعيد الخدري، قال: «**قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلي: (أنت مني بمنزلة هارون من موسى الا انه لا نبي بعدي)**»[1].

قال الهيثمي عقبه: «**وفيه عطية العوفي، وثقه ابن معين، وضعفه أحمد وجماعة، وبقية رجال أحمد رجال الصحيح**»[2].

ووثقه أيضاً محمد بن سعد في طبقاته، قال: «**وكان ثقة إن شاء الله، وله أحاديث صالحة**»[3].

وقال ابن أبي حاتم: «**سئل أبي عن أبي نضرة وعطية، فقال: أبو نضرة أحب إليّ**»[4].

وأبو نضرة ثقة، وهذا الكلام لأبي حاتم يدل على وثاقة عطية؛ لأنه عبارة عن مقارنة بين ثقتين والسؤال عن الأوثق منهما، وإلا لو كان عطية ضعيفاً لقال كلاماً آخر غير ذلك.

ومن هذا القبيل قول يحيى بن سعيد القطان لما سئل عن جبر بن نوف أبي الوداك، فقال: «**أبو الدواك أحب إليّ من عطية**»[5].

وقال أبو بكر البزار: «**روى عنه جلة الناس**»[6].

(١) مسند أحمد بن حنبل، ج٣، ص٣٢، ح١١٢٩٠، مسند أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.
(٢) مجمع الزوائد، الهيثمي، ج٩، ص١٣٨، ح١٤٦٤٢، باب منزلته [الإمام علي] رضي الله عنه.
(٣) محمد بن سعد، الطبقات الكبرى، ج٦، ص٣٠٤.
(٤) ابن أبي حاتم الرازي، ج٨، ص٢٤١.
(٥) البخاري، التاريخ الكبير، ج٢، ص٢٤٣. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٢، ص٥٢.
(٦) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٧، ص٢٠٢.

وقد حسّن وصحح الترمذي له عدّة أحاديث في سننه(١)، وأخرج له ابن خزيمة في صحيحه حديثاً(٢)، وقد سمى كتابه بالمسند الصحيح المتصل بنقل العدل عن العدل من غير قطع في السند ولا جرح في النقلة(٣)، وقال الحافظ ابن حجر: «**أن حكم الأحاديث التي في كتاب ابن خزيمة... صلاحية الاحتجاج بها؛ لكونها دائرة بين الصحيح والحسن ما لم يظهر في بعضها علة قادحة**»(٤).

وقال ابن حجر في عطية: «**صدوق يخطئ كثيراً**»(٥).

٥ ـ حديث جابر بن عبد الله الانصاري

أخرج أحمد من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل، عن جابر بن عبد الله، قال: «**لما أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يخلف علياً رضي الله عنه، قال: قال له علي: ما يقول الناس فيَّ إذا خلفتني؟ قال: فقال: (أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه ليس بعدي نبي)، أو (لا يكون بعدي نبي)**»(٦).

وأخرجه الطبراني من طريق سماك، عن جابر، قال: «**قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلي رضي الله عنه : (أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا**

---

(١) سنن الترمذي، ج١، ص٢٩٦. ج٢، ص٣٩٤. ج٣، ص٢٢٨، ٣١٧ ـ ٣١٨. ج٤، ص٧ ـ ٨، ص٤٢، ص٤٦، ص٨٤، ص٩٦، ص٢٦٠، ص٢٦١. ج٥، ص٢٣، ص٥٠، ص١٣٧، ص٢٦٨، ص٢٧٨ ـ ٢٧٩، ص٣٠٣، ص٣٧٢.

(٢) صحيح ابن خزيمة، ج٣، ص١٥٩.

(٣) انظر: صحيح ابن خزيمة، ج١، ص٣. الحافظ ابن حجر العسقلاني، النُكَت على كتاب ابن الصلاح، ج١، ص٢٢.

(٤) ابن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، ج١، ص٢٩١.

(٥) ابن حجر، تقريب التهذيب، ج١، ص٦٧٨.

(٦) مسند أحمد بن حنبل، ج٣، ص٣٣٨، ح١٤٦٧٩، مسند جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

أنه لا نبي بعدي)»[1].

٦ ـ حديث أسماء بن عميس

أخرج أحمد من طريق عبد الله بن نمير، قال: ثنا موسى الجهني، قال: حدثتني فاطمة بنت علي، قالت: حدثتني أسماء بنت عميس، قالت: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «**يا علي أنت مني بمنزلة هارون من موسى الا انه ليس بعدي نبي**»[2].

قال الهيثمي في زوائده عقبه: «**رواه أحمد والطبراني، ورجال أحمد رجال الصحيح غير فاطمة بنت علي، وهي ثقة**»[3].

وقال شعيب الأرنؤوط عقبه أيضاً: «**إسناده صحيح**»[4].

وأخرج أحمد أيضاً من طريق يحيى بن سعيد، عن موسى الجهني، بلفظ قريب منه[5]، قال شعيب الأرنؤوط عقبه: «**إسناده صحيح، رجاله ثقات، رجال الصحيح غير فاطمة بنت علي وهو ابن أبي طالب**»[6].

٧ ـ حديث أمير المؤمنين الإمام علي عليه السلام

أخرج الحاكم من طريق حكيم بن جبير، عن الحسن بن سعد مولى علي،

(١) المعجم الكبير، الطبراني، ج٢، ص٢٤٧، ح٢٠٣٥، ناصح أبو عبد الله عن سماك.
(٢) مسند أحمد بن حنبل، ج٦، ص٤٣٨، ح٢٧٥٠٧، حديث أسماء بنت عميس رضي الله عنها.
(٣) مجمع الزوائد، الهيثمي، ج٩، ص١٣٨، ح١٤٦٤٣، باب منزلته [الإمام علي] رضي الله عنه.
(٤) مسند أحمد بن حنبل، ج٦، ص٤٣٨، ح٢٧٥٠٧، حديث أسماء بنت عميس رضي الله عنها، الأحاديث مذيلة بأحكام شعيب الأرنؤوط عليها..
(٥) انظر: مسند أحمد بن حنبل، ج٦، ص٣٦٩، ح٢٧١٢٦، حديث أسماء بنت عميس رضي الله عنها.
(٦) المصدر نفسه، الأحاديث مذيلة بأحكام شعيب الأرنؤوط عليها.

عن أمير المؤمنينعليه السلام، وفيه: «فدعاني رسول الله صلى الله عليه و سلم فعزم علي لما تخلفت قبل أن أتكلم، قال: فبكيت، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (ما يبكيك يا علي؟)، قلت: يا رسول الله يبكيني خصال غير واحدة، تقول قريش غدا: ما أسرع ما تخلف عن ابن عمه وخذله، ويبكيني خصلة أخرى كنت أريد أن أتعرض للجهاد في سبيل الله لأن الله يقول: ﴿ولا يطؤون موطئا يغيظ الكفار ولا ينالون من عدو نيلا﴾ إلى آخر الآية، فكنت أريد أن أتعرض لفضل الله، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (أما قولك: تقول قريش: ما أسرع ما تخلف عن ابن عمه وخذله، فإن لك بي أسوة، قد قالوا: ساحر وكاهن وكذاب، أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي، وأما قولك: أتعرض لفضل الله، فهذه أبهار من فلفل جاءنا من اليمن فبعه واستمتع به أنت وفاطمة حتى يأتيكم الله من فضله؛ فإن المدينة لا تصلح إلا بي أو بك»[1].

وقد صحح الحاكم الحديث؛ حيث قال عقبه: «هذا حديث صحيح الإسناد و لم يخرجاه»[2].

وأخرج حديث المنزلة الطبراني بسنده إلى قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن أمير المؤمنينعليه السلام، وفيه: «أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (خلفتك أن تكون خليفتي)»[3].

قال الهيثمي في زوائده: «وعن علي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (خلفتك أن

(١) المستدرك على الصحيحين، الحاكم النيسابوري، ج٢، ص٣٦٧، ح٣٢٩٤، تفسير سورة التوبة.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) المعجم الأوسط، الطبراني، ج٤، ص٢٩٦ ـ ٢٩٧، ح٤٢٤٨، من اسمه العباس.

تكون خليفتي)، قال: أتخلف عنك يا رسول الله؟ قال: (أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى؟ إلا أنه لا نبي بعدي)»[1].

ثم قال الهيثمي عقبه: «**رواه الطبراني في الأوسط، ورجاله رجال الصحيح**»[2].

حاصل الكلام في طرق حديث المنزلة

تقدم ذكر نبذة مختصرة عن بعض طرق حديث المنزلة وألفاظه ومناسباته المختلفة، مما لا مجال للنقاش في كثير منها أو القدح بأسانيدها كما هو واضح، مما يقطع معه بصحة الحديث بل تواتره، وأعرضنا عن ذكر بقية الطرق مراعاة للاختصار، وقد ذكر الهيثمي كثيراً منها في زوائده فلاحظ.

دلالة حديث المنزلة

إنّ المتأمل في طرق وألفاظ حديث المنزلة يقف على عدّة أمور، من جملتها:

١ ـ إن حديث سعيد بن المسيب، عن عامر[3] يدل بوضوح على أن حديث المنزلة غير مقيد بغزوة تبوك، بل هو مطلق، وتقييده بذلك يحتاج إلى دليل، مما يعني أن الحديث قد صدر أكثر من مرة، كما أن تتبع ابن المسيب للحديث والتثبّت من صدوره عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وتوجيه سؤاله إلى سعد بن أبي وقاص مرّة أخرى بنحو التعجّب، وتأكيد سعد لسماعه الحديث من النبي الأكرم صلى الله عليه وآله مباشرة بوضع أصبعيه على أذنيه، وقوله: «**نعم وإلا فاستكّتا**» كلّ

(١) مجمع الزوائد، الهيثمي، ج٩، ص١٤١، ح١٤٦٥٠، باب منزلته [الإمام علي] رضي الله عنه.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) الحديث الاول، حديث سعد، الطريق الثالث: عن سعيد بن المسيب، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه سعد.

ذلك واضح الدلالة على أن الأصحاب والتابعين قد فهموا من الحديث إثبات فضيلة ومزية خاصّة لأمير المؤمنين عليه السلام، تميّز بها على سائر الصحابة، ولو لم يكن في الحديث فضل اختصّ به الإمام عليه السلام فما هو الداعي لكل ما قام به ابن المسيب من التأكيد والتثبت؟!

كما أن حديث بكير بن مسمار، عن عامر[1] «**أمر معاوية بن أبي سفيان سعداً، فقال: ما منعك أن تسبّ أبا التراب؟**»، قد توفر على جهات كثيرة، كلّها صريحة في أن حديث المنزلة جاء لإثبات فضيلة عظيمة تميّز بها الإمام علي عليه السلام على الصحابة، نشير إلى بعضها:

أ ـ قول سعد: «**لئن تكون لي واحدة منهنّ أحب إليّ من حمر النعم**»، فإن هذه العبارة صريحة في أن سعداً فهم من حديث المنزلة فضيلة لعلي عليه السلام يفتقدها هو وغيره من الصحابة، ويرى سعد أيضاً أن تلك المنزلة لا يمكن أن تقارن بأموال الدنيا وكنوزها.

ب ـ لقد قرن سعد في الفضل حديث المنزلة بحديث دفع الراية يوم خيبر وقضية المباهلة، ولا شك أن حديث دفع الراية، وهو قول النبي الأكرم صلى الله عليه وآله: «**لأعطين الراية رجلاً يحبّ الله ورسوله ويحبّه الله ورسوله**» قد فهم الأصحاب منه منزلة وفضيلة عظيمة لعلي عليه السلام، فتطاولوا للحصول عليها، حتى قال عمر بن الخطاب في تلك اللحظة: «**ما أحببت الإمارة إلا يومئذ**»، وقال أيضاً: «**فتساورت لها رجاء أن أدعى لها**».

(١) الحديث الاول، حديث سعد، الطريق الثالث: عن بكير بن مسمار، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه سعد.

وحديث المنزلة جاء في سياق هذه الفضيلة العظيمة التي تطاول لنيلها عمر وغيره من الصحابة، ولم يحظ بها إلا أمير المؤمنين عليه السلام، فكان خليقاً بالإمارة حتى فتح الله تعالى على يديه، كما أن تلك الفضيلة نستكشفها أيضاً من إدراج حديث المنزلة في سياق آية المباهلة وقول النبي الأكرم عليه السلام: «**اللهم هؤلاء أهل بيتي**».

ج ـ استثناء (النبوة) في الحديث «**إلا أنه لا نبوّة بعدي**»، صريح في الاستثناء المتصل، لأن هذا هو الأصل في كل استثناء ما لم توجد قرينة على الخلاف.

ولو ادّعي: بأن العبارة المذكورة في الحديث جملة خبرية، والاستثناء في الجمل الخبرية منقطع.

فإنه يجاب عنه: بما أخرجه أحمد بسند صحيح، عن عائشة بنت سعد، عن أبيها[١]: «**أن علياً رضي الله عنه خرج مع النبي صلى الله عليه وسلم حتى جاء ثنية الوداع[٢]، وعلي رضي الله عنه يبكي، يقول: تخلّفني مع الخوالف؟ فقال: (أوما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا النبوة)**»[٣].

فقد توفرت ألفاظ هذا الحديث على نقطة مهمة جداً، وهي أن المستثنى فيه ليس جملة خبرية، وهذا ما يجيب على الشبهة القائلة: إن المستثنى في الحديث جملة خبرية، ولا يمكن أن يكون استثناء الجملة الخبرية استثناءً متصلاً[٤]، مع

(١) الحديث الاول، حديث سعد، الطريق الخامس: عن عائشة بنت سعد بن أبي وقاص، عن أبيها سعد.
(٢) الثنية: هي العقبة في الجبل فيها طريق مسلوك، والمراد هنا ثنية الوداع في المدينة المنورة من جهة مكة. انظر: معجم البلدان، ج٢، ٨٦.
(٣) مسند أحمد بن حنبل، ج١، ص١٧٠، ح١٤٦٣، مسند أبى اسحق سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.
(٤) مختصر التحفة الاثني عشرية، الدهلوي، ج١، ص٢١٧.

أن هذه الشبهة غير تامة من أساسها؛ لأن الأصل في الاستثناء هو الاتصال، سواء كانت الجملة خبرية أم لا.

وفي حال كون الاستثناء متّصلاً، فإنه يثبت لعلي عليه السلام جميع المزايا والمنازل الأخرى الثابتة لهارون عليه السلام بالنسبة إلى موسى عليه السلام، وسيأتي أن الإمامة والخلافة من جملة تلك المنازل.

٢ ـ إن حديث ابن عباس[1] بألفاظه المختلفة صريح في أن حديث المنزلة يرمي إلى إثبات أهم منزلة من منازل هارون من موسى، وهي الولاية والخلافة، كما سيأتي ذكرها لاحقاً، والشاهد على صراحة الرواية في إثبات منزلة الخلافة ما ذكره بعض علماء السنة، منهم الباحث أحمد محمود صبحي، فهو بعد أن ناقش في صحة الحديث قال: «**ولا شك أن هذه العبارة تجعل من الحديث نصاً جلياً في إمامة علي، يحسم كل اختلاف ويضع حداً للتفسيرات المتباينة التي استخلصتها الفرق من دلالة الحديث**»[2].

كما يدل الحديث بلفظ محمود بن محمد المرزوي[3]، وسلمة بن كهيل[4]،

---

(١) الحديث الثاني، حديث ابن عباس.

(٢) أحمد محمود صبحي، نظرية الإمامة، ص ٢٢٥.

(٣) تقدم ذكر ما أخرجه الطبراني بسنده إلى محمود بن محمد المرزوي، ثنا حامد بن آدم المروزي، ثنا جرير، عن ليث عن مجاهد، عن ابن عباس، قال: «**لما أخا النبي صلى الله عليه وسلم بين أصحابه بين المهاجرين والأنصار فلم يؤاخ بين علي بن أبي طالب وبين أحد منهم...**»، المعجم الكبير، ج١١، ص٧٥، ح١١٠٩٢، مجاهد عن ابن عباس.

(٤) تقدم ذكر ما أخرجه الطبراني بسنده إلى سلمة بن كهيل، عن مجاهد، عن ابن عباس. المعجم الكبير، الطبراني، ج١١، ص٧٤، ح١١٠٨٧، مجاهد عن ابن عباس.

وسعيد بن جبيرعن ابن عباس[1]، وعبد الله بن داهر بن يحيى الرازي[2]، على أن حديث المنزلة لم يصدر من النبي الأكرمﷺ في معركة تبوك فحسب، بل صدر عنهﷺ أيضاً في الأيام الأولى لدخوله المدينة المنوّرة، بدليل المؤاخاة التي كانت في ذلك الحين، فهذا الحديث لا ربط له بغزوة تبوك كما هو واضح، وإنما هو حديث مستأنف.

ومن الأحاديث الأخرى التي ليس فيها أي إشارة إلى واقعة تبوك هو حديث أسماء بنت عميس[3].

ومن الأحاديث النبوية التي لم تكن مرتبطة بواقعة تبوك أيضاً ما أخرجه السيوطي في (الجامع الصغير) بسند صحيح عن رسول اللهﷺ، قال: «**علي مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبي بعدي**»[4]، وقد أدرج الألباني هذا الحديث في (صحيح الجامع الصغير)، وقال عنه: «**صحيح**»[5].

فإن هذه الرواية ـ كما هو واضح من سياقها ـ ابتداء الرسولُ الأكرمﷺ الكلامَ فيها مع أصحابه، وليس في الحديث أي قرينة أو شاهد على أنه صدر في وقعة تبوك.

---

(١) المعجم الكبير، الطبراني، ج١٢، ص١٨، ح١٢٣٤١، سعيد بن جبير عن ابن عباس، وفيه: «**قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأم سلمة: (هذا علي بن أبي طالب لحمه لحمي ودمه دمي هو مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي)**».

(٢) تقدم ذكر ما أخرجه ابن عساكر بسنده إلى عبد الله بن داهر بن يحيى الرازي، عن أبيه عن الأعمش، عن عباية الأسدي، عن ابن عباس. تاريخ دمشق، ابن عساكر، ج٤٢، ص٤٢.

(٣) الحديث السادس.

(٤) الجامع الصغير، السيوطي، ج٢، ص١٧٧.

(٥) صحيح البخاري وزياداته، الألباني، ج٢، ص٧٥٣.

كما أن ما أخرجه أحمد من طريق سعيد بن المسيّب، قال: «قلت لسعد بن مالك: **إني أريد أن أسألك عن حديث وأنا أهابك أن أسألك عنه؟ فقال: لا تفعل يا بن أخي، إذا علمت أن عندي علماً فسلني عنه ولا تهبني**»[1]، فسأله عن حديث المنزلة في غزوة تبوك فأورد له نص الحديث، وقد تقدم تصحيح سند هذا الحديث، والنقطة الملفتة للنظر فيه هي خوف وهيبة سعيد بن المسيّب من السؤال عن حديث المنزلة، وليس ذلك إلا للحظر والمنع الذي فرضه معاوية في ذلك الحين على أحاديث فضائل أمير المؤمنين عليه السلام، وهذا يعني أن ابن المسيّب لم يتردّد في دلالة الحديث على إثبات فضيلة للإمام عليه السلام، بل خلافته، وإنما كان يخشى من توبيخ سعد بن مالك له أو امتناعه عن الإجابة على أقل تقدير، بسبب الظروف الأمنية السيّئة التي كان يواجهها رواة الفضائل في زمن معاوية.

٣ ـ إن ألفاظ حديث زيد بن أرقم[2] تُسلّط الضوء على حقيقة مهمّة تساهم في فهم طبيعة العلاقة بين استخلاف أمير المؤمنين عليه السلام في المدنية وبين مدلول حديث المنزلة، وأن ذلك الاستخلاف نابع من واقع المنزلة التي للإمام عليه السلام من رسول الله صلى الله عليه وآله، وهي منزلة تُضاهي منزلة هارون من موسى عليهما السلام بكل أبعادها، بما في ذلك استخلافه على قومه عندما ذهب موسى عليه السلام إلى لقاء ربه تبارك وتعالى كما سيتضح لاحقاً.

وخصوصاً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الظروف السياسية التي أحاطت

(١) مسند أحمد بن حنبل، ج١، ص١٧٠، ح١٤٦٣، مسند أبى اسحق سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.
(٢) الحديث الثالث، حديث زيد بن أرقم.

بالمدينة آنذاك، فإن الألفاظ التي تصرح بهذه الحقيقة في الحديث هي قول النبي الأكرم: صلى الله عليه وآله «إنه لابد أن تقيم أو أقيم»، فإن هذا التعبير صريح في أن المدينة المنورة التي كانت عاصمة الحكومة الإسلامية آنذاك قد أحاطت بها ظروف وملابسات خاصّة اقتضت أن لا يُغادرها النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، كما أنه لا يمكن السكوت عن الخطر الداهم الذي كانت تواجهه الحكومة الإسلامية من قبل الإمبراطورية الرومانية في ذلك الحين، والذي كان يتطلب من النبي الأكرم صلى الله عليه وآله الخروج بشخصه المبارك لتقوية عزيمة المسلمين تجاه أعتى قوة عسكرية في المنطقة، خصوصاً إذا أخذنا بعين الاعتبار طول المسافة بين المدينة وتبوك التي كان من المفروض وقوع المعركة فيها، واستعداد الروم لغزو الجزيرة العربية والقضاء على الرسالة الإسلامية؛ انطلاقاً من ذلك المكان.

وقد كان ذلك العام عام جدب، وتزامن الخروج مع صيف الجزيرة الشديد الحرارة، مما أوجب تقاعس بعض المسلمين وتثبيط المنافقين لعزيمة المقاتلين في الجيش الإسلامي، كل ذلك جعل وجود النبي الأكرم صلى الله عليه وآله في تلك المعركة ضرورة لابدّ منها، وإلا فلا يمكن الخروج بجيش قادر على مواجهة الروم، والشاهد على ذلك تخاذل المسلمين في المرة اللاحقة عن جيش أسامة عندما كان الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله مريضاً.

ولا شك في أن الموقف الصائب في مثل هكذا تزاحم كان هو إخلاف النبي صلى الله عليه وآله في المدينة من يحمل خصائصه الرسالية ويكون قادراً على ملء الفراغ الذي يُخلّفه خروج النبي الأكرم صلى الله عليه وآله إلى غزوة تبوك، ولم يكن أحد من الصحابة يمتلك هذا المقام الإلهي إلا أمير المؤمنين عليه السلام، الذي كان نفس النبي

الأكرم صلى الله عليه وآله بصريح آية المباهلة، وكان الناطق الرسمي عن رسول الله من أهل بيته كما هو صريح الحديث الوارد في تبليغ سورة براءة، عندما قال جبرائيل عليه السلام للنبي صلى الله عليه وآله: «لن يؤدي عنك إلا أنت أو رجل منك» كما سيأتي لا حقاً بيانه[1]، فأرجع النبي الأكرم صلى الله عليه وآله أبا بكر وبعث الإمام علياً عليه السلام خليفة عنه وناطقاً عن السماء.

وهذا ما يُميّز استخلاف الإمام علي عليه السلام عن استخلاف ابن أم مكتوم وغيره على المدينة، إذ لم يكن استخلافهم محاطاً بتلك الظروف، ولم تكن المدينة تتطلّب في زمنهم إلا خلافة النبي وولايته عليها ولو عن بعد، ولم يكن استخلافهم بديلاً عن خلافة النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، وأما استخلاف أمير المؤمنين عليه السلام فقد جعله النبي صلى الله عليه وآله بديلاً شرعياً وقانونياً يضاهي استخلاف موسى لهارون عليهما السلام في قومه عندما ذهب إلى ربّه، حيث قال له: ﴿اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلاَ تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ﴾[2]، ولذا نجد أن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله قرن في حديثه بين ضرورة بقاء الإمام علي عليه السلام خليفة عنه في المدينة وبين منزلة الإمام عليه السلام منه صلى الله عليه وآله وأنها كمنزلة هارون من موسى عليهما السلام.

ومما يُسلّط الضوء على ضرورة بقاء النبي الأكرم صلى الله عليه وآله في المدينة أو رجل منه وهو علي عليه السلام، ما جاء في الحديث ذاته من أن هناك أناساً تخلّفوا عن الخروج إلى القتال وطعنوا في خلافة الإمام علي عليه السلام على المدينة، حيث قالوا: «ما خلّفه إلا لشيء كرهه»، فإن هذا يعني أن هناك أناساً تخلّفوا في المدينة يسعون لإثارة

(١) الفصل الخامس من هذا الكتاب، تحت عنوان (أحاديث معالم الفرقة الناجية)، رقم١٣.
(٢) الأعراف/ ١٤٢.

الأجواء واللغط حول خلافة الإمام عليه السلام، ونيّة مبيّتة لإحداث انقلاب مدني ضدّ الحكومة الإسلامية بعد أن تخلو لهم الأجواء بخروج النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وعلي عليه السلام الذي يتميز بقوّة اليقين وحسن التدبير والشجاعة الفائقة التي لا يستطيع المنافقون والذين في قلوبهم مرض مواجهتها، وتتجلّى هذه الحقيقة أكثر عند مطالعة مفردات الحديث اللاحق.

٤ ـ إن حديث أمير المؤمنين عليه السلام(١) صريح ـ كسائر الألفاظ الأخرى لحديث المنزلة ـ في ضرورة بقاء عالإمام عليه السلام في المدينة خليفة عن رسول الله صلى الله عليه وآله بخلافة لا تليق إلا به، حيث يقول له النبي الأكرم صلى الله عليه وآله: «**فإن المدينة لا تصلح إلا بي أو بك**»، كما أن الحديث صريح في أن الطعن بخلافة الإمام عليه السلام على المدينة يوازي طعن قريش في نبوة النبي الأكرم صلى الله عليه وآله واتهامهم له بالسحر والكهانة والكذب، وعلى ضوء ذلك قال النبي الأكرم صلى الله عليه وآله مباشرة: «**أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي**»، بمعنى أن خلافتك من الله تعالى كنبوتي، والطعن فيها من قبل قريش كطعنهم في مقام النبوة، إلا أن الإمام علياً عليه السلام ليس بنبي.

وهذا ما نؤكّد عليه من أن حديث المنزلة يثبت ما كان لهارون عليه السلام من المقامات إلا النبوة، ومن تلك المقامات مقام الخلافة بصريح القرآن الكريم كما تقدم وسيأتي أيضاً: مما يعني أن حديث المنزلة الذي ورد في استخلاف علي عليه السلام على المدينة يثبت له خلافة ربانية ومقاماً سامياً في حياة النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وقبل مماته.

(١) الحديث السابع.

تقريب دلالة حديث المنزلة على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام

لكي تتجلّى لنا فضائل ومزايا حديث المنزلة، وتتضح دلالته الصريحة على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام وولايته وخلافته لرسول الله صلى الله عليه وآله من خلال النصوص القرآنية، وأنها خلافة إلهية ربّانية، لابدّ أن نتعرّف في البداية على بعض منازل هارون من موسى عليهما السلام الثابتة بصريح آيات القرآن الكريم، ثم نتعرّض في كل منزلة لبيان دلالة الحديث على ثبوتها لأمير المؤمنين عليه السلام:

١ ـ إن النبوة من المنازل والمقامات العظيمة التي أثبتتها الآيات القرآنية لهارون عليه السلام، قال الله عزّ وجلّ في حديثه عن موسى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ مِن رَّحْمَتِنَا أَخَاهُ هَارُونَ نَبِيًّا﴾[1].

إن هذه الآية المباركة واضحة وصريحة في أن مقام النبوة من المنازل الثابتة لهارون من موسى عليهما السلام.

وهذه المنزلة هي التي استثناها الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله في الحديث الشريف بعبارات مختلفة ومتنوعة، كما تقدم في قوله صلى الله عليه وآله: «إلا أنه لا نبي بعدي» وقوله: «إلا النبوة»، ونحو ذلك من ألفاظ الحديث التي استثنت النبوّة ممّا أثبته النبي الأكرم صلى الله عليه وآله للإمام علي عليه السلام من المنازل والمقامات، بواسطة تنزيله منزلة هارون عليه السلام، وقد تقدّم أن هذا الاستثناء إستثناء متّصل.

كما أن في هذا الاستثناء الخاص للنبوة من عموم الحديث دلالة واضحة على أن ما لم يستثنه النبي الأكرم صلى الله عليه وآله من المقامات الثابتة لهارون عليه السلام حاصلة

(١) مريم/ ٥٣.

كلّها للإمام عليه السلام، فإن الاستثناء وإطلاق المستثنى من دون تقييده بقيد أو شرط، دليل واضح على عموم المستثنى منه، وهي منازل هارون من موسى عليه السلام، قال السيد المرتضى: «**فاقتضى هذا الظاهر أن له كل منازل هارون من موسى، لأنه أطلق ولم يخص، إلا ما دلّ عليه العقل والاستثناء المذكور، ولولا أن الكلام يقتضي الشمول لما كان للاستثناء معنى، وإنما نبّه صلى الله عليه وآله باستثناء النبوة على أن ما عداه قد دخل تحته، إلا ما علم بالعقل أنه لا يدخل فيه، نحو الأخوة في النسب أو الفضل الذي يقتضيه شركة النبوة إلى ما شاكله**»[1].

على أنه سوف يأتي أن لأمير المؤمنين عليه السلام أخوة مع النبي الأكرم صلى الله عليه وآله تفوق أخوة النسب في الامتيازات والخصائص.

ومضافاً لذلك ـ كما أفاده السيد المرتضى ـ أن دخول الاستثناء في اللفظ الذي يقتضي على سبيل الاحتمال أشياء كثيرة متى صدر من حكيم يريد البيان والإفهام، دليل على أن ما يقتضيه اللفظ ويحتمله ـ بعد ما خرج بالاستثناء ـ مراد بالخطاب وداخل تحته، ويصير دخول الاستثناء كالقرينة أو الدلالة التي توجب بها الاستغراق والشمول.

ويدلّ على صحة ما ذكروه أن الحكيم منا إذا قال: (من دخل داري أكرمته إلا زيداً)، فهمنا من كلامه بدخول الاستثناء أن من عدا زيداً مراد بالقول؛ لأنه لو لم يكن مراداً لوجب استثناؤه مع إرادة الإفهام والبيان[2].

٢ ـ إن القرابة الخاصة والأخوّة النسبية التي كانت بين هارون وموسى،

---

(١) الشافي في الإمامة، السيد المرتضى، ج٣، ص٥ ـ ٦.

(٢) الشافي في الإمامة، السيد المرتضى، ج٣، ص١٤.

من الأمور الواضحة التي صرّح بها القرآن الكريم في جملة من الآيات الكريمة، كما في قول موسى عليه السلام: ﴿وَاجْعَل لِّي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي * هَارُونَ أَخِي﴾، فتعتبر هذه الأخوّة من المنازل المهمّة التي ميّزت هارون عن أصحاب موسى عليه السلام من بني إسرائيل.

وللأخوة دور في نيل المقامات الإلهية، فقد أكّد القرآن الكريم على تلك المنزلة في جملة وافرة من الآيات المباركة، كما في قوله تعالى على لسان موسى عليه السلام: ﴿وَاجْعَل لِّي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي * هَارُونَ أَخِي * اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي * وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي﴾[1]، وقد استجاب الله تعالى له قائلاً: ﴿اذْهَبْ أَنتَ وَأَخُوكَ بِآيَاتِي وَلا تَنِيَا فِي ذِكْرِي﴾[2]، ولاشك أن هذا الطلب الذي تقدّم به موسى إلى الله تعالى، والذي هو عبارة عن إعطاء منصب الوزارة لشخص من أهله وهو أخوه هارون، واستجابة الله عزّ وجلّ لذلك الطلب، كل ذلك يستند في الحقيقة إلى قانون اصطفاء بعض البيوتات الطاهرة والذريّات المطهّرة، ودوره في كيفية توزيع ومنح المناصب والمقامات الإلهية.

وقد وردت بنود ذلك القانون في كثير من الآيات المباركة، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ * ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِن بَعْضٍ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَقَ وَيَعْقُوبَ كُلاًّ هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ وَمِن ذُرِّيَّتِهِ دَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَى وَهَارُونَ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ * وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَى وَعِيسَى وَإِلْيَاسَ كُلٌّ مِّنَ الصَّالِحِينَ * وَإِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ

(١) طه/ ٢٩ـ٣٢.
(٢) طه/ ٤٢.
(٣) آل عمران/ ٣٣ـ٣٤.

وَيُونُسَ وَلُوطًا وَكُلاًّ فضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ * وَمِنْ آبَائِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ وَإِخْوَانِهِمْ وَاجْتَبَيْنَاهُمْ وَهَدَيْنَاهُمْ إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[1].

فهذه الآيات المباركة تنصّ على أن الاصطفاء بالمقامات الإلهية خاص ببعض البيوت المباركة، وأن لبيوت الأنبياء دوراً أساسيّاً في اجتباء ذريّاتهم واصطفائهم وتفضيلهم على العالمين، كما أنها صريحة أيضاً في أن للأخوة مضافاً إلى الأبوة والبنوة تأثيراً مهمّاً في استعداد الشخص، لنيل المقامات الإلهية، وقد كانت أخوة هارون لموسى عليهما السلام منزلة أهّلته لبلوغ درجة النبوة والخلافة.

والذي نريد التأكيد عليه في هذا المجال: هو أن القرابة النسبية الخاصّة بين بين النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وأمير المؤمنين عليه السلام، وكذا منزلة الأخوّة التي اختصّ بها دون سائر الصحابة ـ كما سيتضح ـ كانت من الأصول والمبادئ المهمّة التي استحقّ على ضوئها مقام الإمامة والخلافة، كما كان هذا الأمر ثابتاً لهارون بالنسبة إلى موسى عليه السلام، ولا يخرج هذا الأمر عن قانون الاصطفاء في الآل والذرية الذي ذكرناه.

وقد يشكل بأن أمير المؤمنين عليه السلام وإن كان بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وآله علاقة الرحم وقربى النسب، إلا أنه لم يكن أخاً نسبيّاً للرسول صلى الله عليه وآله كي نقارن بين أخوّته وأخوّة هارون لموسى، وهذا فارق واضح وجليّ بين قرابة هارون ـ وهي الأخوّة النسبية ـ وبين قرابة أمير المؤمنين عليه السلام وهي بني العمومة.

والجواب هو: أن رسول الله صلى الله عليه وآله أثبت لأمير المؤمنين عليه السلام أخوّة خاصّة ـ

(١) الأنعام/ ٨٤ـ ٨٧.

كما دلّ على ذلك حديث المؤخاة الآتي - تفوق في مزاياها وخصائصها ومعطياتها الأخوّة النسبيّة الناتجة عن التقاء الأبوين، فبالإضافة إلى القرابة النسبيّة القريبة بينهما فقد تميّز الإمام عليه السلام بأخوّة تكوينية خاصّة للنبي صلى الله عليه وآله أهّلته لنيل منازل الأخوة النسبية التي كانت لهارون عليه السلام.

وعليه فأمير المؤمنين عليه السلام - بحسب ما سنذكره من الروايات - كما أنه من بيوت الأنبياء التي اصطفاها الله عزّ وجلّ، هو أيضاً أخو النبي الأكرم صلى الله عليه وآله.

وهناك جملة وافرة من الروايات الدالة على أخوة أمير المؤمنين عليه السلام لرسول الله صلى الله عليه وآله، من جملتها:

أ - أخرج الترمذي بسنده إلى جميع بن عمير التيمي، عن ابن عمر، قال: **«آخى رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أصحابه، فجاء علي تدمع عيناه فقال: يا رسول الله آخيت بين أصحابك ولم تؤاخ بيني وبين أحد، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: (أنت أخي في الدنيا والآخرة)»**، ثم قال عقبه: **«هذا حديث حسن غريب»**[1].

والحسن الغريب عند الترمذي هو ما كان رواته من الثقات، قال الأحوذي في شرحه للسنن: **«وقال الحافظ أحمد بن عبد المحسن القرّافي في كتابه (معتمد النبيه): قول أبي عيسى: هذا حديث صحيح حسن غريب، وهذا حديث حسن غريب، إنما يريد به ضيق المخرج، أنه لم يخرج إلا من جهة واحدة ولم تتعدد طرق خروجه، إلا أن راويه ثقة، فلا يضر ذلك فيستغربه هو لقلّة المتابعة»**[2].

(١) سنن الترمذي، ج٥، ص٦٣٦، ح٣٧٢٠، باب٢١.
(٢) تحفة الأحوذي، المباركفوري، ج١، ص٣٢٤.

وقال ابن حجر بعد ذكره للحديث الآنف: «وإذا انضم هذا إلى ما تقدم تقوى به»[١].

ب ـ أخرج ابن حبان بسنده إلى البراء، عن أبي بكر أن رسول الله صلى الله عليه وآله، قال في يوم المؤاخاة لعلي عليه السلام: «والذي بعثني بالحق ما أخرتك إلا لنفسي وأنت مني بمنزلة هارون من موسى غير أنه لا نبي بعدي، وأنت أخي ووارثي، قال: يا رسول الله، وما أرث منك؟ قال: ما ورثت الأنبياء قبلي، قال: وما ورثت الأنبياء قبلك؟ قال: كتاب الله وسنة نبيهم، وأنت معي في قصري في الجنة مع فاطمة ابنتي»[٢].

وأخرجه الطبراني في الكبير من طريق زيد بن أبي أوفى[٣].

ج ـ أخرج الطبراني في الأوسط بسنده إلى اشعث بن عم الحسن بن صالح وكان يفضل على الحسن بن صالح، قال: حدثنا مسعر بن كدام، عن عطية العوفي، عن جابر بن عبد الله، قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (مكتوب على باب الجنة: محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، علي أخو رسول الله، قبل أن تخلق

(١) فتح الباري، ج٧، ص٢١١.

(٢) الثقات، ابن حبان، ج١، ص١٤٢، وقد أخرج ابن حبان هذا الحديث عن الفضل بن الحباب، عن عبد الله بن رجاء، عن إسرائيل بن يونس، عن أبي إسحاق عمرو بن عبد الله السبيعي، عن البراء بن عازب، عن أبي بكر، عن رسول الله صلى الله عليه وآله، أما أبو خليفة الفضل بن الحباب فقد قال عنه ابن حجر: «مسند عصره بالبصرة يروي عن القعنبي ومسلم بن إبراهيم والكبار وتأخر إلى سنة خمس وثلاث مائة، ورحل إليه من الأقطار، وكان ثقة عالماً، ما علمت فيه ليناً» لسان الميزان، ج٤، ص٤٣٨، وأما عبد الله بن رجاء، فقال عنه الذهبي: «عبد الله بن رجاء الحافظ الثقة أبو عمرو الغداني البصري» تذكرة الحفاظ، ج١، ص٤٠٤، وإسرائيل بن يونس قال عنه ابن حجر: «ثقة تكلّم فيه بلا حجة» تقريب التهذيب، ج١، ص١٠٤، وأبو إسحاق السبيعي قال عنه ابن حجر: «ثقة مكثر عابد» تقريب التهذيب، ج١، ص٤٢٣.

(٣) المعجم الكبير، الطبراني، ج٥، ص٢٢٠، ح٥١٤٦، زيد بن أبي أوفى الأسلمي كان ينزل البصرة.

السماوات بألف سنة)»[١].

رواه الهيثمي في زوائده، وقال عقبه: «رواه الطبراني في الأوسط وفيه أشعث ابن عم الحسن بن صالح وهو ضعيف ولم أعرفه»[٢].

وقد وثق الخطيب البغدادي أشعث هذا؛ حيث قال: «أشعث بن عم حسن بن صالح، وكان يفضل على الحسن»[٣].

وهذه العبارة نفسها موجودة في (المعجم الأوسط) للطبراني[٤].

والحسن بن صالح من كبار الرواة الثقات، قال عنه ابن حجر: «ثقة فقيه عابد رمي بالتشيع»[٥]، فإذا كان الأشعث يفضل على ابن عمّه الحسن بن صالح، فلا شك في صلاحه ووثاقته.

وعليه فالخطيب والطبراني يوثقان اشعث.

د ـ أخرج أحمد بسنده إلى ربيعة بن ناجذ، عن علي عليه السلام، عن رسول الله صلى الله عليه وآله في حديث الدار، وفيه: «(يا بني عبد المطلب، إني بعثت لكم خاصة وإلى الناس عامّة، وقد رأيتم من هذه الآية ما رأيتم فأيكم يبايعني على أن يكون أخي وصاحبي؟)، قال: فلم يقم إليه أحد، قال: فقمت إليه وكنت أصغر القوم، فقال: (اجلس)، ثلاث مرات كل ذلك أقوم إليه، فيقول لي: (اجلس)، حتى إذا كان في الثالثة ضرب بيده على يدي»[٦].

---

(١) المعجم الأوسط، الطبراني، ج٥، ص٣٤٣، دار الحرمين.
(٢) مجمع الزوائد، الهيثمي، ج٩، ص١١١.
(٣) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج٧، ص٣٩٨.
(٤) المعجم الأوسط، الطبراني، ج٥، ص٣٤٣، دار الحرمين.
(٥) تقريب التهذيب، ابن حجر، ج١، ص١٦١.
(٦) مسند أحمد بن حنبل، ج١، ص١٥٩.

رواه الهيثمي في زوائده، وقال عقبه: «**رواه أحمد ورجاله ثقات**»[١].

هـ ـ أخرج الطبراني في المعجم الكبير بسنده إلى عكرمة، عن ابن عباس، أن علياً رضي الله عنه كان يقول في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**إن الله عزوجل يقول: ﴿أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم﴾، والله لا ننقلب على أعقابنا بعد إذ هدانا الله، والله لئن مات أو قتل لأقاتلن على ما قاتل عليه حتى أموت، والله إني لأخوه ووليه وابن عمه ووارثه فمن أحق به مني؟**»[٢].

رواه الهيثمي في زوائده، وقال عقبه: «**رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح**»[٣].

فهذه الأحاديث الصحيحة وغيرها كلّها تُثبت أن للإمام عليه السلام أخوّة خاصّة مع رسول الله صلى الله عليه وآله، وهي أخوّة قبل خلق السماوات والأرض وفي الدنيا والآخرة كما تقدم في رواية الطبري، وعلى ضوئها ورث الإمام علي عليه السلام من رسوله الله صلى الله عليه وآله ما ورثة الأنبياء.

وهذه الأخوّة الخاصّة تستند إلى الرابطة التكوينية في الخلق بين الإمام عليه السلام والنبي الأكرم صلى الله عليه وآله، وهذا ما أكّدته جملة من الروايات، منها: ما أخرجه الحاكم في المستدرك عن جابر بن عبد الله، قال: «**سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول لعلي: يا علي، الناس من شجر شتى وأنا وأنت من شجرة واحدة، ثم قرأ رسول الله صلى الله عليه وآله: ﴿وَجَنَّاتٌ مِّنْ أَعْنَابٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَى بِمَاءِ وَاحِدٍ»﴾** قال الحاكم: «هذا

(١) مجمع الزوائد، الهيثمي، ج٨، ص٥٣٢، ح١٤١٠٩، باب معجزته صلى الله عليه وسلم في الطعام وبركته فيه.

(٢) المعجم الكبير، الطبراني، ج١، ص١٠٧، ح١٧٦، وما أسند علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٣) مجمع الزوائد، الهيثمي، ج٩، ص١٨٣، ح١٤٧٦٥، باب في قتاله [الإمام علي عليه السلام] ومن يقاتله.

حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»[1].

كما روى هذا الحديث القرطبي أيضاً في تفسيره[2].

فإذن، معنى هذا الحديث هو أن بين النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وأمير المؤمنين عليه السلام علاقة ورابطة تكوينية في الخلق والإيجاد، أي إن الإمامَ عليه السلام والرسول الأكرم صلى الله عليه وآله خلقهما الله تعالى من منبت تكويني خاص، يُسقى بماء واحد، ويتميّز في خصائصه وصفائه وطهارته عن الأصل والمنبت الذي خلق الله تعالى منه سائر الناس، وهذه العلاقة الملكوتية هي ركيزة الأخوّة الخاصّة التي أشرنا إلى تميّزها عن الأخوّة النسبية في الخصائص والمواصفات، مضافاً إلى القرابة القريبة بين أمير المؤمنين عليه السلام والنبي الأكرم صلى الله عليه وآله، فهو ابن عمّه ومن بيت اصطفاه الله تعالى على سائر البيوت، كما ورد ذلك في الصحيح عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، حيث قال: **«إن الله اصطفى كنانه من ولد إسماعيل، واصطفى قريشاً من كنانه، واصطفى من قريش بني هاشم واصطفاني من بني هاشم»**[3]، كما قال صلى الله عليه وآله أيضاً: **«أنا محمد بن عبد الله بن عبد المطلب، إن الله خلق الخلق فجعلني في خيرهم فرقة، ثم جعلهم فرقتين فجعلني في خيرهم فرقة، ثم جعلهم قبائل فجعلني في خيرهم قبيلة، ثم جعلهم بيوتاً فجعلني في خيرهم بيتاً وخيرهم نسباً. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن»**[4].

---

(١) المستدرك، الحاكم النيسابوري، ج٢، ص٢٤١.

(٢) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ج٩، ص٢٨٣.

(٣) صحيح مسلم، ج٤، ص١٧٨٢، ح ٢٢٧٦، كتاب الفضائل.

(٤) سنن الترمذي، ج٥، ص٥٤٣، ورواه أحمد في الفضائل، ج٢، ص٩٣٧، وقال الهيثمي: **«رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح»** مجمع الزوائد، ج٨، ص٣٩٧، وقال الألباني في تعليقه على مشكاة المصابيح: **«حديث صحيح وحسّنه الترمذي»**، ج٣، ص١٦٠٤.

ومن الواضح أن الإمام عليه السلام من ذلك البيت المبارك والنسب الطاهر.

والحاصل: أن مقام ومنزلة القرابة الخاصة والأخوّة التكوينية ثابتة لأمير المؤمنين عليه السلام بنحو أعلى وأفضل من الأخوّة النسبية التي بين هارون وموسى عليهما السلام، ولهذه القرابة والأخوّة دورها الأساس في اختيار الإمام علي عليه السلام للخلافة والاستخلاف.

٣ ـ من المنازل المهمّة التي أثبتها القرآن الكريم لهارون عليه السلام هي مقام الوزارة، حيث إن الله عزّ وجلّ شدّ أزر موسى عليه السلام به، وجعله ردءاً ومدافعاً عن رسالته ومصدّقاً لها، قال تعالى على لسان موسى: ﴿وَاجْعَل لِّي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي * هَارُونَ أَخِي * اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي﴾[1]، فأجابه الله تعالى: ﴿قَالَ قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يَا مُوسَى﴾[2]، وفي آية أخرى من سورة الفرقان قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَا مَعَهُ أَخَاهُ هَارُونَ وَزِيرًا﴾[3]، كما جاء على لسان موسى عليه السلام: ﴿وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي﴾[4].

وهذه المنزلة الكريمة والفضيلة العظيمة ثابتة للإمام عليه السلام أيضاً بمقتضى عموم حديث المنزلة، إذ تقدم أن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله لم يستثن من المنازل الثابتة لهارون عليه السلام غير منزلة النبوة.

كما أن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله قد صرح بثبوت منزلة الوزارة والمؤازرة للإمام عليه السلام في جملة من الأحاديث، من ذلك ما أخرجه الثعلبي في تفسيره

(١) طه/ ٢٩ـ٣١.
(٢) طه/ ٣٦.
(٣) الفرقان/ ٣٥.
(٤) القصص/ ٣٤.

بسنده عن أبي ذر، قال: «صلّيت مع رسول الله يوماً من الأيام صلاة الظهر، فدخل سائل في المسجد فلم يعطه أحد، فرفع السائل يده إلى السماء وقال: اللهم اشهد أني سألت في مسجد رسول الله فلم يعطني أحد شيئاً، وكان علي راكعاً فأومى إليه بخنصره اليمنى وكان يتختم فيها، فأقبل السائل حتى أخذ الخاتم من خنصره، وذلك بعين النبي صلى الله عليه وسلم، فلما فرغ النبي صلى الله عليه وسلم من الصلاة فرفع رأسه إلى السماء وقال: اللهم إن أخي موسى سألك، فقال: ﴿رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي * وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي * وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي * يَفْقَهُوا قَوْلِي * وَاجْعَل لِّي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي * هَارُونَ أَخِي * اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي﴾ فأنزلت عليه قرآناً ناطقاً: ﴿سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطَانًا﴾ اللهم وأنا محمد نبيك وصفيك، اللهم فاشرح لي صدري ويسر لي أمري واجعل لي وزيراً من أهلي علياً أُشدد به ظهري، قال أبو ذر: فوالله ما استتم رسول الله ﷺ الكلمة حتى أنزل عليه جبرئيل من عند الله، فقال يا محمد: اقرأ، فقال: وما أقرأ؟ قال: اقرأ ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ»﴾[1].

ومؤازرة الإمام علي عليه السلام ومعاضدته لرسول الله ﷺ وجهاده وقتاله في سبيل الرسالة الخاتمة من الأمور الواضحة التي لا يعتريها شك أو ريب، وقد هتفت السماء بشجاعة علي عليه السلام وفتوّته قائلة: «لا سيف إلا ذو الفقار ولا فتى إلا علي»[2]، وقال النبي الأكرم ﷺ في حقّه يوم خيبر: «لأعطين الراية غداً رجلاً يفتح

(١) الكشف والبيان، الثعلبي، ج٤، ص٨٠ـ٨١، وقد أخرج هذا الحديث أيضاً الإسكافي عن أسماء بنت عميس في المعيار والموازنة، ص٣٢٢، بألفاظ أخرى، كما أخرجها أيضاً الحاكم الحسكاني في شواهد التنزيل، ج١، ص٤٧٨، والرازي في تفسيره، ج١٢، ص٢٦، والمناقب لابن مردويه، ص٢٩٣، ومطالب السؤول لابن طلحة الشافعي، ص١٧١، وغيرها من المصادر.

(٢) البداية والنهاية، ابن كثير، ج٧، ص٢٥٠.

الله على يديه يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله»(١).

ومن الواضح أن هذا المقام للإمام عليه السلام من أهم وأعظم الفضائل، وقد أثبتها حديث المنزلة.

٤ ـ الخلافة وقيادة الأمة من المنازل التي أثبتها القرآن الكريم لهارون عليه السلام على لسان أخيه موسى عليه السلام، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ مُوسَى لأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلاَ تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ﴾(٢) وقد كانت هذه الخلافة والولاية واجبة الاتباع والطاعة على بني إسرائيل؛ لأنها مندرجة تحت وجوب طاعة أولي الأمر كما هو صريح قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ قَالَ لَهُمْ هَارُونُ مِن قَبْلُ يَا قَوْمِ إِنَّمَا فُتِنتُم بِهِ وَإِنَّ رَبَّكُمُ الرَّحْمَنُ فَاتَّبِعُونِي وَأَطِيعُوا أَمْرِي﴾(٣)، ومن الواضح أن هذه الخلافة الإلهية لهارون عليه السلام منبثقة عن أهليته واستحقاقه وتميّزه على أصحاب موسى، بما فيهم يوشع بن النون الذي كان موجوداً في ذلك الحين، والذي نال مقام الخلافة والإمامة بعد وفاة هارون وموسى.

وعموم الحديث الذي لم يستثن منه النبي الأكرم صلى الله عليه وآله إلا النبوة يثبت للإمام علي عليه السلام منزلة الخلافة أيضاً بعد أن كانت ثابتة لهارون عليه السلام، وحيث إن خلافة هارون على بني إسرائيل كانت خلافة إلهية وتنصيباً إلهياً على لسان موسى عليه السلام، فكذلك استخلاف الإمام علي عليه السلام على المدينة في غزوة تبوك، وهي أيضاً كخلافة هارون عليه السلام واجبة الطاعة والاتباع؛ لاندراجها تحت

(١) صحيح البخاري، ج٢، ص٢٥١، كتاب الجهاد والسير، ح٢٩٥٥.
(٢) الأعراف/ ١٤٢.
(٣) طه/ ٩٠.

وجوب طاعة أولي الأمر، وذلك بمقتضى التشبيه والتنزيل بين الخلافتين الهارونيّة والعلويّة.

وهذا ما يميّز خلافة أمير المؤمنينعليه السلام على سائر من استخلفهم النبي الأكرمصلى الله عليه وآله على المدينة.

نتيجة البحث في حديث المنزلة

يمكن إجمال النتائج التي توصّلنا لها من خلال استعراض تلك الألفاظ لحديث المنزلة ضمن النقاط التالية:

أ ـ إن حديث المنزلة غير مختص بغزوة تبوك، بل هو صادر من النبي الأكرمصلى الله عليه وآله في مناسبات مختلفة منها المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار.

ب ـ إن جملة من الصحابة والتابعين قد فهموا من حديث المنزلة إثبات فضيلة خاصة للإمام عليعليه السلام يتميّز بها على سائر الصحابة، ولا يمكن أن تُقارن تلك الفضيلة بحمر النعم، الذي هو كناية عن أموال الدنيا وكنوزها.

ج ـ إن بعض ألفاظ الحديث الصحيحة صريحة في إثبات أهم منزلة من منازل هارون من موسى للإمام عليعليه السلام، وهي الولاية والخلافة.

د ـ إن بعض ألفاظ الحديث الصحيحة أيضاً صريحة في أن استخلاف عليعليه السلام على المدينة في غزوة تبوك نابع من واقع المنزلة الثابتة للإمام عليعليه السلام من رسول اللهصلى الله عليه وآله، وهي منزلة تضاهي منزلة هارون من موسىعليهما السلام بما في ذلك استخلافه على قومه عندما ذهب موسىعليه السلام إلى لقاء ربّه، والنبي الأكرمصلى الله عليه وآله إنما استخلف الإمام علياًعليه السلام على المدينة؛ لأنه يحمل خصائصه

الرسالية وقادر على ملء الفراغ الذي يُخلّفه النبي الأكرمﷺ عند ذهابه إلى الحرب، وذلك ما يُميّزه عن استخلاف ابن أم مكتوم وغيره على المدينة، وذلك للظروف الخاصّة التي أحاطت بتولّي الخلافة على المدينة في غزوة تبوك؛ ولذا نجد أن النبي الأكرمﷺ قرن بين ضرورة بقاء الإمامعليه السلام خلفية عنه في المدينة وبين منزلته منه وأنها كمنزلة هارون من موسى.

ونتيجة ذلك: أن للإمامعليه السلام خلافة إلهية في حياة رسول اللهﷺ في حالة غيابهﷺ، كما كان ذلك المقام ثابتاً لهارونعليه السلام عندما استخلفه موسىعليه السلام على قومه في حال غيابه.

هـ - إن أحاديث المنزلة صريحة في أن الطعن بخلافة الإمام علي عليه السلام على المدينة يوازي طعن قريش في نبوة النبي الأكرمﷺ، إلا أن الإمامعليه السلام ليس بنبي، وهذا ما يوضح العلاقة بين استخلاف الإمامعليه السلام على المدينة وبين حديث المنزلة.

و - إن أحاديث المنزلة صريحة في أن الفضيلة المذكورة فيها للإمام عليعليه السلام لها وقع وتأثير مباشر على عقيدة الفرد المسلم نفياً أو إثباتاً.

ح - إن أحاديث المنزلة تثُبت وبوضوح الخلافة للإمام عليعليه السلام بعد النبي الأكرمﷺ؛ لأن الحديث من ناحية يُثبت للإمامعليه السلام كل ما هو ثابت لهارونعليه السلام من مقامات إلهية، ومنها خلافته على قوم موسىعليه السلام، وذلك بصريح قوله تعالى: ﴿اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي﴾، ومن ناحية أخرى يثبت أن تلك المنازل ثابتة للإمامعليه السلام بعد وفاة النبي الأكرمﷺ إلا النبوة، وذلك بصريح قول النبي الأكرمﷺ: «**إلا أنه لا نبي بعدي**»، أو قولهﷺ: «**إلا أنه لا نبوّة بعدي**»،

أو قوله ﷺ: «إنه لا ينبغي أن أذهب إلا وأنت خليفتي» أو قوله ﷺ: «إلا أنه ليس بعدي نبي» وغيرها من الألفاظ الصريحة في أن منازل هارون عليه السلام ومنها الخلافة ثابتة للإمام علي عليه السلام بعد وفاة النبي الأكرم ﷺ، وسيأتي مزيد إيضاح لهذه النقطة في الأجوبة اللاحقة.

إشكال

اعتمد البعض ـ خصوصاً كتاب الوهابية ـ في إشكالهم على الاستدلال بحديث المنزلة على خلافة أمير المؤمنين عليه السلام، على إبراز جهة التمايز بين خلافة هارون في حياة موسى عليهما السلام وبين الخلافة التي تثبتها الشيعة للإمام عليه السلام بعد وفاة النبي الأكرم ﷺ؛ وذلك لأن هارون توفي في حياة موسى عليهما السلام ولم يكن خليفة له بعد وفاته، وهذا يعني أن الخلافة بعد موسى لم تكن من منازل هارون كي تثبت لأمير المؤمنين عليه السلام بقول رسول الله ﷺ: «إلا أنه لا نبي بعدي»، وحينئذٍ يفقد حديث المنزلة دلالته على خلافة أمير المؤمنين عليه السلام وإمامته بعد النبي الأكرم ﷺ.

جوابه

إن هذا الكلام يكشف عن قصور في فهم الأحاديث النبوية، وجهل بحقيقة الخلافة الإلهية للأنبياء والأوصياء، فإن في حديث المنزلة ـ كما أن في فهم الإمامة والخلافة ـ جواباً واضحاً على هذه الشبهة، وبيان ذلك يعتمد على استيضاح الأمور التالية:

١ ـ إن خلافة هارون عليه السلام وإمامته لا تقف عند قيادته الميدانية لبني إسرائيل وإدارة شؤونهم السياسية والاجتماعية، لكي يُقال (إنها مختصّة

بحياته في حال وجود موسى وذهابه إلى ربّه)، ولا تشمل ما لو بقي حيّاً بعد موسى عليه السلام، وإنما هي خلافة وإمامة ربّانية بجعل من الله عزّ وجلّ ومنبثقة عن مزاياه ومقاماته الخاصّة التي أهّلته لبلوغ تلك الدرجة، فهارون الذي أشركه الله تعالى في أمر موسى عليه السلام وسلطانه وفي هداية بني إسرائيل لا تصلح الخلافة بعد أخيه إلا له.

وبالإضافة إلى اشتراك هارون مع موسى عليهما السلام في مقام النبوة، كذلك هو شريك في سلطان الإمامة وحكم الخلافة، وهذا ما دل عليه صريح الآيات القرآنية، فإن هارون في طليعة من قال الله عزّ وجلّ في حقّهم: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ فَلا تَكُن فِي مِرْيَةٍ مِّن لِّقَائِهِ وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ * وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾[1].

وقد صرح القرآن الكريم بالاشتراك في سلطان الإمامة كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا مُوسَى وَأَخَاهُ هَارُونَ بِآيَاتِنَا وَسُلْطَانٍ مُّبِينٍ﴾[2]، وكذا ما في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَا مَعَهُ أَخَاهُ هَارُونَ وَزِيرًا﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي إِنِّي أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ * قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطَانًا فَلا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا بِآيَاتِنَا أَنتُمَا وَمَنِ اتَّبَعَكُمَا الْغَالِبُونَ﴾[4]، قال ابن عطاء في تفسيره لهذه الآية المباركة:

(١) السجدة/ ٢٤.
(٢) المؤمنون/ ٤٥.
(٣) الفرقان/ ٣٥.
(٤) القصص/ ٣٤ـ٣٥.

«أجمع لكما سياسة الخلافة مع أخلاق النبوة»[1].

إذن فهذه الآيات الكريمة وغيرها دلّت بمجموعها على أن هارون شريك مع موسى في الإمامة والسلطان وولاية الأمر التي تجب طاعتها على بني إسرائيل، تلك الطاعة الواجبة التي تمثّلت بقول هارون لقومه: ﴿فَاتَّبِعُونِي وَأَطِيعُوا أَمْرِي﴾، ولكن حيث إن موسى عليه السلام هو صاحب الشريعة وهو الذي تلقّى الرسالة عن الله تعالى فلا ولاية ولا قيادة ولا خلافة على الأمة مع خلافته وقيادته، وليس هارون مع وجود موسى عليهما السلام إلا مُعاضداً ووزيراً في الحكومة الموسويّة.

وعلى ضوء تلك المشاركة كان هارون هو الرجل الثاني في حكومة موسى، ولا يمكن أن تصل الخلافة لشخص آخر في حال غياب موسى عليه السلام ما دام هارون موجوداً، سواء كان غياب موسى عليه السلام بذهابه إلى ربه أم موته أم غير ذلك، وما موت هارون عليه السلام في حياة موسى إلا مانع منع من استمرار خلافة هارون بعد وفاة أخيه.

وتلك الخلافة المستندة إلى الجعل الإلهي من المقامات المرتبطة بأهلية الشخص المستحق لها، ولا يمكن سلبها عنه إلا بنصّ من الله عزّ وجلّ فيما إذا هبط ذلك الشخص عن مقامه ومنزلته وصفاته التي نتج عنها استحقاقه للإمامة، فلو افترضنا حياة هارون بعد موسى مع عدم تسنّمه لمقاليد الخلافة في ذلك الحين، فإنه لا تفسير له إلا افتقاد هارون عليه السلام لمقامه ومنزلته وإمامته التي استوجب على ضوئها أن يكون خليفة بعد موسى عند ذهابه إلى ربه، وهذا ما

---

(١) تفسير السلمي (حقائق التفسير)، ج٢، ص١٠٦.

يوجب طرو النقص لشخص نبي من أنبياء الله تعالى وفقدان الناس ثقتهم بذلك النبي، وهو ما يرفضه المسلمون بكافّة طوائفهم وفرقهم، فأهليّة هارون للخلافة واستحقاقه لها في غياب موسى عليه السلام مستمرّة بلا أمد ولا نهاية، إلا إذا طرأ مانع الموت، كما هو الحال في هارون عليه السلام حيث توفي في زمن موسى عليه السلام.

ونحن نعتقد أن هذه المنزلة الإلهية هي التي أثبتها النبي الأكرم صلى الله عليه وآله لعلي عليه السلام بكل أبعادها، فالخلافة ثابتة لعلي عليه السلام في حال حياة النبي الأكرم صلى الله عليه وآله كما في غزوة تبوك، وهي أيضاً ثابتة له بعد وفاة النبي الأكرم صلى الله عليه وآله كما كانت كذلك لهارون عليه السلام لو بقي حيّاً.

٢ ـ إن حديث المنزلة بكل ألفاظه المتقدّمة صريح في إثبات منازل هارون للإمام علي عليه السلام بعد وفاة النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، وإن كان هارون قد توفي في حياة موسى عليه السلام، وذلك يظهر جليّاً في قول النبي الأكرم صلى الله عليه وآله: **«إلا أنه لا نبي بعدي»** وقوله صلى الله عليه وآله: **«إنه لا ينبغي أن أذهب إلا وأنت خليفتي في كل مؤمن من بعدي»**[1].

فهذه الألفاظ الواردة في حديث المنزلة بأسانيد معتبرة ـ كما تقدّم ـ صريحة في أن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله أراد أن يثبت لعلي عليه السلام منازل هارون حتى بعد وفاته صلى الله عليه وآله، والنبي عندما استثنى النبوة ونفاها عن الإمام علي عليه السلام من بعده كما هي منتفية في حال حياته، فإنه يثبت في الوقت ذاته بقية المنازل للإمام عليه السلام من بعده كما هي كذلك في حال حياته المباركة، والخلافة أيضاً من تلك المنازل الثابتة للإمام عليه السلام في حال غياب النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وذهابه، سواء كان غيابه لأجل الجهاد أم بسبب الموت والانتقال إلى الله تبارك وتعالى، فلا ينبغي أن يذهب النبي الأكرم صلى الله عليه وآله إلا

(١) مسند أحمد بن حنبل، ج١، ص٣٣٠، وقد تقدم تخريج وتصحيح الحديث سابقاً.

وعلي خليفته في كل مؤمن من بعده، وليس ذلك إلا للخصائص التي تميّز بها الإمام علي عليه السلام على سائر الصحابة وأعطته الأهليّة لتلقّي الخلافة عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله في حال غيابه وذهابه.

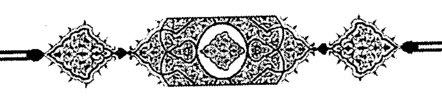
٣ ـ إن حديث المنزلة إذا لم يكن صريحاً في إثبات منازل هارون لأمير المؤمنين عليهما السلام بعد وفاته، فالحديث مطلق على أقل التقادير ولم يُقيّده النبي الأكرم صلى الله عليه وآله في حال حياته، فهو شامل لحال الحياة وبعد الوفاة، والتخصيص بحال الحياة يحتاج إلى الدليل، ومجرّد وجود المانع وهو وفاة هارون عليه السلام في حال حياة موسى لا يصلح دليلاً على التخصيص.

تنبيه

لم يقتصر استدلال الإمامية على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام ووجوب طاعته على ما تقدم من حديث الغدير، وحديث الاثني عشر خليفة من قريش، وحديث المنزلة، وإنما هناك أحاديث أخرى مهمة كثيرة كحديث الثقلين، وحديث الراية، وحديث لا يحب علياً إلا مؤمن ولا يبغضه إلا منافق، وحديث تبليغ سورة براءة، وحديث سد الأبواب إلا باب علي عليه السلام، وحديث الانتجاء، وحديث المؤاخاة، وحديث الدار، وغيرها من الأحاديث الكريمة الكثيرة التي استدل بها في المورد، وستأتي الإشارة لجملة منها في الخاتمة عند البحث عن معالم الفرقة الناجية، كذلك أقاموا أدلة كثيرة من القرآن الكريم على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام ووجوب طاعته، لكن البحث في الأساس غير معقود لذلك ومن هنا لم نتوسع فيه بذكرها.

نتيجة الفصل الثاني

إن أحاديث النصّ بغير لفظ الوصية التي استدل بها الإمامية على إمامة امير المؤمنين عليه السلام ووجوب طاعته كلّها وردت على لسان رسول الله صلى الله عليه وآله وكبار الصحابة، وأكثرها متفق على صحتها بل وتواترها، كحديث المولاة، وحديث الاثني عشر خليفة، وحديث المنزلة، وغيرها، لكن الأمر المهم الذي تجدر الإشارة إليه هنا هو أنه لم يشر أحد في طيات كلامه عند حديثه حول هذه الأحاديث الشريفة نفياً أو إثباتاً - لا من بعيد ولا من قريب - إلى ابن سبأ، ولم ينبس المخالفين ببنت شفة على أن لابن سبأ دوراً ما في مسألة النصّ وأحاديثها، خصوصاً أنها الركن الأساسي لعقيدة الإمامة الإلهية لأهل البيت عليهم السلام، ومن الأدلة القوية التي يتمسك بها الإمامية بجانب آيات الذكر الحكيم في الاستدلال على إمامة أهل البيت عليهم السلام ووجوب طاعتهم، ومن هنا تقف على سفاهة الربط بن التشيع وابن سبأ.



الفصل الثالث

الوصية في مرويات عبد الله بن سبأ وحقيقة هذه الشخصية

وفيه:

١ ـ اختراع ابن سبأ للوصية في المرويات الشيعية

٢ ـ اختراع ابن سبأ للوصية في المرويات السنية

٣ ـ حقيقة عبد الله بن سبأ



تمهيد

لاقت بعض المسائل التاريخية هوى في نفوس البعض، فوقعت موقع الرضا منهم، واكتسبت بمرور الوقت صفة الجزم والقطعية، وأصبح المساس بها خطاً أحمر يؤدي إلى اتهام من يقترب منها بشتى التهم، بينما تجد أنّ العديد من هذه المسائل إما أنّها لا أساس واقعي لها، أو أنها ضخمت أكثر من حجمها بمراتب، حتى غدا مجرد التعرض لها بالتحقيق والبحث الموضوعي موبقة توجب التوبيخ، ومن جملة هذه المسائل التي شوّهت وسلبت الموضوعية عن مباحثها هي نسبة القول بالوصية إلى ابن سبأ، حتى أصبح مخترعها ومحدثها بالرغم من قوّة الروايات الكثيرة الواردة فيها على لسان رسول الله ﷺ وبعض الصحابه كما تقدّم، وسنتتبع في هذا الفصل ما يدعى من مرويات الوصية على لسان ابن سبأ، ونناقش أسانيدها ومحتواها، وحقيقة هذه الشخصية؛ ليتضح الأمر في المسألة:

اختراع ابن سبأ للوصية في المرويات الشيعية

إنّ المتأمل بإنصاف في المصادر الشيعيّة يجد بوضوح تام أنّها خالية من أي رواية ولو ضعيفة السند، أو مرسلة في أن ابن سبأ مخترع القول بالوصية، لكن البعض سعى بشتى السبل إلى أن يُبقي على هذه المقولة، فحاول أن يخلط بين دعوى أن ابن سبأ مخترع القول بالوصية ودعوى ثبوت أصل شخصية ابن سبا، ليموه على القارئ بأنّ كلّ ما يردّ في عبد الله سبأ في كتب الشيعة ومصادرها يدعم فكرة أنّه مخترع القول بالوصية، والحال كما أسلفنا

أنّ المصادر الشيعية ليس فيها رواية واحدة ولو مرسلة أو ضعيفة السند تدلّ على أنّه مخترع عقيدة الوصية.

نعم، هناك روايات متعددة بعضها صحيحة السند تتحدث عن شخصية ابن سبأ دون أن تتطرق من قريب أو من بعيد لمسألة اختراعه المزعوم للوصية.

وبعبارة أخرى أكثر وضوحاً نقول: لا توجد رواية شيعية ولو ضعيفة السند أو مرسلة في تأييد دعوى اختراع ابن سبأ للقول بالوصية، نعم هناك مجموعة من الروايات الشيعية وردت في شخصية ابن سبأ، دلَّ بعضها على وجود رجل اسمه عبد الله بن سبأ كان معاصراً لأمير المؤمنين عليه السلام وكان يتردد عليه عليه السلام بين الحين والآخر يسأله عن بعض الأمور دون أن تشير إلى أي تفصيل آخر، وبعض آخر دلَّ على انحراف ابن سبأ وغلوه في أمير المؤمنين عليه السلام حتى ادَّعى ألوهيته عليه السلام فأحرقه الإمام عليه السلام بالنار، وستأتي الإشارة لهذه المجموعة من الروايات لاحقاً ضمن الكلام عن شخصية ابن سبأ.

دعوى اختراع ابن سبأ للوصية فيما نقله النوبختي والقمي والكشي

حكى النوبختي والقمي والكشي ـ عند حديثهم حول السبئية ـ عن جماعة من أهل العلم: من أنّ ابن سبأ كان يقول بالوصية، وأنّه أول من شهر (أو شهد) بالقول بفرض إمامة أمير المؤمنين عليه السلام... وادعوا أنّ مقولة هذه الجماعة هي من جملة الأسباب وراء قول من خالف الشيعة بأنّ أصل الرفض مأخوذ من اليهودية.

لكن بعض المخالفين للشيعة أصرّوا على هذه المقولة من دون دليل أو

توجيه معقول، وتمادى بعضهم كإحسان ظهير وغالط بربط وجود التشيع بوجود ابن سبأ كما تقدم[١]، ومع أن مثل هذه السفاسف كثيرة في كلامه، لكن حتى تتّضح حقيقة الحال، ننقل نصّ عبارة النوبختي والقمي والكشي على التوالي في المقام، ثمَّ نورد ما يمكن أن يقال فيه:

قال النوبختي في كتابه (فرق الشيعة): «**حكى جماعة من أهل العلم من أصحاب علي عليه السلام: (أن عبد الله بن سبأ كان يهودياً فأسلم ووالى علياً عليه السلام، وكان يقول وهو على يهوديته في يوشع بن نون بعد موسى عليه السلام بهذه المقالة، فقال في إسلامه بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله في علي عليه السلام بمثل ذلك، وهو أول من شهر القول بفرض إمامة علي عليه السلام، وأظهر البراءة من أعدائه، وكاشف مخالفيه)، فمن هناك قال من خالف الشيعة: إن أصل الرفض مأخوذ من اليهودية**»[٢].

وأمّا القمي في كتابه (المقالات والفرق) فقال: «**حكى جماعة من أهل العلم: (أن عبد الله بن سبأ كان يهودياً فأسلم ووالى علياً عليه السلام، وكان يقول وهو على يهوديته في يوشع بن نون وصي موسى عليه السلام بهذه المقالة، فقال في إسلامه بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله في علي عليه السلام بمثل ذلك، وهو أول من شهد بالقول بفرض إمامة علي بن أبي طالب عليه السلام، وأظهر البراءة من أعدائه، وكاشف مخالفيه وأكفرهم)، فمن هاهنا قال من خالف الشيعة: إن أصل الرفض مأخوذ من اليهودية**»[٣].

وحكى الشيخ الطوسي عن الكشي، أنّه قال: «**وذكر بعض أهل العلم: (أن**

(١) الشيعة وأهل البيت، هامش، ص١١٥.
(٢) فرق الشيعة، أبو الحسن النوبختي، ص٢٢.
(٣) المقالات والفرق، سعد بن عبد الله القمي، ص٢٠.

عبد الله بن سبأ كان يهودياً فأسلم ووالى علياًعليه السلام، وكان يقول وهو على يهوديته في يوشع بن نون وصي موسى بالغلو، فقال في إسلامه بعد وفات رسول الله صلى الله عليه وآله في عليعليه السلام مثل ذلك، وكان أول من شهر بالقول بفرض إمامة علي وأظهر البراءة من أعدائه وكاشف مخالفيه وكفّرهم)، فمن هاهنا قال من خالف الشيعة: أصل التشيع والرفض مأخوذ من اليهودية»[1].

المناقشة:

تقدم آنفاً ذكر ما أورده النوبختي والقمي والكشي في المقام، وهو لا يدلّ على ما زُعم في باب الاعتقاد بالوصية من اختراع ابن سبأ لهذه العقيدة؛ وذلك من وجهين:

الأول: **أن هذا القول المنقول هو حكاية عن جماعة مجهولة من غير الشيعة**

إنّ هذا القول المحكي المستشهد به فيما تقدم ليس للنوبختي أو القمي أو الكشي، وإنما نقلوه على نحو الحكاية عن جماعة من أهل العلم من غير الشيعة، بدليل قولهم (النوبختي والقمي والكشي) بعد ذلك: «**فمن هاهنا قال من خالف الشيعة: إن أصل الرفض مأخوذ من اليهودية**»، فهذا التوجيه لا ينسجم أبداً مع كون هذه الجماعة من الشيعة، وإلا فكيف يجوز لشيعي أو غيره أن يسفه عقيدته بهذا الشكل، فلابد إذن أن تكون التهمة من خارجهم.

وأمّا قوله: «**من أصحاب عليعليه السلام** » فلم يرد إلّا في عبارة النوبختي؛ وهو لا يدل على أنّ هؤلاء الجماعة من الشيعة إطلاقاً؛ إذ إنّ هذا التعبير يطلق على

(١) اختيار معرفة الرجال، ج١، ص٣٢٤.

غيرهم أيضاً: مضافاً إلى أن بعض علماء الشيعة يطلقون لفظ (الأصحاب) على كلّ من روى عن الأئمة عليهم السلام مؤمناً كان أو منافقاً، إمامياً كان أو غيره؛ ولهذا عدّوا زياد بن أبيه وابنه عبيد الله وبعض الخوارج ممّن روى عن أمير المؤمنين عليه السلام، وعدّوا المنصور الدوانيقي من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام[1]؛ وعليه فكون الرجل من أصحاب الإمام علي عليه السلام لا يعني كونه شيعياً بالضرورة، وهذا واضح.

الثاني: أن هذا القول لا يدل على أن ابن سبأ مخترع الوصية

إن ما حكاه النوبختي وغيره عن جماعة من أهل العلم لا يدل على أن ابن سبأ هو مخترع القول بالوصية وأول من أبدعها وإنّما غاية ما تدل عليه هو أنّه بعد إسلامه آمن بما آمنت به الشيعة من إمامة أمير المؤمنين عليه السلام وأنّه هو الوصي والخليفة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله.

غير أنّ ابن سبأ يعتبر بحسب هذا النصّ الذي حكاه النوبختي وغيره أول من أخذ يظهر ويجاهر بعقيدته في أمير المؤمنين عليه السلام بشكل علني وحاد، مستعملاً أسلوباً وطريقة غريبة على ما اعتاده المجتمع الإسلامي بعد مضي خمس وعشرين سنة من التقية والخوف، قال الأشعري القمي: «**كان أول من أظهر الطعن على أبي بكر وعمر وعثمان والصحابة وتبرأ منهم، وادعى أن علياً عليه السلام أمره بذلك، وأن التقية لا تجوز ولا تحل**»[2].

وقال النوبختي: «**فقال في إسلامه بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله في علي عليه السلام بمثل ذلك، وهو**

(١) انظر: رجال الشيخ الطوسي، ص٩.
(٢) المقالات والفرق، ص٢٠.

أول من شهر [شهد] القول بفرض إمامة علي عليه السلام».

ويشهد لهذا أيضاً استعمال «**شهر**»، و«**أظهر**»، و«**كاشف**» في ذيل الحكاية، والتي تعكس كلها معنى الإظهار والمكاشفة، فإنّ «**شهر**» من الظهور، قال الفراهيدي في كتابه (العين): «**الشهرة: ظهور الشيء في شنعة حتى يشهره الناس...**»[1]، وأين هذا المعنى من القول بأنه أول من قال بالوصية؟

هذا كله مضافاً إلى أنّ المنقول عن هؤلاء الجماعة من أهل العلم مخالف للثابت بالضرورة لدى الشيعة وعلية إجماع علمائهم، فهل يعارض هذا بمثل ذلك القول المنقول مرسلاً على نحو الحكاية عن جماعة مجهولين؟!

اختراع ابن سبأ للوصية في المرويات السنية

لعلّ الأسلوب الأنسب للباحث في روايات السنّة ومصادرهم التاريخية عن شخصية عبد الله بن سبأ وعن دوره في بعض الأحداث في التاريخ الإسلامي ودوره في إرساء القول بالوصية، هو أن يتناول تلك الأخبار والمصادر التي ذكرت ابن سبأ بشكل عام بالتحقيق الموضوعي بعد فهرستها إلى مجموعتين، إحداها تشتمل على الأخبار التي تبيّن دوره في إرساء القول بالوصية، والأخرى تتضمن الروايات التي تبيّن أصل وجود هذه الشخصية وبعض جوانبها، وما قام به من دور في بعض الأحداث التاريخية الإسلامية وبالخصوص دوره في فتنة عثمان بن عفان؛ وذلك حتى لا يقع الخلط والالتباس بين هاتين المجموعتين وتتسرب روايات إحداهما إلى الأخرى، كما

---

(١) كتاب العين، ج٣، ص٤٠٠. لسان العرب، ج١، ص٢٤٦.

وقع ذلك عند بعض الباحثين عن قصد، أو من دون قصد؛ لإثبات أنّ مسالة الوصية مرتبطة بوجود ابن سبأ.

ومن هنا سيقع البحث في المجموعة الأولى في هذا المقام، وأمّا روايات المجموعة الثانية فسنرجئها للمقام الثالث القادم إن شاء الله تعالى:

الأخبار السنية الواردة في بيان دور ابن سبأ في إرساء القول بالوصية

إنّ الأخبار التي أوردها محدثو السنّة وحفاظهم حول دور ابن سبأ في إرساء القول بالوصية كلها تنتهي إلى سيف بن عمر، والتي أخرجها عنه الطبري في تاريخه حيث ذكر فيه أحوال ابن سبأ بشيء من التفصيل، قال: «كتب به إلى السري، عن شعيب، عن سيف، عن عطية، عن يزيد الفقعسي، قال: (كان عبد الله بن سبأ يهودياً من أهل صنعاء، أمه سوداء، فأسلم زمان عثمان، ثم تنقّل في بلدان المسلمين يحاول ضلالتهم، فبدأ بالحجاز ثم البصرة ثم الكوفة ثم الشام، فلم يقدر على ما يريد عند أحد من أهل الشام، فأخرجوه حتى أتى مصر فاعتمر فيهم، فقال لهم فيما يقول: (لعجب ممن يزعم أن عيسى يرجع ويكذب بأنّ محمداً يرجع، وقد قال الله عز وجل: ﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَادُّكَ إِلَى مَعَادٍ﴾ فمحمد أحق بالرجوع من عيسى)، قال: فقبل ذلك عنه، ووضع لهم (الرجعة) فتكلموا فيها، ثم قال لهم بعد ذلك: (إنه كان ألف نبي، ولكل نبي وصى، وكان علي وصي محمد)، ثم قال: (محمد خاتم الأنبياء، وعلي خاتم الأوصياء)، ثم قال بعد ذلك: (من أظلم ممن لم يجز وصية رسول الله صلى الله عليه وسلم، ووثب علي وصي رسول الله صلى الله عليه وسلم، وتناول أمر الأمة)، ثم قال لهم بعد ذلك: (إن عثمان أخذها بغير حق، وهذا وصي رسول الله صلى الله عليه وسلم، فانهضوا في هذا الأمر، فحركوه، وابدأوا بالطعن على أمرائكم، وأظهروا الأمر

بالمعروف والنهي عن المنكر، تستميلوا الناس، وادعوهم إلى هذا الأمر)، فبث دعاته، وكاتب من كان استفسد في الأمصار وكاتبوه، ودعوا في السر إلى ما عليه رأيهم، وأظهروا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وجعلوا يكتبون إلى الأمصار بكتب يضعونها في عيوب ولاتهم، ويكاتبهم إخوانهم بمثل ذلك، ويكتب أهل كل مصر منهم إلى مصر آخر بما يصنعون، فيقرأه أولئك في أمصارهم وهؤلاء في أمصارهم، حتى تناولوا بذلك المدينة وأوسعوا الأرض إذاعة، وهم يريدون غير ما يظهرون ويسرون غير ما يبدون، فيقول أهل كل مصر إنا لفي عافية مما ابتلى به هؤلاء، إلا أهل المدينة، فإنهم جاءهم ذلك عن جميع الأمصار، فقالوا: (إنا لفي عافية مما فيه الناس)، وجامعه محمد وطلحة من هذا المكان، قالوا: (فأتوا عثمان فقالوا: يا أمير المؤمنين، أيأتيك عن الناس الذي يأتينا؟ قال: لا والله، ما جاءني إلا السلامة، قالوا: فانا قد أتانا وأخبروه بالذي أسقطوا إليهم، قال: فأنتم شركائي وشهود المؤمنين فأشيروا عليّ، قالوا: نشير عليك أن تبعث رجالاً ممن تثق بهم إلى الأمصار حتى يرجعوا إليك بأخبارهم، فدعا محمد بن مسلمة فأرسله إلى الكوفة، وأرسل أسامة بن زيد إلى البصرة، وأرسل عمار بن ياسر إلى مصر، وأرسل عبد الله بن عمر إلى الشام، وفرق رجالا سواهم، فرجعوا جميعا قبل عمار، فقالوا: (أيها الناس، ما أنكرنا شيئاً، ولا أنكره أعلام المسلمين، ولا عوامهم)، وقالوا جميعا: (الأمر أمر المسلمين، إلا أن أمراءهم يقسطون بينهم، ويقومون عليهم)، واستبطأ الناس عمارا، حتى ظنوا أنه قد اغتيل، فلم يفجأهم إلا كتاب من عبد الله بن سعد بن أبي سرح يخبرهم أن عمارا قد استماله قوم بمصر، وقد انقطعوا إليه، منهم عبد الله بن السوداء، وخالد بن ملجم، وسودان بن حمران، وكنانة بن بشر...»[1].

---

(١) تاريخ الطبري، ج٣، ص٣٧٨-٣٧٩.

المناقشة

حتى تتضح الصورة في الخبر آنف الذكر سنعرضه على ميزان البحث الموضوعي من حيث السند والمحتوى؛ للوقوف على مقدار صلاحيته للاحتجاج به والاستناد إليه في تثبيت المادة العقائدية والتاريخية.

سند الحديث

إنّ سند هذا الحديث غاية في الضعف؛ لأنّ فيه:

١ـ شعيب بن إبراهيم وهو مجهول، قال الذهبي: «**راوية كتب سيف عنه، فيه جهالة**»[١]، وكذا ابن حجر في لسان الميزان[٢]، وقال ابن عدي في الكامل: «**وشعيب بن إبراهيم هذا له أحاديث وأخبار، وهو ليس بذلك المعروف، ومقدار ما يروي من الحديث والأخبار ليست بالكثيرة وفيه بعض النكرة؛ لأن في أخباره وأحاديثه ما فيه تحامل على السلف**»[٣].

٢ـ سيف بن عمر، وهو ضعيف، قال المزي في (تهذيب الكمال): «**قال عباس الدوري، عن يحيى بن معين: (ضعيف الحديث)، وقال أبو جعفر الحضرمي، عن يحيى بن معين: (فلس خير منه)، وقال أبو حاتم: (متروك الحديث، يشبه حديثه حديث الواقدي)، وقال أبو داود: (ليس بشيء)، وقال النسائي، والدارقطني: (ضعيف)، وقال أبو أحمد بن عدي: (بعض أحاديثه مشهورة وعامتها منكرة لم يتابع عليها، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق)، وقال أبو حاتم بن حبان: (يروي الموضوعات عن الاثبات)، قال: (وقالوا:**

---

(١) ميزان الاعتدال، ج٢، ص٢٧٥.
(٢) لسان الميزان، ج٣، ص١٤٥.
(٣) الكامل، ج٤، ص٤.

إنه كان يضع الحديث»[1].

وأمّا ما قد يقال: إن سيفاً إنما ضُعّف في الرواية، وإلا فهو عمدة في التاريخ[2]، وكان إخبارياً عارفاً[3].

فجوابه هو: أن منهج علماء المدرسة التي ينتمي إليها إحسان ظهير قائم على أساس إعمال منهج الحديث في التعامل مع النصّ التاريخي، ومن هنا ضعّفوا وفق هذه القاعدة كثيراً من المؤرخين كالواقدي والكلبي وأبي مخنف، فعلى الرغم من كون هؤلاء من كبار المؤرخين إلا أن نقولاتهم في التاريخ لم تُقبل؛ لما ورد فيهم من تضعيف في الرواية[4].

قال الباحث المعاصر حسن فرحان: «بعض الألفاظ مثل: (عمدة في التاريخ) قد لا يراد بها التوثيق، فقد أطلقها الحافظ ابن حجر على سيف بن عمر، وعلى ابن الكلبي وغيرهما من كبار المتروكين، وغاية ما يريد منها الحافظ كون هذا من كبار المؤرخين من حيث (جمع مادة التاريخ والاهتمام بها) وكتابتها لا أنه (ثقة)؛ ولذلك نجد الحافظ نفسه يضعف سيفاً في روايات تاريخية ويضعف الكلبي وقد سمّاه (عمدة النسابين)»[5].

وقال في موضع آخر: «هناك لفظان موهمان يتكئ عليهما بعض موثقي سيف بن عمر... ألا وهما قول الذهبي: (كان إخباريا عارفا)، وقول الحافظ بن حجر: (عمدة في التاريخ)، وحقيقة أن الذهبي قد قال تلك الكلمة في رواة كذابين غير

(١) تهذيب الكمال، المزي، ج١٢، ص٣٢٦ ـ ٣٢٧.
(٢) انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ج١، ص٤٠٨.
(٣) انظر: ميزان الاعتدال، الذهبي، ج٢، ص٢٥٥.
(٤) انظر: تهذيب الكمال، ج٢٦، ص١٨٠ ـ ١٩٥.
(٥) نحو إنقاذ التاريخ الإسلامي، ص٦٠.

سيف، فهو يكثر من قوله: (أديب عارف)، أو (نسابة عارف) أو (أخباري عارف)، مع أن الذهبي نفسه يصفهم بالكذب والضعف في مواطن أخرى! والدليل على ذلك أنه ضعف سيفاً في أكثر من مكان من كتبه، فهذا اللفظ (الموهم) لا يقدمه على (التضعيفات الصريحة) إلا مكابر.

كذلك الحافظ بن حجر نجده يرد روايات لسيف تاريخية بحتة في الإصابة وغيرها، فمراد الحافظ ـ والله أعلم ـ إن سيفا يعتبر شيخا في التاريخ مثلما كان الكلبي شيخاً في الأنساب، مع أن الاثنين ضعيفان جرب عليهما الكذب.

ثم لو افترضنا أن الحافظ يثق في سيف بن عمر فماذا نفعل بعشرات المحدثين الآخرين الذين سبروا روايات سيف بن عمر وكانوا أقرب لعصره من الحافظ بن حجر! وهم أعلم وأدرى به من المتأخرين! ثم وجدنا أقوالهم وأحكامهم ـ بعد الدراسة والمقارنة ـ صحيحة! وهي أن سيفاً متروك، كذاب، لا يعتمد عليه لا في الأحاديث ولا في التاريخ! بل يكفي مقارنة رواياته مع بعضها لنجد التناقضات الكبيرة!! فكيف بمقارنتها مع روايات المؤرخين الآخرين! وكيف بمخالفتها لمتون الأحاديث الصحيحة!»[1].

مضمون الحديث

إنّ محتوى الحديث لا يرقى لمستوى الاحتجاج به؛ لوجود التهافت والاضطراب والارتباك الواضح بين فقراته، ممّا يشهد على وضعه؛ إذ نجد الراوي يصوّر في البداية حركة ابن سبأ الشديدة حيث استطاع أن يحدث ثورة

(١) نحو إنقاذ التاريخ الإسلامي، ص٨٤ ـ ٨٥.

ويدسّ دعاته في أغلب الأمصار التي تعج بالصحابة وأغلب التابعين، بل ويؤلّب الناس على عثمان.

ثم ينقل مشهداً آخر عن دار الخلافة، فيصوّر الخليفة عثمان غير مطّلع بشكل كلّي على حركة ابن سبأ.

ثمّ يعود وينقل صورة ثالثة وهي استمالة قوم من مصر لعمار الذي بعثه عثمان لتقصي الوضع فيها، ممّا دفع عبد الله بن سعد بن أبي سرح والي عثمان على مصر إلى مكاتبة الخليفة بشكل سريع ليطلعه على هذا التصرف من عمار.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: لو كان لعثمان ولاة على الأمصار، ولهم عيونهم عليها التي تأتيهم بالأخبار عن كل صغيرة وكبيرة، ويكاتبونه فيها بهذه السرعة، بحيث أطلعوه على ما قام به أهل مصر من استمالة مبعوثه إليهم عمار خلال سفره القصير، وبأمر من الخليفة نفسه، فكيف لم يخبروه بتحركات ابن سبأ التي كانت بتلك الضخامة التي صورها الراوي في المشهد الأول، لاسيما وأنه كان يؤلّب الناس على عثمان ويدعو للثورة عليه؟!

ثم كيف استطاع هذا اليهودي أن يحدث هذا الشرخ في المجتمع الإسلامي، ويؤثر على ثلّة من كبار الصحابة ممّن أقاموا الدين وتحملوا ألوان العذاب وضربوا المثال الأسمى في الصلابة والإيمان والصبر و... حتى قلب الأوضاع في عاصمة الخلافة بشكل أدّى إلى مقتل عثمان بذلك الشكل؟

حقيقة عبد الله بن سبأ

إن أصل النزاع في قضية عبد الله ابن سبأ هو إعطاؤه ذلك الحجم والدور

المبالغ فيه في تأليب الوضع والتأثير على الواقع الإسلامي، والقدرة العجيبة على خلق الأفكار وتسويقها بتلك السرعة الكبيرة داخل المجتمع الإسلامي، وتأسيس عقائد جديدة انطلت على عدد من كبار الصحابة وثلة كبيرة من المسلمين.

فهذا هو أصل الخلاف وإلّا فإثبات أو نفي وجود ابن سبأ ليس بتلك الأهمية، غير أن البعض حاول من خلال ذكر عدد من العلماء المثبتين لوجود ابن سبأ أن يوهم أن هؤلاء يقولون بذلك الدور المضخم له، والحال أنهم أثبتوا أصل وجوده فقط، وأمّا ذلك الدور المبالغ فيه له فقد اقتصر على رواية سيف بن عمر التي أخرجها الطبري في تاريخه كما تقدم.

الخلاف في شخصية بن سبأ

شغلت شخصية عبد الله بن سبأ وما نسب إليه من بعض الأمور مساحة واسعة من كتابات مفكري المسلمين وعلمائهم، ولشدّة غموض هذه الشخصية فقد سرى حولها الخلاف والاختلاف بينهم في مختلف جوانبها، حيث اختلف في أصل وجوده، وفي تحديد هويته، وفي تاريخ ظهوره، وفي حجم الدور الذي لعبه في بعض وقائع التاريخ الإسلامي، وفي مصيره وما آل إليه أمره، وسنشير في هذا المختصر لبعض من ذلك الخلاف والاختلاف الموجود في مختلف الجوانب في مسألة ابن سبأ بما يسعه المقام؛ ليقف القارئ على مقدار العجز، ومدى الابتعاد عن الموضوعية في قول من نسب التشيع لمثل هذه الشخصية الغامضة المختلف فيها بهذا المستوى:

أولاً: الخلاف في أصل وجود ابن سبأ

اختلف علماء المسلمين في أصل وجود ابن سبأ، فأثبته بعضهم ونفاه البعض الآخر، وهذا ذكر لبعض المثبتين والنافين من الطائفتين:

١ ـ علماء السنة الذين أنكروا وجود ابن سبأ

أ ـ الدكتور طه حسين، قال: «إنّ أمر السبئية وصاحبهم ابن السوداء إنما كان متكلّفاً منحولاً قد اخترع بآخره حين كان الجدال بين الشيعة وغيرهم من الفرق الإسلامية، أراد خصوم الشيعة أن يدخلوا في أصول هذا المذهب عنصراً يهودياً إمعاناً في الكيد لهم والنيل منهم»[١].

ب ـ الدكتور علي سامي النشار، قال: «ومن المحتمل أن تكون شخصية عبد الله بن سبأ شخصية موضوعة أو أنها رمزت إلى شخصية ابن ياسر ومن المحتمل أن يكون عبد الله بن سبأ هو مجرد تغليف لاسم عمار بن ياسر»[٢].

ج ـ الدكتور حامد حفني داود، قال: «ولعل أعظم هذه الأخطاء التاريخية التي أفلتت من زمام هؤلاء الباحثين وغم عليهم أمرها، فلم يفقهوها ويفطنوا إليها، هذه المفتريات التي افتروها على علماء الشيعة حين لفقوا عليهم قصة عبد الله بن سبأ فيما لفقوه من قصص...»[٣].

د ـ الدكتور محمد كامل حسين، قال: «فقصة ابن سبأ في مصر وأنه بثّ آراء

---

(١) علي وبنوه، ج٢، ص٢٤، ط١٢، دار المعارف ـ القاهرة.
(٢) نشأة الفكر الفلسفي، ج٢، ص٣٩، ط٨، دار المعارف ـ القاهرة.
(٣) نقلاً عن مقدمة كتاب (عبد الله بن سبأ) للسيد العسكري، ج١، ص١٧.

التشيع بين المصريين هي أقرب إلى الخرافات منها إلى أي شيء آخر»[1].

هـ ـ عبد العزيز الهلابي، قال: «إن ابن سبأ شخصية وهمية لم يكن لها وجود فإن وجد شخص بهذا الاسم فمن المؤكد أنه لم يقم بالدور الذي أسنده إليه سيف وأصحاب كتب الفرق لا من الناحية السياسية ولا من ناحية العقيدة... إن إغفال هؤلاء المؤرخين لهذا الرجل الذي كان له هذا الدور الكبير في أحداث الفتنة، وفي تغيير وجه التاريخ الإسلامي دليل على أن الرجل مكذوب مختلق من عصر متأخر من عصر أولئك المؤرخين المذكورين وغيرهم»[2].

وقد ذكر بعض الباحثين أسماء أُخرى من المنكرين لوجود شخصية ابن سبأ منهم: الدكتور جواد علي، والدكتور محمد عمارة، و الدكتور عبد الله السامرائي، وآخرون[3].

٢ ـ علماء الشيعة الذين انكروا وجود ابن سبأ

أ ـ الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، قال: «ليس من البعيد رأي القائل: أن عبد الله بن سبأ، ومجنون بني عامر، وأبي هلال، وأمثال هؤلاء الرجال أو الإبطال كلها أحاديث خرافة وضعها القصاصون وأرباب السمر والمجون...»[4].

ب ـ السيد مرتضى العسكري، فقد ألّف كتابه (عبد الله بن سبأ) لإثبات عدم

(١) في أدب مصر الفاطمية، ص ٧، ط١ ـ ١٩٧٠م، الناشر: دار الفكر العربي.
(٢) عبد الله بن سبأ (دراسة للروايات التاريخية عن دوره في الفتنة)، ص٧٣.
(٣) انظر: صدق النبأ في بيان حقيقة عبد الله بن سبأ، أبو عبد الله الذهبي، ج١، ص٢٦ ـ ٢٨.
(٤) أصل الشيعة وأصولها، ص١٧٩ ـ ١٨١.

وجود هذه الشخصية وأنها أسطورة وخرافة اختلقها سيف بن عمر[1].

ج ـ محمد جواد مغنيه، قال: «فلقد اختلق سيف لرسول الله ﷺ أصحاباً لا وجود لهم... كما ابتدع رجالاً من التابعين وغير التابعين، ووضع على لسانهم الأخبار والأحاديث، من هؤلاء بطل اختلق شخصيته، واختلق اسمه، واختلق قضايا ربطها به، هذا البطل الأسطوري هو: عبد الله بن سبأ، الذي اعتمد عليه كل من نسب إلى الشيعة ما ليس لهم به علم، وتكلم عنهم جهلاً وخطأ، ونفاقاً وافتراء...»[2].

د ـ السيد الخوئي، قال: «إنّ أسطورة عبد الله بن سبأ وقصص مشاغباته الهائلة موضوعة مختلقة اختلقها سيف بن عمر الوضّاع الكذّاب...»[3].

هـ ـ السيد العلامة الطباطبائي، قال بعد أن نقل رواية سيف وشعيب وتأثير ابن السوداء على أبي ذر ودفعه إلى المشادّة مع معاوية: «وهذان اللذان روى عنهما الحديث، وعنهما يروى جل قصص عثمان، أعني شعيباً وسيفاً، هما من الكذابين الوضاعين المشهورين، ذكرهما علماء الرجال وقدحوا فيهما، والذي اختلقاه من حديث ابن السوداء، وهو الذي سموه عبد الله بن سبأ، وإليهما ينتهي حديثه، من الأحاديث الموضوعة، وقد قطع المحققون من أصحاب البحث أخيراً أن ابن السوداء هذا من الموضوعات الخرافية التي لا أصل لها...»[4].

---

(١) انظر: عبد الله بن سبأ، قال: «أوردنا في صدر الجزء الأول من هذا الكتاب موجز أسطورة ابن سبأ المختلَق الذي زعم مختلقه سيف...»، ج٢، ص٢١٩.
(٢) نقلاً عن مقدمة كتاب (عبد الله بن سبأ) للسيد مرتضى العسكري، ج١، ص١٢.
(٣) معجم رجال الحديث، ج١١، ص٢٠٧.
(٤) الميزان في تفسير القرآن، ج٩، ص٢٦٠.

٣ ـ العلماء المثبتون لوجود ابن سبأ

أثبت جمع من العلماء وجود ابن سبأ، فمن السنة يمكن الإشارة إلى الجوزجاني في (أحوال الرجال)[١]، وابن قتيبة في (المعارف)[٢]، والبلاذري في (أنساب الأشراف)[٣]، والطبري في تاريخه[٤]، وأبو الحسن الأشعري في (مقالات الإسلاميين)[٥]، وابن حزم في (الفصل في الملل والنحل)[٦]، والشهرستاني في (الملل والنحل)[٧]، وابن عساكر في تاريخه[٨]، وابن تيمية في (مجموع الفتاوى)[٩]، وغيرهم.

ومن الشيعة النوبختي في (فرق الشيعة)[١٠]، والأشعري القمي في (المقالات والفرق)[١١]، والكشي والشيخ الطوسي في رجالهما[١٢]، والعلامة الحلي في (خلاصة الأقوال)[١٣]، وغيرهم.

---

(١) انظر: أحوال الرجال، ص٣٨.
(٢) انظر: المعارف، ص٢٦٧.
(٣) انظر: أنساب الأشراف، ج٣، ص٣٨٢.
(٤) انظر: تاريخ الطبري، ج٤، ص٢٨٣، ص٣٢٦، ص٣٣١، ص٣٤٠، ص٣٤٩، ص٣٩٨، ص٤٩٣ ـ ٤٩٤، ص٥٠٥.
(٥) انظر: مقالات الإسلاميين، ج١، ص٨٥.
(٦) انظر: الفصل في الملل والنحل، ج٤، ص١٨٦.
(٧) انظر: الملل والنحل، ج٢، ص١١٦، ص١٥٥.
(٨) انظر: تاريخ مدينة دمشق، ج٢٩، ص٣.
(٩) انظر: مجموع الفتاوى، ج٤، ص٤٣٥. ج٢٨، ص٤٨٣.
(١٠) انظر: فرق الشيعة، ص٢١.
(١١) انظر: المقالات والفرق، ص٢٠.
(١٢) انظر: الشيخ الطوسي، اختيار معرفة الرجال، ج١، ص٣٣٣. ورجال الشيخ الطوسي، ص٧٥.
(١٣) انظر: خلاصة الأقوال، ص٣٧٢.

والحاصل: إنّ هناك تناقضاً بين أقوال العلماء والمفكرين في أصل وجود هذه الشخصية، فلم يتفقوا على أصل وجودها وإنّما العلماء مختلفون فيها بين ناف ومثبت، ممّا يدلّ دلالة واضحة على وجود مخترعات كثيرة اخترعت من قبل البعض لأغراض خاصة ونسبت لهذه الشخصية المبهمة.

ثانياً: الخلاف في تحديد هوية ابن سبأ

اختلف العلماء والمؤرخون في تحديد هوية ابن سبأ بشكل كبير، حيث اختلفوا في شخصيته وبلده وقبيلته، وفي نسبته إلى أبيه، وفي نسبته إلى أمّه، وفي ديانته قبل الإسلام، وهذا الاختلاف أوجد عقبات كثيرة أمام الباحث عن ابن سبأ بحيث يصعب عليه تحديد هويته بشكل واضح أو أن يجزم بشخصيته بشكل أكيد وثابت، وهذه إشارة لبعض تلك الخلافات في المقام:

١ ـ الاختلاف في شخصية ابن سبأ

اُختلف في شخصية ابن سبأ، فهل هو شخص واحد يطلق عليه تارة ابن سبأ وتارة ابن السوداء أم هما شخصيتان مختلفتان؟

فقد عدهما جماعة شخصيتن، منهم ابن عبد ربه، والاسفراييني، والبغدادي، قال ابن عبد ربه: ...**منهم عبد الله بن سبأ نفاه إلى ساباط، وعبد الله بن السوداء نفاه إلى الخازر»**[1].

وقال الاسفراييني: «**ووافق ابن السوداء عبد الله بن سبأ بعد وفاة علي في**

(١) العقد الفريد، ج٢، ص٢٤١.

مقالته هذه»[١].

وقال البغدادي: **«فلما خشي علي من قتل ابن السوداء وابن سبأ الفتنة نفاهما إلى المدائن»**[٢].

وعدهما جماعة شخصية واحدة، منهم الطبري، والذهبي، والمقريزي، وابن عساكر، قال (اللفظ للمقريزي): **«عبد الله بن وهب بن سبأ المعروف بابن السوداء»**[٣].

٢ ـ الاختلاف في قبيلة ابن سبأ

اُختلف في القبيلة التي ينسب إليها ابن سبأ، حيث ذكروا فيها عدّة أقوال، أهمها:

القول الأول: إنّ ابن سبأ من قبيلة حمير، وهذا القول لعدّة منهم ابن حزم، قال: **«القسم الثاني من فرق الغالية يقولون بالإلهية لغير الله عز وجل، فأولهم قوم من أصحاب عبد الله بن سبأ الحميري»**[٤].

القول الثاني: إنّ ابن سبأ من قبيلة همدان، وهذا القول لجماعة منهم البلاذري والأشعري القمي[٥].

القول الثالث: إنّ ابن سبأ من السبأيين الذين ورد ذكرهم في القرآن الكريم،

(١) التبصير في الدين، ص١٠٨.
(٢) الفرق بين الفرق، ص٢٣٥.
(٣) الخطط المقريزية، ج٢، ص٣٥٦. وانظر: تاريخ الطبري، ج٤، ص٣٢٦ ـ ٣٢٧. تاريخ الإسلام، الذهبي، ج٢، ص١٢٢. ابن عساكر، تاريخ دمشق، ج٢٩، ص٨.
(٤) الفصل في الملل والأهواء، ج٥، ص٤٦.
(٥) انظر: أنساب الأشراف، البلاذري، ج٥، ص٢٤٠. المقالات والفرق، الأشعري القمي، ص٢٠.

وأن يعرب بن قحطان ولد يشجب، وولد ليشجب (سبأ)، واسم سبأ هذا عبد شمس، و قد ملك اليمن بعد أبيه، و أكثر من الغزو والسبي، فسمّي (سبأ) وغلب عليه حتى لم يسمّ به غيره، ثم أطلق الاسم على بنيه»[1].

٣ ـ الاختلاف في بلد ابن سبأ

أُختلف في البلد الذي ينسب إليه ابن سبأ، حيث ذكروا فيه عدّة أقوال، أهمها:

القول الأول: إنّ ابن سبأ من أهل الحيرة، وهذا القول لجماعة منهم، عبد القاهر البغدادي، قال: «**إنّ عبد الله بن السوداء كان يعين السبأية على قولها، وكان أصله من يهود الحيرة، فأظهر الإسلام**»[2].

القول الثاني: إنّ ابن سبأ من اليمن، وهذا القول لجماعة منهم الطبري، قال: «**كان عبد الله بن سبأ يهودياً من أهل صنعاء**»[3].

ومنهم أيضاً ابن عساكر، قال: «**عبد الله بن سبأ الذي ينسب إليه السبئية... أصله من أهل اليمن كان يهودياً**»[4].

القول الثالث: إنّ ابن سبأ أصله من الروم، وهذا القول لابن كثير في البداية والنهاية، قال: «**وكان أصله رومياً فأظهر الإسلام وأحدث بدعاً قولية وفعلية**»[5].

---

(١) انظر: قلائد الجمان، القلقشندي، ص٣٩.
(٢) الفرق بين الفرق، ص٢٣٥.
(٣) تاريخ الطبري، ج٤، ص٣٤٠.
(٤) تاريخ مدينة دمشق، ابن عساكر، ج٢٩، ص٣.
(٥) البداية والنهاية، ابن كثير، ج٧، ص١٩٠.

٤ ـ الاختلاف في نسبة ابن سبأ إلى أبيه

أُختلف في نسبة ابن سبأ لأبيه، حيث ذكروا فيها عدّة أقوال، أهمها:

القول الأوّل: إنّ ابن سبأ ينسب من جهة أبيه إلى (وهب)، وهذا القول لجماعة منهم البلاذري[١]، والأشعري القمي[٢]، والذهبي[٣]، والمقريزي[٤].

القول الثاني: إن ابن سبأ ينسب من جهة أبيه إلى (حرب)، وهذا القول لجماعة منهم الجاحظ، قال أثناء نقله خبر زحر بن قيس (قدمت المدائن بعد ما ضرب علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، فلقيني ابن السوداء): «**وهو ابن حرب...**»[٥].

القول الثالث: إنّ ابن سبأ ينسب من جهة أبيه إلى (سبأ)، وهذا القول لجماعة منهم ابن قتيبة[٦]، وأبو الحسن الأشعري[٧]، والشهرستاني[٨]، وابن حجر[٩].

والحاصل: إنّ هذا الخلاف والتضارب الشديد في تحديد هوية هذه الشخصية بين علماء التاريخ والفرق والرجال، يشهد على عدم إتقان صناعة دور هذه الشخصية.

---

(١) انظر: أنساب الأشراف، البلاذري، ج٥، ص٢٤٠.
(٢) انظر: المقالات والفرق، الأشعري القمي، ص٢٠.
(٣) انظر: المشتبه في الرجال، الذهبي، ج١، ص٣٤٦.
(٤) انظر: الخطط المقريزية، المقريزي، ج٢، ص٣٥٦.
(٥) البيان والتبيين، الجاحظ، ج٣، ص٨١.
(٦) المعارف، ص٦٢٢.
(٧) مقالات الإسلاميين، ج١، ص٨٦.
(٨) الملل والنحل، ج١، ص١٧٤.
(٩) لسان الميزان، ج٣، ص٢٩٠.

ثالثاً: الخلاف في تاريخ ظهور ابن سبأ وإسلامه

اختلفت روايات سيف بن عمر التي أخرجها الطبري في تاريخ ظهور ابن سبأ بين المسلمين، وإليك بعض تلك الأقوال التي أشارت إليها روايات سيف:

القول الأوّل: إنّ ابن سبأ أسلم في البصرة في سنة (٣٤هـ)، وابتدأت حركته بالظهور منها وامتدت إلى الكوفة، ثمّ مصر، ثمّ توسعت بعد ذلك لتشمل سائر الأمصار.

أخرج الطبري في أحداث سنة (٣٤هـ)، عن سيف، عن عطية، عن يزيد الفقعسي، قال: «**فلما قدم ابن السوداء نزل عليه (يعني على حكيم بن جبلة) واجتمع إليه نفر فطرح لهم ابن السوداء ولم يصرح، فقبلوا منه واستعظموه، وأرسل إليه ابن عامر فسأله: ما أنت؟ فأخبره أنّه رجل من أهل الكتاب رغب في الإسلام ورغب في جوارك، فقال ما يبلغني ذلك اخرج عني، فخرج حتى أتى الكوفة فأُخرج منها، فاستقر بمصر وجعل يكاتبهم ويكاتبونه ويختلف الرجال بينهم**»[1].

القول الثاني: إنّ ابن سبأ أسلم في سنة (٣٥هـ) وابتدأت حركته بالظهور في الحجاز، ثم انتقلت إلى الكوفة وبعدها إلى الشام ثم مصر فسائر الأمصار، اخرج الطبري في أحداث سنة(٣٥هـ) عن سيف، عن عطية، عن يزيد الفقعسي، قال: «**كان عبد الله بن سبأ يهودياً من أهل صنعاء أمه سوداء، فأسلم زمان عثمان، ثم تنقل في بلدان المسلمين يحاول ضلالتهم، فبدأ بالحجاز ثم البصرة ثم الكوفة ثم الشام فلم يقدر على ما يريد عند أحد من أهل الشام فأخرجوه حتى أتى**

(١) تاريخ الطبري، ج٣، ص٣٦٨.

مصر فاعتمر فيهم... »[١].

القول الثالث: إنّ ابن سبأ كان في سنة (٣٠هـ) من المسلمين، وأنّه استطاع أن يؤثر آنذاك على كبار الصحابة كأبي ذر، وإنّ بوادر دعوته بدأت من الشام، قال الطبري: «وفي هذه السنة، أعني سنة ٣٠، كان ما ذكر من أمر أبي ذر ومعاوية، وإشخاص معاوية إياه من الشام إلى المدينة، وقد ذكر في سبب إشخاصه إياه منها إليها أُمور كثيرة كرهت ذكر أكثرها، فأمّا العاذرون معاوية في ذلك فإنهم ذكروا في ذلك قصة كتب إلي بها إلى السري يذكر أن شعيباً حدثه عن سيف، عن عطية، عن يزيد الفقعسي، قال: (لما ورد ابن السوداء الشام لقى أبا ذر، فقال: يا أبا ذر ألا تعجب إلى معاوية يقول: المال مال الله ألا إن كان كل شيء لله، كأنه يريد أن يحتجنه دون المسلمين ويمحو اسم المسلمين، فأتاه أبو ذر فقال: ما يدعوك إلى أن تسمى مال المسلمين مال الله...»[٢].

فظاهر هذا الخبر أن ابن سبأ كان مسلماً، وأنّه كان له تأثير على كبار الصحابة كأبي ذر فضلاً عن غيرهم من عموم الناس، وأنه بدأ التخطيط والتحريك لصالح دعوته في الشام.

والحاصل: إن هناك تبايناً واضحاً في هذه الأقوال التي تشرح إسلام هذه الشخصية وتاريخ ظهورها بين المسلمين مما يقوي في النفس أن جل هذه المقولات هي موضوعة ومفتراة.

رابعاً: الخلاف في حجم الدور الذي لعبه ابن سبأ في التاريخ الإسلامي

أُختلف أيضاً في حجم شخصية ابن سبأ والدور الذي قام به في بعض

(١) المصدر نفسه، ج٣، ص٣٧٨ـ٣٧٩.
(٢) المصدر نفسه، ج٣، ص٣٧٨ـ٣٧٩.

أحداث التاريخ الإسلامي، وإليك إشارة مقتضبة لهذا الخلاف في أقوال الفريقين:

أقوال علماء السنة

من خلال التتبع في النصوص السنية يمكن رصد القولين التاليين في المقام:

القول الأوّل: وهو القول المنقول بروايات سيف بن عمر، وفيه تضخيم لشخصية ابن سبأ، ومبالغة في دوره في بعض الأحداث الإسلامية، وفي تأثيره على الواقع الاجتماعي والسياسي وحتى العقائدي للمسلمين، وقد ذكرنا فيما مضى هذه النصوص فلا نعيدها هنا، وقد تقدمت الإشارة أيضاً إلى بعض أقوال حفّاظ الحديث وعلماء الجرح والتعديل في تضعيف سيف بن عمر؛ بل اتفقت كلمتهم على تضعيفه؛ ولذا لا يمكن التعويل عليه في إثبات شيء أو نفيه وبالخصوص الأمور العقائدية؛ لأهميتها البالغة وشدة العناية بها من قبل علماء العقيدة وغيرهم.

القول الثاني: وهو القول المنقول عن طريق آخر غير طريق سيف بن عمر، وليس فيه دور يذكر لابن سبأ غير أنّه من الكذابين الذين كذبوا على الله تعالى ورسوله الكريمﷺ وأنّه من الغلاة الذين غلوا في أمير المؤمنينعليه السلام، وإليك هذه الأحاديث:

١ ـ ما أخرجه أبو يعلى الموصلي(في مسنده) بسنده عن أبي الجلاس، أنّه سمع أمير المؤمنينعليه السلام يقول لعبد الله السبائي: «**ويلك، والله ما أفضى إلي بشيء كتمه أحداً من الناس**»، وأيضاً سمع يقول له: «**إنّ بين يدي الساعة ثلاثين كذاباً**

وإنك لأحدهم»[١].

٢ ـ ما أخرجه ابن عساكر في تاريخه، بسنده عن عمار الدهني، أنّه سمع أبا الطفيل يقول: «**رأيتُ المسيّب بن نجبة أتى به مُلَبَّبه (يعني ابن السوداء) وعلي على المنبر، فقال علي: (ما شأنه؟) فقال: يكذب على الله وعلى رسوله**»[٢].

٣ ـ ما أخرجه ابن عساكر في تاريخه أيضاً: بسنده عن سلمة أنّه سمع أبا الزعراء يحدث عن أمير المؤمنين عليه السلام أنّه قال: «**ما لي ومال هذا الحميت الأسود**»[٣].

٤ ـ ما أخرجه ابن عساكر في تاريخه أيضاً: قال: أخبرنا أبو محمد بن طاوس، وأبو يعلى حمزة بن الحسن بن المفرج، قالا: أنا أبو القاسم بن أبي العلاء،أنا أبو محمد بن أبي نصر، أنا خيثمة بن سليمان، نا أحمد بن زهير بن حرب، نا عمرو بن مروزق، أنا شعبة، عن سلمة بن كهيل، عن زيد بن وهب قال: قال علي بن أبي طالب: «**(ما لي ولهذا الحميت الأسود؟) يعني عبد الله بن سبأ وكان يقع في أبي بكر وعمر**»[٤].

٥ ـ ما أخرجه ابن عساكر في تاريخه أيضاً: بسنده عن حجية بن عدي الكندي، أنّه رأى أمير المؤمنين عليه السلام على المنبر وهو يقول: «**من يعذرني من هذا الحميت الأسود الذي يكذب على الله ورسوله؟ (يعني ابن السوداء)، لولا أن لا يزال يخرج عليَّ عصابة ينعى عليَّ دمه كما ادّعيت عليَّ دماء أهل النهر لجعلت منهم ركاماً**»[٥].

---

(١) مسند ابي يعلى الموصلي، ج١، ص٣٤٩ ـ ٣٥٠.
(٢) تاريخ مدينة دمشق، ج٢٩، ص٧.
(٣) المصدر نفسه، ج٢٩، ص٧
(٤) المصدر نفسه، ج٢٩، ص٧ ـ ٨.
(٥) المصدر نفسه، ج٢٩، ص٨.

فهذه جلّ الروايات التي ذكرناها من غير طريق سيف بن عمر، والتي ورد فيها ذكر عبد الله بن سبأ.

يرد عليها بشكل عام (بعد غض النظر عن إسنادها وعدم وضوح كون المراد فيها عبد الله بن سبأ)، أنّ دلالتها لا تتعدى عن كون هناك رجل معاصر لأمير المؤمنين عليه السلام اسمه عبد الله بن سبأ، وكان ممن يكذب على الله تعالى ورسوله الكريم صلى الله عليه وآله.

أقوال علماء الشيعة

إن الروايات الشيعية التي وردت في شخصية ابن سبأ يدلّ بعضها على وجود رجل اسمه عبد الله بن سبأ كان معاصراً لأمير المؤمنين عليه السلام، وكان يتردد على الإمام عليه السلام بينْ الحين والآخر، ويسأله عن بعض الأمور دون أن تشير إلى أي تفصيل آخر، ويدلّ بعضها الآخر على انحراف ابن سبأ وغلوه في أمير المؤمنين عليه السلام حتى ادَّعى إلوهيته عليه السلام، فأحرقه الإمام عليه السلام بالنار، وإليك هذه الروايات:

١ ـ ما رواه الشيخ الصدوق والطوسي، باسنادهما عن أبي بصير، عن الإمام أبي عبد الله الصادق عليه السلام، عن آبائه عليهم السلام، أنّ أمير المؤمنين عليه السلام قال: «(إذا فرغ أحدكم من الصلاة فليرفع يديه إلى السماء ولينصب في الدعاء)، فقال ابن سبا: يا أمير المؤمنين أليس الله في كل مكان؟ قال: (بلى)، قال: فلم يرفع يديه إلى السماء؟ فقال: (أو ما تقرأ ﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ﴾، فمن أين يطلب الرزق إلا من موضع الرزق؟

ومو ضع الرزق وما وعد الله السماء»[١].

٢ ـ ما رواه الكشي في رجاله بسنده عن عبد الله بن سنان، عن أبيه، أنّ الإمام أبا جعفر الباقر عليه السلام قال: «إنّ عبد الله بن سبأ كان يدعي النبوة، ويزعم أن أمير المؤمنين عليه السلام هو الله (تعالى عن ذلك)، فبلغ ذلك أمير المؤمنين عليه السلام فدعاه وسأله؟ فأقر بذلك وقال: نعم أنت هو، وقد كان اُلقي في روعي أنك أنت الله وأني نبي، فقال له أمير المؤمنين عليه السلام: ويلك قد سخر منك الشيطان فارجع عن هذا ثكلتك اُمك وتب، فأبى فحبسه أيام فلم يتب، فأحرقه بالنار وقال: إنّ الشيطان استهواه، فكان يأتيه ويلقي في روعه ذلك»[٢].

٣ ـ ما رواه الكشي في رجاله أيضاً بسنده عن عبد الله [ابن سنان]، إنّ الإمام أبا عبد الله الصادق عليه السلام قال: «إنا أهل بيت صدّيقون لا نخلو من كذاب يكذب علينا ويسقط صدقنا بكذبه علينا عند الناس، كان رسول الله صلى الله عليه وآله أصدق الناس لهجة وأصدق البرية، وكان مسيلمة يكذب عليه، وكان أمير المؤمنين عليه السلام أصدق من برأ الله بعد رسول الله، وكان الذي يكذب عليه ويعمل في تكذيب صدقه ويفترى على الله الكذب عبد الله بن سبأ»[٣].

٤ ـ ما رواه الكشي في رجاله أيضاً بسنده عن هشام بن سالم أنّه سمع الإمام أبا عبد الله الصادق عليه السلام يقول وهو يحدث أصحابه بحديث عبد الله بن سبأ وما ادعى من الربوبية في أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، فقال: «إنّه لما ادعى

(١) علل الشرائع، الشيخ الصدوق، ج٢، ص٣٤٤. تهذيب الأحكام، الشيخ الطوسي، ج٢، ص٣٢٢.
(٢) اختيار معرفة الرجال، ج١، ص٣٢٣.
(٣) المصدر نفسه، ج١، ص٣٢٤.

ذلك فيه استتابه أمير المؤمنينعليه السلام فأبي أن يتوب فأحرقه بالنار»[١].

٥ ـ ما رواه الكشي في رجاله أيضاً بسنده عن أبان بن عثمان، أنّه سمع الإمام أبا عبد اللهعليه السلام يقول: «لعن الله عبد الله بن سبأ أنّه ادعى الربوبية في أمير المؤمنينعليه السلام، وكان والله أمير المؤمنينعليه السلام عبدا لله طائعاً، الويل لمن كذب علينا وأن قوما يقولون فينا ما لا نقوله في أنفسنا، نبرأ إلى الله منهم نبرأ إلى الله منهم»[٢].

٦ ـ روى الكشي في رجاله أيضاً بسنده عن أبي حمزة الثمالي، أنّ الإمام علي بن الحسينعليه السلام قال: «لعن الله من كذب علينا، إنّي ذكرت عبد الله بن سبأ فقامت كل شعرة في جسدي، لقد ادعى أمراً عظيماً ماله لعنه الله، كان عليعليه السلام والله عبداً لله صالحاً، أخو رسول الله، ما نال الكرامة من الله إلاّ بطاعته لله ولرسوله، وما نال رسول الله الكرامة من الله إلاّ بطاعته لله»[٣].

والحاصل: أنّ هذه هي جلّ الروايات المروية عن أئمة أهل البيتعليهم السلام في المصادر الشيعية التي ورد فيها ذكر عبد الله بن سبأ.

ويرد عليها بشكل عام (مع غض النظر عن إسنادها) عدم دلالتها على أكثر من وجود رجل اسمه عبد الله بن سبأ، كان معاصراً لأمير المؤمنينعليه السلام، وقد غلا في الإمامعليه السلام فادّعى اُلوهيته، فاستتابه أمير المؤمنينعليه السلام، فلما لم يتب أحرقه بالنار وانتهى أمره.

(١) المصدر نفسه، ج١، ص٣٢٣
(٢) المصدر نفسه، ج١،ص٣٢٤.
(٣) المصدر نفسه.

خامساً: مصير ابن سبأ والخلاف فيه

اختلفت الأخبار التي أشارت إلى مصير ابن سبأ إلى طائفتين أساسيتين:

الطائفة الأوّلى: الأخبار التي دلّت على أنّ أمير المؤمنين عليه السلام أحرقه بالنار، وجلّ هذه الأخبار مروية في المصادر الشيعية، وقد أوردناها سابقاً فلا نعيد.

الطائفة الثانية: الأخبار التي دلّت على أنّ أمير المؤمنين عليه السلام نفاه إلى المدائن، وجلّ هذه الأخبار مروية في مصادر السنّة، ومن جملتها:

١ ـ ما أورده ابن حجر في (لسان الميزان)، عن زيد بن وهب، قال: «**إنّ سويد بن غفلة دخل على علي في إمارته، فقال: إنّي مررت بنفر يذكرون أبا بكر وعمر يرون أنّك تضمر لهما مثل ذلك، منهم عبد الله بن سبأ، وكان عبد الله أول من أظهر ذلك، فقال علي: (مالي ولهذا الخبيث الأسود)، ثم قال: (معاذ الله، أضمر لهما إلاّ الحسن الجميل)، ثم أرسل إلى عبد الله بن سبا فسيره إلى المدائن، وقال: (لا يساكنني في بلدة أبداً)، ثم نهض إلى المنبر حتى اجتمع الناس فذكر القصة في ثنائه عليهما بطوله، وفي آخره: (ألا ولا يبلغني عن أحد يفضلني عليهما إلّا جلدته حدّ المفتري)**»[1].

٢ ـ ما أخرجه ابن عساكر في تاريخه، بسنده عن سباط، قال: «**بلغ علياً أنّ ابن السوداء ينتقص أبا بكر وعمر، فدعا به ودعا بالسيف، أو قال: فهم بقتله، فكلم فيه فقال: (لا يساكني ببلد أنا فيه)، قال: فسيره إلى المدائن**»[2].

٣ ـ ما أخرجه ابن عساكر في تاريخه أيضاً: بسنده عن جابر، قال: «**لما بويع علي خطب الناس، فقام إليه عبد الله بن سبأ فقال له: أنت دابة الأرض، قال: فقال له: (اتق**

(١) لسان الميزان، ج٣، ص٢٩٠.

(٢) تاريخ مدينة دمشق، ج٢٩، ص٩.

الله)، فقال له: أنت الملك، فقال له: (اتق الله)، فقال له: (أنت خلقت الخلق وبسطت الرزق)، فأمر بقتله فاجتمعت الرافضة فقالت: دعه وأنفه إلى ساباط المدائن، فإنّك إن قتلته بالمدينة خرجت أصحابه علينا وشيعته، فنفاه إلى ساباط المدائن...»[1].

٤ ـ ما أورده ابن أبي الحديد في قصة إحراق أمير المؤمنينعليه السلام لجماعة من الغلاة، عن أبي العباس، أنّه قال: «إنّ جماعة من أصحاب علي، منهم عبد الله بن عباس، شفعوا في عبد الله بن سبأ خاصة، وقالوا: يا أمير المؤمنين، إنه قد تاب فاعف عنه، فأطلقه بعد أن اشترط عليه ألاّ يقيم بالكوفة، فقال: أين أذهب؟ قال: المدائن، فنفاه إلى المدائن...»[2].

والحاصل: أنّ الأخبار التي أشارت إلى مصير ابن سبأ انقسمت إلى طائفتين أساسيتين:

الأُولى: ذكرت أنّ أمير المؤمنينعليه السلام قد أحرقه بالنار بعد أن غلا فيه، وهذه الطائفة مروية في المصادر الشيعية.

الثانية: ذكرت أنّ أمير المؤمنينعليه السلام قد نفاه إلى ساباط المدائن بعد أن وقع في أبي بكر وعمر، وهذه الطائفة مروية في مصادر السنة.

وقد اختلفت أقوال علماء الطائفتين في المقام تبعاً لاختلاف الروايات فيه.

نتيجة الفصل الثالث

إن كون ابن سبأ هو من اخترع القول بالوصية وهو صاحب الدور

(١) المصدر نفسه، ج٢٩، ص٩.
(٢) شرح نهج البلاغة، ج٥، ص٦.

الأساسي في أحداث فتنة عثمان، لم يرد من طرق السنة إلا في رواية سيف بن عمر، التي أخرجها الطبري في تاريخه، وهي ضعيفة السند؛ بشعيب وسيف، ومتهافتة المضامين كما بينا.

وقد خلت المصادر الشيعيّة من أي رواية ـ ولو ضعيفة السند، أو مرسلة ـ في أن ابن سبأ مخترع القول بالوصية.

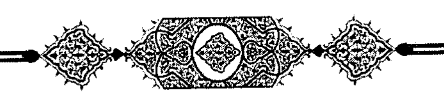
نعم، هناك روايات متعددة بعضها صحيحة السند تتحدث عن شخصية ابن سبأ دون أن تتطرق من قريب أو من بعيد لمسألة اختراعه المزعوم للوصية.

والقول المستشهد به فيما تقدم ليس للنوبختي أو القمي أو الكشي، وإنما نقلوه على نحو الحكاية عن جماعة من أهل العلم من غير الشيعة، وليس فيه دلالة على أن ابن سبأ هو مخترع القول بالوصية وأول من أبدعها، وإنّما غاية ما يدل عليه هو أنّ ابن سبأ بعد إسلامه آمن بما آمنت به الشيعة من إمامة أمير المؤمنين عليه السلام وأنّه هو الوصي والخليفة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، وأيضاً فيه دلالة على ان ابن سبأ أول من أخذ يظهر ويجاهر بعقيدته في أمير المؤمنين عليه السلام بشكل علني وحاد، مستعملاً أسلوباً وطريقة غريبة على ما اعتاده المجتمع الإسلامي بعد مضي خمس وعشرين سنة من التقية والخوف.

هذا كلّه مضافاً إلى أنّ المنقول عن هؤلاء الجماعة من أهل العلم مخالف للثابت بالضرورة لدى الشيعة وعلية إجماع علمائهم، فهل يعارض هذا بمثل ذلك القول المنقول مرسلاً على نحو الحكاية عن جماعة مجهولة؟!

كما ويتضح من خلال ما تقدم أنّ الخلاف والاختلاف في أصل وجود

شخصية ابن سبأ، وفي كل جوانبها عند المثبتين لها، يكشف عن وجود وضع ودسّ كثير في أغلب تلك الجوانب وحجم المساحة التي شغلتها في التاريخ الإسلامي.



الفصل الرابع

علاقة النص بنشوء الفرق وتاريخ ظهور التشيع

تمهيد

تقدم أنّ ظهور التشيع يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمسألة النصّ، فمن أراد أن يعرف حقيقة التشيع وتاريخ ظهوره لابدّ له من تحقيق عقيدة النصّ وتاريخ ظهورها، وقد أشرنا في الأبحاث السابقة إلى نزر من الأحاديث الواردة في النصّ على إمامة أهل البيت عليهم السلام سواء بلفظ الوصية، أو بغير هذا اللفظ، ولم يرد في طرق أي من تلك الأحاديث والنصوص ذكر لابن سبأ كما تقدم، ولا أشار إليه احد من علماء الشيعة أو السنة في طيات كلماته.

ومن هنا فمن الإنصاف القول بأن درك ظهور التشيع يكمن وراء فهم هذه النصوص والروايات المستفيضة المتقدمة، والمتأمل فيها بإنصاف يقف على حقيقة تاريخ ظهور التشيع لأهل البيت عليهم السلام، وأنه قد ولد بولادة الإسلام، وأساسُهُ القرآن الكريم وسنّة النبي الخاتم صلى الله عليه وآله.

بداية ظهور المذاهب الإسلامية

من الواضح أن المسلمين في عصر الرسالة كانوا أُمة واحدة لا تعرف التمذهب، وإنما ولدت المذاهب قبيل رحيل رسول الله صلى الله عليه وآله حيث انشق المسلمون إلى شقين على اثر الخلاف حول خلافة الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله، وذلك قبل أن يواروا الثرى الجسد الطاهر لرسول الله صلى الله عليه وآله، وقد كان اجتماع السقيفة هو الأساس العملي لهذا الانقسام، فتبنى كلّ منهما منهجاً فكرياً مغايراً للآخر:

أحدهما: يعتقد بضرورة النصّ في مسألة خلافة رسول الله صلى الله عليه وآله، وأن أمير

المؤمنين عليه السلام هو الخليفة المنصوص عليه، وقد آمن بذلك بنو هاشم وقسم من كبار الصحابة كالمقداد، وسلمان، وأبي ذر الغفاري، وغيرهم.

والآخر: يعتقد بعدم النص، وأن مسألة خلافة الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله أُوكلت للمسلمين أنفسهم يختارون من بينهم الخليفة، وفق آليات أبرزها البيعة، وقد آمن بذلك قسم آخر من الصحابة كأبي بكر وعمر وعثمان وأبي عبيدة الجراح وعبد الرحمن بن عوف، وآخرين.

وهذا الأمر هو الذي تؤكده الأحاديث التي أخرجها محدثو السنة وحفاظهم في قصة بيعة السقيفة، فقد أخرج البخاري في صحيحه، بسنده إلى عمر بن الخطاب، قال: «**بلغني أن قائلاً منكم يقول: والله لو مات عمر بايعت فلاناً، فلا يغترن امرؤ أن يقول: إنما كانت بيعة أبي بكر فلتة وتمت، ألا وإنّها قد كانت كذلك ولكن الله وقى شرها، وليس فيكم من تقطع الأعناق إليه مثل أبي بكر، من بايع رجلاً عن غير مشورة من المسلمين فلا يتابع هو ولا الذي تابعه تغرة أن يقتلا.**

وانه قد كان من خبرنا حين توفي الله نبيه صلى الله عليه وسلم ان الأنصار خالفونا واجتمعوا بأسرهم في سقيفة بني ساعدة، وخالف عنا علي والزبير ومن معهما، واجتمع المهاجرون إلى أبي بكر.

فقلت لأبي بكر: يا أبا بكر انطلق بنا إلى إخواننا هؤلاء من الأنصار فانطلقنا نريدهم، فلما دنونا منهم لقينا رجلان صالحان فذكرا ما تمالأ عليه القوم.

فقالا: أين تريدون يا معشر المهاجرين؟

فقلنا: نريد إخواننا هؤلاء من الأنصار.

فقالا: لا عليكم أن لا تقربوهم، اقضوا أمركم.

فقلت: والله لنأتينهم، فانطلقنا حتى أتيناهم في سقيفة بني ساعدة فإذا رجل مزمل بين ظهرانيهم.

فقلت: من هذا؟

قالوا: هذا سعد بن عبادة.

فقلت: ما له؟

قالوا: يوعك.

فلمّا جلسنا قليلاً تشهد خطيبهم فأثنى على الله لما هو أهله ثم قال: أما بعد فنحن أنصار الله وكتيبة الاسلام وأنتم معشر المهاجرين رهط، وقد دفت دافة من قومكم فإذا هم يريدون أن يختزلونا من أصلنا وأن يحضنونا من الأمر.

فلما سكت أردت أن أتكلم وكنت زورت مقالة أعجبتني أُريد أن أقدمها بين يدي أبي بكر، وكنت إداري منه بعض الحد، فلما أردت أن أتكلم قال أبو بكر: على رسلك، فكرهت أن أغضبه، فتكلم أبو بكر فكان هو أحلم مني وأوقر، والله ما ترك من كلمة أعجبتني في تزويري إلّا قال في بديهته مثلها أو أفضل حتى سكت، فقال: ما ذكرتم فيكم من خير فأنتم له أهل ولم يعرف هذا الأمر إلّا لهذا الحي من قريش، هم أوسط العرب نسباً وداراً وقد رضيت لكم أحد هذين الرجلين فبايعوا أيهما شئتم، فأخذ بيدي وبيد أبي عبيدة بن الجراح وهو جالس بيننا فلم أكره مما قال غيرها، كان والله أن أقدم فتضرب عنقي لا يقربني ذلك من أثم أحبّ إليّ من أن أتأمر على قوم فيهم أبو بكر اللهم إلّا أن تسول بي نفسي عند الموت شيئاً لا أجده الآن.

فقال قائل من الأنصار: أنا جذيلها المحكك وعذيقها المرجب منّا أمير ومنكم أمير يا معشر قريش.

فكثر اللغط وارتفعت الأصوات حتى فرقت من الاختلاف فقلت: ابسط يدك يا أبا بكر، فبسط يده فبايعته وبايعه المهاجرون، ثمّ بايعته الأنصار، ونزونا على سعد بن عبادة.

فقال قائل منهم: قتلتم سعد بن عبادة.

فقلت: قتل الله سعد بن عبادة.

قال عمر: وإنّا والله ما وجدنا فيما حضرنا من أمر أقوى من مبايعة أبي بكر، خشينا إن فارقنا القوم ولم تكن بيعة أن يبايعوا رجلاً منهم بعدنا، فإمّا بايعناهم على ما لا نرضى وإمّا نخالفهم فيكون فساد، فمن بايع رجلاً على غير مشورة من المسلمين فلا يتابع هو ولا الذي بايعه تغرة أن يقتلا»[1].

فهذا النصّ يصرّح بوقوع الخلاف بين المسلمين فيما يتعلّق بمسألة خلافة رسول الله صلى الله عليه وآله، وأن الزبير وجماعة من المهاجرين رفضوا خلافة السقيفة، واجتمعوا لأهل البيت عليهم السلام، وانضموا تحت لواء أمير المؤمنين عليه السلام: **«أن الأنصار خالفونا واجتمعوا بأسرهم في سقيفة بني ساعدة، وخالف عنا علي والزبير ومن معهما، واجتمع المهاجرون إلى أبي بكر».**

فتمذهب جماعة من المهاجرين لأهل البيت عليهم السلام والسير على طريق هداهم والانطواء تحت لوائهم مقابل جماعة السقيفة من المهاجرين، هو صريح دلالة هذا الحديث، ويؤيد ذلك ما أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، بسنده عن أسلم القرشي، من أن عمر بن الخطاب لما بلغه اجتماع الزبير وجماعة من المهاجرين في دار بيت النبوة عليهم السلام، ورجوعهم في أمورهم

(١) صحيح البخاري، ج٦، ص٢٥٠٣، ح٦٤٤٢.

إليهم عليهم السلام، قال لبضعة رسول الله صلى الله عليه وآله: «إن اجتمع هؤلاء النفر عندك، إن أمرتهم أن يحرق عليهم البيت، قال: فلما خرج عمر جاؤوها، فقالت: تعلمون أن عمر قد جاءني وقد حلف بالله لئن عدتم ليحرقن عليكم البيت، وأيم الله ليمضين لما حلف عليه، فانصرفوا راشدين، فروا رأيكم ولا ترجعوا إلي»[1].

فإذن، بيعة السقيفة هي بمثابة الإعلان الرسمي لولادة المذاهب الإسلامية، حيث اعلنت هذه البيعة عن ظهور أول الفرق الإسلامية، فأمّا الذين بايعوا فهم أساس الفرقة التي تعرف اليوم بـ (السنة)، وأمّا الذين رفضوا هذه البيعة وطعنوا في شرعيتها وتشيعوا لأهل البيت عليهم السلام واعتقدوا بأن الخلافة فيهم ولا تخرج عنهم إلا بظلمهم فهم أساس الفرقة التي تعرف اليوم بـ (الشيعة).

دور عمر في إرساء الأمر لأبي بكر

من الامور الأساسية التي تضمنها حديث البخاري الآنف هو التصريح بدور عمر الأساسي في تنصيب أبي بكر، وأن الخوف من وقوع الخلاف ومبايعة الأنصار لرجل منهم هما العاملان الأساسيان اللذان دفعاه لمبايعته، كما يشهد لذلك قوله: «فرقت من الاختلاف، فقلت: ابسط يدك يا أبا بكر، فبسط يده، فبايعته... خشينا إن فارقنا القوم، ولم تكن بيعة، أن يبايعوا رجلا منهم بعدنا».

ويؤيد ذلك ما أخرجه البخاري في صحيحه، بسنده عن عائشة، قالت: «لقد خوف عمر الناس وان فيهم لنفاقاً»[2].

(١) المصنف، ابن أبي شيبة، ج٨، ص٥٧٢.
(٢) صحيح البخاري، ج٣، ص١٣٤١، ح٣٤٦٧.

فهذا النصّ صريح الدلالة على وجود لون من البطش والانحراف في إرساء الأمر لأبي بكر من قبل عمر، وقد لخصته عائشة بأمرين أساسيين:

الأول: الخوف

إن قول عائشة: «**خوّف عمر الناس**»، صريح الدلالة على أن عمر قد استعمل وسائل غير مألوفة من أجل إرساء الأمر لأبي بكر، وذلك من خلال إثارة الرعب في نفوس الناس وتخويفهم.

ويؤيد ذلك ما أخرجه ابن أبي شيبة الكوفي (ت ٢٣٥) في مصنفه بسنده عن زبيد، قال: «**لما حضرت أبا بكر الوفاة أرسل إلى عمر ليستخلفه، قال: فقال الناس: أتستخلف علينا فظاً غليظاً، فلو ملَكَنا كان أفظ وأغلظ، ماذا تقول لربك إذا أتيته وقد استخلفته علينا؟**»(١)

وأخرجه أيضاً في تاريخ المدينة(٢)، وكذا القاضي أبو يوسف بإسناده في الخراج(٣)، وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق(٤).

فتخوف الصحابة من استخلاف عمر؛ كان بسبب مشاهداتهم لأسلوبه في إرساء الأمر لأبي بكر، وفظاظته وغلظت قلبه وحدّة طبعه، قال أبو جعفر الاسكافي (الوفاة ٢٢٠): «**ثم كانت بعده بيعة عمر، فعقدها [له] أبو بكر، كما عقدها هو لأبي بكر... فأظهر المسلمون الإنكار لذلك**

(١) المصنف في الأحاديث والآثار، ابن أبي شيبة الكوفي، ج٦، ص٣٥٨. ج٧، ص٤٣٤.
(٢) تاريخ المدينة، ابن شبة النميري، ج٢، ص٦٧١.
(٣) الخراج، أبو يوسف، ص١١.
(٤) تاريخ مدينة دمشق، ج٣٠، ص٤١٣.

والتسخّط، وقالوا: وليّتَ علينا فظاً غليظاً»[١].

الثاني: النفاق

إن قول عائشة: «وإنّ فيهم لنفاقاً»، صريح الدلالة على أن خصلة النفاق قد انطلت على نفوس الناس في بيعتها لأبي بكر.

والمقصود من النفاق هنا هو نوع من البغض لأمير المؤمنين عليه السلام كما يدل على ذلك الحديث الذي أخرجه مسلم في الصحيح من طريق الإمام علي عليه السلام، قال: **«والذي فلق الحبة وبرأ النسمة انه لعهد النبي الأمي صلى الله عليه وسلم إلى (أن لا يحبني الا مؤمن ولا يبغضني الا منافق)»**[٢].

وأخرجه أحمد بن حنبل في مسنده من طريق أمير المؤمنين عليه السلام، قال: **«عهد إليَّ النبي صلى الله عليه وسلم أنه (لا يُحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق)»**[٣].

وأخرجه الترمذي في سننه، وقال بذيله: **«هذا حديث حسن صحيح»**[٤].

وأخرجه الهيثمي في (مجمع الزوائد)، وقال بذيله: **«رواه الطبراني في الأوسط، ورجاله ثقات»**[٥].

وأخرجه ابن حجر في (فتح الباري)، وقال بذيله: **«وله شاهد من حديث أم**

(١) المعيار والموازنة، ص٤٧.
(٢) صحيح مسلم، ج١، ص٦١.
(٣) مسند أحمد بن حنبل، ج١، ص٩٥، ص١٢٨.
(٤) سنن الترمذي، ج٥، ص٣٠٦.
(٥) مجمع الزوائد، ج٩، ص١٣٣.

سلمة عند أحمد»[1].

فبيعة الناس لأبي بكر وإغضائها عن أمير المؤمنين عليه السلام هو النفاق الذي إشارت إليه عائشة في حديثها الآنف؛ لمناسبة المقام لذلك، ولا شك في أن كلّ ذي لب يفهم من قول النبي الأكرم صلى الله عليه وآله: «إن علياً لا يحبه إلا مؤمن ولا يبغضه إلا منافق»، إثبات فضيلة عظيمة للإمام عليه السلام، وأنه ميزان يعرف به الإيمان ويميّز عن النفاق.

أجواء بيعة السقيفة

إن المتأمل في حديث البخاري الآنف في بيعة السقيفة يجد أنها تمت في ظل أجواء متشنجة، كما هو صريح قوله: «فكثر اللغط، وارتفعت الأصوات، حتى فرقت من الاختلاف، فقلت: ابسط يدك يا أبا بكر، فبسط يده فبايعته... ونزونا على سعد بن عبادة، فقال قائل منهم: قتلتم سعد بن عبادة! فقلت: قتل الله سعد بن عبادة».

وهذه الأجواء التي تمت في ظلها بيعة السقيفة لم تكن وليدة اللحظة، وإنما أساسها وبذرتها زرعتها هذه الجماعة من المهاجرين من أصحاب السقيفة في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله.

فكما أن هذه الجماعة من المهاجرين قطعت اجتماع الأنصار في سقيفتهم، وحضرته من دون أن توجه إليها دعوة، وخلقت هذا التشنج الذي كاد أن يفضي للتنازع والاقتتال.

كذلك قطعت هذه الجماعة على رسول الله صلى الله عليه وآله كلامه في مرضه الذي توفي

---

(١) فتح الباري، ج٧، ص٥٨.

به، بعد أن حضرت لمجلسه صلى الله عليه وآله من دون أن توجه إليها دعوه، فقد أمرهم رسول الله صلى الله عليه وآله بالخروج جميعاً سوى أمير المؤمنين عليه السلام مع جيش أسامة، فخالفت تلك الجماعة هذا الأمر، وطعنوا في أمرة قائدهم أسامة بن زيد[1]، بالرغم من تأكيد الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله الشديد على عدم التخلف عن هذا الجيش[2]، بحيث أنه صلى الله عليه وآله لعن المتخلف عنه[3].

فخالفت تلك الجماعة أمر الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله، وأصرت على عدم الخروج من المدينة والبقاء قريباً من مركز الحدث[4]، وحضرت بمنتهى الصلافة ومن دون حياء من تخلفها أمام رسول الله صلى الله عليه وآله، وخالفت أمره مرة أُخرى فمنعته صلى الله عليه وآله من كتابة ذلك الكتاب الذي أراد أن يعصم به الأمة من الضلال، وتمردت على نبيها صلى الله عليه وآله، فمنهم من ينعته بالوجع، ومنهم من يصفه بالهجر، ومنهم من...

---

(١) أخرج البخاري ومسلم في صحيحيهما، عن عبد الله بن عمر، قال: «إن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث بعثا وأمر عليهم أسامة بن زيد، فطعن الناس في إمارته، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: (إن تطعنوا في إمارته فقد كنتم تطعنون في إمارة أبيه من قبل، وأيم الله، إن كان لخليقا للإمارة، وإن كان لمن أحب الناس إلي، وإن هذا لمن أحب الناس إلي بعده)»، صحيح البخاري، ج٥، ص١٤٥، باب (بعث النبي أسامة بن زيد). صحيح مسلم، ج٥، ص١٣٤١، باب (فضائل زيد بن حارثة).

(٢) أخرج الذهبي في تاريخه، بسنده عن هشام بن عروة، عن أبيه، قال: «جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في مرضه: أنفذوا جيش أسامة»، تاريخ الإسلام، ج٣، ص١٩.

(٣) قال الشهرستاني ـ بعد أن ذكر أول تنازع بين الصحابة وقع في مرض رسول الله صلى الله عليه وآله، وساق حديث رزية الخميس المتقدم الذي أخرجه البخاري في صحيحه ـ: «الخلاف الثاني في مرضه، أنه قال: (جهّزوا جيش أسامة، لعن الله من تخلف عنه)، فقال قوم: يجب علينا امتثال أمره، وأسامة قد برز من المدينة، وقال قوم: قد اشتد مرض النبي عليه الصلاة والسلام، فلا تسع قلوبنا مفارقته والحالة هذه، فنصبر حتى نبصر أي شيء يكون من أمره»، الملل والنحل، الشهرستاني، ج١، ص٢٣.

(٤) قال الذهبي في تاريخه: «فسار [أسامه] حتى بلغ الجرف، فأرسلت إليه امرأته فاطمة بنت قيس تقول: لا تعجل فإنّ رسول الله ثقيل، فلما يبرح حتى قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم»، تاريخ الإسلام، ج٣، ص١٩. وهذا في منتهى الغرابة، فكيف يعصى أمر رسول الله صلى الله عليه وآله، ويطاع أمر ابنة قيس؟!

فشنجوا مجلسهﷺ، وأكثروا فيه اللغط والتنازع، فمنعوه من كتابة كتابهﷺ، وحرموا الأمة من الهدى والرشاد، فطردهمﷺ من مجلسه، فعلم خيارهم حجم المصيبة التي حلت بالأمة فلم يملك وسيلة يخمد بها أسى قلبه سوى الدموع، لكن هيهات، فقد هلِك من هلك عن بيِّنة وحْيَى مَن حَيَّ عن بيِّنة.

أخرج مسلم في صحيحه، بسنده عن ابن عباس، قال: «لما حضر رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي البيت رجال فيهم عمر بن الخطاب، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: (هلم اكتب لكم كتابا لا تضلون بعده)، فقال عمر: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد غلب عليه الوجع، وعندكم القرآن، حسبنا كتاب الله، فاختلف أهل البيت، فاختصموا، فمنهم من يقول: قربوا يكتب لكم رسول الله صلى الله عليه وسلم كتابا لن تضلوا بعده، ومنهم من يقول: ما قال عمر، فلما أكثروا اللغو والاختلاف عند رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (قوموا)، قال عبيد الله: فكان ابن عباس يقول: إن الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب، من اختلافهم ولغطهم»[1].

وأخرج البخاري في صحيحه، بسنده عن ابن عباس، قال: «لما اشتد بالنبي صلى الله عليه وسلم وجعه قال: (ائتوني بكتاب اكتب لكم كتابا لا تضلوا بعده)، قال عمر: إن النبي صلى الله عليه وسلم غلبه الوجع، وعندنا كتاب الله حسبنا، فاختلفوا، وكثر اللغط، قال: (قوموا عني، ولا ينبغي عندي التنازع)، فخرج ابن عباس يقول: إن

(١) صحيح مسلم، ج٥، ص٧٦. صحيح البخاري، ج٧، ص٩، كتاب المرضى، باب قول المريض قوموا عني. ج٨، ص١٦١. مسند أحمد بن حنبل، ج١، ص٣٣٦.

الرزيئة كل الرزيئة ما حال بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين كتابه»[١].

وأخرج في صحيحه، بسنده عن ابن عباس أيضاً: قال: «يوم الخميس، وما يوم الخميس؟ ثم بكى حتى خضب دمعه الحصباء، فقال: اشتد برسول الله صلى الله عليه وسلم وجعه يوم الخميس، فقال: (ائتوني بكتاب اكتب لكم كتابا لن تضلوا بعده أبدا)، فتنازعوا، ولا ينبغي عند نبي تنازع، فقالوا: هجر رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: (دعوني، فالذي أنا فيه خير مما تدعوني إليه)»[٢].

وحديث (ائتوني بكتاب اكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده أبداً) بمختلف ألفاظه، صريح الدلالة على أن هناك لون من الضلال ستبتلى به الأمة بعد رسول الله ﷺ، وهذا اللون من الضلال مرتبط بشكل وثيق مع موضوع ذلك الكتاب الذي أراد الرسول الأكرم ﷺ أن يكتبه ويعصم الأمة فيه من ذلك الضلال؛ ولا ريب في أن الوقوف على محتوى ذلك الكتاب له أثر كبير في الهداية.

وقد ذكر علماء السنّة وجهين في بيان محتوى ذلك الكتاب:

الأول: أنّ رسول الله ﷺ أراد أن يكتب كتاباً يذكر فيه أسماء خلفائه من بعده.

الثاني: أنّ الرسول الأكرم ﷺ أراد أن يكتب كتاباً يبين فيه مهمات الأحكام.

قال النووي: «اختلف العلماء في الكتاب الذي هم النبي صلى الله عليه وسلم به،

(١) صحيح البخاري، ج١، ص٣٧، باب (كتابة العلم). ج٨، ص١٦١، باب (كراهة الخلاف).

(٢) صحيح البخاري، ج٤، ص٣١، باب (هل يستشفع إلى أهل الذمة ومعاملتهم). ج٤، ص٦٥، باب (إخراج اليهود من جزيرة العرب). ج٥، ص١٣٧، باب (مرض النبي "صلى الله عليه وسلم" ووفاته).

فقيل: أراد أن ينص على الخلافة في إنسان معين؛ لئلا يقع نزاع وفتن، وقيل: أراد كتاباً يبين فيه مهمات الأحكام ملخصة؛ ليرتفع النزاع فيه، ويحصل الاتفاق على المنصوص عليه»[1].

وقال العيني: «اختلف العلماء في الكتاب الذي هم صلى الله عليه وسلم بكتابته، قال الخطابي: يحتمل وجهين، أحدهما: أنه أراد أن ينص على الإمامة بعده، فترتفع تلك الفتن العظيمة، كحرب الجمل وصفين، وقيل: أراد أن يبين كتاباً فيه مهمات الأحكام؛ ليحصل الاتفاق على المنصوص عليه»[2].

وهذان الوجهان لا يتعارضان، ويمكن الجمع بينهما بالقول: إن رسول الله ﷺ أراد أن يكتب في ذلك الكتاب كلا الأمرين، فينصّ على الخليفة من بعده وفي نفس الوقت يبيّن مهمات الأحكام.

ويؤيد الوجه الأول وهو أن رسول الله ﷺ أراد أن ينص على الخلافة في إنسان معين حديث الثقلين الذي أخرجه كبار محدثي السنة وحفاظهم، بألفاظ مختلفة، وطرق كثيرة، فقد أخرجه مسلم في صحيحه[3]، وأحمد بن حنبل في مسنده[4]، والترمذي في سننه، والنسائي في (السنن الكبرى)[5]، وفي (فضائل الصحابة)[6]، وفي (خصائص أمير المؤمنين عليه السلام)[7]، عن زيد بن أرقم، قال (اللفظ للترمذي): «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إني تارك فيكم

(١) شرح مسلم، ج١١، ص٩٠.
(٢) عمدة القاري، ج٢، ص١٧١.
(٣) صحيح مسلم، ج٧، ص١٢٢ ـ ١٢٣. ج٧، ص١٢٣.
(٤) مسند أحمد بن حنبل، ج٤، ص٣٦٦ ـ ٣٦٧. ج٤، ص٣٧١.
(٥) السنن الكبرى، النسائي، ج٥، ص٥١.
(٦) فضائل الصحابة، النسائي، ص٢٢.
(٧) خصائص أمير المؤمنين عليه السلام، النسائي، ص٩٣.

ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي، أحدهما أعظم من الآخر، كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي، ولن يتفرقا حتى يردا عليّ الحوض، فانظروا كيف تخلفوني فيهما»[١].

وأخرجه أحمد بن حنبل في مسنده، وابن أبي شيبة في مصنفه[٢]، وآخرون، عن زيد بن ثابت، قال (اللفظ لأحمد): «**قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إني تارك فيكم خليفتين، كتاب الله وأهل بيتي، وأنهما لن يتفرقا حتى يردا عليّ الحوض**»[٣].

وأخرجه أحمد بن حنبل في مسنده، وابن أبي شيبة في مصنفه[٤]، وأبو يعلى في مسنده[٥]، عن أبي سعيد الخدري، قال (اللفظ لأحمد): «**قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إني تارك فيكم الثقلين، أحدهما أكبر من الآخر، كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي، وأنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض**»[٦].

فهذا الحديث صريح الدلالة على أن التمسك بالقرآن والعترة يعصم من الضلال، وتقدم أن حديث (رزية يوم الخميس) يدل على أن رسول الله ﷺ أراد أن يكتب كتاباً يعصم فيه أمته من الضلال، ولكن بعض الصحابة حرموا الأمة من ذلك، وحينئذ نحمل هذا العاصم من الضلال في حديث الرزية على ما ورد في حديث الثقلين.

(١) سنن الترمذي، ج٥، ص٣٢٩.
(٢) المصنف، ابن أبي شيبة، ج٧، ص٤١٨.
(٣) مسند أحمد بن حنبل، ج٥، ص١٨٩ ـ ١٩٠.
(٤) المصنف، ابن أبي شيبة، ج٧، ص١٧٦.
(٥) مسند أبي يعلى الموصلي، ج٢، ص٢٩٧ ـ ٢٩٨. ج٢، ص٣٠٣.
(٦) مسند أحمد بن حنبل، ج٣، ص١٤.

وبعبارة أخرى: إنّ رسول الله ﷺ قد بيّن لأمّته في حديث (الثقلين) العاصم لهم من الضلال، وهو القرآن والعترة، وفي حديث (رزية يوم الخميس) أراد أن يبيّن أيضاً العاصم لهم من الضلال، لكنه منع من ذلك، وحينئذ يرد هنا عدّة احتمالات:

الأول: أنّه ﷺ أراد أن يؤكد مضمون حديث الثقلين.

الثاني: أنّه ﷺ أراد أن ينسخ ويلغي مضمون هذا الحديث.

الثالث: أنه ﷺ أراد أن يبيّن عاصم من الضلال غير الثقلين (القرآن والعترة).

الرابع: أنه ﷺ أراد أن يفصل بين الثقلين.

وكلّ هذه الاحتمالات باطلة سوى الأول منها، وهو المتعين في المورد.

أمّا الوجه في بطلان الاحتمال الثاني فواضح؛ إذ أن الثقلين هما عبارة عن القرآن الكريم والعترة الطاهرة، ولا يمكن لأحد أن يدعي أن رسول الله ﷺ أراد نسخ القرآن؛ لأن ذلك القول يعادل نسخ رسالة الرسول الخاتم ﷺ.

وأمّا الوجه في بطلان الاحتمال الثالث فواضح أيضاً؛ إذ أن نبوة نبي الإسلام ﷺ تتمحور خصوصاً حول القرآن الكريم، وقد جهد الرسول الأكرم ﷺ طيلة دعوته المباركة على ترسيخ منزلة القرآن في نفوس الأمة، ومن غير المعقول أن يلغي ذلك في لحظات عمره ﷺ الأخيرة.

وأمّا الوجه في بطلان الاحتمال الرابع فهو يخالف من جهة صريح دلالة حديث الثقلين، وخصوصاً مع الأخذ بعين الاعتبار قوله: «**وأنهما لن يفترقا حتى**

يردا عليّ الحوض»، الوارد في كل الروايات.

ويخالف من جهة أخرى صريح دلالة حديث (رزية الخميس)؛ إذ أن الفصل بين الثقلين كان عين قول عمر: «**حسبنا كتاب الله**»، الذي كان مصدر الخلاف والتنازع، وقد رفض الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله هذه المقولة، بقرينة قوله عليه السلام: «**قوموا**»، وقول ابن عباس: «**إن الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب**».

وإذا بطلت هذه الاحتمالات، فتعين الاحتمال الأول منها، وهو أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله أراد أن يؤكد مضمون حديث (الثقلين) بحديث (رزية يوم الخميس)، لكن القوم لم يمتثلوا أمر الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله، واعترضوا عليه، وأكثروا من اللغط والتنازع في مجلسه صلى الله عليه وآله، بعد أن تيقنوا من مضمون ذلك الكتاب.

تساؤل

إذا كان الخلاف حول الإمامة موجوداً في حياته صلى الله عليه وآله، فكيف يجوز لمسلم أن يتصور أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله ترك هذا الأمر، الذي هو المنشأ للخلاف بين أمته، بحيث يرى كل واحد فيه رأياً، ويسلك كل واحد سبيلاً، ولم يقطع دابر الفتنة؟!

خصوصاً أنّه صلى الله عليه وآله شاهد أصحابه وقد بيتوا نياتهم على الاستحواذ على كل متعلقاته، حتى أزواجه، بدون مراعاة لمشاعره صلى الله عليه وآله، فهؤلاء الذين يفكرون بأخذ أزواج الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله ألا يفكرون بالسيطرة على خلافته؟!

أخرج الحفاظ والمحدثون أن قوله تعالى: ﴿**ولا تنكحوا أزواجه من بعده أبدا**﴾ نزلت في رجل من أصحاب النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، قال: لئن قبض رسول الله صلى الله عليه وآله

لأنكحن عائشة[١]، وقال البغوي: «**قال مقاتل بن سليمان: هو طلحة بن عبيد الله**»[٢].

فإذا كان الوحي المبين يطلع رسول الله صلى الله عليه وآله على خلافات جانبية تقع بين أصحابه، أفلا يطلعه على ما هو الأهم من ذلك، وهو اختلاف أمته من بعده حول خلافته؟!

قال الفخر الرازي في ذيل قوله تعالى: ﴿إِنْ تُبْدُوا شَيْئاً أَوْ تُخْفُوهُ فَإِنَّ اللهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيماً﴾: «**يعني إن كنتم لا تؤذونه في الحال وتعزمون على إيذائه أو نكاح أزواجه بعده، فالله عليم بذات الصدور**»[٣].

أفأطلع الله تعالى نبيّه على هذا الأمر وحرّم أذيته صلى الله عليه وآله، ولم يُطلعه على أمر الخلافة وانشقاق الأمّة بسببها؟! بلى إنّ ذلك أولى.

التخطيط لأمر الخلافة

من الأمور الأخرى التي تضمنها حديث البخاري الآنف لبيعة السقيفة هو التصريح بوجود نوع من التخطيط لمسألة الخلافة، وأن جماعة من المهاجرين كانت قد أعدّت العدّة مسبقاً لذلك، وأن اجتماع الأنصار في سقيفتهم كان على أثر كشف ذلك المخطط، كما هو صريح قوله: «**وقد دفت دافة من قومكم، فإذا هم يريدون أن يختزلونا من أصلنا، وان يحضنونا من الأمر**».

فقد افتتح خطيب الأنصار بهذا القول اجتماع السقيفة بعد حضور جماعة

(١) انظر: تفسير الثعلبي، ج٨، ص٦٠. الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي، ص٨٧٢.

(٢) تفسير البغوي، ج٣، ص٥٤١. وانظر: التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)، ج٢٥، ص٢٢٥.

(٣) التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)، ج٢٥، ص٢٢٥.

المهاجرين قبل وقوع أي كلام بينهم، مما يدل على أن الأنصار اجتمعوا بالسقيفة بعد اطلاعهم على وجود مخطط من قبل جماعة من المهاجرين حول مسألة الخلافة، واحد بنود هذا المخطط كان يتضمن إقصاء الانصار من الحكومة بشكل كلي، قال عمر: «**فلما جلسنا قليلا تشهد خطيبهم فأثنى على الله لما هو أهله ثم قال: (اما بعد فنحن أنصار الله... وقد دفت دافة من قومكم فإذا هم يريدون ان يختزلونا من أصلنا وان يحضنونا من الامر)**.

ومن الشواهد الأخرى في الحديث أيضاً على وقوع التخطيط المسبق للأمر هو التطابق الكلي بين تزوير عمر وتزوير أبي بكر، قال عمر: «**فلمّا سكت أردت أن أتكلم وكنت زورت مقالة أعجبتني أريد ان أقدمها بين يدي أبي بكر وكنت إداري منه بعض الحد فلما أردت أن أتكلم قال أبو بكر: على رسلك، فكرهت ان أغضبه فتكلم أبو بكر... والله ما ترك من كلمة أعجبتني في تزويري إلّا قال في بديهته مثلها أو أفضل حتى سكت**».

فهذا التطابق الكبير في التزوير صريح الدلالة على وجود تنسيق مسبق بين الرجلين وأنّهما تداولا الأمر فيما بينهما واتّفقا على صيغة ما، لكن لم يسمح أبو بكر لعمر بعرض ذلك؛ لما يعرفه منه من الفظاظة والغلظة، فأسكته وتكلم هو.

ويؤيد ذلك ما أخرجه البلاذري في (أنساب الأشراف)، بسنده عن ابن عباس، قال: «**بعث أبو بكر عمرَ بن الخطاب إلى علي رضي الله عنهم، حين قعد عن بيعته، وقال: ائتني به بأعنف العنف، فلما أتاه، جرى بينهما كلام، فقال علي: احلبْ حلباً لك شطره، والله ما حرصك على إمارته اليوم إلّا ليؤمرك غداً**»[1].

---

(١) أنساب الأشراف، البلاذري، ج١، ص٢٦٩.

فهذا النصّ صريح الدلالة على اتهام أمير المؤمنينعليه السلام للرجلين بوجود اتفاق مسبق بينهما يقتضي بإرساء عمر الأمر لأبي بكر مقابل الحصول عليه من بعده.

شواهد على وجود التخطيط

لعل المتأمل في الوقائع التاريخية التي حصلت في العام الأخير من حياة رسول الله صلى الله عليه وآله يجزم بوضوح تام بأنّ النبي الأكرم صلى الله عليه وآله قد اطلع على أمر خطير يدبر في الخفاء حول مسألة الخلافة، وأن هناك مخططاً للاستحواذ عليها بشكل بعيد عن روح الإسلام، وهناك جملة من الأمور التي تدلّ على ذلك، أهمها:

١ـ إخلاء المدينة

إن إصرار رسول الله صلى الله عليه وآله الشديد في مرض وفاته على إخلاء المدينة من جميع الصحابة إلا الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، يدل على اطلاعه على أمر ما تنسج خيوطه من قبل بعض الاصحاب تحت جناح الليل حول الأمر بعد رحيل النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، فحاول بشتى الأساليب والطرق إبعادهم عن المدينة وتخليتها منهم، وأهم التدابير التي اتخذها النبي الكريم صلى الله عليه وآله لتحقيق ذلك هو إنفاذه صلى الله عليه وآله جيش أسامة، وأمره الجميع بالالتحاق به مع علمه صلى الله عليه وآله بقرب رحيله، بل شدد كثيراً على عدم التخلف عن هذا الجيش إلى درجة أنه لعن المتخلف عن هذا الجيش، لكن رغم هذا الإصرار الشديد فقد كان هناك عناد من قبل البعض وإصرار عجيب على عدم الخروج من المدينة والبقاء قريباً من مركز الحدث من خلال التخلف عن الالتحاق بهذا الجيش.

فقد أخرج البخاري ومسلم في صحيحهما، وأحمد بن حنبل في مسنده، عن عبد الله بن عمر في مسألة التخلف عن جيش أسامة، قال (اللفظ للبخاري):

«فطعن الناس في إمارته [أسامة بن زيد]، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: (إن تطعنوا في إمارته فقد كنتم تطعنون في إمارة أبيه من قبل، وأيم الله إن كان لخليقاً للإمارة، وإن كان لمن أحب الناس إليّ، وإن هذا لمن أحب الناس إليَّ بعده)»[١].

وأخرج الذهبي في (تاريخ الإسلام) من طريق هشام بن عروة، عن أبيه، قال: «جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في مرضه: (أنفذوا جيش أسامة)... فسار حتى بلغ الجرف، فأرسلت إليه امرأته فاطمة بنت قيس تقول: لا تعجل فإنّ رسول الله ثقيل، فلما يبرح حتى قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم»[٢].

وهذا غريب حقّاً، فكيف يعصى أمر رسول الله ﷺ، وتطاع فاطمة بنت قيس؟!

وقال الشهرستاني في بيان مخالفات الصحابة للنبيّ الأكرم ﷺ بعد ذكره للمخالفة الأولى (رزية يوم الخميس): «الخلاف الثاني في مرضه، أنّه قال: (جهّزوا جيش أسامة، لعن الله من تخلف عنه)، فقال قوم: يجب علينا امتثال أمره، وأسامة قد برز من المدينة، وقال قوم: قد اشتد مرض النبي عليه الصلاة والسلام، فلا تسع قلوبنا مفارقته والحالة هذه، فنصبر حتى نبصر أي شيء يكون من أمره»[٣].

ولكنَّ الغريب في الأمر أن هؤلاء لم تسعهم قلوبهم لمفارقة رسول الله ﷺ وقد اشتد به المرض فخالفوا امره ﷺ، ولكنهم وسعتهم قلوبهم وتركوا الجسد

(١) صحيح البخاري، ج٥، ص١٤٥. ج٤، ص٢١٣، باب مناقب زيد. ج٥، ص٨٤، باب غزوة زيد. ج٨، ص١١٧. صحيح مسلم، ج٧، ص١٣١. مسند أحمد بن حنبل، ج٢، ص٢٠.

(٢) تاريخ الإسلام، ج٣، ص١٩. الطبقات الكبرى، ابن سعد، ج٤، ص٦٧.

(٣) الملل والنحل، الشهرستاني، ج١، ص٢٣؛ وكذا انظر: شرح المواقف، القاضي الجرجاني، ج٨، ص٣٧٦، وما بعدها.

الطاهر للنبيﷺ مسجى ولمّا يوارى الثرى، وذهبوا ليتنازعوا الأمر في سقيفة بني ساعدة!

٢ـ منع الرسول الأكرمﷺ

أصرّ بعض الصحابة على منع رسول اللهﷺ بكل الوسائل المتاحة من حسم أمر الخلافة، وذلك عبر التشويش وزرع الفرقة والخلاف كلما أراد النبي الأكرمﷺ طرح هذه المسألة بين الأمة؛ ليحفظها من شرّ النزاع حوله، وإراقة دمائهم بالاقتتال من أجل الاستحواذ عليها، ويدل على ذلك المنع أمور، أهمها:

ألف ـ منع الرسول الأكرمﷺ من كتابة الكتاب

أمر رسول اللهﷺ في مرض وفاته بأن يحضروا له كتفاً ودواة ليكتب للأمة كتاباً لا تضلّ بعده أبداً، لكن بعض الصحابة منعوا من تنفيذ أمر الرسول الأكرمﷺ وحرموا الامة من هذا الكتاب العاصم لها من الضلال والزيغ والانحراف والفرقة والخلاف.

أخرج مسلم في صحيحه، بسنده إلى ابن عباس، قال: «**يوم الخميس، وما يوم الخميس؟ ثم جعل تسيل دموعه حتى رأيت على خديه كأنها نظام اللؤلؤ، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ائتوني بالكتف والدواة (أو اللوح والدواة) اكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده أبداً، فقالوا: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم يهجر**»[1].

(١) صحيح مسلم، ج٥، ص٧٦. وفي صحيح البخاري، ج٤، ص٦٥، قال سعيد بن جبير أنّه سمع ابن عباس يقول بعد أن حدثه عن رزية يوم الخميس:«... فتنازعوا، ولا ينبغي عند نبي تنازع، فقالوا: ما له أهجر، استفهموه؟ فقال: ذروني فالذي أنا فيه خير ممّا تدعوني إليه»

وهناك روايات صريحة في صحيح البخاري، ومسلم، ومسند أحمد بن حنبل، تدل على أن النزاع قد حصل بسبب عمر بن الخطاب بعد اعتراضه على رسول الله ﷺ بعدم الحاجة إلى هذا الكتاب العاصم عن الضلال بوجود القرآن الكريم، فانقسم القوم حينئذ وتنازعوا بين مؤيد ومخالف لمقولة عمر كما في حديث ابن عباس، قال (اللفظ للبخاري): «**لما اشتد بالنبي صلى الله عليه وسلم وجعه قال: ائتوني بكتاب اكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده، قال عمر: إن النبي صلى الله عليه وسلم غلبه الوجع، وعندنا كتاب الله حسبنا، فاختلفوا، وكثر اللغط، قال: قوموا عني، ولا ينبغي عندي التنازع، فخرج ابن عباس يقول: إن الرزيئة كل الرزيئة ما حال بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين كتابه**»[1].

وقد تقدم آنفاً عن النووي[2]، والعيني[3]، أن النبي الأكرم ﷺ أراد أن ينص على الخلافة في إنسان معين؛ لئلا يقع نزاع وفتن، وقلنا آنفاً أن ما قيل من أنه ﷺ أراد أن يكتب كتاباً يبين فيه مهمات الأحكام ملخصة لا يعارض ذلك الوجه مع غرابته.

ب ـ المنع من سماع الرسول الأكرم ﷺ بإثارة الجلبة واللغط

دأب بعض الصحابة بشكل منظم على التشويش عند نطق رسول الله ﷺ

---

(١) صحيح البخاري، ج١، ص٣٧. مسند أحمد بن حنبل، ج١، ص٣٢٤. وفي رواية مسلم في صحيحه، ج٥، ص٧٦، بعد أن قال عمر مقولته: فاختلف أهل البيت فاختصموا، فمنهم من يقول قربوا يكتب لكم رسول الله صلى الله عليه وسلم كتابا لن تضلوا بعده، ومنهم من يقول ما قال عمر، فلما أكثروا اللغو والاختلاف عند رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: قوموا...».

(٢) شرح مسلم، ج١١، ص٩٠.

(٣) عمدة القاري، ج٢، ص١٧١.

بمسألة الخلافة من بعده، وذلك عبر إثارة الجلبة واللغط في محضر رسول الله ﷺ، فكلما أراد أن يصرِّح بهذا الأمر افتعلوا الضجة للتشويش، كما في حديث الاثني عشر خليفة: «**فقال كلمة صمنيها الناس، فقلت لأبي: ما قال؟ قال: كلهم من قريش**»[1].

وبلفظ آخر في صحيح مسلم أيضاً: قال: «**ثم قال كلمة لم أفهمها، فقلت لأبي: ما قال؟ فقال: كلهم من قريش**»[2].

وبلفظ ثالث في صحيح البخاري: «**فقال كلمة لم اسمعها، فقال أبي أنه قال: كلهم من قريش**»[3].

وبلفظ رابع في مسند أحمد: «**ثم تكلم بشيء لم أفهمه، فقلت لأبي: ما قال؟ قال: (كلهم من قريش)**»[4].

فقوله: «**صمنيها الناس**»، و«**كلمة لم أفهمها**»، و«**كلمة لم اسمعها**»، و«**تكلم بشيء لم أفهمه**»، كلها شواهد على أن هناك فئة كانت تدبر وتجتهد في التضليل والتشويش على كلام رسول الله ﷺ كلمّا تطرق لمسألة الخلافة والخلفاء من بعده على وجه الخصوص، فهذه الأصوات التي كانت تعلو فوق صوت النبي الأكرم ﷺ أثناء حديثه حول الخلافة من بعده لم تكن بشكل عشوائي وبدون تدبير وتخطيط وإنما كانت بشكل مدروس ومنظم ودقيق حتى لا يتركوا مجالاً

---

(١) صحيح مسلم، ج٥، ص٣ ـ ٤. ج٦، ص٣ ـ ٤. صحيح البخاري، ج٨، ص١٢٧، كتاب الأحكام، بابُ (حدثني محمد بن المثنى). مسند أحمد بن حنبل، ج٥، ص٨٧.

(٢) صحيح مسلم، ج٦، ص٣.

(٣) صحيح البخاري، ج٨، ص١٢٧، كتاب الأحكام، باب الاستخلاف.

(٤) مسند أحمد بن حنبل، ج٥، ص٨٧.

لرسول الله ﷺ لقول الكلمة الفصل في هذه المسألة.

٣ ـ الاستعجال في طلب البيعة

من جملة الشواهد على وجود التخطيط المسبق لأمر الخلافة هو استعجال عمر في طلب البيعة لأبي بكر وذلك مباشرة بعد أن اخبره بموت النبي الأكرم ﷺ وبلا ادنى فصل، كما في مسند أحمد عن يزيد بن بابنوس، قال: «**فخرج إلى المسجد وعمر يخطب الناس ويتكلم ويقول: إنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يموت حتى يفني اللهُ عزّ وجل المنافقين، فتكلم أبو بكر فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: إنّ الله عز وجل يقول: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾ حتى فرغ من الآية، ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ﴾ حتى فرغ من الآية، فمن كان يعبد الله عز وجل فإن الله حيّ، ومن كان يعبد محمداً فإنّ محمداً قد مات، فقال عمر: وأنها لفي كتاب الله؟ ما شعرت أنها في كتاب الله، ثم قال عمر: يا أيها الناس هذا أبو بكر وهو ذو شيبة المسلمين فبايعوه...**»[1].

فنشاهد في هذا النصّ دلالة واضحة على استعجال عمر في طرح هذه المسألة، فطلب البيعة لأبي بكر قبل مشورة أهل الحلّ والعقد، أو أي شيء آخر، وذلك في مسجد الرسول الأكرم ﷺ بعد إعلان أبي بكر فيه نبأ وفاة رسول الله ﷺ، ولكن هذه الدعوة لبيعة أبي بكر من قبل عمر في مسجد رسول الله ﷺ لم يتفاعل معها الحاضرون.

ومن الشواهد الأخرى على الاستعجال لأخذ البيعة هو عدم تقديم

(١) المصدر نفسه، ج٦، ص٢١٩ـ٢٢٠.

الإمام عليعليه السلام الذي كان مقدّماً في زمان رسول اللهصلى الله عليه وآله في كل شيء، وعدم دعوت العباس عم النبي الأكرمصلى الله عليه وآله، وبني هاشم، وثلّة كبيرة من القرشيين، وجل أصحاب رسول اللهصلى الله عليه وآله، فقد جاء في رواية البخاري، أنّ عمر قال: «**وأنّه قد كان من خبرنا حين توفي الله نبيهصلى الله عليه وسلم أن الأنصار خالفونا واجتمعوا بأسرهم في سقيفة بني ساعدة، وخالف عنا علي والزبير ومن معهما**»[1].

٤ ـ التكتم والسرية

من جملة الشواهد التي تدل على وجود التخطيط والتدبير لمسألة الخلافة مسبقا هي الأجواء السّرية التي اكتنفت سقيفة بني ساعدة،كما يدل عليه قوله في رواية البخاري في صحيحه: «**فلما دنونا منهم لقينا رجلان منهم صالحان، فذكرا ما تمالأ عليه القوم**»[2].

فقوله: «ما تمالأ» فيه إشارة إلى تكتم القوم على الاجتماع والمسائل التي طرحت فيه.

ثم إنّه لا يوجد دليل على أن هذا الاجتماع كان لمبايعة زعيم الأنصار كما قد يدعى، بل أن النصّ المتقدم عن البخاري فيه إشارة إلى أن الاجتماع لم يكن معقوداً لأخذ البيعة، وإنّما كان لتدارس الوضع بعد وفاة النبي الأكرمصلى الله عليه وآله وتحديد موقفهم؛ ولذا حثّ الرجلان الصالحان أبا بكر وعمر

(١) صحيح البخاري، ج٨، ص٢٦، كتاب المحاربين من أهل الكفر والردة، باب رجم الحبلى من الزنا إذا أحصنت.

(٢) المصدر نفسه، ج٨، ص٢٧.

على تجاهل اجتماع السقيفة «**فقالا لا عليكم أن لا تقربوهم**»[١].

ففي هذه الفقرة دلالة على أن المسائل التي طرحت في الاجتماع لم تكن غير مألوفة، أو تشكل خطورة أو فيها التجاوز على حقوق الآخرين، بل حتى لا تعارض قضاء الأمر كما يستكشف من نصيحة هذين الصالحين لأبي بكر وعمر حيث قالا: «**اقضوا أمركم**»[٢].

لكن ما هو هذا الأمر الذي حثَّ به هذان الرجلان الصالحان ـ بحسب وصف عمر لهما بهذه الصفة ـ أبا بكر وعمر على قضائه؟ وكيف عرفا به؟!

وبعد أن تمخض اجتماع السقيفة عن هذه النتائج في ظل تلك الظروف الخطيرة التي كانت تسوده، خرج عمر ينادي بأهل المدينة بالبيعة لأبي بكر، بعد أن أخفق في المحاولة الأولى لأخذها له في مسجد رسول الله ﷺ على رؤوس الأشهاد كما في الحديث الآنف لأحمد بن حنبل من طريق عائشة[٣].

٥ ـ الاهتمام بغدير خم

العناية الشديدة من رسول الله ﷺ بشأن حديث الغدير وما اكتنفته من مقدمات، كوقوف المسلمين في شدة الرمضاء ظهراً وتحت الشمس، وأمره ﷺ بحضور جميع الحجيج بإرجاع من تقدم منهم وانتظار من تأخر عنهم، وحرصه ﷺ على أن يراه الكل ويسمع كلامه، واختياره ذلك الغدير ووقوفه فوق المنبر الذي صنع له من أقتاب الإبل لأجل ذلك الغرض، وأخذه ﷺ

(١) المصدر نفسه، ج٨، ص٢٧.
(٢) المصدر نفسه، ج٨، ص٢٧.
(٣) مسند أحمد بن حنبل، ج٦، ص٢٢٠.

بعضد علي عليه السلام ورفعه لها حتى بان بياض إبطيهما، و...كلّ هذا الاهتمام الشديد يحكي عن وجود تخطيط وتدبير لأمر يحاك في الظلام، فأراد صلى الله عليه وآله أن يفوت الفرصة على المخططين من خلال إبلاغه صلى الله عليه وآله وتنصيبه بشكل رسمي لخليفة المسلمين من بعده وسط أكبر جمع ممكن من المسلمين.

أخرج أحمد بن حنبل عن زيد بن أرقم، قال: «**كنا بالجحفة فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلينا ظهراً وهو آخذ بعضد علي رضي الله تعالى عنه، فقال: يا أيها الناس ألستم تعلمون أنّي أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ قالوا: بلى، قال: فمن كنت مولاه فعلي مولاه...**»[1].

وأخرج ابن عساكر عن جابر بن عبد الله، قال: «**قال كنا بالجحفة بغدير خم وثم ناس كثير من جهينة ومزينة وغفار...**»[2].

وقد تقدم الكلام حول حديث الغدير بشكل مفصل فلاحظ.

والحاصل: أنّ إصرار الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله البالغ على إخلاء المدينة قبيل وفاته من الجميع سوى أمير المؤمنين عليه السلام، ومنع رسول الله صلى الله عليه وآله من حسم مسألة الخلافة من خلال معارضة كتابة الكتاب العاصم للأمة من الضلال والتشويش عند النطق بمسألة الخلافة، والاستعجال في طلب الأمر، والأجواء السّرية التي خيّمت على اجتماع السقيفة، والإهتمام الشديد بغدير خم، كلّ ذلك يدل على وجود تخطيط وتدبير لمسألة الخلافة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله.

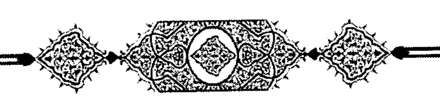
(١) المصدر نفسه، ج٤، ص٣٦٨.

(٢) تاريخ مدينة دمشق، ج٤٢، ص٢٢٥.

نتيجة الفصل الرابع

إن الوقوف على تاريخ ظهور التشيع ودرك حقيقته يكمن وراء فهم تلك النصوص والروايات المستفيضة المتقدمة الواردة في مناقب أهل البيت عليهم السلام وفضائلهم وضرورة التمسك بهم إلى جانب كتاب الله تعالى والإيمان بإمامتهم، والمتأمل فيها بأنصاف يقف على تاريخ ظهور التشيع لأهل البيت عليهم السلام وحقيقته، وأنه قد ولد بولادة الإسلام، وأساسُهُ القرآن الكريم وسنّة النبي الخاتم صلى الله عليه وآله.

وقد كان المسلمون في عصر الرسالة أمة واحدة لا تعرف التمذهب، وإنما ولدت المذاهب قبيل رحيل رسول الله صلى الله عليه وآله حيث انشق المسلمون إلى شقين على اثر الخلاف حول خلافة الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله، وكانت بيعة السقيفة هي الأساس العملي لهذا الانقسام، فقد أعطت هذه البيعة الطابع الرسمي لولادة التمذهب بين الأمة، وجذور هذا الانقسام كانت موجودة في حياة النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، لكنها تبلورت بعد رحيله إلى الحق تعالى، وكان الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله واقفاً على هذا الخلاف الذي ستبتلى به الأمة والتمزق الذي سيصبها من بعده.



الفصل الخامس

الفرقة الناجية

وفيه:

١ ـ أحاديث الاختلاف

٢ ـ احاديث معالم الفرقة الناجية

تمهيد

تقدّم أنّ وجود الخلاف والاختلاف والتباين بين الناس حقيقة لا يمكن إنكارها أو التنصل منها، فقد رافقت هذه السمة المجتمعات البشرية منذ وجودها على وجه الأرض، ولم تأتِ بعثة الأنبياء والرسل عليهم السلام وإنزال الكتب والرسالات إلا للحدّ من هذه الخلافات بين الأمم، وبيان ما اختلفوا فيه ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللهُ النبيّ الأكرمينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُواْ فِيهِ﴾[1].

لكن رغم ذلك فقد اختلف أصحاب الديانات والكتب السماوية أنفسهم من بعد ما جاءهم العلم بغياً بينهم، فحرّفوا وبدلوا وتفرقوا وكانوا شيعاً ﴿وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلاَّ الَّذِينَ أُوتُوهُ مِن بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾[2].

اختلاف الأمة

لم تكن الأمة الإسلاميّة خارجة عن تلك السُنّة التاريخية «لتتبعن سنن الذين من قبلكم شبراً بشبر وذراعاً بذراع حتى لو دخلوا في جحر ضب لاتبعتموهم»[3]؛ فكان الخلاف ينشب بين أبنائها بين الفينة والأخرى، حتى في محضر النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وعلى مرأى ومسمع منه، فقد أخرج البخاري في الصحيح بسنده عن أبي مليكة، قال: «كاد الخيّران أن يهلكا أبا بكر وعمر (رض) رفعا أصواتهما عند

(١) البقرة/ ٢١٣.

(٢) البقرة/ ٢١٣.

(٣) صحيح مسلم، ج٨، ص٥٧.

النبيﷺ حين قدم ركب بني تميم، فأشار أحدهما بالأقرع بن حابس أخي بني مجاشع، فأشار الآخر برجل آخر، قال نافع: لا أحفظ اسمه، فقال أبو بكر لعمر: ما أردت إلا خلافي، قال: ما أردت خلافك، فارتفعت أصواتهما في ذلك...»[1].

وأخرج في صحيحه أيضاً: بسنده عن جابر بن عبد الله، قال: «كنا في غزاة... فكسع[2] رجل من المهاجرين رجل من الأنصار، فقال الأنصاري: يا للأنصار، وقال المهاجري: يا للمهاجرين، فسمع ذلك رسول اللهﷺ، فقال: (ما بال دعوى جاهلية؟)، قالوا: يا رسول الله كسع رجل من المهاجرين رجلاً من الأنصار، فقال: (دعوها فإنها منتنة)»[3].

وخلافاتهم هذه لم تكن تقتصر فيما بينهم؛ إذ وصل بهم الأمر إلى معارضة النبي الأكرمﷺ والوقوف بوجهه وعدم إطاعة أوامره في عدّة مواطن، كان من بينها ما حصل في أخريات حياة النبي الأكرمﷺ في وقت كان من المفترض أن يكون الإسلام قد أخذ موقعه في قلوب المسلمين، واتضح لهم ماذا تعني شخصية النبي الأكرمﷺ وأقواله وأوامره، فقد أخرج مسلم في الصحيح بسنده إلى جابر بن عبد الله الأنصاري، قال: «إن رسول اللهﷺ خرج عام الفتح إلى مكة في رمضان حتى بلغ كراع الغميم[4]، فصام الناس، ثم دعا بقدح من ماء، فرفعه حتى نظر الناس إليه، ثم شرب، فقيل له بعد ذلك: إن بعض الناس قد صام، فقال:

---

(١) صحيح البخاري، ج٤، ص١٨٣٣.

(٢) الكسع: أن تضرب دبر الإنسان بيدك أو بصدر قدمك.

(٣) صحيح البخاري، ج٤، ص١٨٦١.

(٤) الغميم: وهو واد أمام عسفان بثمانية أميال يضاف إليه هذا الكراع وهو جبل أسود متصل به، والكراع كل أنف سال من جبل أو حرة. (النووي، شرح صحيح مسلم، ج٧، ص٢٣٠).

(أولئك العصاة، أولئك العصاة)»[١].

وأخرج مسلم أيضاً في صحيحه، بسنده عن عائشة، قالت: «قدم رسول الله لأربع مضين من ذي الحجة، أو خمس، فدخل عليّ وهو غضبان، فقلت: من أغضبك يا رسول الله أدخله النار، قال: (أو ما شعرت إني أمرت الناس بأمرٍ فإذا هم يترددون)»[٢].

وأخرج أبو يعلى في مسنده، بسنده عن البراء، قال: «خرج رسول الله ﷺ وأصحابه فأحرمنا بالحج، فلما أن قدمنا مكة، قال: (اجعلوا حجكم عمرة)، فقال ناس: يا رسول الله قد أحرمنا بالحج، فكيف نجعلها عمرة؟ قال: (انظروا ما آمركم به، فافعلوا)، قال: فردوا عليه القول، فغضب، ثم انطلق حتى دخل على عائشة غضبان، قال: فرأت الغضب في وجهه، فقالت: من أغضبك أغضبه الله تعالى، فقال: (ما لي لا أغضب وأنا آمر بالأمر فلا يتبع)»[٣].

وأخرجه الهيثمي في (مجمع الزوائد)، وقال: «رواه أبو يعلى ورجاله رجال الصحيح»[٤].

وقد كان أسوأ وأشد ألوان الخلاف وأفجعها في مجتمع الصحابة هو ما حدث من التنازع والاختلاف الشديد بينهم في محضر نبيهم ﷺ أواخر حياته الشريفة، وهو ﷺ على فراش الموت، بعد أن طلب منهم دواة وكتفاً؛ ليكتب لهم كتاباً يأمنون معه من الضلال والانحراف، فكثر اللغط والكلام بين مؤيدٍ ومعارض، ولم يراعوا حرمة النبي الأكرم ﷺ وما فيه من حال المرض والعلة،

(١) صحيح مسلم، ج٣، ص٧٨٥.
(٢) صحيح مسلم، ج٢، ص٨٧٠.
(٣) مسند أبي يعلى، ج٣، ص ٢٣٣.
(٤) مجمع الزوائد، الهيثمي، ج٣، ص٥٢٥.

ممّا دفع بالنبي الأكرمﷺ إلى طردهم وإخراجهم من مجلسه، وهو ما أخرجه البخاري بسنده إلى ابن عباس، قال: «لما اشتد بالنبي صلى الله عليه وسلم وجعه قال: (ائتوني بكتاب أكتب لكم كتاباً لا تضلوا من بعده)، قال عمر: إن النبي صلى الله عليه وسلم غلبه الوجع، وعندنا كتاب الله حسبنا، فاختلفوا، وكثر اللغط، قال: (قوموا عني ولا ينبغي عندي التنازع)، فخرج ابن عباس يقول: إن الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين كتابه»[1].

فهذه الشواهد وغيرها مؤشر قوي على أن بذور الخلاف والشقاق كانت موجودة في هذه الأمة منذ كان النبيّ الأكرمﷺ بين ظهرانيهم، ولكنها كانت تبحث عن أرضية وأجواء مناسبة لتنمو وتكبر، وقد تهيّأت لها أسباب ذلك النمو بعد رحيل الرسول الأكرمﷺ، الذي كان يئد كل خلاف وهو في مهده، وكانت شخصيته ومكانته تمنع من تفاقم الأوضاع، الأمر الذي فُقِد بعد رحيله عن هذه الدنيا، فما أن ارتحلﷺ إلى جوار ربّه حتى هبّت رياح الفتن والاختلافات على الأمة الإسلاميّة لتعصف بكيانها الفكري والعقيدي والاجتماعي والسياسي، ذلك الكيان الذي أرسى قواعده وشيّد أركانه الرسول الأكرمﷺ بجهوده وجهاده وتضحياته وتضحيات أهل بيتهعليهم السلام وأصحابه المنتجبين.

وقد كان موت النبي الأكرمﷺ أول شيء اختلفوا فيه حيث أنكر بعضهم هذه الحقيقة الواضحة التي لا تحتاج إلى برهان، قال البغدادي في الفرق بين الفرق: «وأول خلاف وقع منهم هو اختلافهم في موت النبي صلى الله عليه وسلم فزعم

(١) المصدر نفسه، ج١، ص٥٤.

قوم منهم أنه لم يمت وإنما أراد الله رفعه إليه كما رفع عيسى بن مريم، ثم اختلفوا بعد ذلك في موضع دفن النبي... ثم اختلفوا في الإمامة»[1].

ثم توالت بعد ذلك الخلافات بين أبناء الأمة الإسلاميّة كلما امتد الزمن واتسعت رقعة الدولة الإسلاميّة، ولم تكن هذه الخلافات على مستوى واحد، بل تارة في مسائل أساسية ومبدئية، وأخرى في مسائل فرعية وجزئية، لكن كانت أشدها فتكاً بوحدة المسلمين، هي الخلافات العقائدية، وقد بدأت مبكرةً جداً في تاريخ أمتنا الإسلاميّة، نتيجة ما حل بها من تباين في الآراء والأنظار حول مسائل مهمة وخطيرة غيّرت في كثير من الأحيان وجهة المجتمع الإسلامي وحوّلته من مجتمع موحد في زمن النبي الأكرم ﷺ إلى عدة جماعات وطوائف متباينة في الرؤى والتوجهات؛ لتشكّل نواة للفرق والمذاهب العقدية.

وقد أجمل محمد بن جرير الطبري (من علماء القرن الرابع الهجري) تلك الآراء والنظريات التي مزقت وحدة الأمة حيث قال: **«ثم أنه لم يزل من بعد مضي رسول الله لسبيله حوادث في كل دهر تحدث ونوازل في كل عصر تنزل... فكان من قديم الحادثة بعد رسول الله في الحوادث التي تنازعت فيه أمته واختلافها في أفضلهم بعده وأحقهم بالإمامة وأولاهم بالخلافة، ثم القول في أعمال العباد طاعتها ومعاصيها، وهل هي بقضاء الله وقدره أم الأمر في ذلك المبهم مفوض؟ والقول في الإيمان، هل هو قول وعمل أم هو قول بغير عمل؟ وهل يزيد وينقص أم لا زيادة له ولا نقصان؟ والقول في القرآن، هل هو مخلوق أو غير مخلوق؟ والقول برؤية المؤمنين ربهم تعالى يوم القيامة، والقول في**

(١) الفَرق بين الفِرق، عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي، ص١٣.

ألفاظهم بالقرآن...»[١].

ولعل الباحث في التراث الإسلامي خصوصاً المتعلّق منه بالحديث والتاريخ يقف على أن الخلاف حول الإمامة كان من أمهات تلك الأمور التي أدت إلى انقسام الأمة الإسلامية إلى طرق ومذاهب شتى يلعن بعضها بعضا، قال الشهرستاني في (الملل والنحل): «**ما سل سيف في الإسلام على قاعدة دينية مثل ما سل على الإمامة في كل زمان**»[٢].

أحاديث الاختلاف

وردت أحاديث صحيحة عن النبي الكريم صلى الله عليه وآله تخبر عن هذا الانقسام الخطير الذي ستبتلى به الأمة بعد رحيل نبيها الكريم صلى الله عليه وآله، فقد أخرج أحمد بن حنبل في مسنده، بسنده عن أبي سعيد الخدري، قال: «**قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تفترق أمتي فرقتين، فيتمرق بينهما مارقة يقتلها أولى الطائفتين بالحق**»[٣].

وزاد عليه القاضي النعمان المغربي في شرح الأخبار: «**قيل للخدري: فإن علياً قتلهم؟ قال: وما يمنعه أن يكون أولاهم بالله وبرسوله**»[٤].

وأخرج الحاكم في مستدركه، في كتاب العلم، بسنده عن محمد بن عمرو ابن علقمة، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: «**قال رسول الله صلى الله عليه وآله: (افترقت**

(١) صريح السُنّة، الطبري، ص١٧.

(٢) الملل والنحل، الشهرستاني، ج١، ص٢٤.

(٣) مسند أحمد بن حنبل، ج٣، ص٢٥. وأخرجه أيضاً النسائي في السنن الكبرى، ج٥، ص١٥٨. وأخرجه أيضاً أبو يعلى في مسنده، ج٢، ص ٤٩٩. وأخرجه أيضاً ابن كثير في البداية والنهاية، ج٧، ص٣٠٩.

(٤) شرح الأخبار، ج٢، ص٣٩، مؤسسة النشر الإسلامي ـ قم.

اليهود على إحدى ـ أو اثنتين ـ وسبعين فرقة، وافترقت النصارى على إحدى ـ أو اثنتين ـ وسبعين فرقة، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة)»[١].

وقد صححه الحاكم، قال بذيله: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، وله شواهد»[٢].

وأخرجه في كتاب الإيمان، وقال بذيله: «هذا حديث كثر في الأصول»[٣].

وأخرج أحمد بن حنبل في مسنده، بسنده عن أبي عامر عبد الله بن لُحَي، قال: «حججنا مع معاوية بن أبي سفيان، فلما قدمنا مكة قام حين صلى صلاة الظهر، فقال: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (إن أهل الكتابين افترقوا في دينهم على ثنتين وسبعين ملة، وإنّ هذه الأمة ستفترق على ثلاث وسبعين ملة ـ يعني الأهواء ـ كلها في النار إلاّ واحدة، وهي الجماعة، وأنّه سيخرج في أمتي أقوام تجارى بهم تلك الأهواء كما يتجارى الكلب بصاحبه لا يبقى منه عرق ولا مفصل إلاّ دخله، والله يا معشر العرب لئن لم تقوموا بما جاء به نبيكم صلى الله عليه وسلم لغيركم من الناس أحرى أن لا يقوم به)»[٤]، إلى غير ذلك من الروايات[١].

---

(١) المستدرك على الصحيحين، ج١، ص١٢٨، كتاب العلم. ووافقه ابن حبان في الصحيح، ج٧، ص٦٢، ح٦٧٣١. وأبو يعلى الموصلي في المسند، مسند أبي هريرة (ل: ٥٤١ـ٥٤٢). وابن أبي عاصم في كتاب السنّة، ج١، ص٣٣، ح١٩، باب فيما اخبر به النبي ﷺ أن أمته ستفترق، رقم٦٦. والمروزي في السنّة، ص١٧. والآجري في الشريعة، ص١٥، باب ذكر افتراق الأمم. وعبد القاهر في الفرق، ص٦. وابن الجوزي في التلبيس، ص١٨.

(٢) المستدرك على الصحيحين، ج١، ص١٢٨.

(٣) المستدرك على الصحيحين، ج١، ص٦.

(٤) مسند أحمد بن حنبل، ج٤، ص١٠٢. وأخرجه الحاكم النيسابوري في مستدركه، ج١، ص١٢٨، وقال بعد سياقه وسياق حديث أبي هريرة: «هذه أسانيد تقام بها الحجة». وأخرجه أيضاً أبو داود في سننه، ج٥، ص٥، ح٣٤، كتاب السنّة، ١، باب شرح السنّة، رقم ٤٥٩٧. والدارمي في سننه أيضاً: ج٢، ص١٥٨، ح١٦، كتاب الجهاد، ٧٥، باب افتراق الأمم، رقم٢٥٢١. والآجري في الشريعة: ١٨، باب

وفي صحيح البخاري عن الزهري - في قصة ذي الخويصرة وقوله لرسول الله ﷺ: اعدل، وطلب عمر من رسول الله ﷺ الإذن في أن يضرب عنقه - إشارة لافتراق الأمة أيضاً: حيث قال: «دعه، فإنّ له أصحابا يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم، وصيامه مع صيامهم؛ يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية... ويخرجون على حين فرقة من الناس»[٢].

فهذه الأحاديث تدل بوضوح تام على أنّ الرسول الكريم ﷺ كان على دراية تامة بافتراق أمته من بعده، ولا نريد التعرض لحل إشكالية هذا التهافت الواضح؛ إذ لو كان الرسول الأكرم ﷺ واقفا على انقسام أمته بسبب الخلافة من بعده ﷺ فلماذا لم يقطع دابر هذا الخلاف بتعيين الأمر من بعده؟

فلا شك في أن الجواب عن هذا التساؤل المشروع سيعيدنا إلى بداية البحث؛ ولذا سنعرض عنه هنا، لكن سنتعرض لمسألة أخرى مرتبطة بالموضوع وهي: أن تلك الأحاديث الصحيحة الواردة عن رسول الله ﷺ في انقسام الأمة نصت على انحراف كلّ تلك الفرق عن طريق الهدى إلا فرقة واحدة هي الناجية يوم القيامة، كما هو صريح حديث أحمد الآنف «هذه الأمة ستفترق على ثلاث وسبعين ملة كلّها في النار إلّا واحدة».

ذكر افتراق الأمم. وابن أبي عاصم في السنّة، ج١، ص٧، ح١، ذكر الأهواء المذمومة، رقم١، ٢، ١: ٣٣، ١٩، باب فيما اخبر به النبي ﷺ أن أمته ستفترق، رقم٦٥. والطبراني في المعجم الكبير، ج١٩، ص٣٧٦ـ٣٧٧. والبيهقي في دلائل النبوة، ج٦، ص٥٤١. وابن بطة العكبري في الإبانة، ج١، ص٢٢١ـ٢٢٣، باب ذكر افتراق الأمم في دينهم، رقم٢٤٥ و ٢٤٧.

(١) اخرج كبار المحدثين والعلماء من السنة أحاديث افتراق الأمة إلى نيف وسبعين، بألفاظ متعددة وطرق متشعّبة وعن عدد كبير من الصحابة، لسنا في، صدد بيانها ولا يصعب على الباحث تقصيها.

(٢) صحيح البخاري، ج٤، ص١٧٨ - ١٧٩، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام.

احاديث معالم الفرقة الناجية

أخرج حفاظ ورواة الفريقين عن رسول الله ﷺ كثيراً من الأحاديث التي تعيّن وتشخص معالم تلك الفرقة الناجية، وسنورد في هذه الخاتمة نيفاً من تلك الأحاديث:

١ ـ حديث وجوب التمسك بالثقلين

أخرج الترمذي بسنده عن أبي سعيد الخدري وزيد بن أرقم، قالا: «**قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي، أحدهما أعظم من الآخر، كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي، ولن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض، فانظروا كيف تخلفوني فيهما**»[١].

وأخرجه الحاكم في مستدركه، وصححه؛ حيث قال: «**هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بطوله**»[٢]، وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير[٣].

وأخرجه بلفظ قريب منه أحمد عن أبي سعيد، قال: «**قال رسول الله: (إني تارك فيكم الثقلين، أحدهما أكبر من الآخر، كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، وإنّهما لن يفترقا حتى يردا على الحوض)**»[٤].

وأخرجه مسلم في صحيحه بسنده عن زيد بن أرقم، قال: «**قام رسول الله صلى**

---

(١) سنن الترمذي، ج٥، ص٣٢٩، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان.
(٢) المستدرك على الصحيحين، ج٣، ص١٠٩.
(٣) صحيح البخاري، ج١، ص٤٨٢، ح١٣٥١.
(٤) مسند أحمد بن حنبل، ج٣، ص١٤.

الله عليه وسلم يوماً فينا خطيباً بماء يدعى خمّاً بين مكة والمدينة، فحمد الله وأثنى عليه ووعظ وذكّر، ثم قال: (أيها الناس فإنّما أنا بشر يوشك أن يأتي رسول ربّي فأُجيب، وأنا تارك فيكم ثقلين، أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به)، فحثّ على كتاب الله ورغّب فيه، ثم قال: (وأهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي)»[1].

٢ ـ حديث الراية

أخرج البخاري في صحيحه، بسنده إلى سلمة بن الأكوع، قال: «كان علي رضي الله عنه تخلف عن النبي صلى الله عليه وسلم في خيبر، وكان به رمد، فقال: أنا أتخلف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم؟! فخرج علي فلحق بالنبي صلى الله عليه وسلم، فلما كان مساء الليلة التي فتحها في صباحها، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لأعطين الراية)، أو قال: (ليأخذن غداً رجل يحبه الله ورسوله)، أو قال: (يحب الله ورسوله، يفتح الله عليه)، فإذا نحن بعلي، وما نرجوه، فقالوا: هذا علي، فأعطاه رسول الله صلى الله عليه وسلم ففتح الله عليه»[2].

وأخرج في صحيحه أيضاً: من طريق أبي حازم، قال: «أخبرني سهل رضي الله عنه، قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم يوم خيبر: (لأعطين الراية غداً رجلاً يفتح الله على يديه، يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله)، فبات الناس ليلتهم أيهم يعطى، فغدوا كلهم يرجوه، فقال: أين علي؟ فقيل: يشتكي عينيه، فبصق في عينيه، ودعا له، فبرأ كأن لم يكن به

(١) صحيح مسلم، ج٧، ص١٢٢ ـ ١٢٣، دار الفكر ـ بيروت

(٢) صحيح البخاري، ج٤، ص١٢، كتاب الجهاد والسير، باب ما قيل في لواء النبي صلى الله عليه وسلم. ج٤، ص٢٠٧، كتاب المناقب، باب مناقب المهاجرين وفضلهم.

وجع، فأعطاه الراية...»[١].

وأخرج مسلم في صحيحه، بسنده إلى عامر في حديث طويل، قال: **«أرسلني [يعني رسول الله ﷺ] إلى علي وهو أرمد، فقال: (لأعطين الراية رجلاً يحب الله ورسوله، أو يحبه الله ورسوله)، قال: فأتيت علياً فجئت به أقوده وهو أرمد حتى أتيت به رسول الله صلى الله عليه وسلم، فبصق في عينية فبرأ، وأعطاه الراية»**[٢].

وقد حاول البعض إنكار هذه الفضيلة العظيمة لأمير المؤمنين عليه السلام من خلال تعميم تلك الصفة المشار إليها في الحديث لكل المؤمنين وإنكار اختصاصها بالإمام عليه السلام، قال ابن حزم: **«وهذه صفة واجبة لكل مسلم وفاضل»**[٣].

وهذا وهام فاسد؛ لصراحة دلالة الحديث في إثبات فضيلة للإمام عليه السلام افتقدها جميع الصحابة الذين كانوا حاضرين في معركة خيبر، وقد باتوا كلّهم يتمنّون أن ينالوا تلك المنزلة العظيمة والدرجة الرفيعة، وهذا ما تؤيّده ألفاظ الحديث التي أخرجها البخاري ومسلم وغيرهما من أصحاب السنن والمسانيد، ففي لفظ البخاري: **«فبات الناس ليلتهم أيهم يعطى، فغدوا كلّهم يرجوه»**[٤].

وفي لفظ آخر: **«فبات الناس يدوكون ليلتهم أيهم يعطاها، فلما أصبح الناس غدوا على رسول الله ﷺ كلّهم يرجو أن يُعطاها»**[٥].

---

(١) المصدر نفسه، ج٤، ص٢٠. ج٥، ص٧٦.

(٢) صحيح مسلم، ج٥، ص١٩٥. ج٧، ص١٢٠-١٢٢.

(٣) الفصل، ابن حزم، ج٤، ص٢٤٣.

(٤) صحيح البخاري، ج٢، ص٢٦١، كتاب الجهاد والسير، ب١٤٣.

(٥) صحيح البخاري، ج٢، ص٤٤٣، كتاب المناقب، ب٩، وكذا أورد هذه العبارة مسلم في صحيحه، ج٤، ص١٨٧١، كتاب الفضائل.

وفي عبارة مسلم عن سعد: «**فتطاولنا لها**»[١].

وفي رواية أخرى في صحيح مسلم أيضاً: «**قال عمر بن الخطاب: ما أحببت الإمارة إلا يومئذٍ، قال: فتساورت لها رجاء أن أدعى لها**»[٢].

فهذه العبارات وغيرها صريحة في أن الصحابة كلّهم قد فهموا من الحديث فضيلة عظيمة لا ينالها إلا ذو حظ عظيم، وقد تطاولوا لها وتساور لنيلها عمر بن الخطاب وما أحبَّ الإمارة إلا يومئذٍ كما تقدم؛ وذلك لاقتران الإمارة بمنزلة رفيعة وهي حبّ الله ورسوله.

وقد تقدّم أن سعداً رفض أن يسبّ الإمام علياًعليه السلام عندما أمره معاوية بذلك، فقال له معاوية: «**ما منعك أن تسب أبا تراب؟ فقال: أما ما ذكرت ثلاثاً قالهنّ له رسول الله فلن أسبّه؛ لأن تكون لي واحدة منهنّ أحبّ إليّ من حمر النعم**»[٣].

وذكر من تلك الثلاثة حديث الراية، وهذه العبارة كما ذكرنا صريحة في أن سعداً قد فهم من حديث الراية ثبوت فضيلة لأمير المؤمنينعليه السلام يتمنّاها سعد وسائر الصحابة، ويرى أنها لا يمكن أن تُقارن بحمر النعم، الذي هو كناية عن أموال الدنيا وكنوزها.

فإذن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله قد فهموا من حديث الراية تلك المنزلة السامية، كما فهمها كثير من علماء السنة، قال ابن حجر: «**وقوله في الحديثين** [حديث سهل بن سعد، وحديث سلمة بن الأكوع] **إن علياً (يحب الله ورسوله**

---

(١) صحيح مسلم، ج٤، ص١٨٧٠، كتاب الفضائل، باب من فضائل علي بن أبي طالب.

(٢) المصدر نفسه، ج٤، ص١٨٧٢.

(٣) المصدر نفسه، ج٤، ص١٨٧١.

ويحبه الله ورسوله) أراد بذلك وجود حقيقة المحبة، وإلا فكل مسلم يشترك مع علي في مطلق هذه الصفة، وفي الحديث تلميح بقوله تعالى: ﴿قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله﴾، فكأنه أشار إلى أن علياً تام الإتباع لرسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اتصف بصفة محبة الله له؛ ولهذا كانت محبته علامة الإيمان وبغضه علامة النفاق كما أحرجه مسلم من حديث علي نفسه، قال: (والذي فلق الحبة وبرأ النسمة انه لعهد النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق)، وله شاهد من حديث أم سلمة عند أحمد»[1].

فإذا كان الأصحاب وأعلام السنة قد فهموا من حديث الراية تلك الفضيلة العظيمة لأمير المؤمنين عليه السلام فلا قيمة بعد ذلك لما ذكره ابن حزم وغيره في هذا المجال.

٣ ـ حديث لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق

أخرج مسلم في صحيحه، بسنده إلى أمير المؤمنين عليه السلام، قال: «**والذي فلق الحبة وبرأ النسمة انه لعهد النبي الأمي صلى الله عليه وسلم إلى (أن لا يحبني الا مؤمن ولا يبغضني الا منافق)**»[2].

وأخرجه أحمد بن حنبل في مسنده من طريق أمير المؤمنين عليه السلام، قال: «**عهد إليَّ النبي صلى الله عليه وسلم أنه (لا يُحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق)**»[3].

(١) فتح الباري، ابن حجر، ج٧، ص٥٧ ـ ٥٨.
(٢) صحيح مسلم، ج١، ص٦١.
(٣) مسند أحمد بن حنبل، ج١، ص٩٥، ص١٢٨.

وأخرجه الترمذي في سننه، وقال بذيله: «**هذا حديث حسن صحيح**»[١].

وأخرجه الهيثمي في (مجمع الزوائد)، وقال بذيله: «**رواه الطبراني في الأوسط، ورجاله ثقات**»[٢].

وأخرجه ابن حجر في (فتح الباري)، وقال بذيله: «**وله شاهد من حديث أم سلمة عند أحمد**»[٣].

وكما تقدم فإن كل قارئ عربي يفهم من قول النبي الأكرم ﷺ: «**إن علياً لا يحبه إلا مؤمن ولا يبغضه إلا منافق**»، إثبات فضيلة عظيمة للإمام عليه السلام، وأنه ميزان يعرف به الإيمان ويميّز عن النفاق، فلا يحبّ الإمام علياً عليه السلام إلا مؤمن ولا يبغضه إلا منافق.

وقد حاول البعض أن يقلل من أهمية هذه الفضيلة العظيمة من خلال اشراك الأنصار فيها، قال ابن حزم في تعليقه على هذا الحديث: «**وقد صح مثل هذا في الأنصار رضي الله عنهم أنه لا يبغضهم من يؤمن بالله واليوم الآخر**»[٤].

فلو ثبتت هذه الفضيلة بنفسها للأنصار بمجموعهم فهي فضيلة لهم أيضاً: ويكون عموم الأنصار قد نالوا جانباً ممّا ناله الإمام علي عليه السلام من الفضيلة لوحده.

ولكن يرد على النقض بحديث الأنصار أمور:

(١) سنن الترمذي، ج٥، ص٣٠٦.

(٢) مجمع الزوائد، ج٩، ص١٣٣.

(٣) فتح الباري، ج٧، ص٥٨.

(٤) الفصل، ابن حزم، ج٤، ص٢٤٤.

أ ـ إن الكلام والإشكال يقع في سند وطريق رواية الأنصار التي استدل بها ابن حزم، فطريقها ضعيف على مباني الشيعة الإمامية الاثني عشرية، ولا يمكن الاحتجاج بها علينا، ولكننا نحتج بما صحّ عندهم في فضائل الإمام عليعليه السلام من الأحاديث، وما تضمّنته من خصائص ومزايا للإمامعليه السلام.

ب ـ إن حديث حبّ الأنصار إيمان وبغضهم نفاق يختلف في مضمونه ومحتواه عمّا ورد في الإمام عليعليه السلام، فإن الحكم المترتب على حبّ الأنصار وبغضهم مقيّد بوصف كونهم أنصاراً لله ورسوله، فإن تقييد الحكم في الحديث بالنصرة مُشعر بالعلّية، بمعنى أن الحكم بإيمان مُحبّهم ونفاق مُبغضهم معلّق على ذلك القيد، ونحن نؤمن بأن من يُحب الأنصار لأنهم نصروا الله ورسوله فهو مؤمن وحبّه علامة إيمانه، وأن من يبغض الأنصار بوصف كونهم أنصاراً منافق كما قال رسول اللهصلى الله عليه وآله، ولكن هذا لا يعني أن الحكم ثابت لحبّ وبغض كل فرد من الأنصار وإن فعل ما فعل وخالف رسول اللهصلى الله عليه وآله، كما لو قيل: أكرم العلماء، فإن هذا الحكم وهو وجوب إكرام هؤلاء العلماء معلّق على وصف العلم، بحيث لو خرج أحدهم عن ذلك القيد لا يجب إكرامهم.

وهذا بخلاف الحديث الوارد في الإمام عليعليه السلام، فإن الحكم مترتب ومعلّق على ذات الإمام عليعليه السلام وشخصه، فالإمامعليه السلام في ذاته لا يُحبّه إلا مؤمن ولا يُبغضه إلا منافق.

٤ ـ حديث الفئة الباغية

أخرج البخاري في صحيحه عن عكرمة، قال: «**إن ابن عباس قال له ولعلي ابن عبد الله: ائتيا أبا سعيد فاسمعا من حديثه، فأتيناه وهو وأخوه في حائط لهما يسقيانه، فلما**

رآنا جاء فاحتبى وجلس، فقال: كنا ننقل لبن المسجد لبنة لبنة، وكان عمار ينقل لبنتين لبنتين، فمر به النبي ومسح عن رأسه الغبار، وقال: (ويح عمار، تقتله الفئة الباغية، عمار يدعوهم إلى الله ويدعونه إلى النار)»[1].

وأخرجه مسلم في صحيحه عن أم سلمة[2]، وأحمد بن حنبل في مسنده عن أبي سعيد[3]، وأيضاً عن عبد الله بن الحرث، وفيه: «إني لأسير مع معاوية في منصرفه من صفين، بينه وبين عمرو بن العاص، قال: فقال عبد الله بن عمرو بن العاص: يا أبت أما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لعمار: ويحك يا بن سمية تقتلك الفئة الباغية، قال: فقال عمرو لمعاوية: ألا تسمع ما يقول هذا؟ فقال معاوية: لا تزال تأتينا بهنة، أنحن قتلناه؟! إنما قتله الذين جاؤوا به»[4].

وأخرجه الحاكم في (المستدرك)، بسنده إلى محمد بن عمارة ابن خزيمة بن ثابت، قال: «كان جدي كافاً بسلاحه يوم الجمل ويوم صفين، حتى قتل عمار بن ياسر، فلما قتل عمار قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: (تقتل عماراً الفئةُ الباغية)، قال: فسل سيفه فقاتل حتى قتل»[5].

---

(١) صحيح البخاري، ج٣، ص٢٠٧، كتاب الجهاد والسير، باب مسح الغبار.

(٢) صحيح مسلم، ج٨، ص١٨٦.

(٣) مسند أحمد بن حنبل، ج٣، ص٥، ص٦٣٠. ج٥، ص٣٠٦ـ٣٠٧.

(٤) المصدر نفسه، ج٢، ص١٦١.

(٥) المستدرك على الصحيحين، ج٣، ص٣٩٧. وأخرجه ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق، ج١٦، ص٣٧٠، ج٤٣، ص٤٧١، وفيه، قال: «فلما قتل عمار بن ياسر قال خزيمة: قد بانت لي الضلالة، ثم اقترب فقاتل حتى قتل». وأخرجه ابن حجر في فتح الباري، ج١٣، ص٣٦، وفي الإصابة، ج٢، ص٢٤٠. والعيني في عمدة القاري، ج١٤، ص١٠٤. والطبراني في المعجم الكبير، ج٤، ص٨٥. وابن عبد البر في الاستيعاب، ج٢، ص٤٤٨. والمزي في تهذيب الكمال، ج٢١، ص٢٢٥. والبلاذري في أنساب الأشراف، ص٣١٣ ـ ٣١٤. والصفدي في الوافي بالوفيات، ج١٣، ص١٩٢. والخوارزمي في المناقب، ص١٩١.

وبلفظ آخر، قال: «**فلما قتل عمار قال خزيمة: قد حانت له الضلالة**»[1].

وأخرجه بسنده إلى عمرو بن مرة، وفيه: «**سمعت عبد الله بن سلمة يقول: رأيت عمار بن ياسر يوم صفين شيخاً آدم طوالاً، أخذ الحربة بيده، ويده ترعد، قال: والذي نفسي بيده لقد قاتلت بهذه مع رسول الله صلى الله عليه وآله ثلاث مرات وهذه الرابعة، والذي نفسي بيده لو ضربونا حتى بلغوا بنا سعفات هجر لعرفنا أن مصلحنا على الحق وأنهم على الضلالة**»، ثم قال الحاكم: «**صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه**»[2].

وأخرجه بلفظ آخر، وفيه: «**لعرفت أنّا على الحق وهم على الباطل**»[3]، وأخرجه بلفظ آخر، وفيه: «**لعلمنا أنّا على الحق وأنتم على الباطل**»[4].

ومحمد بن سعد في الطبقات الكبرى، ج٣، ص٢٥٩. وابن الأثير في أسد الغابة، ج٤، ص٤٧، وفيه: «قال [خزيمة]: ادفنوني في ثيابي فإني مخاصم».

(١) المستدرك على الصحيحين، ج٣، ص٣٨٥ـ٣٨٦.

(٢) المستدرك على الصحيحين، ج٣، ص٣٩٢. وأخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد، ج٧، ص٢٤٣، ص٢٤٣. ج٩، ص٢٩٤، ص٢٩٨. وسليمان بن داود الطيالسي في مسنده، ص٨٩. وأبو جعفر الإسكافي في المعيار والموازنة، ص١٥٤. وابن أبي شيبة الكوفي في مصنفه، ج٨، ص٧٢٢، ص٧٢٦، ص٧٢٧. وابن حبان في صحيحه، ج١٥، ص٥٥٦. وابن عبد البر في الاستيعاب، ج٣، ص١١٣٩، ص١١٤٠. وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق، ج٤٣، ص٣٦٢، ص٣٦٣، ص٤٦٥، ص٤٧٢. والمزي في تهذيب الكمال، ج٢١، ص٢٢٥. والذهبي في سير أعلام النبلاء، ج١، ص٤٠٨. والبلاذري في أنساب الأشراف، ص٣١٧. واليعقوبي في تاريخه، ج٢، ص١٨٨. والطبري في تاريخه، ج٤، ص٢٧، وفي المنتخب من ذيل المذيل، ص١٦. وابن الأثير في الكامل في التاريخ، ج٣، ص٣٠٨ـ٣١٠، ص٣١٠، وفي البداية والنهاية، ج٧، ص٢٩٦. والصفدي في الوافي بالوفيات، ج٢٢، ص٢٣٣. والخوارزمي في المناقب، ص١٩٥.

(٣) المستدرك على الصحيحين، ج٣، ص٣٨٤.

(٤) المصدر نفسه، ج٣، ص٣٨٦.

٥ ـ حديث المناجاة

أخرج الترمذي في سننه، بسنده عن الأجلح، عن أبي الزبير، عن جابر، قال: «**دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم علياً يوم الطائف فأنتجاه، فقال الناس: لقد طال نجواه مع ابن عمه، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (ما انتجيته ولكن الله أنتجاه)**»، ثم قال الترمذي عقبه: «**هذا حديث حسن، غريب، لا نعرفه إلا من حديث الأجلح، وقد رواه غير ابن فضيل عن الأجلح**»[١].

وتعقبه ابن عساكر بقوله: «**قلت: رواه عن أبي الزبير جماعة**»[٢]، ثم أخرجه من طريق عمار الذهبي عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله، ومن طريق الأعمش عن أبي الزبير عن جابر، ومن طريق سالم بن أبي حفصة وإبراهيم بن حماد عن أبي الزبير عن جابر[٣].

وأخرجه الطبراني في الكبير من طريق سالم بن أبي حفص، عن أبي الزبير، عن جابر، وفيه: «**فقال له أبو بكر رضي الله عنه: يا رسول الله لقد طالت مناجاتك علياً منذ اليوم، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (ما أنا انتجيته ولكن الله أنتجاه)**»[٤].

وما قد يقال من أن أبا الزبير مدلس وقد عنعن، لا وجه له؛ إذ أن عنعنته قد وردت في صحيح مسلم[٥]، وقد صحّح جماعة من العلماء أيضاً أحاديثَ أبي

(١) سنن الترمذي، ج٥، ص٣٠٣.
(٢) تاريخ مدينة دمشق، ابن عساكر، ج٤٢، ص٣١٥.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) المعجم الكبير، الطبراني، ج٢، ص١٨٦.
(٥) ورد ذلك في أكثر من ١٠٠ حديث.

الزبير وهي معنعنة، منهم الحاكم في المستدرك[1]، والذهبي في التلخيص[2]، وابن حبان في صحيحه[3]، وغيرهم.

مضافاً إلى أن البعض يرى أن أبا الزبير ـ على فرض أنه مدلس ـ لا يدلس الا عن ثقة، قال ابن القيم: **«وأبو الزبير وإن كان فيه تدليس، فليس معروفاً بالتدليس عن المتهمين والضعفاء، بل تدليسُه من جنس تدليس السلف، لم يكونوا يُدلِّسون عن متهم ولا مجروح، وإنما كثر هذا النوعُ من التدليس في المتأخرين»**[4].

وقد أخرج الحفاظ والمحدثون الحديثَ بألفاظ وطرق أخرى لا مجال لذكرها في هذا المختصر.

وقال الترمذي في بيان معنى أنتجاء الله تعالى لعلي عليه السلام: **«ومعنى قوله: (ولكن الله أنتجاه)، يقول: إن الله أمرني أن أنتجي معه»**[5].

وقال المباركفوري، عن الطيبي: **«كان ذلك أسراراً إلهية وأموراً غيبية جعله من خزانتها انتهى، قال القاري وفيه أن الظاهر أن الأمر المتناجى به من الأسرار الدنيوية المتعلقة بالأخبار الدينية من أمر الغزو ونحوه»**[6].

---

(١) صحّح أكثر من (٤٠) حديثاً من طريق أبي الزبير عن جابر، على شرط البخاري ومسلم أو أحدهما.

(٢) صحّح له أكثر من (٣٠) حديثاً من طريق أبي الزبير عن جابر، على شرط البخاري ومسلم أو أحدهما.

(٣) صحّح له أكثر من (٨٠) حديثاً من طريق أبي الزبير عن جابر، وجلّها صحيح على شرط البخاري ومسلم أو أحدهما.

(٤) زاد المعاد، ابن قيم الجوزية، ج٥، ص٤٥٧.

(٥) سنن الترمذي، ج٥، ص٣٠٣.

(٦) تحفة الأحوذي، ج١٠، ص١٥٨ ـ ١٥٩.

٦ـ حديث سد الأبواب إلا باب علي عليه السلام

أخرج أحمد بن حنبل في مسنده بعدة طرق، منها عن زيد بن أرقم، قال: «كان لنفر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أبواب شارعة في المسجد، قال: فقالوا يوماً سدوا هذه الأبواب إلا باب علي، قال: فتكلم في ذلك الناس، قال: فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فحمد الله تعالى وأثنى عليه، ثم قال: (أما بعد فإني أمرت بسد هذه الأبواب إلا باب علي، وقال فيه قائلكم، وإني والله ما سددت شيئاً ولا فتحته، ولكني أمرت بشيء فاتبعته)»[1]،

وأخرجه عنه أيضاً الحاكم في مستدركه، وصححه، قال بذيله: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»[2].

٧ـ حديث المؤاخاة

أخرج الترمذي بسنده إلى جميع بن عمير التيمي، عن ابن عمر، قال: «آخى رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أصحابه فجاء علي تدمع عيناه فقال يا رسول الله آخيت بين أصحابك ولم تؤاخ بيني وبين أحد، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: (أنت أخي في الدنيا والآخرة)»[3].

قال ابن حجر بعد ذكره للحديث: «وإذا انضم هذا إلى ما تقدم تقوى به»[4]، وقد تقدم الكلام عن حديث المؤاخاة ضمن حديث المنزلة فلاحظ.

---

(١) مسند أحمد بن حنبل، ج٤، ص٣٦٩.

(٢ المستدرك على الصحيحين، ج٣، ص١٢٥.

(٣) سنن الترمذي، ج٥، ص٦٣٦، ح٣٧٢٠، باب٢١.

(٤) فتح الباري، ج٧، ص٢١١.

٨ ـ حديث اللهم أدر الحق معه حيث دار

أخرج الترمذي في سننه بسنده عن أمير المؤمنين عليه السلام، قال: «**قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (رحم الله علياً، اللهم أدر الحق معه حيث دار)**»[١].

وأخرجه الحاكم في مستدركه، وصححه، قال: «**هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه**»[٢].

وكذا صحَّحه السيوطي في الجامع الصغير كما حكى ذلك عنه المناوي في فيض القدير[٣].

وأخرج هذا الحديث أيضاً أبو يعلى في مسنده[٤]، والطبراني في الأوسط[٥]، وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق[٦]، وآخرون.

٩ ـ حديث علي مع القران والقرآن مع علي

أخرج الحاكم في مستدركه، بسنده عن ثابت مولى أبي ذر، قال: «**كنت مع علي رضي الله عنه يوم الجمل، فلما رأيت عائشة واقفة دخلني بعض ما يدخل الناس، فكشف الله عنى ذلك عند صلاة الظهر، فقاتلت مع أمير المؤمنين، فلما فرغ ذهبت إلى المدينة فأتيت أم سلمة، فقلت: إني والله ما جئت أسأل طعاماً ولا شراباً ولكني مولى لأبي ذر، فقالت: مرحباً، فقصصت عليها قصتي، فقالت: أين كنت حين طارت القلوب مطائرها؟ قلت:**

---

(١) سنن الترمذي، ج٥، ص٢٩٧، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان.
(٢) المستدرك على الصحيحين، ج٣، ص١٢٥.
(٣) فيض القدير، ج٤، ص٢٥
(٤) مسند أبي يعلى، ج١، ص٤١٩.
(٥) المعجم الأوسط، ج٦، ص٩٥.
(٦) تاريخ مدينة دمشق، ج٣٠، ص٦٣. ج٤٢، ص٤٤٨. ج٤٤، ص١٣٩.

إلى حيث كشف الله ذلك عني عند زوال الشمس، قالت: أحسنت، سمعت رسول الله يقول: (علي مع القران والقرآن مع علي، لن يتفرقا حتى يردا على الحوض)».

وقد صححه الحاكم، قال: «هذا حديث صحيح»[1]، ووافقه الذهبي في التلخيص[2].

١٠ ـ حديث علي مع الحق والحق مع علي

أخرجه ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق عن أبي ثابت مولى أبي ذر[3]، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد[4]، وأبو جعفر الإسكافي في (المعيار والموازنة) عن عمار بن ياسر، قال: «سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (علي مع الحقّ والحقّ مع علي، لا يفترقان حتى يردا عليَّ الحوض يوم القيامة)»[5].

وأورد الهيثمي في (مجمع الزوائد) عن محمد بن إبراهيم التيمي، قال: «إن فلانا دخل المدينة حاجاً فأتاه الناس يسلمون عليه فدخل سعد فسلم، فقال: وهذا لم يعنا على حقنا على باطل غيرنا، قال: فسكت عنه، فقال: مالك لا تتكلم؟ فقال: هاجت فتنة وظلمة فقال لبعيري إخ إخ فأنخت حتى انجلت، فقال: رجل إني قرأت كتاب الله من أوله إلى آخره فلم أر فيه أخ أخ، فقال: أما إذ قلت ذاك فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (علي مع الحق، والحق مع علي) حيث كان قال: من من سمع ذلك؟ قال: قاله في بيت أم سلمة، قال: فأرسل إلى أم سلمة فسألها، فقالت: قد قاله رسول الله صلى الله عليه

(١) المستدرك على الصحيحين، ج٣، ص١٢٤

(٢) انظر: المستدرك وبهامشه التلخيص للذهبي، ج٣، ص١٣٤.

(٣) تاريخ مدينة دمشق، ج٤٢، ص٤٤٩.

(٤) تاريخ بغداد، ج١٤، ص٣٢٢.

(٥) المعيار والموازنة، ص١١٩، ط١، ١٩٨١م.

وسلم في بيتي، فقال الرجل لسعد: ما كنت عندي قط ألوم منك الآن، فقال: ولم؟ قال: لو سمعت هذا من النبي صلى الله عليه وسلم لم أزل خادماً لعلي حتى أموت».

ثم قال الهيثمي بعد ذلك: «رواه البزار وفيه سعد بن شعيب ولم أعرفه، وبقية رجاله رجال الصحيح»[1]، وقد وثقه شمس الدين الجوزجاني، حيث قال: «كان[2] شيخاً صالحاً صدوقاً»[3].

١١ ـ حديث من فارقك فقد فارقني

أخرج الإمام بن حنبل في (فضائل الصحابة)، بسنده عن أبي ذر، قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (يا علي إنّه من فارقني فقد فارق الله ومن فارقك فقد فارقني)»[4].

وقد أورده الهيثمي في زوائده، وقال بذيله: «رواه البزار ورجاله ثقات»[5].

وأخرجه الحاكم في (المستدرك)، وصححه، قال: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه»[6].

وأخرجه ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق[7]، والطبراني في المعجم

(١) مجمع الزوائد، ج٧، ص٢٣٥ ـ ٢٣٦.
(٢) أي سعد بن شعيب.
(٣) الغدير، الأميني، ج٣، ص١٧٧.
(٤) فضائل الصحابة، ج٢، ص٥٧٠.
(٥) مجمع الزوائد، ج٩، ص١٣٥.
(٦) المستدرك على الصحيحين، ج٣، ص١٢٤. وقال المناوي في فيض القدير، ج٤، ص٤٧٠: «أخرج البزار عن أبي ذر، قال رسول الله ' لعلي: من فارقني... الحديث».
(٧) تاريخ مدينة دمشق، ج٤٢، ص٣٠٧.

الكبير[1]، وعبد الله بن عدي في الكامل[2]، وآخرون.

١٢ ـ حديث الحق مع علي

أخرج أبو يعلى في مسنده عن عبد الرحمن بن أبي سعيد، عن أبيه، قال: «مرّ علي بن أبي طالب، فقال [ﷺ]: (الحق مع ذا، الحق مع ذا)»[3].

ورواه الهيثمي في (مجمع الزوائد)، وقال: «رواه أبو يعلى، ورجاله ثقات»[4].

١٣ ـ حديث تبليغ سورة براءة

أخرج البخاري في صحيح من طريق حميد بن عبد الرحمن، قال: «أردف رسول الله صلى الله عليه وسلم بعلي بن أبي طالب وأمره ان يؤذن ببراءة»[5].

وأخرجه أحمد بن حنبل في مسنده من طريق أمير المؤمنين عليه السلام، قال: «لما نزلت عشر آيات من براءة على النبي صلى الله عليه وسلم دعا النبي صلى الله عليه وسلم أبا بكر رضي الله عنه، فبعثه بها ليقرأها على أهل مكة، ثم دعاني النبي صلى الله عليه وسلم، فقال لي: أدرك أبا بكر رضي الله عنه فحيثما لحقته فخذ الكتاب منه فاذهب به إلى أهل مكة فاقرأه عليهم، فلحقته بالجحفة فأخذت الكتاب منه، ورجع أبو بكر رضي الله عنه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله نزل في شيء؟ قال: (لا،

(١) المعجم الكبير، ج١٢، ص٣٢٣.
(٢) الكامل، ج٣، ص٨٣، ط٣، ١٩٨٨م، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، دار الفكر.
(٣) مسند أبي يعلى، ج٢، ص٣١٨.
(٤) مجمع الزوائد، ج٧، ص٢٣٥.
(٥) صحيح البخاري، ج٥، ص٢٠٢.

ولكن جبريل جاءني فقال: لن يؤدي عنك إلا أنت أو رجل منك)»[١].

وأورده الهيثمي في زوائده عن عبد الله بن أحمد بن حنبل، وقال: «**رواه عبد الله بن أحمد وفيه محمد بن جابر السحيمي وهو ضعيف وقد وثق**»[٢].

وأخرجه من طريق أبي بكر، وفيه: «**أمرت ان لا يبلغه الا أنا أو رجل مني**»[٣].

وأورده عنه الهيثمي في زوائده، وقال: «**رواه أحمد ورجاله ثقات**»[٤].

وأخرجه النسائي في سننه من طريق سعد، قال: «**بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا بكر ببراءة حتى إذا كان ببعض الطريق أرسل عليا فأخذها منه ثم سار بها، فوجد أبو بكر في نفسه، فقال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إنه لا يؤدي عني إلا أنا أو رجل مني)**»[٥].

وأخرجه الترمذي في سننه من طريق أنس بن مالك، قال: «**بعث النبي صلى الله عليه وسلم ببراءة مع أبي بكر، ثم دعاه فقال: (لا ينبغي لاحد أن يبلغ هذا إلا رجل من أهلي)، فدعا عليا فأعطاه إياها**»، قال الترمذي: «**هذا حديث حسن غريب من حديث أنس**»[٦].

وقال ابن حجر: «**قد ثبت إرسال علي من عدة طرق، فروى الطبري من طريق أبي صالح عن علي، قال: (بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا بكر ببراءة إلى أهل مكة**

---

(١) مسند أحمد بن حنبل، ج١، ص١٥١.
(٢) مجمع الزوائد، الهيثمي، ج٧، ص٢٩.
(٣) مسند أحمد بن حنبل، ج١، ص٣.
(٤) مجمع الزوائد، الهيثمي، ج٣، ص٢٣٩.
(٥) السنن الكبرى، النسائي، ج٥، ص١٢٩.
(٦) سنن الترمذي، ج٤، ص٣٣٩.

وبعثه على الموسم ثم بعثني في أثره فأدركته فأخذتها منه، فقال أبو بكر: ملي، قال: (خير... لا يبلغ عنى غيري أو رجل مني)، ومن طريق عمرو بن عطية، عن أبيه، عن أبي سعيد مثله، ومن طريق العمري، عن نافع، عن ابن عمر كذلك.

وروى الترمذي من حديث مقسم، عن ابن عباس مثله مطولا.

وعند الطبراني من حديث أبي رافع نحوه، لكن قال: (فأتاه جبريل فقال: أنه لن يؤديها عنك إلا أنت أو رجل منك).

وروى الترمذي وحسنه، وأحمد من حديث أنس قال: بعث النبي صلى الله عليه وسلم براءة مع أبي بكر ثم دعا عليا فأعطاها إياه وقال: (لا ينبغي لاحد أن يبلغ هذا إلا رجل من أهلي)...

وروى سعيد بن منصور والترمذي والنسائي والطبري من طريق أبي إسحاق، عن زيد بن يثبع، قال: سألت عليا بأي شئ بعثت؟ قال: بأنه لا يدخل الجنة الا نفس مؤمنة ولا يطوف بالبيت عريان ولا يجتمع مسلم مع مشرك في الحج بعد عامهم هذا ومن كان له عهد فعهده إلى مدته ومن لم يكن له عهد فأربعة أشهر»[1].

١٤ ـ حديث مثل أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح

أخرج أحمد بن حنبل في (فضائل الصحابة)، بسنده عن حنش الكناني، قال: «سمعت أبا ذر يقول، وهو آخذ بباب الكعبة: من عرفني فأنا من قد عرفني، ومن أنكرني فأنا أبو ذر، سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: (ألا إن مثل أهل بيتي فيكم

(١) فتح الباري، ابن حجر، ج٨، ص٢٣٩.

مثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها هلك)»[١].

وأخرجه الحاكم في المستدرك من طريق يونس بن بكير، ثنا المفضل بن صالح، عن أبي إسحاق، عن حنش الكناني، وقال: «**حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه**»[٢]، وتعقبه الذهبي في التلخيص بقوله: «**مفضل خرج له الترمذي فقط، ضعفوه**»[٣]

وأخرجه في المستدرك أيضاً من طريق محمد بن إسماعيل الأحمسي، ثنا مفضل بن صالح، عن أبي إسحاق، عن حنش الكناني[٤]، وتعقبه الذهبي في التلخيص بقوله: «**مفضل بن صالح واه**»[٥].

والمفضل بن صالح من رجال الترمذي كما صرح بذلك الذهبي في عبارته الآنفة، وابن حجر في (تهذيب التهذيب)[٦].

وقد ذهب بعض علماء الجرح والتعديل؛ كأبي حاتم وابن عدي، إلى أن المفضل بن صالح والمفضل بن عبد الله، شخص واحد؛ كما صرّح بذلك ابن حجر في (تقريب التهذيب)، قال: «**المفضل بن عبد الله الكوفي... وقال أبو حاتم: (هو ابن صالح، أخطأ بعضهم في اسم أبيه)**»[٧].

---

(١) فضائل الصحابة، ج٢، ص٧٨٥، ط١، ١٤٠٣ ـ ١٩٨٣، تحقيق: د. وصي الله محمد عباس، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت.
(٢) المستدرك على الصحيحين، ج٢، ص٣٤٣.
(٣) المستدرك على الصحيحين، ج٢، ص٣٧٣، ح٣٣١٢، مع الكتاب: تعليقات الذهبي في التلخيص.
(٤) المصدر نفسه، ج٣، ص١٦٣، ح٤٧٢٠، مع الكتاب: تعليقات الذهبي في التلخيص.
(٥) المصدر نفسه، ج٣، ص١٦٣، ح٤٧٢٠، مع الكتاب: تعليقات الذهبي في التلخيص.
(٦) تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج١٠، ص٢٤٣.
(٧) تقريب التهذيب، ابن حجر، ج٢، ص٢٠٨.

وقال أيضاً في موضع آخر: «المفضل بن عبد الله الكوفي... وزعم ابن عدي أنه مفضل ابن صالح، وأن سويد بن سعيد كان يخطئ في اسم أبيه، ثم أورد له أحاديث من طريق سويد سماه فيها هكذا ثم رواها من غير طريق سويد فقال: عن مفضل بن صالح»[1].

والمفضل بن عبد الله من رجال ابن ماجة[2]، وقد وثقه ابن حبان كما صرّح بذلك ابن حجر أيضاً في (لسان الميزان)، قال: «المفضل بن عبد الله الكوفي، عن أبي إسحاق، وعنه سويد بن سعيد، وثقه ابن حبان»[3].

وقد اضطربت عبارتا الذهبي الآنفتان في المفضل بن صالح، فقوله: «ضعفوه»، صريح في سكوته عنه، فلو كان يضعفه لصرّح بذلك، خصوصاً وأنه من المسارعين في تضعيف من له رواية في فضائل أهل البيت عليهم السلام، وقد ذكر نفس هذا اللفظ «ضعفوه» في (الكاشف) عند ترجمته للمفضل[4].

نعم قوله: «واه» صريح في التضعيف.

ولعل السبب وراء هذا الاضطراب هو متن الحديث، فقد أختلفت ألفاظه في الموضعين، ففي لفظ طريق يونس بن بكير، قال: «سمعت أبا ذر يقول و هو آخذ بباب الكعبة: (يا أيها الناس من عرفني فأنا من عرفتم و من أنكرني فأنا أبو ذر، سمعت رسول الله صلى الله عليه و سلم يقول: مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح من ركبها نجا و من تخلف عنها غرق»[5]، وهذا هو الذي قال فيه الذهبي

(١) تهذيب التهذيب، ج١٠، ص٢٤٣.
(٢) المصدر نفسه، ج١٠، ص٢٤٣.
(٣) لسان الميزان، ابن حجر، ج٧، ص٣٩٦.
(٤) الكاشف في معرفة من له رواية في كتب الستة، الذهبي، ج٢، ص٢٨٩.
(٥) المستدرك على الصحيحين، ج٢، ص٣٤٣.

عن المفضل: «ضعفوه».

وفي لفظ طريق محمد بن إسماعيل الأحمسي، قال: «**سمعت أبا ذر رضي اله عنه يقول و هو آخذ بباب الكعبة: (من عرفني فأنا من عرفني و من أنكرني فأنا أبو ذر، سمعت النبي صلى الله عليه و سلم يقول: ألا إن مثل أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح من قومه من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق)**»[1]، وهذا هو الذي قال فيه الذهبي عن المفضل: «**واه**».

ومن الواضح أن لفظ طريق محمد بن إسماعيل أصرح في الدلالة على ضلال وهلاك المتمسكين بغير أهل البيت عليهم السلام.

وتضعيف البخاري وأبي حاتم للمفضل من جهة نكارة أحاديثه حسب زعمهم، قال المزي في (تهذيب الكمال): «**المفضل بن صالح الأسدي، أبو جميلة، ويقال: أبو علي، النخاس الكوفي... قال أبو حاتم، والبخاري: (منكر الحديث)**»[2].

وقد تعقب قولهما ابن عدي، فأورد للمفضل عدّة أحاديث، ثم قال بعد ذلك: «**أنكر ما رأيت له حديث الحسن بن علي، وسائره أرجو أن يكون مستقيما**»[3].

وتعقب قوله هذا ابن حجر في (تهذيب التهذيب)، وقال: «**يعني حديث الحسن بن علي: (أتاني جابر، فقال: اكشف لي عن بطنك... الحديث)**»[4].

وقد أخطأ ابن حجر بقوله هذا؛ إذ أنه خلط كما هو واضح بين حديث عمير

(١) المصدر نفسه، ج٣، ص١٦٣، ح٤٧٢٠.
(٢) تهذيب الكمال، المزي، ج٢٨، ص٤١٠.
(٣) حكى ذلك عنه الذهبي في ميزان الاعتدال، ج٤، ص١٦٧. وابن حجر في تهذيب التهذيب، ج١٠، ص٢٤٣، وآخرون.
(٤) تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج١٠، ص٢٤٣.

بن إسحاق الوارد في الحسن بن علي وتقبيل أبي هريرة للحسن عليه السلام في بطنه تيمناً بما شاهده من رسول الله صلى الله عليه وآله وتقبيله سبطه في هذا الموضع، وبين حديث جابر الانصاري وتقبيله الإمام الجواد عليه السلام ببطنه وإبلاغه سلام جده رسول الله صلى الله عليه وآله له.

وهذان الحديثان لا يصلحان للاستشهاد بهما على نكارة حديث المفضل ابن صالح؛ لأنّ حديث عمير بن إسحاق صحيح السند، وحديث جابر الانصاري ورد بطريق آخر غير طريق المفضل بن صالح.

فقد أخرج أحمد في مسنده من طريق ابن عون، عن عمير بن إسحاق، قال: «**رأيت أبا هريرة لقي الحسن فقال له: كشف عن بطنك حتى أقبل حيث رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل منه، قال: فكشف عن بطنه فقبله**»[1].

وبلفظ آخر: «**رأيت أبا هريرة لقي الحسن بن علي فقال: اكشف لي عن بطنك حيث رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل منه، قال: فكشف له عن بطنه فقبله**»[2].

وقد أورده الهيثمي في زوائده، وقال: «**رواه أحمد، والطبراني إلا أنه قال: (فكشف عن بطنه ووضع يده على سرته)، ورجالهما رجال الصحيح غير عمير بن إسحاق، وهو ثقة**»[3].

وقال الزيلعي في (نصب الراية): «**الحديث الثامن عشر: وأبدى الحسن بن علي سرته فقبلها أبو هريرة، قلت: رواه أحمد في مسنده، وابن حبان في صحيحه، والبيهقي في**

---

(١) مسند أحمد بن حنبل، ج٢، ص٤٢٧.
(٢) المصدر نفسه، ج٢، ص٤٨٨.
(٣) مجمع الزوائد، الهيثمي، ج٩، ص١٧٧.

سننه، عن ابن عون، عن عمير بن إسحاق، قال: (كنت أمشي مع الحسن بن علي في بعض طرق المدينة...)، وكذلك رواه ابن أبي شيبة في مسنده، ومن طريقه بن حبان، أخبرنا شريك، عن ابن عون به، وسند أحمد حدثنا إسماعيل عن بن عون به»[1].

وأخرج الطبراني في الاوسط من طريق سويد بن سعيد، قال: ثنا مفضل بن صالح، عن أبان بن تغلب، عن أبي جعفر محمد بن علي بن حسين، قال: «أتاني جابر بن عبد الله وأنا في الكتاب، فقال: اكشف عن بطنك، فكشفت عن بطني، فقبله ثم قال: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرني أن أقرأ عليك السلام»[2].

وأخرج ابن عساكر من طريق سويد ابن سعيد أيضاً: حدثنا المفضل بن عبد الله، عن أبان بن تغلب، عن محمد بن علي عليهما السلام، قال: «أتاني جابر بن عبد الله وأنا في الكتاب فقال لي اكشف عن بطنك، فألزق بطنه ببطني وقال لي: أمرني رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أن أقرئك السلام».

وأخرجه في موضع آخر بهذا السند عن محمد بن علي بن الحسين بن علي أمير المؤمنين عليه السلام، قال: «قال الحسن بن علي: أتاني جابر بن عبد الله...»[3]، ثم ذكر الحديث، وقال في عقبه: «فقال أبو أحمد: (قال أنبأنا ابن الطيب هكذا: قال سويد: مفضل بن عبد الله، وهو مفضل بن صالح أبو جميلة النحاس، قال أبو أحمد ولا أعلم رواه عن أبان غير المفضل هذا، قال ابن عساكر: (كذا قال، زاد فيه الحسن)»[4].

وقوله: «قال الحسن»، زيادة؛ كما صرّح بذلك ابن عساكر، حيث قال في

(١) نصب الراية، الزيلعي، ج٦، ص١٣١ - ١٣٢.
(٢) المعجم الأوسط، الطبراني، ج٦، ص١٣ - ١٤.
(٣) تاريخ مدينة دمشق، ج٥٤، ص٢٧٥.
(٤) المصدر نفسه، ج٥٤، ص٢٧٥ - ٢٧٦.

ذيل الحديث: « زاد فيه الحسن»؛ إذ لا معنى مع هذه الزيادة لقوله: «أتاني جابر بن عبد الله فكشفت له عن بطني... ثم قال أمرني رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أن أقرئك منه السلام»، فمن الواضح أن الإمام الحسن عليه السلام قد تربى في حجر جده رسول الله صلى الله عليه وآله، وقد صح تقبيله له في بطنه كما تقدم عن أبي هريرة.

فإذن الحديث يرويه سويد من طريق المفضل بن صالح، ومن طريق المفضل بن عبد الله.

وقول أبي أحمد بأن المقصود منه في الحديث هو المفضل بن صالح يؤيد ما تقدم عن أبي حاتم وابن عدي من أن المفضل بن صالح والمفضل ابن عبد الله شخص واحد.

وقد تقدم توثيق ابن حبان للمفضل بن عبد الله.

ومن البعيد خلط الراوي بينهما كما هو صريح قوله: «أنبأنا ابن الطيب هكذا: قال سويد: مفضل بن عبد الله»، فهذا الكلام صريح في أن ابن الطيب كان متأكداً ممّا سمعه من سويد، وأنّه حدث عن ابن عبد الله لا ابن صالح، لكن أبو أحمد اجتهد في قوله أنّ المراد منه هو ابن صالح؛ ولا وجه له؛ إذ من الواضح أن سويد كان يروي عنهما بناء على القول بأنّهما شخصان وليس شخصاً واحداً كما قال به أبو حاتم وابن عدي.

وقد روي إبلاغ سلام رسول الله صلى الله عليه وآله للإمام محمد الباقر عليه السلام من طرق أخرى، فقد أخرج ابن عساكر في تاريخه، بسنده إلى عبد الرحمن بن كثير، عن جعفر بن محمد عليهما السلام، قال: «قال أبو جعفر محمد بن علي: أجلسني جدي الحسين بن

علي في حجره وقال لي: رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقرئك السلام»[١].

وأخرج أيضاً بسنده إلى محمد الجهني، عن أبي الزبير، قال: «كنا عند جابر بن عبد الله فدخل عليه علي بن الحسين ومعه ابنه، فقال جابر: من هذا يا بن رسول الله (صلى الله عليه وسلم)؟ قال ابني محمد، فضمه جابر إليه وبكى، ثم قال اقترب أجلي يا محمد، رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقرئك السلام...»[٢].

وأخرجه أيضاً بلفظ قريب منه بسنده إلى سفيان بن عيينة أن أبا الزبير، قال: «كنا عند جابر بن عبد الله وقد كف بصره وعلت سنه فدخل عليه علي بن الحسين ومعه ابنه محمد... فقال جابر: من هذا؟ فقال: محمد ابني، فضمه إليه وبكى، وقال يا محمد، إن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقرأ عليك السلام... فما لبث جابر بعد ذلك اليوم إلّا بضعة عشر يوماً حتى توفي»[٣].

وعليه فاولئك الذين ضعفوا المفضل بن صالح إنما كان ذلك بسبب نكارة حديثه حسب زعمهم، لكنّهم تخبطوا في تعيين منكراته.

ومن هنا فقد أوقع بعض علماء الجرح والتعديل أنفسهم في مأزق حينما حاولوا تعيين هذه المنكرات، كابن عدي؛ حيث زعم أن انكرها حديث الحسن بن علي عليهما السلام.

والحال أنّ هذا الحديث روي من غير طريق المفضل بطريق صحيح كما تقدم، بل أنه لم يرو أصلاً من طريق المفضل وإنما قوله في حديث المفضل: «قال

(١) المصدر نفسه، ج٥٤، ص٢٧٥.

(٢) المصدر نفسه، ج٥٤، ص٢٧٦.

(٣) المصدر نفسه، ج٥٤، ص٢٧٦.

الحسن»، زيادة كما صرح بذلك ابن عساكر.

وكابن حجر حينما فسّر حديث الحسن بن علي أمير المؤمنين عليهما السلام في كلام ابن عدي، بحديث «**أتاني جابر، فقال: اكشف لي عن بطنك**».

والحال أن هذا الحديث جاء حول الإمام محمد بن علي زين العابدين عليهما السلام، وقول الراوي في أحد ألفاظه: «**قال الحسن**»، هي من إضافاته كما تقدم ذلك آنفاً عن ابن عساكر.

مضافاً إلى أنّ حديث جابر وإبلاغه سلام رسول الله صلى الله عليه وآله للإمام محمد الباقر عليه السلام قد ورد من غير طريق المفضل بن صالح بعدة طرق:

أحدها: عن سويد بن سعيد، حدثنا المفضل بن عبد الله، عن أبان بن تغلب، عن محمد بن علي بن الحسين بن علي عليهم السلام.

ثانيها: عن عبد الرحمن بن كثير، عن جعفر بن محمد عليهما السلام، عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن علي عليهم السلام، عن الحسين بن علي أمير المؤمنين عليهما السلام.

ثالثها: عن محمد الجهني، عن أبي الزبير، عن جابر.

رابعها: عن سفيان بن عيينة، عن أبي الزبير، عن جابر.

فما أغرب القوم يزعمون أن المفضل منكر الحديث، لكن لا يستطيعون أن يذكروا مثالاً على هذه المناكير، وكلما ذكروا أحدها وجدناه في فضائل أهل البيت عليهم السلام وقد روي من غير طريقه أيضاً!

ومن هنا اضطر الذهبي إلى القول بأن حديث السفينة هو أنكر أحاديث المفضل، فقد ذكر كلام ابن عدي المتقدم (أنكر ما رأيت له حديث الحسن ابن

علي، وسائره أرجو أن يكون مستقيما)، وقال في عقبه: «قلت: وحديث سفينة نوح أنكر وأنكر»[١].

وهذا غريب من الذهبي ويناقض نفسه، فمن جهة حديث السفينة ضعيف بالمفضل، ومن جهة أخرى المفضل واه لروايته حديث السفينة!

ثم أن نكارة حديث واحد لا توجب رد سائر أحاديثه الأخرى، خصوصاً أن ابن عدي صرح بأن سائر أحاديث المفضل مستقيمة إلا حديث الحسن، ونحن بينا خطأه وخطأ بن حجر في ذلك، وأن حديث الحسن صحيح السند، ولم يروه المفضل، كما أن حديث جابر مروي من طرق أخرى غير طريق المفضل بن صالح.

ومما يؤيد حديث السفينة هو ما أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه من طريق عبد الله بن الحارث، عن علي عليه السلام، قال: «**إنما مثلنا في هذه الأمة كسفينة نوح، وكباب حطة في بني إسرائيل**»[٢].

ويشهد لصحة حديث السفينة أيضاً تصريح غير واحد من علماء السنة بذلك، فقد أورده ابن حجر الهيتمي في الصواعق، وقال: «**وجاء من طرق كثيرة يقوي بعضها بعضا**»[٣].

وأورده الحافظ السخاوي في (استجلاء ارتقاء الغرف بحبّ أقرباء الرسول

(١) ميزان الاعتدال، الذهبي، ج٤، ص١٦٧.

(٢) المصنف، ابن أبي شيبة، ج٧، ص٥٠٣.

(٣) الصواعق المحرقة، ابن حجر الهيتمي، ص٣٥٢.

وذوي الشرف)، وقال: «وبعض هذه الطرق يقوّي بعضاً»[1].

إلى غير ذلك من أقوال علمائهم التي صرحت بصحة الحديث.

ومما يشهد لصحته أيضاً هو مجيئه عن جمع من أكابر الصحابة؛ كأبي ذر، وابن عباس، وأبي سعيد الخدري، وعبد الله بن الزبير، وآخرين، وقد أورد الهيثمي في زوائده بعض طرق وألفاظ الحديث، قال: «وعن أبي ذر، قال: (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: مثل أهل بيتي كمثل سفينة نوح من ركب فيها نجا ومن تخلف عنها غرق ومن قاتلنا في آخر الزمان كمن قاتل مع الدجال)، رواه البزار، والطبراني في الثلاثة، وفى اسناد البزار الحسن بن أبي جعفر الجفري، وفى إسناد الطبراني عبد الله بن داهر وهما متروكان.

وعن ابن عباس، قال: (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح من ركب فيها نجا ومن تخلف عنها غرق)، رواه البزار، والطبراني، وفيه الحسن بن أبي جعفر وهو متروك.

وعن عبد الله بن الزبير: (أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح من ركبها سلم ومن تركها غرق)، رواه البزار، وفيه ابن لهيعة وهو لين.

وعن أبي سعيد الخدري، قال: (سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: إنما مثل أهل بيتي فيكم كمثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق، وإنما مثل أهل بيتي فيكم مثل باب حطة في بني إسرائيل من دخله غفر له)، رواه الطبراني في الصغير والأوسط، وفيه جماعة لم أعرفهم»[2].

---

(١) استجلاء ارتقاء الغرف بحبّ أقرباء الرسول وذوي الشرف، الحافظ السخاوي، ج٢، ص٤٨٤.

(٢) مجمع الزوائد، الهيثمي، ج٩، ص١٦٨.

وتضعيفاته لهذه الطرق ليست في محلها:

فأمّا الحسن بن أبي جعفر الجفري فقال عنه المزي في (تهذيب الكمال): «وقال مسلم بن إبراهيم: (حدثنا الحسن بن أبي جعفر، وكان من خيار الناس)، وقال أبو بكر بن أبي الأسود: (كنت أسمع الأصناف من خالي عبد الرحمان بن مهدي، وكان في أصل كتابه قوم قد ترك حديثهم، منهم: الحسن بن أبي جعفر... ثم أتيته بعد ذلك بأشهر فأخرج إلي كتاب الرقاق، فحدثني عن الحسن بن أبي جعفر، فقلت: يا خال أليس كنت قد ضربت على حديثه وتركته؟ قال: بلى، تفكرت فيه إذا كان يوم القيامة، قام فتعلق بي فقال: يا رب سل عبد الرحمان بن مهدي، فيم أسقط عدالتي! فرأيت أن أحدث عنه، وما كان لي حجة عند ربي، فحدث عنه أحاديث)، وقال أبو أحمد بن عدي: (وللحسن بن أبي جعفر أحاديث صالحة، وهو يروي الغرائب، وخاصة عن محمد بن جحادة، له عنه نسخة كبيرة، يروي بها المنذر بن الوليد الجارودي، عن أبيه، عنه، ويروي هذه النسخة عن الحسن بن أبي جعفر، أبو جابر محمد بن عبد الملك المكي، وله عن غير ابن حجادة غير ما ذكرت، أحاديث مستقيمة صالحة، وهو عندي ممن لا يتعمد الكذب، وهو صدوق كما قاله عمرو بن علي، ولعل هذه الأحاديث التي أنكرت عليه توهمها توهما، أو شبه عليه فغلط»[1].

فإذن، الجفري صدوق لكن انكرت عليه بعض الأحاديث، وذلك لا يوجب تضعيفه بشكل مطلق وعدم الاحتجاج بكل أحاديثه، وإنْ كنّا لا نشك في أن هذه الاحاديث التي انكرت عليه هي ما أخرجه من فضائل أهل البيت عليهم السلام.

(١) تهذيب الكمال، المزي، ج٦، ص٧٦.

وأمّا عبد الله بن داهر فقد ترجمه الخطيب البغدادي في تاريخه، وقال: «عبد الله بن داهر بن يحيى أبو سليمان، وقيل: أبو يحيى الرازي يعرف بالأحمري، قدم بغداد وحدث بها... قرأت في أصل كتاب أبي الحسن بن الفرات بخطه، أخبرنا محمد بن العباس الضبي الهروي، حدثنا يعقوب بن إسحاق بن محمود الفقيه، أخبرنا صالح بن محمد الأسدي، قال: (عبد الله بن داهر بن يحيى الأحمري الرازي شيخ صدوق، قلت: وقيل: إن داهر أباه اسمه محمد ولقبه داهر»[1].

وقال عنه الذهبي في (ميزان الاعتدال): «قال بن عدي: (عامة ما يرويه في فضائل علي، وهو متهم في ذلك)، قلت: قد أغنى الله عليا عن أن تقرر مناقبه بالأكاذيب والأباطيل»[2].

وقد تعقب ابن حجر في (لسان الميزان) قول ابن عدي والذهبي، وعارضهما بقول الخطيب البغداي، فقال: «وقال الخطيب: (إن داهرا لقب والده محمد، وقد قال فيه صالح بن محمد: انه شيخ صدوق)، قلت: فلعل الآفة من غيره»[3].

فإذن، ابن داهر صدوق لكن مشكلته هو أنّ عامة ما يرويه في فضائل أمير المؤمنين عليه السلام.

وأمّا ابن لهيعة فقال عنه المزي في تهذيبه عن روح بن صلاح: «لقى ابن لهيعة اثنين وسبعين تابعيا»[4].

---

(١) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج٩، ص٤٥٩ ـ ٤٦٠.
(٢) ميزان الاعتدال، الذهبي، ج٢، ص٤١٧.
(٣) لسان الميزان، ابن حجر، ج٣، ص٢٨٣.
(٤) تهذيب الكمال، المزي، ج١٥، ص٤٩٠.

وقال أيضاً عن أبي عبيد الآجرى: «سمعت أبا داود يقول: (وسمعت أحمد ابن حنبل يقول: من كان مثل ابن لهيعة بمصر فى كثرة حديثه وضبطه وإتقانه؟، وحدث عنه أحمد بحديث كثير)... وقال جعفر بن محمد الفريابي: سمعت بعض أصحابنا يذكر أنه سمع قتيبة يقول: (قال لي أحمد بن حنبل: أحاديثك عن ابن لهيعة صحاح)»[1].

وقال أيضاً: «وقال الحسن بن علي الخلال، عن زيد بن الحباب: (سمعت سفيان الثوري يقول: عند ابن لهيعة الأصول وعندنا الفروع، قال: وسمعت سفيان يقول: حججت حججاً لألقى ابن لهيعة)، وقال علي بن عبد الرحمن بن المغيرة، عن محمد بن معاوية: (سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: وددت أنّي سمعت من ابن لهيعة خمس مئة حديث، و أنّي غرمت مؤدي، كأنه يعني: دية)، وقال أبو الطاهر بن السرح: (سمعت ابن وهب يقول: وسأله رجل عن حديث فحدثه به فقال له الرجل: من حدثك بهذا يا أبا محمد؟، قال: حدثني به ـ والله ـ الصادق البار عبد الله بن لهيعة، قال أبو الطاهر: وما سمعته يحلف بمثل هذا قط)، وفى رواية: (أن السائل كان إسماعيل بن معبد أخا علي بن معبد)، وقال حنبل بن إسحاق بن حنبل، عن أحمد بن حنبل: (ابن لهيعة أجود قراءة لكتبه من ابن وهب)، و قال النسائي، عن سليمان بن الأشعث ـ وهو أبو داود: (سمعت أحمد يقول: من كان بمصر يشبه ابن لهيعة فى ضبط الحديث وكثرته وإتقانه؟، قال: وسمعت أحمد يقول: (ما كان محدث مصر إلا ابن لهيعة)»[2].

وأمّا رجال الطبراني الذين لم يعرفهم الهيثمي في رواية أبي سعيد الخدري فهم: محمد بن عبد العزيز بن محمد بن ربيعة الكلابي، قال: نا أبي، قال: نا عبد

(١) المصدر نفسه، ج١٥، ص٤٩٤.
(٢) المصدر نفسه، ج١٥، ص٤٩٥ـ٤٩٦.

الرحمن بن أبي حماد، عن أبي سلمة الصائغ، عن عطية عن أبي سعيد الخدري»[١].

فأمّا محمد بن عبد العزيز الكلابي فقال عنه الذهبي في (تاريخ الإسلام): «محمد بن عبد العزيز بن ربيعة، أبو مليك الكلابي الكوفي، عن: أبي كريب، وغيره، وعنه: أبو بكر الشافعي، وأبو بكر الإسماعيلي، وجماعة، وثقه الدارقطني وحده، وهو محمد بن ربيعة مشهور، من طبقة وكيع، روى عن أبي مليك شيوخ قزوين»[٢].

وأمّا عبد العزيز بن محمد بن ربيعة الكلابي فهو والد محمد بن عبد العزيز الكلابي، ولم يذكره علماء الجرح والتعديل بقدح أو ذم.

وأمّا عبد الرحمن بن أبي حماد فقد ذكره علماء الجرح والتعديل ولم يضعفوه، قال الذهبي: «عبد الرحمن بن أبي حماد التميمي الكوفي المقرئ، واسم أبيه شكيل، يكنى أبا محمد، قرأ على حمزة، وكان من جلة أصحابه، ثم قرأ على: أبي بكر بن عياش، وروى الحروف عن: نافع، وشيبان النحوي، وعيسى بن عمر، وسمع من: إسرائيل بن يونس، ويحيى بن سلمة بن كهيل، وفطر بن خليفة، وطائفة، روى عنه: الحسن بن جامع، ومحمد بن جنيد، وإسحاق بن الحجاج، ومحمد بن عيسى، وهارون بن حاتم،

---

(١) قال الطبراني في (الجامع الاوسط): «حدثنا محمد بن عبد العزيز بن محمد بن ربيعة الكلابي قال نا أبي قال نا عبد الرحمن بن أبي حماد عن أبي سلمة الصائغ عن عطية عن أبي سعيد الخدري، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (إنما مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق إنما مثل أهل بيتي فيكم مثل باب حطة في بني إسرائيل من دخل)»، ج٦، ص٨٥. وقال في (الجامع الصغير): «حدثنا محمد بن عبد العزيز بن ربيعة الكلابي أبو مليل الكوفي حدثنا أبي حدثنا عبد الرحمن بن أبي حماد المقري عن أبي سلمة الصائغ عن عطية عن أبي سعيد الخدري سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله وسلم يقول إنما مثل أهل بيتي فيكم كمثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق وإنما مثل أهل بيتي فيكم مثل باب حطة في بني إسرائيل من دخله غفر له»، ج٢، ص٢٢.

(٢) تاريخ الإسلام، الذهبي، ج٢٢، ص٢٧٧.

ومحمد بن الهيثم، وآخرون»[١].

وأمّا أبو سلمة الصائغ فقال عنه الآجري: «**سألت أبا داود عن أبي سلمة الصائغ، حدث عنه وكيع، فقال: ما سمعت إلا خيراً**»[٢].

وذكره ابن حبان في الثقات، قال: «**سلمة الصائغ يروى عن عطاء بن أبي رباح روى عنه وكيع بن الجراح**»[٣].

فلم يبقى من رجال الطبراني الذين لم يعرفهم الهيثمي إلا عطية، والخدري، فأمّا الخدري فهو من الصحابة ولا شبهة له فيه، وأمّا عطية فقد أورد له الهيثمي في زوائده روايات كثيرة، وقال عنه في أكثر من موضع: «**وفيه عطية العوفي، وهو ضعيف، وقد وثق**»[٤]، وقال عنه في أكثر من موضع أيضاً: «**وفيه عطية العوفي، وهو ضعيف، ووثّقه ابن معين**»[٥].

ولو تفكر علماء الجرح والتعديل من السنة في إسقاطهم عدالت كثير من الرواة، كما تفكر عبد الرحمن بن مهدي في إسقاطه عدالت الحسن بن أبي جعفر الجفري «**تفكرت فيه إذا كان يوم القيامة، قام فتعلق بي فقال: يا رب سل عبد الرحمن بن مهدي، فيم أسقط عدالتي! فرأيت أن أحدث عنه، وما كان لي حجة عند ربي**»؛ لأعادوا حساباتهم من جديد كما أعادها عبد الرحمن في الجفري، ولغيروا أحكامهم حول أولئك الرواة كما غير عبد الرحمن رأيه حول الجفري.

(١) المصدر نفسه، ج١٤، ص٢٢٩.
(٢) سؤالات الآجري لأبي داود، سليمان بن الأشعث، ج١، ص٣٠٣.
(٣) الثقات، ابن حبان، ج٦، ص٤٠١.
(٤) مجمع الزوائد، الهيثمي، ج٤، ص٥٩، ص٧٢، ص٢٨٢. ج٥، ص١٣٢.
(٥) المصدر نفسه، ج٧، ص٣١٤. ج٨، ص٨٩، ص١٠٦. ج٩، ص١٠٩.

١٥ ـ حديث أهل بيتي أمان لأهل الأرض

أخرج أحمد بن حنبل في (فضائل الصحابة) أيضاً: بسنده عن أمير المؤمنين عليه السلام، قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (النجوم أمان لأهل السماء إذا ذهبت النجوم ذهب أهل السماء، وأهل بيتي أمان لأهل الأرض فإذا ذهب أهل بيتي ذهب أهل الأرض)»[١].

وأخرج الحاكم في مستدركه، بسنده إلى عطاء، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: «قال رسول الله صلى الله عليه و سلم النجوم أمان لأهل الأرض من الغرق وأهل بيتي أمان لأمتي من الاختلاف فإذا خالفتها قبيلة من العرب اختلفوا فصاروا حزب إبليس»، ثم قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»[٢].

وصححه ابن حجر الهيتمي في الصواعق[٣]، وحسّنه السيوطي في الجامع الصغير[٤].

وقال السمهودي في جواهر العقدين في معرض تعليقه على حديث الثقلين: «إنّ ذلك يفهم وجود من يكون أهلاً للتمسك به من أهل البيت والعترة الطاهرة في كل زمان وجدوا فيه إلى قيام الساعة حتى يتوجه الحث المذكور إلى التمسك به، كما أن الكتاب العزيز كذلك، ولهذا كانوا ـ كما سيأتي ـ أمانا لأهل الأرض، وإذا ذهبوا ذهب أهل الأرض»[٥].

---

(١) فضائل الصحابة، ج٢، ص٦٧١، ط١، ١٤٠٣ ـ ١٩٨٣.
(٢) المستدرك، ج٢، ص٤٨٨، ج٣، ص١٤٩، ج٣، ص٤٥٧.
(٣) الصواعق المحرقة، ابن حجر الهيتمي، ص٣٥١.
(٤) انظر: فيض القدير، المناوي، ج٦، ص٣٧٧ـ٣٧٨.
(٥) جواهر العقدين، السمهودي، ص٢٥٩.

وأخرج الحديث أيضاً الطبراني في المعجم الكبير[1]، وتعقبه الهيثمي في زوائده بقوله: «**رواه الطبراني وفيه موسى بن عبيدة الربذي وهو متروك**»[2].

والأمر ليس على ما ذكر؛ فهو من رجال ابن ماجة[3]، وقد وثقه ابن سعد، قال الذهبي في ترجمته: «**وقال ابن سعد: (ثقة، وليس بحجة)، وقال يعقوب بن شيبة: (صدوق ضعيف الحديث جدا)، قال عباس الدوري، عن زيد بن الحباب: (كنا عند موسى بن عبيدة بالربذة، فأقمنا عنده، ومرض، ومات، فأتينا قبره ومعي رفيق لي، فجعل ريح المسك يفوح من قبره، فجعلت أقول لرفيقي: أما تشم؟ أما تشم؟ وليس بالربذة يومئذ مسك ولا عنبر)**».

ومن ضعفه فبسبب روايته عن عبد الله بن دينار أحاديث مناكير، ففي الجرح والتعديل للرازي عن يحيى بن معين، قال: «**وانما ضعف حديث موسى ابن عبيدة لأنّه روى عن عبد الله بن دينار أحاديث مناكير**».

وأخرج الحديث أيضاً الروياني في مسنده[4]، والمتقي الهندي في كنز العمال[5]، وآخرون.

١٦ ـ حديث الدار

أخرج الطبري في تاريخه من طريق عبد الله ابن عباس، عن أمير المؤمنين عليه السلام، قال: «**لما نزلت هذه الآية على رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿وأنذر**

(١) المعجم الكبير، الطبراني، ج٧، ص٢٢.
(٢) مجمع الزوائد، الهيثمي، ج٩، ص١٧٤.
(٣) تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج٣، ص١٧٤.
(٤) مسند الروياني، ج٢، ص٢٨٥.
(٥) كنز العمال، المتقي الهندي، ج١٢، ص١٠٢.

عشيرتك الأقربين﴾ دعاني رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لي: يا علي إن الله أمرني أن أنذر عشيرتي الأقربين... فقال: يا بني عبد المطلب إني والله ما أعلم شاباً في العرب جاء قومه بأفضل مما قد جئتكم به، إنّي قد جئتكم بخير الدنيا والآخرة، وقد أمرني الله تعالى أن أدعوكم إليه، فأيكم يؤازرني على هذا الأمر على أن يكون أخي ووصيي وخليفتي فيكم، قال: فأحجم القوم عنها جميعاً، وقلت وإني لأحدثهم سناً وأرمصهم عيناً وأعظمهم بطناً وأحمشهم ساقاً: أنا يا نبي الله أكون وزيرك عليه، فأخذ برقبتي، ثم قال: (إنّ هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم فاسمعوا له وأطيعوا)»[1].

وفي تفسير الثعلبي: «وأعاد ذلك ثلاثاً، كل ذلك يسكت القوم، ويقول علي: أنا، فقال: (أنت)»[2].

وأخرجه أحمد بن حنبل في مسنده مختصراً من طريق عباد بن عبد الله الأسدي[3].

فهذه هي أهم المعالم الواردة في الأحاديث السنية الصحيحة للفرقة الناجية، وكلّها تدور حول رحى أهل البيت عليهم السلام، ولا شك في أن المسلم إذا أراد أن يحتاط لدينه فعليه باتباع أمير المؤمنين عليه السلام؛ إذ أن إمامته محل إجماع ووفاق بين الامة دون سواه، وما أوردناه من مناقبه عليه السلام كلّها من إمهات مصادر السنة، وأما فضائله عليه السلام في مصادر الشيعة فأمر آخر يطول به المقام.

(١) تاريخ الطبري، ج٢، ص٦٢ ـ ٦٣.
(٢) تفسير الثعلبي، ج٧، ص١٨٢.
(٣) مسند أحمد بن حنبل، ج١، ص١١١.

ونحن نستغرب أشد الاستغراب فماذا يقول رسول الله ﷺ بعد هذا كلّه في أهل بيته عليهم السلام حتى يأخذ الناس معالم دينهم ودنياهم منهم عليهم السلام ويتمسكوا بهم ويهتدوا بهداهم!

الخاتمة

إن النتيجة النهائية التي توصلنا إليها من خلال بحثنا في هذا الكتاب هو أن تاريخ التشيع يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمسألة النصّ فلا يمكن العزل بينهما، وعليه فمن أراد أن يعرف حقيقة التشيع وتاريخ ظهوره لابدّ له من تحقيق عقيدة النصّ وتاريخ ظهورها.

وقد وردت أحاديث نبوية شريفة كثيرة صحيحة ومهمة على لسان العديد من كبار الصحابة في النصّ على الخليفة من بعد الرسول الأكرم ﷺ، بل وعدد الخلفاء من بعده ﷺ.

ووردت روايات أخرى مهمة في مسألة النصّ على الخليفة بعد الرسول الأكرم ﷺ بخصوص لفظ الوصية على لسان ثلة من كبار الصحابة، مما يدل على أن هذا المفهوم من المفاهيم الإسلامية الأصيلة التي جاءت على لسان النبي الكريم ﷺ، وتناقلها كثير من الصحابة منذ الإطلالة الأولى لنور الإسلام وعهده الأول المبارك، وقد وقع لعلماء السنة في هذه الأحاديث كلاماً، لكن لم يرد من أحد منهم عند مناقشته لها ـ سواء من حيث السند أو الدلالة ـ ذكر لابن سبأ، ومن هنا فدعوى أنها من مخترعات ابن سبأ فيه مجانبة واضحة للحق والإنصاف.

ولم يرد من طرق السنة في ابن سبأ بأنّه هو من اخترع القول بالوصية

وهو صاحب الدور الأساسي في أحداث فتنة عثمان، إلا في رواية الطبري في تاريخه من طريق سيف بن عمر، وهي ضعيفة السند؛ بشعيب وسيف، ومتهافتة المضامين.

وقد خلت المصادر الشيعيّة من أي رواية في المورد ولو ضعيفة السند، أو مرسلة، نعم، هناك روايات متعددة بعضها صحيحة السند تتحدث عن شخصية ابن سبأ دون أن تتطرق من قريب أو من بعيد لمسألة اختراعه المزعوم للوصية.

وما استشهد به المخالف فيما تقدم من العبارة التي حكاها النوبختي أو القمي أو الكشي، غير صحيح؛ إذ أن ما نقلوه كان على نحو الحكاية عن جماعة من أهل العلم من غير الشيعة، وهو مخالف للثابت بالضرورة لدى الشيعة وعلية إجماع علمائهم، ولا يدل إلا على أن ابن سبأ بعد إسلامه قد آمن بما آمنت به الشيعة من إمامة أمير المؤمنين عليه السلام وأنّه هو الوصي والخليفة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، وأنه أول من أخذ يظهر ويجاهر بعقيدته في أمير المؤمنين عليه السلام بشكل علني وحاد، مستعملاً أسلوباً وطريقة غريبة على ما اعتاده المجتمع الإسلامي بعد مضي خمس وعشرين سنة من التقية والخوف.

كما أنّ الخلاف والاختلاف في أصل وجود شخصية ابن سبأ، وفي كل جوانبها عند المثبتين لها، يكشف عن وجود وضع ودسّ كثير في أغلب تلك الجوانب وحجم المساحة التي شغلتها في التاريخ الإسلامي.

وقد جاء بعض آخر من روايات النصّ بغير لفظ الوصية، وكلّها قد وردت على لسان رسول الله صلى الله عليه وآله وكبار الصحابة، وأكثرها متفق على

صحتها بل وتواترها، كحديث المولاة، وحديث الاثني عشر خليفة، وحديث المنزلة، وغيرها، ولم يشر أحد في طيات كلامه عند حديثه حول هذه الأحاديث الشريفة نفياً أو إثباتاً إلى ابن سبأ، ولم ينبس المخالف ببنت شفة على أن لأبن سبأ دورا ما في مسألة النصّ وأحاديثها، خصوصاً أنها الركن الأساسي لعقيدة الإمامة الإلهية لأهل البيت عليهم السلام، ومن الأدلة القوية التي يتمسك بها الإمامية بجانب آيات الذكر الحكيم في الاستدلال على إمامة أهل البيت عليهم السلام ووجوب طاعتهم.

ويكمن الوقوف على تاريخ ظهور التشيع ودرك حقيقته وراء فهم تلك النصوص والروايات المستفيضة المتقدمة الواردة في مناقب أهل البيت عليهم السلام وفضائلهم وضرورة التمسك بهم إلى جانب كتاب الله تعالى والإيمان بإمامتهم، سواء الوارد منها بلفظ الوصية أو بغير هذا اللفظ، فالمتأمل في هذه النصوص بإنصاف يقف على تاريخ ظهور التشيع لأهل البيت عليهم السلام وحقيقته، وأنه قد ولد بولادة الإسلام، وأساسُهُ القرآن الكريم وسنّة النبي الخاتم صلى الله عليه وآله.

وقد كان المسلمون في عصر الرسالة أمة واحدة لا تعرف التمذهب، وإنما ولدت المذاهب قبيل رحيل رسول الله صلى الله عليه وآله حيث انشق المسلمون إلى شقين على أثر الخلاف حول خلافة الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله، وكانت بيعة السقيفة هي الأساس العملي لهذا الانقسام، فقد أعطت هذه البيعة الطابع الرسمي لولادة التمذهب بين الأمة.

ومن المعلوم وجود العديد من كبار الصحابة من غير بني هاشم، كالمقداد، وسلمان، وأبي ذر، وعمار بن ياسر، وغيرهم، كانوا يعتقدون بالنصّ قبل وبعد

رحيل رسول الله ﷺ، وهؤلاء هم النواة الأولى للتشيع، وكانت موجودة على عهد النبي الأكرم ﷺ من دون أن ترتدي لباس التمذهب، وإنما توشحت ذلك بعد رحيل رسول الله ﷺ، مقابل الجماعة التي تمذهبت لأصحاب السقيفة.

ويؤيد ذلك ما حُكي عن أبي حاتم السجستاني، أنّه قال: «إنّ لفظ الشيعة على عهد رسول الله كان لقب أربعة من الصحابة: سلمان الفارسي، وأبي ذر الغفاري، والمقداد بن الأسود، وعمار بن ياسر»[١].

وأيضاً ما نُقل عن أبي حاتم الرازي، من انه قال: «إن أول اسم ظهر في الإسلام هو الشيعة، وكان هذا لقب أربعة من الصحابة، هم: أبو ذر وسلمان وعمار والمقداد، حتى آن أوان صفين، فاشتهر بين موالي علي رضي الله عنه»[٢].

ويؤيده أيضاً أنّ العلماء الذين تعرضوا للفرق عند تعريفهم للتشيع لم يشر أحد منهم لابن سبأ من قريب أو بعيد، مع أنّهم دأبوا على ذكر مؤسس كلّ فرقة عند الحديث عنها، قال الشهرستاني: «الشيعة هم الذين شايعوا علياً على الخصوص، وقالوا بإمامته وخلافته نصاً ووصية»[٣].

وقال ابن الأثير: «غلب هذا الاسم على كلّ من يزعم أنّه يتولى علياً رضي الله عنه وأهل بيته حتى صار لهم اسماً خاصّاً»[٤].

وقال الإيجي: «الفرقة الثانية من الفرق الإسلامية الشيعة، أي الذين شايعوا علياً،

(١) الزينة، السجستاني، أبو حاتم سهل بن محمد، ج٣، ذكره العلامة السيد محسن الأمين عن (كشف الظنون)، فانظر: أعيان الشيعة، ج١، ص١٨ ـ ١٩.
(٢) نقله عنه الخونساري في (روضات الجنات، ص٨٨).
(٣) الملل والنحل، ج١، ص١٤٥.
(٤) النهاية في غريب الحديث، ج٢، ص٥١٨.

وقالوا إنّه الإمام بعد رسول الله بالنص»[١].

وقال ابن خلدون: «اعلم إنّ الشيعة لغة هم الصحب والإتباع، ويطلق في عرف الفقهاء والمتكلمين من الخلف والسلف على أتباع علي وبنيه رضي الله عنهم»[٢]، وقال في موضع آخر: «كان جماعة من الصحابة يتشيعون لعلي، ويرون استحقاقه على غيره»[٣].

وقال عبد الحليم الجندي: «ويخصص المسلمون (الشيعة) بأنّهم هم التابعون والمقتدون والمتميزون باتباعهم واقتدائهم الكامل بالإمام علي والأئمة من بنيه، وربّما كان تعريف ابن حزم جامعاً مانعاً، فهو يقول: من وافق الشيعة في أنّ علياً (أفضل) الخلق بعد رسول الله، و(أحقهم) بالإمامة وولده من بعده فهو شيعي، وإن خالفهم فيما عدا ذلك فيما اختلف فيه المسلمون، فإنّ خالفهم فيما ذكرنا فليس شيعياً»[٤].

وكذا المعاصرون منهم، قال الدكتور صبحي الصالح: «كان بين الصحابة حتى في عهد النبي صلى الله عليه وسلم شيعة لربيبه علي، منهم: أبو ذر الغفاري، والمقداد بن الأسود، وجابر بن عبد الله، وأبي بن كعب، وأبو الطفيل عمر بن وائلة، والعباس بن عبد المطلب وجميع بنيه، وعمار بن ياسر، وأبو أيوب الأنصاري»[٥].

نعم، بيعة السقيفة هي التي أعطت الطابع الرسمي لولادة التمذهب بين الأمة؛ إذ أن تبني القول بالنصّ أو البيعة والشورى في تعيين خليفة رسول الله ﷺ وفق آليات معينة وشروط محددة، كان هو أساس انقسام المسلمين إلى

(١) المواقف، ج٣، ص٦٧٨.

(٢) تاريخ ابن خلدون، ج١، ص١٩٦.

(٣) المصدر نفسه، ج٣، ص٣٦٤.

(٤) الإمام الصادق عليه السلام، عبد الحليم الجندي، ص٣٢.

(٥) النظم الإسلامية، ص٩٦.

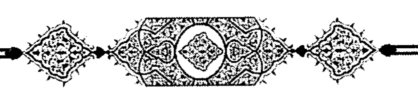
الشيعة والسنة، فتبنت الشيعة القول بالنصّ وأن البيعة ليست إلا لتأكيد موقعية الإمام في نفوس الأمّة، وتبنت السنّة القول بالبيعة والشورى كركن أساسي في تعيين الخليفة، وتزعّم كلّ اتجاه مجموعة من كبار أصحاب النبي الأكرم صلى الله عليه وآله.

وجذور هذا الانقسام كانت موجودة في حياة النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، لكنها تبلورت بعد رحيله إلى الحق تعالى، وكان الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله واقفاً على هذا الخلاف الذي ستبتلى به الأمة والتمزق الذي سيصبها من بعده.

ولعلمه صلى الله عليه وآله بهذا الواقع نبّه الأمة إلى أمر خطير، حاصله: أن خلافها في حياته الكريمة يختلف عن خلافها بعد رحيله صلى الله عليه وآله، فالخلاف في حياته لا يوجب الضلال باعتبار وجوده المبارك بين أظهر الأمة، لكن الخلاف بعد رحيله يوجب الضلال والانزلاق في الهاوية.

وقد وردت أحاديث كثيرة صحيحة في إنقسام الأمة إلى فرقاً كثيرة، وأن الهدى لا يكون إلا مع فرقة واحدة من تلك الفرق التي سيكون مصيرها الضلال.

ووردت أيضاً أحاديث كثيرة أخرى صرحت بمعالم تلك الفرقة الناجية؛ ليهلك من هلك عن بينة ويحيا من حيّ عن بينة، وهذه المعالم كلّها تتمحور حول أهل البيت عليهم السلام؛ فإنّهم عيش العلم، وموت الجهل، يخبر حكمهم عن علمهم، وصمتهم عن منطقهم، وظاهرهم عن باطنهم، لا يخالفون الدين ولا يختلفون فيه، فهو بينهم شاهد صادق، وصامت ناطق.



الباب السابع

أهل البيت عليهم السلام وعثمان بن عفان

وفيه ثلاثة فصول:

الأول: معالم من سيرة عثمان

الثاني: نقد وتحليل دعاوى إحسان ظهير

الثالث: نقد الاستدلال بالمصاهرة والتسمية

تنقيح دعوى إحسان ظهير

ادعى إحسان إلهي ظهير أن العلاقة بين أهل البيت عليهم السلام وعثمان قوية وصميمية جدّاً في الدنيا والآخرة، قال: «**عثمان بن عفان رضي الله عنه صهر رسول الله وحبيبه في الدنيا والآخرة، وحبيب أهل البيت وابن عمهم وعمتهم، وقريبهم، يحبهم ويحبونه... (وأقرب إلى رسول الله ﷺ وشيجة رحم منها، ونال من صهره ما لم ينالا)**»[1].

وقد استدل على هذه الدعوى بمصاهرته لرسول الله صلى الله عليه وآله، ومساهمته في زواج الإمام عليه السلام من الزهراء عليها السلام، ومدحه على لسان أهل البيت عليهم السلام، وبيعة الإمام عليه السلام له، وقبول الهاشميين المناصب في خلافته، وجهادهم تحت رايته، وأخذهم الغنائم، وقبولهم الهدايا، ودفاعهم عنه في محنته[2].

(١) الشيعة وأهل البيت، إحسان ظهير، ص ١٥٠.

(٢) قال إحسان ظهير: «كفى لعلي فخراً بأن رسول الله ﷺ زوجه إحدى بناته فاطمة، وأدخله بذلك في أصهاره وأرحامه، وهذا الذي جعل الشيعة يقولون بأفضلية علي وإمامته وخلافته بعده، فكيف إذا زوج ابنتين لرسول الله ﷺ الذي زوجه بنتاً بعد بنت؟ وكفى لعثمان فخراً بأنه كان هو المنفق على هذا الزواج، والمهيئ له الأسباب، وأحد الشهود عليه... فهل بعد هذا شك لشاك وريب لمرتاب بأن علياً أفضل منه وأعلم وأعرف بخفايا الأمور التي جهلها ذو النورين، أو هو أقرب إلى رسول الله ﷺ وشيجة وصلة رحم، أو هو يعلم من جهل ويبصر من عمي؟ وهذا بعد إقرار واعتراف من علي بن أبي طالب وشهادة منه رضي الله عنهما، هذا وقد أنزله رسول الله ﷺ بمنزلة الفؤاد كما رووا... وكان علي يرى صحة إمامته وخلافته؛ لاجتماع المهاجرين والأنصار عليه، وكان يعد خلافته من الله رضى، ولم يكن لأحد الخيار أن يرد بيعته بعد ذلك، أو ينكر إمامته حاضراً كان أم غائباً كما قال في إحدى خطاباته رداً على معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما... وكان من المخلصين الأوفياء له، مناصحاً مستشاراً، أو قاضياً كما كان في خلافة الصديق والفاروق... كما يدل على ذلك قبول الهاشميين المناصب في خلافته... وجهادهم تحت رايته... وكان يهدي إليهم الغنائم والهدايا كما كان يبعث إليهم الجواري والخدام... ولذلك لما حوصر من قبل البغاة، أرسل عليّ ابنيه الحسن والحسين... وكان فيمن ذهب للدفاع عنه ولزم الباب ابن عم عليّ عبد الله بن عباس... وكما اشترك علي المرتضى رضي الله عنه أول الأمر بنفسه في الدفاع عنه... (وانعزل عنه بعد أن دافع عنه طويلاً بيده ولسانه فلم يمكن الدفع)...؛ لأن⇦

واستشهد على ذلك كلّه بشواهد ادعى أنها من كتب الشيعة، وسنذكرها لاحقاً بحسب تسلسلنا في الجواب.

توطئة

إن الثابت هو أن أهل البيت عليهم السلام لا يعتقدون بصحة خلافة غيرهم، كما أن الثابت من محدثات عثمان تبطل خلافته عند القائلين بها، وهذان الأمران من أمهات المباحث الكلامية التي وقع البحث فيها بين علماء الشيعة والسنة ولا نرى ضرورة للتعرض لهما هنا؛ لما في ذلك من التكرار الذي لا طائل منه في نقاشنا مع إحسان ظهير، وسنكتفي بالإشارة إلى حجم الشرخ في علاقة أهل البيت عليهم السلام مع عثمان، فأنّ الروايات الكثيرة المعتبرة المروية من طرق السنة تدل بشكل صريح على وجود الكثير من الهفوات الخطيرة في سيرة عثمان، التي كانت العامل الأساسي في نشوب الثورة عليه من قبل الصحابة والتابعين ومحاصرته لأكثر من شهر في داره، ثم قتلوه بعد ذلك ورموا بجثته في الكناسة، وتُركت هناك ثلاثة أيام من دون أن تدفن، ومنعوا بعد ذلك من دفنه في مقابر المسلمين، حيث دُفن في مقبرة اليهود كما سيأتي بيان ذلك مفصلاً.

كما أن هناك روايات معتبرة أخرى من طرقهم أيضاً تصرّح بإدانة أهل البيت عليهم السلام لكثير من مواقفه وتصرفاته وكراهتهم الشديدة لسلوكه الغير سوي تجاههم.

ولا يمكن لباحث محقق في سيرة عثمان ومواقفه مع أهل البيت عليهم السلام أن

⇐ذا النورين منعهم عن الدفاع... ثم كان هو وأهله ممن دفنوه ليلاً، وصلوا عليه... وكان من حب أهل البيت إياه أنهم زوجوا بناتهم من أبنائه... وسموا أسماء أبنائهم باسمه»، الشيعة وأهل البيت، ص١٣٤ ـ ١٥٠.

يدعي رضاهم عليهم السلام عنه؛ إذ من الصعب عليه أن يأتي بدليل أو شاهد على هذا المدعى، خصوصاً مع الأخذ بعين الاعتبار شدّة طاعة أهل البيت عليهم السلام لله تعالى وتنزههم عن الباطل بكل ألوانه.

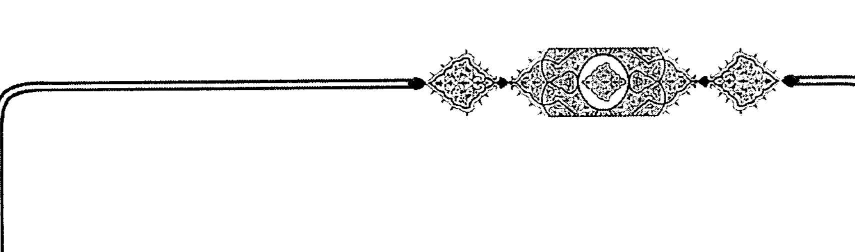
مضافاً إلى ما تقدمت الإشارة إليه من أن قيمة المدعى إنما هي بأدلته وشواهده، وإلا فبدون ذلك لا يتعدى نطاق النظرية والظن والحدس، وهذا غير مجد لإثبات الحق أو إزاحة الباطل، وشواهد إحسان ظهير على مدعياته من ذلك القبيل، فلا تصلح للاحتجاج بها؛ إذ هي إمّا أخبار آحاد، أو ضعيفة، وإمّا غير شيعية، أو غير ثابتة، أو مدلسة، أو مكذوبة، وإمّا أخصّ من المدعى أو غريبة عنه، وإمّا أقوال شاذة ومتروكة.

وحتى يتضح الجواب أكثر نعقد البحث ضمن الفصول التالية:

الأول: معالم من سيرة عثمان

الثاني: نقد وتحليل دعاوى إحسان ظهير

الثالث: نقد الاستدلال بالمصاهرة والتسمية



الفصل الأول

معالم من سيرة عثمان



تمهيد

إنّ الباحث بإنصاف في فترة خلافة عثمان بن عفان (والتي استمرت اثنتي عشرة سنة) يجد أنها من أشدّ واعنف المراحل في تاريخ الإسلام؛ فقد مهدت بشكل كبير لتحول الخلافة الإسلامية إلى نظام الملك والسلطنة بشكل غير مسبوق، وشهدت حاكمية القرابة والعشيرة وإبعاد أهل التقوى والكفاءة من كبار أصحاب رسول الله ﷺ عن إدارة شؤون الأمة.

وقد تكاملت هذه المرحلة فيما بعد على يد أقرباء عثمان كمعاوية ابن أبي سفيان الذي رمى سهم الخلاص على خلافة رسول الله ﷺ وحولها إلى ملك عضوض، فقد أخرج الترمذي في سننه من طريق سعيد بن جهمان، قال حدثني سفينة، قال: «**قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (الخلافة في أمتي ثلاثون سنة، ثم ملك بعد ذلك)، ثم قال لي سفينة: أمسك خلافة أبي بكر وخلافة عمر وخلافة عثمان، ثم قال لي: أمسك خلافة علي، قال: فوجدناها ثلاثين سنة، قال سعيد: فقلت له: إن بني أمية يزعمون أن الخلافة فيهم، فقال: كذبوا بنو الزرقاء بل هم ملوك من شر الملوك**»[1].

قال الألباني في حكمه على الحديث: «صحيح»[2].

فجعل معاوية ولاية العهد لابنه الفاسق يزيد، الذي أكمل هو الآخر تلك المرحلة بإضافة صفحة سوداء أخرى إلى تاريخ بني أمية بقتل سبط رسول الله ﷺ،

(١) سنن الترمذي، ج٤، ص٥٠٣، ح٢٢٢٦، باب٤٧.

(٢) المصدر نفسه، الأحاديث مذيلة بأحكام الألباني عليها.

وسبى عترته في أسوء حال، والهجوم على مدينة الرسول الأكرم ﷺ وقتل أصحابه، وإباحتها لجيش يزيد ثلاثة ليال حتى ولد من أثرها الآلاف من السفاح، ورمى الكعبة بالمنجنيق، وغير ذلك من موبقات الأسرة الأموية بما يندى لها جبين الإنسانية، قال الحافظ بن حجر: «إن أهل المدينة خلعوا يزيد فجهز إليهم الجيوش فكانت وقعة الحرة بالمدينة، فقتل فيها عدد كثير من الصحابة والتابعين، واستبيحت المدينة لجهلة أهل الشام، ثم سارت الجيوش إلى مكة لقتال ابن الزبير فحاصروه بمكة، وأحرقت الكعبة بعد أن رميت بالمنجنيق»[١].

استعمال بني أمية على رقاب المسلمين

استعمل عثمان على إدارة شؤون الدولة الإسلامية أقاربه وذويه من بني أمية وآل أبي معيط، وأعرض عن كبار أصحاب رسول ﷺ، فقد أخرج ابن سعد في طبقاته، بسنده إلى الزهري، قال: «لمّا ولي عثمان عاش اثنتي عشرة سنة أميراً يعمل ست سنين لا ينقم الناس عليه شيئاً، وإنه لأحب إلى قريش من عمر بن الخطاب؛ لأن عمر كان شديداً عليهم، فلما وليهم عثمان لان لهم ووصلهم، ثم توانى في أمرهم واستعمل أقرباءه وأهل بيته في الست الأواخر، وكتب لمروان بخمس مصر، وأعطى أقرباءه المال، وتأول في ذلك الصلة التي أمر الله بها، واتخذ الأموال واستسلف من بيت المال، وقال: إن أبا بكر وعمر تركا من ذلك ما هو لهما وإني أخذته فقسمته في أقربائي، فأنكر الناس عليه ذلك»[٢].

(١) تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، ابن حجر العسقلاني، ص٤٥٣.
(٢) الطبقات الكبرى، ابن سعد، ج٣ ص٦٤. أنساب الأشراف، البلاذري، ج٦، ص١٣٣.

وأخرج البلاذري[1] في أنسابه بسنده إلى الزهري أيضاً، قال: «كان مما عابوا على عثمان أن عزل سعد بن أبي وقاص، وولى الوليد بن عقبة»[2].

كما أخرج أيضاً من طريق العباس بن هشام، عن أبيه، عن أبي مخنف ومحمد بن سعد، عن محمد ابن عمر الواقدي، قال: «إن عمر بن الخطاب أوصى أن يقر عُماله من ولي الأمر بعده سنة وأن يولي سعد بن أبي وقاص الكوفة، ويقر أبا موسى الأشعري على البصرة، فلما ولي عثمان عزل المغيرة بن شعبة وولى سعداً الكوفة سنةً ثم عزله وولى أخاه لأمه الوليد بن عقبة بن أبي معيط بن أبي عمرو بن أمية، فلما دخل الكوفة قال له سعد: يا أبا وهب، أأمير أم زائر؟ قال: لا بل أمير، فقال سعد: ما أدري أحمقتُ بعدك؟ قال: ما حمقتَ بعدي ولا كستُ بعدك، ولكن القوم ملكوا فاستأثروا، فقال سعد: ما أراك إلا صادقاً؛ وقال الناس: بئسما ابتدلنا به عثمان، عزل أبا إسحاق الهين اللين الحبر، صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وولى أخاه الفاسق الفاجر الأحمق الماجن، فأعظم الناسُ ذلك، وكان الوليد يُدعى الأشعر بركأ، والبرك الصدر. وعزل أبا موسى عن البصرة وأعمالها وولى عبد الله بن عامر بن كريز، وهو ابن خاله، فقال له عليّ بن أبي طالب وطلحة والزبير: ألم يوصيك عمر ألا تحمل آل مُعيط

---

(١) ترجمه الحافظ ابن حجر في (لسان الميزان)، وقال: «أحمد بن يحيى بن جابر بن داود البلاذري، صاحب التصانيف، سمع من بن سعد والدولابي وعفان وشيبان بن فروخ وابن المديني، وعنه محمد بن خلف ووكيع القاضي ويعقوب بن نعيم وأحمد بن عمار ويحيى بن النديم وغيره، قال بن عساكر: بلغني أنه كان أديبا راوية، وأنه مدح المأمون، وجالس المتوكل، وتوفي في أيام المعتمد... قال: وكان شاعراً، وله أهاج كثيرة، وكان ينقل من الفارسي إلى العربي، قال ياقوت في معجم الأدباء: ذكره الصواف في ندماء المتوكل، وكان جده جابر يخدم الخصيب أمير مصر، وكان عالماً فاضلا نسابة متقنا...»، ج١، ص٣٢٢، رقم٩٨٢.

(٢) أنساب الأشراف، البلاذري، ج٦، ص٢٠٨ـ٢٠٩.

وبني أمية على رقاب الناس؟ فلم يُجبهم بشيئ»[1].

وجاء في الاستيعاب ضمن ترجمة الوليد بن عقبة: (ثمّ ولاه عثمان الكوفة وعزل عنها سعد بن أبي وقاص، فلما قدم الوليد على سعد قال له سعد: والله ما أدري أكست بعدنا أم حمقنا بعدك؟ فقال: لا تجزعن أبا إسحاق فإنما هو الملك يتغداه قوم ويتعشاه آخرون، فقال سعد: أراكم والله ستجعلونها ملكاً. وروى جعفر بن سليمان عن هشام بن حسان عن ابن سيرين قال: لما قدم الوليد بن عقبة أميراً على الكوفة أتاه ابن مسعود فقال له: ما جاء بك؟ قال: جئت أميراً. فقال ابن مسعود: ما أدري أصلحتَ بعدنا أم فسدَ الناسُ. وله أخبار فيها نكارة وشناعة تقطع على سوء حاله وقبح أفعاله غفر الله لنا وله»[2].

وأخرج البلاذري من طريق الزهري، عن سعيد بن المسيب، قال: «لما ولي عثمان كره ولايته نفرٌ من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لأن عثمان كان يحب قومه، فولي الناس اثنتي عشرة حجة وكان كثيراً ما يولي من بني أمية من لم يكن له مع النبي صلى الله عليه وسلم صحبه، فكان يجيء من أمرائه ما ينكره، أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم وكان يستعتب فيهم فلا يعزلهم، فلما كان في الست الأواخر استأثر ببني عمه فولاهم وولى عبد الله بن سعد بن أبي سرح مصر فمكث عليهم سنين فجاء أهل مصر يشكونه ويتظلمون منه، وقد كانت من عثمان قبل هنات إلى عبد الله بن مسعود وأبي ذر وعمار بن ياسر، فكان في قلوب هذيل وبني زهرة وبني غفار وأحلافها من غضب لأبي ذر ما فيها، وحنقت بنو مخزوم لحال عمار بن ياسر، فلما جاء أهل مصر يشكون ابن أبي سرح كتب إليه كتاباً يتهدده فيه، فأبى أن ينزع عما نهاه عثمان عنه وضرب بعض من كان شكاه

(١) المصدر نفسه، ج٦، ص١٣٨-١٣٩.

(٢) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ابن عبد البر، ج٤، ص١٥٥٤.

إلى عثمان من أهل مصر حتى قتله، فخرج من أهل مصر سبعمائة إلى المدينة فنزلوا المسجد وشكوا ما صنع بهم ابن أبي سرح في مواقيت الصلاة إلى أصحاب محمد، فقام طلحة إلى عثمان فكلمه بكلام شديد، وأرسلت إليه عائشة رضي الله تعالى عنها تسأله أن ينصفهم من عامله، ودخل عليه عليّ بن أبي طالب ـ وكان متكلم القوم ـ وقال له: إنما يسألك القوم رجلاً مكان رجل وقد ادعوا قبله دماً فاعزله عنهم وأقضِ بينهم فإن وجب عليه حق فانصفهم منه، فقال لهم: اختاروا رجلاً أوليه عليكم مكانه، فأشار الناس عليهم بمحمد بن أبي بكر الصديق، فقالوا: استعمل علينا محمد بن أبي بكر، فكتب عهده على مصر ووجه معهم عدةً من المهاجرين والأنصار ينظرون فيما بينهم وبين ابن أبي سرح»[1].

فتجاهل عثمان نصيحة عمر له بأن لا يحمل بني أمية وبني معيط على رقاب الناس كما تقدم، بل في رواية ابن عباس أن عمر توقع مقتل عثمان إذا فعل ذلك، فقد جاء في تاريخ دمشق عن ابن عباس أن عمر قال: «لو أجد له موضعاً (يعني الخلافة)... فقلت: فعثمان؟ قال: أوه أوه، كَلَفَ بأقاربه، كَلَفَ أقاربه، ثم قال: لو استعملته استعمل بني أمية أجمعين أكتعين، ويحمل بني أبي معيط على رقاب الناس، والله لو فعلت لفعل، والله لو فعل ذلك لسارت إليه العرب حتى تقتله»[2].

ولم يعر أي أهتمام لمشاعر المسلمين وكبار الصحابة الذين كان ينبغي عليه الاستعانة بهم في إدارة أمور الدولة، فاستعمل الوليد بن عقبة والياً على الكوفة، وهو الفاسق الذي نزل فيه قوله تعالى: ﴿إِن جَاءكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِناً كَمَن كَانَ فَاسِقاً لَّا يَسْتَوُونَ﴾[1][2]،

(١) أنساب الاشراف، البلاذري، ج٦ ص١٣٤ ـ ١٣٥، وانظر: الثقات، ابن حبان، ج٢، ص٢٥٦.
(٢) تاريخ مدينة دمشق، ابن عساكر، ج٤٤، ص٤٣٨ ـ ٤٣٩.
(٣) الحجرات/ ٦.

وشارب الخمر الذي تقيء في المحراب وزاد في الصلاة وانتزع خاتمه من يده بدون أن يشعر به من شدة الثمل والسكر، ففي صحيح البخاري عن عبد الله بن عدي بن الخيار، قال: «...وقد أكثر الناس في شأن الوليد بن عقبة... قال: فجلد الوليد أربعين جلدة»[٣].

وأخرج أحمد بن حنبل في مسنده عن حضين بن المنذر بن الحرث بن وعلة، قال: «أن الوليد بن عقبة صلى بالناس الصبح أربعاً، ثم التفت إليهم فقال: أزيدكم؟»[٤].

إرجاع طريد رسول الله ﷺ إلى المدينة

ردّ عثمان عمه الحكم بن أبي العاص إلى المدينة، وهو طريد رسول الله ﷺ، والوزغ كما سماه بذلك الرسول الكريم ﷺ، وكان عثمان قد كلّم الشيخين في ردّه فلم يقبلا، قال ابن قتيبة: «الحكم بن أبي العاص، كان طريد رسول الله... وكان سبب طرد رسول الله إياه أنه كان يفشي سره فلعنه وسيره إلى بطن وج، فلم يزل طريداً حياة النبي وخلافة أبي بكر وعمر، ثم أدخله عثمان وأعطاه مائة ألف درهم»[٥].

---

(١) السجدة/ ١٨.

(٢) انظر: تفسير مجاهد، ج٢، ص٦٠٦. تفسير مقاتل بن سليمان، ج٣، ص٢٥٩ ـ ٢٦٠. تفسير القرآن، عبد الرزاق الصنعاني، ج٣، ص٢٣١. جامع البيان، ابن جرير الطبري، ج٢٦، ص١٦٠ ـ ١٦٢. تفسير ابن أبي حاتم الرازي، ج١٠، ص٣٣٠٣. أحكام القرآن، الجصاص، ج٣، ص٥٢٩. تفسير السمرقندي، أبو الليث السمرقندي، ج٣، ص٣٠٨. تفسير ابن زمنين، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي زمنين، ج٤، ص٢٦١. تفسير الثعلبي، ج٩، ص٧٧. أسباب نزول الآيات، الواحدي النيسابوري، ص٢٦١ ـ ٢٦٢. تفسير الواحدي، ج٢، ص١٠١٦ ـ ١٠١٧. تفسير السمعاني، ج٥، ص٢١٧، وغير ذلك من تفاسير السنّة.

(٣) صحيح البخاري، ج٤، ص٢٤٥.

(٤) مسند أحمد بن حنبل، ج١، ص١٤٤.

(٥) المعارف، ص٣٥٣.

وقال الذهبي في (سير أعلام النبلاء) ضمن ترجمة الحكم ابن أبي العاص: «ونقم جماعة على أمير المؤمنين عثمان كونه عطف على عمه الحكم، وآواه وأقدمه المدينة، ووصله بمئة ألف»[1].

وجاء في أنساب البلاذري: «أن الحكم بن أبي العاص بن أمية عم عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية كان جاراً لرسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان أشد جيرانه أذى له في الإسلام وكان قدومه المدينة بعد فتح مكة، وكان مغموصاً عليه في دينه، فكان يمر خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فيغمز به ويحكيه ويخلج بأنفه وفمه وإذا صلى قام خلفه فأشار بأصابعه، فبقي تخليجه وأصابته خبلةٌ، واطلع على رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم وهو في بعض حُجر نسائه فعرفه وخرج إليه بعنزة وقال: من عذيري من هذا الوزغة اللعين، ثم قال: لا يساكنني ولا ولده، فغربهم جميعاً إلى الطائف، فلما قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم كلم عثمان أبا بكر وسأله ردهم فأبى ذلك وقال: ماكنت لآوي طُرداء رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم لما استخلف عمر كلمه فيهم فقال مثل قول أبي بكر، فلما استخلف عثمان أدخلهم المدينة وقال: قد كنت كلمت رسول الله فيهم وسألته ردَّهم فوعدني أن يأذن لهم فقبض قبل ذلك، فأنكر المسلمون عليه إدخاله إياهم المدينة»[2].

وأخرج ابن عساكر في تاريخه، من طريق الشعبي، عن عبد الله بن الزبير، قال وهو على المنبر: «ورب هذا البيت الحرام والبلد الحرام إن الحكم بن أبي العاص

(١) سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج٢، ص١٠٨.
(٢) أنساب الأشراف، البلاذري، ج٦، ص١٣٥.

وولده ملعونون على لسان محمد»[1].

وأخرجه البزار في مسنده بلفظ: «وَرَبِّ هَذَا الْبَيْتِ لَقَدْ لَعَنَ اللهُ الْحَكَمَ، وَمَا وَلَدَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ صلى الله عليه وسلم»[2].

وقال الذهبي في عقبه: «إسناده صحيح»[3].

وقال الألباني بعد أن ذكر الحديث بلفظ البزار: «قلت: وهو إسناد صحيح أيضاً: رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين؛ غير شيخ البزار (أحمد بن منصور بن سيّار)، وهو ثقة، ولم يتفرد به كما يشعر بذلك تمام كلام البزار: (ورواه محمد بن فُضيل أيضاً عن إسماعيل عن الشعبي عن ابن الزبير؛ ولذلك لم يسع الحافظ الذهبي - مع تحفظه الذي سأذكره - إلا أن يصرِّح في «تاريخ الإسلام» بقوله: (إسناده صحيح)، وسكت عنه في «السير»؛ ولم يعزه لأحد!»[4].

وأخرج أبو يعلى في مسنده، بسنده إلى أبي هريرة، قال: «إن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى في المنام كأن بني الحكم ينزون على منبره وينزلون فأصبح كالمتغيظ وقال ما لي رأيت بني الحكم ينزون على منبري نزو القردة قال فما رئي رسول الله صلى الله عليه وسلم مستجمعا ضاحكاً بعد ذلك حتى مات»[5].

وأورده عنه الهيثمي في زوائده، وقال: «رواه أبو يعلى ورجاله رجال الصحيح

(١) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج٥٧ ص٢٧١.
(٢) مسند البزار، ج٤، ص٥٩.
(٣) الذهبي، تاريخ الاسلام، ج٣ ص٣٦٨.
(٤) سلسلة الأحاديث الصحيحة، ج٧، ح٣٢٤٠.
(٥) مسند أبي يعلى، ج١١ ص٣٤٨. المستدرك على الصحيحين، الحاكم، ج٤، ص٤٨٠.

غير مصعب بن عبد الله بن الزبير وهو ثقة»[1].

وأخرجه الحاكم في مستدركه من طريق أبي هريرة أيضاً وقد صححه الحاكم؛ حيث قال عقبه: «**هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه**»، ووافقه الذهبي في التصحيح لكن على شرط مسلم[2].

وأخرج أحمد والبزار من طريق عبد الله بن عمرو، قال (واللفظ للبزار): «**كنت عند رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ فبينا نحن عنده إذ قال: (ليدخلن عليكم رجل لعين)... فما زلت أنظر وأخاف حتى دخل الحكم بن أبي العاص**»[3].

وأورده الهيثمي في زوائده، وقال: «**رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح**»[4].

وأورده الألباني، وقال: «**وهو إسناد صحيح على شرط مسلم**»[5].

تعجب الألباني من تواطئ بعض الحفاظ المترجمين للحكم

إن تواطئ بعض الحفاظ المترجمين للحكم على عدم سوق الأحاديث الواردة في ذمه مع صحتها، أثار تعجب الألباني، ولأهمية كلامه في المورد نورده بنصه، قال في (سلسلة الأحاديث الصحيحة) بعد أن ذكر الكثير من الشواهد لمتن الحديث الآنف وحكم بصحتها: «**هذا، وإني لأعجب أشدّ العجب من تواطؤ بعض الحفاظ المترجمين لـ (الحكم) على عدم سوق بعض هذه الأحاديث وبيان**

(١) مجمع الزوائد، الهيثمي، ج٥، ص٢٤٤.
(٢) المستدرك على الصحيحين وبهامشه تلخيصه للذهبي، ج٤، ص٤٨٠.
(٣) مسند أحمد بن حنبل، ج٢، ص١٦٣. مسند البزار، البزار، ج٦، ص٣٤٤.
(٤) مجمع الزوائد، الهيثمي، ج١، ص١١٢.
(٥) سلسلة الأحاديث الصحيحة، الألباني، ج٧، ح٣٢٤٠.

صحتها في ترجمته، أهي رهبة الصحبة، وكونه عمَّ عثمان بن عفان رضي الله عنه، وهم المعروفون بأنهم لا تأخذهم في الله لومة لائم؟! أم هي ظروف حكومية أو شعبية كانت تحول بينهم وبين ما كانوا يريدون التصريح به من الحق؟ فهذا مثلاً ابن الأثير يقول في "أسد الغابة": (وقد روي في لعنه ونفيه أحاديث كثيرة، لا حاجة إلى ذكرها، إلا أن الأمر المقطوع به أن النبي صلى الله عليه وسلم مع حلمه وإغضائه على ما يكره ـ ما فعل به ذلك إلا لأمر عظيم)، وأعجب منه صنيع الحافظ في «الإصابة»؛ فإنه ـ مع إطالته في ترجمته ـ صدَّرها بقوله: (قال ابن السكن: يقال إن النبي صلى الله عليه وسلم دعا عليه، ولم يثبت ذلك)! وسكت عليه ولم يتعقبه بشيء، بل إنه أتبعه بروايات كثيرة فيها أدعية مختلفة عليه، كنت ذكرت بعضها في "الضعيفة"، وسكت عنها كلها وصرح بضعف بعضها، وختمها بذكر حديث عائشة المتقدم: (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن أباك وأنت في صلبه)، ولكنه بديل أن يصرح بصحته ألمح إلى إعلاله بمخالفته رواية البخاري المتقدمة، فقال عقبها: (قلت: وأصل القصة عند البخاري بدون هذه الزيادة)! فأقول: ما قيمة هذا التعقب، وهو يعلم أن هذه الزيادة صحيحة السند، وأنها من طريق غير طريق البخاري؟! وليس هذا فقط، بل ولها شواهد صحيحة أيضاً كما تقدم؟! اكتفيت بها عن ذكر ما قد يصلح للاستشهاد به! فقد قال في آخر شرحه لحديث: (هلكة أمتي على يدي غلمة من قريش) من «الفتح»: (وقد وردت أحاديث في لعن الحكم والد مروان وما ولد. أخرجها الطبراني وغيره؛ غالبها فيه مقال، وبعضها جيد، ولعل المراد تخصيص الغلمة المذكورين بذلك)! وأعجب من ذلك كلِّه تحفُّظُ الحافظ الذهبي بقوله في ترجمة (الحكم) من تاريخه: (وقد وردت أحاديث منكرة في لعنه، لا يجوز الاحتجاج بها، وليس له في الجملة خصوص من الصحبة بل عمومها)!

كذا قال! مع أنه ـ بعد صفحة واحدة ـ ساق رواية الشعبي عن ابن الزبير مصححاً إسناده كما تقدم!!»[١].

اتخاذ مال الله دولاً

شهدت مرحلة خلافة عثمان إنفاق حقوق الضعفاء والمساكين من بيت مال المسلمين على فئة خاصة من المقربين له حتى اكتنزوا الملايين، فقد أخرج البلاذري في الأنساب من طريق أبي مخنف والواقدي: «أنكر الناس على عثمان إعطاءه سعيد بن العاص مائة ألف درهم، فكلّمه عليّ والزبير وطلحة وسعد وعبد الرحمن بن عوف في ذلك، فقال: إن له قرابة ورحماً، قالوا: أفما كان لأبي بكر وعمر قرابة وذوو رحم؟ فقال: إن أبا بكر وعمر كانا يحتسبان في منع قرابتهما، وأنا أحتسب في إعطاء قرابتي، قالوا: فهديهما والله أحب إلينا من هديك، فقال: لا حول ولا قوة إلا بالله»[٢].

كما أخرج أيضاً من طريق عطاء، عن ابن عباس، قال: «كان مما أنكروا على عثمان أنه ولى الحكم بن أبي العاص صدقات قضاعة فبلغت ثلاثمائة ألف درهم، فوهبها له حين أتاه بها»[٣].

اعتراض الصحابة على سياسة عثمان المالية

إن السياسة المالية الغير المبررة لعثمان أثارت سخط الكثير من كبار أصحاب رسول الله ﷺ؛ حيث أدان عمار بن ياسر انفاق عثمان أموال الضعفاء والمساكين من المسلمين على أقاربه، فقد جاء في أنساب البلاذري

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة، الألباني، ج٧، ح٣٢٤٠.
(٢) أنساب الأشراف، البلاذري، ج٦، ص١٣٧.
(٣) المصدر نفسه، ج٦، ص١٣٧.

أيضاً: «كان في بيت المال بالمدينة سفط فيه حلي وجوهر فأخذ منه عثمان ما حلى به بعض أهله، فأظهر الناس الطعن عليه في ذلك وكلموه فيه بكلام شديد حتى أغضبوه، فخطب فقال: لنأخذن حاجتنا من هذا الفيء وإن رغمت أنوف أقوام، فقال له علي: إذاً تمنع من ذلك ويحال بينك وبينه، وقال عمار بن ياسر: أشهد الله أن أنفي أول راغم من ذلك، فقال عثمان: أعلي يا بن المتكاء تجترئ؟ خذوه، فأخذ ودخل عثمان فدعا به فضربه حتى غشي عليه ثم أخرج فحمل حتى أتي به منزل أم سلمة زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يصل الظهر والعصر والمغرب، فلما أفاق توضأ وصلىّ وقال: الحمد لله ليس هذا أول يوم أوذينا فيه في الله»[1].

كما أدان أبو ذر الغفاري عبث الأمويين ببيت مال المسلمين، فقد جاء في الأنساب أيضاً: «لما أعطى عثمان مروان بن الحكم ما أعطاه. وأعطى الحارث بن الحكم بن أبي العاص ثلاثمائة ألف درهم، وأعطى زيد بن ثابت الأنصاري مائة ألف درهم جعل أبو ذر يقول بشر الكانزين بعذاب أليم ويتلو قول الله عز وجل ﴿والذين يكنزون الذهب والفضة﴾ الآية، فرفع ذلك مروان بن الحكم إلى عثمان فأرسل إلى أبي ذر ناتلا مولاه أن انته عما يبلغني عنك فقال: أينهاني عثمان عن قراءة كتاب الله وعيب من ترك أمر الله، فوا الله لأن أرضي الله بسخط عثمان أحب إلي وخير لي من أن أُسخط الله برضاه، فأغضب عثمان وأحفظه، فتصابر وكفّ.

وقال عثمان يوماً: أيجوز لإمام أن يأخذ من المال فإذا أيسر قضى؟ فقال كعب الأحبار: لا بأس بذلك، فقال أبو ذر: يا بن اليهوديين أتعلمنا ديننا؟ فقال عثمان: ما أكثر أذاك لي وأولعك بأصحابي، الحق بمكتبك، وكان مكتبه بالشام إلا أنه كان يقدم

(١) المصدر نفسه، ج٦، ص١٦١ـ١٦٢.

حاجاً ويسأل عثمان الإذن له في مجاورة قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فيأذن له ذلك، وإنما صار مكتبه بالشام لأنه قال لعثمان حين رأى البناء قد بلغ سلعاً: إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (إذا بلغ البناء سلعاً فالهرب)، فأذن لي آت الشام فأغزو هناك، فأذن له.

وكان أبو ذر ينكر على معاوية أشياء يفعلها، وبعث إليه معاوية بثلاثمائة دينار فقال: إن كانت من عطائي الذي حرمتمونيه عامي هذا قبلتها، وإن كانت صلةً فلا حاجة لي فيها، وبعث إليه حبيب بن مسلمة الفهري بمائتي دينار فقال: أما وجدت أهون عليك مني حين تبعث إليّ بمال؟ وردها.

وبنى معاوية الخضراء بدمشق فقال: يا معاوية إن كانت هذه الدار من مال الله فهي الخيانة، وإن كانت من مالك فهذا الإسراف، فسكت معاوية.

وكان أبو ذر يقول: والله لقد حدثت أعمالٌ ما أعرفها، والله ما هي في كتاب الله ولا سنة نبيه، والله إني لأرى حقاً يطفأ، وباطلاً يحيا، وصادقاً يُكذبُ. وأثرةً بغير تقى وصالحاً مستاثراً عليه. فقال حبيب بن مسلمة لمعاوية: إن أبا ذر مفسد عليك الشام فتدارك أهله إن كانت به حاجة، فكتب معاوية إلى عثمان فيه، فكتب عثمان إلى معاوية: أما بعد فاحمل جُندباً إليّ على أغلظ مركب وأوعره، فوجه معاوية من سار به الليل والنهار، فلما قدم أبو ذر المدينة جعل يقول: يستعمل الصبيان ويحمي الحمى ويقرب أولاد الطلقاء، فبعث إليه عثمان: الحق بأي أرض شئت، فقال: بمكة، فقال: لا، قال: فبيت المقدس، قال: لا، قال: فبأحد المصرين، قال: لا، ولكني مسيرك إلى الربذة، فسيره إليها، فلم يزل بها حتى مات»[1].

(١) المصدر نفسه، ج٦، ص١٦٦ـ١٦٧.

هتك حرمة الصحابة

لم يكتفِ عثمان باستعماله أقاربه وذويه من بني أمية وآل أبي معيط واتخاذه مال الله دولاً، وإنما راح يعرّض بكبار أصحاب رسول الله ﷺ، حيث عاش الكثير منهم المحنة والطامة الكبرى معه، بل وتعرض بعضهم للاهانة والهتك كأبي ذر الغفاري وعبد الله بن مسعود وعمار بن ياسر.

أبو ذر الغفاري

أخرج البلاذري في أنسابه من طريق بكر بن الهيثم، عن عبد الرزاق، عن معمر، عن قتادة، قال: «تكلم أبو ذر بشيء كرهه عثمان فكذبه فقال: ما ظننت أن أحداً يكذبني بعد قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: (ما أقلّت الغبراء ولا أطبقت الخضراء على ذي لهجةٍ أصدق من أبي ذر)؛ ثم سيره إلى الربذة، فكان أبو ذر يقول: ما ترك الحق لي صديقاً؛ فلما سار إلى الربذة قال: ردني عثمان بعد الهجرة أعرابياً.

قال: وشيع عليٌّ أبا ذر فأراد مروان منعه منه، فضرب عليّ بسوطه بين أذني راحلته، وجرى بين عليّ وعثمان في ذلك كلام حتى قال عثمان: ما أنت بأفضل عندي منه، وتغالطا، فأنكر الناس قول عثمان ودخلوا بينهما حتى اصطلحا»[1].

عمار بن ياسر

أخرج أيضاً البلاذري في أنسابه من طريق بكر بن الهيثم، عن عبد الرزاق، عن معمر، عن قتادة، قال: «وقد روي أيضاً أنه لما بلغ عثمان موت أبي ذر بالربذة قال: رحمه الله، فقال عمار بن ياسر: نعم فرحمه الله من كل أنفسنا، فقال عثمان: يا

(١) المصدر نفسه، ج٦، ص١٦٨-١٦٩.

عاضَّ أير أبيه أتراني ندمت على تسييره؟ وأمر فدفع في قفاه وقال: الحق بمكانه، فلما تهيأ للخروج جاءت بنو مخزوم إلى عليّ فسألوه أن يكلم عثمان فيه فقال له علي: يا عثمان اتق الله فإنك سيرت رجلاً صالحاً من المسلمين فهلك في تسييرك، ثم أنت الآن تريد أن تنفي نظيره، وجرى بينهما كلام حتى قال عثمان: أنت أحق بالنفي منه، فقال علي: رُم ذلك إن شئت، واجتمع المهاجرون فقالوا: إن كنت كلما كلمك رجل سيرته ونفيته فإن هذا شيء لا يسوغ، فكف عن عمار»[1].

وجاء في الاستيعاب: «وللحلف والولاء اللذين بين بنى مخزوم وبين عمار وأبيه ياسر كان اجتماع بنى مخزوم إلى عثمان حين نال من عمار غلمان عثمان ما نالوا من الضرب حتى انفتق له فتق في بطنه ورغموا وكسروا ضلعا من أضلاعه فاجتمعت بنو مخزوم وقالوا والله لئن مات لا قتلنا به أحدا غير عثمان»[2].

عبد الله بن مسعود

أخرج البلاذري في الأنساب أيضاً من طريق أبي مخنف وعوانة في إسنادهما، قالا: «إن عبد الله بن مسعود حين ألقى مفاتيح بيت المال إلى الوليد بن عقبة قال: من غيَّرَ غيَّرَ الله عليه، وما أرى صاحبكم إلا وقد غير وبدل، أيعزل مثل سعد بن أبي وقاص ويولى الوليد، وكان يتكلم بكلام لا يدعه وهو: إن أصدق القول كتاب الله، وأحسن الهدي هدي محمد صلى الله عليه وسلم، وشر الأمور محدثاتها، وكل مُحدث بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

فكتب الوليد إلى عثمان بذلك وقال: إنه يعيبك ويطعن عليك، فكتب إليه عثمان يأمره

(١) المصدر نفسه، ج٦، ص١٦٨-١٦٩.

(٢) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ابن عبد البر، ج٣، ص١١٣٦.

بإشخاصه، وشيعه أهل الكوفة، فأوصاهم بتقوى الله ولزوم القرآن، فقالوا له: جُزيت خيراً، فلقد علَّمتَ جاهلنا وثبتَّ عالمنا، وأقرأتنا القرآن، وفقهتنا في الدين، فنعم أخو الإسلام أنت، ونعم الخليل، ثم ودعوه وانصرفوا.

وقدم ابن مسعود المدينة وعثمان يخطب على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما رآه قال: ألا أنه قدمت عليكم دويبة سوءٍ من تمشِ على طعامه يقيء ويسلح، فقال ابن مسعود: لست كذلك، ولكني صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر، ويوم بيعة الرضوان، ونادت عائشة، أي عثمان، أتقول هذا لصاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ ثم أمر عثمان به فأخرج من المسجد إخراجاً عنيفاً، وضرب به عبد الله بن زمعة بن الأسود بن المطلب بن أسد بن عبد العزى بن قصي الأرض، ويقال بل احتمله يحموم غلام عثمان ورجلاه تختلفان على عنقه حتى ضرب به الأرض فدق ضلعه، فقال علي: ياعثمان أتفعل هذا بصاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم بقول الوليد بن عقبة؟ فقال: ما يقول الوليد فعلت هذا، ولكن وجهت زُبيد بن الصلت الكندي إلى الكوفة فقال له ابن مسعود: إن دم عثمان حلال، فقال عليّ أحلت من زبيد على غير ثقة... وقام عليّ بأمر ابن مسعود حتى أتى به منزله، فأقام ابن مسعود بالمدينة لا يأذن له عثمان في الخروج منها إلى ناحية من النواحي، وأراد حين برىء الغزو فمنعه من ذلك؛ وقال له مروان: إن ابن مسعود أفسد عليك العراق أفتريد أن يفسد عليك الشام؟ فلم يبرح المدينة حتى توفي قبل مقتل عثمان بسنتين، وكان مقيماً بالمدينة ثلاث سنين؛ وقال قوم إنه كان نازلاً على سعد بن أبي وقاص.

ولما مرض ابن مسعود مرضه الذي مات فيه أتاه عثمان عائداً فقال: ما تشتكي؟ قال: ذنوبي، قال: فما تشتهي؟ قال: رحمة ربي، قال: ألا أدعو لك طبيباً؟ قال: الطبيب أمرضني، قال: أفلا آمر لك بعطائك؟ قال: منعتنيه وأنا محتاج إليه وتعطينيه وأنا

مستغنٍ عنه؛ قال: يكون لولدك، قال: رزقهم على الله، قال: استغفر لي يا أبا عبد الرحمن، قال: أسأل الله أن يأخذ لي منك بحقي، وأوصى أن لا يصلي عليه عثمان، فدفن بالبقيع وعثمان لا يعلم، فلما علم غضب وقال: سبقتموني به، فقال له عمار بن ياسر: إنه أوصى أن لا تصلي عليه، وقال الزبير:

لأعرفنك بعد الموت تندُبني وفي حياتي ما زودتني زادي

وكان الزبير وصي ابن مسعود في ماله وولده، وهو كلَّم عثمان في عطائه بعد وفاته حتى أخرجه لولده، وأوصى ابن مسعود أن يصلي عليه عمار بن ياسر، وقوم يزعمون أن عماراً كان وصيَّهُ، ووصيةُ الزبير أثبت»[1].

وجاء في الانساب أيضاً أنّ الوليد لما قدم الكوفة: «ألفى ابن مسعود على بيت المال فاستقرضه مالاً وقد كانت الولاة تفعل ذلك ثم ترد ما تأخذ، فأقرضه عبد الله ما سأله، ثم إنه اقتضاه إياه، فكتب الوليد في ذلك إلى عثمان فكتب عثمان إلى عبد الله بن مسعود: إنما أنت خازن لنا فلا تعرض للوليد فيما أخذ من المال، فطرح ابن مسعود المفاتيح وقال: كنت أظن أني خازن للمسلمين فأما إذا كنتُ خازناً لكم فلا حاجة لي في ذلك، وأقام بالكوفة بعد إلقائه مفاتيح بيت المال»[2].

وأخرج ابن شبّة في (تاريخ المدينة) من طريق إسماعيل بن أبي خالد، عن عامر، قال: «دخل عثمان رضي الله عنه على عبد الله يعوده وقال: هذا عطاؤك فخذه. قال: لا حاجة لي فيه، منعتني إذ كان ينفعني، وكان حرمه عطاءه عامين»[3].

(١) أنساب الأشراف، البلاذري، ج٦، ص١٤٦ـ١٤٧.
(٢) المصدر نفسه، ج٦، ص١٤٠.
(٣) تاريخ المدينة، ابن شبّة النميري، ج٣، ص١٠٥١ـ١٠٥٢.

وقد عاب على عثمان هذه الإحداثات أقرب أصحابه، وهو عبد الرحمن بن عوف، كما في مسند أحمد بن حنبل، بسنده إلى شقيق، قال: «لقي عبد الرحمن بن عوف الوليد بن عقبة، فقال له الوليد: ما لي أراك قد جفوت أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه؟ فقال له عبد الرحمن: أبلغه أني لم أفر يوم عينين (قال عاصم: يقول يوم أحد)، ولم أتخلف يوم بدر، ولم أترك سنّة عمر...»[1].

إحراق المصاحف

فقدت الأمة في مرحلة خلافة عثمان شطراً عظيماً من تراثها الإسلامي الأصيل، فقد قام الخليفة بتمزيق كل نسخ القرآن التي دونت من قبل الصحابة، فأتلفها بداعي توحيد المصاحف، فأضاع ما فيها من التراث الغني من أحاديث رسول الله ﷺ التي تفسر وتبين معاني الآيات الكريمة[2]، فقد أخرج الحاكم النيسابوري في مستدركه عن أبي ميسرة عمرو بن شرحبيل، قال: «أتى عليَّ رجل وأنا أصلي، فقال: ثكلتك أمك، ألا أراك تصلي وقد أُمِرَ بكتاب الله أن يمزق كل ممزق؟ قال: فتجوزتُ في صلاتي، وكنت أجلس فدخلت الدار ولم أجلس، ورقيت فلم أجلس، فإذا أنا بالأشعري وحذيفة وابن مسعود يتقاولان، وحذيفة يقول لابن مسعود: أدفع إليهم هذا المصحف، قال: والله لا أدفعه إليهم، أقرأني رسول الله ﷺ بضعاً وسبعين سورة ثم أدفعه إليهم، والله لا أدفعه إليهم».

وقد صحح الحاكم هذا الحديث؛ حيث قال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم

---

(١) مسند أحمد بن حنبل، ج١، ص١٦٨.

(٢) من الواضح أن الصحابة لم يكونوا ليكتفوا بمجرد تدوين الآيات الكريمة، وإنما لابد وأنهم طلبوا بيانها من رسول الله ﷺ، وخاصة مع ملاحظة كثرة استبيانهم من رسول الله ﷺ حتى عن أبسط الأمور.

يخرجاه»[1]، ووافقه الذهبي في التلخيص[2].

وأخرج ابن أبي شيبه في مصنفه، بسنده عن أبي مجلز، قال: «عابوا على عثمان تمزيق المصاحف»[3].

وقد ذكر اليعقوبي في تاريخه تلك الواقعة بشكل مفصل، وجاء في بعض المواضع: «وكتب [عثمان] في جمع المصاحف من الآفاق حتى جمعت، ثم سلقها بالماء الحار والخل، وقيل أحرقها، فلم يبق مصحف إلاّ فعل به ذلك خلا مصحف ابن مسعود، وكان ابن مسعود بالكوفة، فامتنع أن يدفع مصحفه إلى عبد الله بن عامر، وكتب إليه عثمان: أن أشخصه، إنه لم يكن هذا الدين خبالاً وهذه الأمة فساداً، فدخل المسجد وعثمان يخطب، فقال عثمان: إنه قد قدمت عليكم دابة سوء، فكلمه ابن مسعود بكلام غليظ فأمر به عثمان، فجُرّ برجله حتى كسر له ضلعان، فتكلمت عائشة، وقالت قولاً كثيراً»[4].

إحداثات أخرى لعثمان

هناك أمور أخرى وإحداثات كثيرة غير ما تقدم سببت النقمة والسخط العام على عثمان، منها:

الصلاة أربعًا بمنى

جاء في (تاريخ الطبري)، عن عبد الملك بن عمرو بن أبي سفيان الثقفي، عن عمه، قال: «صلى عثمان بالناس بمنى أربعاً، فأتى آت عبد الرحمن بن عوف فقال:

(١) المستدرك على الصحيحين، ج٢، ص٢٢٨. إمتاع الإسماع، المقريزي، ج٤، ص٢٢٦ ـ ٢٢٧.
(٢) انظر: تعليقات الذهبي في التلخيص المنشور بهامش المستدرك، ج٢، ص٢٤٧، ح٢٨٩٦.
(٣) المصنف، ابن أبي شيبة، ج٨، ص٦٨٤.
(٤) تاريخ اليعقوبي، ج، ص١٧٠.

هل لك في أخيك قد صلى بالناس أربعاً، فصلى عبد الرحمن بأصحابه ركعتين ثم خرج حتى دخل على عثمان فقال له: ألم تصل في هذا المكان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين؟! قال: بلى، قال: أفلم تصل مع أبي بكر ركعتين؟! قال: بلى، قال: أفلم تصل مع عمر ركعتين؟! قال: بلى، قال: ألم تصل صدراً من خلافتك ركعتين؟! قال: بلى، قال: فاسمع مني يا أبا محمد: إني أُخبِرْتُ أن بعض من حج من أهل اليمن وجفاة الناس قد قالوا في عامنا الماضي: إن الصلاة للمقيم ركعتان، هذا إمامكم عثمان يصلي ركعتان، وقد اتخذت بمكة أهلاً فرأيت أن أصلي أربعاً؛ لخوف ما أخاف على الناس، وأخرى قد اتخذت بها زوجة ولي بالطائف مال فربما أطلعته فأقمت فيه بعد الصدر، فقال عبد الرحمن بن عوف: ما من هذا شيء لك فيه عذر، أما قولك: (اتخذت أهلاً)، فزوجتك بالمدينة تخرج بها إذا شئت وتقدم بها إذا شئت إنما تسكن بسكناك، وأما قولك: (ولي مال بالطائف)، فإن بينك وبين الطائف مسيرة ثلاث ليال وأنت لست من أهل الطائف، وأما قولك: (يرجع من حج من أهل اليمن وغيرهم فيقولون هذا إمامكم عثمان يصلي ركعتين وهو مقيم)، فقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينزل عليه الوحي والناس يومئذ الإسلام فيهم قليل ثم أبو بكر مثل ذلك ثم عمر فضرب الإسلام بجرانه فصلى بهم عمر حتى مات ركعتين، فقال عثمان: هذا رأى رأيته، قال: فخرج عبد الرحمن فلقي ابن مسعود فقال: أبا محمد، غير ما يعلم، قال: لا، قال: فما أصنع؟ قال: اعمل أنت بما تعلم، فقال ابن مسعود: الخلاف شر، قد بلغني أنه صلى أربعاً فصليت بأصحابي أربعاً، فقال عبد الرحمن بن عوف: قد بلغني أنه صلى أربعاً فصليت بأصحابي ركعتين، وأما الآن فسوف يكون الذي تقول، يعني نصلي معه أربعاً»[1].

(١) تاريخ الطبري، ج٣، ص٣٢٢ - ٣٢٣.

الأمر بذبح الحمام

جاء في الانساب من طريق الزهري، عن سعيد بن المسيب، قال: «خطب عثمان فأمر بذبح الحمام وقال: إن الحمام قد كثر في بيوتكم حتى كثر الرَّمْي ونالنا بعضه، فقال الناس: يأمر بذبح الحمام، وقد آوى طرداء رسول الله صلى الله عليه وسلم»[1].

عدم إقامة حد القصاص

تصرف عثمان في كثير من حدود الله تعالى بهواه، حيث ترك إقامة حدّ القصاص على عبيد الله بن عمر بعد قتله الهرمزان، فقد جاء في الأنساب: «أنّ عثمان صعد المنبر فقال: أيها الناس، إنا لم نكن خطباء وأن نعشْ تأتكم الخطبة على وجهها إن شاء الله. وقد كان من قضاء الله أن عبيد الله بن عمر أصاب الهرمزان، وكان الهرمزان من المسلمين ولا وارث له إلا المسلمون عامة وإنا إمامكم وقد عفوت أفتعفون؟ قالوا: نعم، فقال علي: أَقِد الفاسق فإنه أتى عظيماً، قتل مسلماً بلا ذنب، وقال لعبيد الله: يا فاسق لئن ظفرت يوماً لأقتلنك بالهرمزان»[2].

وترك إقامة الحد عليه بعد قتله لأمرأة على ظاهر الإسلام، فقد أخرج ابن سعد من طريق عبد الله بن حنطب، قال: «قال علي لعبيد الله بن عمر ما ذنب بنت أبي لؤلؤة حين قتلتها، قال: فكان رأي علي حين استشاره عثمان ورأي الأكابر من أصحاب رسول الله على قتله لكن عمرو بن العاص كلم عثمان حتى تركه فكان علي يقول لو قدرت على عبيد الله بن عمر ولي سلطان لاقتصصت منه»[3].

(١) أنساب الأشراف، البلاذري، ج٦، ص١٣٦.
(٢) المصدر نفسه، ج٦، ص١٣٠.
(٣) الطبقات الكبرى، ابن سعد، ج٥، ص١٧.

وأخرج أيضاً من طريق الزهري، قال: «لما استخلف عثمان دعا المهاجرين والأنصار فقال أشيروا في قتل هذا الذي فتق في الدين ما فتق فأجمع رأي المهاجرين والأنصار على كلمة واحدة يشجعون عثمان على قتله وقال جل الناس أبعد الله الهرمزان وجفينة يريدون يتبعون عبيد الله أباه فكثر ذلك القول فقال عمرو بن العاص يا أمير المؤمنين إن هذا الامر قد كان قبل أن يكون لك سلطان على الناس فأعرض عنه فتفرق الناس عن كلام عمرو بن العاص»[١].

وأخرج من طريق ابن جريج: «أن عثمان استشار المسلمين فأجمعوا على ديتهما ولا يقتل بهما عبيد الله بن عمر وكانا قد أسلما وفرض لهما عمر، وكان علي بن أبي طالب لما بويع له أراد قتل عبيد الله بن عمر فهرب منه إلى معاوية بن أبي سفيان فلم يزل معه فقتل بصفين»[٢].

وقال ابن الأثير: «وقيل: إن عثمان سلم عبيد الله إلى القماذبان بن الهرمزان ليقتله بأبيه قال القماذيان فأطاف بي الناس وكلموني في العفو عنه فقلت هل لأحد أن يمنعني منه قالوا لا قلت أليس ان شئت قتلته قالوا بلى قلت قد عفوت عنه قال بعض العلماء ولو لم يكن الامر هكذا لم يقل الطعانون على عثمان عدل ست سنين ولقالوا انه ابتدأ أمره بالجور لأنه عطل حدا من حدود الله وهذا أيضا فيه نظر فإنه لو عفا عنه ابن الهرمزان لم يكن لعلى أن يقتله وقد أراد قتله لما ولى الخلافة ولم يزل عبيد الله كذلك حيا حتى قتل عثمان وولى على الخلافة وكان رأيه أن يقتل عبيد الله فأراد قتله فهرب منه إلى معاوية وشهد معه صفين

(١) المصدر نفسه، ج٥، ص١٧.
(٢) المصدر نفسه ج٥، ص١٧.

وكان على الخيل فقتل في بعض أيام صفين»[1].

وقال ابن حجر: «وقيل إنه سلمة للعماديان بن الهرمزان فأراد أن يقتص منه فكلمه الناس فقال هل لاحد ان يمنعني من قتله قالوا لا قال قد عفوت وفي صحة هذا نظر لان عليا استمر حريصا على أن يقتله بالهرمزان وقد قالوا انه هرب لما ولي الخلافة إلى الشام فكان مع معاوية إلى أن قتل معه بصفين ولا خلاف في أنه قتل بصفين مع معاوية»[2].

المؤلبون على عثمان

إنّ خروقات عثمان الخطيرة للشريعة قد سببت عليه حالة من السخط العام وعلت الأصوات المنادية بإقالته، وقد كان في مقدمة المؤلبين على عثمان جماعة من كبار الصحابة، منهم:

عائشة ابنة أبي بكر

إن عائشة كانت في مقدمة المحرضين على عثمان، فكانت تارة تتهمه بالكفر وتحث على قتله، فقد أخرج الطبري في تاريخه بسنده إلى أسد بن عبد الله، قال: «عمن أدرك من أهل العلم: أن عائشة رضي الله عنها لما انتهت إلى سرف راجعة في طريقها إلى مكة لقيها عبد بن أم كلاب وهو عبد بن أبي سلمة ينسب إلى أمه فقالت له: مهيم؟ قال: قتلوا عثمان رضي الله عنه فمكثوا ثمانيا، قالت: ثم صنعوا ماذا؟ قال: أخذها أهل المدينة بالاجتماع فجازت بهم الأمور إلى خير مجاز اجتمعوا على علي بن أبي طالب، فقالت: والله ليت ان هذه انطبقت على هذه إن تم الامر لصاحبك،

(١) اسد الغابة، ابن الاثير، ج٣، ص٣٤٣.
(٢) الإصابة، ابن حجر، ج٥، ص٤٣.

ردوني ردوني، فانصرفت إلى مكة وهي تقول: قتل والله عثمان مظلوما، والله لأطلبن بدمه، فقال لها ابن أم كلاب: ولم؟ فوالله إن أول من أمال حرفه لانت، ولقد كنت تقولين: اقتلوا نعثلا فقد كفر، قالت: إنهم استتابوه ثم قتلوه وقد قلت وقالوا وقولي الأخير خير من قولي الأول، فقال لها ابن أم كلاب:

منك البداء ومنك الغير ومنك الرياح ومنك المطر

وأنت أمرت بقتل الامام وقلت لنا إنه قد كفر

فهبنا أطعناك في قتله وقاتله عندنا من أمر

ولم يسقط السقف من فوقنا ولم ينكسف شمسنا والقمر

وقد بايع الناس ذا تدرإ يزيل الشبا ويقيم الصعر

ويلبس للحرب أثوابها وما من وفى مثل من قد غدر

فانصرفت إلى مكة فنزلت على باب المسجد فقصدت للحجر فسترت واجتمع إليها الناس فقالت: يا أيها الناس إن عثمان رضي الله عنه قتل مظلوما ووالله لأطلبن بدمه»[1].

وكان عثمان إذا نيل منه وعيب نعت بـ «نعثل»[2].

وكانت تارة ثالثة تنعته بالطاغية وتنهى عن الدفع عنه، فقد أخرج البلاذري في الأنساب: «ومرّ عبد الله بن عباس بعائشة وقد ولاه عثمان الموسم وهي بمنزل من منازل طريقها فقالت: يا بن عباس إن الله قد أتاك عقلاً وفهماً وبياناً فإياك أن ترد

(١) تاريخ الطبري، ج٣، ص٤٧٧. الكامل في التاريخ، ابن الأثير، ج٣، ص٢٠٦.

(٢) قال الجوهري: «نعثل اسم رجل كان طويل اللحية، وكان عثمان إذا نيل منه وعيب شبه بذلك الرجل؛ لطول لحيته»، الصحاح، ج٥، ص١٨٣٢. وانظر: ابن منظور، لسان العرب، ج١١، ص٦٧٠.

الناس عن هذه الطاغية»[١].

وكانت تارة رابعة تخرج قميص رسول الله ﷺ وشعراً من شعره وتقول: إن عثمان أبلى سنة الرسول الأكرم ﷺ قبل أن يبلى ثوبه وشعره، فقد أخرج البلاذري في الأنساب من طريق عباس بن هشام بن محمد، عن أبي مخنف في إسناده[٢]، قال: «**وبلغ عائشة ما صنع بعمار فغضبت وأخرجت شعراً من شعر رسول الله صلى الله عليه واله وسلم وثوباً من ثيابه ونعلاً من نعاله ثم قالت: ما أسرع ما تركتم سنة نبيكم وهذا شعره وثوبه ونعله ولم يبل بعد، فغضب عثمان غضباً شديداً حتى ما درى ما يقول، فالتج المسجد وقال الناس سبحان الله سبحان الله**»[٣].

وأخرجه عن الزهري أيضاً[٤].

انقلاب رأي عائشة بعد مقتل عثمان

قال ابن عبد البر في (الاستيعاب) ضمن ترجمته للضحاك بن قيس وهو الأحنف بن التميمي السعدي كما ذكر ذلك ابن عبد البر نفسه: «**وكان الأحنف عاقلاً حليماً ذا دين وذكاء وفصاحة ودهاء لما قدمت عائشة البصرة أرسلت إليه فأتاها، فقالت: ويحك يا أحنف بم تعتذر إلى الله من ترك جهاد قتلة أمير المؤمنين عثمان، أمن قلة عدد أو أنك لا تطاع في العشيرة، قال: يا أم المؤمنين ما كبرت السن ولا طال العهد وإن عهدي بك عام أول تقولين فيه وتنالين منه، قالت: ويحك يا أحنف إنهم ماصوه موص**

(١) أنساب الأشراف، البلاذري، ج٢، ص٢٨٧.

(٢) كذا في (أنساب الأشراف).

(٣) أنساب الأشراف، ج٢، ص٢٧٥.

(٤) المصدر نفسه ج٢، ص٢٩٢.

الإناء ثم قتلوه، قال: يا أم المؤمنين إني آخذ بأمرك وأنت راضية وأدعه وأنت ساخطة»[١].

طلحة بن عبيد الله

إنّ طلحة كان هو الآخر في مقدمة المؤلبين على عثمان أيضاً: فقد أخرج البلاذري في أنسابه عن ابن سيرين، أنه قال: «لم يكن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أشد على عثمان من طلحة»[٢].

وأخرج عن أبي مخنف والواقدي وغيرهما، قالوا: «ومر مجمع بن جارية الأنصاري بطلحة بن عبيد الله فقال: يا مجمع ما فعل صاحبك؟ قال: أظنكم والله قاتليه، فقال طلحة: فإن قتل، فلا ملك مقرب ولا نبي مرسل»[٣].

وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه، بسنده عن حكيم بن جابر، قال: «لما حصر عثمان أتى علي طلحة وهو مستند إلى وسائد في بيته، فقال: أنشدك الله! ما رددت الناس عن أمير المؤمنين فإنه مقتول، فقال طلحة: لا والله حتى تعطي بنو أمية الحق من أنفسها»[٤].

طلحة يأمر بقطع الماء عن عثمان

أخرج البلاذري في النساب عن أبي مخنف وغيره، قالوا: «واشتد عليه طلحة بن عبيد الله في الحصار، ومنع من أن يدخل إليه الماء حتى غضب عليّ بن أبي طالب من

(١) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ابن عبد البر، ج٢ ص٧١٦. أُسد الغابة، ابن الأثير، ج١، ص٥١٦.
(٢) أنساب الأشراف، ج٦، ص٢٠١.
(٣) المصدر نفسه، ج٦، ص١٩٢.
(٤) مصنف ابن أبي شيبة، ٧، ص٢٧٦.

ذلك، فأدخلت على روايا الماء»[١].

وقال ابن حجر: «وأخرج يعقوب بن سفيان بسند صحيح عن قيس بن أبي حازم أن مروان بن الحكم رأى طلحة في الخيل فقال: هذا أعان على عثمان، فرماه بسهم في ركبته، فما زال الدم يسيح حتى مات»[٢].

جماعة أخرى من الصحابة تؤلب على عثمان

كذلك كان في مقدمة المؤلبين على عثمان جماعة من كبار الصحابة، منهم عبد الرحمن بن عديس البلوي،فقد قال فيه العيني عن ابن وضاح: «إمام الفتنة هو عبد الرحمن بن عديس البلوي وهو الذي جلب على عثمان رضي الله تعالى عنه أهل مصر»[٣].

وقال ابن عبد البر في (الاستيعاب) ضمن ترجمته: «كان عبد الرحمن بن عديس البلوي ممن بايع تحت الشجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال أبو عمر: (هو كان الأمير على الجيش القادمين من مصر إلى المدينة الذين حصروا عثمان وقتلوه)»[٤].

ومنهم محمد بن أبي حذيفة، قال فيه ابن حجر ضمن ترجمته: «محمد بن أبي حذيفة بن عتبة بن ربيعة... ذكره الواقدي فيمن كان يكنى أبا القاسم واسمه محمد من الصحابة، واستشهد أبوه أبو حذيفة باليمامة فضم عثمان محمداً هذا إليه ورباه فلما كبر واستخلف عثمان استأذنه في التوجه إلى مصر فأذن له فكان من أشد

(١) المصدر نفسه، ج٦، ص١٨٨.

(٢) الإصابة، ابن حجر، ج٢، ص٤٣٢.

(٣) انظر: عمدة القاري، العيني، ج٥، ص٢٣١.

(٤) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ابن عبد البر، ج٢، ص٨٤٠.

الناس تأليبا عليه...»[١].

وقال فيه الذهبي: «محمد بن أبي حذيفة هو الأمير أبو القاسم العبشمي، أحد الأشراف، ولد لأبيه لما هاجر الهجرة الأولى إلى الحبشة. وله رؤية... ثم كان ممن قام على عثمان، واستولى على إمرة مصر»[٢].

وقال فيه ابن عبد البر: «وكان محمد بن أبي حذيفة أشد الناس تأليبا على عثمان»[٣].

ومنهم عمر بن العاص، قال فيه ابن عبد البر: «وكذلك كان عمرو بن العاص مذ عزله عن مصر يعمل حيله في التأليب والطعن على عثمان»[٤].

ومنهم محمد بن أبي بكر، فقال فيه ابن حجر: «له رؤية... وكان علي يثني عليه»[٥].

وقال عنه ابن عبد البر: «وكان علي بن أبي طالب يثنى على محمد بن أبي بكر ويفضله لأنه كانت له عبادة واجتهاد، وكان ممن حضر قتل عثمان»[٦].

وغيرهم من الصحابة الذين ألبوا على عثمان مما لا يسع المجال لذكرهم.

السخط العام على عثمان

إنّ تلك الأمور من إحداثات عثمان وتحريض عائشة وطلحة وجماعة من

(١) الإصابة، ابن حجر، ج٦، ص١٠.
(٢) سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج٣، ص٤٧٩ـ ٤٨٠.
(٣) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ابن عبد البر، ج٣، ص١٣٦٩.
(٤) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ابن عبد البر، ج٣، ص١٣٦٩.
(٥) تقريب التهذيب، ج٢، ص٥٩.
(٦) الاستيعاب، ج٣، ص١٣٦٧.

كبار الصحابة قد سببت سخطاً عاماً على عثمان، وأججت الوضع عليه، ورتفعت الأصوات بإقالته، فقد أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه، بسنده عن أبي سعيد، قال: «أن ناساً كانوا عند فسطاط عائشة فمر بهم عثمان، وأرى ذلك بمكة، قال أبو سعيد: فما بقي أحد منهم إلا بعثه أو سبه غيري، وكان فيهم رجل من أهل الكوفة، فكان عثمان على الكوفي أجرا منه على غيره، فقال: يا كوفي، أتسبني؟ أقدم المدينة، كأنه يتهدده، قال: فقدم المدينة فقيل له: عليك بطلحة، فانطلق معه طلحة حتى أتى عثمان، فقال عثمان: والله لأجلدنك مائة، قال: فقال طلحة: والله لا تجلده مائة إلا أن يكون زانياً، قال: لأحرمنك عطاءك، قال: فقال طلحة: إن الله سيرزقه»[1].

محاصرة عثمان وقتله

تعدّ خلافة عثمان المرحلة الوحيدة من مراحل الخلافة التي شهدت قيام وثورة أصحاب رسول الله ﷺ من أجل الإطاحة بالخليفة ونظام حكومته، وقد قتل عثمان خلال تلك الانتفاضة على يدي المنتفضين،، فقد جاء في تاريخ الطبري: «لما رأى الناس ما صنع عثمان كتب من بالمدينة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى من بالآفاق منهم، وكانوا قد تفرقوا في الثغور: إنكم إنما خرجتم أن تجاهدوا في سبيل الله عز وجل تطلبون دين محمد صلى الله عليه وسلم فإن دين محمد قد أفسد من خلفكم وترك، فهلموا فأقيموا دين محمد صلى الله عليه وسلم، فأقبلوا من كل أفق حتى قتلوه»[2].

وذكر ابن الأثير في تاريخه في أحداث سنة (٣٤ هـ)، قال: «في هذه السنة

(١) المصنف، ابن أبي شيبة، ج٧، ص٢٦٤. ج٨، ص٦٨٥.

(٢) تاريخ الطبري، ج٣، ص٤٠٠ ـ ٤٠١.

تكاتب نفر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وغيرهم بعضهم إلى بعض: أن أقدموا فإن الجهاد عندنا، وعظم الناس على عثمان، ونالوا منه أقبح ما نيل من أحد، وليس أحد من الصحابة ينهي ولا يذب إلا نفر منهم زيد بن ثابت، وأبو أسيد الساعدي، وكعب بن مالك، وحسان بن ثابت»[1].

وأخرج البلاذري في الأنساب من طريق ابن شهاب الزهري، عن سعيد بن المسيب، قال: «إن المصريين لما قدموا فشكوا عبد الله بن سعد بن أبي سرح سألوا عثمان أن يولي مكانه محمد بن أبي بكر، فكتب عهده وولاه ووجه معهم عدة من المهاجرين والأنصار ينظرون فيما بينهم وبين ابن أبي سرح، فشخص محمد بن أبي بكر وشخصوا جميعاً، فلما كانوا على مسيرة ثلاث من المدينة إذا هم بغلام أسود على بعير وهو يخبط البعير خبطاً كأنه رجل يطلب أو يُطلب، فقال له أصحاب محمد بن أبي بكر: ما قصتك وما شأنك، هارب أو طالب؟ فقال لهم مرةً: أنا غلام أمير المؤمنين، وقال مرة أخرى: أنا غلام مروان وجهني إلى عامل مصر برسالة، قالوا: فمعك كتاب؟ قال: لا، ففتشوه فلم يجدوا معه شيئاً، وكانت معه إداوة قد يبست وفيها شيء يتقلقل، فحركوه ليخرج فلم يخرج، فشقوا الإداوة فإذا فيها كتاب من عثمان إلى ابن أبي سرح، فجمع محمد من كان معه من المهاجرين والأنصار وغيرهم، ثم فك الكتاب بمحضر منهم فإذا فيه: إذ أتاك محمد بن أبي بكر وفلان وفلان فاحتل لقتلهم وأبطل كتاب محمد، وقر على عملك حتى يأتيك رأيي، واحبس من يجيء إلي متظلماً منك إن شاء الله»[2].

وأخرج ابن أبي شبة الحادثة أيضاً في (تاريخ المدينة)، من طريق سعيد بن

(١) الكامل في التاريخ، ابن الأثير، ج٣، ص١٥٠.
(٢) أنساب الأشراف، ج٢، ص٢٨٣ ـ ٢٨٥.

المسيب، بزيادة، حيث جاء فيه: «قال: فلما قرأوا الكتاب فزعوا ورجعوا إلى المدينة، وختم محمد الكتاب بخواتيم نفر كانوا معه، ودفع الكتاب إلى رجل منهم، فقدم المدينة، فجمعوا طلحة والزبير وعلياً وسعداً ومن كان من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم فكوا الكتاب بمحضر منهم، وأخبروهم بقصة الغلام، وأقرأوهم الكتاب، فلم يبق أحد من أهل المدينة إلا حنق على عثمان، وزاد ذلك من كان غضب لابن مسعود وأبي ذر وعمار حنقاً وغيظاً، وقام أصحاب محمد فلحقوا بمنازلهم، وحاصر الناس عثمان، وأجلب عليه محمد بن أبي بكر ببني تميم وغيرهم، وأعانه على ذلك طلحة بن عبيد الله، وكانت عائشة رضي الله عنها تقبحه كثيراً، فلما رأى ذلك علي بعث إلى طلحة والزبير وسعد وعمار ونفر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كلهم بدري، ثم دخل على عثمان رضي الله عنه ومعه الكتاب والبعير والغلام، فقال له علي: هذا الغلام غلامك؟ قال: نعم، قال: فالبعير بعيرك؟ قال: نعم، قال: وأنت كتبت هذا الكتاب ؟ قال: لا، وحلف بالله ما كتبت هذا الكتاب ولا أمرت به، قال له علي رضي الله عنه: فالخاتم خاتمك ؟ ! قال: نعم، فقال له علي رضي الله عنه: كيف يخرج غلامك على بعيرك بكتاب عليه خاتمك لا تعلمه ؟ ! فحلف بالله ما كتبت هذا الكتاب، ولا أمرت به، ولا وجهت هذا الغلام إلى مصر، فأما الخط فعرفوا أنه خط مروان، وشكوا في أمر عثمان رضي الله عنه، وسألوه أن يدفع إليهم مروان فأبى - وكان مروان عنده في الدار - فخرج أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم من عنده غضاباً، وشكوا في أمره، وعلموا أنه لا يحلف بباطل إلا أن قوماً قالوا: لا يبرأ عثمان من قلوبنا إلا أن يدفع إلينا مروان حتى نثخنه، ونعرف حال الكتاب، فكيف يؤمر بقتل رجل من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم بغير حق؟! فإن يكن عثمان كتبه عزلناه، وإن يكن مروان كتبه على لسان عثمان نظرنا ما يكون منا في أمر مروان، ولزموا بيوتهم، وأبى

عثمان أن يخرج إليهم مروان، وخشي عليه القتل، وحاصر الناس عثمان ومنعوه الماء»[١].

وجاء في طبقات ابن سعد وأنساب البلاذري (اللفظ لابن سعد): «كان المصريون الذين حصروا عثمان ستمائة رأسهم عبد الرحمن بن عديس البلوي وكنانة بن بشر بن عتاب الكندي وعمرو بن الحمق الخزاعي والذين قدموا من الكوفة مائتين رأسهم مالك الأشتر النخعي والذين قدموا من البصرة مائة رجل رأسهم حكيم بن جبلة العبدي»[٢].

وجاء في (الكامل في التاريخ): «وكان بمصر محمد بن أبي بكر ومحمد بن أبي حذيفة يحرضان على عثمان، فلما خرج المصريون خرج فيهم عبد الرحمن بن عديس البلوي في خمسمائة وقيل في ألف وفيهم كنانة بن بشر الليثي وسودان بن حمران السكوني وقتيرة بن فلان السكوني وعليهم جميعاً الغافقي بن حرب العكي وخرج أهل الكوفة وفيهم زيد بن صوحان العبدي والأشتر النخعي وزياد بن النضر الحارثي وعبد الله بن الأصم العامري وهم في عداد أهل مصر وعليهم جميعا عمرو بن الأصم وخرج أهل البصرة فيهم حكيم بن جبلة العبدي وذريح بن عباد وبشر بن شريح القيسي وابن المحترش وهم بعداد أهل مصر وأميرهم حرقوص بن زهير السعدي فخرجوا جميعا في شوال[٣].

وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه، بسنده عن وثاب، قال: «بعثني أمير المؤمنين عثمان فقال: ادع الأشتر، فجاء... فقال: يا أشتر، ما يريد الناس مني؟ قال: ثلاث ليس من إحداهن بد، يخيرونك بين أن تخلع لهم أمرهم، فتقول: هذا أمركم، فاختاروا له من شئتم،

(١) تاريخ المدينة، ابن شبّة النميري، ج٤، ص١١٥٩-١١٦١، أنساب الأشراف، ج٦، ص١٨٤-١٨٥، وانظر: الثقات، ابن حبان، ج٢، ص٢٥٦.
(٢) الطبقات الكبرى، ابن سعد، ج٣، ص٧١. أنساب الاشراف، ج٦، ص٢١٩.
(٣) الكامل في التاريخ، ابن الاثير، ج٣، ص١٥٨-١٥٩.

وبين أن تقص من نفسك، فإن أبيت هاتين فإن القوم قاتلوك...»[1].

وجاء في الأنساب في حادثة محاصرة عثمان: «فبعث عثمان إلى عليّ فلما أتاه قال: يا أبا الحسن أئت هؤلاء القوم فادعهم إلى كتاب الله وسنة نبيه، قال: نعم، إن أعطيتني عهد الله وميثاقه على أنك تفي لهم بكل ماأضمنه عنك، قال: نعم، فأخذ عليّ عليه عهد الله وميثاقه على أوكد ما يكون وأغلظ، وخرج إلى القوم فقالوا: وراءك، قال: لا بل أمامي تعطون كتاب الله وتعتبون من كل ما سخطتم، فعرض عليهم ما بذل عثمان فقالوا: أتضمن ذلك عنه؟ قال: نعم، قالوا: رضينا، وأقبل وجوههم وأشرافهم مع عليّ حتى دخلوا على عثمان وعاتبوه فأعتبهم من كل شيء، فقالوا: اكتب بهذا كتاباً فكتب: بسم الله الرحمن الرحيم هذا كتاب من عبد الله عثمان أمير المؤمنين لمن نقم عليه من المؤمنين والمسلمين أن لكم أن أعمل فيكم بكتاب الله وسنة نبيه،يُعطى المحروم ويُؤمن الخائف ويُرد المنفي ولا تُجمر البعوث ويُوفر الفيء، وعلي بن أبي طالب ضمين للمؤمنين والمسلمين على عثمان بالوفاء بما في هذا الكتاب، شهد: الزبير بن العوام، وطلحة بن عبيد الله، وسعد بن مالك بن أبي وقاص، وعبد الله بن عمر، وزيد بن ثابت، وسهل بن حنيف، وأبو أيوب خالد بن زيد، وكتب في ذي القعدة سنة خمس وثلاثين، فأخذ كل قوم كتاباً فانصرفوا، وقال عليّ بن أبي طالب لعثمان: اخرج فتكلم كلاماً يسمعه الناس ويحملونه عنك وأشهد الله على ما في قلبك فإن البلاد قد تمخضت عليك، ولا تأمن أن يأتي ركب آخر من الكوفة أو من البصرة أو من مصر فتقول: يا عليّ اركب إليهم فإن لم أفعل قلت: قطع رحمي واستخف بحقي، فخرج عثمان فخطب الناس فأقر بما فعل واستغفر الله منه وقال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (من زلّ فلينب)، فأنا أول من اتعظ،

(١) المصنف، ابن أبي شيبة، ج٨، ص٥٨٣.

فاذا نزلت فليأتني اشرافكم فليروني رأيهم، فو الله لو ردني إلى الحق عبد لا تبعته، وما عن الله مذهب إلا إليه، فسر الناس بخطبته واجتمعوا إلى بابه مبتهجين بما كان منه، فخرج إليهم مروان فزبرهم وقال: شاهت وجوهكم، ما اجتماعكم؟ أمير المؤمنين مشغول عنكم، فإن احتاج إلى أحد منكم فسيدعوه فانصرفوا، وبلغ علياً الخبر فأتى عثمان وهو مغضب فقال: أما رضيت من مروان ولا رضي منك إلا بإفساد دينك وخديعتك عن عقلك، وإني لأراه سيوردك ثم لا يصدرك، وما أنا بعائدٍ بعد مقامي هذا لمعاتبتك، وقالت له امرأته نائلة بنت الفرافصة: قد سمعت قول عليّ بن أبي طالب في مروان وقد أخبرك أنه غير عائد إليك، وقد أطعت مروان ولا قدر له عند الناس ولا هيبة، فبعث إلى عليّ فلم يأته»[1].

وأخرج الطبري من طريق عبد الله بن الزبير، عن أبيه، قال: «كتب أهل المدينة إلى عثمان يدعونه إلى التوبة ويحتجون ويقسمون له بالله لا يمسكون عنه أبداً حتى يقتلوه أو يعطيهم ما يلزمه من حق الله، فلما خاف القتل شاور نصحاءه وأهل بيته فقال لهم: قد صنع القوم ما قد رأيتم فما المخرج، فأشاروا عليه أن يرسل إلى علي ابن أبي طالب فيطلب إليه أن يردهم عنه ويعطيهم ما يرضيهم ليطاولهم حتى يأتيه أمداد، فقال: إن القوم لن يقبلوا التعليل وهي محملي عهدا وقد كان مني في قدمتهم الأولى ما كان فمتى أعطهم ذلك يسألوني الوفاء به، فقال مروان بن الحكم: يا أمير المؤمنين مقاربتهم حتى تقوى أمثل من مكاثرتهم على القرب فأعطهم ما سألوك وطاولهم ما طاولوك فإنما هم بغوا عليك فلا عهد لهم، فأرسل إلى علي فدعاه، فلما جاءه قال: يا أبا حسن، إنه قد كان من الناس ما قد رأيت وكان مني ما قد علمت، ولست آمنهم على

(١) أنساب الأشراف، ج٦، ص١٧٩-١٨٠. وانظر: تاريخ الطبري، ج٣، ص٣٩٥-٣٩٧. الكامل في التاريخ، ج٣، ص١٦٤-١٦٦. البداية والنهاية، ج٧، ص١٩٢-١٩٤.

قتلي، فارددهم عني فإن لهم الله عز وجل أن أعتبهم من كل ما يكرهون، وأن أعطيهم الحق من نفسي ومن غيري، وإن كان في ذلك سفك دمي، فقال له علي: الناس إلى عدلك أحوج منهم إلى قتلك، وإني لأرى قوماً لا يرضون إلا بالرضى، وقد كنت أعطيتهم في قدمتهم الأولى عهداً من الله لترجعن عن جميع ما نقموا فرددتهم عنك ثم لم تف لهم بشيء من ذلك، فلا تغرني هذه المرة من شيء فإني معطيهم عليك الحق، قال: نعم، فأعطهم فوالله لأفين لهم، فخرج علي إلى الناس فقال: أيها الناس إنكم إنما طلبتم الحق فقد أعطيتموه إن عثمان قد زعم أنه منصفكم من نفسه ومن غيره وراجع عن جميع ما تكرهون، فاقبلوا منه ووكدوا عليه، قال الناس: قد قبلنا فاستوثق منه لنا فإنا والله لا نرضى بقول دون فعل، فقال لهم علي: ذلك لكم، ثم دخل عليه فأخبره الخبر، فقال عثمان: اضرب بيني وبينهم أجلاً يكون لي فيه مهلة، فإني لا أقدر على رد ما كرهوا في يوم واحد، قال له علي: ما حضر بالمدينة فلا أجل فيه، وما غاب فأجله وصول أمرك، قال: نعم، ولكن أجلني فيما بالمدينة ثلاثة أيام، قال علي: نعم، فخرج إلى الناس فأخبرهم بذلك وكتب بينهم وبين عثمان كتاباً أجله فيه ثلاثاً على أن يرد كل مظلمة ويعزل كل عامل كرهوه ثم أخذ عليه في الكتاب أعظم ما أخذ الله على أحد من خلقه من عهد وميثاق وأشهد عليه ناساً من وجوه المهاجرين والأنصار، فكف المسلمون عنه ورجعوا إلى أن يفي لهم بما أعطاهم من نفسه، فجعل يتأهب للقتال ويستعد بالسلاح وقد كان اتخذ جنداً عظيماً من رقيق الخمس، فلما مضت الأيام الثلاثة وهو على حاله لم يغير شيئاً مما كرهوه ولم يعزل عاملاً، ثار به الناس، وخرج عمرو بن حزم الأنصاري حتى أتى المصريين وهم بذي خشب فأخبرهم الخبر وسار معهم حتى قدموا المدينة، فأرسلوا إلى عثمان ألم نفارقك على أنك زعمت أنك تائب من أحداثك وراجع عما كرهنا منك وأعطيتنا على ذلك عهد الله وميثاقه، قال: بلى، أنا على ذلك، قال: فما هذا

الكتاب الذي وجدنا مع رسولك وكتبت به إلى عاملك»[١]، وقد تقدم الإشارة إلى هذا الكتاب.

دفن عثمان

مبالغة في الغضب على عثمان أنْ نُبذ في العراء بلا دفن، ومنعوا من دفنه في مقابر المسلمين، فقد أخرج الطبراني من طريق مالك ابن أنس، قال: «قتل عثمان فأقام مطروحاً على كناسة بني فلان ثلاثاً، وأتاه اثنا عشر رجلاً، منهم جدي مالك بن أبي عامر، وحويطب بن عبد العزى، وحكيم بن حزام، وعبد الله بن الزبير، وعائشة بنت عثمان، معهم مصباح في حق، فحملوه على باب وإن رأسه تقول على الباب طق طق حتى أتوا البقيع، فاختلفوا في الصلاة عليه فصلى عليه حكيم بن حزام أو حويطب بن عبد العزى (شك عبد الرحمن)، ثم أرادوا دفنه فقام رجل من بني مازن، فقال: لئن دفنتموه مع المسلمين لأخبرن الناس غداً، فحملوه حتى أتوا به (حش كوكب)...»[٢].

وقد أورده الهيثمي وقال عقبه: «رجاله ثقات»[٣].

وأخرج الطبري في تاريخه من طريق أبي بشير العابدي، قال: «نبذ عثمان رضي الله عنه ثلاثة أيام لا يدفن... وخرج به ناس يسير من أهله وهم يريدون به حائطاً بالمدينة يقال له (حش كوكب)، كانت اليهود تدفن فيه موتاهم، فلما خرج على الناس رجموا سريره، وهموا بطرحه، فبلغ ذلك علياً فأرسل إليهم يعزم عليهم ليكفن عنه، ففعلوا، فانطلق حتى دفن رضي الله عنه في (حش كوكب)، فلما ظهر معاوية بن أبي سفيان على

(١) تاريخ الطبري، ج٣، ص٤٠٣ ـ ٤٠٤. الكامل في التاريخ، ج٣، ص١٦٩ ـ ١٧٠.
(٢) المعجم الكبير، ج١، ص٧٨ ـ ٧٩.
(٣) مجمع الزوائد، ج٩، ص٩٥.

الناس أمر بهدم ذلك الحائط حتى أفضى به إلى البقيع، فأمر الناس أن يدفنوا موتاهم حول قبره، حتى اتصل ذلك بمقابر المسلمين»[1].

وأخرج أيضاً من طريق أبي كرب (عامل بيت مال عثمان)، قال: «دفن عثمان رضي الله عنه بين المغرب والعتمة، ولم يشهد جنازته إلا مروان بن الحكم وثلاثة من مواليه وابنته الخامسة، فناحت ابنته ورفعت صوتها تندبه، وأخذ الناس الحجارة، وقالوا: نعثل نعثل، وكادت ترجم، فقالوا: الحائط الحائط، فدفن في حائط خارجاً»[2].

موقف أمير المؤمنين عليه السلام في فتنة عثمان

إنّ المتأمل في النصوص التي نقلت أحداث فتنة عثمان يجد بوضوح أن أمير المؤمنين عليه السلام قد أدان إحداثات عثمان وسياسته في الرعية وأن مطالب الثوار كانت مطالباً مشروعة، لكنه عليه السلام كان رافضاً لقتله والتعامل مع المشكلة بذلك الشكل، وقد أفصح عليه السلام عن موقفه عليه السلام في قوله الذي لخّص فيه فتنة عثمان: «استأثر فأساء الأثرة، وجزعتم فأسأتم الجزع، ولله حكم واقع في المستأثر والجازع»[3].

وقد كان موقف الإمام عليه السلام في تلك الفتنة موقفاً نابعاً من الشعور بالمسؤولية من أجل الحفاظ على وحدة الأمة الإسلامية، وقد بذل الإمام عليه السلام كل ما استطاع في سبيل إخمادها ؛ لأنّه عليه السلام كان لهذه الأمة بعد نبيها صلى الله عليه وآله الأب الروحي، قال الآلوسي: «أنّه عليه الصلاة والسلام قال لعلي كرم الله تعالى وجهه: (أنا وأنت أبوا هذه الأمة)، وإلى هذا أشار صلى الله تعالى عليه وسلم بقوله: (كل سبب ونسب

(١) تاريخ الطبري، ج٣، ص٤٣٨. الكامل في التاريخ، ج٣، ص١٨٠.
(٢) تاريخ الطبري، ج٣، ص٤٣٩.
(٣) نهج البلاغة، ج١، ص٧٦، تحقيق وشرح: الشيخ محمد عبده.

منقطع يوم القيامة إلا سببي ونسبي)»(١).

وقد أخرج حديث السبب والنسب الحاكم في مستدركه وصححه؛ حيث قال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»(٢).

وأخرجه أيضاً الطبراني في معجمه وقد أورده عنه الهيثمي في زوائده وصححه؛ حيث قال: «رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح»(٣).

وقد تواترت الأخبار على تكذيب ما زعمه المبتدعون من معونة الإمام عليه السلام على قتل عثمان، قال الحاكم: «فأمّا الذي ادعته المبتدعة من معونة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب على قتله [عثمان] فإنه كذب وزور؛ فقد تواترت الأخبار بخلافه»(٤).

وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه، بسنده إلى ابن عباس، قال: «قال علي: ما قتلت ـ يعني عثمان ـ ولا أمرت ثلاثاً، ولكني غُلبت»(٥)، وبلفظ آخر، قال: «قال علي: ما قتلت، وإن كنت لقتله لكارهاً»(٦).

وأخرج في مصنفه أيضاً: بسنده عن أبي زرارة وأبي عبد الله، قالا: «سمعنا علياً يقول: والله ما شاركت وما قتلت ولا أمرت ولا رضيت ـ يعني قتل عثمان ـ»(٧).

وأخرج في مصنفه أيضاً: بسنده عن سرية زيد بن أرقم، قالت: «جاء علي

(١) تاريخ الطبري، ج٢٢، ص٢٢ ـ ٢٣.
(٢) المستدرك على الصحيحين، ج٣، ص١٤٢.
(٣) مجمع الزوائد، ج٤، ص٢٧٢.
(٤) المستدرك على الصحيحين، ج٣، ص١٠٣.
(٥) مصنف ابن أبي شيبة الكوفي، ج٧، ص٥١٧.
(٦) المصدر نفسه.
(٧) المصدر نفسه.

يعود زيد بن أرقم وعنده القوم، فقال للقوم: أنصتوا واسكتوا، فوالله لا تسألوني اليوم عن شي إلا أخبرتكم به، فقال له زيد: أنشدك الله! أنت قتلت عثمان، فأطرق ساعة، ثم قال: والذي فلق الحبة وبرأ النسمة! ما قتلته ولا أمرت بقتله وما سرني»[1].

ويؤيد ذلك ما أخرجه ابن شبة النميري (ت/ ٢٦٠ هـ) في (تاريخ المدينة)، والبلاذري (ت/ ٢٧٩ هـ) في (أنساب الأشراف)، والطبراني (ت/ ٣٦٠ هـ) في (المعجم الكبير)، وابن عساكر (ت/ ٥٧١ هـ) في (تاريخ مدينة دمشق)، وابن كثير (ت/ ٧٧٤ هـ) في (البداية والنهاية)، وغيرهم، بسندهم عن عمير، قال: «خطبهم علي رضي الله تعالى عنه فقطعوا عليه خطبته، فقال: (إنما وهنت يوم قتل عثمان رضي الله تعالى عنه)، وضرب لهم مثلا: (مثل ثلاثة أثوار وأسد اجتمعن في أجمة، أسود وأحمر وأبيض، وكان الأسد إذا أراد واحداً منهن اجتمعن عليه فامتنعن عليه، فقال الأسد للأسود والأحمر: إنما يفضحنا في أجمتنا ويشهرنا هذا الأبيض فدعاني حتى آكله فلونكما على لوني ولوني على لونكما، فحمل عليه الأسد فلم يلبث أن قتله، ثم قال للأسود: إنما يفضحنا ويشهرنا في أجمتنا هذا الأحمر فدعني حتى آكله فلوني على لونك ولونك على لوني، فحمل عليه فقتله، ثم قال للأسود: إني آكلك، قال: دعني أصوت ثلاثة أصوات، فقال: ألا إنما أكلت يوم أكل الأبيض، ألا إنما أكلت يوم أكل الأبيض، ألا إنما أكلت يوم أكل الأبيض، ألا إنما وهنت يوم قتل عثمان)»[2].

ومما يدل على إدانة الإمام عليه السلام لسياسة عثمان هو ما رواه البلاذري من أن

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) تاريخ المدينة، ابن شبة النميري، ج٤، ص١٢٣٣ - ١٢٣٤. أنساب الأشراف، ج١، ص٢٩٥. المعجم الكبير، ج١، ص٨٠. تاريخ مدينة دمشق، ج٣٩، ص٤٧٢ - ٤٧٣. البداية والنهاية، ج٧، ص٢١٦.

معاوية أرسل كتاباً إلى أمير المؤمنين عليه السلام يطلب فيه تسليم قتلة عثمان إليه، فلما وصل الكتاب إلى الإمام عليه السلام في الكوفة، اجتمع الناس في المسجد وقرئ عليهم الكتاب، فقالوا: «كلنا قتلة عثمان وكلنا كان منكراً لعمله»[1].

فرفض الإمام عليه السلام طلب معاوية وكتب إليه كتاباً جاء فيه: وذكرت عثمان وتأليبي الناس عليه، فإن عثمان صنع ما رأيت فركب الناس منه ما قد علمت وأنا من ذلك بمعزل إلا أن تتجنى فتجن ما بدالك، وذكرت قتلته ـ بزعمك ـ وسألتني دفعهم إليك وما أعرف له قاتلاً بعينه، وقد ضربت الأمر أنفه وعينيه فلم أره يسعني دفع من قبلي ممن اتهمته وأظننته إليك، ولئن لم تنزع عن غيك وشقائك؛ لتعرفن الذين تزعم أنهم قتلوه طالبين لا يكلفونك طلبهم في سهل ولا جبل والسلام»[2].

وفي الأخبار الطوال للدينوري أن عدد الذين قالوا: كلنا قلتة عثمان كانوا قريب من عشرة آلاف رجل وكانوا قد لبسوا السلاح[3].

وفي جواب أمير المؤمنين عليه السلام إلى معاوية كلمات واضحة في أنّ أعمال عثمان كانت غير مرضية فقد جاء فيه: «فإن عثمان صنع ما رأيت فركب الناس منه ما قد علمت».

وفي لفظ الدينوري أنّ كتاب الإمام علي عليه السلام جاء فيه: أما بعد، فإن أخا خولان قدم علي بكتاب منك، تذكر فيه قطعي رحم عثمان، وتأليبي الناس عليه، وما فعلت ذلك، غير أنه رحمه الله عتب الناس عليه، فمن بين قاتل وخاذل، فجلست في بيتي،

---

(١) أنساب الأشراف، ج٣، ص٦٧ ـ ٦٨.
(٢) المصدر نفسه، ج٣، ص٦٨.
(٣) الأخبار الطوال، الدينوري، ص١٦٣.

واعتزلت أمره، إلا أن تتجنى فتجن ما بدا لك، فأما ما سألت من دفعي إليك قتلته، فإني لا أرى ذلك، لعلمي أنك إنما تطلب ذلك ذريعة إلى ما تأمل، ومرقاة إلى ما ترجو، وما الطلب بدمه تريد، ولعمري لئن لم تنزع عن غيك وشقاقك لينزل بك ما ينزل بالشاق العاصي الباغي، والسلام»[1].

وفي لفظ الدينوري: **فاعتزل من عسكر علي زهاء عشرين ألف رجل، فصاحوا: نحن جميعاً قتلنا عثمان فخرج أبو الدرداء وأبو أمامة فلحقا ببعض السواحل، ولم يشهدا شيئاً من تلك الحروب»**[2].

موقف الصحابة بعد مقتل عثمان

إن الصحابة الذين حاصروا عثمان كان لهم موقفٌ ثابت منه قبل وبعد مقتله كما صرحت بذلك كثير من الروايات، فقد جاء في تاريخ الطبري في حوار بين هاشم ـ وهو أحد أفراد جيش الإمام عليه السلام في حرب صفين ـ وآخر من جيش معاوية: «**فقال له هاشم: وما أنت وابن عفان، إنما قتله أصحاب محمد وأبناء أصحابه وقراء الناس، حين أحدث الأحداث، وخالف حكم الكتاب**»[3].

وجاء في تاريخ الطبري أيضاً أن عمار بن ياسر قال يوم صفين: «**أين من يبتغى رضوان الله عليه ولا يؤوب إلى مال ولا ولد، فأتته عصابة من الناس فقال: أيها الناس، اقصدوا بنا نحو هؤلاء الذين يبغون دم ابن عفان ويزعمون أنه قتل مظلوماً**»[4].

(١) المصدر نفسه، ص١٧٣.
(٢) المصدر نفسه، ص١٧٠.
(٣) تاريخ الطبري، ج٤، ص٣٠. الكامل في التاريخ، ج٣، ص٣١٣.
(٤) تاريخ الطبري، ج٤، ص٢٧.

وجاء في كتاب (صفين) لنصر بن مزاحم أن عمار بن ياسر قال يوم صفين أيضاً: «**امضوا معي عباد الله إلى قوم يطلبون فيما يزعمون بدم الظالم لنفسه، الحاكم على عباد الله بغير ما في كتاب الله، إنما قتله الصالحون المنكرون للعدوان، الآمرون بالإحسان**»[1].

وأخرج ابن عساكر بسنده إلى عبد الرحمن الهمداني، أن معاوية قال لأبي الطفيل عامر بن واثلة: «**أنت من قتلة عثمان، قال: لا، ولكن ممن حضره فلم ينصره، قال: ما منعك من نصره، قال: لم ينصره المهاجرون والأنصار ولم تنصره أنت**»[2].

وأمّا قول الذهبي: «**وكان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الذين خذلوه كرهوا الفتنة، وظنوا أن الأمر لا يبلغ قتله، فلما قتل ندموا على ما ضيعوه في أمره**»[3].

فلا وجه له ومجرد دعوى بلا دليل، وتتنافى مع النصوص الكثيرة المتقدمة الدالة على ثباتهم على موقفهم وأنه قد استحق ما نزل به.

خصائص فتنة عثمان

تعتبر فتنة عثمان أخطر فتنة وقعت في الإسلام بعد السقيفة، والأخيرة في عهد الخلافة الراشدة حسب اصطلاح القوم، وقد أطبقت على جميع البدريين كما أخرج ذلك البخاري في صحيحه، بسنده إلى سعيد بن المسيب، قال: «**وقعت الفتنة الأولى (يعنى مقتل عثمان) فلم تبق من أصحاب بدر أحداً**»[4].

---

(١) وقعة صفين، نصر بن مزاحم، ص٣١٩.

(٢) تاريخ مدينة دمشق، ج٢٦، ص١١٧ .

(٣) تاريخ الإسلام، الذهبي، ج٣، ص٤٤٨.

(٤) صحيح البخاري، ج٥، ص٢٠.

وفي رواية أخرى لأبن المسيب أوردها أحمد في (العلل)، وابن شبة النميري في (تاريخ المدينة)، أنّ هذه الفتنة أتت على عامّة المهاجرين، قال: «**وقعت فتنة عثمان فلم يبق من المهاجرين أحد**»[1].

وقد كانت فتنة عثمان نتيجة حتمية لسياساته ونهجه في إدارة الدولة الإسلامية، وضربه على وتر حساس لم يستطع المسلمون تحمله، وهو استئثاره صبية بني أمية وفسّاقهم بمناصب الدولة الإسلامية وأموال بيت المال، وإبعاده كبار الصحابة وهتك حرمة كثيرٍ منهم، وعدم مراعاته لمشاعرهم فمن ثَمّ نفذ صبرهم فتجمعوا بقيادة ثلة من كبار أصحاب رسول الله ﷺ، وحاصروا بيت عثمان، وخيّروه بين الاستجابة لمطالبهم، أو تنحيه عن الخلافة، أو القتل، فلم ينزل عند تلك المطالب حتى انتهى به الأمر إلى القتل.

الفرق بين الفتنة والصراع بين الحق والباطل

إنّ المتأمل في طبيعة الأحداث التي وقعت أواخر حكم عثمان وخلال خلافة أمير المؤمنين عليه السلام يستطيع أن يميّز بوضوح تام الفرق بينهما، ففي عهد عثمان كانت هناك فتنة عظيمة ابتلي بها أهل الإسلام كما تقدم[2].

فقول ابن المسيب: «**فلم يبق من أصحاب بدر أحد، أو من المهاجرين**» يدل على أن البدريين والمهاجرين كانوا الطرف الآخر المقابل لعثمان في هذه الفتنة.

---

(١) العلل، ج٣، ص٩٢. تاريخ المدينة، ج٤، ص١٢٧٤. الفايق في غريب الحديث، الزمخشري، ج٢، ص٢٩٧.

(٢) انظر: صحيح البخاري، ج٥، ص٢٠. العلل، أحمد بن حنبل، ج٣، ص٩٢. تاريخ المدينة، ابن شبة النميري، ج٤، ص١٢٧٤. الفايق في غريب الحديث، جار الله الزمخشري، ج٢، ص٢٩٧.

فمنهم الداعي إلى التهدئة وحفظ وحدة المسلمين كالإمام عليه السلام، وآخر آخذ بطرفها كطلحة، والزبير، وحكيم بن جبلّة العبدي، قال الذهبي: «**حكيم بن جبلّة... وكان أحد من ثار في فتنة عثمان**»[1]، وثالث فرّ من مدينة الرسول صلى الله عليه وآله هرباً منها كبريدة، وسلمة بن الأكوع، قال ابن حبّان: «**فلما وقعت فتنة عثمان بالمدينة خرج بريدة عنها بابنيه وسكن البصرة**»[2]، وقال العيني: «**خرج سلمة بن الأكوع إلى الربذة في فتنة عثمان**»[3]، ورابع قيّد نفسه وادعى الجنون حتى مضت «**لما وقعت فتنة عثمان قال رجل لأهله: أوثقوني بالحديد؛ فإني مجنون**»[4].

فالفتنة إنما تكون حينما تُشوه الحقيقة ويختلط الحق بالباطل فلا يميز بينهما إلاّ بجهد جهيد.

نعم، الأحداث التي وقعت أواخر عهد عثمان كانت فتنة اختلطت فيها كثير من الأوراق، ولم يَعد الحق فيها يُميّز بوضوح.

وأمّا الأحداث التي وقعت في خلافة الإمام عليه السلام فلم تكن هناك فتنة وإنما كان هناك صراعٌ بين الحق والباطل، بين معسكر أهل التقوى ومعسكر أهل الهوى والشهوات، وهذا الصراع موجود في كل الأزمنة، لم يهدأ ولم ينقطع أبداً، ولازال قائماً ولن ينتهي إلى قيام يوم الدين.

فالحق يمثله الخليفة الشرعي للمسلمين الإمام علي عليه السلام، يقودهم في جهادهم من أجل حفظ دين الله تعالى وتثبيت شريعة خاتم الرسل صلى الله عليه وآله، وقد

(١) سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج٣، ص٥٣١.
(٢) صحيح ابن حبان، ج٦، ص٢٥٩. تاريخ مدينة دمشق، ج٢٧، ص١٣٩. ج٣٩، ص٤٩٢.
(٣) عمدة القاري، العيني، ج١، ص١٦٣.
(٤) المصنف، عبد الرزاق الصنعاني، ج١١، ص٤٥٠.

ضم هذا المعسكر أصحاب رسول الله ﷺ الذين شهدوا معه المواطن كلها كخزيمة بن ثابت ذي الشهادتين، وعمار بن ياسر وآخرين، يتسارعون لنيل عرس الشهادة كما كانوا في جهاد نبيهم ﷺ، ففي رواية عمارة بن خزيمة بن ثابت، قال: «شهد خزيمة بن ثابت الجمل، وهو لا يسل سيفاً، وشهد صفين، قال: أنا لا أضل أبداً بقتل عمار، فأنظر من يقتله، فأني سمعت رسول الله ﷺ يقول: (تقتلك الفئة الباغية)، قال: فلما قتل عمار قال خزيمة: قد حانت له الضلالة، ثم أقرب، وكان الذي قتل عماراً أبو غادية المزني، طعنه بالرمح فسقط، فقاتل حتى قتل، وكان يومئذ يقاتل وهو ابن أربع وتسعين، فلما وقع أكب عليه رجل آخر فاحتز رأسه، فأقبلا يختصمان كل منهما يقول: أنا قتلته، فقال عمرو بن العاص: والله إن يختصمان إلا في النار، فسمعها منه معاوية فلما انصرف الرجلان قال معاوية لعمرو بن العاص: ما رأيت مثل ما صنعت يوم بذلوا أنفسهم دوننا تقول لهما إنكما تختصمان في النار، فقال عمرو: هو والله ذاك، والله إنك لتعلمه، ولوددت أني مت قبل هذا بعشرين سنة»[1].

وقد أخرج البخاري ومسلم وأحمد بن حنبل وغيرهم من كبار محدثي القوم، حديثَ «عمار تقتله الفئة الباغية»، فعن عكرمة، قال: «إن ابن عباس قال له ولعلي بن عبد الله: ائتيا أبا سعيد فاسمعا من حديثه، فأتيناه وهو وأخوه في حائط لهما يسقيانه، فلما رآنا جاء فاحتبى وجلس، فقال: كنا ننقل لبن المسجد، لبنة لبنة، وكان عمار ينقل لبنتين لبنتين، فمرَّ به النبي صلى الله عليه وسلم ومسح عن رأسه الغبار، وقال: (ويح عمار تقتله الفئة الباغية، عمار يدعوهم إلى

(١) المستدرك، ج٣، ص٣٨٥ ـ ٣٨٦، ص٣٩٧. فتح الباري، ج١٣، ص٣٦. عمدة القاري، ج١٤، ص١٠٤. المعجم الكبير، ج٤، ص٨٥. الاستيعاب، ج٢، ص٤٤٨. تاريخ مدينة دمشق، ج١٦، ص٣٧٠. ج٤٣، ص٤٧١، وغير ذلك.

الله، ويدعونه إلى النار)»[١].

وأخرج نصر بن مزاحم المنقري في كتابه (وقعة صفين)، بسنده إلى الزهري، قال: «وخرج في ذلك اليوم شمر بن أبرهة بن الصباح الحميري، فلحق بعلي عليه السلام في ناس من قراء أهل الشام، ففت ذلك في عضد معاوية وعمرو بن العاص، وقال عمرو: يا معاوية، إنك تريد أن تقاتل بأهل الشام رجلاً له من محمد صلى الله عليه وسلم قرابة قريبة، ورحم ماسة، وقدم في الإسلام لا يعتد أحد بمثله، ونجدة في الحرب لم تكن لأحد من أصحاب محمد ﷺ، وأنه قد سار إليك بأصحاب محمد صلى الله عليه المعدودين، وفرسانهم وقرائهم وأشرافهم وقدمائهم في الإسلام، ولهم في النفوس مهابة...»[٢].

وأخرج أيضاً بسنده إلى مالك بن قدامة الأرحبي، قال: «قام سعيد بن قيس يخطب أصحابه بقناصرين فقال: (الحمد لله الذي هدانا لدينه...، وقد اختصنا الله منه بنعمة فلا نستطيع أداء شكرها، ولا نقدر قدرها: أن أصحاب محمد المصطفين الأخيار معنا، وفي حيزنا، فوالله الذي هو بالعباد بصير أن لو كان قائدنا حبشياً مجدعاً، إلا أن معنا من البدريين سبعين رجلاً، لكان ينبغي لنا أن تحسن بصائرنا وتطيب أنفسنا، فكيف وإنما رئيسنا ابن عم نبينا، بدري صدق، صلى صغيراً، وجاهد مع نبيكم كبيراً، ومعاوية طليق من وثاق الإسار، وابن طليق...)»[٣].

وأخرج أيضاً بسنده عن الفضل بن أدهم، قال: «حدثني أبي أن الأشتر قام

---

(١) صحيح البخاري، ج٣، ص٢٠٧. صحيح مسلم، ج٨، ص١٨٦. مسند أحمد بن حنبل، ج٣، ص٢٢، ص٥، ص٢٨، ص٩١. ج٤، ص١٩٧. ج٥، ص٢١٤ – ٢١٥، ص٣٠٦، ٣٠٧. ج٦، ص٢٨٩، ص٣٠٠، ص٣١١، ص٣١٥.
(٢) وقعة صفين، ابن مزاحم المنقري، ص٢٢٢ ـ ٢٢٣.
(٣) المصدر نفسه، ص٢٣٦ ـ ٢٣٧.

يخطب الناس بقناصري، وهو يومئذ على فرس أدهم مثل [حلك] الغراب، فقال: (الحمد لله الذي خلق السماوات العلى...، واعلموا أنكم على الحق، وأن القوم على الباطل، يقاتلون مع معاوية، وأنتم مع البدريين قريب من مائة بدري، ومن سوى ذلك من أصحاب محمد صلى الله عليه، أكثر ما معكم رايات قد كانت مع رسول الله صلى الله عليه، ومع معاوية رايات قد كانت مع المشركين على رسول الله صلى الله عليه، فما يشك في قتال هؤلاء إلا ميت القلب...)»[1].

وأخرج ابن أعثم في (الفتوح)، من طريق سعيد بن جبير، قال: «**كان مع علي رضي الله عنه يومئذ ثمانمائة رجل من الأنصار، وتسعمائة ممن بايع تحت الشجرة**»[2].

وأخرجه أيضاً من طريق الحكم بن عتيبة، وفيه: «**شهد مع علي يومئذ ثمانون بدرياً**»[3].

وأخرجه أيضاً من طريق سليمان بن مهران الأعمش[4]، ومن طريق عبد الرحمن بن أبي بكر[5].

وأخرج أيضاً من طريق معاوية أنه قال في جملة كلام له: «**فاذكروا علي بن أبي طالب ومحاربته إياي ومعه المهاجرون والأنصار، فأبى الله تبارك وتعالى إلا ما قد علمتم، أفترجون بعد علي مثله؟**»[6].

---

(١) المصدر نفسه، ص٢٣٨ ـ ٢٣٩.
(٢) كتاب الفتوح، أحمد بن أعثم الكوفي، ج٢، ص٥٤٤.
(٣) المصدر نفسه، ج٢، ص٥٤٤. المستدرك على الصحيحين، الحاكم النيسابوري، ج٣، ص١٠٤.
(٤) كتاب الفتوح، ج٢، ص٥٤٤.
(٥) المصدر نفسه، ج٢، ص٥٤٤.
(٦) المصدر نفسه، ج٤، ص٣٣٨.

وفي مقابل جبهة الحق كان هناك جبهة الباطل الذين سماهم رسول الله ﷺ بالناكثين والقاسطين والمارقين[1]؛ حيث انقلبوا على الشرعية، فلم يسعهم شرع الله تعالى، ولم يصبوا لحكمه تعالى، فعكفوا بوسائلهم الشريرة وأساليبهم الشيطانية من أجل الظهور على الحق، مسخرين كلّ شيء من أجل ذلك.

تهافت إحسان ظهير

لقد خلط إحسان ظهير الأوراق وشوه الحقيقة، وحكم بالزور والبهتان؛ حيث قال: «**ولذلك لما حوصر من قبل البغاة**»[2]، وقال في موضع آخر: «**ولما منع عنه البغاة الطغاة الماء**»[3].

ولا يخفى التهافت الواضح في كلامه حين عرّض بالصحابة، ونعت من ثاروا على عثمان وحاصروه بالبغاة، فهذا لا يتلاءم مع مبنى جمهور السنة من عدالة جميع الصحابة؛ فلا شبهة لأحد في أنّ الصحابة هم من حاصر عثمان، نعم زُعم أنهم لم يشتركوا في قتله لكن ذلك مكابرة بعد ما تقدم من النصوص الكثيرة المصرحة بمشاركة بعضهم على أقل تقدير في قتلة.

وهذا الأسلوب التضليلي الذي نهجه إحسان ظهير كان رائجاً جدّاً عند جبهة معاوية وعمرو بن العاص؛ للتمويه على الحقيقة وإخفاء الحق على البسطاء، وقد نجحوا في ذلك في كثير من الأحيان، فقد أخرج أحمد من

---

(١) انظر: المستدرك، ج٣، ص١٣٩ ـ ١٤٠. مجمع الزوائد، ج٥، ص١٨٦. ج٦، ص٢٣٥. ج٧، ص٢٣٨. مسند أبي يعلى الموصلي، ج١، ص٣٩٧. ج٣، ص١٩٤. المعجم الأوسط، ج٨، ص٢١٣. ج٩، ص١٦٥. المعجم الكبير، ج٤، ص١٧٢. ج١٠، ص٩١ ـ ٩٢. الاستيعاب، ج٣، ص١١١٧.

(٢) الشيعة واهل البيت، ص١٤٧.

(٣) المصدر نفسه، ص١٤٨.

طريق عبد الله بن الحرث، قال: «إني لأسير مع معاوية في منصرفه من صفين، بينه وبين عمرو بن العاص، قال: فقال عبد الله بن عمرو بن العاص: يا أبت ما سمعت رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم يقول لعمار: (ويحك يا ابن سمية، تقتلك الفئة الباغية)؟ قال: فقال عمرو لمعاوية: ألا تسمع ما يقول هذا؟ فقال معاوية: لا تزال تأتينا بهنة، أنحن قتلناه؟ إنما قتله الذين جاؤوا به»[1].

قال شعيب الأرنؤوط: «إسناده صحيح»[2].

وعليه فلا يُتوهم حدوث فتنتين في عهد ما اصطلح عليه من الخلافة الراشدة، وإنما كانت هناك فتنة في عهد عثمان وصراع بين الحق والباطل في عهد أمير المؤمنين عليه السلام.

وقد انتهت فتنة عثمان بمقتله ورميه في الكناسة ودفنه في مقبرة اليهود، ولم ولن ينتهي الصراع بين الحق والباطل أبداً.

وسالت دماء طاهرة من معسكر الحق بسيوف الخارجين على الشرعية تشارك في وزرها المباشرون والمسببون، واريقت دماء عفنة من معسكر الباطل بظلمهم ومحاولتهم البائسة في الانقلاب على الشرعية.

(١) مسند أحمد بن حنبل، ج٢، ص١٦١، ح٦٤٩٩، مسند عبد الله بن عمرو رضى الله تعالى عنهما، وأول مسند عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.
(٢) المصدر نفسه، الأحاديث مذيلة بأحكام شعيب الأرنؤوط عليها.

الفصل الثاني

نقد وتحليل دعاوى إحسان ظهير

توطئة

تقدمت الإشارة إلى أن قيمة المدعى إنما هي بأدلته وشواهده، وإلا فبدون ذلك لا يتعدى نطاق الظن والحدس، وهذا غير مجد لإثبات الحق أو إزاحة الباطل، وقد صرح بذلك الذكر الحكيم في أكثر من موضع، قال تعالى: ﴿إِنَّ الظَّنَّ لاَ يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾، وقال تعالى: ﴿وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولـئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً﴾.

هذا، وقد ذكر إحسان ظهير تحت عنوان (موقف أهل البيت من ذي النورين) عدة شواهد رام من خلالها إثبات عدم الخلاف بين عثمان وأهل البيت عليهم السلام، بل رام إثبات تمام المودة والألفة بينهما وأن ما تدعيه الشيعة من حصول النفرة وعدم الاتفاق لا واقع له، لكن سيتضح من خلال تحليل ونقد ما ذكره من الشواهد أنها لا تسمن ولا تغني من جوع؛ إذ أنه كان يجب عليه وهو في مقام الاحتجاج على الشيعة أن يستشهد بشواهد يسلم بها خصمه ـ وهم الشيعة ـ، فإما أن يستشهد بما هو مسلم لدى الطرفين أو لا أقل بما هو مسلم لدى الخصم، وأيٍ من ذلك لم يفعله إحسان ظهير.

وحتى يتضح سقم ما ساقه من شواهد على مدعاه ـ وهو حصول تمام الانسجام بين عثمان وأهل البيت ـ نطرح هذه الشواهد للنقد والتحليل ليتبين أنها لا تخدم مدعاه جملة وتفصيلاً، وذلك ضمن النقاط التالية:

١ ـ دعوى مساعدة عثمان في زواج أمير المؤمنين عليه السلام من الزهراء عليها السلام

ادعى إحسان ظهير بأن عثمان هو الذي ساعد أمير المؤمنين عليه السلام في زواجه من سيدة نساء العالمين عليها السلام، وأعطاه جميع نفقات الزواج، واستشهد على ذلك بخبر نسبه لمناقب الخوارزمي، وكشف الغمة للأربلي، وبحار الأنوار للمجلسي، قال إحسان ظهير: «وهو الذي ساعد... علي بن أبي طالب رضي الله عنه في زواجه، وأعطاه جميع النفقات كما يقر بذلك علي بن أبي طالب رضي الله عنه بنفسه أني لما تقدمت إلى رسول الله ﷺ طالباً منه زواج فاطمة قال لي: بع درعك وائتني بثمنها حتى أهيئ لك ولابنتي فاطمة ما يصلحكما، قال علي: فأخذت درعي فانطلقت به إلى السوق فبعته بأربع مائة درهم سود هجرية من عثمان بن عفان، فلما قبضت الدراهم منه وقبض الدرع مني قال: يا أبا الحسن! ألست أولى بالدرع منك وأنت أولى بالدراهم مني؟ فقلت: نعم، قال: فإن هذا الدرع هدية مني إليك، فأخذت الدرع والدراهم وأقبلت إلى رسول الله فطرحت الدرع والدراهم بين يديه، وأخبرته بما كان من أمر عثمان فدعا له النبي بخير [المناقب، للخوارزمي، ص٢٥٢، ٢٥٣ ط نجف. كشف الغمة، للأربلي، ج١ ص٣٥٩. وبحار الأنوار، للمجلسي ص٣٩، ٤٠ ط إيران]»[1].

الجواب:

إنّ الاستدلال على دعوى إقرار أمير المؤمنين عليه السلام بمساعدة عثمان له في زواجه من الزهراء عليها السلام وأنه أعطاه جميع النفقات، برواية نسبها للموفق الخوارزمي والأربلي والعلامة المجلسي، غير صحيح وباطل؛ وذلك لوجوه:

(١) الشيعة وأهل البيت، ص١٣٢ ـ ١٣٤.

الأول: أن ما ساقه إحسان من شواهد عن الموفق الخوارزمي والاربلي والعلامة المجلسي، هو في حقيقة الأمر عبارة عن رواية واحدة للموفق في مناقبه، وقد رواه عنه الاربلي في (كشف الغمة)، والعلامة المجلسي في (بحار الأنوار)، غير أن إحسان ظهير حاول أن يوهم بأنها روايات مستقلة.

قال الاربلي: «ومن المناقب عن أم سلمة وسلمان الفارسي وعلي بن أبي طالب عليه السلام... **فأقبل رسول الله صلى الله عليه وآله فقال: (يا أبا الحسن انطلق الآن فبع درعك وأتني بثمنه حتى أهيئ لك ولابنتي فاطمة ما يصلحكما)، قال علي: فانطلقت وبعته بأربعمائة درهم سود هجرية من عثمان...**»[1].

وقال العلامة المجلسي: «ومن المناقب عن علي عليه السلام... **فأقبل رسول الله صلى الله عليه وآله فقال: (يا أبا الحسن انطلق الآن فبع درعك وائتني بثمنه حتى أهيئ لك ولابنتي فاطمة ما يصلحكما)، قال علي: فانطلقت فبعته بأربعمائة درهم سود هجرية، من عثمان بن عفان...**»[2].

والثابت هو أن الحافظ أبا المؤيد الموفق بن أحمد بن محمد البكري المكي المعروف بأخطب خوارزم ـ المولود سنة ٤٨٤ هـ، والمتوفى سنة ٥٢٨ هـ ـ من أعلام المذهب الحنفي، وقد ترجمه عبد القادر القرشي الحنفي (ت٧٧٥ هـ) في طبقات الحنفية[3]، وله كتاب في مناقب أبي حنيفة كما ذكر ذلك الزركلي في ترجمته[4]، وذلك واضح؛ إذ أن ترجمته مذكورة في كثير من كتب التراجم

(١) كشف الغمة، الاربلي، ج١، ص٣٦٣ـ٣٦٨.

(٢) بحار الأنوار، العلامة المجلسي، ج٤٣، ص١٢٤ ـ ١٣٠.

(٣) انظر: طبقات الحنفية، عبد القادر القرشي الحنفي، ج٣، ص٥٢٣، رقم الترجمة ١٧١٨.

(٤) قال الزركلي: «الموفق بن أحمد المكي الخوارزمي، أبو المؤيد، مؤلف (مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة ـ ط)»، الأعلام، ج٧، ص٣٣٣.

السنيّة، مضافاً إلى أن علماء الإمامية عدّوه من علماء الجمهور[1].

وعليه فليس هناك إلزام في روايات الموفق الخوارزمي على الشيعي.

الثاني: أن رواية الموفق الخوارزمي في مناقبه في قصة بيع الإمام عليه السلام درعه على عثمان، مرسلة، فقد أوردها الموفق بسنده عن محمد بن عمير، عن أيوب، عن عاصم الأحول، عن ابن سيرين، عن أم سلمة وسلمان الفارسي وأمير المؤمنين عليه السلام[2]، وقد ولد ابن سيرين لسنتين بقيتا من خلافة عثمان وتوفي سنة (١١٠هـ)[3]، فكيف يروي عن أم سلمة أو سلمان أو أمير المؤمنين عليه السلام؟!

ومحمد بن عمير مجهول، قال المزي: «روى له النسائي، وقال: هذا منكر، محمد بن عمير مجهول»[4]، وقال الذهبي: «لا يكاد يعرف، وخبره منكر، وهو مجهول قاله النسائي»[5].

---

(١) قال الشيخ جعفر كاشف الغطاء: «وروى اخطب خوارزم من علماء الجمهور عن ابـن مـسعود...»، كشف الغطاء، ج١، ص١٣.

(٢) قال الموفق الخوارزمي: «محمد بن عمير، عن أيوب، عن عاصم الأحول، عن ابن سيرين، عن أم سلمة وسلمان الفارسي وعلي بن أبي طالب عليه السلام، قال: لما أدركت فاطمة بنت رسول الله مدرك النساء... واقبل رسول الله صلى الله عليه وآله فقال: (يا أبا الحسن انطلق الآن فبع درعك وأتني بثمنه حتى أهيئ لك ولابنتي فاطمة ما يصلحكما)، قال علي عليه السلام: فأخذت درعي فانطلقت به إلى السوق، فبعته بأربعمائة درهم سود هجرية من عثمان بن عفان، فلما أن قبضت الدراهم منه وقبض الدرع مني قال لي: يا أبا الحسن الست أولى بالدرع منك وأنت أولى بالدراهم مني؟ فقلت: نعم، قال: فان الدرع هدية مني إليك، قال: فأخذت الدرع والدراهم وأقبلت إلى رسول الله صلى الله عليه وآله فطرحت الدرع والدراهم بين يديه، وأخبرته بما كان من أمر عثمان، فدعا له النبي صلى الله عليه وآله بخير»، المناقب، ص٣٤٣ـ٣٤٩.

(٣) قال البخاري: «محمد بن سيرين أبو بكر مولى أنس بن مالك الأنصاري البصري... ولد لسنتين بقيتا من خلافة عثمان وهو أكبر من أخيه أنس»، التاريخ الصغير، ج١، ص١٩٦. وقال ابن حبان: «مولده لسنتين بقيتا من خلافة عثمان وكان أنس كاتب أباه سيرين على عشرين ألف درهم... مات في شوال سنة عشر و مئة بعد الحسن بمئة يوم و هو ابن سبع و سبعين سنة»، الثقات، ج٥، ص٣٤٩.

(٤) تهذيب الكمال، المزي، ج٢٦، ص٢٣٤.

(٥) ميزان الاعتدال، الذهبي، ج٣، ص٦٧٦.

الثالث: المشهور هو أن أمير المؤمنين عليه السلام لم يتلق مساعدة مالية من أي أحد في تغطية نفقات زواجه من سيدة نساء العالمين عليها السلام، وإنما باع درعه بأمر من الرسول صلى الله عليه وآله من أجل تغطية نفقات هذا الزواج، ورواية الموفق الخوارزمي لا تخالف ذلك، وإنما هي تصرح بأن أمير المؤمنين عليه السلام قد هيئ النفقات ببيعه درعه، نعم الرواية تدل أيضاً على أن عثمان قد أهدى للإمام عليه السلام ذلك الدرع.

فقد اشترى عثمان الدرع من دون أن يسأل الإمام عليه السلام عن سبب بيعه لدرعه، وتحقق البيع، وقبض كل منهما حقه، ثم أهدى بعد ذلك عثمان الدرع للإمام عليه السلام من دون أن يعلم بأن الإمام عليه السلام قد باع الدرع لتغطية نفقات الزواج.

فالرواية صريحة على أن الإمام عليه السلام قد هيئ نفقات الزواج بثمن درعه كما هو نص رواية الخوارزمي الآنفة، لكنها تضيف بأن عثمان هو من اشترى ذلك الدرع، وقوله: «**يا أبا الحسن الست أولى بالدرع منك وأنت أولى بالدراهم مني؟**» قرينة على أن تحقق المعاملة، وأن الدراهم أصبحت ملك الإمام عليه السلام، كما أن الدرع أصبح ملك لعثمان، وإهدائه للإمام عليه السلام لم يكن ذا أثر على نفقات الزواج، وأين هذا من زعم إحسان ظهير: «**أعطاه جميع النفقات**».

٢ ـ دعوى إشهاد رسول الله صلى الله عليه وآله عثمان على زواج أمير المؤمنين عليه السلام من الزهراء عليها السلام

ادعى إحسان ظهير بأن عثمانَ أشهدَه رسولُ الله صلى الله عليه وآله فيمن أشهد على زواج أمير المؤمنين عليه السلام من سيدة نساء العالمين عليها السلام، واستشهد على ذلك بخبر نسبه للأربلي والخوارزمي، والعلامة المجلسي، قال إحسان ظهير: «**وقد أشهده رسول الله صلى الله عليه وآله فيمن أشهده على زواج علي من فاطمة كما يروون عن أنس أنه قال عليه الصلاة والسلام:**

انطلق فادع لي أبا بكر وعمر وعثمان... وبعددهم من الأنصار، قال: فانطلقت فدعوتهم له، فلما أن أخذوا مجالسهم قال... إني أشهدكم أني قد زوجت فاطمة من علي على أربعمائة مثقال من فضة [كشف الغمة، ج١ ص٣٥٨. أيضاً: المناقب، للخوارزمي، ص٢٥٢. وبحار الأنوار، للمجلسي، ج١٠ ص٣٨]»[1].

الجواب

إن الشاهد الذي ساقه إحسان ظهير من (كشف الغمة) للاربلي على إشهاد رسول الله ﷺ لعثمان على زواج أمير المؤمنين عليه السلام من الزهراء عليها السلام، غير نافع في المقام؛ إذ إن الرواية المذكورة في (كشف الغمة) يرويها الاربلي عن (المناقب) للخوارزمي[2]، ورواها المجلسي في (بحار الأنوار) عن الاربلي[3]، فمصدر الرواية واحد وهو الموفق الخوارزمي في كتابه (المناقب)[4]، وهو من أعلام

(١) الشيعة وأهل البيت، ص١٣٤.

(٢) قال الاربلي: «من مناقب الخوارزمي عن علي عليه السلام، قال: خطبت فاطمة إلى رسول الله ﷺ... وعنه عن أنس، قال: كنت عند النبي ﷺ فغشيه الوحي، فلما أفاق قال لي: (يا أنس أتدري ما جاءني به جبرئيل من عند صاحب العرش؟) قال: قلت: الله ورسوله أعلم، قال: (أمرني أن أزوج فاطمة من علي، فانطلق فادع لي أبا بكر وعمر وعثمان وعليا وطلحة والزبير وبعددهم من الأنصار)، قال: فانطلقت فدعوتهم له، فلما أن أخذوا مجالسهم قال رسول الله ﷺ: (الحمد لله...)»، كشف الغمة، ج١، ص٣٥٧ـ٣٥٨.

(٣) قال العلامة المجلسي: «كشف الغمة: وعنه، عن أنس، قال: كنت عند النبي ﷺ فغشيه الوحي، فلما أفاق قال لي: (يا أنس أتدري ما جاءني به جبرئيل من عند صاحب العرش؟) قال: قلت: الله ورسوله أعلم، قال: (أمرني أن أزوج فاطمة من علي، فانطلق فادع لي أبا بكر وعمر وعثمان وعليا وطلحة والزبير، وبعددهم من الأنصار)، قال: فانطلقت فدعوتهم له، فلما أن أخذوا مجالسهم قال رسول الله ﷺ: (الحمد لله المحمود بنعمته...)»، بحار الأنوار، ج٤٣، ص١١٩.

(٤) قال الموفق الخوارزمي: «... عن أنس بن مالك، قال: كنت عند النبي ﷺ فغشيه الوحي فلما أفاق، قال لي: (يا أنس، أتدري ما جاءني به جبرئيل من عند صاحب العرش؟) قال: قلت الله ورسوله اعلم، قال: (أمرني أن أزوج فاطمة من علي، فانطلق فادع لي أبا بكر وعمر وعثمان وعليا وطلحة والزبير، وبعددهم من الأنصار)، قال فانطلقت فدعوتهم له، فلما أن أخذوا مجالسهم، قال رسول الله ﷺ: (الحمد لله المحمود بنعمته...)»، المناقب، ص٣٣٦.

المذهب الحنفي كما تقدم، ومن هنا فالرواية لا يمكن الاحتجاج بها على الشيعة لأنها غير مسلمة عندهم.

مضافاً إلى أن مضمون الرواية يتماشى أكثر مع الفقه السنّي؛ إذ أن الشهادة من أركان الزواج عند السُنّة، ومن هنا أوجبوها فيه، بينما لا تعد ركناً أساسياً فيه ولا شرطاً عند الشّيعة، فهي مستحبة عندهم، ومن هنا فلا تكون شهادة أبي بكر أو غيره مؤثرة في قوام زواج أمير المؤمنين عليه السلام.

كما لا يخفى عدم وجود الخصوصية فيها لعثمان؛ إذ أن الرسول صلى الله عليه وآله قد وجه الدعوة لطلحة والزبير والأنصار أيضاً: مضافاً إلى أن الشهادة لو كانت تدل على الرضا والانسجام في كل المراحل لما آلت الأمور في نهاية المطاف إلى حرب الجمل التي وقف فيها طلحة والزبير مقابل أمير المؤمنين عليه السلام حتى قتلا فيها، فشهادتهما على الزواج لم تنفعهما ولم تمنعهما من مقاتلة الإمام عليه السلام، وكذلك إشهاد عثمان على ذلك الزواج لا تكشف عن وجود الرضا والوئام وقوة العلاقة؟!

مضافاً إلى أنه يمكن أن يقال ـ على فرض وقوع الشهادة ـ: إن رسول الله صلى الله عليه وآله هو من وجّه الدعوة لعثمان والشيخين، وهذا على فرض وقوعه لا يثبت الوثاقة بينهم وبين الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله فضلاً عن أن يثبتها مع أمير المؤمنين عليه السلام؛ إذ لعل رسول الله صلى الله عليه وآله أراد من إشهادهم على هذا الزواج الذي حصل بأمر من الله سبحانه ـ هذه الميزة المهمة التي تغافل عنها إحسان ظهير ـ التأكيد في إلقاء الحجة عليهم، وإظهار مقام أمير المؤمنين والزهراء عليهما السلام أمامهم، وأنكم ممن شهد على هذا الزواج الذي حصل بأمر

الله سبحانه فكيف يسوغ لكم ظلمهم أو إيذائهم؟

هذا مضافاً أيضاً لما في سند الرواية[١] من المدلسين والضعفاء، كالحسن، وهشيم، ومحمد بن دينار، قال ابن حجر في الحسن: «**كان يرسل كثيراً ويدلس**»[٢]، وقال في هشيم: «**كثير التدليس والإرسال الخفي**»[٣]، وقال في ابن دينار: «**قال البرقاني، عن الدارقطني: (ضعيف)، وقال مرة: (متروك)... وقال العقيلي: (في حديثه وهم)... وقال النسائي في حديث عائشة "كان يقبلها ويمص لسانها": (هذه اللفظة لا توجد إلا في رواية محمد بن دينار)**»[٤].

٣ ـ دعوى شهادة أمير المؤمنين عليه السلام لعثمان بالإيمان والصحبة

ادعى إحسان ظهير بأن أمير المؤمنين عليه السلام شهد لعثمان بالإيمان والصحبة والعلم والمعرفة والسبق في الإسلام، واستشهد عليه بنصّ من نهج البلاغة، قال: «**شهد بذلك علي بن أبي طالب أيضاً كما شهد لعثمان الإيمان والصحبة وعلماً مثل علمه، ومعرفة مثل معرفته، وسبقاً في الإسلام مثل سبقه، وهذا كله في كلامه الذي قال لعثمان حينما سأله الناس مخاطبته إياه: (فدخل عليه فقال: إن الناس ورائي وقد استفسروني بينك وبينهم...) [نهج البلاغة...]**»[٥].

(١) قال الموفق الخوارزمي: «... حدثنا محمد بن دينار من أهل الساحل الدمشقي، حدثنا هشيم، عن يونس، عن عبيد، عن الحسن، عن أنس بن مالك، قال: كنت عند النبي صلى الله عليه وآله فغشيه الوحي...)»، المناقب، ص٣٣٦.

(٢) تقريب التهذيب، ابن حجر، ج١، ص٢٠٢.

(٣) تقريب التهذيب، ج٢، ص٢٦٩.

(٤) تهذيب التهذيب، ج٩، ص١٣٧.

(٥) الشيعة وأهل البيت، ص١٤٠.

الجواب:

قبل الإجابة عن هذه الدعوى لا بأس من التنبيه على أن الموجود في الخطبة هو: «استسفروني»، أي جعلوني سفيراً، غير أن إحسان ظهير حرّف ذلك إلى: «استفسروني».

وهذه الخطبة مروية في مصادر متقدمة على النهج، فقد رواها عن الواقدي البلاذري (ت/ ٢٧٩ هـ) في الأنساب[1]، والطبري (ت/ ٣١٠ هـ) في تاريخه[2]، وغيرهم.

ورواها الشيخ المفيد في (الجمل) من طريق المدائني، عن علي بن صالح، عن ابن دأب[3].

ومن هنا فأصل هذه الخطبة هو مصادر السنّة، والظاهر أن الشريف الرضي (ت/ ٤٠٦ هـ) قد أخذها إما عن الواقدي وإما عن المدائني، وهذه قرينة

---

(١) قال البلاذري: «وقال الواقدي في إسناده: لما كانت سنة أربع وثلاثين كتب بعض أصحاب رسول الله إلى بعض يتشاكون سيرة عثمان وتغييره وتبديله، وما الناس فيه من عُماله، ويكثرون عليه، ويسأل بعضهم بعضاً أن يقدموا المدينة إن كانوا يريدون الجهاد، ولم يكن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يدفع عن عثمان ولا ينكر ما يقال فيه، إلا زيد بن ثابت، وأبو أسيد الساعدي، وكعب بن مالك بن أبي كعب من بني سلمة من الأنصار، وحسان بن ثابت الأنصاري، فاجتمع المهاجرون وغيرهم إلى عليّ فسألوه أن يكلم عثمان ويعظه، فأتاه فقال له: إن الناس ورائي قد كلموني في أمرك، والله ما أدري ما أقول لك...»، أنساب الأشراف، ج٢، ص٢٨٠.

(٢) قال الطبري: «(وأما الواقدي) فإنه زعم أن عبد الله بن محمد حدثه عن أبيه قال لما كانت سنة ٣٤ كتب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بعضهم إلى بعض أن أقدموا، فإن كنتم تريدون الجهاد فعندنا الجهاد، وكثر الناس على عثمان، ونالوا منه أقبح ما نيل من أحد، وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يرون ويسمعون ليس فيهم أحد ينهى ولا يذب، إلا نفير زيد ابن ثابت وأبو أسيد الساعدي وكعب بن مالك وحسان بن ثابت، فاجتمع الناس وكلموا علي بن أبي طالب، فدخل على عثمان فقال الناس ورائي وقد كلموني فيك...»، تاريخ الطبري، ج٣، ص٣٧٥ ـ ٣٧٦.

(٣) الجمل، الشيخ المفيد، ص١٠٠.

أخرى على أن الشريف الرضي لم يقتصر في نقل خطب نهج البلاغة على المصادر الخاصة، وإنما أخذ من مصادر العامة أيضاً: وفي هذا ردٌ لما قد يدعى من أن الشريف الرضي هو من وضع نهج البلاغة.

وصدر الخطبة ناظر إلى عثمان مقارنة بالشيخين، وفيه تلميح إلى انحرافه عن نهجهما، بقرينة قوله: «**وما ابن أبي قحافة بأولى بعمل الحق منك، ولا ابن الخطاب بأولى بشيء من الخير منك، وإنك أقرب إلى رسول الله ﷺ رحما**[1] **ولقد نلت من صهر رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم ينالا، ولا سبقاك إلى شيء**[2]».

والمتأمل في الخطبة بشكل كامل يجد أنها توبخ عثمان بشكل كبير، إلا أن إحسان ظهير أورد صدر الخطبة فقط وحذف ذيلها، وهو قول الإمام عليه السلام لعثمان: «**فالله الله في نفسك، فإنك والله ما تبصر من عمى ولا تعلم من جهل، وإن الطرق لواضحة، وإن أعلام الدين لقائمة، فاعلم أن أفضل عباد الله عند الله إمام عادل هدي وهدى، فأقام سنة معلومة، وأمات بدعة مجهولة، وإن السنن لنيرة لها أعلام، وإن البدع لظاهرة لها أعلام، وإن شر الناس عند الله إمام جائر ضل وضل به، فأمات سنة مأخوذة، وأحيى بدعة متروكة، وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: يؤتى يوم القيامة بالإمام الجائر وليس معه نصير ولا عاذر فيلقى في جهنم فيدور فيها كما تدور الرحى ثم يرتبط في قعرها، وإني أنشدك الله أن لا تكون إمام هذه الأمة المقتول، فإنه كان يقال: يقتل في هذه الأمة إمام**

(١) الوشيجة: اشتباك القرابة، وإنما كان عثمان أقرب وشيجه لرسول الله من أبي بكر وعمر لأنه من بني أمية بن عبد شمس بن عبد مناف، رابع أجداد النبي ﷺ، أما أبو بكر فهو من بني تيم بن مرة سابع أجداد النبي، وعمر من بني عدي بن كعب ثامن أجداده ﷺ، وأما أفضليته عليهما في الصهر فلأنه تزوج ببنتي رسول الله ﷺ رقية وأم كلثوم، توفيت الأولى فزوجه النبي ﷺ بالثانية، وغاية ما نال أبو بكر وعمر هو أن النبي ﷺ قد تزوج من ابنتيهما.

(٢) تاريخ الطبري، ج٣، ص٣٧٥ـ٣٧٦. أنساب الأشراف، ج٢، ص٢٨٠.

يفتح عليها القتل والقتال إلى يوم القيامة، ويلبس أمورها عليها، ويبث الفتن عليها، فلا يبصرون الحق من الباطل، يموجون فيها موجا، ويمرجون فيها مرجا[1]، فلا تكونن لمروان سيقة[2] يسوقك حيث شاء بعد جلال السن وتقضي العمر»[3].

وبهذا يتضح أن إحسان ظهير قد طبق على نفسه في تلك الدعوى قوله تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ﴾[4].

٤ ـ دعوى مدح أهل البيت عليهم السلام لعثمان

ادعى إحسان ظهير بأن أهل البيت عليهم السلام مدحوا عثمان، واستشهد على ذلك بعدّة أخبار نسبها للشيخ الصدوق، والشيخ الكليني، والعلامة المجلسي، والتفسير المنسوب للإمام العسكري عليه السلام، وتاريخ المسعودي، قال إحسان ظهير: «هذا وقد أنزله رسول الله ﷺ بمنزلة الفؤاد كما رووا عنه أنه قال: إن أبا بكر مني بمنزلة السمع، وإن عمر مني بمنزلة البصر، وإن عثمان مني بمنزلة الفؤاد [عيون أخبار الرضا، ج١ ص٣٠٣ ط طهران]، وهينئاً له أن يجعله رسول الله ﷺ بمنزلة فؤاده، ويروي عنه سبطه وابن سيدة نساء أهل الجنة فاطمة، حسين بن علي رضي الله عنهم أجمعين [عيون أخبار الرضا، ج١ ص٣٠٣]، وحسن بن علي أيضاً[«تفسير الحسن العسكري» و«معاني الأخبار» ص١١٠]، ولقد مدحه من أهل البيت غير الحسن والحسين وأبيهما علي بن أبي طالب رضي الله عنهم كما أورد الكليني عن جعفر بن الباقر ـ الإمام السادس المعصوم عندهم ـ أنه قال في مدحه، ومبشراً إياه

(١) المرج: الخلط.

(٢) السيقة ككيسة ـ ما استاقه العدو من الدواب، وكان مروان زوج ابنة عثمان وكاتبه ومستشاره.

(٣) تاريخ الطبري، ج٣، ص٣٧٥ ـ ٣٧٦.

(٤) النساء/ ٤٦.

هو وأتباعه بالجنة قائلاً: ينادي مناد من السماء أول النهار ألا إن علياً صلوات الله عليه وشيعته هم الفائزون، قال: وينادي مناد آخر النهار ألا إن عثمان وشيعته هم الفائزون [الكافي في الفروع، ج٨ ص٢٠٩]، ويبين جعفر أيضاً مقام عثمان بن عفان عند رسول الله ﷺ، وثقته فيه، ونيابته عنه، وإخلاص عثمان للنبي ﷺ والوفاء والاتباع لا نظير له كما يبين إحدى الميزات التي امتاز بها عثمان دون غيره، وهو جعل رسول الله ﷺ إحدى يديه لعثمان، وبيعته بنفسه عنه، وكل ذلك في قصة صلح الحديبية حيث يقول: فأرسل إليه رسول الله ﷺ (عثمان بن عفان) فقال: انطلق إلى قومك من المؤمنين فبشرهم بما وعدني ربي من فتح مكة، فلما انطلق عثمان لقي أبان بن سعد فتأخر عن السرج فحمل عثمان بين يديه ودخل عثمان فأعلمهم وكانت المناوشة، فجلس سهيل بن عمرو عند رسول الله ﷺ وجلس عثمان في عسكر المشركين وبايع رسول الله ﷺ المسلمين، وضرب بإحدى يديه على الأخرى لعثمان، وقال المسلمون: طوبى لعثمان قد طاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة وأحل، فقال رسول الله ﷺ: ما كان ليفعل، فلما جاء عثمان قال له رسول الله ﷺ: أطفت بالبيت؟ فقال: ما كنت لأطوف بالبيت ورسول الله ﷺ لم يطف به، ثم ذكر القصة وما فيها [كتاب الروضة من الكافي ج٨ ص٣٢٥، ٣٢٦]، وهل هناك إطاعة فوق هذه الطاعة بأن شخصاً يدخل الحرم ولا يطوف بالبيت لأن سيده ومولاه رسول الله عليه الصلاة والسلام لم يطف به، وذكر مثل ذلك المجلسي في كتابه "حياة القلوب قال: لما وصل الخبر إلى رسول الله بأن عثمان قتله المشركون، قال الرسول: لا أتحرك من ههنا إلا بعد قتال من قتلوا عثمان فاتكأ بالشجرة، وأخذ البيعة لعثمان، ثم ذكر القصة بتمامها [«حياة القلوب» ج٢ ص٤٢٤ ط طهران]، فهذا هو

الإمام الشهيد المظلوم الثالث رضي الله عنه وأرضاه»[1].

وقال في موضع آخر: «**كان ابن عم رسول الله ﷺ عبد الله بن عباس يقول: رحم الله أبا عمرو (عثمان بن عفان) كان والله أكرم الحفدة وأفضل البررة، هجاداً بالأسحار، كثير الدموع عند ذكر النار، نهاضاً عند كل مكرمة، سباقاً إلى كل منحة، حبيباً، أبياً، وفياً: صاحب جيش العسرة، ختن رسول الله ﷺ [تاريخ المسعودي، ج٣ ص٥١ ط مصر. أيضاً: ناسخ التواريخ، للمرزه محمد تقي، ج٥ ص١٤٤ ط طهران]»**[2].

الجواب

إن هذه الدعوى باطلة من وجوه:

الأول: إن ما استشهد به إحسان ظهير من الرواية التي نسبها للشيخ الصدوق (إن أبا بكر مني بمنزلة السمع... وإن عثمان مني بمنزلة الفؤاد)، قد تقدم الجواب عنها[3]، وقد دلس فيها، وحذف صدر الرواية وذيلها؛ ليصح الاحتجاج بها، وإليك الرواية بشكل كامل:

قال الشيخ الصدوق في (معاني الأخبار) و (عيون أخبار الرضا): «**عن الحسن بن علي صلى الله عليه وآله، قال: قال رسول الله عليه السلام: (إن أبا بكر منى بمنزلة السمع، وإن عمر منى بمنزلة البصر، وإن عثمان مني بمنزلة الفؤاد)، قال: فلما كان من الغد دخلت إليه وعنده أمير المؤمنين عليه السلام وأبو بكر وعمر وعثمان، فقلت له: يا أبه سمعتك تقول في**

(١) الشيعة وأهل البيت، ص١٤١ ـ ١٤٢.

(٢) المصدر نفسه، ص١٣٤.

(٣) انظر: ج٢، ص٤٨٤ ـ ٤٨٥، الباب الخامس، الفصل الأول، النقطة رقم ١١ تحت عنوان شواهد دعوى أن عمر خير الأمة بعد نبيها وأبي بكر.

أصحابك هؤلاء قولا فما هو؟ فقال عليه السلام: (نعم)، ثم أشار بيده إليهم، فقال: هم السمع والبصر والفؤاد، وسيسألون عن ولاية وصيي هذا)، وأشار إلى علي بن أبي طالب عليه السلام، ثم قال: (إن الله عز وجل يقول: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاً﴾، ثم قال صلى الله عليه وآله: (وعزة ربي إن جميع أمتي لموقوفون يوم القيامة ومسؤولون عن ولايته، وذلك قول الله عز وجل: ﴿وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْئُولُونَ»﴾[1].

فمع ذكر صدر الرواية وذيلها يتضح فساد استدلال إحسان ظهير بها، وأن قول الرسول صلى الله عليه وآله ناظر للآية الكريمة ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاً﴾، وأن الكل سيُسأل عن ولاية أمير المؤمنين عليه السلام، وفي الرواية تلميح بأخبار رسول الله صلى الله عليه وآله عن انقلاب القوم على ولاية الإمام عليه السلام، ولذا خصهم صلى الله عليه وآله بالذكر مع أنهم مشمولون بقوله صلى الله عليه وآله: «إن جميع أمتي لموقوفون يوم القيامة ومسؤولون عن ولايته».

الثاني: إن دعوى إحسان ظهير أن سبطي رسول الله صلى الله عليه وآله الإمامين الحسن والحسين عليهما السلام قد رويا عن عثمان، غير صحيحة، ولم نعثر عليها في المصادر التي ذكرها في هامش كتابه، وهي: (عيون أخبار الرضا عليه السلام، ومعاني الأخبار، و تفسير الإمام العسكري عليه السلام)! ولم يذكر علماء الرجال في بيان الطبقات من السنة الذين ترجموا للإمامين عليهما السلام روايتهما عليهما السلام عن عثمان[2].

الثالث: إن ما استشهد به إحسان ظهير من الرواية التي نسبها للشيخ

(١) معاني الأخبار، الشيخ الصدوق، ص٣٨٧. عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج٢، ص٢٨٠.

(٢) انظر: تهذيب الكمال، المزي، ج٦، ص٣٩٦، ص٢٢٠. سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج٣، ص٢٨٠، ص٢٤٥. تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج٢، ص٢٩٩، ص٢٥٧.

الكليني (ينادي مناد من السماء أول النهار) على دعواه مدح الإمام الصادق عليه السلام لعثمان، محرف عن وجهه، وإليك نصّ الرواية:

قال الشيخ الكليني في (الكافي): «عن محمد بن علي الحلبي، قال: سمعت **أبا عبد الله عليه السلام يقول: اختلاف بني العباس من المحتوم، والنداء من المحتوم، وخروج القائم من المحتوم، قلت: وكيف النداء؟ قال: ينادي مناد من السماء أول النهار: ألا إن عليا وشيعته هم الفائزون، قال: وينادي مناد [في] آخر النهار: ألا إن عثمان وشيعته هم الفائزون**»[1].

فالرواية بصدد بيان علامات ظهور الإمام المهدي عليه السلام، ومن تلك العلامات المحتومة هي مسألة النداء من السماء، وحقيقة هذا النداء هو صدور نداءين من السماء في بيان صاحب الدعوة الحق، حيث سينادى ببيان الإمام الحق، ثم يعقبه نداء آخر للتشويش ببيان إمام آخر يكون الحق معه.

فظاهر هذه الرواية هو حصول ندائين من السماء أحدهما أول النهار والثاني آخر النهار، وقد أفصحت الرواية عن ماهية هذين الندائين وأن نداء أول النهار هو أن علياً وشيعته هم الفائزون، ونداء آخر النهار هو أن عثمان وشيعته هم الفائزون، وهذه الرواية في نفسها لا مشكلة فيها لكن توجد روايات أُخرى تكون قرينة واضحة على المراد من الندائين، فقد روى علماء

(١) الكافي، الشيخ الكليني، ج٨، ص٣١٠، ورواه أيضاً الشيخ الصدوق في كمال الدين ص٦٥٢، والشيخ الطوسي في الغيبة، ص٤٣٥، والشيخ المفيد في الإرشاد، ص٣٧١، ورواه العلامة المجلسي في البحار، ج٥٢ ص٣٠٥.

الشيعة مسألة النداء من السماء وماهيته عن أئمة أهل البيت عليهم السلام في روايات كثيرة أخرى:

منها: ما رواه الشيخ الكليني أيضاً في (الروضة من الكافي)، بسنده إلى عبد الرحمن بن مسلمة الجريري، قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: يوبخونا ويكذبونا إنا نقول: إن صيحتين تكونان، يقولون: من أين تعرف المحقة من المبطلة إذا كانتا؟ قال: فماذا تردون عليهم؟ قلت: ما نرد عليهم شيئا، قال: قولوا: يصدق بها إذا كانت من كان يؤمن بها من قبل إن الله عز وجل يقول: ﴿أفمن يهدي إلى الحق أحق أن يتبع أمن لا يهدي إلا أن يهدى فمالكم كيف تحكمون»﴾.

وروى أيضاً بسنده إلى داود بن فرقد، قال: «سمع رجل من العجلية هذا الحديث، قوله: (ينادي مناد ألا إن فلان بن فلان وشيعته هم الفائزون أول النهار وينادي آخر النهار ألا إن عثمان وشيعته هم الفائزون، قال: وينادي أول النهار منادي آخر النهار)، فقال الرجل: فما يدرينا أيما الصادق من الكاذب؟ فقال: يصدقه عليها من كان يؤمن بها قبل أن ينادي، إن الله عز وجل يقول: ﴿أفمن يهدي إلى الحق أحق أن يتبع أمن لا يهدي إلا أن يهدى﴾ الآية».

ومنها: ما رواه الشيخ الصدوق، بسنده عن ميمون البان، قال: «كنت عند أبي جعفر عليه السلام في فسطاطه فرفع جانب الفسطاط، فقال: إن أمرنا قد كان أبين من هذه الشمس، ثم قال: ينادي مناد من السماء فلان بن فلان هو الإمام باسمه، وينادي إبليس لعنه الله من الأرض كما نادى برسول الله صلى الله عليه وآله ليلة العقبة»[1].

وروى أيضاً: بسنده عن أبي حمزة الثمالي، قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إن أبا

---

(١) كمال الدين وتمام النعمة، الشيخ الصدوق، ص٦٥٠.

جعفرعليه السلام، كان يقول: إن خروج السفياني من الأمر المحتوم؟ قال (لي): نعم، واختلاف ولد العباس من المحتوم، وقتل النفس الزكية من المحتوم، وخروج القائمعليه السلام من المحتوم، فقلت له: كيف يكون (ذلك) النداء؟ قال: ينادي مناد من السماء أول النهار: ألا إن الحق في علي وشيعته، ثم ينادي إبليس لعنه الله في آخر النهار: ألا إن الحق في السفياني وشيعته، فيرتاب عند ذلك المبطلون»[1].

ومنها: ما رواه النعماني في (الغيبه)، بسنده عن زرارة بن أعين، قال: «سمعت أبا عبد اللهعليه السلام يقول: ينادي مناد من السماء: إن فلانا هو الأمير، وينادي مناد: إن عليا وشيعته هم الفائزون، قلت: فمن يقاتل المهدي بعد هذا؟ فقال: إن الشيطان ينادي: إن فلانا وشيعته هم الفائزون ـ لرجل من بني أمية ـ، قلت: فمن يعرف الصادق من الكاذب؟ قال: يعرفه الذين كانوا يروون حديثنا، ويقولون: إنه يكون قبل أن يكون، ويعلمون أنهم هم المحقون الصادقون»[2].

فهذه الروايات تكون قرائن واضحة على أن الرواية الآنفة المستشهد بها صريحة جداً في بيان التقابل العقدي بين نهج أمير المؤمنينعليه السلام ونهج عثمان، وأنهما لا يجتمعان، ولا يكون الحق إلا مع أحدهما.

وعليه فما رامه إحسان ظهير لم يحصل عليه بل حصل على عكسه وهو أن إبليس ينادي آخر النهار ليشبه على الناس بأن شيعة عثمان هم الفائزون وهذا النداء من إبليس يعطي نتيجة سلبية اتجاه عثمان كما هو واضح.

الرابع: إن ما استشهد به إحسان ظهير من الرواية التي نسبها للشيخ

(١) المصدر نفسه، ص٦٥٢.

(٢) كتاب الغيبة، محمد بن إبراهيم النعماني، ص٢٧٢ ـ ٢٧٣.

الكليني (انطلق إلى قومك من المؤمنين) على دعواه بيان الإمام الصادق عليه السلام لمقام عثمان عند رسول الله صلى الله عليه وآله، غير صحيح؛ إذ الرواية غريبة عن المدعى، وقد حذف منها إحسان ظهير ليصح الاستدلال بها، وإليك نصّ الرواية:

روى الشيخ الكليني في (الكافي)، بسنده عن معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «**لما خرج رسول الله صلى الله عليه وآله في غزوة الحديبية خرج في ذي القعدة... وكان رسول الله صلى الله عليه وآله أراد أن يبعث عمر، فقال: يا رسول الله إن عشيرتي قليل وإني فيهم على ما تعلم ولكني أدلك على عثمان بن عفان، فأرسل إليه رسول الله، فقال: (انطلق إلى قومك من المؤمنين فبشرهم بما وعدني ربي من فتح مكة...)**»[1].

فالرواية صريحة على أن رسول الله صلى الله عليه وآله أراد أن يرسل أحداً ما ليبشر المؤمنين في مكة بما وعده تعالى من الفتح، فاعتذر عمر عن الذهاب بقلة عشيرته وضعف شأنه بين المكيين، وأشار بإرسال عثمان باعتباره من الأمويين الذين يمسكون بزمام الأمور في مكة، وهم رؤوس الشرك وقادة المشركين، فأين هذا المقام الذي بيّنه الإمام الصادق عليه السلام لعثمان؟!

وعدم طواف عثمان بالبيت لا يدل على مواساته لرسول الله صلى الله عليه وآله فلعله لم يطف لقلّة مبالاته، فيحتاج إثبات أحدهما إلى دليل آخر.

وطوافه بالبيت إذا كان واجباً فما كان ينبغي له تركه، وإذا لم يكن واجباً فما يستحق تركه لمواساة ـ على فرض ذلك ـ رسول الله صلى الله عليه وآله ما ذكره إحسان ظهير بقوله: «**وهل هناك طاعة فوق هذه الطاعة؟**»[2].

(١) الكافي، الشيخ الكليني، ج٨، ص٣٢٢ ـ ٣٢٦.
(٢) الشيعة وأهل البيت، ص١٤٢.

نعم، هناك طاعة فوق هذه الطاعة، وهناك رجل باع نفسه من الله سبحانه بنفس رسول الله ﷺ، لا يريد إلا ما أراده الله تعالى، لا هوى له في نفسه، ولا اعتزاز له إلا بربه، ولا ابتغاء له إلا لمرضاة الله تعالى، وليصلح به ﷺ أمر الدين والدنيا، ويحيى به الحق، ويطيب به عيش الإنسانية، ويدر به ضرع الإسلام، وقد روى علماء المسلمين أن أمير المؤمنين عليه السلام قد فدى رسول الله ﷺ بنفسه في مواطن كثيرة، منها ليلة هجرته ﷺ إلى المدينة لما تآمر المشركون على اغتياله، فأخبره جبرائيل عليه السلام بذلك، فطلب ﷺ من الإمام عليه السلام أن يلبس برده ﷺ الحضرمي الأخضر، وينام على فراشه، فلبى أمير المؤمنين عليه السلام ذلك، وافتدى رسول الله ﷺ بنفسه، ونزل فيه قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللهِ وَاللهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ﴾[1].

---

(١) البقرة/ ٢٠٧. حديث الفراش، ومبيت الإمام عليه السلام على فراش رسول الله ﷺ ليلة هجرته، من الأحاديث الصحيحه التي اتفق عليها علماء المسلمين، قال ابن أبي الحديد، عن شيخه أبي جعفر في ردّ قول الجاحظ (إن أمر الغار وقصة أبي بكر وصحبته مع النبي صلى الله عليه وسلم وكونه معه فيه، نطق به القرآن... وأمر علي ونومه على الفراش أنما جاء مجيء الحديث): «هذا فرق غير مؤثر؛ لأنه قد ثبت بالتواتر حديث الفراش، فلا فرق بينه وبين ما ذكر في نص الكتاب، ولا يجحده إلا مجنون أو غير مخالط لأهل الملة، أرأيت كون الصلوات خمسا، وكون زكاة الذهب ربع العشر، وكون خروج الريح ناقضا للطهارة، وأمثال ذلك مما هو معلوم بالتواتر حكمه؟ هل هو مخالف لما نص في الكتاب عليه من الأحكام! هذا مما لا يقوله رشيد ولا عاقل.

على أن الله تعالى لم يذكر اسم أبي بكر في الكتاب، وان قال: ﴿إذ يقول لصاحبه﴾، وإنما علمنا أنه أبو بكر بالخبر وما ورد في السيرة، وقد قال أهل التفسير: إن قوله تعالى: ﴿ويمكر الله والله خير الماكرين﴾ كناية عن علي عليه السلام؛ لأنه مكر بهم، وأول الآية: ﴿وإذ يمكر بك الذين كفروا ليثبتوك أو يقتلوك أو يخرجوك ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين﴾ أنزلت في ليلة الهجرة، ومكرهم كان توزيع السيوف على بطون قريش، ومكر الله تعالى هو منام علي عليه السلام على الفراش، فلا فرق بين الموقفين في أنهما مذكوران كناية لا تصريحا، وقد روى المفسرون كلهم أن قول الله تعالى: ﴿ومن الناس من يشري نفسه ابتغاء مرضاة الله﴾، أنزلت في علي عليه السلام ليلة المبيت على الفراش»، شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، ج١٣، ص٢٦١.

٥ ـ دعوى مبايعة أمير المؤمنين عليه السلام لعثمان

ادعى إحسان ظهير بأن أمير المؤمنين عليه السلام كان يرى صحة إمامة عثمان، واستشهد على ذلك بنصّين من نهج البلاغة، وخبر من طبقات ابن سعد وصحيح البخاري، وفقرة من رواية للشيخ الطوسي في (الأمالي)، وقول لابن أبي الحديد في شرحه وناسخ التواريخ لمحمد تقي سپهر المعروف بـ (لسان الملك)، قال إحسان ظهير: «وكان علي يرى صحة إمامته وخلافته؛ لاجتماع المهاجرين والأنصار عليه، وكان يعد خلافته من الله رضى، ولم يكن لأحد الخيار أن يرد بيعته بعد ذلك، أو ينكر إمامته، حاضراً كان أم غائباً، كما قال في إحدى خطاباته رداً على معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما: (إنما الشورى للمهاجرين والأنصار، فإن اجتمعوا على رجل وسموه إماماً كان لله رضى، فإن خرج عن أمرهم خارج بطعن أو بدعة ردوه إلى ما خرج منه، فإن أبى قاتلوه على اتباعه غير سبيل المؤمنين وولاه الله ما تولى [«نهج البلاغة» ص٣٦٨ تحقيق صبحي])، وكان هو أحد الستة الذين عينهم الفاروق ليختار منهم خليفة المسلمين وأمير المؤمنين، ولما بايعه عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه بعد ما استشار أهل الحل والعقد من المهاجرين والأنصار، ورأى بأنهم لا يريدون غير عثمان بن عفان رضي الله عنه بايعه أول من بايعه، ثم تبعه علي بن أبي طالب رضي الله عنه: فأول من بايع عثمان عبد الرحمن بن عوف ثم علي بن أبي طالب [«طبقات ابن سعد» ج٣ ص٤٢ ط ليدن، أيضاً «البخاري» باب قصة البيعة والاتفاق على عثمان بن عفان]، ويذكر ذلك على المرتضى رضي الله عنه بقوله: (لما قتل ـ يعني الفاروق ـ جعلني سادس ستة، فدخلت حيث أدخلني، وكرهت أن أفرق جماعة المسلمين وأشق عصاهم فبايعتم عثمان فبايعته [«الأمالي» للطوسي ج٢ الجزء١٨ ص١٢١ ط نجف]، وقال: (لقد علمتم أني أحق الناس بها من غيري، والله

لأسلمن ما سلمت أمور المسلمين، ولم يكن فيها جور إلا على خاصة التماساً لأجر ذلك وفضله [«نهج البلاغة» تحقيق صبحي صالح ص١٠٢]، وكتب تحته ابن أبي الحديد المعتزلي الشيعي في شرحه أن عبد الرحمن بن عوف قال لعلي: (بايع إذاً وإلا كنت متبعاً غير سبيل المؤمنين... فقال: لقد علمتم أني أحق بها من غيري... ثم مد يده فبايع [ابن أبي الحديد، أيضاً «ناسخ التواريخ» ج٢ كتاب ٢ ص٤٤٩ ط إيران]»[1].

الجواب

تقدم الكلام في أن أهل البيت عليهم السلام كانوا لا يرون صحة إمامة من تقدم على أمير المؤمنين عليه السلام، وأن أحداث عثمان ومُحدثاتهُ تبطل إمامته عند القائلين بها قبل ذلك، فلا نعيد القول، لكن نريد هنا نقد وتحليل دعوى أن الإمام عليه السلام كان يرى صحة إمامة عثمان، والشواهد التي ساقها إحسان ظهير على هذه الدعوى، ومدى صلاحيتها للاحتجاج بها في المورد، وذلك ضمن النقطتين التاليتين:

أ ـ الاستدلال بالبيعة والشورى وإجماع المهاجرين والأنصار

استشهد إحسان ظهير على دعواه أن الإمام عليه السلام كان يرى صحة إمامة عثمان بنصّ من نهج البلاغة[2]، وحاصل استدلاله هو أن الإمام عليه السلام قد احتج على معاوية في كتابه إليه بالبيعة والشورى وإجماع المهاجرين والأنصار، ومعنى ذلك أن الإمام عليه السلام كان يرى صحة إقامة الإمامة بتلك

(١) الشيعة واهل البيت، ص١٤٣.

(٢) قوله: «وكان علي يرى صحة إمامته وخلافته؛ لاجتماع المهاجرين والأنصار عليه، وكان يعد خلافته من الله رضى، ولم يكن لأحد الخيار أن يرد بيعته بعد ذلك، أو ينكر إمامته، حاضراً كان أم غائباً»، الشيعة وأهل البيت، ص١٤٣.

الأمور المذكورة، ونص الكتاب هو: «**إنه بايعني القوم الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان على ما بايعوهم عليه، فلم يكن للشاهد أن يختار ولا للغائب أن يرد، وإنما الشورى للمهاجرين والأنصار، فإن اجتمعوا على رجل وسموه إماما كان ذلك لله رضى، فإن خرج من أمرهم خارج بطعن أو بدعة ردوه إلى ما خرج منه، فإن أبى قاتلوه على أتباعه غير سبيل المؤمنين وولاه الله ما تولى**»[1].

المناقشة:

قبل الجواب عن تلك الدعوى ينبغي التنبيه على أن كتاب (نهج البلاغة) هو من أشهر مؤلفات السيد الرضي رحمه الله، وعداد هذا الكتاب على خزانة الأدب، لا الحديث أو التاريخ والسير، وقد كان الهدف الأول منه الفصاحة والبلاغة، ومن هنا كان السيد الرضي عليه الرحمة يأخذ من الشيعة والسنة فيما ينسب للإمام عليه السلام، ولم يذكر الأسانيد، وكان أحياناً يأخذ بعضاً من كتب الإمام عليه السلام وخطبه مما يجده في أعلى درجات البلاغة ويترك سائره، وما نحن فيه من هذا القبيل، فقد أخذ الشريف الرضي قسماً من ذلك الكتاب بناءاً على ذلك الغرض في تصنيف النهج، وعليه ينبغي للمحتج به أن يرجع الكلام إلى أصله ويحقق سنده كما هو الحال في أي كلام آخر ينسب لرسول الله صلى الله عليه وآله أو الإمام عليه السلام أو أحد الصحابة.

وما أورده إحسان ظهير من كتاب (نهج البلاغة) هو في الواقع مراسلة بين أمير المؤمنين عليه السلام ومعاوية ـ وهو ما نعبر عنه بكتاب علي عليه السلام رداً على معاوية ـ ويجب على المحتج بهذا الكتاب الرجوع إلى

(١) نهج البلاغة، ج٣، ص٧، تحقيق وشرح: الشيخ محمد عبده.

المصدر الذي أخذ منه الشريف الرضي.

وأقدم المصادر التي بين أيدينا التي أوردت الكتاب بتمامه هو كتاب (وقعة صفين) لنصر بن مزاحم (ت/ ٢١٢هـ)، وذكره بسنده عنه ابن عساكر (ت/ ٥٧١ هـ) في (تاريخ مدينة دمشق)(١)، وأورد الكتاب أيضاً ابن قتيبة الدينوري (ت/ ٢٧٦ هـ) في (الإمامة والسياسة)(٢)، وأحمد بن أعثم الكوفي (ت/ ٣١٤ هـ) في (كتاب الفتوح)(٣)، والموفق الخوارزمي (ت/ ٥٦٨ هـ) في (المناقب)(٤).

وهذا نصّ الكتاب وفق رواية نصر بن مزاحم: **«عمر بن سعد، عن نمير بن وعلة، عن عامر الشعبي، أن علياً عليه السلام حين قدم من البصرة نزع جرير [عن](٥) همدان، فجاء حتى نزل الكوفة، فأراد علي أن يبعث إلى معاوية رسولاً، فقال له جرير: ابعثني إلى معاوية... فبعثه علي عليه السلام... فانطلق جرير حتى أتى الشام ونزل بمعاوية... ودفع إليه كتاب علي بن طالب، وفيه: بسم الله الرحمن الرحيم: من عبد الله علي أمير المؤمنين إلى معاوية بن أبي سفيان، أما بعد، فإن بيعتي لزمتك وأنت بالشام؛ لأنه بايعني القوم الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان علي ما بايعوا عليه، فلم يكن لشاهد أن يختار، ولا لغائب أن يرد، وإنما الشورى للمهاجرين والأنصار، فإذا اجتمعوا على رجل وسموه إماما كان ذلك رضاً، فإن خرج من أمرهم خارج بطعن، أو رغبة، ردوه إلى ما خرج منه، فإن أبى قاتلوه**

(١) تاريخ مدينة دمشق، ابن عساكر، ج٥٩، ص١٢٨.
(٢) الإمامة والسياسة، ابن قتيبة الدينوري، ج١، ص٨٤ ـ ٨٥.
(٣) كتاب الفتوح، أحمد بن أعثم الكوفي، ج٢، ص٤٩٤.
(٤) المناقب، الموفق الخوارزمي، ص٢٠٢ ـ ٢٠٣.
(٥) هكذا في الأصل والزيادة من تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر، ج٥٩، ص١٢٨.

على اتباعه غير سبيل المؤمنين، وولاه الله ما تولى، ويصله جهنم وساءت مصيرا، وإن طلحة والزبير بايعاني ثم نقضا بيعتي، وكان نقضهما كردهما، فجاهدتهما على ذلك، حتى جاء الحق وظهر أمر الله وهم كارهون، فادخل فيما دخل فيه المسلمون، فإن أحب الأمور إليّ فيك العافية إلا أن تعرض للبلاء، فإن تعرضت له قاتلتك واستعنت الله عليك، وقد أكثرت في قتلة عثمان فادخل فيما دخل في الناس، ثم حاكم القوم إليّ أحملك وإياهم على كتاب الله، فأما تلك التي تريدها يا معاوية فهي خدعة الصبي عن اللبن، ولعمري لئن نظرت بعقلك دون هواك لتجدني أبرأ قريش من دم عثمان، واعلم يا معاوية أنك من الطلقاء الذين لا تحل لهم الخلافة، ولا تعرض فيهم الشورى، وقد أرسلت إليك وإلى من قبلك جرير بن عبد الله، وهو من أهل الإيمان والهجرة فبايع ولا قوة إلا بالله»[1].

والاستدلال بهذا الكتاب باطل من وجوه:

الأول: أن مضمون ذلك الكتاب هو من قبيل ألزموهم بما ألزموا به أنفسهم، فكلام أمير المؤمنين عليه السلام كان لمحاججة الخصم بما التزم به، وهذا متعارف لدى العقلاء، وقد أراد الإمام عليه السلام القول لمعاوية: إن بيعتي بالمدينة لزمتك يا معاوية وأنت بالشام كما التزمت ببيعة عثمان بالمدينة وأنت بالشام، فكما لزمت بيعة أبي بكر وعمر وعثمان بالمدينة من كانوا خارج عنها من نظراءك كذلك بيعتي بالمدينة لزمتك وأنت بالشام، فأنا قد بايعني القوم الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان وأنت تعترف بشرعية بيعة كهذه فكان عليك الالتزام بها معي أيضاً: وأنتم تقولون أن البيعة إذا حصلت هكذا: ليس

(١) وقعة صفين، ابن مزاحم المنقري، ص٢٧ ـ ٣٠. ابن قتيبة الدينوري، الإمامة والسياسة، ج١، ص٨٤ ـ ٨٥. المناقب، الموفق الخوارزمي، ص٢٠٢ ـ ٢٠٣. تاريخ مدينة دمشق، ج٥٩، ص١٢٨.

لشاهد أن يختار ولا لغائب أن يرد، وهذا ينطبق عليَّ فليس لك أن ترد، وكذلك أنتم تلتزمون بأن الشورى للمهاجرين والأنصار، وأنا بايعني المهاجرون والأنصار، فإن تخرج من بيعتي يا معاوية بطعن أو رغبة فلابد من ردك فإن أبيت نقاتلك لأنك ابتعت غير سبيل المؤمنين وستصلى جهنم وساءت مصيراً.

فهذا إلزام من أمير المؤمنينعليه السلام لمعاوية ونظراؤه بما ألزموا به أنفسهم، واحتجوا به على خلافة من سبق، وهذا ثابت لدى العقلاء، بأن يحتج الخصم على خصمه بما يلتزم به.

الثاني: إن معاوية نفسه لم ينقض على أمير المؤمنينعليه السلام بأنه يسلم بخلافة من كان قبله، بل لم يتفوه بذلك أحد ممن عاصر تلك الحقبة وإنما الجميع - بما فيهم معاوية - فهم من ذلك الكتاب الالزام لمعاوية بما يلتزم به، وقد نقل أصحاب السير والتاريخ جواب معاوية على كتاب الإمامعليه السلام ولم يرد فيه النقض على الإمام بإقراره بخلافة من سبقه[1].

الثالث: إن هذا الإجماع لم يتحقق إلا في مبايعة أمير المؤمنينعليه السلام؛ إذ أن أمير المؤمنينعليه السلام بويع له ببيعة عامة بعد مقتل عثمان، ولم تحصل مثل هذه البيعة لمن سبقه؛ إذ أن الأول قد بايعه أشخاص في سقيفة بني ساعدة لا يتجاوز عددهم عدد أصابع اليد، والثاني لم تحصل له بيعة أصلاً وإنما نصّ عليه الأول، وعثمان قد بُويع بشورى ستة نفر لم يسلم له منهم إلا ثلاثة، قال المزي في (تهذيب

(١) انظر: تاريخ مدينة دمشق، ابن عساكر، ج٥٩، ص١٣٣. وقد أورد ابن عساكر جواب معاوية بشكل كامل على كتاب الإمامعليه السلام.

الكمال) في ترجمته لأمير المؤمنين عليه السلام، عن أبي عمر: «**بويع لعلي رضي الله عنه بالخلافة يوم قتل عثمان، فاجتمع على بيعته المهاجرون والأنصار، وتخلف عن بيعته نفر منهم، فلم يهجهم ولم يكرههم، وسُئل عنهم، فقال: (أولئك قوم قعدوا عن الحق، ولم يقوموا مع الباطل)، وفي رواية أخرى: (أولئك قوم خذلوا الحق ولم ينصروا الباطل)**»[1].

وجاء في نهج البلاغة أن أمير المؤمنين عليه السلام قال واصفاً مبايعتهم له: «**فما راعني إلا والناس كعرف الضبع إليّ، ينثالون عليّ من كل جانب، حتى لقد وطئ الحسنان، وشق عطفاي، مجتمعين حولي كربيضة الغنم، فلما نهضت بالأمر نكثت طائفة، ومرقت أخرى، وقسط آخرون**»[2].

الرابع: أن عقيدة أهل البيت عليهم السلام في باب الخلافة أوضح من أن تذكر فضلاً أن تعارض بمثل مضمون هذا الكتاب، فمن البيّن لدى من له أدنى تتبع في كلمات أهل البيت عليهم السلام يجد أنهم يعتقدون بالإمامة الإلهية، وضرورة الجعل الإلهي فيها كالنبوة من دون أدنى فرق، وضرورة النصّ على الإمام بعد الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله، ويعتقدون بأنهم أئمة الهدى المنصوص عليهم، وأن القوم قد غصبوا حقهم، وأزالوهم عن مقامهم الذي جعلهم الله تعالى فيه، وأن الناس ليس لهم في جعل الإمام نصيب سواء بالبيعة أو الشورى أو الإجماع، وقد احتج أتباع أهل البيت عليهم السلام على مخالفيهم بالعقل والقرآن والسنة الصحيحة، ولا نريد الخوض في ذلك؛ لأنه فيه خروج عن البحث، فكيف يعارض كلّ ذلك بمضمون ذلك الكتاب؟!

---

(١) تهذيب الكمال، ج٢٠،

(٢) نهج البلاغة، ج١، ص٣٥-٣٦.

ومن الغريب هو استدلال إحسان ظهير في المورد بمضمون ذلك الكتاب من (نهج البلاغة)، وإغفاله الكثير من كتب (نهج البلاغة) ونصوصه التي تصرّح بأوضح صورة ممكنة برأي الإمام عليه السلام بخلافة من سبقه، ومن تلك النصوص الخطبة المعروفة بالشقشقية التي سبق أن أوردنا بعضها في مناسبات أخرى[1]، والتي يصرح فيها الإمام عليه السلام بعدم صحت إمامة من سبقه.

هذا، مضافاً إلى أن سند الكتاب الآنف ضعيف بعامر الشعبي، وقد تقدم الكلام عنه في الفصل الثالث من الباب الرابع فانظر.

---

(١) قال فيها: «(أما والله لقد تقمصها ابن أبي قحافة وهو يعلم أن محلي منها محل القطب من الرحى، ينحدر عني السيل ولا يرقى إلي الطير، فسدلت دونها ثوبا، وطويت عنها كشحا، وطفقت أرتئي بين أن أصول بيد جذاء أو أصبر على طخية عمياء، يهرم فيها الكبير، ويشيب فيها الصغير، ويكدح فيها مؤمن حتى يلقى ربه، فرأيت أن الصبر على هاتا أحجى، فصبرت وفي العين قذى، وفي الحلق شجا، أرى تراثي نهبا، حتى مضى الأول لسبيله، فأدلى بها إلى فلان بعده... فيا عجبا! بينا هو يستقيلها في حياته إذ عقدها لآخر بعد وفاته، لشد ما تشطرا ضرعيها، فصيرها في حوزة خشناء، يغلظ كلامها، ويخشن مسها، ويكثر العثار فيها، والاعتذار منها، فصاحبها كراكب الصعبة إن أشنق لها خرم، وإن أسلس لها تقحم، فمني الناس - لعمر الله - بخبط وشماس، وتلون واعتراض، فصبرت على طول المدة، وشدة المحنة، حتى إذا مضى لسبيله جعلها في جماعة زعم أني أحدهم، فيالله وللشورى! متى اعترض الريب في مع الأول منهم حتى صرت أقرن إلى هذه النظائر!! لكني أسففت إذ أسفوا، وطرت إذ طاروا، فصغى رجل منهم لضغنه، ومال الآخر لصهره، مع هن وهن، إلى أن قام ثالث القوم نافجا حضنيه بين نثيله ومعتلفه، وقام معه بنو أبيه يخضمون مال الله خضمة الإبل نبتة الربيع، إلى أن انتكث فتله، وأجهز عليه عمله، وكبت به بطنته، فما راعني إلا والناس كعرف الضبع إلي يتثالون علي من كل جانب، حتى لقد وطئ الحسنان، وشق عطفاي، مجتمعين حولي كربيضة الغنم، فلما نهضت بالأمر نكثت طائفة، ومرقت أخرى، وقسط آخرون، كأنهم لم يسمعوا كلام الله حيث يقول: ﴿تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علوا في الأرض ولا فسادا والعاقبة للمتقين﴾، بلى والله، لقد سمعوها ووعوها، ولكنهم حليت الدنيا في أعينهم، وراقهم زبرجها، أما والذي فلق الحبة، وبرأ النسمة، لولا حضور الحاضر، وقيام الحجة بوجود الناصر، وما أخذ الله على العلماء أن لا يقاروا على كظة ظالم ولا سغب مظلوم، لألقيت حبلها على غاربها، ولسقيت آخرها بكأس أولها، ولألفيتم دنياكم هذه أزهد عندي من عفطة عنز)، قالوا: وقام إليه رجل من أهل السواد عند بلوغه إلى هذا الموضع من خطبته فناوله كتابا، فأقبل ينظر فيه، قال له ابن عباس رضي الله عنهما: يا أمير المؤمنين لو أطردت خطبتك من حيث أفضيت، فقال: (هيهات يا ابن عباس، تلك شقشقة هدرت ثم قرت)، قال ابن عباس: فوالله، ما أسفت على كلام قط كأسفي على هذا الكلام، أن لا يكون أمير المؤمنين عليه السلام بلغ منه حيث أراد»، نهج البلاغة، ج ١، ص ٣٠ - ٣٧.

وفي السند أيضاً نمير بن وعلة، ولم يذكره علماء الرجال.

وفيه أيضاً عمر بن سعد الأسدي، ولم يذكروه أيضاً.

ب ـ الاستدلال بمبايعة عبد الرحمن بعد استشارة أهل الحل والعقد

استشهد إحسان ظهير على دعواه أن عبد الرحمن بن عوف بايع عثمان بعد أن استشار أهل الحل والعقد من المهاجرين والأنصار ورأى أنهم لا يريدون غيره ثم بايعه بعده أمير المؤمنينعليه السلام، بخبر لابن سعد في طبقاته، والبخاري، ونصّان من النهج، وقول من شرح النهج لابن أبي الحديد كما تقدم.

الجواب:

إن هذه الدعوى باطلة؛ لعدّة وجوه:

الأول: إن ما ذكره من الشاهد من طبقات ابن سعد، والبخاري، فغريب جدّاً، فلم نجد من ألزم الشيعة في مقام الاحتجاج بأقوال وروايات ابن سعد والبخاري، وما ذلك إلا لعجزه عن الإتيان بالشاهد من كتب الشيعة ومصادرهم، ومن هنا رمى بثقله على مصادر السنة أو التي لم يثبت شيعيتها، وهذا لا يتم إذ الشيعة لا تسلم بهذه المصادر.

الثاني: إن ما ذكره من الشاهد من أمالي الشيخ الطوسي، أغرب من سابقه؛ إذ لا دلالة فيها على أكثر من دخول الإمامعليه السلام في تلك الشورى، وأنه بايع عثمان بالرغم من علمه بأنهعليه السلام أحق بالخلافة من غيره، ولا خلاف بين أحد في تعيين عمر لتلك الشورى السداسية، ودخول أمير المؤمنينعليه السلام فيها، لكن دعوى إحسان ظهير هي أن عبد الرحمن بن عوف بايع عثمان بعد ما استشار أهل الحل

والعقد من المهاجرين والأنصار، ورأى بأنهم لا يريدون غيره، فبايعه أول من بايعه، ثم تبعه الإمام عليه السلام، ورواية الشيخ الطوسي في (الأمالي) غريبة عن هذه الدعوى، ولا دلالة فيها عليها لا من قريب ولا من بعيد، وكذا نصّ النهج ورواية ابن أبي الحدي، وأقصى ما تدل عليه دخول الإمام في تلك الشورى وبيعته لعثمان، وأين هذا من دعوى مبايعة عبد الرحمن بن عوف لعثمان بعد أن استشار أهل الحل والعقد من المهاجرين والأنصار، ورأى بأنهم لا يريدون غيره، فبايعه أول من بايعه، ثم تبعه الإمام عليه السلام.

وإليك نصّ رواية الشيخ الطوسي:

روى الشيخ الطوسي في أماليه، من طريق هاشم بن مساحق، عن أبيه، قال: **«أنه شهد يوم الجمل، وأن الناس لما انهزموا اجتمع هو ونفر من قريش فيهم مروان، فقال بعضهم لبعض: والله لقد ظلمنا هذا الرجل، ونكثنا بيعته على غير حدث كان منه، ثم لقد ظهر علينا فما رأينا رجلا كان أكرم سيرة ولا أحسن عفوا بعد رسول الله صلى الله عليه وآله منه، فتعالوا فندخل عليه ولنعتذرن مما صنعنا، قال: فدخلنا عليه، فلما ذهب متكلمنا يتكلم قال [الإمام عليه السلام]: أنصتوا أكفكم، إنما أنا رجل منكم، فإن قلت حقا فصدقوني، وان قلت غير ذلك فردوه علي، أنشدكم بالله أتعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وآله قبض وأنا أولى الناس به وبالناس؟ قالوا: اللهم نعم، قال: فبايعتم أبا بكر وعدلتم عني، فبايعت أبا بكر كما بايعتموه، وكرهت أن أشق عصا المسلمين، وأن أفرق بين جماعتهم، ثم أن أبا بكر جعلها لعمر من بعده، وأنتم تعلمون أني أولى الناس برسول الله صلى الله عليه وآله وبالناس من بعده، فبايعت عمر كما بايعتموه، فوفيت له ببيعته حتى لما قتل جعلني سادس ستة، فدخلت حيث أدخلني، وكرهت أن أفرق جماعة المسلمين وأشق عصاهم، فبايعتم عثمان فبايعته، ثم طعنتم على عثمان فقتلتموه، وأنا**

جالس في بيتي، ثم أتيتموني غير داع لكم ولا مستكره لأحد منكم، فبايعتموني كما بايعتم أبا بكر وعمر وعثمان، فما جعلكم أحق أن تفوا لأبي بكر وعمر وعثمان ببيعتهم منكم ببيعتي؟ قالوا: يا أمير المؤمنين، كن كما قال العبد الصالح: ﴿لا تثريب عليكم اليوم يغفر الله لكم وهو أرحم الراحمين﴾، فقال: كذلك أقول: يغفر الله لكم وهو أرحم الراحمين، مع أن فيكم رجلا لو بايعني بيده لنكث باسته ـ يعني مروان ـ»[1].

ومحل الشاهد في هذه الرواية هو قول الإمام عليه السلام: «حتى لما قتل جعلني سادس ستة، فدخلت حيث أدخلني، وكرهت أن أفرق جماعة المسلمين وأشق عصاهم، فبايعتم عثمان فبايعته »، وهو صريح الدلالة على دخول الإمام عليه السلام في شورى عمر من أجل الحفاظ على وحدة المسلمين وعدم شق عصاهم، وبيعته لعثمان بعد مبايعتهم له، وليس في الرواية إشارة لابن عوف واستشارته للمهاجرين والأنصار قبل بيعته لعثمان، فكيف جاز لإحسان ظهير أن يستدل بهذه الرواية على دعواه الكبيرة.

مضافاً إلى ذلك كلّه أن الرواية ضعيفة السند فلا يسلم بها الشيعة من هذه الناحية وتقدم مراراً أن الاستدلال على الخصم إنما يتم إذا كان بها مسلم لدى الطرفين أو لا أقل بما هو مسلم عند الخصم.

الثالث: إن ما ذكره الشريف الرضي في النهج عند نقله لكلام الإمام عليه السلام لا دلالة فيه على مدعى إحسان ظهير، بل يدل على عكس ما رامه، وإليك نص كلام الشريف الرضي رحمه الله في (نهج البلاغة)، قال: «ومن كلام له عليه السلام لما عزموا على بيعة عثمان: لقد علمتم أني أحق الناس بها من غيري، ووالله لأسلمن ما سلمت أمور

(١) الشيخ الطوسي، الأمالي، ص٥٠٦ ـ ٥٠٧.

المسلمين، ولم يكن فيها جور إلا عليّ خاصة؛ التماسا لأجر ذلك وفضله، وزهداً فيما تنافستموه من زخرفه وزبرجه»[1].

وهذا النصّ كما هو ظاهر صريح الدلالة على تصريح الإمام عليه السلام بحقه في خلافة الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله، وتظلمه من شورى عمر، وسكوته إذا كان فيه حفظ لمصلحة المسلمين ولا يوجد فيه ظلم وجور إلا على شخص الإمام عليه السلام، وتنافس القوم في طلب الدنيا والجاه والمقام، فكيف جاز لإحسان ظهير أن يستدل بهذه الرواية على دعوى مبايعة عبد الرحمن بن عوف لعثمان بعد أن استشار أهل الحل والعقد من المهاجرين والأنصار، ورأى بأنهم لا يريدون غيره، فبايعه أول من بايعه، ثم تبعه الإمام عليه السلام، وهل هناك إشارة في نصّ النهج ولو من بعيد لتلك الدعوة الخطيرة، بل أن ما في النهج هو العكس تماماً.

الرابع: إن الفقرة التي استشهد بها إحسان ظهير من رواية أبن أبي الحديد، هي من جملة كلام طويل وقع بين الإمام عليه السلام وابن عوف، وهي لا تدل على دعواه بل على عكسه تماماً، ونحن نذكر تمام الرواية ونذر الكلام في نفس ابن أبي الحديد، فقد تقدم في أكثر من مورد أنه ليس من الشيعة، لكن جهل أو تجاهل إحسان ظهير بالفرق ومقالاتها هو الذي جعله يعدّ ابن أبي الحديد وغيره من الشيعة؛ إذ لا يخفى على أحد انقسام السنة في الفقه لأربعة مذاهب فقهية معروفة، وانقسامهم في العقائد لعدّة مذاهب أبرزها الأشاعرة، والمعتزلة، وأهل الحديث، ولكلّ من هذه المذاهب (سواء الفقهية منها أو العقائدية) آراءه الخاصة به، كما لا يخفى على المحققين انقسام المعتزلة إلى معتزلة بغداد ومعتزلة البصرة،

(١) نهج البلاغة، الشريف الرضي، ج١، ص١٢٤، تحقيق وشرح: الشيخ محمد عبده.

وقد وقع بين هؤلاء خلاف في موارد كثيرة لعلّ أهمها ذهاب معتزلة بغداد إلى القول بأفضلية الإمام علي عليه السلام على أبي بكر وعمر وعثمان، وجواز إمامة المفضول على الفاضل، وقد تقدم الكلام عن ذلك في مقدمة الكتاب فراجع.

ومن الثابت أن ابن أبي الحديد من معتزلة بغداد، ويرى كغيره منهم أفضلية الإمام علي عليه السلام على أبي بكر وعمر وعثمان، وهذا سببٌ كافٍ لإحسان ظهير لأن يعدَّهُ من الشيعة، ولا عبرة بذلك؛ إذ الأمر واضح لدى أهل الفن من علماء الفرق والمذاهب، ولا شك عندهم في أن المعتزلة بشكل عام مذهب عقائدي من مذاهب السنة، وأن ابن أبي الحديد من مشايخ المعتزلة، ولم يشر أحد منهم عند ذكره لفرق الشيعة إلى أن المعتزلة من جملة فرقهم.

وإليك نصّ كلامهم ابن أبي الحديد المعتزلي في شرح النهج، قال: «**[كلام لعلي قبل المبايعة لعثمان] ونحن نذكر في هذا الموضع ما استفاض في الروايات من مناشدته أصحاب الشورى، وتعديده فضائله وخصائصه التي بان بها منهم ومن غيرهم، قد روى الناس ذلك فأكثروا، والذي صحَّ عندنا أنه لم يكن الأمر كما رُويَ من تلك التعديدات الطويلة، ولكنه قال لهم بعد أن بايعَ عبدُ الرحمن والحاضرونَ عثمانَ وتلكأ هو عليه السلام عن البيعة: إن لنا حقاً، إنْ نعطَهُ نأخذَهُ، وإنْ نُمنَعْهُ نركب أعجاز الإبل وإنْ طَالَ السُّرَى، في كلام قد ذكره أهل السيرة، وقد أوردنا بعضه فيما تقدم، ثم قال لهم: أنشدكم الله! أفيكم أحد آخى رسول الله صلى الله عليه وسلم بينه وبين نفسه، حيث آخى بين بعض المسلمين وبعض غيري، فقالوا: لا، فقال: أفيكم أحد قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من كنت مولاه فهذا مولاه) غيري؟ فقالوا: لا، فقال: أفيكم أحد قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: (أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي) غيري؟ قالوا: لا، قال: أفيكم من**

اؤتمن على سورة براءة، وقال له رسول الله ﷺ إنه لا يؤدِّي عني إلا أنا أو رجل مني غيري؟ قالوا: لا، قال: ألا تعلمون أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فروا عنه في مَأْقَطِ[1] الحرب في غير موطنٍ، وما فررت قط! قالوا: بلى، قال: ألا تعلمون أني أولُ الناس إسلاماً؟ قالوا: بلى، قال: فأينا أقرب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم نسباً؟ قالوا: أنت، فقطع عليه عبدُ الرحمن ابن عوف كلامَهُ، وقال: يا علي، قد أبى الناس إلا على عثمان، فلا تجعلَنَّ على نفسك سبيلاً، ثم قال [عليعليه السلام]: يا أبا طلحة، ما الذي أمرك به عمر؟ قال: أن أقتل من شق عصا الجماعة، فقال عبد الرحمن لعلي: بايع إذن، وإلا كُنتَ متبعاً غير سبيل المؤمنين، وأنفذنا فيك ما أُمِرْنَا به، فقال: (لقد علمتم أني أحقُّ بها من غيري، والله لأسَلِّمَنَّ....) الفصل إلى آخره، ثم مَدَّ يدَهُ فبايعَ»[2].

ومحل الشاهد من الكلام المذكور هو قول ابن عوف للإمامعليه السلام: «بايع إذن، وإلا كنت متبعاً غير سبيل المؤمنين، وأنفذنا فيك ما أمرنا به، فقال: (لقد علمتم أني أحقُّ بها من غيري، والله لأسَلِّمَنَّ »، وهو صريح الدلالة على أن الإمامعليه السلام لم يبايع عثمان إلا بعدَ تهديدِهِ بالقتل، وأنه آخر من بايعه، لكن إحسان ظهير دلس وحَذَفَ تهديد ابن عوف للإمامعليه السلام إذا لم يبايع «وأنفذنا فيك ما أمرنا به»، وهذا الأمر هو الذي أشار إليه في قوله المتقدم: «يا أبا طلحة، ما الذي أمرك به عمر؟ قال: أن أقتل من شق عصا الجماعة، فقال عبد الرحمن لعلي: بايع إذن، وإلا كنت متبعاً غير سبيل المؤمنين، وأنفذنا فيك ما أمرنا به».

ولم يرد في الكلام المذكور ذكر لاستشارة ابن عوف للمهاجرين

(١) المأقط: موضع القتال.

(٢) شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد المعتزلي، ج٦، ص١٦٧ ـ ١٦٨.

والأنصار قبل مبايعته لعثمان، وحمل «الناس» في قوله: «قد أبى الناس إلا على عثمان» على المهاجرين والأنصار يحتاج إلى قرينة، وهي مفقودة في المورد، بل لم يعهد من أحد أطلاق لفظ (الناس) على المهاجرين والأنصار، ولو كانوا منهم لذكر ذلك ابن عوف؛ ليكون أبلغ لحجته، وقد تقدم الكلام عن ملابسات البيعة لعثمان فراجع[1].

٦ ـ دعوى مشاركة أمير المؤمنين عليه السلام في حكومة عثمان

ادعى إحسان ظهير بأن أمير المؤمنين عليه السلام كان من المخلصين الأوفياء لعثمان، ومن مستشاريه وقضاته، واستشهد على ذلك بروايات من (الإرشاد) للشيخ المفيد، و (الكافي) للشيخ الكليني، وخبر من تاريخ اليعقوبي، ونصّ من (نهج البلاغة) للشريف الرضي، قال إحسان ظهير: «**وكان من المخلصين الأوفياء له، مناصحاً مستشاراً، أو قاضياً كما كان في خلافة الصديق والفاروق، ولقد بوب محدثو الشيعة ومؤرخوها أبواباً مستقلة ذكروا فيها أقضيته في خلافة ذي النورين رضي الله عنهم أجمعين، ولقد ذكر المفيد في «الإرشاد» تحت عنوان قضايا علي في زمن إمارة عثمان، ذكر فيها عدة قضايا حكم بها علي ونفذها عثمان رضي الله عنه فيقول: إن امرأة نكحها شيخ كبير فحملت... [الإرشاد، ص١٢٢، ١١٣ ط مكتبة بصيرتي قم، إيران]، وأيضا "إن رجلاً كانت له سرية فأولدها... [«الإرشاد»، ص١١٣]، وروى الكليني في (صحيحه) عن أبي جعفر محمد الباقر أنه قال: إن الوليد بن عقبة حين شهد عليه بشرب الخمر... [«الكافي في الفروع»، ج٧ ص٢١٥، باب ما يجب فيه الحد من الشراب]، وقد ذكر اليعقوبي إن الوليد لما قدم على عثمان... [«تاريخ اليعقوبي» الشيعي، ج٢ ص١٦٥]، ولا يكون هذا الفعل والعمل**

(١) انظر: المجلد الثاني من هذا الكتاب، الباب الرابع، الفصل الثالث.

إلا ممن يقرّ ويصحّح خلافة الخليفة، ويتمثّل أوامر الأمير، ويشارك الحاكم في حكمه».

الجواب

تقدم في أكثر من مناسبة في هذا الكتاب الكلام عن أنَّ مشاركة أمير المؤمنين عليه السلام في بعض موارد حكومة أبي بكر أو عمر أو عثمان، لا تضف الطابع الشرعي لهذه الحكومات من وجهة نظر الإمام عليه السلام، ولا تلغي حقانية الإمام عليه السلام في خلافة الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله؛ إذ أنها من جهة كانت مساهمات جزئية تَصبُّ في مجرى الدفاع عن حقانية أهل البيت عليهم السلام بخلافة رسول الله صلى الله عليه وآله، والمتتبع لتلك الموارد يجد أنها كانت تشير جميعاً إلى الفقر العلمي الشديد لمن تسنم منصب خلافة الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله بحيثُ تَشكُلُ عليهم كثيرٌ من الأمور البسيطة مما تدفعهم للاجتهاد الخاطئ الذي قد يكون ثمنه إزهاق نفس بالباطل، أو إحراج المسلمين بسكوت خليفتهم أمام نزاع قضائي لا يملك حكماً له.

ومن جهة أخرى كانت تلك المشاركات نابعة من الشعور بضرورة الحفاظ على مصالح المسلمين بغض النظر عن نوعية الحكومة، ومن هنا نجد اليوم تشكيلات ومؤسسات إسلامية لدى حكومات الكفر والطاغوت لحماية مصالح المسلمين فيها، فوجودها في تلك الحكومات لا يعني إعطاءها لون من الشرعية إطلاقاً وإنما أوجدتها ضرورة الدفاع عن مصالح المسلمين.

كذلك الأمر في بعض المشاركات للإمام عليه السلام في حكومة من سبقه كانت نابعة من تحمل المسؤولية وحماية مصالح المسلمين، وإلا كيف يفسر عدم مشاركة الإمام عليه السلام في أي من الفتوحات والحروب التي حدثت في تلك

الحقب مع ما عرف عنه عليه السلام من حبه للجهاد في سبيل الله تعالى وشجاعته وبسالته وقوته وتفانيه في الدفاع عن حياض المسلمين؟!

وقد تقدمت الإشارة في ما سبق إلى بعض النصوص الواردة عن أمير المؤمنين عليه السلام التي نصت على هذا الأمر، وأن الإمام عليه السلام في عين تأكيده على حقانيته في خلافة رسول الله صلى الله عليه وآله أوضح أن مشاركته في بعض الأمور نابع من حرصه على مصالح المسلمين لا غير، قال عليه السلام: **«لقد علمتم أني أحق الناس بها من غيري، ووالله لأسلمن ما سلمت أمور المسلمين، ولم يكن فيها جور إلا عليّ خاصة؛ التماساً لأجر ذلك وفضله، وزهداً فيما تنافستموه من زخرفه وزبرجه»**[1].

وتقدمت الإشارة أيضاً إلى أن المتأمل في أركان نظرية الإمامة عند أهل البيت عليهم السلام يفهم بأن مثل تلك المشاركات لا يمكن الاستدلال بها على الشرعية؛ إذ أن فيصل الأمر ونقطة الارتكاز في تلك النظرية هو الاعتقاد بالإمامة الإلهية، وضرورة الجعل الإلهي فيها كالنبوة من دون أدنى فرق، والنصّ على الإمام بعد الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله، وأن الناس ليس لهم في جعل الإمام نصيب سواء بالبيعة أو الشورى أو الإجماع، ومن البيّن الذي لا يحتاج إلى كلام هو اعتقاد أهل البيت عليهم السلام بأنهم أئمة الهدى المنصوص عليهم، وأن القوم قد غصبوا حقهم، وأزالوهم عن مقامهم الذي جعلهم الله تعالى فيه، ومن جملة الأمور الكاشفة عن هذا الاعتقاد هي مناشدات أمير المؤمنين عليه السلام للأمة بالرجوع إلى العهد الذي عهده رسول الله صلى الله عليه وآله إليها من إمامة أهل بيته عليهم السلام.

(١) نهج البلاغة، الشريف الرضي، ج١، ص١٢٤، تحقيق وشرح: الشيخ محمد عبده.

ومن جملة هذه المناشدات هي مناشدة الرحبة، فقد أخرج أحمد بن حنبل في مسنده، بسنده عن زاذان بن عمر، قال: «**سمعت علياً في الرحبة وهو ينشد الناس من شهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم غدير خم وهو يقول ما قال، فقام ثلاثة عشر رجلاً فشهدوا أنهم سمعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يقول: (من كنت مولاه فعلي مولاه)**»[1].

وأخرج في مسنده أيضاً: بسنده عن سعيد بن وهب وعن زيد بن يثيع، قالا: «**نشد على الناس في الرحبة من سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يوم غدير خم إلا قام، قال: فقال من قِبَلِ سعيد ستة ومن قِبَلِ زيد ستة فشهدوا أنهم سمعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لعلى رضي الله عنه يوم غدير خم: (أليس الله أولى بالمؤمنين)، قالوا: بلى، قال: (اللهم من كنت مولاه فعلى مولاه اللهم وال من والاه وعاد)**»[2].

وأخرج في مسنده أيضاً: بسنده عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، قال: «**شهدت علياً رضي الله عنه في الرحبة ينشد الناس أنشد الله من سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يوم غدير خم: (من كنت مولاه فعلى مولاه)، لما قام فشهد، قال عبد الرحمن: فقام اثنا عشر بدرياً كأني أنظر إلى أحدهم، فقالوا: نشهد أنا سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يوم غدير خم: (ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجي أمهاتهم)، فقلنا: بلى يا رسول الله، قال: (فمن كنت مولاه فعلى مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه)**»[3].

(١) مسند احمد بن حنبل، ج١، ص٨٤.
(٢) المصدر نفسه، ج١، ص١١٨.
(٣) المصدر نفسه، ج١، ص١١٩.

وأخرج النسائي في سننه، بسنده عن عمرو، قال: «**شهدت علياً بالرحبة ينشد أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم أيكم سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يوم غدير خم ما قال، فقام أناس فشهدوا أنهم سمعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (من كنت مولاه فإن علياً مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وأحب من أحبه وابغض من أبغضه وانصر من نصره)**»[1].

ومن جملة هذه المناشدات أيضاً هي مناشدة أمير المؤمنين عليه السلام يوم الجمل طلحة، فقد أخرج الحاكم في المستدرك من طريق رفاعة بن إياس الضبي، عن أبيه، عن جده، قال: «**كنا مع علي يوم الجمل فبعث إلى طلحة بن عبيد الله أن القني، فأتاه طلحة، فقال [عليه السلام]: نشدتك الله هل سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه)؟ قال: نعم. قال: فلم تقاتلني؟ قال: لم أذكر. قال: فانصرف طلحة**»[2].

ورواه الخطيب الخوارزمي الحنفي في المناقب بإسناده من طريق الحاكم[3]، ورواه ابن عساكر في تاريخه[4]، وابن حجر في تهذيبه بإسناده من طريق النسائي[5]، وغيرهم.

فهذه المناشدات وغيرها[6] من أمير المؤمنين عليه السلام لأصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله

(١) السنن الكبرى، النسائي، ج٥، ص١٣٦.
(٢) المستدرك على الصحيحين، ج٣، ص٣٧١.
(٣) المناقب، ص١٨٢ ـ ١٨٣.
(٤) تاريخ مدينة دمشق، ج٢٥، ص١٠٨.
(٥) تهذيب التهذيب، ج١، ص٣٤٢.
(٦) انظر: الغدير، العلامة الأميني، ج١، ص١٥٩ ـ ٢٠٦. تتبع العلامة الأميني في موسوعته الغدير مناشدات أمير المؤمنين عليه السلام بشكل مفصل فلاحظ.

لم تكن لكسب أصواتهم للفوز بالخلافة؛ لأنها كانت أيام في خلافة الإمام عليه السلام نفسه، ولم تكن لتقوية حكومته عليه السلام؛ لأن كبار الصحابة ووجهائهم كانوا كلّهم معه عليه السلام، وإنما حقيقة الأمر هي أنها كانت نوع من أنواع إتمام الحجة على الأمّة، ولإيقاظها ولتنبيهها على أنه عليه السلام الإمام المنصوص عليه الذي يجب أن يأخذ الناس عنه معالم دينهم ودنياهم، هذا.

ويعّد حديث (من كنت مولاه فعلي مولاه) من الأحاديث المتفق عليها بين المسلمين، قال ابن حجر: **«وأما حديث (من كنت مولاه فعلي مولاه) فقد أخرجه الترمذي والنسائي، وهو كثير الطرق جداً، وقد استوعبها ابن عقدة في كتاب مفرد، وكثير من أسانيدها صحاح وحسان»**[1].

وقد أحتج أتباع أهل البيت عليهم السلام على نظرية الإمامة الإلهية بالعقل والقرآن والسنة الصحيحة، ولا نريد الخوض في ذلك؛ لأن فيه خروج عن البحث.

وما دأب علماء الشيعة على ذكره من الأمور التي تفسد إمامة من تقدم على الإمام عليه السلام، فإنما سيقت لمعارضة قول من قال بصحة إمامتهم ابتداءً، بمعنى أن إمامة هؤلاء لو صحت فيما سلف لكان أحداثهم ومُحدَثاتهم تبطلها وتفسخها، والمقام معقود لغير ذلك، فإنا نريد فقط التنبيه هنا على شواهد إحسان ظهير على دعواه أن أمير المؤمنين عليه السلام كان من المخلصين الأوفياء لعثمان، ومن مناصحيه ومستشاريه وقضاته، ومدى صلاحيتها للاحتجاج بها في المورد:

---

(١) فتح الباري، ابن حجر، ج٧، ص٦١.

أ ـ الاستدلال بما ورد في (الإرشاد) للشيخ المفيد

إن ما استشهد به إحسان ظهير من روايات من (الإرشاد) للشيخ المفيد رحمه الله، على دعواه أن الإمام عليه السلام كان من المخلصين الأوفياء لعثمان، ومن مناصحيه ومستشاريه وقضاته، غير صحيح، سنداً ومضموناً.

مناقشة سند الرواية

روايتا (الإرشاد) اللذان استشهد بهما إحسان ظهير كلاهما مرسلتان، قال الشيخ المفيد في الإشارة إلى ما قضى به أمير المؤمنين عليه السلام في إمارة عثمان: «**فمن ذلك ما رواه نقلة الآثار من العامة والخاصة: أن امرأة نكحها شيخ كبير فحملت، فزعم الشيخ أنه لم يصل إليها وأنكر حملها، فالتبس الأمر على عثمان، وسأل المرأة هل افتضك الشيخ؟ وكانت بكراً، فقالت: لا، فقال عثمان: أقيموا الحد عليها، فقال أمير المؤمنين عليه السلام: (إن للمرأة سمين سم المحيض وسم البول، فلعل الشيخ كان ينال منها فسال ماؤه في سم المحيض فحملت منه، فاسألوا الرجل عن ذلك)، فسئل فقال: قد كنت أنزل الماء في قبلها من غير وصول إليها بالاقتضاض، فقال أمير المؤمنين عليه السلام: (الحمل له والولد ولده، وأرى عقوبته على الإنكار له)، فصار عثمان إلى قضائه بذلك، وتعجب منه.**

ورووا: أن رجلا كانت له سرية فأولدها، ثم اعتزلها وأنكحها عبدا له، ثم توفي السيد فعتقت بملك ابنها لها، فورث ولدها زوجها، ثم توفي الابن فورثت من ولدها زوجها، فارتفعا إلى عثمان يختصمان تقول: هذا عبدي، ويقول: هي امرأتي ولست مفرجا عنها، فقال عثمان: هذه قضية مشكلة، وأمير المؤمنين حاضر فقال: (سلوها هل جامعها بعد ميراثها له؟)، فقالت: لا، فقال: (لو أعلم أنه فعل ذلك لعذبته، إذهبي فإنه عبدك ليس له عليك سبيل، إن شئت أن تسترقيه أو تعتقيه أو تبيعيه فذاك لك).

ورووا: أن مكاتبة زنت على عهد عثمان وقد عتق منها ثلاثة أرباع، فسأل عثمان أمير المؤمنين عليه السلام، فقال: (يجلد منها بحساب الحرية، ويجلد منها بحساب الرق)، وسأل زيد بن ثابت فقال: تجلد بحساب الرق، فقال له أمير المؤمنين عليه السلام: (كيف تجلد بحساب الرق وقد عتق منها ثلاثة أرباعها؟ وهلا جلدتها بحساب الحرية فإنها فيها أكثر !) فقال زيد: لو كان ذلك كذلك لوجب توريثها بحساب الحرية فيها، فقال له أمير المؤمنين عليه السلام: (أجل ذلك واجب) فأفحم زيد، وخالف عثمان أمير المؤمنين عليه السلام وصار إلى قول زيد، ولم يصغ إلى ما قال بعد ظهور الحجة عليه، وأمثال ذلك مما يطول بذكره الكتاب، وينتشر به الخطاب»[1].

فالملاحظ هنا أن الشيخ المفيد رحمه الله بصدد نقل روايات سنية في المورد، ولم يذكر سنداً لها، ومن الواضح أنه لا يمكن الاحتجاج بمثلها على الشيعة، فينبغي لمن أراد الاستدلال بهذه الأخبار أن يتتبع مصدرها لدى نقلة الآثار من العامة والخاصة للوقوف على مدى صلاحيتها في مقام الاحتجاج والإلزام.

مناقشة مضمون روايات الإرشاد

بعد الإغماض عن سند الروايات الآنفة التي مر ذكرها من كتاب (الإرشاد) فإن مضمونها أخص من المدعى؛ إذ أن دعوى إحسان ظهير هي أن الإمام عليه السلام كان من المخلصين الأوفياء لعثمان، ومن مناصحيه ومستشاريه وقضاته، بينما الرواية الأولى تصرّح بالتباس الأمر على عثمان وحكمه بإقامة الحدّ على تلك المرأة التي كادت أن تدفع روحها ثمناً لاجتهاد عثمان وقلة

(١) الإرشاد، الشيخ المفيد، ج١، ص٢١١.

معرفته بالأحكام لولا مسارعة أمير المؤمنين عليه السلام ببيان الحكم وإنقاذها وإنقاذ ماء وجهها ووجه أقربائها وقبيلتها، وأي شخص مسلم آخر بقلبه شيء من الرحمة كان ليفعل الأمر ذاته ويبادر إلى إنقاذ تلك المسكينة المغلوب على أمرها لو أتيح له ذلك مع غض النظر عن موقفه من الخليفة.

والأمر لا يختلف كثيراً في الرواية الثانية فقد بادر الإمام عليه السلام للحكم في تلك القضية بعد أن أشكل الأمر على عثمان ولم يدر ما يفعل فسارع الإمام عليه السلام لإنقاذ تلك المرأة من ذلك الموقف المحرج.

فمثل هذه الموارد الجزئية لا تثبت مدعى إحسان ظهير الكبير، وإنما هي تعكس إنسانية الإمام عليه السلام وحرصه على مصالح المسلمين.

نعم المشاركة والمساهمة التي تكشف عن النيابة والإخلاص والوفاء والمناصحة والأمانة في الاستشارة و... هي مشاركة أمير المؤمنين عليه السلام في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله، سواء على المستوى العسكري أو الإداري أو القضائي أو بقية مرافق الدولة، فقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله يختلي به ويناجيه طويلاً، كما في حديث المناجاة، فقد أخرج الترمذي في سننه، بسنده عن الأجلح، عن أبي الزبير، عن جابر، قال: **«دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم علياً يوم الطائف فأنتجاه، فقال الناس: لقد طال نجواه مع ابن عمه، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (ما انتجيته ولكن الله أنتجاه)»**[1].

ثم قال بذيل الحديث: **«هذا حديث حسن، غريب لا نعرفه إلا من حديث الأجلح، وقد رواه غير ابن فضيل عن الأجلح، ومعنى قوله: (ولكن الله أنتجاه)، يقول:**

(١) سنن الترمذي، ج٥، ص٣٠٣.

إن الله أمرني أن أنتجي معه»[١].

وأخرجه أيضاً الطبراني في (المعجم الكبير)، من طريق سالم بن أبي حفص، عن أبي الزبير، عن جابر[٢].

وكان رسول الله صلى الله عليه وآله ينيب الإمام عليه السلام في غيابه كما في حديث (أنت مني بمنزلة هارون من موسى)، فقد اخرج البخاري في صحيحه، وغيره من محدثي السنة وحفاظهم، بسنده عن مصعب بن سعد، عن أبيه، قال: «**إن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج إلى تبوك واستخلف علياً، فقال: أتخلفني في الصبيان والنساء؟ قال: (ألا ترضى أن تكون منى بمنزلة هارون من موسى إلا انه ليس نبي بعدي)**»[٣].

وكان رسول الله صلى الله عليه وآله يقدم الإمام عليه السلام في كل حرب ضروس، ويعطيه اللواء في أحنك المواقف، كما في حديث الراية، فقد أخرج البخاري في صحيحه، وغيره من محدثي السنة وحفاظهم، بسنده عن سهل بن سعد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يوم خيبر: «**(لأعطين هذه الراية غداً رجلاً يفتح الله على يديه، يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله)، قال: فبات الناس يدوكون ليلتهم أيهم يعطاها، فلما أصبح الناس غدوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم كلهم يرجو أن يعطاها، فقال: (أين علي بن أبي طالب؟)، فقيل: هو يا رسول الله يشتكي عينيه، قال: (فأرسلوا إليه)، فأتى به، فبصق رسول الله صلى الله عليه وسلم في عينيه، ودعا له،**

(١) المصدر نفسه، ج٥، ص٣٠٣.
(٢) المعجم الكبير، الطبراني، ج٢، ص١٨٦.
(٣) صحيح البخاري، ج٥، ص١٢٩.

فبرأ حتى كأن لم يكن به وجع، فأعطاه الراية...»[١].

وأخرج النسائي في سننه، بسنده عن بريدة الأسلمي، قال: **«لما كان حيث نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم بحضرة أهل خيبر أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم اللواء عمر، فنهض معه من نهض من الناس، فلقوا أهل خيبر، فانكشف عمر وأصحابه، فرجعوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لأعطين اللواء رجلاً يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله)، فلما كان من الغد تصادر أبو بكر وعمر، فدعيا علياً وهو أرمد فتفل في عينيه، ونهض معه من الناس من نهض...»**[٢].

وأخرج الحاكم في مستدركه، بسنده عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: **«(لا بعثن رجلا لا يخزيه الله أبداً، يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله)، فاستشرف لها مستشرف، فقال: (أين علي؟)، فقالوا: إنه في الرحى يطحن، قال: (وما كان أحدهم ليطحن)، قال: فجاء وهو أرمد لا يكاد أن يبصر، قال: فنفث في عينيه ثم هز الراية ثلاثاً فأعطاها إياه»**[٣].

وغير ذلك من مشاركات الإمام عليه السلام في حكومة رسول الله صلى الله عليه وآله.

فهذا المشاركة والمساهمة هي التي تكشف عن النيابة والمطاوعة والأمانة والإخلاص والوفاء والمناصحة والـ... لا تلك الأمور الجزئية التي حصلت في إمارة عثمان أو غيره كردة فعل على اجتهاد للخليفة كاد أن يزهق به نفساً

(١) صحيح البخاري، ج٥، ص٧٦ ـ ٧٧.
(٢) السنن الكبرى، النسائي، ج٥، ص١٠٩.
(٣) المستدرك على الصحيحين، ج٣، ص١٣٣.

ظلماً وعدواناً، أو كردة فعل على سكوت الخليفة! أمام نزاع قضائي ليس له جواباً عنده.

ب ـ الاستدلال بما ورد في (الكافي) للشيخ الكليني

إن ما استشهد به إحسان ظهير من رواية (الكافي) للشيخ الكليني رحمه الله، على دعواه أن الإمام عليه السلام كان من المخلصين الأوفياء لعثمان، ومن مناصحيه ومستشاريه وقضاته، غير صحيح، بل الرواية غريبة عن المدعى بشكل كامل، وإليك نصّ الرواية:

روى الشيخ الكليني في (الكافي)، بسنده عن زرارة، قال: «سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: إن الوليد بن عقبة حين شهد عليه بشرب الخمر قال عثمان لعلي عليه السلام: اقض بينه وبين هؤلاء الذين زعموا أنه شرب الخمر، فأمر علي عليه السلام فجلد بسوط له شعبتان أربعين جلدة»[1].

ولا ملازمة بين قضاء الإمام عليه السلام وبين تسنيه منصب القضاء في حكومة عثمان أو غيره، فقضائه عليه السلام غير متوقف على ذلك، ثم إن مثل هذا الأمر لا يخفى على أصحاب السير والمؤرخين، فقد ذكروا جزئيات هذه الحكومات من الولاة وأمراء الأجناد وغير ذلك من مناصب الدولة، ولم يذكر أحد منهم أن الإمام عليه السلام كان رئيس القضاء أو ما شاكل في حكومة عثمان أو غيره.

والوجه في طلب عثمان من الإمام عليه السلام أن يقضي بين الوليد وبين من شهد عليه بشرب الخمر هو ما رواه حفاظ السنة ومحدثوهم من أن الإمام عليه السلام

(١) الكافي، الشيخ الكليني، ج٧، ص٢١٥.

كان أقضى الأمّة، وطبيعي أن يرجع المسلمون في أمور القضاء إلى أقضاهم، ففي الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله، قال: «أقضاكم علي»، قال العجلوني في (كشف الخفاء): «رواه البغوي في شرح السنة والمصابيح عن أنس، ورواه البخاري وابن الإمام أحمد عن ابن عباس بلفظ، قال: (قال عمر بن الخطاب علي أقضانا وأبي أقرؤنا)، والحاكم وصححه عن ابن مسعود بلفظ: (كنا نتحدث أن أقضى أهل المدينة علي)، ورواه الملا في سيرته عن ابن عباس في حديث مرفوع... ورواه عبد الرزاق عن قتادة رفعه مرسلاً بلفظ (أرحم أمتي بأمتي أبو بكر وأشدهم في أمر الله عمر وأصدقهم حياء عثمان وأقضاهم علي) ـ الحديث، وهو موصول في فوائد ابن أبي نجيح عن أبي سعيد الخدري، وروى البغوي في المرفوع عن أنس أيضاً (أقضى أمتي علي)، وعزاه الطبري في الرياض النضرة للحاكم بسند واه عن معاذ بن جبل مرفوعاً في حديث أوله (يا علي، تخصم الناس بسبع)، وذكر منها (وأبصرهم بالقضية)... ونحوه عند أبي نعيم عن أبي سعيد (يا علي لك سبع خصال لا يحاجك فيها أحد)»[1].

وقد أخرج حفاظ السنة ومحدثيهم بعدة طرق، عن أمير المؤمنين عليه السلام، قال: «بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن، فقلت: يا رسول الله، تبعثني وأنا شاب أقضي بينهم، ولا أدري ما القضاء؟ قال: فضرب بيده في صدري، ثم قال: (اللهم أهد قلبه وثبت لسانه)، قال: فما شككت بَعْدُ في قضاء بين اثنين»[2].

فقد أخرج هذا الحديث عن أبي البختري، أبو داود الطيالسي (ت/ ٢٠٤هـ)

(١) كشف الخفاء، العجلوني، ج١، ص١٦٢.

(٢) سنن ابن ماجة، ج٢، ص٧٧٤. مسند أبي داود الطيالسي، ص١٦. السنن الكبرى، النسائي، ج٥، ص١١٦. السنن الكبرى، البيهقي، ج١٠، ص ٨٦ ـ ٨٧.

في مسنده[١]، وابن أبي شيبة (ت/ ٢٣٥هـ) في مصنفه[٢]، وأحمد بن حنبل (ت/ ٢٤١هـ) في مسنده[٣]، وابن حميد (ت/ ٢٤٩هـ) في مسنده[٤]، وابن ماجة (ت/ ٢٧٣هـ) في سننه[٥]، والنسائي (ت/ ٣٠٣هـ) في (السنن الكبرى)[٦]، و(خصائص أمير المؤمنين)[٧]، وأبو يعلى الموصلي (ت/ ٣٠٧هـ) في مسنده[٨]، والحاكم (ت/ ٤٠٥) في مستدركه[٩]، والبيهقي (ت/ ٤٥٨هـ) في (السنن الكبرى)[١٠]، وقال الحاكم بذيل الحديث: «**هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه**»[١١].

وأخرجه عن حارثة بن مضرب، أحمد بن حنبل في مسنده[١٢]، والنسائي في (السنن الكبرى)[١٣]، والبزار في مسنده أيضاً[١٤].

---

(١) مسند أبي داود الطيالسي، ص١٦.
(٢) المصنف، ابن أبي شيبة الكوفي، ج٧، ص١٣، ص٤٩٥.
(٣) مسند أحمد بن حنبل، ج١، ص٨٣.
(٤) المنتخب من مسند عبد بن حميد، أبو محمد الكسي عبد بن حميد بن نصر، ج١، ص٦١.
(٥) سنن ابن ماجة، ج٢، ص٧٧٤.
(٦) السنن الكبرى، النسائي، ج٥، ص١١٦.
(٧) خصائص أمير المؤمنين عليه السلام، النسائي، ص٧٠.
(٨) مسند أبي يعلى الموصلي، ج١، ص٢٦٨.
(٩) المستدرك، الحاكم النيسابوري، ج٣، ص١٣٥.
(١٠) السنن الكبرى، البيهقي، ج١٠، ص ٨٦ـ ٨٧.
(١١) المستدرك، الحاكم النيسابوري، ج٣، ص١٣٥.
(١٢) مسند أحمد بن حنبل، ج١، ص٨٨.
(١٣) السنن الكبرى، النسائي، ج٥، ص١١٧.
(١٤) مسند البزار، ج٢، ص٢٩٨.

وأخرجه عن ابن عباس، ابن حبان في صحيحه[١].

وأخرجه عن حنش بن المعتمر، الطيالسي في مسنده[٢]، وأحمد بن حنبل في مسنده أيضاً[٣]، والنسائي في (السنن الكبرى)[٤]، والبزار في مسنده أيضاً[٥]، والحاكم في مستدركه[٦]، والبيهقي في (السنن الكبرى)[٧]، وقال الحاكم بذيل الحديث: «**هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه**»[٨].

وأخرجه عن عمرو بن حبشي، النسائي في (السنن الكبرى)[٩]، وأبو يعلى في مسنده[١٠].

وأخرجه عن عبد الله بن سلمة، البزار في مسنده[١١].

وهذه الطرق يقوي بعضها بعضا.

وظاهر رواية الكليني المتقدمة أن عثمان لم يكن يميل لإقامة الحدّ على صهره الوليد، وكان يأمل أن يدرأ الإمام عليه السلام عنه الحد «اقض بينه وبين هؤلاء الذين زعموا أنه شرب الخمر»، وإلا فحكم شارب الخمر واضح، والبينة قد قامت

(١) صحيح ابن حبان، ج١١، ص٤٥١.
(٢) مسند أبي داود الطيالسي، ص١٩.
(٣) مسند أحمد بن حنبل، ج١، ص٧٧.
(٤) السنن الكبرى، النسائي، ج٥، ص١١٧.
(٥) مسند البزار، ج٢، ص٣٠٧.
(٦) المستدرك، ج٤، ص٩٣.
(٧) السنن الكبرى، البيهقي، ج١٠، ص٨٦.
(٨) المستدرك، الحاكم النيسابوري، ج٤، ص٩٣.
(٩) السنن الكبرى، النسائي، ج٥، ص١١٧.
(١٠) مسند أبي يعلى الموصلي، ج١، ص٢٥٢.
(١١) مسند البزار، ج٢، ص٢٨٩.

على شرب صهره الخمر، فلماذا يطلب من الإمام عليه السلام أن يقضي في حكم من أحكام الدين ثبت بالسنة الثابتة عن صاحب الشريعة وهو خليفة المسلمين؟!

ج ـ الاستدلال بما ورد في (تاريخ اليعقوبي)

إن ما استشهد به إحسان ظهير من خبر اليعقوبي في تاريخه، على دعواه أن الإمام عليه السلام كان من المخلصين الأوفياء لعثمان، ومن مناصحيه ومستشاريه وقضاته، غير صحيح، بل الخبر غريب عن المدعى بشكل كامل، وإليك نصّ خبر اليعقوبي في تاريخه:

قال اليعقوبي في أحداث سنة (٢٦هـ): «**وفيها ولي الوليد بن عقبة بن أبي معيط الكوفة مكان سعد، وصلى بالناس الغداة، وهو سكران، أربع ركعات، ثم تهوع في المحراب، والتفت إلى من كان خلفه، فقال: أزيدكم؟... فوثب عليه جرير بن عبد الله، وعدي بن حاتم، وحذيفة بن اليمان، والأشعث بن قيس، وكتبوا إلى عثمان مع رسلهم، فعزله وولى سعيد بن العاص مكانه، فلما قدم الوليد قال عثمان: من يضربه؟ فأحجم الناس لقرابته، وكان أخا عثمان لأمه، فقام عليٌّ فضربه، ثم بعث به عثمان على صدقات كلب وبلقين**»[1].

فإنّ إقامة الإمام عليه السلام الحدّ على شارب الخمر الوليد صهر عثمان، لا تستلزم كونه من مناصحيه ومستشاريه وقضاته.

وقد كان خوف الإمام عليه السلام من تعطيل حدود الله تعالى، وأن تكون إقامتها مخصوص بالفقراء والمستضعفين دون رجال الدولة، هو الذي دفعه لإقامة

(١) تاريخ اليعقوبي، ج٢، ص١٦٥.

الحدّ على الوليد، فقد أحجم الناس عن ذلك؛ لقرابته من عثمان، حيث كان زوج ابنة، ومن يجرؤ على إقامة الحدّ على قريب الخليفة الأموي؟

مضافاً إلى أنه قد تقدم أن تاريخ اليعقوبي ليس من المصادر الشيعية، ولم يثبت تشيع الكاتب العباسي ابن واضح اليعقوبي، قال الزركلي في ترجمته: «**مؤرخ جغرافي كثير الأسفار، من أهل بغداد، كان جده من موالي المنصور العباسي**»[1]، وقال البغدادي في ترجمته: «**الكاتب العباسي المعروف باليعقوبي**»[2].

وهذا الـ (ترامي) في نسبة الكتاب يخرجه من دفة المصادر الأساسية التي يستدل بها لإلزام المقابل، وإن بقي محافظاً على مكانته بين رفوف مكتبة التاريخ الإسلامي.

٧ ـ دعوى مطاوعة أمير المؤمنين عليه السلام لعثمان

ادعى إحسان ظهير بأن أمير المؤمنين عليه السلام وأولاده وبنو هاشم كانوا مطاوعين لعثمان، واستدل على ذلك بنص من نهج البلاغة، وبدعوى قبول بني هاشم المناصب في حكومته، وجهادهم تحت رايته، وقبولهم الهدايا والغنائم والجواري والخدام، قال إحسان ظهير: «**كان علي بن أبي طالب وأولاده، وبنو هاشم معه، يطاوعون الخليفة الراشد الثالث عثمان بن عفان رضي الله عنه، ويدل على ذلك قول علي رضي الله عنه لما أراده الناس على البيعة بعد شهادة الإمام المظلوم ذي النورين رضي الله عنه، المنقول في أقدس كتب القوم دعوني والتمسوا غيري... وإن تركتموني فأنا كأحدكم، ولعلّي أسمعكم وأطوعكم لمن وليتموه أمركم [«نهج البلاغة» تحقيق صبحي صالح**

(١) الأعلام، ج١، ص٩٥.

(٢) إيضاح المكنون، إسماعيل باشا البغدادي، ج١، ص٢١٩.

ص١٣٦]، كما يدل على ذلك قبول الهاشميين المناصب في خلافته ومنه كقبول المغيرة بن نوفل بن حارث بن عبد المطلب القضاء[الاستيعاب، أسد الغابة، الإصابة، وغيرها]، والحارث بن نوفل أيضاً[طبقات، والإصابة]، وقبول عبد الله بن عباس الأمارة على الحج سنة ٣٥ [تاريخ اليعقوبي، ج٢ ص١٧٦]، وجهادهم تحت رايته، وفى العساكر والجيوش التي يكونها ويسيرها ويجهزها إلى محاربة الكفار وأعداء الأمة الإسلامية، فاشترك في المعارك الإسلامية سنة ٢٦ من الهجرة إلى أفريقية ابن عم النبي ﷺ عبد الله بن عباس رضي الله عنهما[الكامل لابن الأثير، ج٣ ص٤٥]، وإلى برقة وطرابلس وأفريقية كل من الحسن والحسين ابني علي بن أبي طالب وعبد الله بن جعفر بن أبي طالب وعمهم ابن عم نبيهم عبد الله بن عباس رضي الله عنهم أجمعين تحت قيادة عبد الله بن أبى سرح [تاريخ ابن خلدون، ج٢ ص١٠٣]، واشترك كل من الحسن والحسين وعبد الله بن عباس تحت راية سعيد بن العاص الأموي في غزوات خراسان وطبرستان وجرجان[تاريخ الطبري، الكامل لابن الأثير، البداية والنهاية، تاريخ ابن خلدون]، وغير ذلك من الغزوات والمعارك، وكان يهدي إليهم الغنائم والهدايا كما كان يبعث إليهم الجواري والخدام، ولقد نقل المامقاني عن الرضا ـ الإمام الثامن المعصوم عندهم ـ أنه قال: إن عبد الله بن عامر بن كريز لما افتتح خراسان أصاب ابنتين ليزدجرد ابن شهريار ملك الأعاجم، فبعث بهما إلى عثمان بن عفان فوهب إحداهما للحسن والأخرى للحسين فماتتا عندهما نفساوين [«تنقيح المقال في علم الرجال» للمقامقاني ج٣ ص٨٠ ط طهران]»[1].

ولنقد كلامه وتحليله نفصل الكلام فيه ضمن الفقرات التالية:

أ ـ الاستدلال بما ورد في (نهج البلاغة) للشريف الرضي

استشهد إحسان ظهير كما تقدم آنفاً على دعواه أن الإمام عليه السلام وأولاده وبني

(١) الشيعة وأهل البيت، ص١٤٧ ـ ١٤٨.

هاشم كانوا يطاوعون عثمان، بنصٍ من كتاب (نهج البلاغة) للسيد الرضي.

الجواب:

إن هذه الدعوى باطلة وغير صحيحة؛ فقد تقدمت الإشارة إلى أن تلك الفقرة وردت في جملة كلام قاله أمير المؤمنين عليه السلام لأصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله والمسلمين لما جاءوا إليه بعد مقتل عثمان وعرضوا عليه البيعة، وقد تقدم في أكثر من موضع استشهاد إحسان ظهير بها، وأجبنا هناك عن ذلك وقلنا إن كتاب (نهج البلاغة) هو من أشهر الأعمال التي ألفها السيد الرضي رحمه الله، وعداد هذا الكتاب على خزانة الأدب، لا الحديث أو التاريخ والسير، وقد كان عمدة الغرض فيه هو الفصاحة والبلاغة، ومن هنا كان السيد الرضي رحمه الله يأخذ من الشيعة والسنة فيما ينسب للإمام عليه السلام، ولم يذكر الأسانيد، وكان أحياناً يأخذ بعضاً من خطب الإمام عليه السلام وكتبه مما يجده في أعلى درجات البلاغة ويترك سائرها، وما نحن فيه من هذا القبيل، فقد أخذ الشريف الرضي قسماً من تلك الخطبة وفق غرضه في تصنيف النهج، وعليه ينبغي للمحتج بها أن يرجعها إلى أصولها ويحقق سندها كما هو الحال في أي كلام آخر ينسب لرسول الله صلى الله عليه وآله أو الإمام عليه السلام أو أحد الصحابة.

وأقدم المصادر التي بين أيدينا التي أوردت الخطبة بتمامها هو كتاب (الفتنة ووقعة الجمل) لسيف بن عمر الضبي (ت/ ٢٠٠هـ)، وذكرها بسنده عنه الطبري (ت/ ٣١٠ هـ) في تاريخه[1]، وأمّا بالنسبة للمصادر الشيعية فأقدمها

(١) تاريخ الطبري، ج٣، ص٤٥٦. وقد أورد الخطبة أيضاً ابن الأثير (ت/ ٢٧٦ هـ) في (الكامل في التاريخ، ج٣، ص١٩٣).

كتاب (نهج البلاغة)، مما يكشف عن أن مصدر تلك الخطبة هو كتب السنة، وقد أخذها عنهم السيد الرضي باعتبار أن غرضه هو جمع خطب الإمام عليه السلام، فلا ضير أن يجمع ذلك من مصادر شيعية أو سنية.

وإليك نصّ الخطبة كما وردت في كتاب (الفتنة ووقعة الجمل) لسيف بن عمر الضبي، وتاريخ الطبري، و (نهج البلاغة)، فقد ذكروا أن الصحابة لما جاءوا لبيعة الإمام عليه السلام بعد قتل عثمان، قال لهم الإمام عليه السلام: **«دعوني والتمسوا غيري؛ فإنا مستقبلون أمراً له وجوه وألوان، لا تقوم له القلوب، ولا تثبت عليه العقول، وإن الآفاق قد أغامت، والمحجة قد تنكرت، واعلموا أني إن أجبتكم ركبت بكم ما أعلم ولم أصغ إلى قول القائل وعتب العاتب، وإن تركتموني فأنا كأحدكم ولعلي أسمعكم وأطوعكم لمن وليتموه أمركم، وأنا لكم وزيراً خير لكم مني أميراً»**[1].

والمتأمل في هذه الخطبة وزمان إلقائها يفهم أن مضمونها هو إتمام الحجة على القوم، فقد وضعهم الإمام عليه السلام أمام خيارين، فإمّا أن يقبل بيعتهم لكن بشروط أوجزها بقوله عليه السلام: «**أني إن أجبتكم ركبت بكم ما أعلم، ولم أصغ إلى قول القائل وعتب العاتب**»، وإمّا أن يبايعوا غيره وسيبايع معهم ويكون عليه السلام له أطوعهم، فالمعنى الأساسي الذي تحمله فقرات هذه الخطبة هو أن الإمام عليه السلام أراد القول للقوم بأنه ليس الشخص الذي يقدم تنازلات أو وثيقة أو تعهد ما من أجل الحصول على الخلافة، وإنما سيسير بهم بما زاده الله تعالى عليهم من بسطة في العلم والحكمة والكياسة والعدل و... فإمّا أن يبايعوا على ذلك وإمّا

---

(١) الفتنة ووقعة الجمل، سيف بن عمر الضبي، ص٩٣. تاريخ الطبري، ج٣، ص٤٥٦. نهج البلاغة، ج١، ص١٨١، تحقيق وشرح: الشيخ محمد عبده.

أن يلتمسوا غيره، وسيبايع معهم ولن يشق عصاهم.

والأحداث التاريخية التي تلت هذه البيعة تشهد على أن الإمام عليه السلام قد قرأ بشكل دقيق ما في قلوب القوم، فبالرغم من تلك الشروط التي اشترطها عليهم في قبول أمرتهم وقبولهم لها وبيعتهم للإمام عليه السلام بالاختيار، لكنهم مع ذلك ضاق عليهم العدل، فنكث بعضهم بيعتهم للإمام عليه السلام، وقسط البعض الآخر، ومرق آخرون، وكلّهم خرجوا لقتال إمامهم ﴿فَكَفَرُوا وَتَوَلَّوْا وَاسْتَغْنَى اللَّهُ وَاللَّهُ غَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾[1]، وصدق فيهم قول رسول الله صلى الله عليه وآله لأمير المؤمنين عليه السلام: **«تقاتل الناكثين والقاسطين والمارقين بالطرقات والنهروانات وبالشعفات»**، ففي حديث عبد الله بن مسعود، قال: **«أُمِرَ علي بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين»**[2]، وبلفظ آخر في (المعجم الكبير)، قال: **«أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين»**[3].

وفي حديث أبي أيوب الأنصاري، قال: **«أمر رسول الله صلى الله عليه وآله علي بن أبي طالب بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين»**[4]، وبلفظ آخر، قال: **«سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لعلي بن أبي طالب: (تقاتل الناكثين والقاسطين والمارقين بالطرقات والنهروانات وبالشعفات)، قال أبو أيوب قلت يا رسول الله مع من تقاتل هؤلاء الأقوام؟ قال: مع علي بن أبي طالب»**[5].

---

(١) التغابن/ ٦.

(٢) المعجم الأوسط، الطبراني، ج٩، ص١٦٥. المعجم الكبير، ج١٠، ص٩٢.

(٣) المعجم الأوسط، ج١٠، ص٩١.

(٤) المستدرك على الصحيحين، الحاكم النيسابوري، ج٣، ص١٣٩.

(٥) المستدرك على الصحيحين، الحاكم النيسابوري، ج٣، ص١٣٩.

وفي حديث أمير المؤمنين عليه السلام، قال: «**إن مما عهد لي النبي صلى الله عليه وسلم أن الأمة ستغدر بي بعده**»[1]، قال الحاكم: «**هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه**»[2].

وفي حديث ابن عباس، قال: «**قال النبي صلى الله عليه وسلم لعلي: (أما إنك ستلقى بعدي جهداً)، قال: في سلامة من ديني؟ قال: (في سلامة من دينك)**»[3]، قال الحاكم: «**هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه**»[4].

مضافاً إلى أن النصّ لم يرد فيه ذكر أو إشارة لأولاد الإمام عليه السلام وبني هاشم وإنما اقتصر على الإمام عليه السلام فقط، كما أن قوله عليه السلام: «**ولعلي أسمعكم وأطوعكم لمن وليتموه أمركم**»، ليس فيه دلالة على مطاوعة الإمام عليه السلام لعثمان وإنما للخليفة المفروض بيعته بعده كما هو واضح، فمن الغريب الاستدلال بالفقرة على مطاوعة الإمام عليه السلام وأولاده وبني هاشم لعثمان؟ ولو جاز ذلك لجاز أن يستدل بأي كلام على أي شيء، وهذه غاية السفسفة ومنتهاها!

ب ـ الاستدلال بقبول بني هاشم المناصب في حكومة عثمان

استدل إحسان ظهير فيما استدل به قبول بني هاشم المناصب في حكومة عثمان، وذكر منهم المغيرة بن نوفل حيث تولى منصب القضاء، والحارث بن نوفل مثله، وعبد الله بن عباس حيث تولى إمارة الحاج سنة ٣٥، وذكر كل ذلك عن (الاستيعاب)، و (أسد الغابة)، و (الإصابة)، والطبقات، وتاريخ اليعقوبي.

---

(١) المصدر نفسه، ج٣، ص١٤٠.

(٢) المصدر نفسه، ج٣، ص١٤٠.

(٣) المصدر نفسه، ج٣، ص١٤٠.

(٤) المصدر نفسه، ج٣، ص١٤٠.

الجواب:

إن هذه الدعوى باطلة جداً، من وجوه:

الأول: لا يخفى على أحد أن تلك المصادر المشار إليها في كلام إحسان ظهير كلّها مصادر سنيّة، كالاستيعاب لابن عبد البر، وأسد الغابة لابن الأثير، والإصابة لابن حجر، والطبقات لابن سعد، ولا خلاف لأحد في ذلك.

وتقدم الكلام في أن تاريخ اليعقوبي ليس من المصادر الشيعية، ولم يثبت تشيع الكاتب العباسي ابن واضح اليعقوبي، وأن هذا الـ (ترامي) في نسبة الكتاب يخرجه من دفة المصادر الأساسية التي يستدل بها لإلزام المقابل.

الثاني: إن الشواهد التي ذكرها إحسان ظهير على دعواه مطاوعة أمير المؤمنين عليه السلام وأولاده عليهم السلام وبني هاشم لعثمان، أخص من المدعى؛ إذ لم يذكر غير قبول المغيرة بن نوفل، والحارث بن نوفل، وعبد الله بن عباس لبعض المناصب، وأما أمير المؤمنين وأولاده عليهم السلام فلم يذكر لهم شاهداً.

مضافاً إلى أن قبول المغيرة والحارث وابن عباس للمناصب لا ربط له بالإمام عليه السلام وأولاده؛ إذ لا ملازمة بين قبول أولئك المناصب في حكومة عثمان وبين مطاوعة الإمام وأولاده عليهم السلام له، والأمر في غاية الوضوح، فكيف يستدل بقبول أولئك على مطاوعة الإمام وأولاده عليهم السلام ؟!

الثالث: أن الحجة عند الشيعة منحصرة بأهل البيت عليهم السلام لا غير، وهم محمد صلى الله عليه وآله وآل محمد عليهم السلام (أمير المؤمنين عليه السلام والزهراء البتول عليها السلام والحسن والحسين عليهما السلام وتسعة من أولاد الحسين عليهم السلام آخرهم الإمام المنتظر عليه السلام مهدي هذه الأمة ابن الإمام الحسن العسكري عليه السلام)، فأقوالهم عليهم السلام حجة

وكذا أفعالهم وتقريرهم، وهم عليهم السلام ملاك الهدى والضلال، فمن سار على نهجهم فهو من المهتدين ومن انحرف عنهم فهو من الضالين، وما عداهم لا عبرة بهم أساءوا أو أحسنوا حتى لو كانوا قريبي النسب لهم، ومن هنا رفض الشيعة أقرب الناس لأهل البيت عليهم السلام بسبب انحرافهم عن نهجهم، كرفضهم لجعفر بن الإمام علي الهادي عليه السلام وأخو الإمام الحسن العسكري عليه السلام، فقد روى الشيخ الصدوق وغيره، بسنده عن أبي خالد الكابلي، قال بعد ذكر الإمام زين العبدين عليه السلام للإمام الصادق عليه السلام: «**فقلت له: يا سيدي فكيف صار اسمه الصادق وكلكم صادقون، قال: حدثني أبي، عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: (إذا ولد ابني جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام فسموه الصادق، فإن للخامس من ولده ولداً اسمه جعفر يدَّعي الإمامة اجتراءً على الله وكذباً عليه فهو عند الله جعفر الكذاب المفتري على الله عز وجل، والمدعي لما ليس له بأهل، المخالف على أبيه والحاسد لأخيه، ذلك الذي يروم كشف ستر الله عند غيبة ولي الله عز وجل)، ثم بكى علي بن الحسين عليه السلام بكاءً شديداً، ثم قال: كأني بجعفر الكذاب وقد حمل طاغية زمانه على تفتيش أمر ولي الله، والمغيب في حفظ الله والتوكيل بحرم أبيه جهلاً منه بولادته، وحرصاً منه على قتله إن ظفر به، (و) طمعاً في ميراثه حتى يأخذه بغير حقه...**»[1].

فلم ينقح إحسان ظهير المقال بشكل واضح، ولعلّه تعمد ذلك، للإيهام على القارئ كما هي عادته؛ إذ لم يدع أحد من الشيعة بأن قول وفعل وتقرير جميع بني هاشم حجة، وإنما هذا الحجية مختصة بالرسول الأكرم صلى الله عليه وآله

(١) كمال الدين وتمام النعمة، الشيخ الصدوق، ص٣١٩ ـ ٣٢٠.

وآله عليهم السلام، فإذا أراد إحسان ظهير أن ينقض علينا بقبول المناصب في حكومة عثمان فلينقض بأقوال هؤلاء وأفعالهم وتقريراتهم صلوات الله تعالى عليهم، والثابت عند الشيعة أن أهل البيت عليهم السلام لم يتسنموا أي منصب في تلك الحكومات، بل أن سياسات أولائك الحكام كانت قائمة على أساس إقصاء أهل البيت عليهم السلام عن الحكومة وطمس آثارهم عليهم السلام، والمقال يتطلب مجال آخر لتحقيقه غير هذا المختصر.

ج ـ الاستدلال بجهاد بني هاشم تحت راية عثمان

استدل إحسان ظهير كما تقدم على دعواه أن الإمام عليه السلام وأولاده وبني هاشم كانوا يطاوعون عثمان، بدعوى جهادهم تحت رايته في العساكر والجيوش التي جهزها لمحاربة الكفار، وذكر منهم مشاركة عبد الله بن عباس والحسن والحسين عليهما السلام، واستشهد على ذلك بشواهد من (الكامل) لابن الأثير، وتاريخ ابن خلدون، وتاريخ الطبري، و(البداية والنهاية).

الجواب:

إن هذه الدعوى باطلة جداً؛ إذ أن المصادر التي اعتمدها إحسان ظهير، كالكامل لابن الأثير، وتاريخ ابن خلدون، وتاريخ الطبري، و البداية والنهاية لابن كثير، لا يحتج بها على الشيعة؛ إذ لا خلاف لأحد في أنها كلّها من أمهات مصادر التاريخ عند السنة، وإذا كان مبناه هو إلزامهم بشواهد من تلك المصادر وأمثالها فليأتي بتلك الفضائل التي وضعوها في كتبهم لعثمان وصاحبيه، والتي

يكاد أن يظن الناظر فيها أنهم يفضلوهم على رسول الله صلى الله عليه وآله[1].

كما أن المتفق عليه هو أن أمير المؤمنين عليه السلام لم يشارك في أي معركة من المعارك التي حصلت في زمان أبي بكر وعمر وعثمان، وتقدم أن الملاك والاعتبار والحجة هم آل محمد عليهم السلام (أمير المؤمنين عليه السلام والزهراء البتول÷ والحسنان عليهما السلام)، وما عداهم لا عبرة بهم أساءوا أو أحسنوا كما أشرنا آنفاً لذلك.

مضافاً إلى أن مشاركة الصحابة أو أي أحد وعدمها في ما يعرف بالفتوحات لا يعد ملاكاً في صحة أو سقم خلافة أبي بكر وعمر وعثمان عند السنة؛ إذ أن المشاركة غالباً ما تكون بداعي الدفاع عن الإسلام وحفظ كيانه وصيانة ثغوره، فإنّ الجهاد وظيفة عبادية يؤتي بها امتثالاً لأمر الله تعالى وتقرباً إليه، لا لأجل الخليفة، فمتى ما شخص المسلم هذه الوظيفة خرج للجهاد حتى لو كان أعدى أعداء الخليفة، ومن ما لم يشخص ذلك لم يخرج حتى لو كان أقرب أقرباءه، فقد تحصل هذه الوظيفة ويخرج المسلم للجهاد مع أفسق

(١) أخرج مسلم في صحيحه، بسنده عن عطاء وسليمان ابني يسار، وأبى سلمة بن عبد الرحمن، أن عائشة قالت: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مضطجعا في بيتي كاشفاً عن فخذيه، أو ساقيه، فاستأذن أبو بكر فإذن له وهو على تلك الحال فتحدث، ثم استأذن عمر فأذن له وهو كذلك فتحدث، ثم استأذن عثمان فجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم وسوى ثيابه... فدخل فتحدث، فلما خرج قالت عائشة: دخل أبو بكر فلم تهتش له ولم تباله، ثم دخل عمر فلم تهتش له ولم تباله، ثم دخل عثمان فجلست وسويت ثيابك، فقال ألا استحى من رجل تستحى منه الملائكة»، صحيح مسلم، ج٧، ص١١٦ ـ ١١٧. وأخرجه أيضاً في صحيحه، من طريق سعيد بن العاص، وفيه: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إن عثمان رجل حيى، وانى خشيت إن أذنت له على تلك الحال أن لا يبلغ إلى في حاجته)»، ج٧، ص١١٧، وغير ذلك من السفاسف والمفتريات التي وضعوها في فضائل خلفائهم مما لا يقبلها عقل سليم، فهل يستحي رسول الله» من عثمان ولا يستحي من الله تعالى؟! وقد أخرج البخاري في صحيحه، بسنده عن أبي هريرة، أن رجلاً قال لرسول الله صلى الله عليه وآله: «ما الإحسان؟ قال: أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك»، ج١، ص١٨. فهل هذا إلا تهافت؟!

الفساق ولا ضير على المسلم في ذلك ولا منقبة للفاسق في ذلك وهذا أمر واضح لا يخفى على من له أدنى مسكة إلا من يحاول الاصطياد في الماء العكر والتشبث بأدنى شيء لإثبات فضيلة لأحد.

كما أن هناك كثير من الصحابة لم يشترك في هذه الفتوحات كابن عمر، الذي يعده السنة فقيه الصحابة، فلم يكن له دور يذكر في تلك المعارك، ولم يشترك فيها، كما أخرج ذلك البخاري في صحيحه، وغيره من محدثي السنة وحفاظهم، بسنده عن نافع: «**أن رجلاً أتى ابن عمر فقال: يا أبا عبد الرحمن، ما حملك على أن تحج عاماً وتعتمر عاماً وتترك الجهاد في سبيل الله عز وجل وقد علمت ما رغب الله فيه؟ قال: يا ابن أخي بني الإسلام على خمس: إيمان بالله ورسوله، والصلوات الخمس، وصيام رمضان، وأداء الزكاة، وحج البيت...**»[1].

نعم، وفق المبنى الشيعي يعد قول المعصوم وفعله وتقريره حجة بلا شك كما أشرنا سابقاً، لكن من الثابت لدى الشيعة أن أقوال أئمة أهل البيت عليهم السلام نصت على موقفهم الصريح تجاه خلافة رسول الله صلى الله عليه وآله، وأنها لا تكون إلا بالجعل الإلهي والنصّ، وكشفت عن ذلك أفعالهم وتقريراتهم عليهم السلام، وقد انتهجوا في ذلك منهجاً قائماً على أساس مراعاة مصالح المسلمين والحفاظ على وحدة صفهم وعدم شق عصاهم كما صرحوا عليهم السلام بذلك، وقد تقدم ذكر قول الإمام عليه السلام: «**لقد علمتم أني أحق الناس بها من غيري، ووالله لأسلمن ما سلمت أمور المسلمين ولم يكن فيها جور إلا عليّ خاصة؛ التماسا لأجر ذلك وفضله، وزهداً فيما**

(١) صحيح البخاري، ج٥، ص١٥٧.

تنافستموه من زخرفه وزبرجه»(١).

وهذا القدر من منهج أهل البيت عليهم السلام معلوم لدى شيعتهم وثابت بلا مخالف بينهم، ولا شك لأحد منهم فيه، وما قد يفهم خلاف ذلك من بعض المرويات التي تنسب إليهم عليهم السلام يرجع بها من أجل فهما إلى ذلك المعلوم الثابت، وهذا من قبيل ما لو ادعى أحد بوجود روايات شيعية تخالف عصمة أهل البيت عليهم السلام، فحينئذ يقال في جوابه بأنه يرجع في فهم هذه المرويات المفروضة إلى أدلة عصمتهم عليهم السلام؛ لقطعيتها وثبوتها بلا خلاف عند شيعتهم، فهكذا مسألة تلك المشاركة المزعومة لأهل البيت عليهم السلام في ما يعرف بالفتوحات، فعلى فرض وقوعها يرجع في فهمها إلى أدلة الإمامة الإلهية وأنها لا تكون إلا بالجعل الإلهي وضرورة النصّ فيها وما شاكل من معالم نظرية الإمامة الإلهية لأهل البيت عليهم السلام الثابتة بالدليل القاطع عند شيعتهم، ولا يفهم من تلك المشاركة المزعومة أي لون من ألوان التقرير لتلك الحكومات والزعامات الدنيوية.

د ـ الاستدلال بقبول غنائم عثمان وهداياه وجواريه وخدامه

استدل إحسان ظهير كما تقدم على دعواه أن عثمان كان يكرم الحسن والحسين عليهما السلام ويحبهما بدعوى أنه كان يهدي إليهم الغنائم ويبعث إليهم الجواري والخدام، واستشهد على ذلك بخبر من (تنقيح المقال) للمامقاني جاء فيه أن عثمان أهدى للحسن

(١) نهج البلاغة، ج١، ص١٢٤، تحقيق وشرح: الشيخ محمد عبده.

والحسين عليهما السلام ابنتين ليزدجرد ملك الأعاجم(١).

الجواب:

إن الخبر الذي حكاه إحسان ظهير عن (تنقيح المقال) للمامقاني، أصله في (عيون أخبار الرضا عليه السلام) للشيخ الصدوق، وإليك نصّ الرواية المروية عن الإمام الرضا عليه السلام:

قال الشيخ الصدوق في (عيون أخبار الرضا عليه السلام: «(حدثنا الحاكم أبو علي الحسين بن أحمد البيهقي، قال: حدثني محمد بن يحيى الصولي، قال: حدثنا عون بن الكندي، قال: حدثنا سهل بن القاسم النوشجاني، قال: قال لي الرضا عليه السلام بخراسان: أن بيننا وبينكم نسبا، قلت: وما هو أيها الأمير؟ قال: إن عبد الله عامر بن كريز لما افتتح خراسان أصاب ابنتين ليزدجر بن شهريار ملك الأعاجم، فبعث بهما إلى عثمان بن عفان، فوهب احديهما للحسن والأخرى للحسين عليه السلام فماتتا عندهما نفساوين، وكانت صاحبة الحسين عليه السلام نفست بعلي بن الحسين عليه السلام...»(٢).

ورواها عنه العلامة المجلسي في البحار(٣).

وسند هذه الرواية ضعيف بالبيهقي، والصولي، والكندي، والنوشجاني،

(١) قال إحسان ظهير: «وكان يهدي إليهم الغنائم والهدايا، كما كان يبعث إليهم الجواري والخدام، ولقد نقل المامقاني عن الرضا... أنه قال: إن عبد الله بن عامر بن كريز لما افتتح خراسان أصاب ابنتين ليزدجرد...»، الشيعة وأهل البيت، ص١٤٥ - ١٤٦.

(٢) عيون أخبار الرضا عليه السلام، الشيخ الصدوق، ج١، ص١٣٥ - ١٣٦.

(٣) بحار الأنوار، العلامة المجلسي، ج٤٦، ص٨ - ٩.

فكلهم من المجاهيل[١].

وهي تعارض القول بأن الحادثة وقعت في عهد عمر، والقول الآخر بأنها وقعت في خلافة الإمام عليه السلام.

فأمّا القول بأنها وقعت في زمن عمر فوجهه رواية نصر بن مزاحم التي رواها الصفار في البصائر والكليني في الكافي، وقد تقدم الكلام فيها وعرفت هناك أنها ضعيفة سنداً ودلالة فلاحظ[٢].

وأمّا القول بأنها وقعت في خلافة أمير المؤمنين عليه السلام فوجهه رواية القاضي النعمان المغربي (ت/ ٣٦٣ هـ) في (شرح الاخبار)، والشيخ المفيد (ت/ ٤١٣ هـ) في (الإرشاد)، من أن أمير المؤمنين عليه السلام ولي حريث بن جابر الحنفي جانباً من المشرق، فبعث إليه بنتي يزدجرد بن شهريار بن كسرى، فنحل ابنه الحسين عليه السلام أحاهما فأولدها زين العابدين عليه السلام، ونحل الأخرى محمد بن أبي بكر فولدت له القاسم بن محمد ابن أبي بكر[٣].

وأمّا القول بأنها وقعت في زمن عثمان فوجهه رواية أبي علي الحسين بن أحمد البيهقي، وفيها أكثر من مجهول.

وقد استغل إحسان ظهير القارئ مرة اخرى كعادته، فاستدل في القصة

---

(١) المفيد من معجم رجال الحديث، محمد الجواهري، ص٦٣١، ص٥٨٩. مستدركات علم رجال الحديث، الشيخ علي النمازي الشاهرودي، ج٤، ص١٨٢. ج٦، ص١٤٥. ج٧، ص٣٦٩. معجم رجال الحديث، السيد الخوئي، ج١٩، ص٤٢.

(٢) انظر: الدعوى الثانية، الفصل الأول، الباب الخامس.

(٣) شرح الاخبار، القاضي النعمان المغربي، ج٣، ص٢٦٦. الإرشاد، الشيخ المفيد، ج٢، ص١٣٧. بحار الأنوار، العلامة المجلسي، ج٤٦، ص١٢.

أولاً على إكرام عمر لأهل البيت عليهم السلام، واستدل بها هنا على إكرام عثمان لهم عليهم السلام، ولعلّ القارئ يعجب من عجزه عن الإتيان بشاهد على إكرام عثمان لسبطي رسول الله صلى الله عليه وآله سوى ذلك الخبر الضعيف سنداً والمعارض مضموناً بخبر آخر، لكن لا عجب في ذلك؛ إذ لم يكن لإكرام سبطي رسول الله صلى الله عليه وآله موقع في سيرة عثمان معهم، بل النتيجة المحتومة للسياسة التي انتهجها معهم عليهم السلام هو ما فعله أقربائه من بني أمية في كربلاء بسبط الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله.

فقد جاء في (تاريخ الطبري): **«ومال الناس على نساء الحسين وثقله ومتاعه فإن كانت المرأة لتنازع ثوبها عن ظهرها حتى تغلب عليه فيذهب به منها»**[1].

وأخرج البخاري في صحيحه، بسنده عن أنس بن مالك، قال: **«أتى عبيد الله بن زياد برأس الحسين بن علي فجعل في طست، فجعل ينكت، وقال في حسنه شيئا، فقال أنس: كان أشبههم برسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان مخضوبا بالوسمة»**[2].

وأخرج الترمذي في سننه، بسنده عن أنس أيضاً: قال: **«كنت عند ابن زياد فجيء برأس الحسين فجعل يقول بقضيب له في أنفه ويقول: ما رأيت مثل هذا حسنا، قال: قلت: أما إنه كان من أشبههم برسول الله صلى الله عليه وسلم»**[3].

فهذه الفاجعة وانتهاك حرمة رسول الله صلى الله عليه وآله بذلك الشكل المؤلم لم تأت من فراغ، ولم تكن وليدة الساعة أو الحدث، وإنما كانت ثمرة

(١) تاريخ الطبري، ج٤، ص٣٤٦.
(٢) صحيح البخاري، ج٤، ص٢١٦.
(٣) سنن الترمذي، ج٥، ص٣٢٥.

لسياسة عثمان مع أهل البيت عليهم السلام، كما أن مقتله على يد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله كان ثمرة للسياسة التي انتهجها مع الصحابة بشكل خاص ومع الرعية بشكل عام، فقد جاء في تاريخ الطبري: **«لما رأى الناس ما صنع عثمان كتب من بالمدينة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى ما بالآفاق منهم، وكانوا قد تفرقوا في الثغور: انكم إنما خرجتم أن تجاهدوا في سبيل الله عز وجل تطلبون دين محمد صلى الله عليه وسلم فإن دين محمد قد أفسد من خلفكم وترك، فهلموا فأقيموا دين محمد صلى الله عليه وسلم، فأقبلوا من كل أفق حتى قتلوه»**[1].

وذكر ابن الأثير في تاريخه في أحداث سنة (٣٤ هـ)، قال: **«في هذه السنة تكاتب نفر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وغيرهم بعضهم إلى بعض: أن أقدموا فإن الجهاد عندنا، وعظم الناس على عثمان، ونالوا منه أقبح ما نيل من أحد، وليس أحد من الصحابة ينهي ولا يذب إلا نفر منهم زيد بن ثابت، وأبو أسيد الساعدي، وكعب بن مالك، وحسان بن ثابت»**[2].

ورحم الله القاضي أبا بكر بن أبي قريعة[3]، حينما قال نظماً:

يا من يسائل دائباً   عن كل معضلة سخيفة

(١) تاريخ الطبري، ج٣، ص٤٠٠ ـ ٤٠١.

(٢) الكامل في التاريخ، ابن الأثير، ج٣، ص١٥٠ ـ ١٥١.

(٣) ترجمه الخطيب البغدادي في تاريخه، قال: «محمد بن عبد الرحمن، أبو بكر القاضي، المعروف بابن قريعة: ولاه أبو السائب عتبة بن عبيد الله القاضي قضاء السندية وغيرهما من أعمال الفرات، وكان كثير النوادر، حسن الخاطر، عجيب الكلام، يسرع بالجواب المسجوع المطبوع من غير تعمل له، ولا تعمق فيه، وله أخبار مستفيضة ظريفة...»، ج٣، ص١١٩. وترجمه أيضاً ابن ماكولا في (إكمال الكمال)، قال: «القاضي أبو بكر محمد بن عبد الرحمن بن قريعة، بغدادي، صحب الوزير أبا محمد المهلبي، وكان كثير السجع، مزدوج الكلام، سريع الخاطر، له أخبار مجموعة...»، ج٧، ص١١٧، وآخرون.

لا تكـــــشفن مغطـــــا فلـــربما كـــشفت جيفـــة

ولـــــرب مـــستور بـــدا كالطبل من تحت القطيفة

إن الجـــــواب لحـــــاضر لكننـــي أخفيـــه خيفـــة

لـــــولا اعتـــــداد رعيـــة ألقـــى سياســـتها الخليفـــة

وســـيوف أعـــداء بهـــا هاماتنـــا أبـــدا نقيفـــة

لنـــشرت مـــن أسرار آ ل محمـــد جمـــلا طريفـــة

تغنـــيكم عـــما رواه مالـــك وأبـــو حنيفـــة

وأريكـــم أن الحـــسين أصـــيب في يـــوم الـــسقيفة

ولأي حـــال لحـــدت بالليـــل فاطمـــة الـــشريفة

ولمـــا حمـــت شـــيخيكم عن وطـئ حجرتها المنيفة

آه لبنـــــت محمـــــد ماتـــت بغـــصتها أسـيفة[1]

٨ ـ دعوى مبادلة أهل البيت عليهم السلام عثمانَ الحب والمودة

ادعى إحسان ظهير أن عثمان كان يكرم الحسنين عليهما السلام ويحبهما، وأنهما دافعا عنه لما حوصر في فتنته، وساق مجموعة من الدعاوى التي اعتمد في نقلها على مجموعة من المصادر السنية وبعض المصادر الشيعية، فادعى أن أهل

(١) حكاه عنه: ابن أبي الفتح الإربلي في (كشف الغمة)، ج٢، ص١٢٧ ـ ١٢٨.

البيت عليهم السلام كانوا يبادلون عثمان الحب والمودة، واستدل على ذلك بدعوى دفاعهم عنه في محنته ودفنهم له بعد مقتله، واستشهد على ذلك بنصوص من (أنساب الأشراف) للبلاذري، وتاريخ الطبري، و (شرح نهج البلاغة) لابن أبي الحديد، وشرح النهج لابن ميثم البحراني، وتاريخ خليفة بن خياط، وناسخ التواريخ، و (مروج الذهب) للمسعودي، واستدل أيضاً بزواج أبنائه من نسائهم عليهم السلام، وزواجه من ابنتي رسول الله صلى الله عليه وآله، وتسمية أبنائهم عليهم السلام باسمه، قال إحسان ظهير: «لما حوصر [عثمان] من قبل البغاة، أرسل عليّ ابنيه الحسن والحسين، وقال لهما: اذهبا بسيفكما حتى تقوما على باب عثمان فلا تدعا أحداً يصل إليه [«أنساب الأشراف» للبلاذري ج٥ ص٦٨، ٦٩ ط مصر]، وبعث عدة من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله أبناءهم ليمنعوا الناس الدخول على عثمان، وكان فيمن ذهب للدفاع عنه ولزم الباب ابن عم عليّ عبد الله بن عباس، ولما أمّره ذو النورين في تلك الأيام الهالكة السوداء على الحج قال: والله يا أمير المؤمنين! لجهاد هؤلاء أحب إلي من الحج، فأقسم عليه لينطلقن [«تاريخ الأمم والملوك» أحوال سنة ٣٥]، وكما اشترك على المرتضى رضي الله عنه أول الأمر بنفسه في الدفاع عنه فقد حضر هو بنفسه مراراً، وطرد الناس عنه، وأنفذ إليه ولديه وابن أخيه عبد الله بن جعفر [«شرح نهج البلاغة» لابن أبي الحديد ج١٠ ص٥٨١ ط قديم إيران]، (وانعزل عنه بعد أن دافع عنه طويلاً بيده ولسانه فلم يمكن الدفع)[«شرح ابن ميثم البحراني» ج٤ ص٣٥٤ ط طهران]، (نابذهم بيده ولسانه وبأولاده فلم يغن شيئا) [«شرح ابن أبي الحديد» تحت بايعني القوم الذين بايعوا أبا بكر]، وقد ذكر ذلك نفسه حيث قال : والله لقد دفعت عنه حتى حسبت أن أكون آثما [«شرح نهج البلاغة» لابن أبي الحديد ج٣ ص٢٨٦]؛ لأن ذا النورين منعهم عن الدفاع وقال: اعزم عليكم لما رجعتم فدفعتم أسلحتكم، ولزمتم بيوتكم [«تاريخ خليفة بن خياط» ج١ ص١٥١، ١٥٢ ط

عراق]، (ومانعهم الحسن بن علي وعبد الله بن الزبير ومحمد بن طلحة... وجماعة معهم من أبناء الأنصار، فزجرهم عثمان، وقال: أنتم في حل من نصرتي [«شرح النهج» تحت عنوان محاصرة عثمان ومنعه الماء]، وجرح فيمن جرح من أهل البيت وأبناء الصحابة حسن بن علي رضي الله عنهما وقنبر مولاه[«الأنساب» للبلاذي ج٥ ج٩٥، «البداية» تحت «قتلة عثمان»]، ولما منع البغاة الطغاة عنه الماء خاطبهم عليّ بقوله: (أيها الناس! إن الذي تفعلون لا يشبه أمر المؤمنين ولا أمر الكافرين، إن الفارس والروم لتؤسر فتطعم فتسقي، فوالله لا تقطعوا الماء عن الرجل، وبعث إليه بثلاث قرب مملوءة ماء مع فتية من بني هاشم)[«ناسخ التواريخ» ج٢ ص٥٣١، ومثله في «أنساب الأشراف»، للبلاذري ج٥ ص٦٩]، وأخيراً نريد أن ننقل من المسعودي طرفاً من الفاجعة التي نزلت، والكارثة التي ألمت فلما بلغ علياً أنهم يريدون قتله بعث بابنيه الحسن والحسين مع مواليه بالسلاح إلى بابه لنصرته، وأمرهم أن يمنعوه منهم، وبعث الزبير ابنه عبد الله، وطلحة ابنه محمداً، وأكثر أبناء الصحابة أرسلهم آباؤهم اقتداء بما ذكرنا، فصدوهم عن الدار، فرمى من وصفنا بالسهام، واشتبك القوم، وجرح الحسن، وشج قنبر، وجرح محمد بن طلحة، فخشي القوم أن يتعصب بنو هاشم وبنو أمية، فتركوا القوم في القتال على الباب، ومضى نفر منهم إلى دار قوم من الأنصار فتسوروا عليها، وكان ممن وصل إليه محمد بن أبي بكر ورجلان آخران، وعند عثمان زوجته، وأهله ومواليه مشاغل بالقتال، فأخذ محمد بن أبي بكر بلحيته، فقال : يا محمد! والله لو رآك أبوك لساءه مكانك، فتراخت يده، وخرج عنه إلى الدار، ودخل رجلان فوجداه فقتلاه، وكان المصحف بين يديه يقرأ فيه، فصعدت امرأته فصرخت وقالت: قد قتل أمير المؤمنين، فدخل الحسن والحسين ومن كان معهما من بني أمية، فوجدوه قد فاضت نفسه رضي الله عنه ، فبكوا، فبلغ ذلك علياً وطلحة والزبير وسعداً وغيرهم من

المهاجرين والأنصار، فاسترجع القوم، ودخل على الدار، وهو كالواله الحزين وقال لابنيه : كيف قتل أمير المؤمنين وأنتما على الباب؟ ولطم الحسن وضرب صدر الحسين، وشتم محمد بن طلحة، ولعن عبد الله بن الزبير [«مروج الذهب» للمسعودي ج٢ ص٣٤٤ ط بيروت]، ثم كان هو وأهله ممن دفنوه ليلاً، وصلوا عليه كما يذكر ابن أبي الحديد المعتزلي الشيعي:

فخرج به ناس يسير من أهله ومعهم الحسن بن علي وابن الزبير وأبو جهم بن حذيفة بين المغرب والعشاء، فأتوا به حائطاً من حيطان المدينة يعرف بحش كوكب وهو خارج البقيع فصلوا عليه [شرح النهج لابن أبي الحديد الشيعي ج١ ص٩٧ ط قديم إيران وج١ ص١٩٨ ط بيروت]، وكان من حب أهل البيت إياه أنهم زوجوا بناتهم من أبنائه وإياه، ولقد وجه خير خلق الله ابنتيه، وسموا أسماء أبنائهم باسمه...»[1].

الجواب

لعل المطلع ولو بشكل إجمالي على التاريخ الإسلامي، وخصوصاً زمن عثمان، يقف ببساطة على أن إحسان ظهير تناول بسطحية تامة أحداث تلك الحقبة التاريخية وفتنة عثمان ومحنته ومقتله، وأعرض بشكل واضح عن أمهات مصادر السنة ـ فضلاً عن الشيعة ـ التي نقلت لنا تلك الأحداث التي كان لها الأثر البالغ في تغير مسار التاريخ الإسلامي لاحقاً، واكتفى بترقيم الحدث وفق ما يمليه هوى نفسه، فهل يصدق باحث في التاريخ الإسلامي أن البغاة حاصروا عثمان وقتلوه، وأن الصحابة دافعوه عنه، وأن عثمان منعهم لما رآهم لا يستطيعون الدفع؟!

(١) قال إحسان ظهير: » «، الشيعة وأهل البيت، ص١٤٧ ـ ١٤٩.

وقد تقدمت الإشارة لفتنة عثمان ومقتلة، وموقف أهل البيت عليهم السلام والصحابة فيها فلا نعيد، لكن سنستقصي استدلالته على ادعائاته في المورد حسب الترتيب:

الاستدلال الأول: الاستدلال بدفاع الحسنين عليهما السلام عن عثمان

استدل إحسان ظهير كما تقدم على ما ادعاه من دفاع أهل البيت عليهم السلام عن عثمان في محنته، بدعوى أن أمير المؤمنين عليه السلام أرسل سبطي رسول الله صلى الله عليه وآله الحسن والحسين عليهما السلام للدفاع عن عثمان في محنته، واستشهد على ذلك بنصٍ من (أنساب الأشراف) للبلاذري[1].

المناقشة:

أولاً: إن نعته من حاصروا عثمان بالبغاة «**لما حوصر من قبل البغاة**»، انتهاك واضح لحرمة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله؛ إذ أن الصحابة هم الذين حاصروا عثمان، ولا خلاف في ذلك، وإنما الخلاف في قَتَلتِهِ، فقد جاء في تاريخ الطبري، عن عبد الرحمن بن يسار، قال: «**لما رأى الناس ما صنع عثمان كتب من بالمدينة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى من بالآفاق منهم، وكانوا قد تفرقوا في الثغور: انكم إنما خرجتم أن تجاهدوا في سبيل الله عز وجل تطلبون دين محمد صلى الله عليه وسلم فإن دين محمد قد أفسد من خلفكم وترك، فهلموا فأقيموا**

(١) قال إحسان: «ولذلك لما حوصر من قبل البغاة، أرسل عليّ ابنيه الحسن والحسين وقال لهما: (اذهبا بسيفكما حتى تقوما على باب عثمان فلا تدعا أحداً يصل إليه) [أنساب الأشراف، للبلاذري...]» الشيعة وأهل البيت، ص١٤٧ـ١٤٨.

دين محمد صلى الله عليه وسلم، فأقبلوا من كل أفق حتى قتلوه»[١].

وذكر ابن الأثير في تاريخه في أحداث سنة (٣٤ هـ)، قال: «في هذه السنة تكاتب نفر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وغيرهم بعضهم إلى بعض: أن أقدموا فإن الجهاد عندنا، وعظم الناس على عثمان، ونالوا منه أقبح ما نيل من أحد، وليس أحد من الصحابة ينهي ولا يذب إلا نفر منهم زيد بن ثابت، وأبو أسيد الساعدي، وكعب بن مالك، وحسان بن ثابت»[٢].

وجاء في (تاريخ الإسلام) للذهبي: «وكان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الذين خذلوه كرهوا الفتنة، وظنوا أن الأمر لا يبلغ قتله، فلما قتل ندموا على ما ضيعوه في أمره»[٣].

واعتذار الذهبي عن الصحابة بأنهم ظنوا أن الأمر لا يبلغ قتله، وأنهم ندموا على خذلانهم له، مجرد دعوى بلا دليل، ورجم بالغيب، وظن لا يغني عن الحق شيئا، ولو كان هناك نصّ صحيح على ذلك لما فات الذهبي ولأورده في المقام.

بل وردت الروايات والأخبار التاريخية الدالة على أن المهاجرين والأنصار الذين ثاروا على عثمان كان لهم موقف ثابت من عثمان قبل وبعد مقتله، فقد جاء في تاريخ الطبري ضمن أحداث حرب صفين: «أن هاشم بن عتبة الزهري دعا الناس عند المساء ألا من كان يريد الله والدار الآخرة فإلي، فأقبل إليه ناس كثير، فشد في عصابة من أصحابه علي أهل الشام مراراً... ثم إنه مضى في

(١) تاريخ الطبري، ج٣، ص ٤٠٠ ـ ٤٠١.
(٢) الكامل في التاريخ، ابن الأثير، ج٣، ص ١٥٠ ـ ١٥١.
(٣) تاريخ الإسلام، الذهبي، ج٣، ٤٤٨.

عصابة معه من القراء، فقاتل قتالاً شديداً هو وأصحابه عند المساء حتى رأوا بعض ما يسرون به، قال: فإنهم لكذلك إذ خرج عليهم فتى شاب وهو يقول... فقال له هاشم ابن عتبة: يا عبد الله، إن هذا الكلام بعده الخصام، وإن هذا القتال بعده الحساب، فاتق الله، فإنك راجع إلى الله فسائلك عن هذا الموقف وما أردت به، قال: فإني أقاتلكم لأن صاحبكم لا يصلي كما ذكر لي، وأنتم لا تصلون أيضاً: وأقاتلكم أن صاحبكم قتل خليفتنا، وأنتم أردتموه على قتله، فقال له هاشم: وما أنت وابن عفان، إنما قتله أصحاب محمد وأبناء أصحابه وقراء الناس، حين أحدث الأحداث، وخالف حكم الكتاب، وهم أهل الدين، وأولى بالنظر في أمور الناس منك ومن أصحابك، وما أظن أمر هذه الأمة وأمر هذا الدين أهمل طرفة عين»[١].

وجاء في تاريخ الطبري ضمن أحداث حرب صفين أيضاً: «أن عمار بن ياسر رحمه الله قال يومئذ: أين من يبتغي رضوان الله عليه ولا يؤوب إلى مال ولا ولد، فأتته عصابة من الناس فقال: أيها الناس، اقصدوا بنا نحو هؤلاء الذين يبغون دم ابن عفان ويزعمون أنه قتل مظلوماً، والله ما طلبتهم بدمه ولكن القوم ذاقوا الدنيا فاستحبوها واستمرؤها، وعلموا أن الحق إذا لزمهم حال بينهم وبين ما يتمرغون فيه من دنياهم...»[٢].

وجاء في كتاب (صفين) لنصر بن مزاحم: «قام عمار بن ياسر بصفين فقال: امضوا معي عباد الله إلى قوم يطلبون فيما يزعمون بدم الظالم لنفسه، الحاكم على عباد

(١) تاريخ الطبري، ج٤ ص٣٠. الكامل في التاريخ، ابن الأثير، ج٣ ص٣١٣.
(٢) تاريخ الطبري، ج٤ ص٢٧.

الله بغير ما في كتاب الله، إنما قتله الصالحون المنكرون للعدوان، الآمرون بالإحسان»[١].

وأخرج ابن عساكر بسنده إلى عبد الرحمن الهمداني، قال: «دخل أبو الطفيل عامر بن واثلة الكناني على معاوية، فقال له معاوية: أبو الطفيل، قال: نعم، قال: أنت من قتلة عثمان، قال: لا، ولكن ممن حضره فلم ينصره، قال: ما منعك من نصره، قال: لم ينصره المهاجرون والأنصار ولم تنصره أنت، قال معاوية: أما طلبي بدمه نصرة له، فضحك أبو الطفيل وقال: أنت وعثمان كما قال الشاعر:

لا ألفينك بعد الموت تندبني وفي حياتي ما زودتني زادي»[٢]

فهذه الروايات والأخبار وغيرها تدل بوضوح على موقف ثابت للصحابة من عثمان قبل وبعد مقتله، وأنهم كانوا يعتقدون بأنه قد خالف الكتاب والسنة واستحق القتل.

مضافاً إلى أن عائشة وطلحة وثلة من كبار الصحابةكانوا في مقدمة المحرضين على عثمان كما تقدم.

فقد أججت هذه التحريضات والدعوات مشاعر المسلمين، وزرعت في قلوبهم الكراهية والمعارضة لعثمان، حتى كانت سبباً لمقتله بعد ذلك.

وبهذا يتضح أن الذين حرضوا على عثمان وثاروا عليه وحاصروه وقتلوه هم أصحاب رسول الله ﷺ وليس البغاة كما زعم إحسان ظهير!

ثانياً: أن البلاذري من أعلام السنة، وكتابه (أنساب الأشراف) من المصادر

(١) وقعة صفين، نصر بن مزاحم، ص٣١٩.

(٢) تاريخ مدينة دمشق، ابن عساكر، ج٢٦ ص١١٧.

المهمة عندهم، وقد ترجم له ابن حجر في (لسان الميزان)، قال: «أحمد بن يحيى بن جابر بن داود البلاذري، صاحب التصانيف، سمع من بن سعد، والدولابي، وعفان، وشيبان بن فروخ، وابن المديني، وعنه محمد بن خلف، ووكيع القاضي، ويعقوب بن نعيم، وأحمد بن عمار، ويحيى بن النديم، وغيره...»[1].

وترجمه أيضاً ابن عساكر في تاريخه، قال: «**أحمد بن يحيى بن جابر بن داود، أبو الحسن، ويقال: أبو جعفر، ويقال: أبو بكر، البغدادي، البلاذري، الكاتب، صاحب التاريخ... بلغني أن البلاذري كان أديباً، رواية، له كتب جياد، ومدح المأمون بمدائح، وجالس المتوكل، وتوفي في أيام المعتمد، ووسوس في آخر عمره**»[2].

ومن الغريب أن يحتج بهذا المصدر على الشيعة، خصوصاً وأن منهج السنة في الاحتجاج هو رد حتى الرواية التي في سندها شيعي على الرغم من توثيقهم له، ومن هنا ردوا بعض روايات الوصية وأن رسول الله صلى الله عليه وآله أوصى للإمام عليه السلام، قال ابن الجوزي: «الحديث الرابع والعشرون: في الوصية إليه [أمير المؤمنين عليه السلام] يرويه سلمان، وله أربع طرق... الطريق الرابع... عن قيس بن ميناه، عن سلمان، قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: (وصيي على بن أبي طالب)... وأما الطريق الرابع فإن قيس [بن][3] ميناه من كبار الشيعة، ولا يتابع على هذا الحديث»[4].

فكيف يحتج برواية سنية، من مصدر سني، على الشيعي؟! وهذا ما قلناه

(١) لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني، ج١، ص٣٢٢ ـ ٣٢٣.

(٢) تاريخ مدينة دمشق، ابن عساكر، ج٦، ص٧٤.

(٣) قال محقق الكتاب: «في مكانها بياض بالأصل»، الموضوعات، ابن الجوزي، ج١، ص٣٧٥.

(٤) الموضوعات، ابن الجوزي، ج١، ص٣٧٤ ـ ٣٧٦.

جرياً على مبنى القوم وإلزاماً لهم بما ألزموا به أنفسهم.

ثالثاً: أن ما ذكره إحسان ظهير عن البلاذري في أنسابه عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال لسبطي رسول الله صلى الله عليه وآله: «**اذهبا بسيفكما حتى تقوما على باب عثمان فلا تدعا أحداً يصل إليه**»، هو فقرة من رواية طويلة أوردها البلاذري في (أنساب الأشراف) في قصة مقتل عثمان، ولها وجه صحيح غير ما ذكره ظهير من الوجه الفاسد، وقبل بيان ذلك الوجه الصحيح إليك نصّ الرواية:

قال البلاذري في (أنساب الأشراف): «**وحدثني هشام بن عمار الدمشقي أبو الوليد، حدثنا محمد بن سميع، عن محمد بن أبي ذئب، عن ابن شهاب الزهري، عن سعيد بن المسيب: (أن المصريين لما قدموا فشكوا عبد الله بن سعد بن أبي سرح سألوا عثمان أن يولي مكانه محمد بن أبي بكر، فكتب عهده وولاه ووجه معهم عدة من المهاجرين والأنصار ينظرون فيما بينهم وبين ابن أبي سرح، فشخص محمد بن أبي بكر وشخصوا جميعاً، فلما كانوا على مسيرة ثلاث من المدينة إذا هم بغلام أسود على بعير وهو يخبط البعير خبطاً كأنه رجل يَطلب أو يُطلب، فقال له أصحاب محمد بن أبي بكر: ما قصتك وما شأنك، هارب أو طالب؟ فقال لهم مرةً: أنا غلام أمير المؤمنين، وقال مرة أخرى: أنا غلام مروان وجهني إلى عامل مصر برسالة، قالوا: فمعك كتاب؟ قال: لا، ففتشوه فلم يجدوا معه شيئاً، وكانت معه إداوة قد يبست وفيها شيء يتقلقل، فحركوه ليخرج فلم يخرج، فشقوا الإداوة فإذا فيها كتاب من عثمان إلى ابن أبي سرح، فجمع محمد من كان معه من المهاجرين والأنصار وغيرهم، ثم فك الكتاب بمحضر منهم فإذا فيه: إذ أتاك محمد بن أبي بكر وفلان وفلان فاحتل لقتلهم وأبطل كتاب محمد، وقر على عملك حتى يأتيك رأيي، واحبس من**

يجيء إلي متظلماً منك إن شاء الله، فلما قرأوا الكتاب فزعوا وغضبوا ورجعوا إلى المدينة، وختم محمد بن أبي بكر الكتاب بخواتيم نفر ممن كان معه ودفعه إلى رجل منهم، وقدموا المدينة فجمعوا علياً وطلحة والزبير وسعداً ومن كان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، ثم فكوا الكتاب بمحضر منهم وأخبروهم بقصة الغلام وأقرأهم الكتاب فلم يبق أحد من أهل المدينة إلا حنق على عثمان، وزاد ذلك من غضب لابن مسعود وعمار بن ياسر وأبي ذر حنقاً وغيظاً، وقام أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بمنازلهم ما منهم أحد إلا وهو مغتنم لما في الكتاب، وحاصر الناس عثمان وأجلب عليه محمد بن أبي بكر ببني تيم وغيرهم، وأعانه على ذلك طلحة بن عبيد الله، وكانت عائشة تقرصه كثيراً، ودخل عليّ وطلحة والزبير وسعد وعمار في نفر من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم كلهم بدري على عثمان، ومع عليّ الكتاب والغلام والبعير، فقال له علي: هذا الغلام غلامك؟ قال: نعم، قال: والبعير؟ قال: نعم، قال: وأنت كتبت هذا الكتاب؟ قال: لا، وحلف بالله ما كتبت هذا الكتاب ولا أمرت به ولا علمت شأنه، فقال له علي: أفالخاتم خاتمك؟ قال: نعم، قال: فكيف يخرج غلامك ببعيرك بكتاب عليه خاتمك ولا تعلم به؟ فحلف بالله ما كتبت الكتاب ولا أمرتُ به ولا وجهت هذا الغلام إلى مصر قط، وعرفوا أنه خط مروان فسأله أن يدفع إليهم مروان فأبى، وكان مروان عنده في الدار، فخرج أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم من عنده غاضباً وعلموا أنه لا يحلف بباطل، إلا أن قوماً قالوا: لن يبرأ عثمان في قلوبنا إلا بأن يدفع إلينا مروان حتى نبحثه عن الأمر، ونعرف حال الكتاب وكيف يؤمر بقتل رجال من أصحاب رسول الله بغير حق، فإن يكن عثمان كتبه عزلناه، وإن يكن مروان كتبه عن لسان عثمان نظرنا ما يكون منا في أمر مروان، فلزموا بيوتهم، وأبى عثمان أن يخرج مروان؛

فحاصر الناس عثمان ومنعوه الماء، فأشرف على الناس فقال: أفيكم علي؟ فقالوا: لا، قال: أفيكم سعد، فقالوا: لا، فسكت ثم قال: ألا أحدٌ يبلغ فيسقينا ماءً؟ فبلغ ذلك علياً فبعث إليه بثلاث قربٍ مملوءة ماءً فما كادت تصل إليه، وجرح بسببها عدة من موالي بني هاشم وبني أمية حتى وصلت؟ وبلغ علياً أن القوم يريدون قتل عثمان فقال: إنما أردنا مروان، فأما قتل عثمان فلا، وقال للحسن والحسين: اذهبا بسيفكما حتى تقوما على باب عثمان فلا تدعا أحداً يصل إليه[1]، وبعث الزبير ابنه عبد الله، وبعث طلحة ابنه على كره، وبعث عدة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أبناءهم ليمنعوا الناس من الدخول على عثمان ويسألوه إخراج مروان، فلما رأى محمد بن أبي بكر، وقد رمى الناس عثمان بالسهام حتى خُضب الحسن بالدماء على بابه، وأصاب مروان سهم وهو في الدار، وخُضب محمد بن طلحة، وشُج قنبر مولى علي، خشي محمد بن أبي بكر أن يغضب بنو هاشم لحال الحسن والحسين فيثيروها فتنةً، وأخذ بيد رجلين فقال لهما: إن جاءت بنو هاشم فرأت الدماء على وجه الحسن كشفوا الناس عن عثمان وبطل ما تريدون، ولكن مروا بنا حتى نتسور عليه الدار فنقتله من غير أن يعلم أحد، فتسور محمد وصاحباه من دار رجل من الأنصار حتى دخلوا على عثمان وما يعلم أحد ممن كان معه لأنهم كانوا فوق البيوت ولم يكن معه إلا امرأته، فقال محمد بن أبي بكر: أنا أبدأكما بالدخول، فإذا أنا ضبطته فادخلا فتوجاه حتى تقتلاه، فدخل محمد فأخذ بلحيته فقال له عثمان: والله لو رآك أبوك لساء مكانك مني، فتراخت يده، ودخل الرجلان عليه فتوجآه حتى قتلاه وخرجوا هاربين من حيث دخلوا،

(١) هذا هو محل الشاهد في الكلام، وهو قوله: «وقال للحسن والحسين: اذهبا بسيفكما حتى تقوما على باب عثمان فلا تدعا أحداً يصل إليه».

وصرخت امرأته إلى الناس فلم يُسمع صراخها لما كان في الدار من الجلبة، وصعدت امرأته إلى الناس فقالت: إن أمير المؤمنين قد قتل، فدخل الحسن والحسين ومن كان معهما فوجدوا عثمان مذبوحاً، فانكبوا عليه يبكون، وخرجوا ودخل الناس فوجدوه مذبوحاً، وبلغ عليّ بن أبي طالب الخبر، وطلحة، والزبير، وسعداً، ومن كان بالمدينة فخرجوا وقد ذهبت عقولهم للخبر الذي أتاهم حتى دخلوا على عثمان فوجدوه مقتولاً فاسترجعوا، وقال علي لابنيه: كيف قتل أمير المؤمنين وأنتما على الباب، ورفع يده فلطم الحسن، وضرب صدر الحسين، وشتم محمد بن طلحة، ولعن عبد الله بن الزبير، وخرج عليّ وهو غضبان يرى أن طلحة أعان على ما كان، فلقيه طلحة فقال: ما لك يا أبا الحسن ضربت الحسن والحسين، فقال: عليك لعنة الله أبيت إلا أن يسوءني ذلك، يقتل أمير المؤمنين، رجلٌ من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بدريٌّ لم يقم عليه بينة ولا حجة، فقال طلحة: لو دفع مروان لم يُقتل، فقال علي: لو أخرج إليكم مروان لقتل قبل أن تثبت عليه حكومة، وخرج عليّ فأتى منزله وجاء الناس كلهم يهرعون إلى علي، أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم وهم يقولون: إن أمير المؤمنين علي، حتى دخلوا داره فقالوا له: نبايعك فمد يدك فإنه لا بد من أمير، فقال علي: ليس ذاك إليكم إنما ذاك إلى أهل بدر فمن رضي به أهل بدر فهو خليفة، فلم يبق أحد من أهل بدر إلاّ أتى علياً فقالوا: ما نرى أحداً أحق بها منك فمد يدك نبايعك، فقال: أين طلحة والزبير؟ وكان طلحة أول من بايعه بلسانه وسعدٌ بيده، فلما رأى عليّ ذلك صعد المنبر وكان أول من صعد إليه، فبايعه طلحة بيده، وكانت إصبع طلحة شلاء فتطير منها عليّ وقال: ما أخلقه أن ينكث، ثم بايعه الزبير وسعد وأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم جميعاً، ثم نزل فدعا الناس وطلب مروان،

وبني أبي معيط فهربوا منه، وخرجت عائشة رضي الله تعالى عنها باكية تقول: قُتل عثمان رحمه الله، فقال لها عمار بن ياسر عَبدُ المُلْكِ أنت بالأمس تحرضين عليه ثم أنت اليوم تبكينه، وجاء عليّ إلى امرأة عثمان فقال لها: من قتل عثمان رحمه الله تعالى؟فقالت: لا أدري، دخل عليه رجلان لا أعرفهما إلا أن أرى وجوههما، وكان معهما محمد بن أبي بكر، وأخبرت علياً والناس بما صنع محمد، فدعا عليّ محمداً فسأله عما ذكرت امرأة عثمان، فقال محمد: لم تكذب فقد دخلت والله عليه وأنا أريد قتله، فذكر أبي فقمت عنه وأنا تائب، والله ما قتلته ولا أمسكته، قالت امرأة عثمان: صدق»[1].

وأخرجه أيضاً ابن شبة في (تاريخ المدينة)، بسنده عن ابن سميع، عن ابن أبي ذئب، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب[2].

وسند هذا الحديث ضعيف بابن سميع، فقد ذكره العقيلي في الضعفاء[3]، وأبو الوفاء في المدلسين[4]، وقال ابن حبان: «فأما خبره الذي روى عن بن أبي ذئب عن الزهري عن سعيد بن المسيب في مقتل عثمان لم يسمعه من بن أبي ذئب، سمعه من إسماعيل بن يحيى بن عبيد الله التيمي، عن بن أبي ذئب، فدلس عنه، وإسماعيل واه»[5].

وقال ابن شبة في ذيل الحديث: «وهذا حديث كثير التخليط، منكر الإسناد، لا يعرف صاحبه الذي رواه عن ابن أبي ذئب، وأما ابن أبي ذئب ومن فوقه فأقوياء [يعني

(١) أنساب الأشراف، البلاذري، ج٢، ص٢٨٣ ـ ٢٨٥.
(٢) تاريخ المدينة، ابن شبة، ج٤، ص١٣٠٣ ـ ١٣٠٥.
(٣) ضعفاء العقيلي، ج٤، ص١١٥.
(٤) التبيين لأسماء المدلسين، أبو الوفا الحلبي الطرابلسي، ص١٩٣.
(٥) الثقات، ابن حبان، ج٩، ص٤٣.

الزهري وسعيد بن المسيب]»[١].

كما أن الرواية تفوح منها رائحة الوضع في بعض مضامينها، كقوله: «**ورفع يده فلطم الحسن، وضرب صدر الحسين، وشتم محمد بن طلحة، ولعن عبد الله بن الزبير**»، فإن مثل هذا التصرف لا يمكن صدوره من أمير المؤمنين عليه السلام[٢].

---

(١) تاريخ المدينة، ابن شبة، ج٤، ص١٣٠٦.

(٢) خصوصاً مع الأخذ بعين الاعتبار نهي رسول الله صلى الله عليه وآله عن الشتم واللعن، فقد أخرج البخاري في صحيحه أن رسول الله صلى الله عليه وآله «**يا معشر النساء تصدقن فانى أريتكن أكثر أهل النار، فقلن: وبم يا رسول الله؟ قال تكثرن اللعن**»، صحيح البخاري، ج١، ص٧٨. وأخرج الترمذي في سننه، بسنده عن عبد الله، قال: «**قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (سباب المسلم فسوق وقتاله كفر)، قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح**» سنن الترمذي، ج٣، ص٢٣٨. وأفرد أبو داود في سننه باباً (في اللعن)، جاء فيه عن أبي الدرداء، قال: «**قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن العبد إذا لعن شيئا صعدت اللعنة إلى السماء فتغلق أبواب السماء دونها، ثم تهبط إلى الأرض فتغلق أبوابها دونها، ثم تأخذ يمينا وشمالا فإذا لم تجد مساغا رجعت إلى الذي لعن، فإن كان لذلك أهلا وإلا رجعت إلى قائلها**»، سنن أبي داود، ج٢، ص٤٥٧. وعنه أيضاً: قال: «**سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (لا يكون اللعانون شفعاء ولا شهداء)**»، المصدر نفسه، ج٢، ص٤٥٨. وفيه أيضاً: عن سمرة بن جندب أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «**لا تلاعنوا بلعنة الله ولا بغضب الله ولا بالنار**»، المصدر نفسه، ج٢، ص٤٥٨. وفيه أيضاً: عن ابن عباس: «**أن رجلا لعن الريح، وقال مسلم: إن رجلا نازعته الريح رداءه على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فلعنها، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: (لا تلعنها فإنها مأمورة وإنه من لعن شيئا ليس له بأهل رجعت اللعنة عليه)**»، المصدر نفسه، ج٢، ص٤٥٨.

ومن المواضع الاخرى التي تفوح منها رائحة الوضع أيضاً قوله: «**وكانت إصبع طلحة شلاء فتطير منها عليّ**»، خصوصا إذا ما اخذنا بعين الاعتبار نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن الطيرة كما أخرج ذلك البخاري في صحيحه، بسنده عن أبي هريرة، قال: «**قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا عدوى، ولا طيرة، ولا هامة، ولا صفر، وفر من المجذوم كما تفر من الأسد**»، صحيح البخاري، ج٧، ص١٧.

ومن الثابت أن أمير المؤمنين عليه السلام تام الأتباع لله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله، فقد أخرج البخاري ومسلم وغيرهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال يوم خيبر: «**لأعطين هذه الراية غدا رجلا يفتح الله على يديه، يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله**»، صحيح البخاري، ج٥، ص٧٦. ج٤، ص١٢. ج٤، ص٢٠، ص٢٠٧. صحيح مسلم، ج٥، ص١٩٥. ج٧، ص١٢٠، ص١٢١، ١٢٢. ، وقال ابن حجر في شرحه للحديث: «**في الحديث تلميح بقوله تعالى: {قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ}، فكأنه أشار إلى أن علياً تام الأتّباع لرسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اتصف بصفة محبة الله له**»، فتح الباري، ج٧، ص٥٧ـ٥٨.

مضافاً إلى أن الرواية بمجموعها ليس فيها دلالة على حب أهل البيت عليهم السلام لعثمان، وإنما تدل على حرصهم عليهم السلام على المسلمين، وأن الأمور من وجهة نظرهم لا تعالج بذلك الشكل، فرفضوا بشدة ذلك الأسلوب في معالجة الخلافات بين المسلمين، لكنهم في الوقت نفسه أدانوا بقوة عثمان وسياسته كسائر المسلمين، ومن هنا فرفضهم عليهم السلام لقتل لعثمان وهو يتسنم أعلى منصب في الإسلام وإنْ كان بغير حق، وصدهم عنه، ليس دفاعاً عنه ولا حبّاً لشخصه، وإنما رفضاً لهذه الطريقة في حلّ الخلافات بين المسلمين، وقد تقدم ذكر قسماً كبيراً من النصوص التي تثبت ادانتهم عليهم السلام له وعدم رضاهم عنه وعن تصرفاته قبل قتله وبعده[1].

والشاهد الذي ساقه إحسان ظهير من أنساب البلاذري يأتي ضمن هذا السياق - إدانة عثمان ورفض قتله - لكنه قطع صدره ليستقيم له الاستدلال، والأمر واضح لمن لاحظ أصل الرواية كما تقدم «**وبلغ علياً أن القوم يريدون قتل عثمان فقال: إنما أردنا مروان، فأما قتل عثمان فلا، وقال للحسن والحسين: اذهبا بسيفكما حتى تقوما على باب عثمان فلا تدعا أحداً يصل إليه**».

فالرواية صريحة الدلالة على إدانة أمير المؤمنين عليه السلام لسياسة عثمان لكن في الوقت نفسه كان عليه السلام يعارض قتله، والظاهر أن كثير من علماء السنة التفتوا لذلك، ومن هنا ضعفوا رواية ابن سميع في قصة مقتل عثمان بالرغم من وثاقته، بدعوى تدليسه عن ابن أبي ذئب، وأنه لم يسمع عنه قصة المقتل

(١) أنساب الأشراف، البلاذري، ج٦، ص١٣٣، ص١٣٧، ص١٣٨ ـ ١٣٩، ص٢٠٨ ـ ٢٠٩. الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ابن عبد البر، ج٤ ص١٥٥٤. الطبقات الكبرى، ابن سعد، ج٣ ص٦٤، أنساب الأشراف، البلاذري، ج٦.

وإنما سمعه من إسماعيل بن يحيى بن عبيد الله التيمي، عن بن أبي ذئب، فدلس عنه، وإسماعيل واه، كما تقدم عن ابن حبان[1]، لكن إحسان ظهير ينظر بعين واحدة، فأقتطع تلك العبارة من الرواية ودلس فيها، متجاهلاً أن الرواية سنية من مصدر سني فيها دلالة قوية على كثير من الأمور التي تتعارض مع عقيدتهم في الصحابة، والتي حاولوا التنصل منها بدعوى تدليس ابن سميع.

ويؤيد ذلك ما أخرجه ابن شبة النميري (ت/ ٢٦٠ هـ) في (تاريخ المدينة)، والبلاذري (ت/ ٢٧٩ هـ) في (أنساب الأشراف)، والطبراني (ت/ ٣٦٠ هـ) في (المعجم الكبير)، وابن عساكر (ت/ ٥٧١ هـ) في (تاريخ مدينة دمشق)، وابن كثير (ت/ ٧٧٤ هـ) في (البداية والنهاية)، وغيرهم، بسندهم عن عمير، قال: «**خطبهم علي رضي الله تعالى عنه فقطعوا عليه خطبته، فقال: (إنما وهنت يوم قتل عثمان رضي الله تعالى عنه)، وضرب لهم مثلا: (مثل ثلاثة أثوار وأسد اجتمعن في أجمة، أسود وأحمر وأبيض، وكان الأسد إذا أراد واحدا منهن اجتمعن عليه فامتنعن عليه، فقال الأسد للأسود والأحمر: إنما يفضحنا في أجمتنا ويشهرنا هذا الأبيض فدعاني حتى آكله فلونكما على لوني ولوني على لونكما، فحمل عليه الأسد فلم يلبث أن قتله، ثم قال للأسود: إنما يفضحنا ويشهرنا في أجمتنا هذا الأحمر فدعني حتى آكله فلوني على لونك ولونك على لوني، فحمل عليه فقتله، ثم قال للأسود: إني آكلك، قال: دعني أصوت ثلاثة أصوات، فقال: ألا إنما أكلت يوم أكل الأبيض، ألا إنما أكلت يوم أكل الأبيض، ألا إنما أكلت يوم**

(١) الثقات، ابن حبان، ج٩، ص٤٣.

أكل الأبيض، ألا إنما وهنت يوم قتل عثمان)»[١].

رابعاً: إن ما ذكره إحسان ظهير عن البلاذري بقوله: «وجرح فيمن جرح من أهل البيت وأبناء الصحابة حسن بن علي رضي الله عنهما، وقنبر مولاه ["الأنساب" للبلاذري]»، هو بعض مضمون الرواية الطويلة المتقدمة التي أوردها البلاذري في أنسابه في قصة مقتل عثمان، بسنده عن محمد بن سميع، عن محمد بن أبي ذئب، عن ابن شهاب الزهري، عن سعيد بن المسيب[٢].

وقد تقدم أن الرواية واهية سنداً ومضموناً، فأمّا من حيث السند فضعيفة بابن سميع، فقد ذكره العقيلي في الضعفاء[٣]، وأبو الوفاء في المدلسين[٤]، وذكر ابن حبان بأن ابن سميع قد دلس في الخبر الآنف فإنه لم يسمعه عني أبي ذئب وإنما سمعه عن إسماعيل عن أبي ذئب، ثم ضعف اسماعيل[٥].

وأمّا من حيث المضمون فيفوح من بعض فقراتها رائحة الوضع، فقد أخرجها ابن شبة في (تاريخ المدينة)[٦] بالسند المتقدم، وقال في ذيلها: «وهذا حديث كثير التخليط، منكر الإسناد، لا يعرف صاحبه الذي رواه عن ابن أبي ذئب، وأما

(١) تاريخ المدينة، ابن شبة النميري، ج٤، ص١٢٣٣ ـ ١٢٣٤. انساب الأشراف، البلاذري، ج١، ص٢٩٥. المعجم الكبير، الطبراني، ج١، ص٨٠. تاريخ مدينة دمشق، ابن عساكر، ج٣٩، ص٤٧٢ ـ ٤٧٣. البداية والنهاية، ابن كثير، ج٧، ص٢١٦.
(٢) أنساب الأشراف، البلاذري، ج٢، ص٢٨٤.
(٣) ضعفاء العقيلي، ج٤، ص١١٥.
(٤) التبيين لأسماء المدلسين، أبو الوفا الحلبي الطرابلسي، ص١٩٣.
(٥) الثقات، ابن حبان، ج٩، ص٤٣. ونصّ كلامه: «فأما خبره الذي روى عن بن أبي ذئب عن الزهري عن سعيد بن المسيب في مقتل عثمان لم يسمعه من بن أبي ذئب، سمعه من إسماعيل بن يحيى بن عبيد الله التيمي، عن بن أبي ذئب، فدلس عنه، وإسماعيل واه».
(٦) تاريخ المدينة، ابن شبة، ج٤، ص١٣٠٣ ـ ١٣٠٥.

ابن أبي ذئب ومن فوقه فأقوياء [يعني الزهري وسعيد بن المسيب]»[1].

ولا يخفى أن ما جاء فيها من قوله: «خشي محمد بن أبي بكر أن يغضب بنو هاشم لحال الحسن والحسين فيثيروها فتنةً»، تعريض واضح ببني هاشم وأنهم أصحاب فتنة، وهذا الأمر تكذبه المعطيات التاريخية التي نقلت السيرة العطرة لهذه الأسرة الكريمة التي لم ترى الأمة منها سوى النور والعطاء والخير والبركة والتضحية في سبيل صلاح هذه الأمة، ولا نريد الخوض في ذلك فإن فيه خروج عن أصل الموضوع.

الاستدلال الثاني: الاستدلال بدفاع ابن عباس عن عثمان

استدل إحسان ظهير على ما ادعاه من دفاع أهل البيت عليهم السلام عن عثمان في محنته، بدفاع ابن عباس عنه فيها، واستشهد على ذلك بنص من تاريخ الطبري، قال إحسان ظهير: «وكان فيمن ذهب للدفاع عنه ولزم الباب ابن عم عليّ عبد الله بن عباس، ولما أمّره ذو النورين في تلك الأيام الهالكة السوداء على الحج قال: (والله يا أمير المؤمنين! لجهاد هؤلاء أحب إلي من الحج)، فأقسم عليه لينطلقن [«تاريخ الأمم والملوك أحوال» سنة ٣٥]»[2].

المناقشة:

أولاً: تقدم إن الحجة عند الشيعة منحصرة برسول الله صلى الله عليه وآله وآله المعصومين عليهم السلام، فأقوالهم عليهم السلام حجة وكذا أفعالهم وتقريرهم، فهم عليهم السلام

(١) المصدر نفسه، ج٤، ص١٣٠٦.

(٢) الشيعة وأهل البيت، ص١٤٧.

ملاك الهدى والضلال، وما عداهم لا عبرة بهم أساءوا أو أحسنوا حتى لو كانوا قريبي النسب لهم عليهم السلام، ومن هنا رفض الشيعة أقرب الناس لأهل البيت عليهم السلام بسبب انحرافهم عن نهجهم، كرفضهم لجعفر بن الإمام علي الهادي عليه السلام، وقد تقدمت الإشارة لذلك.

ففعل ابن عباس أو قوله لا يمكن أن يحتج به على الشيعة.

ثانياً: أن الطبري من أعلام السنة، وتاريخه من أمهات المصادر التاريخية عندهم، وقد ترجم له الخطيب في (تاريخ بغداد)، قال: «محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب، أبو جعفر الطبري... قال الشيخ أبو بكر: (استوطن الطبري بغداد وأقام بها إلى حين وفاته، وكان أحد أئمة العلماء، يحكم بقوله، ويرجع إلى رأيه لمعرفته وفضله، وكان قد جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره، وكان حافظاً لكتاب الله، عارفاً بالقراءات، بصيراً بالمعاني، فقيهاً في أحكام القرآن، عالماً بالسنن وطرقها، صحيحها وسقيمها، وناسخها ومنسوخها، عارفاً بأقوال الصحابة والتابعين، ومن بعدهم من الخالفين في الأحكام، ومسائل الحلال والحرام، عارفاً بأيام الناس وأخبارهم، وله الكتاب المشهور في «تاريخ الأمم والملوك»...)»[1].

وترجم له أيضاً الذهبي في (ميزان الاعتدال)، قال: «محمد بن جرير بن يزيد الطبري، الإمام [الجليل المفسر]، أبو جعفر، صاحب التصانيف الباهرة، مات سنة عشر وثلاثمائة، ثقة، صادق، فيه تشيع [يسير] وموالاة لا تضر، أقذع أحمد بن علي السليماني الحافظ، فقال: (كان يضع للروافض)، كذا قال السليماني، وهذا رجم بالظن الكاذب، بل ابن جرير من كبار أئمة الإسلام المعتمدين، وما ندعى عصمته من الخطأ، ولا يحل لنا أن نؤذيه بالباطل والهوى، فإن كلام العلماء بعضهم في بعض ينبغي أن يتأنى فيه، ولاسيما في مثل

(١) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج٢، ص١٥٩ ـ ١٦١.

إمام كبير»[1].

وردّ الذهبي على دعوى أحمد بن علي السليماني أوضح شاهد على أن الطبري من كبار أعلام السنة.

ولا يحتج بهذا المصدر وأمثاله من مصادر السنة في مقام إلزام الشيعي، لاسيما في المسائل الخلافية، فإن لها منهجاً خاصاً في الاستدلال تقدمت الإشارة إليه في مقدمة الكتاب، واستشهاد الشيعة بهذه المصادر يقتصر على الاحتجاج لا الاستدلال، فهم يحتجون بها على السنة لكنهم لا يستدلون بها في إثبات معارفهم، وهذا المنهج لا يختص بالشيعة، ومن هنا ردّ السنة كثيراً من الروايات التي في سندها شيعي على الرغم من توثيقهم له، كما تقدم في ردّ ابن الجوزي لرواية سلمان في الوصية بدعوى أن فيها قيس بن ميناه وأنه من كبار الشيعة، ولا يتابع على هذا الحديث[2].

فكيف يحتج بخبر سني، من مصدر سني، لإلزام الشيعي؟!

ثالثاً: إن ما ذكره إحسان ظهير عن الطبري في تاريخه من أن عثمان أشرف على الناس فقال: **«يا عبد الله بن عباس، فدعى له، فقال: اذهب، فأنت على الموسم، وكان ممن لزم الباب، فقال: والله يا أمير المؤمنين لجهاد هؤلاء أحب إلي من الحج»**، هو فقرة من رواية طويلة أوردها الطبري تاريخه في قصة حصار عثمان، وإليك نص الرواية:

قال الطبري في تاريخه: «**كتب إلي السري: عن شعيب، عن سيف، عن أبي**

(١) اختيار معرفة الرجال، ج١، ص٢٧٩ ـ ٢٨١.
(٢) ميزان الاعتدال، الذهبي، ج٣، ص٤٩٨ ـ ٤٩٩.

حارثة وأبي عثمان ومحمد وطلحة، قالوا: كان الحصر أربعين ليلة والنزول سبعين، فلما مضت من الأربعين ثمان عشرة قدم ركبان من الوجوه فأخبروا خبر من قد تهيأ إليهم من الآفاق، حبيب من الشأم، ومعاوية من مصر، والقعقاع من الكوفة، ومجاشع من البصرة، فعندها حالوا بين الناس وبين عثمان ومنعوه كل شيء حتى الماء، وقد كان يدخل علي بالشيء مما يريد، وطلبوا العلل فلم تطلع عليهم علة، فعثروا في داره بالحجارة ليرموا فيقولوا قوتلنا وذلك ليلاً، فناداهم ألا تتقون الله، ألا تعلمون أن في الدار غيري، قالوا: لا والله ما رميناك، قال: فمن رمانا؟ قالوا: الله، قال: كذبتم، إن الله عز وجل لو رمانا لم يخطئنا وأنتم تخطئوننا، وأشرف عثمان على آل حزم وهم جيرانه فسرح ابنا لعمرو إلى علي بأنهم قد منعونا الماء فإن قدرتم أن ترسلوا إلينا شيئاً من الماء فافعلوا، وإلى طلحة وإلى الزبير وإلى عائشة رضي الله عنها وأزواج النبي صلى الله عليه وسلم فكان أولهم إنجاداً له علي وأم حبيبة، جاء علي في الغلس فقال: (يا أيها الناس إن الذي تصنعون لا يشبه أمر المؤمنين ولا أمر الكافرين، لا تقطعوا عن هذا الرجل المادة، فإن الروم وفارس لتأسر فتطعم وتسقى، وما تعرض لكم هذا الرجل فبم تستحلون حصره وقتله؟)، قالوا: لا والله ولا نعمة عين، لا نتركه يأكل ولا يشرب، فرمى بعمامته في الدار بأني قد نهضت فيما أنهضتني، فرجع وجاءت أم حبيبة على بغله لها برحالة مشتملة على إداوة، فقيل أم المؤمنين أم حبيبة، فضربوا وجه بغلتها، فقالت: إن وصايا بني أمية إلى هذا الرجل فأحببت أن ألقاه فأسأله عن ذلك كيلا تهلك أموال أيتام وأرامل، قالوا: كاذبة، وأهووا لها وقطعوا حبل البغلة بالسيف، فندت بأم حبيبة، فتلقاها الناس وقد مالت رحالتها فتعلقوا بها وأخذوها وقد كادت تقتل، فذهبوا بها إلى بيتها، وتجهزت عائشة خارجة إلى الحج هاربة، واستتبعت أخاها فأبت، فقالت: أما والله لئن استطعت أن يحرمهم الله ما يحاولون لأفعلن، وجاء حنظلة الكاتب حتى قام

على محمد بن أبي بكر فقال: يا محمد تستتبعك أم المؤمنين فلا تتبعها، وتدعوك ذؤبان العرب إلى ما لا يحل فتتبعهم؟ فقال: ما أنت وذاك يا ابن التميمية، فقال: يا ابن الخثعمية إن هذا الأمر إن صار إلى التغالب غلبتك عليه بنو عبد مناف، وانصرف وهو يقول... ولحق بالكوفة، وخرجت عائشة وهي ممتلئة غيظاً على أهل مصر، وجاءها مروان بن الحكم فقال: يا أم المؤمنين لو أقمت كان أجدر أن يراقبوا هذا الرجل، فقالت: أتريد أن يصنع بي كما صنع بأم حبيبة ثم لا أجد من يمنعني؟ لا والله، ولا أعير ولا أدري إلى ما يسلم أمر هؤلاء، وبلغ طلحة والزبير ما لقي علي وأم حبيبة فلزموا بيوتهم، وبقي عثمان يسقيه آل حزم في الغفلات عليهم الرقباء، فأشرف عثمان على الناس فقال: يا عبد الله بن عباس، فدعى له، فقال اذهب فأنت على الموسم، وكان ممن لزم الباب، فقال: والله يا أمير المؤمنين لجهاد هؤلاء أحب إلي من الحج، فأقسم عليه لينطلقن، فانطلق ابن عباس على الموسم تلك السنة»[1].

وقد احتج إحسان ظهير بمقاطع من هذه الرواية في عدة مناسبات بالرغم من أنها رواية سنية من مصدر سني، وسندها ضعيف بشعيب، وسيف.

فأمّا شعيب فهو مجهول، وذكره ابن عدي في الضعفاء، قال: «شعيب بن إبراهيم هذا له أحاديث وأخبار، وهو ليس بذلك المعروف، ومقدار ما يروي من الحديث والأخبار ليست بالكثيرة، وفيه بعض النكرة؛ لأن في أخباره وأحاديثه ما فيه تحامل على السلف»[2].

(١) تاريخ الطبري، ج٣، ص٤١٦ ـ ٤١٨.
(٢) الكامل، ابن عدي، ج٤، ص٤.

وقال الذهبي في (ميزان الاعتدال): «**فيه جهالة**»[1].

وكذا ابن حجر في (لسان الميزان)[2]، وقد حكى فيه قول ابن عدي المتقدم، وقول ابن حبان في (الثقات) و استظهر أن يكون المذكور فيه غيره، قال: «**وفي ثقات بن حبان شعيب بن إبراهيم من أهل الكوفة يروى عن محمد بن أبان البلخي، روى عنه يعقوب بن سفيان، فيحتمل أن يكون هو، والظاهر أنه غيره**»[3].

وأمّا سيف بن عمر فهو ضعيف، قال المزي في (تهذيب الكمال): «**قال عباس الدوري، عن يحيى بن معين: (ضعيف الحديث)، وقال أبو جعفر الحضرمي، عن يحيى بن معين: (فلس خير منه)، وقال أبو حاتم: (متروك الحديث، يشبه حديثه حديث الواقدي)، وقال أبو داود: (ليس بشيء)، وقال النسائي، والدارقطني: (ضعيف)، وقال أبو أحمد بن عدي: (بعض أحاديثه مشهورة وعامتها منكرة لم يتابع عليها، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق)، وقال أبو حاتم بن حبان: (يروي الموضوعات عن الاثبات)، قال: (وقالوا: إنه كان يضع الحديث)**»[4].

وأمّا ما قد يقال من أن سيفاً إنما ضُعّف في الرواية، وإلا فهو عمدة في التاريخ[5]، وكان اخبارياً عارفاً[6]، فجوابه هو أن منهج علماء المدرسة التي ينتمي إليها إحسان ظهير قائم على أساس إعمال منهج الحديث في التعامل

(١) ميزان الاعتدال، الذهبي، ج٢، ص٢٧٥.
(٢) لسان الميزان، ابن حجر، ج٣، ص١٤٥.
(٣) لسان الميزان، ج٣، ص١٤٥.
(٤) تهذيب الكمال، المزي، ج١٢، ص٣٢٦-٣٢٧.
(٥) انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ج١، ص٤٠٨.
(٦) انظر: ميزان الاعتدال، الذهبي، ج٢، ص٢٥٥.

مع النصّ التاريخي، ومن هنا ضعّفوا وفق هذه القاعدة كثيراً من المؤرخين كالواقدي والكلبي وأبي مخنف، فعلى الرغم من كون هؤلاء من كبار المؤرخين إلا أن نقولاتهم في التاريخ لم تُقبل؛ لما ورد فيهم من تضعيف في الرواية[١]، قال الباحث المعاصر حسن فرحان المالكي: «**بعض الألفاظ مثل (عمدة في التاريخ) قد لا يراد بها التوثيق، فقد أطلقها الحافظ ابن حجر على سيف بن عمر، وعلى ابن الكلبي وغيرهما من كبار المتروكين، وغاية ما يريد منها الحافظ كون هذا من كبار المؤرخين من حيث (جمع مادة التاريخ والاهتمام بها) وكتابتها لا أنه (ثقة)؛ ولذلك نجد الحافظ نفسه يضعف سيفاً في روايات تاريخية ويضعف الكلبي وقد سمّاه (عمدة النسابين)**»[٢].

وقال في موضع آخر: «**هناك لفظان موهمان يتكئ عليهما بعض موثقي سيف بن عمر... ألا وهما قول الذهبي: (كان إخبارياً عارفاً)، وقول الحافظ بن حجر: (عمدة في التاريخ)، وحقيقة أن الذهبي قد قال تلك الكلمة في رواة كذابين غير سيف، فهو يكثر من قوله: (أديب عارف)، أو (نسابة عارف) أو (أخباري عارف)، مع أن الذهبي نفسه يصفهم بالكذب والضعف في مواطن أخرى!! والدليل على ذلك أنه ضعف سيفاً في أكثر من مكان من كتبه، فهذا اللفظ (الموهم) لا يقدمه على (التضعيفات الصريحة) إلا مكابر، كذلك الحافظ بن حجر نجده يرد روايات لسيف تاريخية بحتة في الإصابة وغيرها، فمراد الحافظ ـ والله أعلم ـ إن سيفاً يعتبر شيخاً في التاريخ مثلما كان الكلبي شيخاً في الأنساب، مع أن الاثنين ضعيفان جرب عليهما الكذب. ثم لو**

(١) انظر: تهذيب الكمال، ج٢٦، ص١٨٠ ـ ١٩٥.
(٢) نحو إنقاذ التاريخ الإسلامي، د. حسن فرحان، ص٦٠.

افترضنا أن الحافظ يثق في سيف بن عمر فماذا نفعل بعشرات المحدثين الآخرين الذين سبروا روايات سيف بن عمر وكانوا أقرب لعصره من الحافظ بن حجر!! وهم أعلم وأدرى به من المتأخرين!! ثم وجدنا أقوالهم وأحكامهم ـ بعد الدراسة والمقارنة ـ صحيحة!! وهي أن سيفا متروك كذاب لا يعتمد عليه لا في الأحاديث ولا في التاريخ!! بل يكفي مقارنة رواياته مع بعضها لنجد التناقضات الكبيرة!! فكيف بمقارنتها مع روايات المؤرخين الآخرين!! وكيف بمخالفتها لمتون الأحاديث الصحيحة!!...»[1].

فالنتيجة: أن ما تشبث به إحسان ظهير هنا لا يمكن الاعتماد عليه حتى على مبناه هو فكيف يصح أن يحتج به على الشيعة؟!

الاستدلال الثالث: الاستدلال بدفاع أمير المؤمنين عليه السلام عن عثمان

استدل إحسان ظهير على ما ادعاه من دفاع أهل البيت عليهم السلام عن عثمان في محنته، بدعوى دفاع أمير المؤمنين عليه السلام وأولاده عن عثمان في محنته، واستشهد على ذلك بنصوص من شرح النهج لابن أبي الحديد، وشرح النهج لابن ميثم البحراني، وتاريخ خليفة بن خياط، وأنساب البلاذري، وناسخ التواريخ، وتاريخ المسعودي، قال إحسان ظهير: «وكما اشترك علي المرتضى رضي الله عنه أول الأمر بنفسه في الدفاع عنه فقد حضر هو بنفسه مراراً، وطرد الناس عنه، وأنفذ إليه ولديه وابن أخيه عبد الله بن جعفر [«شرح نهج البلاغة» لابن أبي الحديد ج١٠ ص٥٨١ ط قديم إيران]، وانعزل عنه بعد أن دافع عنه طويلاً بيده

(١) المصدر نفسه، ص٨٤ ـ ٨٥.

ولسانه فلم يمكن الدفع [«شرح ابن ميثم البحراني» ج٤ ص٣٥٤ ط طهران]، نابذهم بيده ولسانه وبأولاده فلم يغن شيئاً [«شرح ابن أبي الحديد» تحت» بايعني القوم الذين بايعوا أبا بكر]، وقد ذكر ذلك نفسه حيث قال : والله لقد دفعت عنه حتى حسبت أن أكون آثما [«شرح نهج البلاغة» لابن أبي الحديد ج٣ ص٢٨٦]، لأن ذا النورين منعهم عن الدفاع وقال: اعزم عليكم لما رجعتم فدفعتم أسلحتكم، ولزمتم بيوتكم [«تاريخ خليفة بن خياط» ج١ ص١٥١، ١٥٢ ط عراق]، ومانعهم الحسن بن علي وعبد الله بن الزبير ومحمد بن طلحة... وجماعة معهم من أبناء الأنصار فزجرهم عثمان، وقال: أنتم في حل من نصرتي [«شرح النهج» تحت عنوان محاصرة عثمان ومنعه الماء]، وجرح فيمن جرح من أهل البيت وأبناء الصحابة حسن بن علي رضي الله عنهما وقنبر مولاه [«الأنساب» للبلاذي ج٥ ج٩٥، «البداية» تحت «قتلة عثمان»]، ولما منع البغاة الطغاة عنه الماء خاطبهم عليّ بقوله: أيها الناس! إن الذي تفعلون لا يشبه أمر المؤمنين ولا أمر الكافرين، إن الفارس والروم لتؤسر فتطعم فتسقي، فوالله لا تقطعوا الماء عن الرجل، وبعث إليه بثلاث قرب مملوءة ماء مع فتية من بني هاشم [«ناسخ التواريخ» ج٢ ص٥٣١، ومثله في «أنساب الأشراف»، للبلاذري ج٥ ص٦٩]، وأخيراً نريد أن نقتل من المسعودي طرفاً من الفاجعة التي نزلت، والكارثة التي ألمت فلما بلغ علياً أنهم يريدون قتله بعث بابنيه الحسن والحسين مع مواليه بالسلاح إلى بابه لنصرته، وأمرهم أن يمنعوه منهم، وبعث الزبير ابنه عبد الله، وطلحة ابنه محمداً، وأكثر أبناء الصحابة أرسلهم آباؤهم اقتداء بما ذكرنا، فصدوهم عن الدار، فرمى من وصفنا بالسهام، واشتبك القوم، وجرح الحسن، وشج قنبر، وجرح محمد بن طلحة، فخشي القوم أن يتعصب بنو هاشم وبنو أمية، فتركوا القوم في القتال على الباب، ومضى نفر منهم إلى

دار قوم من الأنصار فتسوروا عليها، وكان ممن وصل إليه محمد بن أبي بكر ورجلان آخران، وعند عثمان زوجته، وأهله ومواليه مشاغل بالقتال، فأخذ محمد بن أبي بكر بلحيته، فقال: يا محمد! والله لو رآك أبوك لساءه مكانك، فتراخت يده، وخرج عنه إلى الدار، ودخل رجلان فوجداه فقتلاه، وكان المصحف بين يديه يقرأ فيه، فصعدت امرأته فصرخت وقالت: قد قتل أمير المؤمنين، فدخل الحسن والحسين ومن كان معهما من بني أمية، فوجدوه قد فاضت نفسه رضي الله عنه ، فبكوا، فبلغ ذلك علياً وطلحة والزبير وسعداً وغيرهم من المهاجرين والأنصار، فاسترجع القوم، ودخل على الدار، وهو كالواله الحزين وقال لابنيه: كيف قتل أمير المؤمنين وأنتما على الباب؟ ولطم الحسن وضرب صدر الحسين، وشتم محمد بن طلحة، ولعن عبد الله بن الزبير [«مروج الذهب» للمسعودي ج٢ ص٣٤٤ ط بيروت]، ثم كان هو وأهله ممن دفنوه ليلاً، وصلوا عليه كما يذكر ابن أبي الحديد المعتزلي الشيعي: فخرج به ناس يسير من أهله ومعهم الحسن بن علي وابن الزبير وأبو جهم بن حذيفة بين المغرب والعشاء، فأتوا به حائطاً من حيطان المدينة يعرف بحش كوكب وهو خارج البقيع فصلوا عليه [شرح النهج لابن أبي الحديد الشيعي ج١ ص٩٧ ط قديم إيران وج١ ص١٩٨ ط بيروت]»[1].

المناقشة:

إنّ ما ذكره في المقطع الآنف كلّه يصب في مؤدى واحد ودعوى واحدة هي دفاع الإمام علي عليه السلام عن عثمان، وسنفصل الجواب فيها بحسب المصادر التي

(١) الشيعة وأهل البيت، ص١٤٧ ـ ١٤٩.

نقل عنها، وذلك ضمن الفقرت التالية:

أ- ما ذكره عن ابن أبي الحديد

إن النصوص التي أوردها إحسان ظهير عن شرح النهج لابن أبي الحديد كلّها عبارة عن أقوال لابن أبي الحديد، ولم يورد من (نهج البلاغة) إلا قولاً واحداً، هو قوله: «**والله لقد دفعت عنه حتى حسبت أن أكون آثماً**»، وقد حذف إحسان ظهير صدر الكلام لعله يصح الاستدلال به على مدعاه، وأصل الخبر هو:

قال الشريف الرضي رحمه الله: «**ومن كلام له عليه السلام قاله لعبد الله بن عباس، وقد جاءه برسالة من عثمان وهو محصور بعد أن كان سأله مثل ذلك من قبل، فقال عليه السلام: (يا ابن عباس ما يريد عثمان إلا أن يجعلني جملاً ناضحاً بالغرب أقبل وأدبر، بعث إليّ أن أخرج، ثم بعث إلي أن أقدم، ثم هو الآن يبعث إلي أن أخرج، والله لقد دفعت عنه حتى خشيت أن أكون آثماً**»[1].

وهذا النصّ فيه إدانة واضحة لعثمان، وإلماح إلى أن مطالبات الثوار كانت مشروعة، ومن هنا كان الإمام عليه السلام يخشى من الإثم فيما لو دفع عن عثمان أكثر مما فعل، مع أنها كانت مساعدات محدودة اقتصرت على الجانب الإنساني من إرسال الماء والمؤن الغذائية، وإبداء المقترحات والحلول للخروج من المحنة، لكن كما هو ظاهر النصّ أن عثمان لم يكن يصغي للإمام عليه السلام.

---

(١) نهج البلاغة، الشريف الرضي، ج٢، ص٢٣٣، تحقيق وشرح: الشيخ محمد عيده.

وأمّا أقوال ابن أبي الحديد التي نقلها إحسان ظهير وحاول أن يعتمد عليها كدليل على مدعاه فكلّها مرسلة، ولم يسندها ابن أبي الحديد إلى راوي أو إلى مصدر، ولم يدع أحد أنه حجة فيما يقول! وإليك تلك الأقوال مع جوابها:

أولها: قوله: «فقد حضر هو بنفسه مراراً، وطرد الناس عنه، وأنفذ إليه ولديه وابن أخيه عبد الله بن جعفر».

وجوابه هو أن هذه الفقرة هي من جملة كلام لابن أبي حديد ساقه لمعارضة من طعن في سياسة أمير المؤمنين عليه السلام، وإليك نصّ كلامه:

قال ابن أبي الحديد: «ذكر أقوال من طعن في سياسة علي والرد عليها: وقد تعلق من طعن في سياسته بأمور... ومنها قولهم: (إنه ما أصاب حيث أقام بالمدينة وعثمان محصور، وقد كان يجب في الرأي أن يخرج عنها بحيث لا تنوط بنو أمية به دم عثمان، فإنه لو كان بعيداً عن المدينة لكان من قذفهم إياه بذلك أبعد، وعنه أنزه).

والجواب: إنه لم يكن يخطر له مع براءته من دم عثمان، أن أهل الفساد من بني أمية يرمونه بأمره، والغيب لا يعلمه إلا الله، وكان يرى أن مقامه بالمدينة أدعى إلى انتصار عثمان على المحاصرين له، فقد حضر هو بنفسه مرارا، وطرد الناس عنه، وأنفذ إليه ولديه وابن أخيه عبد الله، ولولا حضور علي عليه السلام بالمدينة لقتل عثمان قبل أن يقتل بمدة، وما تراخى أمره وتأخر قتله، إلا لمراقبة الناس له حيث شاهدوه ينتصر له، ويحامي عنه»[1].

(١) شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، ج١٠، ص٢٣٢ ـ ٢٥٦.

فمضافاً إلى أن ما ذكره ابن أبي الحديد في الجواب هو مجرد استحسان من دون أي شاهد أو دليل عليه، ليس في الكلام أي دلالة على حبّ أهل البيت عليهم السلام لعثمان كما استشهد إحسان ظهير بتلك الفقرة على ذلك، وإنما دفع الإمام عليه السلام عن عثمان بدافع الحول من وقوع الفتنة بقتله كما هو صريح كلام ابن أبي الحديد، وقد ذكرنا فيما تقدم الدليل على أن الإمام عليه السلام كان يدين سياسة عثمان لكن في الوقت نفسه كان يعارض بشدة قتله.

ثانيها: قوله: «نابذهم بيده ولسانه وبأولاده فلم يغن شيئاً».

وجوابه هو أن هذه الفقرة هي من جملة كلام لابن أبي حديد ساقه لمعارضة من طعن في أمير المؤمنين عليه السلام لتركه النهي عن المنكر في فتنة عثمان، وإليك نصّ كلامه:

قال ابن أبي الحديد: «فأمّا قوله عليه السلام: (وقد أكثرتَ [معاوية] في قتلة عثمان، فادخل فيما دخل فيه المسلمون، ثم حاكم القوم إليَّ أحملك وإياهم على كتاب الله)، فيجب أن يذكر في شرحه ما يقول المتكلمون في هذه الواقعة:

قال أصحابنا المعتزلة رحمهم الله: هذا الكلام حق وصواب؛ لأن أولياء الدم يجب أن يبايعوا الإمام ويدخلوا تحت طاعته، ثم يرفعوا خصومهم إليه، فإن حكم بالحق استديمت إمامته، وإن حاد عن الحق انقضت خلافته، وأولياء عثمان الذين هم بنوه لم يبايعوا علياً عليه السلام، ولا دخلوا تحت طاعته ثم، وكذلك معاوية ابن عم عثمان لم يبايع ولا أطاع، فمطالبتهم له بأن يقتص لهم من قاتلي عثمان قبل بيعتهم إياه وطاعتهم له ظلم منهم وعدوان.

فان قلت: (هب أن القصاص من قتلة عثمان موقوف على ما ذكره عليه السلام، أما كان

يجب عليه لا من طريق القصاص أن ينهى عن المنكر وأنتم تذهبون إلى أن النهى عن المنكر واجب على من هو سوقة، فكيف على الإمام الأعظم).

قلت: هذا غير وارد هاهنا؛ لأن النهى عن المنكر إنما يجب قبل وقوع المنكر، لكيلا يقع، فإذا وقع المنكر، فأي نهى يكون عنه؟! وقد نهى علي عليه السلام أهل مصر وغيرهم عن قتل عثمان قبل قتله مراراً، ونابذهم بيده ولسانه وبأولاده فلم يغن شيئاً وتفاقم الأمر حتى قتل، ولا يجب بعد القتل إلا القصاص، فإذا امتنع أولياء الدم من طاعة الإمام لم يجب عليه أن يقص من القاتلين؛ لأن القصاص حقهم، وقد سقط ببغيهم على الإمام وخروجهم عن طاعته، وقد قلنا نحن فيما تقدم: إن القصاص إنما يجب على من باشر القتل، والذين باشروا قتل عثمان قتلوا يوم قتل عثمان في دار عثمان، والذين كان معاوية يطالبهم بدم عثمان لم يباشروا القتل، وإنما كثروا السواد وحصروا عثمان في الدار، وأجلبوا عليه وشتموه وتوعدوه، ومنهم من تسور عليه داره ولم ينزل إليه، ومنهم من نزل فحضر محضر قتله ولم يشرك فيه، وكل هؤلاء لا يجب عليهم القصاص في الشرع»[1].

وما ذكره ابن أبي الحديد هنا من الجواب ـ على زعم ترك الإمام عليه السلام للنهي عن المنكر في قضية مقتل عثمان ـ كان وفق مبنى المعتزلة كما صرّح هو بذلك، ووفق مبانيهم فإن النهي عن المنكر أحد الأصول الخمسة من أصول الإيمان عندهم، وحاصل جوابه هو أن النهي عن المنكر إنما يجب عندهم قبل الوقوع، وقد نهى الإمام عليه السلام عن قتل عثمان قبل مقتله، وليس في هذا الكلام أي دلالة على حبّ أهل البيت عليهم السلام لعثمان، وإنما

(١) المصدر نفسه، ج١٤، ص٣٧ـ٣٨.

دفع الإمام عليه السلام عن عثمان كان بدافع الحول من وقوع المنكر بقتله كما هو صريح كلام ابن أبي الحديد.

وتقدم أن الإمام عليه السلام كان يدين سياسة عثمان لكن في الوقت نفسه كان يعارض بشدة قتله وذكرنا الدليل على ذلك فراجع.

ثالثها: قوله: «**ومانعهم الحسن بن علي وعبد الله بن الزبير ومحمد بن طلحة... وجماعة معهم من أبناء الأنصار فزجرهم عثمان وقال: أنتم في حل من نصرتي**».

هذه العبارة هي فقرة من الرواية الطويلة المتقدمة التي أوردها الطبري في تاريخه، عن شعيب، عن سيف، في قصة حصار عثمان، وقد ذكرناها آنفاً وأجبنا عنها، وقد أورد بعضها ابن أبي الحديد في شرح النهج عن الطبري كما صرح هو بذلك في شرحه، وإليك نصّ كلامه:

قال ابن أبي الحديد: «**قال أبو جعفر: فلما طال الأمر وعلم المصريون أنهم قد أجرموا إليه جرماً كجرم القتل، وأنه لا فرق بين قتله وبين ما أتوا إليه، وخافوا على نفوسهم من تركه حياً، راموا الدخول عليه من باب داره، فأغلقت الباب، ومانعهم الحسن بن علي، وعبد الله بن الزبير، ومحمد بن طلحة، ومروان، وسعيد بن العاص، وجماعة معهم من أبناء الأنصار، فزجرهم عثمان، وقال: أنتم في حل من نصرتي، فأبوا ولم يرجعوا**»[1].

وقد تقدم أن رواية الطبري ضعيفة، فإن في سندها شعيب بن إبراهيم، وهو مجهول، وفيه أيضاً سيف بن عمر، وهو ضعيف، وقد تقدم ذلك آنفاً.

كما أن الرواية ليس فيها أدنى دلالة على ما ادعاه إحسان ظهير من حبّ

(١) المصدر نفسه، ج٢، ص١٥٥.

أهل البيت عليهم السلام لعثمان، وإنما غاية ما هناك هو دلالتها على معارضتهم لقتله، وقد تقدم ذكر الدليل على معارضة الإمام عليه السلام الشديدة لقتل عثمان مع إدانته لسياسته.

رابعها: قوله: «ثم كان هو [أمير المؤمنين عليه السلام] وأهله ممن دفنوه ليلاً، وصلوا عليه كما يذكر ابن أبي الحديد المعتزلي الشيعي: (فخرج به ناس يسير من أهله ومعهم الحسن بن علي وابن الزبير وأبو جهم بن حذيفة بين المغرب والعشاء، فأتوا به حائطاً من حيطان المدينة يعرف بحش كوكب وهو خارج البقيع فصلوا عليه)».

والجواب عن ذلك من وجوه:

الأول: أن إحسان ظهير كعادته قد دلس في كلام ابن أبي الحديد، وقطعه، وحذف صدره ليستقيم له استدلاله؛ إذ أن ما حكاه عنه هو عبارة عن فقرة من رواية أوردها الطبري في تاريخه في قصة دفن عثمان، وقد ذكرها عنه ابن أبي الحديد في شرح النهج كما صرح بذلك في شرحه، وإليك نصّ كلامه:

قال ابن أبي الحديد: «قال أبو جعفر: وبقي عثمان ثلاثة أيام لا يدفن، ثم إن حكيم بن حزام وجبير بن مطعم، كلما علياً عليه السلام في أن يأذن في دفنه ففعل، فلما سمع الناس بذلك قعد له قوم في الطريق بالحجارة، وخرج به ناس يسير من أهله، ومعهم الحسن بن علي وابن الزبير وأبو جهم بن حذيفة بين المغرب والعشاء، فأتوا به حائطا من حيطان المدينة، يعرف بحش كوكب وهو خارج البقيع، فصلوا عليه، وجاء ناس من الأنصار ليمنعوا من الصلاة عليه، فأرسل علي عليه السلام، فمنع من رجم سريره، وكف الذين راموا منع الصلاة عليه، ودفن في حش كوكب، فلما ظهر

معاوية على الأمر، أمر بذلك الحائط فهدم، وأدخل في البقيع، وأمر الناس أن يدفنوا موتاهم حول قبره، حتى اتصل بمقابر المسلمين بالبقيع»[١].

وعليه فأصل الكلام حسب دعوى ابن أبي الحديد هو للطبري، وقد تقدم الكلام فيه.

الثاني: أن ما نسبه ابن أبي الحديد للطبري، غير صحيح، خصوصاً قوله: «ومعهم الحسن بن علي...»، فهذه الفقرة غير موجود في كلام الطبري، وإليك نصّ كلامه:

قال الطبري في تاريخه: «... عن أبي بشير العابدي، قال: (نبذ عثمان رضي الله عنه ثلاثة أيام لا يدفن، ثم إن حكيم بن حزام القرشي ثم أحد بني أسد بن عبد العزى وجبير بن مطعم بن عدي بن نوفل بن عبد مناف كلّما علياً في دفنه وطلبا إليه أن يأذن لأهله في ذلك، ففعل وأذن لهم علي، فلما سمع بذلك قعدوا له في الطريق بالحجارة، وخرج به ناس يسير من أهله وهم يريدون به حائطاً بالمدينة يقال له حش كوكب كانت اليهود تدفن فيه موتاهم، فلما خرج على الناس رجموا سريره وهموا بطرحه، فبلغ ذلك علياً فأرسل إليهم يعزم عليهم ليكفن عنه، ففعلوا فانطلق حتى دفن رضي الله عنه في حش كوكب، فلما ظهر معاوية بن أبي سفيان على الناس أمر بهدم ذلك الحائط حتى أفضى به إلى البقيع، فأمر الناس أن يدفنوا موتاهم حول قبره حتى اتصل ذلك بمقابر المسلمين)»[٢].

وكلام الطبري ليس فيه إشارة أو تلميح لمشاركة الحسن عليه السلام أو أحد آخر من أهل البيت عليهم السلام في دفن عثمان والصلاة عليه، وإنما هو صريح

(١) المصدر نفسه، ج٢، ص١٥٨.

(٢) تاريخ الطبري، ج٣، ص٤٣٨.

الدلالة على بقاء عثمان ثلاثة أيام من دون دفن، فكلم حكيم بن حزام، وأحد بني أسد، وجبير بن مطعم، أمير المؤمنينعليه السلام في دفنه، فإذن لهم الإمامعليه السلام في ذلك، فخرج به أقربائه ودفنوه في مقبرة اليهود بعد أن منعوا من دفنه في مقبرة المسلمين!

نعم ما حكاه ابن أبي الحديد خطأً عن الطبري هو قريب مما ذكره ابن الأثير في تاريخه تحت عنوان: «قيل»، لكن ليس فيه ما حكاه ابن أبي الحديد بقوله: «فصلوا عليه»، وإنما الذي في كلام ابن الأثير هو: «**فأتوا به حائطاً من حيطان المدينة يسمي حش كوكب وهو خارج البقيع، فصلي عليه جبير بن مطعم، وقيل حكيم بن حزام، وقيل مروان**»، وإليك نص كلامه:

قال ابن الأثير في (الكامل في التاريخ): «**قيل بقي عثمان ثلاثة أيام لا يدفن، ثم أن حكيم بن حزام القرشي وجبير بن مطعم كلما علياً في أن يأذن في دفنه ففعل، فلما سمع من قصده بذلك قعدوا له في الطريق بالحجارة، وخرج به ناس يسير من أهله وغيرهم وفيهم الزبير والحسن وأبو جهم بن حذيفة ومروان بين المغرب والعشاء، فأتوا به حائطاً من حيطان المدينة يسمي حش كوكب وهو خارج البقيع، فصلي عليه جبير بن مطعم، وقيل حكيم بن حزام، وقيل مروان، وجاء ناس من الأنصار ليمنعوا من الصلاة عليه ثم تركوهم خوفاً من الفتنة، وأرسل علي إلى من أراد أن يرجم سريره ممن جلس على الطريق لما سمع بهم فمنعهم عنه، ودفن في حش كوكب، فلما ظهر معاوية بن أبي سفيان على الناس أمر بذلك الحائط فهدم وأدخل في البقيع، وأمر الناس**

فدفنوا موتاهم حول قبره حتى اتصل الدفن بمقابر المسلمين»(١).

وهذا الذي ذكره ابن الأثير صريح الدلالة هو على بقاء عثمان ثلاثة أيام من دون دفن، وأن حكيم بن حزام، وأحد بني أسد، وجبير بن مطعم، كلموا أمير المؤمنين عليه السلام في دفنه، فأذِنَ لهم الإمام عليه السلام في ذلك، فخرج به ناس يسير من أهله وغيرهم وفيهم الزبير، والحسن عليه السلام، وأبو جهم بن حذيفة، ومروان، فصلي عليه جبير بن مطعم، وقيل حكيم بن حزام، وقيل مروان، ودفنوه في مقبرة اليهود بعد أن منعوا من دفنه في مقبرة المسلمين!

وخروج الإمام الحسن عليه السلام والزبير إنما كان لردّ من قعدوا له في الطريق بالحجارة؛ إذ من المعلوم الثابت أن الزبير هو الذي منع من دفن عثمان ثلاثة أيام، لكن إذن الإمام عليه السلام في دفنه جعله يتراجع عن موقفه، غير أنه منع لاحقاً من دفنه في مقبرة المسلمين، كما تقدم.

والحاصل: أن إحسان ظهير دلس في كلام ابن أبي الحديد، وحذف منه تصريحه بالنقل عن الطبري، كما أن ما حكاه ابن أبي الحديد عن الطبري غير صحيح، وخصوصاً فيما يتعلّق بخروج الإمام الحسن عليه السلام والزبير وأبو جهم بن حذيفة؛ إذ أن كلام الطبري خالي من ذلك، نعم ما حكاه ابن أبي الحديد قريب مما ذكره ابن الأثير في تاريخه، إلا أنه ليس فيه ما حكاه ابن أبي الحديد بقوله: «فصلوا عليه»، وإنما الذي فيه كما تقدم هو: «فصلي عليه جبير بن مطعم، وقيل: حكيم بن حزام، وقيل: مروان».

(١) الكامل في التاريخ، ابن الأثير، ج٣، ص١٨٠.

وقد ذكر الطبري في تاريخه جلّ روايات دفن عثمان، وقد خلت كلّها عن خروج أمير المؤمنين عليه السلام أو الإمام الحسن عليه السلام أو أحد أهل البيت عليهم السلام مع جنازة عثمان فضلاً عن الصلاة عليه، إلاّ رواية شعيب بن إبراهيم عن سيف بن عمر، وقد تقدم ضعفهما، وإليك نصّ كلام الطبري:

قال في تاريخه: «حدثني جعفر بن عبد الله المحمدي قال حدثنا عمرو بن حماد وعلي بن حسين قالا حدثنا حسين بن عيسى عن أبيه عن أبي ميمونة عن أبي بشير العابدي، قال: (نبذ عثمان رضي الله عنه ثلاثة أيام لا يدفن ثم إن حكيم بن حزام القرشي ثم أحد بني أسد بن عبد العزى وجبير بن مطعم بن عدي بن نوفل بن عبد مناف كلما علياً في دفنه وطلبا إليه أن يأذن لأهله في ذلك ففعل وأذن لهم علي فلما سمع بذلك قعدوا له في الطريق بالحجارة وخرج به ناس يسير من أهله وهم يريدون به حائطاً بالمدينة يقال له حش كوكب كانت اليهود تدفن فيه موتاهم فلما خرج على الناس رجموا سريره وهموا بطرحه فبلغ ذلك علياً فأرسل إليهم يعزم عليهم ليكفن عنه ففعلوا فانطلق حتى دفن رضي الله عنه في حش كوكب فلما ظهر معاوية بن أبي سفيان على الناس أمر بهدم ذلك الحائط حتى أفضى به إلى البقيع فأمر الناس أن يدفنوا موتاهم حول قبره حتى اتصل ذلك بمقابر المسلمين).

حدثني جعفر قال حدثنا عمرو وعلي قالا حدثنا حسن عن أبيه عن المجالد بن سعيد الهمداني عن يسار بن أبي كرب عن أبيه وكان أبو كرب عاملاً على بيت مال عثمان، قال: (دفن عثمان رضي الله عنه بين المغرب والعتمة ولم يشهد جنازته إلا مروان بن الحكم وثلاثة من مواليه وابنته الخامسة فناحت ابنته ورفعت صوتها تندبه وأخذ الناس الحجارة وقالوا نعثل نعثل وكادت ترجم فقالوا الحائط الحائط فدفن في حائط خارجاً).

(وأما الواقدي) فإنه ذكر أن سعد بن راشد حدثه عن صالح بن كيسان، أنه قال: (لما

قتل عثمان رضي الله عنه قال رجل يدفن بدير سلع مقبرة اليهود فقال حكيم بن حزام والله لا يكون هذا أبداً وأحد من ولد قصي حي حتى كاد الشر يلتحم، فقال ابن عديس البلوى: أيها الشيخ وما يضرك أين يدفن؟ فقال حكيم بن حزام: لا يدفن الا ببقيع الفرقد حيث دفن سلفه وفرطه، فخرج به حكيم بن حزام في اثنى عشر رجلاً وفيهم الزبير فصلى عليه حكيم بن حزام، قال الواقدي: الثبت عندنا أنه صلى عليه جبير بن مطعم).

قال محمد بن عمر: وحدثني الضحاك بن عثمان، عن مخرمة بن سليمان الوالبي، قال: (قتل عثمان رضي الله عنه يوم الجمعة ضحوة، فلم يقدروا على دفنه، وأرسلت نائلة ابنة القرافصة إلى حويطب بن عبد العزى وجبير بن مطعم وأبي جهم بن حذيفة وحكيم بن حزام ونيار الأسلمي، فقالوا: إنا لا نقدر أن نخرج به نهاراً وهؤلاء المصريون على الباب، فأمهلوا حتى كان بين الغرب والعشاء فدخل القوم فحيل بينهم وبينه، فقال أبو جهم: والله لا يحول بيني وبينه أحد إلا مت دونه احملوه، فحمل إلى البقيع، قال: وتبعتهم نائلة بسراج استسرجته بالبقيع وغلام لعثمان حتى انتهوا إلى نخلات عليها حائط فدقوا الجدار ثم قبروه في تلك النخلات، وصلى عليه جبير بن مطعم، فذهبت نائلة تريد أن تتكلم فزبرها القوم، وقالوا: إنا نخاف عليه من هؤلاء الغوغاء أن ينبشوه، فرجعت نائلة إلى منزلها).

قال محمد: وحدثني عبد الله بن يزيد الهذلي، عن عبد الله أبن ساعدة، قال: (لبث عثمان بعد ما قتل ليلتين لا يستطيعون دفنه، ثم حمله أربعة حكيم ابن حزام وجبير بن مطعم ونيار بن مكرم وأبو جهم بن حذيفة، فلما وضع ليصلى عليه جاء نفر من الأنصار يمنعونهم الصلاة عليه فيهم أسلم بن أوس بن بجرة الساعدي وأبو حية المازني في عدة ومنعوهم أن يدفن بالبقيع، فقال أبو جهم: ادفنوه فقد صلى الله عليه وملائكته، فقالوا: لا والله، لا يدفن في مقابر المسلمين أبداً، فدفنوه في حش كوكب،

فلما ملكت بنو أمية أدخلوا ذلك الحش في البقيع، فهو اليوم مقبرة بني أمية).

قال محمد: وحدثني عبد الله بن موسى المخزومي، قال: (لما قتل عثمان رضي الله عنه أرادوا حز رأسه، فوقعت عليه نائلة وأم البنين فمنعنهم وصحن وضربن الوجوه وخرقن ثيابهن، فقال ابن عديس: اتركوه، فأخرج عثمان ولم يغسل إلى البقيع، وأرادوا أن يصلوا عليه في موضع الجنائز فأبت الأنصار، وأقبل عمير بن ضابئ وعثمان موضوع على باب فنزا عليه فكسر ضلعاً من أضلاعه وقال: سجنت ضابئاً حتى مات في السجن. وحدثني الحارث، قال: حدثنا ابن سعد، قال: حدثنا أبو بكر ابن عبد الله بن أبي أويس، قال: حدثني عم جدي الربيع بن مالك بن أبي عامر، عن أبيه، قال: (كنت أحد حملة عثمان رضي الله عنه حين قتل، حملناه على باب وأن رأسه لتقرع الباب لاسراعنا به، وأن بنا من الخوف لأمراً عظيماً حتى واريناه في قبره في حش كوكب).

(وأما سيف) فإنه روى فيما كتب به إلى السري، عن شعيب، عنه، عن أبي حارثة وأبي عثمان ومحمد وطلحة (أن عثمان لما قتل أرسلت نائلة إلى عبد الرحمن بن عديس فقالت له: إنك أمس القوم رحماً وأولاهم بأن تقوم بأمري أغرب عني هؤلاء الأموات، قال: فشتمها وزجرها، حتى إذا كان في جوف الليل خرج مروان حتى أتى دار عثمان، فأتاه زيد بن ثابت وطلحة بن عبيد الله وعلي والحسن وكعب بن مالك وعامة من ثم من أصحابه فتوافى إلى موضع الجنائز صبيان ونساء فأخرجوا عثمان، فصلى عليه مروان، ثم خرجوا به حتى انتهوا إلى البقيع فدفنوه فيه مما يلي حش كوكب...)»[1].

وقد أضاف ابن الأثير في تاريخه قولا آخراً للأقوال التي ذكرها الطبري في دفن عثمان، وهو الذي أشار إليها بقوله: «قيل: (بقي عثمان ثلاثة أيام لا يدفن، ثم أن

(١) المصدر نفسه، ج٣، ص٤٣٨ ـ ٤٤١.

حكيم بن حزام القرشي وجبير بن مطعم كلما علياً في أن يأذن في دفنه ففعل، فلما سمع من قصده بذلك قعدوا له في الطريق بالحجارة، وخرج به ناس يسير من أهله وغيرهم وفيهم الزبير والحسن وأبو جهم بن حذيفة ومروان بين المغرب والعشاء، فأتوا به حائطاً من حيطان المدينة يسمي حش كوكب، وهو خارج البقيع، فصلي عليه جبير بن مطعم، وقيل: حكيم بن حزام، وقيل: مروان، وجاء ناس من الأنصار ليمنعوا من الصلاة عليه ثم تركوهم خوفاً من الفتنة، وأرسل علي إلى من أراد أن يرجم سريره ممن جلس على الطريق لما سمع بهم فمنعهم عنه، ودفن في حش كوكب، فلما ظهر معاوية بن أبي سفيان على الناس أمر بذلك الحائط فهدم وأدخل في البقيع وأمر الناس فدفنوا موتاهم حول قبره حتى اتصل الدفن بمقابر المسلمين).

وقيل: (إنما دفن بالبقيع مما يلي حش كوكب).

وقيل: (شهد جنازته علي وطلحة وزيد بن ثابت وكعب بن مالك وعامة من ثم من أصحابه»[1].

فأمّا القولان الثاني الثالث اللذان ذكرهما ابن الأثير فهو الذي رواه شعيب عن سيف، وأما ما ذكره في القول الأول وهو قوله: «وغيرهم وفيهم الزبير والحسن وأبو جهم بن حذيفة ومروان»، فالظاهر أن مصدر ذلك أيضاً رواية سيف؛ إذ أن شهادة الإمام الحسن عليه السلام لجنازة عثمان لم ترد الا في هذه الرواية.

ومن الغريب ذكر ابن الأثير لتلك الأقوال الضعيفة، وتجاهله لقول الطبري في المقام مع ما ذكره فيه من الروايات الموثقة!

فإذن صلاة أهل البيت عليهم السلام على عثمان لم ترد في أي من تلك الروايات

(١) الكامل في التاريخ، ابن الأثير، ج٣، ص١٨٠.

والأخبار التي ذكرها الطبري وابن الأثير، وحتى رواية شعيب عن سيف لم يرد فيها صلاة أحد من أهل البيت عليهم السلام على عثمان، نعم جاء فيها أن أمير المؤمنين عليه السلام والإمام الحسن عليه السلام شهدا جنازة عثمان، وقد تقدم الكلام في ضعف شعيب وسيف.

ومن هنا تقف على وهن ما استشهد به إحسان ظهير على دعواه حب أهل البيت عليهم السلام لعثمان من دفنهم عليهم السلام له وصلاتهم عليه، فإن ذلك لم يرد في أي رواية أو خبر أو قول، نعم جاء في رواية سيف أن أمير المؤمنين عليه السلام والإمام الحسن عليه السلام شهدا جنازة عثمان، وقد عرفت أن ما حكاه ابن أبي الحديد عن الطبري من أن الإمام الحسن عليه السلام والزبير وأبو جهم بن حذيفة شهدوا جنازة عثمان مع أناس قليل من أهله، غير صحيح، وعرفت أن الأقوال التي ذكرها ابن الأثير مصدرها رواية سيف.

مضافاً إلى أن هذه المصادر كلّها سنية، وقد تقدم الكلام عن ابن أبي الحديد والطبري وابن الأثير وأنهم من أعلام السنة.

فمحاولة إحسان ظهير في التشويش على قصة دفن عثمان بدعوى دفن أهل البيت عليهم السلام لعثمان وصلاتهم عليه، لا جدوى منها، وعجزه عن الإتيان بشاهد من مصادر السنة أنفسهم ـ فضلاً عن الشيعة ـ على تلك الدعوى سببه اتفاق المؤرخين ونقلة الآثار وجلّ الروايات على أن جثة عثمان تركت ثلاثة أيام من دون دفن، ومنع أهله من دفنه في مقبرة المسلمين.

ب ـ ما ذكره عن ابن ميثم البحراني

استشهد إحسان ظهير على ما ادعاه من دفاع أمير المؤمنين عليه السلام عن عثمان

في محنته وانعزاله عنه؛ لعدم إمكان الدفع، بنص من شرح النهج لابن ميثم البحراني، قال إحسان ظهير: «(وانعزل عنه بعد أن دافع عنه طويلاً بيده ولسانه فلم يمكن الدفع"[شرح ابن ميثم البحراني...]»[1].

وهذه الفقرة المستشهد بها هي جزء من كلام لابن ميثم البحراني في بيان قول أمير المؤمنين عليه السلام: «ولعمري يا معاوية لئن نظرت بعقلك دون هواك لتجدني أبرأ الناس من دم عثمان، ولتعلمن أني كنت في عزلة عنه إلا أن تتجنى»[2].

وقد دلس إحسان ظهير في كلام ابن ميثم البحراني وحذف صدر كلامه؛ علّه يصح استدلاله به، وإليك نصّ كلامه:

قال ابن ميثم في بيان القول المتقدّم للإمام عليه السلام: «ثمّ أقسم أنّه على تقدير نظره بعقله دون هواه يجده أبرء الناس من دم عثمان، وأنّه كان حين قتله في عزلة عنه، و الملازمة واضحة؛ فإنّ القتل إمّا بفعل أو بقول، ولم ينقل عن عليّ عليه السلام في أمر عثمان إلا أنّه لزم بيته وانعزل عنه بعد أن دافع عنه طويلاً بيده ولسانه فلم يمكن الدفع»[3].

فمن الواضح أن ابن ميثم كان بصدد النقل عن مجهول في بيان موقف الإمام عليه السلام من عثمان في محنته كما هو صريح قوله: «ولم ينقل عن عليّ عليه السلام في أمر عثمان إلا أنّه لزم بيته وانعزل عنه بعد أن دافع عنه طويلا بيده ولسانه فلم يمكن الدفع».

وعليه فأصل الكلام في المنقول عنه، ونحن نتساءل عن هذا الذي نقل بأن أمير المؤمنين عليه السلام قد انعزل عن عثمان بعد أن دافع طويلاً عنه بيده ولسانه فلم

(١) الشيعة وأهل البيت، ص١٤٧.

(٢) نهج البلاغة، ج٣، ص٧، تحقيق وشرح: الشيخ محمد عبده.

(٣) شرح نهج البلاغة، ابن ميثم البحراني، ج٤، ص٣٥٣.

يمكن الدفع، فمن هو؟!

وقد عرفت سابقاً أن المؤرخين وأصحاب السير والمحدثين قد نقلوا بأن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله هم الذين ثاروا على عثمان وحاصروه بعد إدانتهم لإحداثاته وسياسته، وقد تقدم ذكر ما جاء في تاريخ الطبري، عن عبد الرحمن بن يسار، قال: «**لما رأى الناس ما صنع عثمان كتب من بالمدينة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى من بالآفاق منهم، وكانوا قد تفرقوا في الثغور: إنكم إنما خرجتم أن تجاهدوا في سبيل الله عز وجل تطلبون دين محمد صلى الله عليه وسلم فإن دين محمد قد أفسد من خلفكم وترك، فهلموا فأقيموا دين محمد صلى الله عليه وسلم، فأقبلوا من كل أفق حتى قتلوه**»[1].

وذكر ابن الأثير في تاريخه في أحداث سنة (٣٤ هـ)، قال: «**في هذه السنة تكاتب نفر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وغيرهم بعضهم إلى بعض: أن أقدموا فإن الجهاد عندنا، وعظم الناس على عثمان، ونالوا منه أقبح ما نيل من أحد، وليس أحد من الصحابة ينهي ولا يذب إلا نفر منهم زيد بن ثابت، وأبو أسيد الساعدي، وكعب بن مالك، وحسان بن ثابت**»[2].

وجاء في (تاريخ الإسلام) للذهبي: «**وكان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الذين خذلوه كرهوا الفتنة، وظنوا أن الأمر لا يبلغ قتله**»[3].

وقد كانت عائشة في مقدمة المحرضين على عثمان، فكانت تؤلب الناس

(١) تاريخ الطبري، ج٣، ص٤٠٠ ـ ٤٠١.
(٢) الكامل في التاريخ، ابن الأثير، ج٣، ص١٥٠ ـ ١٥١.
(٣) تاريخ الإسلام، الذهبي، ج٣، ٤٤٨.

عليه وتحرضهم ضده، فتارة تتهمه بالكفر وتحث على قتله[١]، وتارة أخرى تنعته بالطاغية وتنهى عن الدفع عنه[٢].

كذلك طلحة كان في مقدمة المؤلبين على عثمان أيضاً[٣]، بل ورد أن الذي أمر بقطع الماء عن عثمان هو طلحة[٤].

وبهذا يتضح أن الذين حرضوا على عثمان وثاروا عليه وحاصروه هم أصحاب رسول الله ﷺ، وذلك بعد أن شاهدوا إحداثاته وتماديه في سياسته، فخيروه بين إصلاح سياسته وبين العزل، ولم يكن قتله ضمن خياراتهم، وإنما انحصرت بين عزله وبين تقديمه المتهمين من أقربائه للمحاكمة، فحاصروه وشددوا عليه الخناق بغية الوصول لأحد مطلبيهما.

وأمّا قول مالك الأشتر لعثمان في الرواية المتقدمة لابن ابي شيبة في مصنفه من طريق وثاب: «**فإن أبيت هاتين فإن القوم قاتلوك**»[٥]، فالظاهر أن ذلك هو استنتاج مالك الاشتر من خلال مشاهداته للإحداث، وإلا فمن غير المنطقي فعل ذلك، والمفروض أن خيارهم الأول الخلع، فلماذا لا يخلعوه بالقوة بدل قتله، باعتبار أن القتل لم يكن ضمن خياراتهم الأولى؟!

وقد عيب على عثمان كثير من الأمور الخطيرة في وقت مبكر من خلافته، كاستعماله أقاربه وذويه من بني أمية وآل أبي معيط في إدارة شؤون الدولة

---

(١) تاريخ الطبري، ج٣، ص٤٧٧. الكامل في التاريخ، ابن الأثير، ج٣، ص٢٠٦.
(٢) أنساب الأشراف، البلاذري، ج٦ ص١٩٣. الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ابن عبد البر، ج٢ ص٧١٦.
(٣) أنساب الأشراف، ج٦، ص١٩٢، ص٢٠١. مصنف ابن أبي شيبة، ٧، ص٢٧٦.
(٤) أنساب الأشراف، ج٦، ص١٨٨. الإصابة، ابن حجر، ج٢، ص٤٣٢.
(٥) المصنف، ابن أبي شيبة، ج٨، ص٥٨٣.

الإسلامية كالفاسق الوليد بن عقبة الذي جعله والياً على الكوفة، وردّه الوزغ الحكم بن أبي العاص إلى المدينة، وهو طريد رسول الله ﷺ، وإنفاقه حقوق الضعفاء والمساكين من بيت مال المسلمين على فئة خاصة من المقربين له، وتعريضه بكبار أصحاب رسول الله ﷺ الذين عاشوا المحنة معه، وهتكه لحرمة بعضهم وإهانته كأبي ذر الغفاري وعبد الله بن مسعود وعمار بن ياسر، وتمزيقه لكل نسخ القرآن التي دونت من قبل الصحابة، فأتلفها بداعي توحيد المصاحف، فهذه الأفعال اللا مبررة لعثمان وغيرها من الإحداثات الكثيرة التي تقدمت الإشارة لبعضها قد أثارت سخط الكثير من كبار أصحاب رسول الله ﷺ وسببت النقمة والسخط العام عليه، كما تقدم ذلك مفصلاً.

وقد عاب على عثمان أقرب الناس إليه، كطلحة وابن عوف كما تقدم، وهما صاحبا المنة عليه في إيصاله للحكومة، فقد أخرج البخاري في صحيحه، أن عبد الرحمن بن عوف هو من أقترح على أصحاب الشورى التي عينها عمر أن يجعلوا أمرهم لثلاثة منهم، فأعطى طلحه صوته لعثمان، وأعطى سعد صوته لعبد الرحمن الذي أعطى صوته بعد ذلك لعثمان أيضاً فجعله الخليفة: «**فقال عبد الرحمن: اجعلوا أمركم إلى ثلاثة منكم، فقال الزبير: قد جعلت أمري إلى علي، فقال طلحة: قد جعلت أمري إلى عثمان، وقال سعد: قد جعلت امرى إلى عبد الرحمن بن عوف، فقال عبد الرحمن: أيكما تبرأ من هذا الأمر فنجعله إليه والله عليه والإسلام لينظرن أفضلهم في نفسه، فأسكت الشيخان، فقال عبد الرحمن: أفتجعلونه إليّ؟ والله عليّ أن لا آلو عن أفضلكم، قالا: نعم، فأخذ بيد أحدهما فقال: لك قرابة من رسول الله صلى الله**

عليه وسلم والقدم في الإسلام ما قد علمت، فالله عليك لئن أمرتك لتعدلن، ولئن أمرت عثمان لتسمعن ولتطيعن، ثم خلا بالآخر فقال له مثل ذلك، فلما أخذ الميثاق قال: ارفع يدك يا عثمان فبايعه...»[1].

فطلحة وسعد وابن عوف كانوا ممن عاب على عثمان وطعنوا فيه بالرغم من أنهم هم الذين أوصلوه للخلافة.

وكان موقف الإمام عليه السلام خلال هذه المرحلة قائماً على أساس تهدئة الوضع وإيصال مطالبهم لعثمان والمشورة عليه بالأصلح، لكن عثمان رفض تلك المطالب المشروعة، ولم يستمع أمير المؤمنين عليه السلام، فاعتزله الإمام عليه السلام عندئذ في بيته، فقد جاء في (أنساب الأشراف) للبلاذري: «وبلغ علياً أن القوم يريدون قتل عثمان فقال: إنما أردنا مروان، فأما قتل عثمان فلا»[2].

ويؤيد ذلك ما أخرجه ابن شبة النميري وغيره، بسندهم عن عمير، قال: «خطبهم علي رضي الله تعالى عنه فقطعوا عليه خطبته، فقال: «إنما وهنت يوم قتل عثمان رضي الله تعالى عنه»[3].

وفي بعض الروايات أن أمير المؤمنين عليه السلام اعتزل منذ بداية الأحداث، فقد أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه، بسنده عن أبي سعيد مولى أبي أسيد الأنصاري، قال في قصة قتل عثمان: «...فأتوا علياً فقالوا: ألم تر إلى عدو الله [عثمان]، أمر فينا بكذا وكذا، والله قد أحل دمه، قم معنا إليه، فقال: لا والله، لا أقوم معكم، قالوا: فلم كتبت إلينا،

(١) صحيح البخاري، ج٤، ص٢٠٦، باب قصة البيعة والاتفاق على عثمان بن عفان.
(٢) أنساب الأشراف، البلاذري، ج٢، ص٢٨٣ ـ ٢٨٥.
(٣) تاريخ المدينة، ابن شبة النميري، ج٤، ص١٢٣٣ ـ ١٢٣٤. أنساب الأشراف، ج١، ص٢٩٥. المعجم الكبير، ج١، ص٨٠. تاريخ مدينة دمشق، ج٣٩، ص٤٧٢ ـ ٤٧٣. البداية والنهاية، ج٧، ص٢١٦.

قال: لا والله ما كتبت إليكم كتاباً قط، قال: فنظر بعضهم إلى بعض، ثم قال بعضهم لبعض: ألهذا تقاتلون أو لهذا تغضبون، وانطلق علي فخرج من المدينة إلى قرية - أو قرية له - فانطلقوا حتى دخلوا على عثمان...»(١).

فخرجت الأمور عن السيطرة عندئذ، فهجموا على عثمان وقتلوه، ورموا بجثته وتركوها ثلاثة أيام بلا دفن، فكلّم بعضهم الإمامعليه السلام في الإذن بدفنه، فإذن لهم، فخرج به ناس يسير من أهله ودفنوه، وقد تقدم ذلك مفصلاً في الفصل الأول من هذا الباب.

والحاصل

هذه هي خلاصة لفتنة عثمان، وعوامل نشوبها، ودور الصحابة فيها، وموقف أمير المؤمنينعليه السلام منها، فما وجدنا في تلك النصوص شيئاً من دفاع الإمامعليه السلام عن عثمان، أو رفضه لمطالب الذين ثاروا عليه، بل وجدناها صريحة كل الصراحة على أن الإمامعليه السلام كان يرى صحة وشرعية تلك المطالب، وأنهعليه السلام سعى جاهداً لإقناع عثمان بإصلاح الأمور التي عيبت عليه، لكن دون جدوى فقد أبى الاستجابة لشيء منها، فحينئذ أخذت الأمور تخرج عن السيطرة، وظهر للإمامعليه السلام أنهم سيقتلون عثمان، فخالف ذلك وسعى للحول دون وقوعه، لكن السخط كان أكبر من ذلك، فلم يعد المسلمون يطيقون خليفتهم، فنال وبال أمره.

مضافاً إلى أن محدثي السنة قد رووا بأكثر من طريق ولفظ، تصريح أمير

(١) المصنف، ابن أبي شيبة الكوفي، ج٨، ص٦٨٨.

المؤمنين عليه السلام ببراءته من دم عثمان، ودفاعه عن نفسه مقابل تلك الاتهامات الباطلة التي كانت توجه إليه عليه السلام، لكن ما وجدناه يعتذر فيها بدفاعه بيده ولسانه عن عثمان!

فقد أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه، بسنده عن ابن عباس، قال: «**قال علي: ما قتلت - يعني عثمان - ولا أمرت ثلاثا، ولكني غلبت**»[1]، وبلفظ آخر، قال: «**قال علي: ما قتلت، وإن كنت لقتله لكارها**»[2].

وأخرج في مصنفه أيضاً: بسنده عن أبي زرارة وأبي عبد الله، قالا: «**سمعنا عليا يقول: والله ما شاركت وما قتلت ولا أمرت ولا رضيت - يعني قتل عثمان -**»[3].

وأخرج في مصنفه أيضاً: بسنده عن سرية زيد بن أرقم، قالت: «**جاء علي يعود زيد بن أرقم وعنده القوم، فقال للقوم: أنصتوا واسكتوا، فوالله لا تسألوني اليوم عن شي إلا أخبرتكم به، فقال له زيد: أنشدك الله! أنت قتلت عثمان، فأطرق ساعة، ثم قال: والذي فلق الحبة وبرأ النسمة! ما قتلته ولا أمرت بقتله وما سرني**»[4].

فهذه الروايات تظهر اهتمام الإمام عليه السلام الشديد بمسألة براءته من دم عثمان، وردّه لتلك الاتهامات الباطلة التي كانت توجه إليه عليه السلام، لكنه لم يتعرض أثناء دفاعه عن نفسه لدفاعه بيده ولسانه طويلاً عن عثمان! رغم اهتمامه عليه السلام ببراءته من هذه التهمة الباطلة.

---

(١) المصنف، ابن ابي شيبة الكوفي، ج٨، ص٦٨٣.

(٢) المصدر نفسه، ج٨، ص٦٨٤.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

ج ـ ما ذكره عن خليفة بن خياط

استشهد إحسان ظهير على ما ادعاه من انعزال أمير المؤمنين عليه السلام عن الدفاع عن عثمان في محنته بعد أن منعهم عثمان من ذلك، بنص من تاريخ خليفة بن خياط، قال إحسان ظهير: «**لأن ذا النورين منعهم عن الدفاع وقال: (اعزم عليكم لما رجعتم فدفعتم أسلحتكم، ولزمتم بيوتكم) [تاريخ خليفة بن خياط...]**»[1].

وهذا النصّ الذي حكاه إحسان ظهير عن خليفة بن خياط هو فقرة من رواية أخرجها في تاريخه عن ابن سيرين، في توجيه خذلان الصحابة لعثمان، وإليك نصّ كلامه:

قال: «**عبد الرحمن بن مهدي، قال: نا حصين بن بكر، عن يحيى بن عتيق، عن محمد بن سيرين، قال: انطلق الحسن والحسين وابن عمر وابن الزبير ومروان وكلهم شاك في السلاح حتى دخلوا الدار، فقال عثمان: أعزم عليكم لما رجعتم فوضعتم أسلحتكم ولزمتم بيوتكم، فخرج ابن عمر والحسن والحسين، فقال ابن الزبير ومروان: ونحن نعزم على أنفسنا أن لا نبرح**»[2].

وقد أخرجها عن خليفة ابن عساكر في تاريخه[3]، ورفعها إلى ابن سيرين الذهبي في تاريخه[4].

(١) الشيعة وأهل البيت، ص١٤٧.
(٢) تاريخ خليفة بن خياط، ص١٢٩.
(٣) تاريخ مدينة دمشق، ج٣٩، ص٣٩١.
(٤) تاريخ الإسلام، ج٣، ص٤٥٢ ـ ٤٥٣.

وخبر ابن سيرين المتقدم ذكره علماء السنة في سياق الوجوه التي تأولوها في توجيه خذلان الصحابة لعثمان في محنته، فقد اجتهدوا في توجيه ذلك، وتأولوا له عدّة مخارج:

أولاً: الوجه الذي ذكره ابن سيرين في خبر خليفة بن خياط المتقدم، وهو أن عثمان عزم عليهم أن يرجعوا، وأن يتركوا القتال ويلزموا بيوتهم.

وهذا الوجه مع غرابته ضعيف، فإن خبر ابن سيرين هذا مرسل؛ إذ أن ابن سيرين ولد لسنتين بقيتا من إمارة عثمان[1].

كما أن خليفة بن خياط مختلف فيه، قال المزي في (تهذيب الكمال): «**خليفة بن خياط بن خليفة بن خياط العصفرى، أبو عمرو البصري الحافظ المعروف بشباب... وقال عبد الرحمن بن أبى حاتم: (انتهى أبو زرعة إلى أحاديث كان أخرجها في فوائده عن شباب العصفرى، فلم يقرأها علينا، فضربنا عليها و تركنها الرواية عنه)، وقال أبو حاتم: (لا أحدث عنه، هو غير قوى، كتب من مسنده أحاديث ثلاثة عن أبى الوليد، فأتيت أبا الوليد و سألته عنها فأنكرها، وقال: ما هذه من حديثى، فقلت: كتبها من كتاب شباب العصفرانى! فعرفه وسكن غضبه)**»[2].

وقال ابن حجر في (تهذيب التهذيب): «**لم يحدث عنه البخاري إلا مقرونا، و إذا حدث عنه لمفرده علق أحاديثه، وقد ذكره العقيلي في «الضعفاء»، فقال: (غمزه علي ابن**

(١) التاريخ الصغير، البخاري، ج١، ص٢٨٠. التاريخ الكبير، ج١، ص٩١. تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج٢، ص٤١٦. تاريخ مدينة دمشق، ابن عساكر، ج٥٣، ص١٧٥، ص١٧٧، ص١٨٢. تذهيب الكمال، المزي، ج٢٥، ص٣٥٣.

(٢) تهذيب الكمال، ج٨، ص٣١٧.

المديني)، وقال الكديمي، عن على ابن المديني: (لو لم يحدث شباب لكان خيرا له)»[١].

فهذا الخبر يمكن الغمز فيه من ناحية خليفة بن خياط نفسه.

وهناك خبر مرسل آخر لابن سيرين في المورد ذكره عنه الذهبي في تاريخه، قال: «**قال ابن سيرين: كان مع عثمان يومئذ في الدار سبعمائة، لو يدعهم لضربوهم حتى يخرجوهم من أقطارها**»[٢].

وما قيل من أن مراسيل ابن سيرين صحاح كما قرر ذلك ابن عبد البر في تمهيده، قال: «**وأما الإرسال فكل من عرف بالأخذ عن الضعفاء والمسامحة في ذلك لم يحتج بما أرسله تابعياً كان أو من دونه، وكل من عرف أنه لا يأخذ إلا عن ثقة فتدليسه ومرسله مقبول، فمراسيل سعيد بن المسيب ومحمد بن سيرين وإبراهيم النخعي عندهم صحاح**»[٣].

فجوابه: أن هذه القاعدة لو سلمت وعُمل بها فلا تنطبق على المورد؛ إذ أن ذينك الخبرين المرسلين لابن سيرين مخالفان لتلك الروايات والأخبار والنصوص الكثيرة المتقدمة الدالة على خذلان الجميع لعثمان حتى أقاربه كمعاوية بن أبي سفيان، وكثرة تلك الروايات أغنتنا عن النظر في إسنادها؛ إذ من المعلوم وثاقة بعضها في الجملة، حتى عند إحسان ظهير نفسه.

كما أن تطبيق مرسلات ابن سيرين على تلك القاعدة قد يناقش فيه أيضاً: فلم نجد من علماء الجرح والتعديل من صرّح في ابن سيرين بأنه «**لا يأخذ إلا عن ثقة**»، بالرغم من اتفاقهم على وثاقته وجلالة شأنه عندهم.

(١) تهذيب التهذيب، ج٣، ص١٣٩.
(٢) تاريخ الإسلام، ج٣، ص٤٥٣.
(٣) التمهيد، ابن عبد البر، ج١، ص٣٠.

مضافاً إلى أن روايات ابن سيرين ضُعف كثير منها بالإرسال، قال الألباني بذيل حديث عمران بن حصين (سُئل عن الرجل يطلق امرأته ثم يقع بها ولم يشهد على طلاقها...)[1]: «**وأخرجه البيهقي... من طريق قتادة ويونس عن الحسن وأيوب، عن ابن سيرين به**»، ثم قال في رده: «**قلت: وهو منقطع لأن محمد بن سيرين لم يسمع من عمران بن حصين**»[2].

وقال في ذيل مرسل ابن سيرين (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقلب بصره في السماء فنزلت هذه الآية ﴿**والذين هم في صلاتهم خاشعون**﴾ فطأطأ رأسه)، قال: «**ضعيف... هو مرسل**»[3].

إلى غير ذلك من مرسلات ابن سيرين التي ضعفت بالإرسال.

مضافاً أيضاً إلى أن رواية ابن سميع المتقدمة نصت على أن محمد بن أبي بكر ورجلين معه هم الذين تسور الدار على عثمان فقتله الرجلان، قال: «**فتسور محمد بن أبي بكر وصاحباه من دار رجل من الأنصار حتى دخلوا على عثمان**»[4].

ونصت رواية وثاب المتقدمة على أن محمد بن أبي بكر مع ثلاثة عشر رجلاً هم الذين هجموا على عثمان، قال: «**جاء رويجل كأنه ذئب، فاطلع من الباب، ثم رجع وقام محمد بن أبي بكر في ثلاثة عشر حتى انتهى إلى عثمان، فأخذ بلحيته فقال بها حتى**

---

(١) قال البيهقي في (السنن الكبرى): «(أخبرنا) أبو عبد الله الحافظ وأبو سعيد بن أبي عمرو، قالا: نا أبو العباس محمد بن يعقوب، نا العباس بن محمد، نا الأسود بن عامر، نا حماد، عن قتادة ويونس، عن الحسن وأيوب، عن ابن سيرين: (أن عمران بن حصين رضي الله عنه سئل عن رجل طلق امرأته ولم يشهد وراجع ولم يشهد قال عمران طلق في غير عدة وراجع في غير سنة فليشهد الآن)»، ج٧، ص٣٧٣.

(٢) إرواء الغليل، الألباني، ج٧، ص١٥٩ ـ ١٦٠.

(٣) مختصر إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، الألباني، ج١، ص٧١.

(٤) تاريخ المدينة، ابن شبة، ج٤، ص١٣٠٣ ـ ١٣٠٥. أنساب الأشراف، ج٢، ص٢٨٣ ـ ٢٨٥.

سمعت وقع أضراسه وقال: ما أغنى عنك معاوية، ما أغنى عنك ابن عامر، ما اغنت عنك كتبك، فقال: أرسل لي لحيتي ابن أخي، أرسل لي لحيتي ابن أخي، قال: فأنا رأيته استعدى رجلاً من القوم يعينه، فقام إليه بمشقص حتى وجاء به في رأسه فأثبته، قال: ثم مه؟ قال: ثم دخلوا عليه حتى قتلوه»(١).

وهذا العدد من المهاجمين قليل، ولا يصعب دفعه، كما أن جلبتهم كانت لتنبه الباقين مع عثمان لو كان هناك أحد بقي معه، فإن مثل هذا الأمر وبهذا العدد يكون مقروناً بالصوت والضجيج حسب العادة.

فإذا كان مبنى إحسان ظهير الاحتجاج على الشيعة بروايات سنية من مصدر سني فليحتج على الأقل بالروايات المعتبرة عندهم لا بمثل تلك الأخبار السنية المرسلة الضعيفة! لكن الذي يسهل الخطب ويهونه هو أن المحققين واقفين على منهج الاحتجاج في المسائل الخلافية، ولا شك في أن منهج ظهير ليس منها بشيء، بل ما ذكره لا يصح به الاستدلال على أبناء قومه وجلدته فضلاً عن الاحتجاج به على المخالف، ومن هنا ننصح القارئ إذا كان لكلامنا معه وزن أن يبحث عن الحق في غير كتابات إحسان ظهير؛ إذ أن كتابات هذا الرجل لا توصل للحق لقلة بضاعته كما هو واضح للمتأمل.

ثانياً: من التأويلات التي ذكرت في توجيه خذلان الصحابة لعثمان في محنته

---

(١) الطبقات الكبرى، ج٣، ص٧٢. تاريخ خليفة بن خياط، ص١٢٥. المصنف، ابن أبي شيبة، ج٨، ص٥٨٣، ص٦٧٩. تاريخ الطبري، ج٣، ص٤٠٤. المعجم الكبير، الطبراني، ج١، ص٨٢. تاريخ مدينة دمشق، ابن عساكر، ج٣٩، ص٤٠٤ ـ ٤٠٥.

هو الوجه الذي أشار إليه الذهبي في تاريخه، وهو أن الصحابة كرهوا الفتنة، ولم يكونوا يتوقعون أن تصل الأمور لقتل عثمان، قال: «وكان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الذين خذلوه كرهوا الفتنة، وظنوا أن الأمر لا يبلغ قتله»[1].

وهذا الوجه ضعيف أيضاً؛ ولا شاهد عليه، ويبطله جهاد الصحابة مع أمير المؤمنين عليه السلام في قتال الناكثين والقاسطين والمارقين، واستشهادهم تحت لوائه، أفلم يكن معاوية وعمر بن العاص وأضرابهما من الصحابة حسب مبنى السنة، وهؤلاء هم الذي قادوا جيوش النكث والقسط والمرق ضد الإمام عليه السلام، لكن مع ذلك وجدنا أصحاب بدر كخزيمة بن ثابت، وعمار بن ياسر، وأبي فضالة، وغيرهم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله، يجاهدون مع الإمام عليه السلام بكل صلابة وعزم وتفاني، فقد جاء في (وقعة صفين) لنصر بن مزاحم المنقري، بسنده عن الزهري، قال: «وخرج في ذلك اليوم شمر بن أبرهة بن الصباح الحميري، فلحق بعلي عليه السلام في ناس من قراء أهل الشام، ففت ذلك في عضد معاوية وعمرو بن العاص، وقال عمرو: يا معاوية، إنك تريد أن تقاتل بأهل الشام رجلاً له من محمد صلى الله عليه وسلم قرابة قريبة، ورحم ماسة، وقدم في الإسلام لا يعتد أحد بمثله، ونجدة في الحرب لم تكن لأحد من أصحاب محمد صلى الله عليه وآله، وأنه قد سار إليك بأصحاب محمد صلى الله عليه المعدودين، وفرسانهم وقرائهم وأشرافهم وقدمائهم في الإسلام، ولهم في النفوس مهابة...»[2].

وجاء فيه أيضاً بسنده عن مالك بن قدامة الأرحبي، قال: «قام سعيد بن

---

(١) تاريخ الإسلام، الذهبي، ج٣، ٤٤٨.

(٢) وقعة صفين، ابن مزاحم المنقري، ص٢٢٢ ـ ٢٢٣.

قيس يخطب أصحابه بقناصرين فقال: (الحمد لله الذي هدانا لدينه... وقد اختصنا الله منه بنعمة فلا نستطيع أداء شكرها، ولا نقدر قدرها: أن أصحاب محمد المصطفين الأخيار معنا، وفي حيزنا، فوالله الذي هو بالعباد بصير أن لو كان قائدنا حبشياً مجدعاً، إلا أن معنا من البدريين سبعين رجلاً، لكان ينبغي لنا أن تحسن بصائرنا وتطيب أنفسنا، فكيف وإنما رئيسنا ابن عم نبينا، بدري صدق، صلى صغيراً، وجاهد مع نبيكم كبيراً، ومعاوية طليق من وثاق الإسار، وابن طليق...)»[1].

وجاء فيه أيضاً بسنده عن الفضل بن أدهم، قال: «حدثني أبي أن الأشتر قام يخطب الناس بقناصري، وهو يومئذ على فرس أدهم مثل [حلك] الغراب، فقال: (الحمد لله الذي خلق السماوات العلى... واعلموا أنكم على الحق، وأن القوم على الباطل، يقاتلون مع معاوية، وأنتم مع البدريين قريب من مائة بدري، ومن سوى ذلك من أصحاب محمد صلى الله عليه، أكثر ما معكم رايات قد كانت مع رسول الله صلى الله عليه، ومع معاوية رايات قد كانت مع المشركين على رسول الله صلى الله عليه، فما يشك في قتال هؤلاء إلا ميت القلب...)»[2].

وجاء في (الفتوح) لابن أعثم، عن سعيد بن جبير، قال: «كان مع علي رضي الله عنه يومئذ ثمانمائة رجل من الأنصار، وتسعمائة ممن بايع تحت الشجرة»[3].

وجاء فيه عن الحكم بن عتيبة، قال: «شهد مع علي يومئذ ثمانون بدرياً، وخمسون ومائتان ممن بايع تحت الشجرة»[4]، وكذا أخرجه الحاكم في مستدركه بسنده عنه[1].

---

(١) المصدر نفسه، ص٢٣٦ ـ ٢٣٧.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٣٨ ـ ٢٣٩.

(٣) كتاب الفتوح، أحمد بن أعثم الكوفي، ج٢، ص٥٤٤.

(٤) المصدر نفسه، ج٢، ص٥٤٤.

وجاء فيه عن سليمان بن مهران الأعمش، قال: «كان مع علي يومئذ ثمانون بدرياً، وثمانمائة من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم»[٢].

وجاء فيه عن عبد الرحمن بن أبي بكر، قال: «كان مع علي سيد التابعين أويس القرني، وقتل بصفين بين يدي علي رضي الله عنه»[٣].

وجاء فيه عن معاوية أنه قال في جملة كلام له: «فاذكروا علي بن أبي طالب ومحاربته إياي ومعه المهاجرون والأنصار، فأبى الله تبارك وتعالى إلا ما قد علمتم، أفترجون بعد علي مثله؟»[٤].

فلو كان هؤلاء الصحابة الأبرار لهم موقف إيجابي من عثمان في محنته لما انتظروا أن يأذن لهم عثمان في الدفاع عنه، باعتبار أن للرجل بيعة في أعناقهم، وأن المسألة تمس صميم الإسلام، لكن واقع الأمر هو أنه حتى القائلين بإمامته منهم رأوا أن إحداثاته أبطلت إمامته فلم يجدوا أنفسهم ملزمين بالدفاع عنه، بل كما تقدم فإن الصحابة في الواقع هم الذين حاصروا عثمان، وكان لهم موقف ثابت منه حتى بعد قتله، وقد وردت الروايات والأخبار التاريخية الدالة على ذلك وأن المهاجرين والأنصار الذين ثاروا على عثمان كان لهم موقف ثابت من عثمان قبل وبعد مقتله، وأنه استحق القتل لإحداثاته، فقد جاء في تاريخ الطبري في حوار بين هاشم أحد أفراد جيش الإمام عليه السلام في حرب صفين وآخر من عسكر معاوية: «فقال له هاشم: وما

(١) المستدرك على الصحيحين، الحاكم النيسابوري، ج٣، ص١٠٤.

(٢) كتاب الفتوح، ج٢، ص٥٤٤.

(٣) المصدر نفسه، ج٢، ص٥٤٤.

(٤) المصدر نفسه، ج٤، ص٣٣٨.

أنت وابن عفان، إنما قتله أصحاب محمد وأبناء أصحابه وقراء الناس، حين أحدث الأحداث، وخالف حكم الكتاب»[1].

وجاء في تاريخ الطبري أيضاً أن عمار بن ياسر قال يوم صفين كما تقدم: «**أين من يبتغي رضوان الله عليه ولا يؤوب إلى مال ولا ولد، فأتته عصابة من الناس فقال: أيها الناس، اقصدوا بنا نحو هؤلاء الذين يبغون دم ابن عفان ويزعمون أنه قتل مظلوماً»**[2].

وجاء في كتاب (صفين) لنصر بن مزاحم أن عمار بن ياسر قال يوم صفين أيضاً: «**امضوا معي عباد الله إلى قوم يطلبون فيما يزعمون بدم الظالم لنفسه، الحاكم على عباد الله بغير ما في كتاب الله، إنما قتله الصالحون المنكرون للعدوان، الآمرون بالإحسان»**[3].

وأخرج ابن عساكر بسنده إلى عبد الرحمن الهمداني، أن معاوية قال لأبي الطفيل عامر بن واثلة: «**أنت من قتلة عثمان، قال: لا، ولكن ممن حضره فلم ينصره، قال: ما منعك من نصره، قال: لم ينصره المهاجرون والأنصار ولم تنصره أنت»**[4].

نعم أمير المؤمنين عليه السلام كان رافضاً لقتله؛ ولذا لما خرجت الأمور عن السيطرة وعلم عزم القوم على قتله اعتزلهم بعد أن سعى جاهداً للحول دون وقوع ذلك كما تقدم.

(١) تاريخ الطبري، ج٤، ص٣٠، الكامل في التاريخ، ابن الاثير، ج٣، ص٣١٣.
(٢) تاريخ الطبري، ج٤، ص٢٧.
(٣) وقعة صفين، نصر بن مزاحم، ص٣١٩.
(٤) تاريخ مدينة دمشق، ابن عساكر، ج٢٦، ص١١٧.

وقد تكون هناك وجوه أخرى في توجيه خذلان الصحابة لعثمان لا يسع المجال لتتبعها وتحقيقها.

د ـ ما ذكره عن أنساب الأشراف

استشهد إحسان ظهير على دعواه دفاع الإمام عليه السلام عن عثمان في منحنته بنص نسبه لـ (أنساب) للبلاذري، قال ظهير: «ولما منع البغاة الطغاة عنه الماء خاطبهم عليّ بقوله: (أيها الناس! إن الذي تفعلون لا يشبه أمر المؤمنين ولا أمر الكافرين، إن الفارس والروم لتؤسر فتطعم فتسقي، فوالله لا تقطعوا الماء عن الرجل، وبعث إليه بثلاث قرب مملوءة ماء مع فتية من بني هاشم) [ناسخ التواريخ... ومثله في «أنساب الأشراف»، للبلاذري]»[1].

غير صحيح، وليتضح لك الأمر نقول:

روى السنة في مصادرهم بواسطة حفاظهم ومحدثيهم عدّة أحاديث طوال في محاصرة عثمان ومقتله، منها:

أ ـ رواية محمد بن عيسى بن القاسم بن سميع، عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب، عن محمد بن شهاب الزهري، عن سعيد بن المسيب.

وقد أخرج هذه الرواية عدّة من حفاظ السنة ومحدثيهم، بإسنادهم عن ابن سميع، منهم البلاذري في (أنساب الأشراف)، قال: «حدثني هشام بن عمار الدمشقي أبو الوليد، حدثنا محمد بن سميع، عن محمد بن أبي ذئب، عن ابن شهاب الزهري، عن سعيد بن المسيب: (... وأبى عثمان أن يخرج مروان؛ فحاصر الناس عثمان

(١) الشيعة وأهل البيت، ص١٤٨.

ومنعوه الماء، فأشرف على الناس فقال: أفيكم علي؟ فقالوا: لا، قال: أفيكم سعد، فقالوا: لا، فسكت ثم قال: ألا أحدٌ يبلغ فيسقينا ماءً؟ فبلغ ذلك علياً فبعث إليه بثلاث قربٍ مملوءة ماءً فما كادت تصل إليه، وجرح بسببها عدة من موالي بني هاشم وبني أمية حتى وصلت...)»[1].

وسند هذه الرواية ضعيف بابن سميع، ومضمونها فيه كثير من التخبط كما تقدم آنفاً.

كما أنها صريحة الدلالة على وصول الماء لعثمان بصعوبة بالغة.

ب ـ رواية شعيب بن إبراهيم، عن سيف بن عمرو، عن أبي حارثة، وأبي عثمان، ومحمد، وطلحة.

وقد أخرج هذه الرواية عدّة من حفاظ السنة ومحدثيهم، بإسنادهم عن شعيب، منهم الطبري في تاريخه، قال: قال الطبري في تاريخه: «كتب إلي السري: عن شعيب، عن سيف، عن أبي حارثة وأبي عثمان ومحمدا وطلحة، قالوا: كان الحصر أربعين ليلة والنزول سبعين، فلما مضت من الأربعين ثمان عشرة قدم ركبان من الوجوه فأخبروا خبر من قد تهيأ إليهم من الآفاق، حبيب من الشأم، ومعاوية من مصر، والقعقاع من الكوفة، ومجاشع من البصرة، فعندها حالوا بين الناس وبين عثمان ومنعوه كل شيء حتى الماء... وأشرف عثمان على آل حزم وهم جيرانه فسرح ابنا لعمرو إلى علي بأنهم قد منعونا الماء فإن قدرتم أن ترسلوا إلينا شيئا من الماء فافعلوا، والى طلحة والى الزبير وإلى عائشة رضي الله عنها وأزواج النبي صلى الله عليه وسلم

(١) أنساب الأشراف، البلاذري، ج٢، ص٢٨٣ ـ ٢٨٥.

فكان أولهم إنجادا له علي وأم حبيبة، جاء علي في الغلس فقال: (يا أيها الناس إن الذي تصنعون لا يشبه أمر المؤمنين ولا أمر الكافرين، لا تقطعوا عن هذا الرجل المادة، فإن الروم وفارس لتأسر فتطعم وتسقى، وما تعرض لكم هذا الرجل فبم تستحلون حصره وقتله؟)، قالوا: لا والله ولا نعمة عين، لا نتركه يأكل ولا يشرب، فرمى بعمامته في الدار بأني قد نهضت فيما أنهضتني، فرجع»[1].

وقد تقدم أن سند هذه الرواية ضعيف بشعيب بن إبراهيم، وسيف بن عمر، فأمّا شعيب فهو مجهول، وذكره ابن عدي في الضعفاء[2]، وقال الذهبي وابن حجر: «فيه جهالة»[3]، وقد حكى الذهبي قول ابن حبان في (الثقات) واستظهر أن يكون المذكور فيه غيره، قال: «وفي ثقات بن حبان شعيب بن إبراهيم من أهل الكوفة... والظاهر أنه غيره»[4].

وأمّا سيف بن عمر فهو ضعيف، قال المزي في (تهذيب الكمال): «قال عباس الدوري، عن يحيى بن معين: (ضعيف الحديث)، وقال أبو جعفر الحضرمي، عن يحيى بن معين: (فلس خير منه)، وقال أبو حاتم: (متروك الحديث، يشبه حديثه حديث الواقدي)، وقال أبو داود: (ليس بشيء)، وقال النسائي، والدارقطني: (ضعيف)، وقال أبو أحمد بن عدي: (بعض أحاديثه مشهورة وعامتها منكرة لم يتابع عليها، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق)، وقال أبو حاتم بن حبان: (يروي

(١) تاريخ الطبري، ج٣، ص٤١٦ ـ ٤١٨.
(٢) الكامل، ابن عدي، ج٤، ص٤.
(٣) ميزان الاعتدال، الذهبي، ج٢، ص٢٧٥. لسان الميزان، ابن حجر، ج٣، ص١٤٥.
(٤) لسان الميزان، ج٣، ص١٤٥.

الموضوعات عن الاثبات)، قال: (وقالوا: إنه كان يضع الحديث)»[١].

كما أن الرواية صريحة الدلالة على عدم وصول الماء لعثمان على الرغم من سعي الإمام عليه السلام الحثيث لإيصاله إليه.

وما نسبه إحسان ظهير للبلاذري هو بعض من رواية سيف، والحال أن البلاذري لم يروي هذه الرواية في أنسابه، وإنما روى رواية ابن سميع، حيث جاء فيها: «**وأبى عثمان أن يخرج مروان؛ فحاصر الناس عثمان ومنعوه الماء، فأشرف على الناس فقال: أفيكم علي؟ فقالوا: لا، قال: أفيكم سعد، فقالوا: لا، فسكت ثم قال: ألا أحدٌ يبلغ فيسقينا ماءً؟ فبلغ ذلك علياً فبعث إليه بثلاث قربٍ مملوءة ماءً فما كادت تصل إليه، وجرح بسببها عدة من موالي بني هاشم وبني أمية حتى وصلت**»[٢].

ومن هنا يتضح أيضاً أن ما نسبه إحسان ظهير لـ (ناسخ التواريخ) بقوله: «**ولما منع البغاة الطغاة عنه الماء خاطبهم عليّ بقوله: (أيها الناس...)[ناسخ التواريخ...]**»، قد حرفه عن وجهه ودلس فيه أيضاً؛ إذ أن قوله «**البغاة الطغاة**» لم يرد في أي رواية من الروايات التي أوردت قصة محاصرة عثمان، مضافاً إلى أن محمد تقي سپهر المعروف بـ (لسان الملك) قد ساق الخبر في كتابه (ناسخ التواريخ) نقلاً عن تاريخ الطبري وغيره من مصادر السنة التي نقلت قصة محاصرة عثمان وقتله كما فعل ذلك غيره كابن أبي الحديد في شرح النهج[٣].

---

(١) تهذيب الكمال، المزي، ج١٢، ص٣٢٦ـ ٣٢٧.

(٢) أنساب الأشراف، البلاذري، ج٢، ص٢٨٤.

(٣) قال ابن أبي الحديد في (شرح نهج البلاغة): «**قال أبو جعفر: (ثم أن محاصري عثمان اشفقوا من وصول أجناد من الشام والبصرة تمنعه، فحالوا بين عثمان وبين الناس، ومنعوه كل شيء حتى الماء، فأرسل عثمان سرا إلى علي عليه السلام، وإلى أزواج النبي صلى الله عليه أنهم قد منعونا الماء، فإن قدرتم أن ترسلوا إلينا ماء فافعلوا، فجاء علي عليه السلام في الغلس وأم حبيبة بنت**

فتلك الفقرة جزء من الرواية الطويلة لمحاصرة عثمان ومقتله، ولها طريقان أحدهما طريق ابن أبي سميع، والآخر طريق سيف، لكن إحسان ظهير حاول أن يوهم وجود طريق آخر غيرهما بواسطة تدليسه.

وكلا الروايتين (رواية ابن سميع، ورواية سيف) ليس فيهما دلالة على ما ادعاه إحسان ظهير من حبّ أهل البيت عليهم السلام لعثمان؛ إذ أن مسألة إيصال الماء مسألة إنسانية بحتة، ولا شك في أن عثمان كان واقفاً على إنسانية أهل البيت عليهم السلام وعظيم أخلاقهم، ومن هنا لما منع منه الماء أرسل إليهم، فوقف أهل البيت عليهم السلام ذلك الموقف الإنساني الكريم وحاولوا إيصال الماء إليه بصعوبة بالغة.

فإذن غاية ما هناك هو دلالة الروايتين على الموقف الإنساني للإمام عليه السلام بعد أن مُنع عثمان من الماء، فأمر الإمام عليه السلام بحمل الماء إليه، وقد كان الإمام عليه السلام يفعل ذلك حتى مع ألدّ أعداءه، ففي حرب صفين منع معاوية الماء على جيش الإمام عليه السلام لكن لما استعاد جيش الإمام عليه السلام مواضع الإسقاء من جيش معاوية أمر أمير المؤمنين عليه السلام أن لا يمنعوهم الماء، فقد جاء في تاريخ الطبري: **«لما قدمنا إلى معاوية وأهل الشام بصفين وجدناهم قد نزلوا منزلا اختاروه مستويا بساطا واسعا أخذوا الشريعة فهي في أيديهم، وقد صف أبو الأعور السلمي عليها الخيل والرجال وقد قدم المرامية أمام من معه وصف صفا معهم من الرماح والدرق وعلى رؤوسهم**

أبي سفيان، فوقف علي عليه السلام على الناس فوعظهم، وقال: أيها الناس، إن الذي تفعلون لا يشبه أمر المؤمنين ولا أمر الكافرين، إن فارس والروم لتأسر فتطعم وتسقي فالله الله! لا تقطعوا الماء عن الرجل، فأغلظوا له وقالوا: لا نعم ولا نعمة عين، فلما رأى منهم الجد نزع عمامته عن رأسه، ورمى بها إلى دار عثمان، يعلمه أنه قد نهض وعاد»، ج٢، ص١٥٣ ـ ١٥٤.

البيض، وقد أجمعوا على أن يمنعونا الماء ففزعنا إلى أمير المؤمنين فخبرناه بذلك، فدعا صعصعة ابن صوحان فقال له: (أئت معاوية وقل له: إنا سرنا مسيرنا هذا إليكم ونحن نكره قتالكم قبل الأعذار إليكم... وهذه أخرى قد فعلتموها قد حلتم بين الناس وبين الماء والناس غير منتهين أو يشربوا، فابعث إلى أصحابك فليخلوا بين الناس وبين الماء...)، فقال معاوية لأصحابه: ما ترون؟ فقال الوليد بن عقبة أمنعهم الماء كما منعوه عثمان بن عفان رضي الله عنه حصروه أربعين صباحا يمنعونه برد الماء ولين الطعام اقتلهم عطشا... فقال [صعصعة]: لما أردت الانصراف من عنده قلت: ما ترد علي، قال معاوية: سيأتيكم رأيي، فوالله ما راعنا إلا تسريته الخيل إلى أبي الأعور ليكفهم عن الماء، قال فأبرزنا علي إليهم: فارتمينا ثم أطعنا ثم اضطربنا بالسيوف فنصرنا عليهم، فصار الماء في أيدينا فقلنا لا والله لا نسقيهموه فأرسل إلينا علي أن خذوا من الماء حاجتكم وارجعوا إلى عسكركم وحلوا عنهم فإن الله عز وجل قد نصركم عليهم بظلمهم وبغيهم»[1].

فقضية الإسقاء هذه أن دلت على شيء فإنما هو إنسانية الإمام عليه السلام وعظيم خلقه، ولا تكشف عن حبه لعثمان أو معاوية أو غيرهما.

هـ ـ ما ذكره عن المسعودي

استشهد إحسان ظهير على قصة مقتل عثمان، بنصّ من تاريخ المسعودي، قال إحسان ظهير: «وأخيراً نريد أن ننقل من المسعودي طرفاً من الفاجعة التي نزلت، والكارثة التي ألمت: (فلما بلغ علياً أنهم يريدون قتله بعث بابنيه الحسن والحسين مع مواليه بالسلاح إلى بابه لنصرته، وأمرهم أن يمنعوه منهم، وبعث الزبير ابنه عبد الله، وطلحة ابنه

(١) تاريخ الطبري، ج٣، ص٥٦٨ ـ ٥٦٩.

محمداً... ودخل علي الدار، وهو كالواله الحزين وقال لابنيه: كيف قتل أمير المؤمنين وأنتما على الباب؟ ولطم الحسن، وضرب صدر الحسين، وشتم محمد بن طلحة، ولعن عبد الله بن الزبير) [مروج الذهب، للمسعودي]»(١).

وقد حاول إحسان ظهير من خلال ختم كلامه بسرد قصة مقتل عثمان من (تاريخ المسعودي) أن يتلاعب بمشاعر الجمهور، وذلك وفق المنهج الذي خطه لنفسه حيث عدّ كثير من أعلام السنة على الشيعة، كالدينوري، وأبي المؤيد الموفق بن أحمد الخوارزمي، وابن النديم، وابن أبي الحديد، وأبي الفرج الأصفهاني الشيعي، والمؤرخ المشهور بالمسعودي، وأحمد بن أبي يعقوب بن جعفر الكاتب العباسي المشهور باليعقوبي، وغيرهم.

فأراد أن يوهم بأنه يختم كلامه بذكر القصة من مصادر الشيعة.

وقد بيّنا في مقدمة الكتاب قبح المنهج الذي خطه إحسان ظهير في احتجاجاته، وذكرنا هناك ترجمة هؤلاء الأعلام الذين لا يكاد يختلف أحد في أكثرهم من أنهم من علماء السنة.

وذكرنا هناك فيما يتعلّق بالمسعودي بأنه معتزلي العقيدة، وقد ترجمه الذهبي في تاريخه، وقال: «أبو الحسن علي بن الحسين بن علي، قيل إنه من ذرية ابن مسعود رضي الله عنه، عداده في البغداديين، وأقام بمصر مدة، وكان إخبارياً، علامة، صاحب غرائب، وملح، ونوادر، له كتاب (مروج الذهب) في تحف الأشراف والملوك، وكتاب... وقد سمع: ابن عرفة نفطويه، وابن زبر القاضي، وغيرهما، ولم يطل عمره حتى يسمعوا منه، وكان معتزلياً؛ فإنه ذكر غير واحد من

(١) الشيعة وأهل البيت، ص١٤٨-١٤٩.

المعتزلة ويقول فيه: كان من أن أهل العدل، وله رحلة إلى البصرة لقي فيها أبا خليفة الجمحي، وقد ذكر ابن النجار مختصراً، فقال: علي بن الحسين بن علي أبو الحسن المسعودي من ولد عبد الله بن مسعود...»[١].

وترجمه أيضاً الزركلي في (الأعلام)[٢]، والصفدي في (الوافي بالوفيات)[٣]، وغيرهم من علماء التراجم السنة.

وقد كان المسعودي فقيهاً مفتياً من فقهاء الشافعية، وقد أورده السبكي في (طبقاته)، قال: «على بن الحسين بن على المسعودي، صاحب التواريخ (كتاب مروج الذهب في أخبار الدنيا)، وكتاب (ذخائر العلوم)، وغير ذلك... أصله من بغداد وأقام بها زماناً وبمصر أكثر، وكان إخبارياً مفتياً علامة... وقيل إنه كان معتزلى العقيدة، مات سنة خمس وأربعين أو ست وأربعين وثلاثمائة»[٤].

فإذن من الواضح لدى علماء التراجم السنة أن المسعودي شافعي المذهب، معتزلي العقيدة.

مضافاً إلى أن ما سرده إحسان ظهير من (تاريخ المسعودي) في قصة مقتل عثمان ليس سوى محاولة فقيرة لاستدرار عطف الجمهور؛ إذ أن ما ذكره المسعودي في ذلك هو عبارة عن رواية ابن سميع المتقدمة في قصة مقتل عثمان، غير أن إحسان ظهير حاول أن يوهم بأنها عبارة عن رواية ثالثة مقابل روايتي ابن سميع وسيف المتقدمتين الواردتين في القصة فلاحظ.

(١) تاريخ الإسلام، الذهبي، ج٢٥، ص٣٤٠ ـ ٣٤٢.
(٢) الأعلام، ج٤، ص٢٧٧.
(٣) الوافي بالوفيات، ج٢١، ص٥.
(٤) السبكي، طبقات الشافعية، ج٣، ص٤٥٦.

وإليك خبر المسعودي (ت/ ٣٣٥ هـ) في كتابه (مروج الذهب)، قال: «... فلما بلغ علياً أنهم يريدون قتله بعث بابنيه الحسن والحسين مع مواليه بالسلاح إلى بابه لنصرته، وأمرهم أن يمنعوه منهم، وبعث الزبير ابنه عبد الله، وبعث طلحة ابنه محمداً، وأكثر أبناء الصحابة أرسلهم آباؤهم إقتداء بمن ذكرنا، فصدُّوهم عن الدار، فرمى من وصفنا بالسهام، واشتبك القوم، وجُرح الحسن، وشُبِئَ قنبر، وجرح محمد بن طلحة، فخشي القوم أن يتعصب بنو هاشم وبنو أمية، فتركوا القوم في القتال على الباب، ومضى نفر منهم إلى دار قوم من الأنصار فتسوَّرُوا عليها، وكان ممن وصل إليه محمد بن أبي بكر ورجلان آخران، وعند عثمان زوجته، وأهْله؛ ومواليه مشاغيل بالقتال، فأخذ محمد بن أبي بكر بلحيته، فقال: يا محمد، واللهّ لو رآك أبوك لساءه مكانك فتراخت يده، وخرج عنه إلى الدار، ودخل رجلان فوجداه فقتلاه، وكان المصحف بين يديه يقرأ فيه، فصعدت امرأته فصرخت وقالت: قد قتل أمير المؤمنين، فدخل الحسن والحسين ومن كان معهما من بني أمية، فوجده قد فاضت نفسه رضي الله عنه، فبكوا، فبلغ ذلك علياً وطلحة والزبير وسعداً وغيرهم من المهاجرين والأنصار، فاسترجع القوم، ودخل عليّ الدار، وهو كالواله الحزين، وقال لابنيه: كيف قتل أمير المؤمنين وأنتما على الباب، ولَطَم الحسن وضرب صدر الحسين، وشتم محمد بن طلحة، ولعن عبد اللهّ بن الزبير»[1].

وبهذا تقف على أن المسعودي وإن لم يصرح في تاريخه بسند قصته لمقتل عثمان، لكن من خلال تطابق محتوى قصته مع رواية ابن سميع فالظاهر أنه أخذها منه.

(١) مروج الذهب، المسعودي، ج١، ص٣١١.

وقد تقدم أن ذلك الخبر ضعيف سنداً بابن سميع، فقد ذكره العقيلي في الضعفاء[١]، وأبو الوفاء في المدلسين[٢]، وقال ابن حبان: «**فأما خبره الذي روى عن بن أبي ذئب عن الزهري عن سعيد بن المسيب في مقتل عثمان لم يسمعه من بن أبي ذئب، سمعه من إسماعيل بن يحيى بن عبيد الله التيمي، عن بن أبي ذئب، فدلس عنه، وإسماعيل واه**»[٣].

كما تقدم أن مضمون ذلك الخبر ضعيف أيضاً بكثرة التخليط كما صرح بذلك ابن أبي شيبة، فقد أخرجه في مصنفه وقال بذيله: «**وهذا حديث كثير التخليط، منكر الإسناد، لا يعرف صاحبه الذي رواه عن ابن أبي ذئب**»[٤].

ولو اعترض أحد بأن التطابق في المضمون لا يدل على اتحاد الرواية، فجوابه هو أن خبر المسعودي سيكون مرسلاً حينئذ، وليس له شاهد إلا رواية ابن سميع.

وعليه فما ذكره المسعودي في قصة قتل عثمان ضعيف السند بابن سميع، أو بالإرسال، وضعيف المضمون بكثرة التخليط.

(١) ضعفاء العقيلي، ج٤، ص١١٥.
(٢) التبيين لأسماء المدلسين، أبو الوفا الحلبي الطرابلسي، ص١٩٣.
(٣) الثقات، ابن حبان، ج٩، ص٤٣.
(٤) تاريخ المدينة، ابن شبة، ج٤، ص١٣٠٦.



الفصل الثالث

الاستدلال بالمصاهرة والتسمية



تنقيح دعوى دلالة المصاهرة والتسمية على الحبّ والرضا

استدل إحسان ظهير على ما ادعاه من حب أهل البيت عليهم السلام لعثمان بالمصاهرة والتسمية؛ حيث قال: «وكان من حب أهل البيت إياه أنهم زوجوا بناتهم من أبنائه وإياه، ولقد زوجه خير خلق الله ابنتيه، وسموا أسماء أبنائهم باسمه كما ذكر المفيد أن واحداً من أبناء علي بن أبي طالب رضي الله عنه كان اسمه عثمان... [«الإرشاد» للمفيد...]، وذكر الأصفهاني أنه قتل مع أخيه الحسين بكربلاء... [مقاتل الطالبين... و «تاريخ اليعقوبي»]»[1].

المناقشة

سبق وأن استشهد إحسان ظهير بالمصاهرة والتسمية في سيرة أبي بكر وعمر مع أهل البيت عليهم السلام، وأجبنا هناك عن ذلك بشكل مفصل؛ ولذا لا نرى هنا ضرورة في الجواب المفصل عن ذلك في خصوص عثمان، وإنما سنختصر الكلام هنا في بطلان الاستدلال بالمصاهرة والتسمية على الحبّ والرضا؛ لتجنب التكرار، وذلك ضمن النقاط التالية:

١ ـ انتفاء الملازمة بين المصاهرة والحب والرضا

لا ملازمة بين زواج عثمان من بنتي رسول الله صلى الله عليه وآله وبين عداءه لأهل البيت عليهم السلام، فلا مانع من أن يكون الرجل صهراً وعدواً في آن واحد، فكما أن العلاقة النسبية لا تمنع العداوة فكذلك السببية منها، والأولوية

(١) الشيعة وأهل البيت، ص١٤٩ ـ ١٥٠.

واضحة في المورد، فإذا كانت العلاقة النسبية مع النبي عليه السلام كالعموّة والبنوّة لا تمنع من معاداته فمن باب أولى أن لا تمنع العلاقة السببية كالزوجية والمصاهرة من ذلك.

فقد يكون الشخص في العلاقة النسبية عم نبي الله عليه السلام وعدوه اللدود في نفس الوقت كما في أبي لهب والرسول الخاتم صلى الله عليه وآله، قال تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ * مَا أَغْنَى عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ * سَيَصْلَى نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ﴾[1].

وقد يكون ابن نبي الله عليه السلام وعدوه أيضاً كما في نوح عليه السلام، قال تعالى: ﴿وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَا بُنَيَّ ارْكَب مَّعَنَا وَلاَ تَكُن مَّعَ الْكَافِرِينَ * قَالَ سَآوِي إِلَى جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاء قَالَ لاَ عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللهِ إِلاَّ مَن رَّحِمَ وَحَالَ بَيْنَهُمَا الْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ الْمُغْرَقِينَ﴾[2]، إلى قوله تعالى: ﴿وَنَادَى نُوحٌ رَّبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابُنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ * قَالَ يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ فَلاَ تَسْأَلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنِّي أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾[3].

وقد تكون المرأة في العلاقة السببية زوجة نبي الله عليه السلام وعدوه اللدود كما في زوجتي نوح ولوط عليهما السلام، قال تعالى: ﴿ضَرَبَ اللهُ مَثَلاً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا اِمْرَأَةَ نُوحٍ وَامْرَأَةَ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا فَلَمْ يُغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ اللهِ شَيْئًا وَقِيلَ ادْخُلا النَّارَ مَعَ الدَّاخِلِينَ﴾[4].

وقد تكون المرأة في العلاقة السببية زوجة عدو الله وهي من الأولياء

(١) المسد/ ١ـ٣.

(٢) هود/ ٤٢ـ٤٣.

(٣) هود/ ٤٥ـ٤٦.

(٤) التحريم/ ١٠.

المؤمنين، كما في آسية بنت مزاحم امرأة فرعون، قال تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا امْرَأَةَ فِرْعَوْنَ إِذْ قَالَتْ رَبِّ ابْنِ لِي عِنْدَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ وَنَجِّنِي مِنْ فِرْعَوْنَ وَعَمَلِهِ وَنَجِّنِي مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾[1]

فلا ملازمة بين الانتساب لرسول الله ﷺ بالنسب أو السبب وبين معاداته ﷺ ومعاداة أهل بيته عليهم السلام، كما في ابني أبي لهب، فهما أقارب رسول الله ﷺ وصهراه لكن من ألدّ أعداءه في نفس الوقت، وقد اتفق المؤرخون وأهل السير من السنة أن رقية وأم كلثوم كانتا متزوجتين بابني أبي لهب[2].

فلو كانت العلاقة مع رسول الله ﷺ - سواء بالنسب كالعموة والبنوة وفروعهما أو بالسبب كالمصاهرة - عاصمة من الزلة أو منجية لصاحبها أو كاشفة عن قوة الأواصر، لنفعت ابني أبي لهب، فقد كانا قريبي الرسول الأكرم ﷺ وصهريه، لكن كانا من ألدّ أعداءه أيضاً.

وتطليق الرسول الأكرم ﷺ ابنتيه منهما وتزويجهما - كما يزعمون - من عثمان لا يشكل فرقاً؛ إذ أن صلب الكلام هو في سيرة عثمان وغيره مع أهل البيت عليهم السلام بعد رحيل رسول الله ﷺ، وتلك المصاهرة المزعومة وزواج عثمان من ابنتي رسول الله ﷺ كان في بداية البعثة، وقد توفيا كلا ابنتي الرسول الأكرم ﷺ آنذاك، ولم يولد لعثمان منهما إلا ولد من رقية - على رواية - مات طفلاً كما سيأتي، والحال أن الظلم العظيم إنما وقع على أهل

(١) التحريم/ ١١.

(٢) انظر: الطبقات الكبرى، ابن سعد، ج٨، ص٣٦ - ٣٧. الثقات، ابن حبان، ج١، ص٥٦. تاريخ مدينة دمشق، ابن عساكر، ج٣، ص١٢٧، وغيرها من المصادر.

البيت عليهم السلام بعد رحيل الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله.

فلو كانت المصاهرة تنفع في إثبات حب أهل البيت عليهم السلام لعثمان فإنما هي تلك المصاهرة الواقعة بعد رحيل رسول الله صلى الله عليه وآله، وهذه لم تقع، فما وقع من المصاهرة لا تنفع في المورد، وما قد تنفع فيه لم تقع.

ودعوى زواج أبناء عثمان من بنات أهل البيت عليهم السلام غير صحيحة، ولم يأت إحسان ظهير بشاهد على ذلك.

خصوصاً أن رسول الله صلى الله عليه وآله قبل رحيله قد عهد لأمته بأهل بيته عليهم السلام، وحذرها شديداً من ظلمهم عليهم السلام، فقد أخرج مسلم في صحيحه، بسنده عن زيد بن أرقم، قال: **«قام رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً فينا خطيباً بماء يدعى خماً بين مكة والمدينة، فحمد الله وأثنى عليه ووعظ وذكر ثم قال: (أما بعد، ألا أيها الناس فإنما أنا بشر يوشك أن يأتي رسول ربي فأجيب، وأنا تارك فيكم ثقلين، أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به) فحث على كتاب الله ورغب فيه ثم قال: (وأهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي»**[1].

وأخرجه عنه أيضاً الترمذي في سننه بلفظ قريب من الأول، قال: **«قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي، أحدهما أعظم من الآخر، كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي، ولن يتفرقا حتى يردا على الحوض، فانظروا كيف تخلفوني فيهما»**[2].

---

(١) صحيح مسلم، ج٧، ص١٢٢ - ١٢٣. ج٧، ص١٢٣.
(٢) سنن الترمذي، ج٥، ص٣٢٩.

وقد أخرج هذا الحديث عن زيد بن أرقم كبار محدثي السنة وحفاظهم، بألفاظ مختلفة، كأحمد بن حنبل في مسنده[١]، والنسائي في (السنن الكبرى)[٢]، وفي (فضائل الصحابة)[٣]، وفي (خصائص أمير المؤمنين عليه السلام)[٤]، وغيرهم.

وأخرجه عن زيد بن ثابت، أحمد بن حنبل في مسنده، وابن أبي شيبة في مصنفه[٥]، وآخرون، قال (اللفظ لأحمد): «**قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إني تارك فيكم خليفتين، كتاب الله وأهل بيتي، وأنهما لن يتفرقا حتى يردا عليّ الحوض**»[٦].

وأخرجه عن أبي سعيد الخدري، أحمد بن حنبل في مسنده، وابن أبي شيبة في مصنفه[٧]، وأبو يعلى في مسنده[٨]، قال (اللفظ لأحمد): «**قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إني تارك فيكم الثقلين، أحدهما أكبر من الآخر، كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي، وأنهما لن يفترقا حتى يردا على الحوض**»[٩].

وأخرجه ابن أبي شيبه في مصنفه، بسنده عن الحكم الأزدي[١٠].

ومحل الكلام هو بمدى التزام الأمة ومحافظتها على هذا العهد، وسيرة عثمان وصاحبيه مع أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله بعد رحيله، ومستوى محافظتهم

(١) مسند أحمد بن حنبل، ج٤، ص٣٦٦ - ٣٦٧. ج٤، ص٣٧١.
(٢) السنن الكبرى، النسائي، ج٥، ص٥١.
(٣) فضائل الصحابة، النسائي، ص٢٢.
(٤) خصائص أمير المؤمنين عليه السلام، النسائي، ص٩٣.
(٥) المصنف، ابن أبي شيبة، ج٧، ص٤١٨.
(٦) مسند أحمد بن حنبل، ج٥، ص١٨٩ - ١٩٠.
(٧) المصنف، ابن أبي شيبة، ج٧، ص١٧٦.
(٨) مسند أبي يعلى الموصلي، ج٢، ص٢٩٧ - ٢٩٨. ج٢، ص٣٠٣.
(٩) مسند أحمد بن حنبل، ج٣، ص١٤.
(١٠) المصنف، ابن أبي شيبة، ص٥٠٣.

على وصية الرسول الأكرم ﷺ.

وقد نصت الروايات الواردة عن رسول الله ﷺ بأن أهل بيته عليهم السلام سيتعرضون من بعده للظلم العظيم، فقد أخرج الحاكم في مستدركه، بسنده عن حيان الأسدي، قال: «**سمعت علياً يقول: قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إن الأمة ستغدر بك بعدي، وأنت تعيش على ملتي، وتقتل على سنتي، من أحبك أحبني، ومن أبغضك أبغضني، وإن هذه ستخضب من هذا)، يعني لحيته من رأسه**».

وقد صحح الحاكم هذا الحديث[1]، وكذا الذهبي في التلخيص[2].

وأخرجه الخطيب البغدادي في تاريخه، بسنده عن أبي إدريس الأسدي، عن أمير المؤمنين عليه السلام، قال: «**مما عهد إلى النبي صلى الله عليه وسلم: (أن الأمة ستغدر بك من بعدي)**»[3].

وكذا ابن عساكر في تاريخه أيضاً[4]، وابن كثير (ت/ ٧٧٤ هـ) في (البداية والنهاية)[5].

وأخرجه البيهقي في (دلائل النبوة)، بسنده عن ثعلبة الحماني، قال: «**سمعت علياً على المنبر وهو يقول: (والله إنه لعهد النبي الأمي إليّ: "إن الأمة ستغدر بك بعدي)**»[6].

(١) المستدرك على الصحيحين، الحاكم النيسابوري، ج٣، ص١٥٣.
(٢) تعليقات الذهبي في التلخيص، المطبوع بهامش المستدرك على الصحيحين، ج٣، ص١٥٣.
(٣) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج١١، ص٢١٦.
(٤) تاريخ مدينة دمشق، ابن عساكر، ج٤٢، ص٤٤٨.
(٥) البداية والنهاية، ابن كثير، ج٦، ص٢٤٤.
(٦) البيهقي، دلائل النبوة، ج٧، ص٣١٢، ح٢٧٥٩.

وأخرجه الذهبي في (تذكرة الحفاظ)، بسنده عن علقمة، قال: «**قال علي: عهد إليّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم: (أن الأمة ستغدر بك من بعدي)**»[١].

وأخرج الحاكم في مستدركه أيضاً: بسنده عن ابن عباس، قال: «**قال النبي صلى الله عليه و سلم لعلي: (أما أنك ستلقى بعدي جهداً)، قال: في سلامة من ديني؟ قال: (في سلامة من دينك)**»، وقال الحاكم بذيله: «**هذا حديث صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه**»[٢].

وأخرج أبو يعلى الموصلي (ت/ ٣٠٧ هـ) في مسنده، عن أبي عثمان، عن أمير المؤمنين عليه السلام، قال: «**اعتنقني [رسول الله صلى الله عليه وآله] ثم أجهش باكياً، قال: قلت يا رسول الله، ما يبكيك؟ قال: (ضغائن في صدور أقوام لا يبدونها لك إلا من بعدي)، قال: قلت يا رسول الله في سلامة من ديني؟ قال: (في سلامة من دينك)**»[٣].

وكذا أخرجه عنه البغدادي (ت/ ٤٦٣ هـ) في تاريخه[٤]، وابن عساكر (ت/ ٥٧١ هـ) في تاريخه أيضاً[٥]، والذهبي (ت/ ٧٤٨ هـ) في (ميزان الاعتدال)، وقال: «**رواه النسائي في مسند علي من طريق حرمي، ورواه البغوي عن القواريري عن حرمي**»[٦].

وأخرجه أيضاً الهيثمي (ت/ ٨٠٧هـ) في (مجمع الزوائد)، وقال بذيله:

---

(١) تذكرة الحفاظ، الذهبي، ج٣، ص٩٩٥.

(٢) المستدرك على الصحيحين، الحاكم النيسابوري، ج٣، ص١٥١.

(٣) مسند أبي يعلى الموصلي، ج١، ص٤٢٧.

(٤) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج١٢، ص٣٩٤.

(٥) تاريخ مدينة دمشق، ابن عساكر، ج٤٢، ص٣٢٢.

(٦) ميزان الاعتدال، الذهبي، ج٣، ص٣٥٥ـ٣٥٦.

«رواه أبو يعلى، والبزار، وفيه الفضل بن عميرة، وثقه ابن حبان، وضعفه غيره، وبقية رجاله ثقات»[١].

وقد أخرج صدر الحديث الحاكم في مستدركه، بسنده عن الفضل بن عميرة[٢]، وقال: **«هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»**[٣].

وأخرجه ابن عدي (ت/ ٣٦٥هـ) في (الكامل)، بسنده عن أنس بن مالك، قال: **«خرجت وعلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حيطان المدينة، فمررنا بحديقة، فقال علي: ما أحسن هذه الحديقة! قال النبي صلى الله عليه وسلم: (حديقتك في الجنة أحسن منها)، حتى مر من تسع حدائق ويقول مثلها، وجعل النبي صلى الله عليه وسلم يبكي، فقال علي: ما يبكيك؟ قال (ضغائن في صدور قوم لا يبدونها حتى يفقدوني)»**[٤].

وكذا ابن عساكر في تاريخه[٥]، والذهبي في (ميزان الاعتدال)[٦].

وأخرجه عن ابن عباس، الطبراني (ت/ ٣٦٠ هـ) في (المعجم الكبير)[٧].

---

(١) مجمع الزوائد، الهيثمي، ج٩، ص١١٨.

(٢) قال الحاكم النيسابوري: «حدثنا علي بن حمشاذ العدل، ثنا العباس بن الفضل الأسفاطي، ثنا علي بن عبد الله المديني وإبراهيم بن محمد بن عرعرة، قالا: ثنا حرمي بن عمارة، حدثني الفضل بن عميرة، أخبرني ميمون الكردي، عن أبي عثمان النهدي، أن عليا رضي الله عنه قال: (بينما رسول الله ﷺ آخذ بيدي ونحن في سكك المدينة إذ مررنا بحديقة فقلت يا رسول الله ما أحسنها من حديقة! قال: لك في الجنة أحسن منها)، هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، المستدرك على الصحيحين، ج٣، ص١٣٩.

(٣) المستدرك على الصحيحين، ج٣، ص١٣٩.

(٤) الكامل، عبد الله بن عدي، ج٧، ص١٧٣ ـ ١٧٤.

(٥) تاريخ مدينة دمشق، ابن عساكر، ج٤٢، ص٣٢٣.

(٦) ميزان الاعتدال، الذهبي، ج٤، ص٤٨٠.

(٧) المعجم الكبير، الطبراني، ج١١، ص٦١.

كما صرحت روايات أخرى بتظلم أهل البيت عليهم السلام من أبي بكر وعمر وعثمان، من جرّاء الأعمال التي اقترفوها بحقهم بعد رحيل الرسول الكريم صلى الله عليه وآله، فقد أخرج البخاري في صحيحه كما تقدم، بسنده عن عائشة، قالت: «**فغضبت فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهجرت أبا بكر، فلم تزل مهاجرته حتى توفيت، وعاشت بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ستة أشهر**»(١).

فهذا النصّ صريح الدلالة على غضب بضعة رسول الله صلى الله عليه وآله على أبي بكر وهجرانها له حتى وفاتها عليها السلام.

وأخرج مسلم في صحيحه كما تقدم أيضاً: بسنده عن مالك بن أوس، من أن عمر قال لأمير المؤمنين عليه السلام والعباس: «**ثم توفى أبو بكر وأنا ولى رسول الله صلى الله عليه وسلم وولى أبى بكر فرأيتماني كاذباً آثماً غادراً خائناً**»(٢).

فهذا النصّ صريح الدلالة على أن أمير المؤمنين عليه السلام كان يعتقد بأن أبا بكر وعمر كاذبان آثمان غادران خائنان.

وقد لخصّ أمير المؤمنين عليه السلام ما تقدم من سيرة عثمان بقوله عليه السلام: «**فصبرت على طول المدة وشدة المحنة، حتى إذا مضى [عمر] لسبيله، جعلها في جماعة زعم أني أحدهم، فيا لله وللشورى متى اعترض الريب فيّ مع الأول منهم حتى صرت أقرن إلى هذه النظائر، لكنني أسففت إذ أسفوا وطرت إذ طاروا، فصغى رجل منهم لضغنه، ومال الآخر لصهره مع هن وهن، إلى أن قام ثالث القوم نافجاً حضنيه بين نثيله ومعتلفه، وقام معه بنو أبيه يخضمون مال الله خضمة الإبل نبتة الربيع، إلى أن انتكث فتله،**

(١) صحيح البخاري، ج٤، ص٤٢. وانظر: ج٥، ص٨٢. صحيح مسلم، ج٥، ص١٥٤.
(٢) صحيح مسلم، ج٥، ص١٥٢ ـ ١٥٣.

وأجهز عليه عمله، وكبت به بطنته»[1].

ومن كلام له عليه السلام فيما رده على المسلمين من قطائع عثمان: «**والله لو وجدته قد تزوج به النساء وملك به الإماء لرددته؛ فإن في العدل سعة، ومن ضاق عليه العدل فالجور عليه أضيق**»[2].

وتقدم أن الأعمال بخواتيمها، وقد وردت كثير من الآيات الكريمة والروايات الشريفة في ذلك، والتي دلت بشكل صريح وواضح على أن الأعمال إنما هي بخواتيمها، فلربما يأت الإنسان بعمل الصالحين إلا أنه في نهاية حياته يأتي بما يبطل ويحبط عمله السابق، كما صرحت بذلك آيات حبط الأعمال، كقوله تعالى ﴿**أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ**﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿**وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُوْلَـٰئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَأُوْلَـٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ**﴾[4].

وأخرج البخاري في صحيحه، بسنده عن سهل بن سعد الساعدي، قال: «**نظر النبي صلى الله عليه وسلم إلى رجل يقاتل المشركين، وكان من أعظم المسلمين غناء عنهم، فقال: من أحبّ أن ينظر إلى رجل من أهل النار، فلينظر إلى هذا فتبعه رجل، فلم يزل على ذلك حتى جرح، فاستعجل الموت، فقال: بذبابة سيفه فوضعه بين ثدييه، فتحامل عليه حتى خرج من بين كتفيه، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: إن العبد ليعمل فيما يرى الناس عمل أهل الجنة، وانه لمن أهل النار، ويعمل فيما**

(١) نهج البلاغة، ج١، ص٣٣ ـ ٣٥.
(٢) المصدر نفسه، ج١، ص٤٦.
(٣) الحجرات/ ٢.
(٤) البقرة/ ٢١٧.

يرى الناس عمل أهل النار، وهو من أهل الجنّة، وإنّما الأعمال بخواتيمها»[١].

وقد أفرد كثير من علماء السنة في مدوناتهم باباً لـ (الأعمال بالخواتيم)، كابن أبي أسامة في مسنده، وأورد فيه بسنده عن الحسن أن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله قال: «لا عليكم أن لا تعجلوا بأحد منكم حتى تنظروا ماذا يختم به عمله»، وقال في ذيله: «وكان الحسن يقول: (اللهم اجعل هذا آخر أعمالنا خواتيمها واجعل ثوابها الجنّة). قال: وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: اللهم اجعل أخير أعمالنا ما يلي آجالنا واجعل خيار أيامنا يوم نلقاك)»[٢].

والهيثمي في كتابه (مجمع الزوائد)، وأورد فيه عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «(لا عليكم أن لا تعجبوا بأحد حتى تنظروا بماذا يختم له، فان العامل يعمل زماناً من عمره أو برهة من دهره يعمل صالح لو مات عليه لدخل الجنة يتحول ليعمل عملاً سيئاً، وإن العبد ليعمل البرهة من دهره بعمل سيء لو مات عليه دخل النار ثم يتحول فيعمل عملاً صالحاً، وإذا أراد الله تبارك وتعالى بعبد خيراً استعمله قبل موته)، قالوا: يا رسول الله وكيف يستعمله؟ قال: (يوفقه لعمل صالح ثم يقبضه عليه))»، وقال في ذيله: «رواه أحمد، وأبو يعلى، والبزار، والطبراني في الأوسط ورجاله رجال الصحيح»[٣].

وعليه فتلك المصاهرة بعد غض النظر عن كثير من التساؤلات الواردة حولها ـ كما سيأتي ـ لا تنفع في الاستشهاد على حب أهل البيت عليهم السلام لعثمان أو العكس، فلو سلمنا بصدورها عن نية حسنة، لكن هذا لا يعني أن تكون

(١) صحيح البخاري، ج٧، ص١٨٨.

(٢) بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، الحارث بن أبي أسامة، ص٢٣٧.

(٣) المعجم الأوسط، الطبراني، ج٣، ص٥٣.

عاصمة لعثمان عن الجور على أهل البيت عليهم السلام بعد ذلك، بل ذلك مرهون بحسن عاقبته، وطاعته للرسول صلى الله عليه وآله فيما أوصى به حول أهل بيته عليهم السلام، وقد تقدم فيما مضى الكلام حول سيرة أبي بكر وعمر وعثمان مع أهل البيت عليهم السلام، وأنها كانت سيرة عدائية، وأن أهل البيت عليهم السلام تظلموا منهم في مواطن كثيرة لكنهم عليهم السلام انتهجوا نهجاً خاصاً في التعامل مع ظلاماتهم من أجل الحفاظ على الإسلام وعدم شق عصا المسلمين فصبروا على الأذى وكظموا غيظهم لأجل ذلك.

٢ ـ ضرورة الاستدلال بمصادر المخالف في مقام الاحتجاج

إن إحسان ظهير في موقع الاحتجاج على الشيعة، واللازم حينئذ أن يستشهد بهذه المصاهرة من كتبهم، والوارد فيها حول هذه المصاهرة يؤكد وقوع الظلم على أهل البيت عليهم السلام، حيث رُوي من طرق أئمة أهل البيت عليهم السلام أن عثمان هو من قتل بنتي رسول الله صلى الله عليه وآله، فقد روى الشيخ الكليني في (الكافي)، بسنده عن أبي بصير، قال: «**قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أيفلت من ضغطة القبر أحد؟ قال: فقال: (نعوذ بالله منها، ما أقل من يفلت من ضغطة القبر، إن رقية لما قتلها عثمان وقف رسول الله صلى الله عليه وآله على قبرها فرفع رأسه إلى السماء فدمعت عيناه وقال للناس: إني ذكرت هذه وما لقيت فرققت لها واستوهبتها من ضمة القبر، قال: فقال: اللهم هب لي رقية من ضمة القبر فوهبها الله له)**»[1].

وروى في (الكافي) أيضاً: بسنده أبي عبد الله عليه السلام، قال: «... **فدعا [رسول الله صلى الله عليه وآله] علياً عليه السلام فقال: خذ سيفك وانطلق أنت وعمار وثالث لهم فأت**

(١) الكافي، الشيخ الكليني، ج٣، ص٢٣٦.

المغيرة بن أبي العاص تحت شجرة كذا وكذا، فأتاه علي عليه السلام فقتله، فضرب عثمان بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وقال: أنت أخبرت أباك بمكانه، فبعثت إلى رسول الله صلى الله عليه وآله تشكو ما لقيت... فلما نظرت إليه رفعت صوتها بالبكاء، واستعبر رسول الله صلى الله عليه وآله وبكى، ثم أدخلها منزله وكشفت عن ظهرها فلما أن رأى ما بظهرها قال ثلاث مرات: ماله قتلك قتله الله وكان ذلك يوم الأحد وبات عثمان ملتحفاً بجاريتها فمكث الاثنين والثلاثاء وماتت في اليوم الرابع فلما حضر أن يخرج بها أمر رسول الله صلى الله عليه وآله فاطمة، فخرجت ونساء المؤمنين معها وخرج عثمان يشيع جنازتها فلما نظر إليه النبي صلى الله عليه وآله قال: من أطاف البارحة بأهله أو بفتاته فلا يتبعن جنازتها قال ذلك ثلاثاً فلم ينصرف فلما كان في الرابعة قال: لينصرفن أو لأسمين باسمه، فأقبل عثمان متوكئاً على مولى له ممسك ببطنه فقال: يا رسول الله إني اشتكى بطني فإن رأيت أن تأذن لي أنصرف قال: انصرف»[1].

ويؤيد ذلك ما أخرجه علماء الجرح والتعديل من السنة في ترجمة يونس بن خباب، بأنه كان يعتقد بأن عثمان هو من قتل بنتي رسول الله صلى الله عليه وآله، فقد أورد ابن عدي في الكامل عند ترجمته ابن خباب، بسنده عن عباد بن عباد المهلبي، قال: «لقيت يونس بن خباب بالأهواز فسمعته يقول: قتل عثمان بنتي رسول الله صلى الله عليه وسلم»[2]، وبلفظ آخر: «سمعت يونس بن خباب يقول اشهد لقتل عثمان بنتي رسول الله صلى الله عليه وسلم»[3].

ويونس بن خباب ثقة صدوق عندهم في الحديث، ومن ضعفة منهم

(١) الكافي، الشيخ الكليني، ج٣، ص٢٥١ ـ ٢٥٣.
(٢) الكامل، عبد الله بن عدي، ج٧، ص١٧٢ . ميزان الاعتدال، الذهبي، ج٤، ص٤٨٠ .
(٣) الكامل، ج٧، ص١٧٢ .

كان بسبب اعتقاده ذاك في عثمان، فقد ذكره العجلي في الثقات[1].

وقال الحافظ ابن حجر في (تقريب التهذيب): «يونس بن خباب، بمعجمة وموحدتين، **الأسيدي مولاهم الكوفي، صدوق يخطئ، ورمي بالرفض، من السادسة**»[2].

وقال في (تهذيب التهذيب) في ترجمته: «**قال الساجي: (صدوق في الحديث، تكلموا فيه من جهة رأيه السوء)، قال أحمد بن حنبل: (كان خبيث الرأي)، وقال ابن معين: (كان ثقة، وكان يشتم عثمان)، وقال ابن شاهين في الثقات: (قال عثمان بن أبي شيبة: يونس بن خباب ثقة صدوق)... وعن أبي داود قال: (ليس في حديثه نكارة، إلا أنه زاد في حديث عذاب القبر: وعلي وليي)**»[3].

ومما يؤكد أن تضعيفهم ليونس كان بسبب موقفه من عثمان هو ما حكاه ابن حجر في (تهذيب التهذيب) بقوله: «**وقال الحاكم أبو أحمد: (تركه يحيى و عبد الرحمن، وأحسنا في ذلك؛ لأنه كان يشتم عثمان، و من سب أحداً من الصحابة فهو أهل أن لا يروى عنه)**»[4].

وقال الدوري، عن يحيى بن معين: «**يونس بن خباب قد سمع منه عباد بن عباد وهو يتناول عثمان يقول: عثمان قتل ابنتي رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم أسمع هذا أنا من عباد**»[5].

---

(١) معرفة الثقات، العجلي، ج٢، ص٣٧٧.
(٢) تقريب التهذيب، ابن حجر، ج٢، ص٣٤٨.
(٣) تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج١١، ص٣٨٥.
(٤) المصدر نفسه، ج١١، ص٣٨٥.
(٥) تاريخ ابن معين، الدوري، ج٢، ص٥٨.

وقال ابن عدي في (الكامل)، عن أحمد بن سعد بن أبي مريم: «سألت يحيى بن معين عن يونس بن خباب فضعفه فقال: كان يترفض»[1].

وقال عبد الله بن حنبل، عن أبيه: «سألته عن يونس بن خباب فقال: (كان خبيث الرأي)، فقلت له كيف هو في الحديث؟ فقال: (حدثنا عنه عباد)»[2].

فإذن يونس بن خباب ثقة في الحديث، وقد روى له البخاري في (الأدب المفرد)، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

وعقيدة يونس تلك ومقولته في عثمان هي السبب في تضعيف بعضهم له.

والظاهر من كلمات علماء الجرح والتعديل حول يونس هو أنه كان له موقف من عثمان في خصوص قتله لبنتي رسول الله صلى الله عليه وآله، دون سائر الأمور الأخرى، ودون سائر الصحابة، إلا أن ظاهر ما حكاه ابن حجر عن أبي داود هو أنه كان يعتقد أيضاً بولاية أهل البيت عليهم السلام؛ حيث قال كما تقدم: «ليس في حديثه نكارة، إلا أنه زاد في حديث عذاب القبر: (وعلي وليي)»[3].

ولا نستغرب لتضعيفهم له؛ إذ أن الاعتقاد بولاية أهل البيت عليهم السلام وانتقاد الصحابة، خطان أحمران لا يجوز تجاوزهما عند علماء الجرح والتعديل السنة، فمهما كانت وثاقة الرواي عندهم لكن اعتقاده بمثل هذه الأمور تكفي لرد حديثه وتضعيفه.

فيونس ثقة صدوق عندهم لكن عندما يروي شيء يسير عن ولاية أهل

(١) الكامل، عبد الله بن عدي، ج٧، ص١٧٢.
(٢) العلل، أحمد بن حنبل، ج١، ص٤١٩.
(٣) تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج١١، ص٣٨٥.

البيت عليهم السلام يحكم عليه من دون فاصلة بأنه زاد في الحديث.

كذلك ـ كما تقدم في أحاديث الوصية ـ قيس بن ميناه ثقة عندهم لكن عندما يروي وصية رسول الله صلى الله عليه وآله لأمير المؤمنين عليه السلام يحكم عليه من دون أدنى تأمل بأنه لا يتابع على هذا الحديث[1].

وهكذا في الأمور الأخرى المتعلقة بأهل البيت عليهم السلام، فمهما كانت وثاقة الراوي عند حفاظ السنة ومحدثيهم لكن هناك خطوط حمراء يجب عليهم أن لا يتجاوزوها، وأهم هذه الخطوط هي ولاية أهل البيت عليهم السلام و خلافتهم وعدالة الصحابة، وبذلك أوصدوا جانباً مهماً من باب المعرفة بوجوههم، ومع هذا المنهج في الحديث كيف يتوقعون أن يعرفوا حقيقة هذه الأمور؟!

٣ ـ مصاهرة الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله لم تاخذ موضعها في نفس عثمان

إن تلك المصاهرة لم تأخذ موضعها من نفس عثمان، فقد أخرج البخاري في صحيحه، بسنده عن أنس بن مالك، قال: «**شهدنا بنتاً لرسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس على القبر، قال: فرأيت عيناه تدمعان، قال: فقال: (هل منكم رجل لم يقارف الليلة)، فقال أبو طلحة: أنا، قال: (فانزل)، قال: فنزل في قبرها**»[2].

وأخرجه البيهقي في سننه، عن أنس أيضاً: بلفظ قريب من الأول[3].

وأخرجه الحاكم في مستدركه عن أنس أيضاً: بلفظ قريب من سابقه، وقال

(١) الموضوعات، ابن الجوزي، ج١، ص٣٧٤ ـ ٣٧٦.

(٢) صحيح البخاري، ج٢، ص٨٠، باب الجنائز.

(٣) سنن البيهقي، ج٤، ص٥٣.

الحاكم عقبه: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه»[١]، ووافقه الذهبي في التلخيص؛ حيث قال: «على شرط البخاري ومسلم»[٢].

وأخرجه من طريق حماد بن سلمة عن ثابت، عن أنس أحمد بن حنبل في مسنده[٣]، والبخاري في (التاريخ الصغير، والأوسط)[٤]، وابن حزم في (المحلى)[٥]، والحاكم في مستدركه وصححه؛ حيث قال عقبه: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه»[٦]، وسكت عنه الذهبي في التلخيص[٧].

فهذا الحديث صريح الدلالة على أن رسول الله ﷺ قد حرم عثمان من النزول في قبر زوجته، وكان أولى الناس بها، بعد أن عرَّض به أمام كلّ المسلمين، مما يكشف عن إدانته ﷺ لتلك المقارفة التي أقرَّ بها عثمان بسكوته، وتقرير النبي الأكرم ﷺ لذلك السكوت بأمر أبو طلحة بالنزول في القبر.

ومقارفة عثمان أهله في ليلة وفاة ابنة رسول الله ﷺ تكشف عن عدم أكتراثه ومبالاته بالحدث وأن الحدث لم يأخذ منه أي مأخذ.

ومن المتيقن به أن تلك المقارفة كانت أمراً استحق من جرائه عثمان ذلك

---

(١) المستدرك، ج٤، ص٤٧.

(٢) المستدرك، ج٤، ص٥٢، مع الكتاب تعليقات الذهبي في التلخيص.

(٣) مسند أحمد بن حنبل، ج٣، ص٢٢٩.

(٤) البخاري، التاريخ الصغير، ج١، ص٤٤، قال: حدثني عبد الله المسندي، ثنا عفير ثنا حماد، عن ثابت، عن أنس، قال: «لما ماتت رقية قال النبي صلى الله عليه وسلم: لا يدخل القبر رجل قارف أهله الليلة، فلم يدخل عثمان القبر)».

(٥) المحلى، ابن حزم، ج٥، ص١٤٥.

(٦) المستدرك على الصحيحين، الحاكم النيسابوري، ج٤، ص٤٧.

(٧) المستدرك على الصحيحين، ج٤، ص٥١، مع الكتاب تعليقات الذهبي في التلخيص.

الحرمان والتعريض به من رسول الله ﷺ.

وباعتبار أن الرسول الأكرم ﷺ كان يأمر بالستر على المسلمين، والإغضاء عن عيوبهم، وينهى عن إشاعة الفحشاء، والتجسس عمّا يقع في الخلوات، وقد نصت الكثير من الآيات الكريمة على ذلك، وأنه ﷺ إنما بعث لإعزاز أهل الدين، الأمر الذي يكشف عن أن ما اقترفه عثمان كان أمراً عظيماً، لا مجرد كونه فعل أمراً حلالاً؛ فإن ذلك لا يستدعي من النبي الأكرم ﷺ أن يقف هذا الموقف الحازم منه.

وقد اختلفت علماء السنة في الحديث الآنف من جهتين:

الأولى: اختلفوا في المراد من تلك البنت، فذهب بعضهم إلى أنها رقية، وذهب بعضهم إلى أنها أم كلثوم، وذهبي الخطابي منهم إلى أن هذه البنت كانت لبعض بنات رسول ﷺ فنسبت إليه، قال ابن حجر: «**قوله: (شهدنا بنتاً للنبي صلى الله عليه و سلم)، هي أم كلثوم زوج عثمان، رواه الواقدي عن فليح بن سليمان بهذا الإسناد، وأخرجه ابن سعد في الطبقات في ترجمة أم كلثوم، وكذا الدولابي في (الذرية الطاهرة)، و كذلك رواه الطبري والطحاوي من هذا الوجه، ورواه حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس فسماها رقية، أخرجه البخاري في (التاريخ الأوسط)، والحاكم في (المستدرك)... وأغرب[1] الخطابي فقال: (هذه البنت كانت لبعض بنات رسول الله صلى الله عليه و سلم فنسبت إليه انتهى ملخصاً)**»[2].

ويؤيد القول الأول ـ أنها رقية ـ ما حكاه الذهبي في (ميزان الاعتدال) عن

(١) أي جاء بقول غريب.

(٢) فتح الباري، ابن حجر، ج٣، ص١٢٦.

أحمد بن حنبل، بقوله: «أحمد في مسنده، حدثنا عفان، حدثنا حماد، حدثنا علي بن زيد، عن يوسف ابن مهران، عن ابن عباس، قال: (ماتت رقية بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: الحقي بسلفنا الصالح عثمان بن مظعون...)»[١].

وأخرجه الطبراني في (المعجم الكبير)، بسنده عن ابن عباس أيضاً: قال: «لما مات عثمان بن مظعون قالت امرأته: هنيئا لك الجنة، فنظر إليها النبي صلى الله عليه وسلم نظرة غضبان فقال: (وما يدريك؟)، فقالت: فارسك وصاحبك، فقال رسول صلى الله عليه وسلم: (والله ما أدري ما يفعل بي)، فاشتد ذلك على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله لعثمان وهو من أفضلهم، فلما ماتت رقية بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (الحقي بسلفنا عثمان بن مظعون»[٢].

قال الهيثمي في (مجمع الزوائد) بذيل الحديث الآنف: «رواه الطبراني ورجاله ثقات وفي بعضهم خلاف»[٣].

ومقتضى القاعدة عندهم في المختلف فيه هو أن روايته في مرتبة الـ (حسن)، كما صرّح بذلك ابن حجر في كتابه (القول المسدد) بعد أن ذكر الخلاف في قزعة بن سويد[٤]، وكذا في كتابه (تهذيب التهذيب)، عن ابن قطان، ضمن ترجمة عبد الله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهني مولاهم أبو صالح المصري[٥].

(١) ميزان الاعتدال، الذهبي، ج٣، ص١٢٨ ـ ١٢٩.
(٢) المعجم الكبير، ج٩، ص٣٧.
(٣) مجمع الزوائد، ج٩، ص٣٠٢.
(٤) القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد، ابن حجر العسقلاني، ج١، ص٣٠.
(٥) تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، ج٥، ص٢٢٨.

وصرّح بذلك أيضاً الزركشي في كتابه (اللآلئ المنثورة) بعد أن ذكر الخلاف في كثير بن شنظير[١].

وكذا الحافظ الهيثمي في (مجمع الزوائد) بذيل حديث الإمام علي عليه السلام (أعطيت ما لم يعط أحد من الأنبياء)[٢]؛ حيث حسنه بعد أن ذكر الخلاف في عبد الله بن محمد بن عقيل[٣].

وقد اعتمد الحافظ ابن قطان في (بيان الوهم والإيهام) على هذه القاعدة في حكمه على كثير من الأحاديث بالـ (حسن)، كحديث ابن عمر (لما فتحت خيبر، سألت يهود رسول الله صلى الله عليه وسلم)؛ حيث حسّنه بعد أن ذكر الخلاف في أسامة بن زيد الليثي[٤]، وكحديث أنس (لو لم تكونوا تذنبون، لخشيت عليكم ما هو أكثر منه، العجب)؛ حيث حسّنه بعد أن ذكر الخلاف في سلام بن سليمان القارئ[٥].

---

(١) اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة (المعروف بـ «التذكرة في الأحاديث المشتهرة»)، الزركشي، ج١، ص٤٢.

(٢) أخرج أحمد بن حنبل في مسنده من طريق عبد الله بن محمد ابن عقيل، عن محمد بن علي، أنه سمع علي بن أبي طالب رضي الله عنه يقول: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:(أعطيت ما لم يعط أحد من الأنبياء)، فقلنا يا رسول الله: ما هو؟ قال: (نصرت بالرعب، وأعطيت مفاتيح الأرض، وسميت أحمد، وجعل التراب لي طهوراً، وجعلت أمتي خير الأمم)»، ج١، ص٩٨.

(٣) مجمع الزوائد، الهيثمي، ج١، ص٢٦٠.

(٤) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، ابن القطان الفاسي، ج٤، ص٤٢٠، ونصّ كلامه: «وذكر من طريقه أيضاً: عن ابن عمر، قال: (لما فتحت خيبر، سألت اليهود رسول الله أن يقرهم على أن يعملوا. الحديث)، وسكت عنه، وهو إنما يرويه ابن وهب، عن أسامة بن زيد الليثي، عن نافع عنه، وأسامة مختلف فيه، فالحديث حسن».

(٥) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، ابن القطان الفاسي، ج٤، ص٤٦٢ ـ ٤٦٣، ونص كلامه: «وذكر من طريق البزار، عن أنس، قال رسول الله: (لو لم تكونوا تذنبون، لخشيت عليكم ما هو أكثر منه، العجب)، وسكت

وغير ذلك من الموارد الكثير التي حكموا فيه بحسن الحديث؛ لوجود الخلاف في أحد رواته[1].

ولم يقتصر العمل بهذه القاعدة على القدماء، وإنما عمل بمقتضاها العلماء المعاصرون أيضاً: كالدكتور محمد ناصر الالبانى، فقد صحح وفق هذه القاعدة الكثير من الروايات في كتبه المختلفة، قال في ذيل حديث دحيم، عن محمد بن شعيب، عن عمر بن يزيد، عن أبي سلام، عن أبي أمامة (ثلاثة لا يقبل الله لهم صرفا ولا عدلا، عاق ومنان ومكذب بالقدر)[2]: «**إسناده حسن، رجاله كلهم ثقات، غير عمر بن يزيد النصري، وهو مختلف فيه**»[3]، وغير ذلك من الموارد الكثيرة التي ذكرها في كتبه المختلفة[4].

ومن هنا يتضح أن اختلاف العلماء في توثيق وتضعيف أحد الرواة لا

عنه، وهو حديث يرويه سلام أبو المنذر، عن ثابت، عن أنس، وهو سلام بن سليمان القارئ، صاحب عاصم، وهو مختلف فيه، فالحديث حسن».

(١) انظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، القاري، علي بن سلطان محمد، ج٣، ص٣٠٥. فيض القدير، المناوي، ج١، ص٣٦٩. نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار (شرح منتقى الأخبار)، ج٧، ص٢٠. تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، المباركفوري، أبو العلا، محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم، ج٤، ص٣٠٤. نصب الراية لأحاديث الهداية، الزيلعي، أبو محمد الحنفي، عبد الله بن يوسف، ج٤، ص١٢١.

(٢) قال عمر بن عاصم: «حدثنا دحيم، ثنا محمد بن شعيب، عن عمر بن يزيد، عن أبي سلام، عن أبي امامة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (ثلاثة لا يقبل الله لهم صرفا ولا عدلا: عاق، ومنان، ومكذب بالقدر)»، كتاب السنة، ص١٤٢.

(٣) ضلال الجنة، محمد ناصر الالباني، ج١، ص١٣١، ح٣٢٣. ج٢، ص٢٩٤، ح١١٢٥. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، الالباني، ج٥، ص١٠٩.

(٤) انظر: ضلال الجنة، محمد ناصر الالباني، ج٢، ص٢٩٤، ح١١٢٥. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، الالباني، ج٥، ص١٠٩.

يوجب سقوط الرواية عن الاعتبار، وإنما يضعها في مرتبة الـ (حسن)، والرواية الحسنة كالرواية الصحيحة من حيث الحجية لدى علماء السنة.

الثاني: اختلفوا أيضاً في توجيه تلك المقارفة، فحملها بعضهم على المواقعة، وأن عثمان قد جامع بعض نسائه في ليلة وفاة رقية، فلم يمنعه حزنه بموت ابنة رسول الله ﷺ، وانقطاع صهره منه ﷺ، عن المقارفة تلك الليلة، وهذا هو قول ابن بطال، وابن حزم، والنووي، وآخرون.

قال ابن بطال: **«قوله صلى الله عليه وسلم: (يقارف الليلة) أراد الجماع... وذهب العلماء إلى أن زوج المرأة أولى بإلحادها... فأراد صلى الله عليه وسلم أن يمنعه إلحادها حين لم يمنعه حزنه بموت ابنة رسول الله، وانقطاع صهره منه، عن المقارفة تلك الليلة على طراوة حزنه وحادث مصابه لمن لا عوض منها... فعاقبه صلى الله عليه وسلم بأن حرمه هذه الفضيلة، وكان عثمان كثير الخدم والمال، وفيه فضل عثمان وإيثاره الصدق حتى لم يَدَّعِ تلك الليلة ترك المقارفة، وإن كان عليه بعض الغضاضة في إلحاد غيره لزوجته»**[1].

وهذا الذي جاء في ذيل كلام ابن بطال **«وفيه فضل عثمان وإيثاره الصدق»** إنما يصح فيما لو لم يكن والد رقية هو رسول الله ﷺ، فلم يكن لعثمان خيار غير الصدق وإلا فضحه الوحي وكشف عن ماهية تلك المقارفة.

وقال ابن حزم: **«قال أبو محمد: المقارفة الوطء، لا مقارفة الذنب، ومعاذ الله أن يتزكى أبو طلحة بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم بأنه لم يقارف ذنباً، فصح أن من لم يطأ**

(١) شرح ابن بطال، ج٥، ص٣٦٢.

تلك الليلة أولى من الأب والزوج وغيرهما»[1].

وقال النووي: «قيل: (معناه: لم يقارف أهله أي لم يجامع)، وقيل: (لم يقارف ذنباً)، ذكره البخاري عن ابن المبارك عن فليح، والأول أرجح، ويؤيده حديث أنس (أن رقية لما ماتت قال النبي صلى الله عليه وسلم: لا يدخل القبر رجل قارف الليلة أهله فلم يدخل عثمان بن عفان القبر)، رواه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده، ومعلوم أن أبا طلحة رضي الله عنه أجنبي من بنات النبي صلى الله عليه وسلم، ولكنه كان من صالحي الحاضرين، ولم يكن لها هناك رجل محرم إلا النبي صلى الله عليه وسلم، فلعله كان له عذر في نزول قبرها، وكذا زوجها، ومعلوم أنها كانت أختها فاطمة وغيرها من محارمها وغيرهن هناك، فدل على أنه لا مدخل للنساء في إدخال القبر والدفن»[2].

وحملها بعضهم على الذنب، وهذا قول فليح، وإليه ذهب البخاري[3] كما تقدم في النصّ الآنف للنووي.

وهذا الوجه أشدّ قبحاً من الأول؛ إذ أن المواقعة وإن كانت فيها غضاضة لكن لم تكن مخالفة للشرع، ولم يقل أحد بأنه لا يجوز للرجل مواقعة بعض نسائه في ليلة موت أحدهن، نعم هذا الفعل يكشف عن اللا مبالاة بالمرأة المتوفاة وأنها لم تكن حظية عند زوجها.

والظاهر أن ذلك الذنب الذي اقترفه عثمان كان أمراً عظيماً قد أثر في رسول الله ﷺ بعد أن علم بواسطة الوحي اقتراف عثمان له، فعلى الرغم من وضوح

---

(١) المحلى، ابن حزم، ج٥، ص١٤٥.

(٢) المجموع، النووي، ج٥، ص٢٨٩.

(٣) صحيح البخاري، ج٢، ص٩٣.

نهج رسول الله ﷺ وأمره بالستر على المسلمين والإغضاء عن عيوبهم والنهي عن التجسس عما يقترفونه في خلواتهم، لكنه ﷺ استثنى من ذلك تلك المقارفة لعثمان بتعريضه به ذلك التعريض الذي فضحه وحرمه مما هو حق له، فلو كانت صغيرة أو فعلاً حلالاً لسترها ﷺ، لكنها بلغت من الكبر حداً لم ير رسول الله ﷺ سترها، ولا رعى حرمة ولا كرامة لمقترفها.

وذهب الطحاوي منهم إلى أن قوله: «لم يقارف» تصحيف، والصحيح هو: «لم يقاول»، ومعناه: لم ينازع غيره الكلام؛ لأنهم كانوا يكرهون الحديث بعد العشاء.

وقد ذكر ابن حجر هذه الوجوه في (فتح الباري)، في شرحه لتلك الفقرة، قال: «**قوله: (لم يقارف)... زاد ابن المبارك عن فليح أراه يعني الذنب، ذكره المصنف في باب من يدخل قبر المرأة تعليقاً، ووصله الإسماعيلي، وكذا شريح بن النعمان عن فليح أخرجه أحمد عنه، وقيل: (معناه لم يجامع تلك الليلة)، وبه جزم ابن حزم، وقال: (معاذ الله أن يتبجح أبو طلحة عند رسول الله صلى الله عليه و سلم بأنه لم يذنب تلك الليلة، انتهى)، و يقويه أن في رواية ثابت المذكورة بلفظ (لا يدخل القبر أحد قارف أهله البارحة فتنحى عثمان)، وحكى عن الطحاوي أنه قال: (لم يقارف تصحيف، والصواب لم يقاول أي لم ينازع غيره الكلام، لأنهم كانوا يكرهون الحديث بعد العشاء)، و تعقب بأنه تغليظ للثقة بغير مستند، وكأنه استبعد أن يقع لعثمان ذلك؛ لحرصه على مراعاة الخاطر الشريف، ويجاب عنه باحتمال أن يكون مرض المرأة طال، واحتاج عثمان إلى الوقاع، ولم يظن عثمان أنها تموت تلك الليلة، وليس في الخبر ما**

يقتضي أنه واقع بعد موتها، بل ولا حين احتضارها»[1].

والظاهر أن ابن حجر حمل تلك المقارفة على المجامعة لبعض نسائه في ليلة الوفاة، بقرينة تقويته لقول ابن حزم برواية ثابت، ورده لقول الطحاوي، وقوله في الذيل: «**وفيه فضيلة لعثمان لإيثاره الصدق وإن كان عليه فيه غضاضة**».

والحاصل: سواء حملت تلك البنت على رقية أو أم كلثوم، وسواء حملت تلك المقارفة على الذنب، أو المجامعة في تلك الليلة للنساء، فإن الحديث صريح الدلالة على أن تلك المصاهرة دليل على فضاضة عثمان مع أهل البيت عليهم السلام فيها، وانزجارهم عليهم السلام من تلك الفضاضة، ومن هنا فينبغي أن يستشهد بها على فضاضته مع أهل البيت عليهم السلام وانزجارهم عليهم السلام من ذلك، لا على حبه لهم عليهم السلام أو العكس.

٤ ـ وجود الوضع والدس في مواضع كثيرة من مصاهرة عثمان مع الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله

إن تلك المصاهرة تضمنت كثير من وجوه الخلاف التي تكشف عن وجود الوضع والدس في صياغة كثير من جوانبها، فقد دأب إحسان ظهير على غرار كثير من الباحثين في قضية زواج عثمان من بنتي الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله على طرح هذه القضية وكأنها من المسلمات المتفق عليها بين المسلمين، والحال أن الأمر ليس كذلك؛ إذ أن هناك الكثير من الزوايا المبهمة في هذه المصاهرة التي جهدوا في إيجاد التأويل المناسب لها، مما يكشف عن دور كبير للأسرة الأموية المناوئة لأهل البيت عليهم السلام في صياغة هذه الفضيلة لولي نعمتهم، وهذه إشارة

(١) فتح الباري، ابن حجر، ج٣، ص١٢٧.

مقتضبة لجملة من ذلك ضمن الفقرات التالية:

أ ـ اختلفوا في زمان زواج عثمان من رقية، فقال بعضهم بأن ذلك كان في الجاهلية، وهذا قول الدولابي في (الذرية الطاهرة)، قال: «**حدثنا عبد الله بن محمد أبي أسامة، نا حجاج بن أبي منيع، نا جدي، عن الزهري، قال: (وأما رقية بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فتزوجها عثمان بن عفان في الجاهلية**»[1].

وقال بعضهم بأن ذلك كان في الإسلام، قال ابن سعد في طبقاته: «**ثم رقية تزوجها عتيبة بن أبي لهب فطلقها قبل أن يدخل بها فتزوجها عثمان بن عفان بعد النبوة**»[2].

ب ـ اختلفوا أيضاً في إنجابها له، فقال بعضهم بأنها لم تلد له، وهذا قول قتادة، قال الدولابي في(الذرية الطاهرة) أيضاً: «**حدثنا أبو الأشعث أحمد بن المقدام، نا زهير بن العلاء، نا سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، قال: (تزوج عثمان رقية فتوفيت عنده ولم تلد له)**»[3].

وحكى ذلك عن قتادة ابن حجر وغيره[4].

وقال غيره بأنها ولدت له ولدا (عبد الله)، قال الذهبي في (سير أعلام النبلاء) في ترجمتها: «**وولدت من عثمان عبد الله، وبه كان يكنى**»[5].

وقد اختلف القائلون بأنها ولدت له من جهة مكان تلك الولادة، فقال ابن شهاب بأنها ولدت له عبد الله في الحبشة بعد هجرتها إليها، وقال غيره

(١) الذرية الطاهرة، الدولابي، ص٧٩.
(٢) الطبقات الكبرى، محمد بن سعد، ج٨، ص٢١٧.
(٣) الذرية الطاهرة، الدولابي، ص٨١.
(٤) الإصابة، ابن حجر، ج٨، ص١٣٨.
(٥) سير أعلام النبلاء، ج٢، ص٢٥١.

بأنها ولدت له في مكة، قال ابن عبد البر في (الاستيعاب): «قال ابن شهاب: (فتزوج عثمان بن عفان رقية بمكة، وهاجرت معه إلى أرض الحبشة، وولدت له هناك ابناً، فسماه عبد الله، فكان يكنى به)، وقال مصعب: (كان عثمان يكنى في الجاهلية أبا عبد الله، فلما كان الإسلام وولد له من رقية بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم غلام سماه عبد الله، واكتنى به، فلبغ الغلام ست سنين، فنقر عينه ديك، فتورم وجهه، ومرض ومات)، وقال غيره: (توفي عبد الله بن عثمان من رقية بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في جمادى الأولى سنة أربع من الهجرة، وهو ابن ست سنين، وصلى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم، ونزل في حفرته أبوه عثمان»[1].

واختلفوا أيضاً من جهة عمره وزمان وفاته، فقال بعضهم بأنه توفي وهو رضيع قبل وفاة أمة، وهذا قول أبي إسحاق كما حكى ذلك عنه الدولابي في (الذرية الطاهرة)، قال: «ولد له من رقية غلام يسمى (عبد الله)، وبه كان يكنى عثمان (أبا عبد الله)، فذهب وهو صغير، رضيع»[2].

وقال الدولابي، عن ابن شهاب: «ولدت رقية من عثمان فمات ولدها، ثم مرضت فماتت»[3].

وقال آخرون بأنه توفي وهو ابن ست سنين، قال الذهبي في (سير أعلام النبلاء) في ترجمتها: «وبلغ ست سنين، فنقره ديك في وجهه، فطمر وجهه، مات»[4].

واختلف القائلون بأنه عاش لست سنين، فقال بعضهم بأن توفي سنة أربع

(١) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ابن عبد البر، ج٤، ص١٨٤٠.
(٢) الذرية الطاهرة، ص٨١.
(٣) المصدر نفسه، ص٨١.
(٤) سير أعلام النبلاء، ج٢، ص٢٥١.

للهجرة، وقال آخرون غير ذلك كما تقدم عن ابن عبد البر.

وقد ترجم ابن حجر في (الإصابة) لمن سموه بعبد الله بن عثمان[1].

ج ـ اختلفوا أيضاً في تمريض عثمان لرقية في مرض وفاتها، فاعتذر أبو إسحاق له في عدم خروجه لبدر بذلك، واعتذر غيره له بالجدري، قال ابن عبد البر في (الاستيعاب): «**ولم يشهد [عثمان] بدراً لتخلفه على تمريض زوجته رقية كانت عليلة فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتخلف عليها هكذا ذكره ابن إسحاق، وقال غيره بل كان مريضاً به الجدري**»[2].

د ـ اختلفوا أيضاً في وفاتها وحضور رسول الله ﷺ دفنها، فقال بعضهم بأنها توفيت يوم وقعة بدر، ولم يحضر رسول الله ﷺ دفنها، وهو قول الواقدي، قال ابن حجر، عنه: «**الثبت أن رقية ماتت ببدر**»[3]، وقال عن البخاري: «**رقية ماتت والنبي صلى الله عليه وسلم ببدر، لم يشهدها**»[4].

وأخرج الحاكم في مستدركه من طريق حماد بن سلمة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، قال: «**خلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم عثمان وأسامة بن زيد على رقية في مرضها لما خرج إلى بدر، فماتت رقية حين وصل زيد بن حارثة بالبشارة، وكان عمر رقية لما ماتت عشرين سنة**»[5].

وقال غيره بأنها توفيت في السنة الثانية من الهجرة النبوية الشريفة بعد

---

(١) الإصابة، ابن حجر، ج٥، ص١٧.
(٢) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ابن عبد البر، ج٤، ص١٠٣٨.
(٣) الإصابة، ابن حجر، ج٨، ص١٣٨.
(٤) فتح الباري، ابن حجر، ج٣، ص١٢٧.
(٥) المستدرك، ج٤، ص٤٧.

رجوع الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله من بدر، وحضر رسول الله صلى الله عليه وآله دفنها، كما تقدم ذلك في حديث أنس الذي أخرجه أحمد في مسنده[1].

ويؤيده حديث ابن عباس الذي أخرجه أحمد في مسنده أيضاً كما حكى ذلك الذهبي في (ميزان الاعتدال)[2]، وأخرجه أيضاً الطبراني في (المعجم الكبير)، قال: «**فلما ماتت رقية بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (الحقي بسلفنا عثمان بن مظعون**»[3].

هـ - اختلفوا في الأكبر من بنات رسول الله صلى الله عليه وآله، فقال بعضهم أن رقية هي الصغرى، وقال آخرون بأن الصغرى هي فاطمة عليها السلام، قال ابن حجر في (الإصابة): «**قال أبو عمر: (لا أعرف خلافا أن زينب أكبر بنات النبي صلى الله عليه وسلم، واختلف في رقية وفاطمة وأم كلثوم، والأكثر أنهن على هذا الترتيب)، ونقل أبو عمر عن الجرجاني أنه صح أن رقية أصغرهن، وقيل: كانت فاطمة أصغرهن**»[4].

وقال الصفدي: «**الاختلاف في الصغرى من بنات رسول الله صلى الله عليه وسلم كثير، والاختلاف في أكبرهن شذوذ**»[5].

نعم، اتفقوا على أن زينب كانت أكبر بنات رسول الله صلى الله عليه وآله، قال ابن سعد في

---

(١) مسند أحمد، ج٣، ص٢٢٩.
(٢) ميزان الاعتدال، الذهبي، ج٣، ص١٢٨ - ١٢٩.
(٣) المعجم الكبير، الطبراني، ج٩، ص٣٧.
(٤) الإصابة، ابن حجر، ج٨، ص١٣٨.
(٥) الوافي بالوفيات، الصفدي، ج٢٤، ص٢٧٠.

طبقاته في ترجمتها: «زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمها خديجة بنت خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي، وكانت أكبر بنات رسول الله صلى الله عليه وسلم»[١].

وأورد في طبقاته أيضاً: بسنده عن ابن عباس، قال: «كان أكبر ولد رسول الله صلى الله عليه وسلم القاسم، ثم زينب، ثم عبد الله، ثم أم كلثوم، ثم فاطمة، ثم رقية»[٢].

وقالوا أن زينب ولدت قبل البعثة بعشر سنين، قال بن حجر في ترجمتها: «زينب بنت سيد ولد آدم محمد بن عبد الله بن عبد المطلب القرشية الهاشمية، هي أكبر بناته، وأول من تزوج منهن، ولدت قبل البعثة بمدة، قيل: إنها عشر سنين»[٣].

واتفقوا على أن ابني أبي لهب قد طلقا بنتي رسول الله صَلَّىٰٱللَّٰهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ (رقية وأم كلثوم) بعد نزول قوله تعالى: ﴿تبت يدا أبي لهب﴾، قال المزي في (تهذيب الكمال): «وزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ابنته رقية من عُتْبة بن أبي لهب، وأم كلثوم ابنته الأخرى من عُتَيبة بن أبي لهب، فلما نزلت ﴿تبت يدا أبى لهب﴾، أمرهما أبوهما أن يفارقاهما، ففارقاهما»[٤].

واختلفوا في زمان زواج رقية (اصغر بنات رسول الله صَلَّىٰٱللَّٰهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ على قول ابن سعد وغيره)، وأم كلثوم، بابني أبي لهب، فقال بعضهم بأن ذلك كان قبل البعثة، وهذا قول ابن سعد، وابن حجر وغيرهما.

قال ابن سعد في طبقاته: «رقية بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأمها خديجة

---

(١) الطبقات الكبرى، ج٨، ص٣٠.
(٢) المصدر نفسه، ج٣، ص٧.
(٣) الإصابة، ابن حجر، ج٨، ص١٥١.
(٤) الثقات، ابن حبان، ج١، ص٥٦.

بنت خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي، كان تزوجها عتبة بن أبي لهب بن عبد المطلب قبل النبوة، فلما بعث رسول الله وأنزل الله ﴿تبت يدي أبي لهب﴾، قال له أبوه أبو لهب: رأسي من رأسك حرام إن لم تطلق ابنته، ففارقها»[1].

وقال ابن حجر في (الإصابة): «وكانت رقية أولاً عند عتبة بن أبي لهب، فلما بعث النبي صلى الله عليه وسلم أمر أبو لهب ابنه بطلاقها»[2].

وقال آخرون بأن ذلك كان بعد البعثة وقبل الهجرة، قال الذهبي في (سير أعلام النبلاء): «رقية بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأمها خديجة، قال ابن سعد: (تزوجها عتبة بن أبي لهب قبل النبوة)،كذا قال، وصوابه: قبل الهجرة، فلما أنزلت: ﴿تبت يدا أبي لهب﴾، قال أبوه: رأسي من رأسك حرام إن لم تطلق بنته، ففارقها»[3].

وهنا يوجد تساؤل وهو: إذا كانت زينب (أكبر بنات رسول الله ﷺ) قد ولدت قبل البعثة بعشر سنين فكيف تزوجت الأصغر منها قبل البعثة كما تقدم في الأقوال السابقة في أم كلثوم ورقية حيث زعموا أنهما تزوجا قبل البعثة بابني أبي لهب؟!

وإذا كان هذا هو حال زينب كبرى بنات رسول الله ﷺ فما هو حال رقية صغرى بنات الرسول الأكرم ﷺ؟!

وقد قرر هذا الإشكال ابن حجر في (الإصابة) لردّ قول من قال بأن رقية

---

(١) الطبقات الكبرى، ج٨، ص٣٦.
(٢) الإصابة، ابن حجر، ج٨، ص١٣٨.
(٣) سير أعلام النبلاء، ج٢، ص٢٥١.

تزوجت بعتبة بن أبي جهل قبل البعثة، قال: «**إن أبا عمر نقل الاتفاق على أن زينب أكبر البنات، وتقدم في ترجمته أنها ولدت قبل البعثة بعشر سنين، فإذا كانت أكبرهن بهذه السن فكيف تزوج من هو أصغر منها؟! نعم إن ثبت ذلك** [يعني زواج عتبة من رقية قبل البعثة] **يكون عقد نكاح إلى حين يحصل التأهل، فكأن الفراق وقع قبل ذلك**»[1].

ولا يمكن تجويز ما ذكره في ذيل كلامه «**فكأن الفراق وقع قبل ذلك**»، فهل من المعقول أن يكون الزواج والطلاق قد حصلا قبل البلوغ[2].

والقول بأنها تزوجت به بعد البعثة لا يحل الإشكال؛ لأنه من المعلوم أن قوله تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾[3]، نزل في بداية الجهر بالدعوة النبوية المباركة، فقد أخرج البخاري في صحيحه، بسنده عن ابن عباس، قال: «**لما نزلت ﴿وأنذر عشيرتك الأقربين﴾، صعد النبي صلى الله عليه وسلم على الصفا فجعل ينادي: (يا بني فهر، يا بني عدى)، لبطون قريش، حتى اجتمعوا، فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً؛ لينظر ما هو، فجاء أبو لهب وقريش: فقال: (أرأيتكم لو أخبرتكم أن خيلاً بالوادي تريد أن تغير عليكم أكنتم مصدقي؟) قالوا: نعم، ما جربنا عليك إلا صدقاً، قال: (فإني نذير لكم بين يدي عذاب شديد)، فقال**

(١) الإصابة، ابن حجر، ج٨، ص٤٦١.

(٢) لا نعرف السرّ في التراث السني وراء زواج تلك الرموز الدينية وفق معتقداتهم من القاصرات؟ فلعل المتتبع لهذه المسألة في أقوالهم يستغرب غاية الاستغراب، فهنا زوجوا ابنة رسول الله ﷺ رقية وطلقوها وهي طفلة! وهناك زوجوا رسول الله ﷺ من عائشة وهي طفلة! وزوجوا أيضاً خليفتهم عمر من أم كلثوم ابنة أمير المؤمنين عليه السلام وهي طفلة! فما السرّ وراء ذلك؟! فهل الزواج من طفلة أمر طبيعي عندهم، أم أنهم وجدوا أنفسهم أمام واقع لا يمكنهم التنصل عنه وهو: أن هناك الكثير من الموضوعات قد تغلغلت في تراثهم الحديثي والتاريخي، ولا يمكنهم رفع اليد عنها، فجهدوا لإيجاد التأويل المناسب لها؟!

(٣) المسد/ ١.

أبو لهب: تباً لك سائر اليوم، ألهذا جمعتنا؟ فنزلت ﴿تبت يدا أبي لهب وتب ما أغنى عنه ماله وما كسب»﴾[١].

فعلى هذا كم كان عمر رقية عند زواجها؟!

ثم كم هو التفاوت بين قول من قال بأن رقية تزوجت بعتبة ابن أبي لهب في الإسلام، وبين من قال بأنها تزوجت بعثمان في الجاهلية؟!

وهذا التهافت في الأقوال في جزئيات هذه المصاهرة، وشدة التباين بين الوجوه التي ذكرت لتوجيه الخلاف فيها، تكشف عن أن هذه المسألة قد تعرضت لكثير من الوضع والدس في صياغة كثير من جوانبها.

ولا نريد هنا التشكيك بأصل زواج عثمان من رقية، وإنما نريد ردّ الكثير من وجوهها، والكشف عن السطحية والسذاجة التي تناول بها إحسان ظهير تلك المسألة، وكأنها بكل جوانبها وجزئياتها من المسلمات المتفق عليها بين المسلمين، والحال أن الأمر ليس كذلك كما تقدم، فقد أختلف علماء السنة في كل جوانبها تقريباً ولم يتفقوا إلا في أصل تلك المصاهرة.

ومن هنا نحن نعتقد بأن القول بزواج عثمان من ابنتي الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله رقية وأم كلثوم مبالغ فيه، وتكذبه تلك المعطيات التاريخية الآنفة، ولا شك في أن الحكومة الأموية قد لعبت الدور الأساسي في صياغة هذه الفضيلة للخليفة الأموي عثمان، وهذا المختصر لا يناسب تحقيق هذه المسألة، ومن أراد التفصيل فليرجع إلى كتابي (بنات النبي صلى الله عليه وآله أم ربائبه)، و (القول الصائب في

(١) صحيح البخاري، ج٦، ص١٧.

إثبات الربائب)، للعلامة السيد مرتضى جعفر العاملي (حفظه الله تعالى)، فقد حقق بما لا مزيد عليه مسألة أن أم كلثوم ورقية بنات النبي صلى الله عليه وآله أم ربائبه؟

٥ ـ عدم صحة دعوى التسميات

إن دعوى تسمية أهل البيت عليهم السلام أبنائهم باسم عثمان، غير صحيحة، ومجردة عن الدليل، وما ساقه إحسان ظهير من الشواهد عن (الإرشاد) للشيخ المفيد وغيره من تسمية أحد أولاد أمير المؤمنين عليه السلام باسم عثمان تيمناً بالخليفة الأموي، وهم فاسد؛ إذ أن اسم عثمان لا يختص به، وإنما يشاركه كثيرون في هذا الاسم، أبرزهم عثمان بن مضعون، أخو رسول الله صلى الله عليه وآله من الرضاعة، وقد كان مورد لطف وتوجه من الرسول الكريم صلى الله عليه وآله، حتى أن الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله فعل مع ابن مضعون عند وفاته ما لم يفعله مع أحد من أصحابه، وعلّم قبره بحجر ليدفن عنده من مات من أهله صلى الله عليه وآله، فقد أخرج أبي داود في سننه، بسنده عن المطلب، قال: **«لما مات عثمان بن مظعون أخرج بجنازته فدفن، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً أن يأتيه بحجر، فلم يستطع حمله، فقام إليها رسول الله صلى الله عليه وسلم وحسر عن ذراعيه، قال كثير: قال المطلب: قال الذي يخبرني ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: كأني أنظر إلى بياض ذراعي رسول الله صلى الله عليه وسلم حين حسر عنهما ثم حملها فوضعها عند رأسه، وقال: (أتعلم بها قبر أخي، وأدفن إليه من مات من أهلي)»**[1].

وأخرجه أيضاً البيهقي في (السنن الكبرى)[2]، وفي (معرفة السنن والآثار)،

---

(١) سنن أبي داود، ج٢، ص٨١.

(٢) السنن الكبرى، البيهقي، ج٣، ص٤١٢.

وقال: «قال أحمد: (قد روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم: أنه لما دفن عثمان بن مضعون حمل حجراً فوضعه عند رأسه وقال: ليعلم به قبر أخي أدفن إليه من مات من أهلي)»[1].

فقول إحسان ظهير أن أمير المؤمنين عليه السلام سمى أحد أولاده باسم الخليفة الأموي عثمان هو رجم بالغيب، ولا شاهد عليه، فلعل الإمام عليه السلام سمى بهذا الاسم لأجل ابن مضعون، والشاهد على ذلك ما أوردوه من العلاقة الخاصة لرسول الله صلى الله عليه وآله بعثمان بن مضعون من جهة، وعلاقة أمير المؤمنين صلى الله عليه وآله الخاصة أيضاً برسول الله صلى الله عليه وآله من جهة أخرى.

(١) معرفة السنن والآثار، البيهقي، ج٣، ص١٨٨.

فهرست المصادر

١. الآحاد والمثاني، الضحاك، ابن أبي عاصم، تحقيق: باسم فيصل أحمد الجوابرة، ط١، سنة الطبع: ١٤١١ـ١٩٩١م، نشر دار الدراية.

٢. إتحاف الخيرة المهرة، الحافظ أحمد بن أبي بكر البوصيري، مكتبة الرشيد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ.

٣. الاحتجاج، الطبرسي، أبي منصور أحمد بن علي بن أبي طالب، تحقيق، تعليق وملاحظات، السيد محمد باقر الخرسان، الناشر، دار النعمان للطباعة والنشر ـ النجف الأشرف، ١٣٨٦ـ١٩٦٦م.

٤. أحكام القرآن، ابن العربي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر، لبنان ـ بيروت.

٥. أحكام القرآن، الجصاص، أبو بكر أحمد بن علي الرّازي، تحقيق، عبد السلام محمد علي شاهين، نشر دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١ـ ١٤١٥هـ.

٦. أحكام القرآن، الجصاص، أبو بكر أحمد بن علي الرازي، ج١، ص٨٦، تحقيق: عبد السلام محمد علي شاهين، ط١، عام: ١٤١٥ ـ ١٩٩٥ م، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.

٧. الأحكام، الآمدي، علي بن محمد، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، ط٢، سنة الطبع: ١٤٠٢هـ، الناشر: المكتب الإسلامي.

٨. الأخبار الطوال، الدينوري، أبو حنيفة أحمد بن داوود، تحقيق: عبد المنعم عامر، مراجعة: الدكتور جمال الدين الشيال، ط١، سنة الطبع: ١٩٦٠م، الناشر: دار إحياء الكتب العربي ـ عيسى البابي الحلبي وشركاه/ منشورات شريف الرضي.

٩. أخبار القضاة، محمد بن خلف بن حيان، بيروت ـ عالم الكتب، الناشر، عالم الكتب.

١٠. اختيار معرفة الرجال، محمد بن الحسن الطوسي، أبو جعفر، تصحيح وتعليق، مير داماد الاسترابادي، تحقيق، السيد مهدي الرجائي، الناشر، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم المقدسة، ١٤٠٤ هـ.

١١. الاخوان، ابن أبي الدنيا، تحقيق، محمد عبد الرحمن طوالبة بإشراف نجم عبد الرحمن خلف، المطبعة والناشر، دار الإعتصام.

١٢. إرشاد الأذهان، العلامة الحلي، أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهر الأسدي، تحقيق، الشّيخ فارس حسون، الطبعة الأولى، سنة الطبع: ١٤١٠هـ، الناشر، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

١٣. إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، شهاب الدين أحمد القسطلاني، نشر، دار الفكر، بيروت، ١٤٢١هـ.

١٤. الإرشاد في معرفة حجج الله علي العباد، الشيخ المفيد، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لتحقيق التراث، ط٢، سنة الطبع: ١٤١٤هـ، الناشر: دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت ـ لبنان.

١٥. إرواء الغليل، الألباني، محمد ناصر الدين، إشراف زهير الشاويش، الناشر، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٥ هـ.

١٦. أسباب النزول، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري، دارسة وتحقيق، د. السيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة السابعة، ١٤١٩هـ.

١٧. الاستذكار، ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري، تحقيق: سالم محمد عطا/ محمد علي معوض، ط١، سنة الطبع: ٢٠٠٠م، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

١٨. الاستغاثة، أبو القاسم الكوفي (ت/ ٣٥٢هـ)، علي بن أحمد بن موسى بن الإمام الجواد عليه السلام.

١٩. الاستيعاب، ابن عبد البر، تحقيق، علي محمد البجاوي، الطبعة الأولى، سنة الطبع: ١٤١٢، المطبعة، بيروت ـ دار الجيل، الناشر، دار الجيل.

٢٠. أسد الغابة، عز الدين علي بن أبي الكرم المعروف بابن الأثير، اعتنى بتصحيحه، الشيخ عادل أحمد الرفاعي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٢١. الإصابة في تمييز الصحابة ، الحافظ ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، ط١، عام: ١٤١٥، الناشر: دار الكتب العلمية. بيروت. أيضاً: دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ.

٢٢. أصل الشّيعة وأصولها، محمد الحسين آل كاشف الغطاء، تحقيق، علاء

آل جعفر، مؤسسة الإمام علي عليه السلام.

٢٣. أضواء على السنة المحمدية، محمود أبو رية، نشر، مؤسسة الأعلمي، بيروت.

٢٤. الاعتقاد، أحمد ابن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق، أحمد عصام الكاتب، نشر، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠١ هـ.

٢٥. أعلام النساء، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة، سنة الطبع: ١٤٠٤ هـ.

٢٦. الأعلام، خير الدين الزركلي، الطبعة الخامسة، سنة الطبع: أيار ـ مايو ١٩٨٠، الناشر، دار العلم للملايين ـ بيروت ـ لبنان.

٢٧. الاقتصاد، الشيخ الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، سنة الطبع: ١٤٠٠، الناشر، منشورات مكتبة جامع چهلستون ـ طهران.

٢٨. اقتضاء الصراط لمخالفة أصحاب الجحيم، ابن تيمية، الطبعة السابعة، الناشر، دار عالم الكتب، تاريخ النشر، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

٢٩. إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، علاء الدين مغلطاي، تحقيق، أبي عبد الرحمن أبي محمد عادل بن محمد أسام بن إبراهيم، الطبعة الأولى، سنة الطبع: ١٤٢٢ ـ ٢٠٠١ م، المطبعة والناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.

٣٠. الأمالي، الشّيخ الصّدوق، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين، مؤسسة البعثة ـ قم المشرفة، الطبعة الأولى، سنة الطبع: ١٤١٧هـ.

٣١. الأمالي، الطّوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن، تحقيق، قسم الدراسات الإسلاميّة ـ مؤسسة البعثة، دار الثقافة للطباعة والنشر

والتوزيع ـ قم، ط١ـ ١٤١٤هـ.

٣٢. الإمامة والسياسة، ابن قتيبة الدينوري، تحقيق، طه محمد الزيني، الناشر، مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع. وأيضاً نسخة ثانية، تحقيق، علي شيري، الطبعة الأولى، سنة الطبع: ١٤١٣هـ، المطبعة، أمير ـ قم، الناشر، انتشارات شريف الرضي.

٣٣. إمتاع الأسماع، تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر بن محمد المقريزي، تحقيق وتعليق، محمد عبد الحميد النميسي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ.

٣٤. أنساب الأشراف، البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر، تحقيق، د. سهيل زكار ود. رياض زركلّي، نشر دار الفكر ـ بيروت.

٣٥. أهل البيت، توفيق أبو علم، مطبعة السعادة، مصر ـ القاهرة. سنة الطبع: ١٣٩٠ هـ.

٣٦. بحار الأنوار، العلامة المجلسي، محمد باقر، الطبعة: الثانية المصححة، سنة الطبع : ١٤٠٣هـ، الناشر: مؤسسة الوفاء ـ بيروت ـ لبنان.

٣٧. بدائع الصنائع، أبو بكر الكاشاني، الطبعة الأولى، سنة الطبع: ١٤٠٩ ـ ١٩٨٩م، الناشر، المكتبة الحبيبية ـ باكستان.

٣٨. البداية والنهاية، ابن كثير، تحقيق وتدقيق وتعليق: علي شيري، ط١، سنة الطبع: ١٤٠٨هـ، نشر دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

٣٩. البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩١ هـ.

٤٠ . بصائر الدرجات، محمد بن الحسن الصفار، تحقيق: تصحيح وتعليق وتقديم: الحاج ميرزا حسن كوچه باغي، سنة الطبع : ١٤٠٤هـ، الناشر: منشورات الأعلمي، طهران ـ إيران.

٤١ . بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، الحافظ الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر، تحقيق: مسعد عبد الحميد محمد السعدني، الناشر : دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير ـ القاهرة.

٤٢ . بلاغات النساء، ابن طيفور، الناشر، مكتبة بصيرتي ـ قم.

٤٣ . بلغة الأديب، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق، عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية، ١٤٠٨ هـ.

٤٤ . تاج العروس، الزّبيدي، محب الدين أبي فيض السيّد محمد مرتضى الحسيني الواسطي الحنفي، تحقيق، علي شيري، نشر دار الفكر ـ بيروت، طبعة عام ١٤١٤هـ.

٤٥ . تاريخ ابن خلدون، ابن خلدون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الرابعة.

٤٦ . تاريخ ابن معين، رواية الدوري، المؤلف، يحيى بن معين أبو زكريا، تحقيق، عبد الله احمد حسن، المطبعة والناشر، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت. وأيضاً طبعة أخرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ـ مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م، تحقيق، الدكتور أحمد محمد نور سيف.

٤٧ . تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين، تحقيق، صبحي السامرائي، ط١،

سنة الطبع: ١٤٠٤، الناشر، دار السلفية ـ تونس.

٤٨. تاريخ الإسلام، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق، د. عمر عبد السلام تدمرى، الطبعة الأولى، سنة الطبع: ١٤٠٧ ـ ١٩٨٧م، طباعة ونشر: دار الكتاب العربي ـ بيروت.

٤٩. تاريخ الأمم والملوك (المعروف بتاريخ الطبري)، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق، مراجعة وتصحيح وضبط، نخبة من العلماء الأجلاء، ط٤، سنة الطبع: ١٤٠٣ ـ ١٩٨٣ م، الناشر، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت.

٥٠. تاريخ الخلفاء، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، الناشر، مطبعة السعادة ـ مصر، الطبعة الأولى، ١٣٧١هـ ـ ١٩٥٢م، تحقيق، محمد محي الدين عبد الحميد.

٥١. التاريخ الصغير، محمد بن إبراهيم بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، الناشر، دار الوعي، مكتبة دار التراث ـ حلب ، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٧ ـ ١٩٧٧، تحقيق، محمود إبراهيم زايد.

٥٢. تاريخ الأمم والملوك المشهور بـ (تاريخ الطّبري)، الطّبري، أبو جعفر محمد بن جرير، تحقيق ومراجعة وتصحيح وضبط: نخبة من العلماء الأجلاء، ط٤، سنة الطبع: ١٤٠٣هـ، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت.

٥٣. التاريخ الكبير، البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي، الناشر: المكتبة الإسلاميّة، ديار بكر ـ تركيا.

٥٤. تاريخ المدينة، النميري، أبو زيد عمر بن شبه البصري، تحقيق، فهيم

محمد شلتوت، نشر دار الفكر ـ بيروت، طبعة عام ١٤١٠هـ. وأيضاً طبعة أخرى، علّق عليه وخرّج أحاديثه، علي محمد دندل وياسين سعد الدين بيان.

٥٥. تاريخ اليعقوبي، اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب ابن واضح الكاتب العباسي، نشر دار صادر ـ بيروت، بدون تاريخ.

٥٦. تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي، تحقيق، دراسة وتحقيق، مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الأولى، سنة الطبع: ١٤١٧ ـ ١٩٩٧ م، الناشر، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.

٥٧. تاريخ خليفة بن خياط، رواية بقي بن خالد، المؤلف، خليفة بن خياط العصفري، تحقيق، الدكتور سهيل زكار، الناشر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت.

٥٨. تاريخ مدينة دمشق، علي بن ابن كثير، تحقيق، علي شيري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤١٥ هـ.

٥٩. التبيان، الشّيخ الطّوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن، تحقيق وتصحيح، أحمد حبيب قصير العاملي، نشر مكتب الإعلام الإسلامي، ط١ـ ١٤٠٩هـ.

٦٠. التحرير والتنوير، ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، الناشر، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

٦١. تحفة الآحوذي، المباركفوري، أبو العلا محمد عبد الرحمن ابن عبد الرحيم، الطبعة الأولى، سنة الطبع: ١٤١٠ ـ ١٩٩٠ م، الناشر، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.

٦٢. تحفة الفقهاء، السمرقندي، الطبعة الثانية، سنة الطبع: ١٤١٤ ـ ١٩٩٣ م، الناشر، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٦٣. تذكرة الحفاظ، الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين، نشر دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، بدون تاريخ.

٦٤. تذكرة الخواص، ابن الجوزي، منشورات الشريف الرضي ـ قم المقدسة، ١٤١٨هـ. أيضاً: مكتبة نينوى الحديثة، طهران.

٦٥. تذكرة الفقهاء، العلامة الحلي، تحقيق، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، الطبعة الأولى، سنة الطبع: محرم ١٤١٤، الناشر، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ـ قم.

٦٦. التذكرة، القرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٦٧. ترتيب إصلاح المنطق، ابن السكيت الاهوازي، تحقيق، ترتيب وتقديم وتعليق، الشيخ محمد حسن بكائي، الطبعة الأولى، سنة الطبع: ١٤١٢هـ، الناشر، مجمع البحوث الإسلامية، مشهد ـ ايران.

٦٨. التسهيل لعلوم التنزيل، الغرناطي الكلّبي، الطبعة الرابعة، سنة الطبع: ١٤٠٣ ـ ١٩٨٣م، المطبعة، لبنان ـ دار الكتاب العربي، الناشر، دار الكتاب العربي.

٦٩. تطهير الجنان واللسان، أحمد بن حجر الهيتمي، نشر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٠ هـ.

٧٠. التعديل والتجريح، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، سليمان

بن خلف بن سعد أبو الوليد الباجي، الناشر، دار اللواء للنشر والتوزيع ـ الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ ـ ١٩٨٦، تحقيق، الدكتور أبو لبابة حسين. وأيضاً طبعة أخرى، تحقيق، الأستاذ أحمد البزار، الناشر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ـ مراكش.

٧١. تغليق التعليق، ابن حجر، تحقيق، سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، ط١، سنة الطبع: ١٤٠٥، المطبعة، بيروت، عمان ـ الأردن ـ المكتب الإسلامي، دار عمار، الناشر، المكتب الإسلامي، دار عمار.

٧٢. تفسير ابن زمنين، ابن أبي زمنين، أبو عبد الله محمد بن عبد الله، تحقيق، أبو عبد الله حسين بن عكاشة ـ محمد بن مصطفى الكنز، ط١، سنة الطبع: ١٤٢٣ ـ ٢٠٠٢م، المطبعة، القاهرة ـ مصر، الفاروق الحديثة، الناشر، الفاروق الحديثة.

٧٣. تفسير ابن كثير، ابن كثير، تحقيق، تقديم، يوسف عبد الرحمن المرعشلي، طبعة ١٤١٢هـ.

٧٤. تفسير أبي السّعود، أبو السّعود، محمد بن محمد العمادي، المطبعة، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، الناشر، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

٧٥. تفسير البغوي، البغوي، تحقيق، خالد عبد الرحمن العك، المطبعة، بيروت ـ دار المعرفة، الناشر، دار المعرفة ـ بيروت.

٧٦. تفسير الثعلبي، الثعلبي، تحقيق، الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق الأستاذ نظير الساعدي، نشر دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ط١ ـ ١٤٢٢هـ.

٧٧. تفسير الجلالين، السّيوطي، تحقيق، تقديم ومراجعة، مروان سوار، الناشر، دار المعرفة - بيروت.

٧٨. تفسير الإمام العسكري عليه السلام، تحقيق: مدرسة الإمام المهدي عليه السلام، الطبعة: الأولى محققة، سنة الطبع: ربيع الأول ١٤٠٩هـ، الناشر: مدرسة الإمام المهدي عجل الله فرجه الشريف - قم.

٧٩. تفسير الخازن (لباب التأويل)، علاء الدين البغدادي الخازن، دار الفكر، بيروت.

٨٠. تفسير السمرقندي، السمرقندي، أبو الليث، تحقيق، د. محمود مطرجي، نشر دار الفكر - بيروت.

٨١. تفسير السمعاني، السمعاني، تحقيق، ياسر بن إبراهيم و غنيم بن عباس بن غنيم، الطبعة الأولى، سنة الطبع: ١٤١٨ - ١٩٩٧م، المطبعة، السّعودية - دار الوطن - الرياض، الناشر، دار الوطن - الرياض.

٨٢. تفسير العز بن عبد السلام السلمي، السلمي الدمشقي الشافعي، تحقيق، الدكتور عبد الله بن إبراهيم الوهبي، الطبعة الأولى، سنة الطبع: ١٤١٦هـ، دار ابن حزم، الناشر، دار ابن حزم - بيروت. وطبعة دار الكتب العلمية - بيروت، تحقيق، سيد عمران، الطبعة الأولى، سنة الطبع: ١٤٢١هـ.

٨٣. تفسير العياشي، أبو النظر محمد بن مسعود بن عياش السلمي السمرقندي، تحقيق: الحاج السيد هاشم الرسولي المحلاتي، الناشر: المكتبة العلمية الإسلامية - طهران - إيران.

٨٤. تفسير القرآن العظيم، ابن أبي حاتم الرازي، تحقيق، أسعد محمد

الطيب، صيدا، المكتبة العصرية.

٨٥. تفسير القرآن العظيم، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، تحقيق، تقديم، يوسف عبد الرحمن المرعشلي، طبعة ١٤١٢هـ.

٨٦. تفسير القرطبي، القرطبي، تحقيق، تصحيح، أحمد عبد العليم البردوني، الناشر، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

٨٧. التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الشهير بـ (فخر الدين الرازي)، الناشر، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، الطبعة الثالثة.

٨٨. تفسير النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي، المطبوع بهامش لباب التأويل في القاهرة ١٣٧٤ هـ.

٨٩. تفسير الواحدي، الواحدي، تحقيق، صفوان عدنان داوودي، الطبعة الأولى، سنة الطبع: ١٤١٥، المطبعة، دمشق، بيروت ـ دار القلم، الدار الشامية، الناشر، دار القلم، الدار الشامية.

٩٠. تفسير مقاتل بن سليمان، مقاتل، تحقيق، أحمد فريد، نشر دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١ـ ١٤٢٤هـ.

٩١. تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق، مصطفى عبد القادر عطا، نشر دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الثاني، ١٤١٥هـ. أيضاً: دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٩٢. تقريب النواوي، أبو زكريا محيى الدين بن شرف الدمشقي النووي، بهامش تدريب الراوي، مكتبة الرياض الحديثة ـ الرياض.

٩٣. تلخيص الشافي، الشّيخ الطّوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن الطّوسي، تقديم وتعليق، السيّد حسين بحر العلوم، الناشر، مكتبة الصادق ـ طهران، سنة النشر، ١٣٨٣.

٩٤. التمهيد، ابن عبد البر، تحقيق، مصطفى بن أحمد العلوي ، محمد عبد الكبير البكري، نشر وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلاميّة، طبعة عام ١٣٨٧.

٩٥. تناقضات الألباني الواضحات فيما وقع له في تصحيح الأحاديث وتضعيفها من أخطاء وغلطات، السقاف، حسن بن علي السقاف، ط٤، سنة الطبع: ١٤١٢هـ، الناشر: دار الإمام النووي ـ عمان ـ الأردن.

٩٦. تنزيه الأنبياء، علي بن الحسين الموسوي المعروف بالشريف المرتضى، الطبعة الثانية، سنة الطبع: ١٤٠٩هـ، المطبعة والناشر، دار الأضواء ـ بيروت.

٩٧. توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، محمد بن إسماعيل الأمير الحسني الصنعاني، تحقيق، محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة السلفية، المدينة المنوّرة.

٩٨. تهذيب الأحكام، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق وتعليق: السيد حسن الموسوي الخرسان، الناشر: دار الكتب الإسلامية، طهران، الطبعة الثالثة، سنة الطبع: ١٣٦٤ هـ ش.

٩٩. تهذيب التهذيب، ابن حجر، الطبعة الأولى، سنة الطبع: ١٤٠٤ ـ ١٩٨٤ م، الناشر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت. أيضاً: دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ.

١٠٠. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، الحافظ جمال الدين أبو الحجاج بن

يوسف المزي، تحقيق وضبط وتعليق، الدكتور بشار عواد معروف، نشر مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٦هـ. أيضاً: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤١٥ هـ.

١٠١. تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق محمد عوض مرعب، نشر دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

١٠٢. الثقات، أحمد بن حبان التميمي، تحقيق، السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ.

١٠٣. ثواب الأعمال، الشّيخ الصّدوق، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين، تحقيق، تقديم، السيّد محمد مهدي السيّد حسن الخرسان، الطبعة الثانية، سنة الطبع: ١٣٦٨ ش، المطبعة، أمير ـ قم، الناشر، منشورات الشريف الرضي ـ قم.

١٠٤. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تقديم، الشيخ خليل الميس، ضبط وتوثيق وتخريج، صدقي جميل العطار، نشر دار الفكر ـ بيروت، طبعة عام ١٤١٥هـ. أيضاً: دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

١٠٥. جامع البيان، ابن جرير الطبري، ج٢٥، ص٣٣، تقديم: الشيخ خليل الميس/ ضبط وتوثيق وتخريج: صدقي جميل العطار، عام: ١٤١٥ ـ ١٩٩٥ م، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت ـ لبنان.

١٠٦. الجامع الصحيح (سنن الترمذي)، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، الناشر، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، تحقيق، أحمد

محمد شاكر وآخرون، الأحاديث مذيلة بأحكام الألباني عليها.

١٠٧. الجامع الصحيح المختصر (صحيح البخاري)، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، الناشر، دار ابن كثير، اليمامة ـ بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ، تحقيق، د. مصطفى ديب البغا أستاذ الحديث وعلومه في كلية الشريعة ـ جامعة دمشق.

١٠٨. الجامع الصغير، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

١٠٩. الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد القرطبي، تصحيح، أحمد عبد العليم البردوني، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١١٠. الجرح والتعديل، عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس أبو محمد الرازي التميمي، الناشر، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٢٧١ ـ ١٩٥٢. وأيضاً طبعة أخرى، الناشر، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، الطبعة الأولى، سنة الطبع: ١٣٧١ ـ ١٩٥٢م، المطبعة، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ـ بحيدر آباد الدكن ـ الهند.

١١١. الجمل، الشيخ المفيد، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي، الناشر: مكتبة الداوري ـ قم ـ ايران.

١١٢. جواهر الكلام، الشّيخ الجواهري، تحقيق، تحقيق وتعليق، الشّيخ عباس القوچاني، الطبعة الثانية، سنة الطبع: ١٣٦٥ش، الناشر، دار الكتب الإسلاميّة ـ طهران.

١١٣. الجواهر المضية في طبقات الحنفية، عبد القادر بن أبي الوفاء القرشي،

تحقيق، عبد الفتاح محمد الحلو، الطبعة الثانية، الناشر، هجر. وطبعة نشر مير محمد كتب خانه، مكان النشر كراتشي.

١١٤. جواهر المطالب في مناقب الإمام علي عليه السلام، ابن الدمشقي، تحقيق، الشّيخ محمد باقر المحمودي، الطبعة الأولى، سنة الطبع: ١٤١٥، المطبعة، دانش، الناشر، مجمع إحياء الثقافة الإسلاميّة ـ قم ـ ايران.

١١٥. الحاشية على سنن أبي داود، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، أبو عبد الله ابن قيم الجوزية، دار الكتب العلمية، بيروت.

١١٦. حق اليقين، العلامة المجلسي، محمد باقر المجلسي، سازمان انتشارات جاويدان، المؤسس، محمد حسن علمي.

١١٧. حقائق التفسير، أبو عبد الرحمن السلمى، تحقيق، سيد عمران، الطبعة الأولى، سنة الطبع: ١٤٢١هـ، طباعة ونشر، دار الكتب العلمية ـ بيروت

١١٨. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، الناشر، دار الكتاب العربي ـ بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥هـ.

١١٩. الخراجيات، المحقق الكركي، تحقيق، مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الأولى، سنة الطبع: جمادي الثانية ١٤١٣، الناشر، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

١٢٠. خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق، أحمد ميرين البلوشي، مكتبة المعلا، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

١٢١. خلاصة الأقوال، العلامة الحلي، أبو منصور الحسن بن يوسف بن

المطهر الأسدي، تحقيق، الشّيخ جواد القيومي، الطبعة الاولى، ١٤١٧هـ، نشر مؤسسة نشر الفقاهة ـ قم.

١٢٢. الخلاف، الشيخ الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق: جماعة من المحققين، سنة الطبع: جمادي الآخرة ١٤٠٧هـ، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم.

١٢٣. الدر المنثور، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٣م. أيضاً: نشر دار المعرفة للطباعة والنشر ـ بيروت، بدون تاريخ.

١٢٤. الدراية في تخريج أحاديث الهداية، ابن حجر، تحقيق، صحح وعلق عليه السيّد عبد الله هاشم اليماني المدني، الناشر، دار المعرفة ـ بيروت.

١٢٥. الدرة المضية، السبكي، تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي، عنى بنشرها المقدسي ـ دمشق، مطبعة الترقي، سنة الطبع: ١٣٤٧هـ.

١٢٦. الدرة النجفية، الدنبلي الخوئي، ميرزا إبراهيم بن الحسين الخوئي، سنة النشر، ١٢٩٣، إيران ـ تبريز.

١٢٧. دفع الشبه عن الرّسول ﷺ، الحصني الدمشقي، أبو بكر بن محمد بن عبد المؤمن تقي الدين الحصني الدمشقي، تحقيق جماعة من العلماء، محققة ومفهرسة بإشراف السيّد محمد رضا الحسيني الجلالي، الطبعة الثانية، سنة الطبع: ١٤١٨هـ..

١٢٨. دقائق التفسير، ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: د. محمد السيد الجليند، ط١، سنة ١٤٠٤هـ، الناشر: مؤسسة

علوم القرآن.

١٢٩. دلائل النبوة، أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، توثيق وتخريج وتعليق، د. عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٣ هـ. أيضاً: تحقيق، عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى، سنة الطبع: ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥م.

١٣٠. ذخائر العقبى، أحمد بن عبد الله الطبري، نشر، مكتبة القدس لحسام الدين المقدس، ١٣٥٦ هـ.

١٣١. الذرية الطاهرة، محمد بن أحمد الدولابي، تحقيق، سعد المبارك الحسن، الطبعة الأولى، سنة الطبع: ١٤٠٧، الناشر، الدار السلفية ـ الكويت.

١٣٢. ذيل تاريخ بغداد، ابن النجار البغدادي، ج١، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر يحيى، ط١، سنة الطبع: ١٤١٧هـ، نشر دار الكتب العلمية ـ بيروت.

١٣٣. ربيع الأبرار ونصوص الأخبار، محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق، سليم النعيمي، منشورات الرضي ـ قم، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ.

١٣٤. رجال ابن الغضائري، ابن الغضائري، أحمد بن الحسين الغضائري الواسطي البغدادي، تحقيق، السيّد محمد رضا الجلالي، الطبعة الأولى، سنة الطبع: ١٤٢٢ ـ ١٣٨٠ش، الناشر، دار الحديث.

١٣٥. رجال ابن داود، ابن داود الحلي، تحقيق، تحقيق وتقديم، السيّد محمد صادق آل بحر العلوم، سنة الطبع: ١٣٩٢ ـ ١٩٧٢ م، الناشر، منشورات مطبعة الحيدرية ـ النجف الأشرف.

١٣٦ . رجال الشيخ الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق: جواد الفيومي الأصفهاني، ط١، سنة الطبع: رمضان المبارك ١٤١٥، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

١٣٧ . رجال النجاشي، النجاشي، أبو العبّاس أحمد بن علي بن أحمد بن العبّاس النجاشي الأسدي الكوفي، تحقيق، موسى الشبيري الزنجاني، الناشر، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، الطبعة الخامسة، سنة الطبع: ١٤١٦.

١٣٨ . رسائل المرتضى، الشريف المرتضى، علم الهدى علي بن الحسين الموسوي البغدادي، تحقيق وتقديم: السيد أحمد الحسيني، إعداد: السيد مهدي الرجائي، سنة الطبع : ١٤٠٥هـ، الناشر: دار القرآن الكريم ـ قم ـ إيران.

١٣٩ . الرسائل العشر، الطّوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن، نشر مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين ـ قم المشرفة، بدون تاريخ.

١٤٠ . روح المعاني، الآلوسي، محمود الآلوسي البغدادي، دار الفكر ـ بيروت، طبعة عام ١٤١٧هـ، وطبعة دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

١٤١ . الروض الآنف في تفسير السيرة النبوية، عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، تحقيق، عبد الرحمن الوكيل، الناشر، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت. أيضاً طبعة أخرى: مؤسسة التاريخ العربي، الطبعة الأولى، ١٤١٢.

١٤٢ . الروض الداني (المعجم الصغير)، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، الناشر، المكتب الإسلامي، دار عمار ـ بيروت، عمان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ ـ ١٩٨٥، تحقيق، محمد شكور محمود الحاج أمرير.

١٤٣. الرياض النضرة في مناقب العشرة، المحب الطبري، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

١٤٤. زاد المسير، أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي البغدادي، تحقيق، محمد بن عبد الرحمن عبد الله، الطبعة الأولى، سنة الطبع: جمادى الأولى ١٤٠٧ - ١٩٨٧م، الناشر، دار الفكر - بيروت.

١٤٥. الزهد، هناد بن السري الكوفي، الناشر، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ تحقيق، عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي.

١٤٦. سؤالات البرقاني للدارقطني، علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني البغدادي، تحقيق، د. عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، كتب خانه جميلي، باكستان، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ.

١٤٧. سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني البغدادي، الناشر، مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ، تحقيق، الدكتور موفق بن عبدالله بن عبدالقادر.

١٤٨. سؤالات حمزة بن يوسف السهمي، علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني، الناشر، مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ - ١٩٨، تحقيق، موفق بن عبدالله بن عبدالقادر.

١٤٩. سبل الهدى والرشاد، الصالحي الشامي، تحقيق وتعليق، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، الطبعة الأولى، سنة الطبع:

١٤١٤ ـ ١٩٩٣، الناشر، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

١٥٠ . السقيفة وفدك، الجوهري، أبو بكر أحمد بن عبد العزيز الجوهري البصري، تحقيق، تقديم وجمع وتحقيق، الدكتور الشّيخ محمد هادي الأميني، نشر شركة الكتبي للطباعة والنشر ـ بيروت، ط٢ـ ١٤١٣هـ.

١٥١ . السلسلة الصحيحة، محمد ناصر الألباني، الناشر، مكتبة المعارف ـ الرياض.

١٥٢ . سنن ابن ماجة، محمد يزيد القزويني، حكم على أحاديثه وآثاره وعلق عليه، محمد ناصر الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٩١ هـ. أيضاً: تحقيق وترقيم وتعليق، محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

١٥٣ . سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي، الناشر، دار الفكر، تحقيق، محمد محيي الدين عبد الحمي، مع الكتاب، تعليقات كَمال يوسُفْ الحوُت، والأحاديث مذيلة بأحكام الألباني عليها.

١٥٤ . سنن الترمذي، الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، تحقيق، أحمد محمد شاكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت. أيضاً: تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، نشر دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت، ط٢، ١٤٠٣ ـ ١٩٨٣م.

١٥٥ . السنن الكبرى، البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي، الناشر: مكتبة دار الباز ـ مكة المكرمة، سنة الطبع: ١٤١٤هـ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا.

١٥٦. السنن الكبرى، النسائي، تحقيق، عبد الغفار سليمان البنداري ، سيد كسروي حسن، الطبعة الأولى، سنة الطبع: ١٤١١ ـ ١٩٩١ م، الناشر، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

١٥٧. سنن النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب المعروف بالنسائي، الطبعة الأولى، سنة الطبع: ١٣٤٨، الناشر، دار الفكر ـ بيروت. أيضاً: تحقيق، عبد الفتاح أبو غدة، الأحاديث مذيلة بأحكام الألباني عليها، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية، ١٤٠٦ هـ.

١٥٨. سير أعلام النبلاء، الذهبي شمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان، تحقيق، إشراف وتخريج، شعيب الأرنؤوط/ تحقيق، حسين الأسد، الطبعة التاسعة، سنة الطبع: ١٤١٣ ـ ١٩٩٣ م، الناشر، مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

١٥٩. السيرة النبوية، إسماعيل بن كثير الدمشقي، تحقيق، مصطفى عبد الواحد، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٣٩٦ هـ. أيضاً: تحقيق وضبط وتعليق، محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة محمد علي صبيح وأولاده بمصر، القاهرة، ١٣٨٣ هـ.

١٦٠. الشافي في الإمامة، علي بن الحسين الموسوي، المعروف بـ (السيد المرتضى)، مؤسسة الصادق، طهران، الطبعة الثانية، ١٤١٠ هـ. أيضاً: نشر مؤسسة إسماعيليان ـ قم المشرفة، الطبعة الثاني، ١٤١٠هـ.

١٦١. شرح إحقاق الحق، السيد المرعشي النجفي، نشر، مكتبة السيد المرعشي، قم المقدسة.

١٦٢. شرح الاخبار، القاضي النعمان المغربي، أبو حنيفة النعمان بن محمد

التميمي، تحقيق: السيد محمد الحسيني الجلالي، ط٢، سنة الطبع : ١٤١٤هـ، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم.

١٦٣. شرح السنة، الحسين بن مسعود الفراء الشافعي البغوي، نشر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ.

١٦٤. الشرح الكبير، الدردير ، أبو البركات سيدي أحمد، نشر وطبع إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاءه، بدون تاريخ.

١٦٥. شرح مسلم، النووي، شرح مسلم، سنة الطبع: ١٤٠٧ ـ ١٩٨٧ م، الناشر، دار الكتاب العربي - بيروت.

١٦٦. شرح مسند أبي حنيفة، الملا علي القاري الحنفي، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٦٧. شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١ ،سنة: ١٣٧٨ ـ ١٩٥٩ م، الناشر: دار إحياء الكتب العربية ـ عيسى البابي الحلبي وشركاه.

١٦٨. شرح نهج البلاغة، ابن ميثم البحراني، ميثم بن علي بن ميثم البحراني، الناشر، دفتر نشر الكتاب، سنة النشر، ١٤٠٤ هـ، الطبعة الثانية.

١٦٩. شعب الإيمان، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، الناشر، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠، تحقيق، محمد السعيد بسيوني زغلول.

١٧٠. الشفا بتعريف حقوق المصطفى، القاضي عياض اليحصبي، أبو الفضل، دار الأرقم، بيروت، لبنان، ١٤٠٩ هـ.

١٧١ . شواهد التنزيل، عبيد الله بن أحمد المعروف بالحاكم الحسكاني، تحقيق، محمد باقر المحمودي، وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، مجمع إحياء الثقافة الإسلامية ـ طهران، الطبعة الأولى، ١٤١١ ـ ١٩٩٠م.

١٧٢ . الشّيعة في الميزان، محمد جواد مغنية، دار التعارف ـ بيروت .

١٧٣ . الصحاح، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، نشر دار العلم للملايين ـ بيروت، ط٧ـ ١٤٠٧هـ.

١٧٤ . صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، الناشر، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة الثانية ، ١٤١٤ ـ ١٩٩٣، تحقيق، شعيب الأرنؤوط، الأحاديث مذيلة بأحكام شعيب الأرنؤوط عليها.

١٧٥ . صحيح ابن خزيمة، محمد بن إسحاق بن خزيمة أبو بكر السلمي النيسابوري، الناشر، المكتب الإسلامي ـ بيروت، ١٣٩٠ ـ ١٩٧٠، تحقيق، د. محمد مصطفى الأعظمي، الأحاديث مذيلة بأحكام الأعظمي والألباني عليها.

١٧٦ . صحيح الجامع الصغير وزياداته، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ هـ.

١٧٧ . صحيح سنن أبي داود السجستاني، محمد ناصر الدين الألباني، نشر، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ.

١٧٨ . صحيح سنن الترمذي، محمّد بن ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٢ هـ.

١٧٩ . صحيح سنن النسائي، محمّد بن ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف

للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ.

١٨٠. صحيح مسلم، النيسابوري، أبو الحسين مسلم بن الحجاج، دار الفكر - بيروت، بدون تاريخ، وطبعة دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق، محمد فؤاد عبد الباقي.

١٨١. صريح السنّة، الطّبري، محمد بن جرير، تحقيق، بدر يوسف المعتوق، الطبعة الأولى، سنة الطبع: ١٤٠٥، الناشر، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت.

١٨٢. صفوة التفاسير، محمد بن علي الصابوني، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى.

١٨٣. الصوارم المهرقة، نور الله التستري، تحقيق، السيّد جلال الدين المحدث، سنة الطبع: ١٣٦٧.

١٨٤. الصواعق المحرقة، الهيتمي، ابن حجر، تحقيق، عبد الرحمن بن عبد الله التركي وكامل محمد الخراط، نشر مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١ - ١٩٩٧م.

١٨٥. الضعفاء الصغير، البخاري، محمد بن إبراهيم بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ط١، سنة الطبع: ١٤٠٦هـ، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان.

١٨٦. ضعفاء العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي، تحقيق، الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، الطبعة الثانية، سنة الطبع: ١٤١٨هـ، المطبعة، دار الكتب العلمية - بيروت، الناشر، دار الكتب العلمية - بيروت.

١٨٧. الضعفاء والمتروكين، النسائي، أحمد بن علي بن شعيب، ط١، سنة الطبع: ١٤٠٦هـ، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان.

١٨٨. طبقات الحفاظ، جلال الدين عبد الرحمان السّيوطي، تحقيق علي محمد عمر، ط١، مكتبة الثقافة الدّينيّة - الرياض، سنة الطبع: ١٤١٧ هـ.

١٨٩. طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي، دار النشر، هجر للطباعة والنشر والتوزيع - ١٤١٣هـ، الطبعة الثانية، تحقيق، د. محمود محمد الطناحي، د.عبد الفتاح محمد الحلو.

١٩٠. الطبقات الكبرى، محمد بن سعد، نشر دار صادر - بيروت، بدون تاريخ.

١٩١. طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، عبدالله بن محمد بن جعفر بن حيان أبو محمد الأنصاري، الناشر، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، تحقيق، عبدالغفور عبدالحق حسين البلوشي.

١٩٢. طبقات المدلسين، الحافظ ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل الشافعي، الناشر: مكتبة المنار - عمان، ط١، ١٤٠٣هـ، تحقيق: د. عاصم بن عبدالله القريوتي.

١٩٣. ظلال الجنة في تخريج السنة لابن أبي عاصم، محمد ناصر الالباني، الناشر، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

١٩٤. العبر في خبر من غبر، أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق، فؤاد سيد، الكويت، ١٩٨٤ م، الطبعة الثانية.

١٩٥. العقد الفريد، أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي، الناشر، دار الكتاب العربي - بيروت، سنة الطبع: ١٣٨٤ هـ.

١٩٦. علل الشرائع، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين المعروف بـ (الصدوق)، تقديم، السيد محمد صادق بحر العلوم، منشورات المكتبة الحيدرية ومطبعتها ـ النجف الأشرف، طبعة عام ١٣٨٥هـ.

١٩٧. العلل، أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق، الدكتور وصي الله بن محمود عباس، دار الخاني، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ.

١٩٨. العلل، الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، بهامش شرح علل الترمذي لإبن رجب الحنبلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٩٩. عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب، ابن عنبة، جمال الدين أحمد بن علي الحسيني، تحقيق وتصحيح: محمد حسن آل الطالقاني، ط٢، سنة الطبع: ١٣٨٠هـ، الناشر: منشورات المطبعة الحيدرية ـ النجف الأشرف.

٢٠٠. عمدة القاري، أبو محمد محمود بن أحمد، نشر دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، بدون تاريخ.

٢٠١. عون المعبود، محمد شمس الحق العظيم آبادي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٥ هـ.

٢٠٢. عيون أخبار الرضا عليه السلام، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، تحقيق، تصحيح وتعليق وتقديم، الشيخ حسين الأعلمي، سنة الطبع: ١٤٠٤ ـ ١٩٨٤ م، المطبعة، مطابع مؤسسة الأعلمي ـ بيروت ـ لبنان، الناشر، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت.

٢٠٣. الغارات، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الثقفي الكوفي، تحقيق: السيد جلال الدين المحدّث، ط٢، الناشر: آنجمن آثار ملى ـ إيران.

٢٠٤. الغدير في الكتاب والسنة، عبد الحسين أحمد الأميني النجفي، مركز الغدير للدراسات الإسلامية، قم المقدسة، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ.

٢٠٥. غنائم الأيام، الميرزا القمي، تحقيق، عباس تبريزيان - مكتب الإعلام الإسلامي - فرع خراسان / المساعدان، عبد الحليم الحلي ، السيّد جواد الحسيني، الطبعة الأولى، سنة الطبع: ١٤١٧ - ١٣٧٥ ش، المطبعة، مطبعة مكتب الإعلام الإسلامي، الناشر، مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي.

٢٠٦. الفائق في غريب الحديث، محمود بن عمر، الناشر، دار المعرفة - لبنان، الطبعة الثانية، تحقيق، علي محمد البجاوي -محمد أبو الفضل إبراهيم.

٢٠٧. فتح الباري في شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، تحقيق محب الدين الخطيب، نشر، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٧٩هـ.

٢٠٨. فتح القدير، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، المطبعة، عالم الكتب، الناشر، عالم الكتب. أيضاً: دار ابن حزم - بيروت، الطبعة الأولى.

٢٠٩. فتح المعين، المليباري الهندي، الطبعة الأولى، سنة الطبع: ١٤١٨ - ١٩٩٧ م، الناشر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت.

٢١٠. فتح المغيث (شرح ألفية الحديث)، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي

٢١١. فتوح البلدان، البلاذري، تحقيق، نشر وإلحاق وفهرسة، الدكتور صلاح الدين المنجد، سنة الطبع: ١٩٥٦م، المطبعة، مطبعة لجنة البيان العربي، الناشر، مكتبة النهضة المصرية - القاهرة.

٢١٢. الفتوح، ابن أعثم الكوفي، تحقيق، علي شيري، نشر، دار الأضواء، بيروت، ٢٠٠٢م.

٢١٣. فرائد السمطين، إبراهيم بن محمد الجويني، تحقيق، الشيخ محمد باقر المحمودي، مؤسسة المحمودي للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٨هـ.

٢١٤. فرق الشيعة، أبو الحسن النوبختي، تصحيح وتعليق، محمد صادق آل بحر العلوم، الناشر، المكتبة المرتضوية، المطبعة، الحيدرية ـ النجف الأشرف.

٢١٥. الفَرق بين الفِرق وبيان الفرقة الناجية، أبو منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي، الناشر، دار الآفاق الجديدة ـ بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٧.

٢١٦. الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري، تحقيق، مؤسسة النشر الإسلامي، ط١، سنة الطبع: شوال المكرم ١٤١٢، الناشر، مؤسسة النشر الإسلامي ـ قم.

٢١٧. الفصل في الملل والأهواء والنحل، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الطاهري، الناشر، مكتبة الخانجي ـ القاهرة.

٢١٨. فضائل الصحابة، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب المعروف بالنسائي، الناشر، دار الكتب العلمية ـ بيروت، وطبعة مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ.

٢١٩. الفهرست، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق، الشّيخ جواد القيومي، الطبعة الأولى، سنة الطبع: شعبان المعظم ١٤١٧، المطبعة، مؤسسة

النشر الإسلامي، الناشر، مؤسسة نشر الفقاهة.

٢٢٠. فيض القدير شرح الجامع الصغير، محمد عبد الرؤوف المناوي، تحقيق، أحمد عبد السلام، نشر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٢٢١. قواعد الأحكام، أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهر العلامة الحلي، تحقيق، مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الأولى، سنة الطبع: ربيع الثاني ١٤١٣، الناشر، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٢٢٢. القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد، ابن حجر العسقلاني.

٢٢٣. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، محمد بن أحمد أبو عبد الله الذهبي الدمشقي، تحقيق، محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علو، جدة، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ.

٢٢٤. الكافي، الشيخ الكليني، أبو جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي، تحقيق وتصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، ط٥، سنة الطبع: ١٣٦٣ ش، الناشر: دار الكتب الإسلامية ـ طهران ـ إيران.

٢٢٥. الكافي، يوسف بن عبد الله القرطبي، ط١، سنة الطبع: ١٤٠٧، المطبعة، بيروت ـ دار الكتب العلمية، وطبعة دار الكتب العلمية، طهران.

٢٢٦. الكامل في التاريخ، عز الدين أبي الحسن علي بن أبي الكرم المعروف بـ (ابن الأثير)، نشر دار صادر ـ بيروت، طبعة عام ١٣٨٦هـ. أيضاً: دار صادر، بيروت، ١٣٩٩ هـ.

٢٢٧. الكامل، أبو أحمد عبد الله بن عبدي الجرجاني، تحقيق، الدكتور سهيل وكار، تحقيق، قراءة وتدقيق، يحيى مختار غزاوي، نشر دار الفكر ـ

بيروت، ط٣ـ١٤٠٩هـ..

٢٢٨. كتاب الأم، الشافعي، الطبعة الثانية، سنة الطبع: ١٤٠٣ ـ ١٩٨٣ م، الناشر، دار الفكر.

٢٢٩. كتاب السنة (ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة للألباني)، عمرو ابن أبي عاصم الضحاك، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٣هـ.

٢٣٠. كتاب العين، الخليل الفراهيدي، تحقيق، الدكتور مهدي المخزومي، الدكتور إبراهيم السامرائي، الطبعة الثانية، سنة الطبع: ١٤٠٩، الناشر، مؤسسة دار الهجرة.

٢٣١. كتاب الغيبة، محمد بن إبراهيم النعماني، أبو عبد الله محمد بن ابن إبراهيم بن جعفر الكاتب، تحقيق: فارس حسون كريم، ط١، سنة الطبع: ١٤٢٢هـ، الناشر: أنوار الهدى ـ لإيران ـ قم.

٢٣٢. كتاب سليم بن قيس، التابعي الكبير سليم بن قيس الهلالي (من خواص أصحاب الإمام أمير المؤمنين عليه السلام والإمامين الحسنين عليهما السلام والإمام زين العابدين عليه السلام والإمام الباقر عليه السلام)، كتاب سليم بن قيس (أول مصنف عقائدي حديثي تاريخي وصل إلينا من القرن الأوّل)، تحقيق محمد باقر الأنصاري الزنجاني.

٢٣٣. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، سنة الطبع: ١٣٨٥هـ، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، عباس ومحمد محمود الحلبي وشركاهم.

٢٣٤. كشف الخفاء، إسماعيل بن محمد العجلوني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ هـ.

٢٣٥. كشف الغمة، ابن أبي الفتح الاربلي، أبو الحسن علي بن عيسى بن أبي الفتح الأربلي، ط٢، سنة الطبع: ١٤٠٥ ـ ١٩٨٥ منشر: دار الأضواء ـ بيروت.

٢٣٦. الكشف والبيان في تفسير القرآن، الثعلبي، تحقيق، أبو محمد ابن عاشور، نشر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ.

٢٣٧. كمال الدين وتمام النعمة، الشّيخ الصّدوق، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين، تحقيق وتصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، سنة الطبع: محرم الحرام ١٤٠٥هـ، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٢٣٨. كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين المعروف بـ (المتقي الهندي)، ضبط وتفسير، الشيخ بكري حياني، تصحيح وفهرسة، الشيخ صفوة السقا، نشر مؤسسة الرسالة ـ بيروت، طبعة عام ١٤٠٩هـ.

٢٣٩. لباب النقول، جلال الدين السّيوطي، دار إحياء العلوم، الناشر، دار إحياء العلوم ـ بيروت.

٢٤٠. لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري المعروف بـ (ابن منظور)، مطبعة دار إحياء التراث العربي، نشر أدب الحوزة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ. أيضاً: دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ.

٢٤١. لسان الميزان، شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني،

مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦ هـ.

٢٤٢. المبسوط، الشيخ الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق، تصحيح وتعليق، السيّد محمد تقي الكشفي، سنة الطبع: ١٣٨٧، الناشر، المكتبة المرتضوية لإحياء آثار الجعفرية.

٢٤٣. المجتبى من السنن (سنن النسائي)، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، الناشر، مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، الطبعة الثانية، ١٤٠٦ ـ ١٩٨٦، تحقيق، عبد الفتاح أبو غدة، الأحاديث مذيلة بأحكام الألباني عليها.

٢٤٤. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، نور الدين علي بن أبي بكر المعروف بـ (الهيثمي)، نشر دار الكتب العلمية ـ بيروت، سنة الطبع: ١٤٠٨هـ، طبعة دار الفكر، بيروت ـ ١٤١٢ هـ.

٢٤٥. المجموع شرح المهذب، أبو زكريا محيى الدين بن شرف الدمشقي النووي، نشر دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

٢٤٦. المحاسن، البرقي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن خالد، تحقيق وتصحيح وتعليق: السيد جلال الدين الحسيني، سنة الطبع : ١٣٧٠هـ، الناشر : دار الكتب الإسلامية ـ إيران ـ طهران.

٢٤٧. المحصول، الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي، تحقيق: د. طه جابر فياض العلواني، ط٢، سنة الطبع: ١٤١٢هـ، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

٢٤٨. مختصر الإتحاف، شهاب الدين البوصيري، تحقيق، سيد كسروي حسن، الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٢٤٩. مختصر التُحفة الاثنى عشرية، شاه عبد العزيز غلام حكيم الدهلوي، المحقق: السيد محمود شكري الآلوسي.

٢٥٠. مدارك التنزيل وحقائق التأويل، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي، المطبوع بهامش لباب التأويل في القاهرة ١٣٧٤ هـ. أيضاً: دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

٢٥١. مرقاة المفاتيح، الملا علي القاري الحنفي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٢٥٢. مروج الذهب، المسعودي، علي بن الحسين، اعتنى بها الدكتور يوسف البقاعي، ط١، نشر دار إحياء التراث العربي.

٢٥٣. المسائل السروية، الشيخ المفيد، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي، تحقيق: صائب عبد الحميد، ط٢، سنة الطبع: ١٤١٤هـ، الناشر: دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت ـ لبنان.

٢٥٤. مسالك الأفهام، زين الدين بن نور الدين العاملي (الشهيد الثاني)، تحقيق، مؤسسة المعارف الإسلاميّة، الطبعة الأولى، سنة الطبع: ١٤١٣، الناشر، مؤسسة المعارف الإسلاميّة ـ قم.

٢٥٥. المستدرك على الصحيحين، الحاكم النيسابوري، مع تضمينات الذهبي في التلخيص، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م. أيضاً: دار المعرفة ـ بيروت، بإشراف، يوسف عبد الرحمن المرعشلي، بدون تاريخ.

٢٥٦. مستدركات علم رجال الحديث، علي النمازي الشاهرودي،

الطبعة الأولى، سنة الطبع: ربيع الآخر ١٤١٢، المطبعة، شفق ـ طهران، الناشر، ابن المؤلف.

٢٥٧. المسترشد، محمد بن جرير الطبري، تحقيق: الشيخ أحمد المحمودي، الطبعة: الأولى المحققة، سنة الطبع: ١٤١٥هـ، المطبعة: سلمان الفارسي ـ قم، الناشر: مؤسسة الثقافة الإسلامية لكوشانبور.

٢٥٨. المستصفى، الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي، تحقيق وتصحيح: محمد عبد السلام عبد الشافي، سنة الطبع: ١٤١٧هـ، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.

٢٥٩. مستند الشّيعة، أحمد بن محمد مهدي النراقي، تحقيق، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ـ مشهد المقدسة، الطبعة الأولى، سنة الطبع: ربيع الأوّل ١٤١٥، المطبعة، ستارة ـ قم، الناشر، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ـ قم.

٢٦٠. مسند ابن الجعد، علي بن الجعد بن عبيد، تحقيق، رواية وجمع، أبي القاسم عبد الله بن محمد البغوي (وفاة ٣١٧) / مراجعة وتعليق وفهرسة، الشّيخ عامر أحمد حيدر، الطبعة الثانية، سنة الطبع: ١٤١٧ ـ ١٩٩٦م، الناشر، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٢٦١. مسند ابن راهويه، إسحاق بن راهويه، تحقيق، الدكتور عبد الغفور عبد الحقّ حسين برد البلوسي، الطبعة الأولى، سنة الطبع: ١٤١٢، المطبعة، مكتبة الإيمان ـ المدينة المنورة، الناشر، مكتبة الإيمان ـ المدينة المنورة.

٢٦٢. مسند أبي داود الطيالسي، سليمان بن داود أبو داود الفارسي البصري

الطيالسي، نشر، دار المعرفة، بيروت.

٢٦٣. مسند أبي يعلى الموصلي، الحافظ أحمد بن علي بن المثنى التميمي المعروف بـ (أبي يعلى الموصلي)، تحقيق، أحمد سليم أسد، الأحاديث مذيلة بأحكام حسين سليم أسد عليها، نشر، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ. أيضاً: الطبعة الثانية، تحقيق، حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث.

٢٦٤. مسند البزار، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، تحقيق، د. محفوظ الرحمن زين الله، دار النشر، مؤسسة علوم القرآن، مكتبة العلوم والحكم، بيروت ـ المدينة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ.

٢٦٥. مسند الشاميين، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، الناشر، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ ـ ١٩٨٤، تحقيق، حمدي بن عبد المجيد السلفي، مع الكتاب، أحكام المحقق على بعض الأحاديث.

٢٦٦. المسند، أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق وتعليق، شعيب الأرنؤوط، مؤسسة قرطبة، القاهرة، الطبعة الأولى. أيضاً: شرحه ووضع فهارسه، الشيخ أحمد محمد شاكر وحمزة أحمد الزين، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ. أيضاً: الناشر، دار صادر ـ بيروت. أيضاً: المحقق، شعيب الأرنؤوط وآخرون، الناشر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ.

٢٦٧. مشاهير علماء الأمصار، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، الناشر، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٩٥٩، تحقيق، م. فلايشهمر.

أيضاً طبعة أخرى، تحقيق، مرزوق علي إبراهيم، الطبعة الأولى، سنة الطبع: ١٤١١، المطبعة والناشر، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع ـ المنصورة.

٢٦٨. مشكاة المصابيح، محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي، تحقيق، محمد ناصر الدين الألباني، نشر، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ.

٢٦٩. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي، الناشر، المكتبة العلمية ـ بيروت.

٢٧٠. المصنف في الأحاديث والآثار، ابن أبي شيبة الكوفي، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي، الناشر، مكتبة الرشد ـ الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩، تحقيق، كمال يوسف الحوت، وطبعة أُخرى أيضاً: تحقيق وتعليق: سعيد اللحام، ط١، جمادى الآخرة، ١٤٠٩هـ، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت.

٢٧١. المصنف، أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، الناشر، المكتب الإسلامي ـ بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣، تحقيق، حبيب الرحمن الأعظمي.

٢٧٢. المطالب العالية، ابن حجر العسقلاني، نشر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٢٧٣. مع الاثني عشرية في الأصول والفروع، علي السالوس، الطبعة السابعة، الناشر، دار الفضيلة ـ الرياض، دار الثقافة ـ قطر، مكتبة دار القرآن ـ مصر.

٢٧٤. المعارف، ابن قتيبة، تحقيق: د. ثروت عكاشة، الناشر: دار المعارف ـ القاهرة.

٢٧٥. معالم التنزيل، أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي، تحقيق، خالد

عبد الرحمن العك، المطبعة، بيروت ـ دار المعرفة، الناشر، دار المعرفة ـ بيروت.

٢٧٦. معالم العلماء فهرست كتب الشيعة وأسماء المصنفين قديماً وحديثاً، الحافظ الشهيد محمد بن علي بن شهرآشوب الازندراني، الطبعة الثانية، المطبعة الحيدرية ـ النجف الاشرف، ١٣٨٠ هـ ١٩٦١م.

٢٧٧. معاني الأخبار، الشّيخ الصّدوق، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين، تحقيق وتصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، سنة الطبع : ١٣٧٩هـ، الناشر : مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٢٧٨. معاني القرآن، الجصاص، تحقيق، الشّيخ محمد علي الصابوني، الطبعة الأولى، سنة الطبع: ١٤٠٩، الناشر، جامعة أمّ القرى ـ المملكة العربية السّعودية.

٢٧٩. المعجم الأوسط، أبو القاسم سليمان بن أحمد، تحقيق، قسم التّحقيق بدار الحرمين، الناشر، دار الحرمين، طبعة عام ١٤١٥هـ. تحقيق، طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني.

٢٨٠. معجم البلدان، شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي البغدادي الحموي، نشر دار إحياء التراث ـ بيروت، ١٣٣٩هـ/ ١٩٧٩م.

٢٨١. المعجم الكبير، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق وتخريج، حمدي عبد المجيد السلفي، الطبعة الثانية، الناشر، دار إحياء التراث العربي. أيضاً: الناشر، مكتبة العلوم والحكم ـ الموصل، ط٢، ١٤٠٤هـ، تحقيق، حمدي بن عبد المجيد السلفي.

٢٨٢. معجم رجال الحديث، السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي، النجف الأشرف، الطبعة الخامسة، ١٤١٣ هـ.

٢٨٣. معرفة التذكرة، ابن طاهر المقدسي، تحقيق: الشيخ عماد الدين أحمد حيدر، ط١، عام ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م، مؤسسة الكتب الثقافية- بيروت.

٢٨٤. معرفة الثقات، أحمد بن عبد الله العجلي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ.

٢٨٥. معرفة السنن والآثار، البيهقي، تحقيق، سيد كسروي حسن، المطبعة والناشر، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

٢٨٦. المعرفة والتاريخ، يعقوب بن سفيان، تحقيق: خليل منصور، سنة الطبع: ١٤١٩هـ.

٢٨٧. المعيار والموازنة، محمد بن عبد الله أبو جعفر الإسكافي، تحقيق، محمد باقر المحمودي، الطبعة الأولى، ١٤٠١ هـ.

٢٨٨. المغازي، محمد بن عمر بن واقد المعروف بـ (الواقدي)، تحقيق، الدكتور مار سدن جونس، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ.

٢٨٩. المغني في أبواب التوحيد والعدل (القسم الأوّل، في الإمامة)، القاضي أبو الحسن عبد الجبار الأسد آبادي، تحقيق، د. محمود محمد قاسم، مراجعة، د. إبراهيم مدكور، اشراف، د. طه حسين.

٢٩٠. المغني في الفقه الإمام أحمد بن حنبل، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، الطبعة جديدة بالأوفست، الناشر، دار الكتاب العربي - بيروت، وأيضاً طبعة أخرى، الناشر، دار الفكر - بيروت، الطبعة الأولى ،سنة النشر، ١٤٠٥هـ.

٢٩١. مفردات غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد، مفردات غريب القرآن، الطبعة الثانية، سنة الطبع: ١٤٠٤، الناشر، دفتر نشر الكتاب.

٢٩٢. المفيد من معجم رجال الحديث، محمد الجواهري، الطبعة الثانية، سنة الطبع: ١٤٢٤، الناشر، مكتبة المحلاتي ـ قم ـ ايران.

٢٩٣. مقالات الإسلاميين، أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، الناشر، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، الطبعة الثالثة، تحقيق، هلموت ريتر.

٢٩٤. المقالات والفرق، سعد بن عبد الله بن أبي خلف الأشعري القمي، تصحيح وتقديم، محمد جواد مشكور، الناشر، المركز العلمي والثقافي للنشر ـ طهران.

٢٩٥. مقتل الحسين، موفق بن أحمد بن محمد المكي المعروف بـ (الخطيب الخوارزمي)، تحقيق، محمد السماوي، نشر، أنوار الهدى، قم المقدسة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٢٩٦. مقدمة ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري المعروف بـ (ابن الصلاح)، تحقيق، أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ.

٢٩٧. المقنعة، الشيخ المفيد، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي، تحقيق، مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الثانية، سنة الطبع: ١٤١٠، الناشر، مؤسسة النشر الإسلامي ـ قم.

٢٩٨. الملل والنحل، محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، تحقيق، محمد سيد

كيلاني، المطبعة، دار المعرفة، الناشر، دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان.

٢٩٩. من حديث خيثمة بن سليمان القرشي الأطرابلسي، خيثمة بن سليمان بن حيدرة أبو الحسن الأطرابلسي، الناشر، دار الكتاب العربي ـ بيروت، ١٤٠٠، تحقيق، الدكتور عمر عبد السلام تدمري.

٣٠٠. من لا يحضره الفقيه، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين الصّدوق، تحقيق علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين ـ قم المشرفة، الطبعة الثانية.

٣٠١. مناقب آل أبي طالب، ابن شهر آشوب، رشيد الدين أبي عبد الله محمد بن علي السروي المازندراني (ت/ ٥٨٨ هـ)، تحقيق، لجنة من أساتذة النجف الأشرف، ناشر، المكتبة والمطبعة الحيدرية، ١٣٧٦هـ ـ ١٩٥٦م.

٣٠٢. المناقب، الموفق بن أحمد بن محمد المكي المعروف بـ (الخطيب الخوارزمي)، تحقيق، الشيخ مالك المحمودي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، الطبعة الثانية، ١٤١٤ هـ.

٣٠٣. منال الطالب في شرح طوال الغرائب، أبو السعادات المبارك بن محمد ابن الأثير الجزري الشيباني، منال الطالب في شرح طول الغرائب، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي، الطبعة الثانية ، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، سنة الطبع: ١٤١٧ هـ.

٣٠٤. المنتخب من ذيل المذيل من تاريخ الصحابة والتابعين، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، سنة الطبع: ١٣٥٨هـ، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت ـ لبنان.

٣٠٥. منتهى المطلب في تحقيق المذهب الحلي، جمال الدين الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر، تحقيق، قسم الفقه في مجمع البحوث الإسلاميّة، نشر مجمع البحوث الإسلاميّة ـ مشهد، ط١ـ١٤١٢هـ.

٣٠٦. منهاج السنة النبوية، أحمد عبد الحليم بن تيمية الحرّاني، تحقيق، د. محمد رشاد سالم، مؤسسة قرطبة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٣٠٧. المواقف، الإيجي، دار الجبل ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

٣٠٨. الموطأ، مالك بن أنس، تصحيح وتعليق: محمد فؤاد عبد الباقي، سنة الطبع: ١٤٠٦ ـ ١٩٨٥ م، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ لبنان.

٣٠٩. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق، علي محمد البجاوي، نشر دار المعرفة للطباعة والنشر ـ بيروت، ط١ ـ ١٣٨٢هـ.

٣١٠. نثر الدر، أبو سعيد منصور بن حسين الآبي، تحقيق، محمد علي قرنة، مركز تحقيق التراث ـ مصر، الطبعة الأولى، سنة الطبع: ١٩٨١م.

٣١١. النزاع والتخاصم، تقي الدين أحمد بن علي المقريزي، تحقيق، السيد علي عاشور.

٣١٢. نزهة النظر، ابن حجر العسقلاني، تحقيق، عمرو عبد المنعم، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ.

٣١٣. النصائح الكافية، محمد بن عقيل الحضرمي، تحقيق، غالب الشابندر، مؤسسة الفجر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ.

٣١٤. نصب الراية لأحاديث الهداية، عبدالله بن يوسف أبو محمد الحنفي

الزيلعي، الناشر، دار الحديث ـ مصر، ١٣٥٧، تحقيق، محمد يوسف البنوري، مع الكتاب، حاشية بغية الألمعي في تخريج الزيلعي. أيضاً طبعة أخرى: تحقيق، اعتنى بها، أيمن صالح شعبان، الطبعة الأولى، سنة الطبع: ١٤١٥ ـ ١٩٩٥م، المطبعة، مطابع الوفاء ـ المنصورة، الناشر، دار الحديث ـ القاهرة.

٣١٥. نظرية الإمامة، أحمد محمود صبحي، دار المعارف، مصر.

٣١٦. نظم المتناثر من الحديث المتواتر، محمد بن جعفر الكتاني، دار الكتب السلفية، مصر، الطبعة الثانية.

٣١٧. نقد الرجال، التفرشي، تحقيق، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، ط١، سنة الطبع: شوال ١٤١٨، المطبعة، ستارة ـ قم، الناشر، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ـ قم.

٣١٨. النكت على كتاب ابن الصلاح، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، المحقق، ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلاميّة، المدينة المنورة، المملكة العربية السّعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٣١٩. نور الأبصار في مناقب آل بيت النبي المختار، مؤمن الشبلنجي، نشر، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

٣٢٠. النهاية في غريب الأثر، الجزري، أبو السعادات المبارك بن محمد، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، الناشر: المكتبة العلمية، سنة النشر: ١٣٩٩هـ، بيروت ـ لبنان.

٣٢١. النهاية في غريب الحديث، ابن الأثير، الطبعة الرابعة، مؤسسة

إسماعيليان ـ قم.

٣٢٢. النهاية، الشيخ الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، الناشر، انتشارات قدس محمدي ـ قم.

٣٢٣. نهج البلاغة (خطب أمير المؤمنين عليه السلام)، تحقيق، شرح، الشّيخ محمد عبده، الطبعة الأولى، سنة الطبع: ١٤١٢ ـ ١٣٧٠ ش، الناشر، دار الذخائر ـ قم.

٣٢٤. الوافي بالوفيات، الصفدي، تحقيق، أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث بيروت، ١٤٢٠هـ.

٣٢٥. الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري، تحقيق، صفوان عدنان داوودي، الطبعة الأولى، سنة الطبع: ١٤١٥، طباعة ونشر، الدار الشامية ـ دمشق، دار القلم ـ بيروت.

٣٢٦. وسائل الشّيعة، محمد بن الحسن الحر العاملي، وسائل الشّيعة إلى مسائل الشريعة، تحقيق ونشر مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ـ قم، ط٢ـ ١٤١٤هـ.

٣٢٧. الوسيلة، ابن حمزة الطّوسي، تحقيق، الشّيخ محمد الحسون/ إشراف، السيّد محمود المرعشي، ط١، سنة الطبع: ١٤٠٨، المطبعة، مطبعة الخيام ـ قم، الناشر، منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي.

٣٢٨. وفاء الوفا، نور الدين علي بن احمد السمهودي، وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى، حققه وفصله وعلق حواشيه، محمد محي الدين عبد الحميد، الناشر، دار الكتب العلمية، لبنان ـ بيروت.

٣٢٩. وقعة صفين، ابن مزاحم المنقري، تحقيق: تحقيق وشرح: عبد السلام

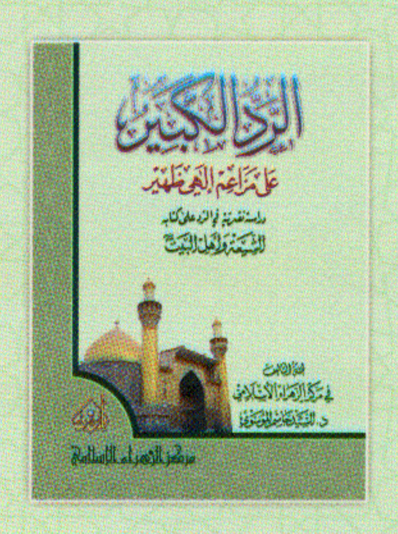
محمد هارون، ط٢، سنة الطبع: ١٣٨٢هـ، الناشر: المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر والتوزيع ـ القاهرة.

٣٣٠. الهداية، الشيخ الصدوق، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين، تحقيق: مؤسسة الإمام الهادي عليه السلام، ط١، سنة الطبع: رجب المرجب ١٤١٨هـ، الناشر: مؤسسة الإمام الهادي عليه السلام.

٣٣١. هدي الساري (مقدمة شرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري)، الحافظ ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن حجر العسقلاني الشافعي، ط١، المطبعة الكبرى الميرية ببولاق مصر، سنة الطبع: ١٣٠١هـ. أيضاً: ط٤، سنة الطبع: ١٤٠٨هـ، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

٣٣٢. ينابيع المودة، سليمان القندوزي الحنفي، تحقيق، سيد علي جمال أشرف الحسيني، دار أسوة، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ.

فهرست المحتويات



من المؤسف أن تظهر في الساحة الإسلاميّة في أحلك ظروفها، كتابات تدعو إلى الفتنة والفرقة بين المسلمين، متذرّعة بذرائع لا تبتني على أسس منطقية ودينية، يحاول صاحبه بشتّى الأساليب رفض الطرف الآخر وإلغاءه، وأن يكيل له أنواع التهم، التي لا تستند إلى حجة أو دليل معتبر.

لذا جاء هذا الكتاب كمحاولة لكشف زيف ما ارتكبه أحد دعاة هذا الفكر في كتابه (الشيعة وأهل البيت)، معتمدون في مقام الردّ على الأدلة الصحيحة المعتبرة عندهم.



ايران / قم / سمية / شارع شهيدين / زقاق باقري / الفرع الأول على اليسار / الرقم
الهاتف: ٧٧٤٦٦٦٤ ٢٥١ ٠٠٩٨ البريد الإلكتروني: info@alzahracenter.com

www.alzahracenter.com